



تمام ملکات سلطنت علی السراء السری
 من برکات الشیخ علیہ الرحمہ
 واما الخضر الموال محمد لوری
 سحر حسن امیر راجہ
 بہار ۱۳۱۵

۱۰	۱۱	۱۲	۱۳
۱۴	۱۵	۱۶	۱۷
۱۸	۱۹	۲۰	۲۱
۲۲	۲۳	۲۴	۲۵
۲۶	۲۷	۲۸	۲۹
۳۰	۳۱	۳۲	۳۳
۳۴	۳۵	۳۶	۳۷
۳۸	۳۹	۴۰	۴۱

كتاب الطهارة ٢	باب المسح على الخفين ١٥	باب الحيض ١٩	باب الانحسار ٢١
كتاب الصلوة ٢٤	باب الاداء ٢٥	باب شروط الصلوة ٢٧	باب صفة الصلوة ٢٩
فصل ٢١	باب الامانة والحج ٢٥	باب الحدث ٢٧	باب بطلان الصلوة ٢٩
فصل كراهة استقبال القبلة ٤١	باب النذر والنوافل ٤٢	باب ادراك الفريضة ٤٤	باب قضاء الفوات ٤٦
باب السجود والسهود ٤٨	باب صلاة الربيع ٤٨	باب سجود النساء ٤٩	باب صلاة الفجر ٥٠
باب صلاة الجمعة ٥٢	باب صلاة العيد ٥٥	باب صلاة الكسوف ٥٥	باب الجنازة ٥٨
فصل صلاة على الميت ٥٩	باب الشهادتين ٦١	باب صلاة في الكعبة ٦٢	كتاب الزكاة ٦٤

باب صدقة البقر ٦٤	باب زكاة المال ٦٦	باب العاشر ٦٨	باب الركا ٦٩
باب الصرف ٧١	باب صدقة ٧٢	باب الصوم ٧٣	باب ما يقضى الصوم ٧٤
فصل في حاف ٧٨	باب الاعتكاف ٧٨	باب الحج ٧٩	باب الاحرام ٨١
فصل في دخول ٨٢	باب الفرائض ٨٧	باب النكاح ٨٨	باب الجنائز ٨٩
فصل في ما ٩١	فصل في الصيد ٩٢	باب حيازة الوقت ٩٧	باب الاضائة ٩٨
باب الفوات ٩٨	باب الهدى ٩٩	باب النكاح ١٠١	فصل في بيان ١٠٢
باب المداينة ١٠٤	فصل في الكفاة ١٠٤	باب المداينة ١٠٨	باب نكاح الرقيق ١١٤

باب نكاح الكافر ١١٥	باب القسم ١١٦	باب الرضاع ١١٧	كتاب الطلاق ١١٨
باب طلاق العرج ١١٩	فصل في اضافة الطلاق ١٢٠	فصل في الطلاق قبل الدخول ١٢١	باب الكنايات ١٢٢
باب النفقة على المطلقة ١٢٤	فصل ١٢٥	باب التعليق ١٢٦	باب الرجعة ١٢٩
فصل في ما يجرى به المصلحة ويمنع من ممانعة ١٣٠	فصل في الايلاء ١٣١	باب الخلع ١٣٢	باب الطلاق ١٣٤
باب اللعان ١٣٦	باب النفي الرجوع ١٣٨	باب العدة ١٣٩	فصل في الحرة ١٤١
باب اثبات النكاح ١٤٣	باب الحضانة ١٤٤	باب النفقة ١٤٥	كتاب الاعتياق ١٤٩
باب العبد يعتق ١٥١	باب الخلف العتق ١٥٤	باب التبني ١٥٥	باب الاستيلاء ١٥٦

كتاب الابناء ١٥٧	باب البيعتين في الدخول ١٥٨	باب البيعتين في الاطلاق ١٥٩	باب البيعتين في الصلوات ١٦٥
باب البيعتين في البيع والشراء ١٦٦	باب البيعتين في القرض وغيرهما ١٦٨	باب البيعتين في الحدود ١٦٩	باب الوصي بوجوب الحد ١٧١
باب الشهادة ١٧٢	باب حد الشرب ١٧٤	باب حد القذف ١٧٥	باب التبرير والتأديب ١٧٦
كتاب السرقة ١٧٨	باب في الحرز ١٨٠	فصل في كيفية القطع ١٨٠	باب قطع طريق ١٨٣
كتاب السرقة ١٨٤	باب الفخام ١٨٦	فصل في كيفية القطع ١٨٧	فصل في كيفية الفسخ ١٨٧
باب سبيلاد ١٨٩	فصل في ما يملك من ١٩٠	باب العشرة والحج ١٩١	باب المرددين ١٩٢
باب البقاء ١٩٥	كتاب الاقطار ١٩٦	كتاب القطة ١٩٧	كتاب الابناء ١٩٨

باب العزل الكبير وكتاب الدعوى والحمد لله تعالى كل حال
باب الخائف فصل فيما يرجع اليه من الامور
باب ما يدعي على جلاله باب عوارضه كتاب الاقرار باب الاستئذان باب قرار المدين
كتاب الصلاة فصل في الصلاة في الدين فصل في الدين المتذكر كتاب المضاربة
باب المضاربة بفارس فصل في لائق المضاربة كتاب الوصية كتاب القارية كتاب الهبة
كتاب الرجوع في الهبة كتاب الاجارة باب ما يجوز منه الاجارة وما يكون باب الاجارة الفاسدة
باب ضمان الاجير باب فسخ الاجارة وتفويض كتاب الخائب باب يجوز للمالك فصل اذا ولدت ملكانية
كتاب طبعة المشرقة باب موت الخائب كتاب الولا كتاب الاكراه كتاب الحجر فصل في اخذ البلوغ
كتاب العصب فصل في العصب كتاب الشفعة باب طلب الشفعة باب ما يجب فيه الشفعة
باب ما ينظر في الشفعة كتاب القسمة كتاب الزاوية كتاب المساقاة كتاب الزناج كتاب الفحشاء
كتاب الاربعية وفصل في الاكل الشرع فصل في البس فصل في النظر والس فصل في الاستنبة او غيره

فصل في بيع كريمة كتاب الجارية ٢٤٥	كتاب المفقود ١٩٩	كتاب الوقف ٢١١	كتاب البيوع ٢٠٣	فصل في جارية مكرمة ٢٠٥
كتاب الاشربة ٢٤٨	باب خيار الردية ٢٠٧	باب خيار العيب ٢٠٨	باب البيوع الفاسدة ٢١٢	فصل في بيان احكام البيوع الفاسدة ٢١٥
باب الرهن ٢٥٢	باب الاقالة ٢١٧	فصل في بيع ٢١٩	باب الحقوق ٢٢١	باب السلم ٢٢٢
باب الرهن بوضع على يد عدل ٢٥٤	باب التولية ٢١٧	باب الاستحقاق ٢٢١	باب كفالة الرقيق ٢٢٤	باب كفالة الرقيق ٢٢٤
باب النفقة في الرهن ٢٥٧	كتاب الصرف ٢٢٩	كتاب الكفالة ٢٣١	فصل في الوارثين ٢٣٤	باب كفالة الرقيق ٢٣٤
باب جنابات باب النفقة ٢٥٧	باب القضاة ٢٣٧	فصل في الجبس ٢٣٩	باب كفالة القاضي باب التحكيم ٢٤٠	باب كفالة الرقيق ٢٤٠
باب ما يوجب المودع باب القصاص ٢٦٠	باب القضاة ٢٣٧	باب اختلاف ٢٤٠	باب الشهادة على ٢٤٠	باب كفالة الرقيق ٢٤٠
فصل في ان صوح غريم ٢٦٤	باب الشهادة ٢٤٠	باب اختلاف ٢٤٠	باب الشهادة على ٢٤٠	باب كفالة الرقيق ٢٤٠
باب الشهادة في القتل ٢٦٥	باب الوكالة بالبيع ٢٥٥	باب الوكالة بالبيع ٢٥٥	باب الوكالة بالبيع ٢٥٥	باب الوكالة بالبيع ٢٥٥
باب الجنابة ٢٦٦	باب الجنابة ٢٦٦	باب الجنابة ٢٦٦	باب الجنابة ٢٦٦	باب الجنابة ٢٦٦
فصل في النذر باب الشجاج ٢٦٨	باب الجنابة ٢٦٦	باب الجنابة ٢٦٦	باب الجنابة ٢٦٦	باب الجنابة ٢٦٦
فصل في دية الجنين باب ما حدث الرض ٢٦٩	باب الجنابة ٢٦٦	باب الجنابة ٢٦٦	باب الجنابة ٢٦٦	باب الجنابة ٢٦٦
باب الجنابة ٢٦٦	باب الجنابة ٢٦٦	باب الجنابة ٢٦٦	باب الجنابة ٢٦٦	باب الجنابة ٢٦٦



بسم الله الرحمن الرحيم وبه تفتي
الحمد هو الوصف باجمل الاختياري سواء تعلق بالفضائل
 او بالفاصل واللام للجنس من غير ان يتعرض للقيود لان يعتبر
 فيه عدم القيد وتقييد الاستغراق بحسب المقام واللام لام
 الاختصاص في **الله** اي جنس الحمد مختص بالذات المستحق لجميع
 المحامد **الذي اعز العلم** اي علم الشرايع والاحكام اذ هو
 المناسب لهذا المقام واللام للعهد والجنس المحمول على اكل
 الافراد بحسب كثرة الاحتياج اليه في دار الابتلاء وتخصيصه
 بالذكر بتراعة الاستتملال **في الاعصار** جمع العصر وهو الدهر
واعلى حربه اصحابه في الاساس حزب الطائفة **في الانصار**
 اي انصار العلم واللام للعهد ولا حاجة الى جملة به لا المضاف اليه
 والانصار جمع الناصر على غير قياس وفي بعض النسخ في الامصار
والصلوة في الاصل اسم من التصلية ثم استعمل بمعنى الدعاء
 الى الخير وهو من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين
 الدعاء وهو بمعنى مشترك **عليه رسله** اي المرسل واشتهر استعماله
 بين الكتاب من النبيين والنبياهم ولذلك لم يقل على نبيه مع ان
 الاصل بالصلوة ورد بلفظ النبي عليه **المختص بهذا الفضل**
العظيم اي فضل العلم اراد بالاختصاص لا افراد والباء
 داخل على المقصور اي الفضل العظيم مقصور عليه لا يتجاوز
 الى الانبياء وما كان للانبياء من احكام قد انتسخ بوقوفهم

واللام للجنس من غير ان يتعرض للقيود
 اي لجنس العلم من غير ان يتعرض للقيود
 واللام للجنس من غير ان يتعرض للقيود
 واللام للجنس من غير ان يتعرض للقيود
 واللام للجنس من غير ان يتعرض للقيود

واللام للجنس من غير ان يتعرض للقيود
 اي لجنس العلم من غير ان يتعرض للقيود
 واللام للجنس من غير ان يتعرض للقيود
 واللام للجنس من غير ان يتعرض للقيود
 واللام للجنس من غير ان يتعرض للقيود

وقد امن ما كان لبنينا عليه الصلوة والسلام من النسخ وقوله
 في الاعصار واسارة الله وكاننا استغنى بوصف العظيم عن ابراهيم
 عطف البيان للرسول حيث لم يقل على رسوله **محمد** **عليه السلام** وهو في
 الاصل الاهل الا انه خص استعماله في الاسراف والوقوع في الخطر **الذين**
فازوا اي ظفروا به اي من القتل ومن الرسول **عجبا** اي بضيف
جسيم اي عظيم **قال** **العبد الضعيف الفقير الى الله**
الودود وابواب البركات كناية المتبرك به الملقب بحافظ الدين
 المسمى بعبد الله والبركة النماء والزيادة وابواب البركات ملائمتها
عبد الله عطف بيان **ابن احمد** صفة عبد الله وهي اذ اختم
 هذه المواضع ايتم تقف صفة المتقدم **غفر الله له ولوالديه**
واحسن اليهما واليه قدم نفسه في الغفران واخره بين
 الاحسان والتأخير هو الاصل والتقديم لغرض استجابة
 دعاء المغفور **لما رايت** جمع همه وهي الامر الداعي اليه
 الفلاح **ما ملأه الى المصنفات المختصات والطباع** الطباع
 مفرد الالة ذكر في الصحاح ان الطبع السجية التي طبع عليها
 الامان وجمعها الطباع **راعية** معروفة عن المصنفات
المطويات اردت ان احسن الوافي والتلخيص بتبيين المواد
 والمقصود وسيعمل كثيرا في الاختصار لانه حذف الزوائد
 والاكتفاء بالمقتصد **بذكر ما تم** جملة بسمه ذكر ما تم **وقوعه**
وكثرة وجوده **لتكثر فائدة** وهو اسم ما استغنى به من فاد
 له يعني اي ثبت **وتتوفر عايدته** وفروحه او فاه واعطاه
 على التمام والعائدة من عاد فلان يعرفه وهو اسم للمنفعة
 العائدة والتوفر لانيته على التمام والكمال اشرف من التكملة
 كما ان العائدة لانيته عن عود الاشغاع **لما ان العوا احمد**
واسرف من الفائدة فاقترن كل بقية الالة بوقوعه وتكثر

الشيخ

امضاف الى ما بعده من نحو
 السبق والسنبة في مثل
 هذه المواضع ايضا
 تقع صفة المتقدم

فرد الطبع اعطى به العلم عطف اللام
 على المزمع لعمامة

على توفر العادة للمعرفة من الادنى الى الاعلى **فشرعت** فيه اي
 اردت **فشرعت** في التخصيص او فيما عم **بعد التماس ما فيه**
من اعيان الافاضل وافاضل الاعيان الذين هم بمنزلة
الاعيان للعباد والعين لالانسان هما جمع عين هو
 والا فاعقل والامانة بمعنى اللام اي مختار الافاضل ومختار
 الاعيان فاذا قيل كيف يستقيم وصف طائفة باهنا
 مختار لجميع الافاضل ثم وصفها باهنا مختار لجميع الاعيان
 لما فيه من تفصيل الشيء على نفسه **قلت** ليس معنى افاضل
 الاعيان انها افاضل كل واحد من انصف بالعين وليس معنى
 افاضل الرجال انها افاضل كل من انصف بالرجولية والآه
 لا يستقيم في الامانة بمعنى الزيادة على من اضيف اليه
 ان يكون المضاف جزء المضاف اليه لما ذكره المراد انه
 افضل للجميع وحاصل معناه افضل من باقي الرجال صرح
 بذلك الرضي في شرحه فجمع وصف طائفة باهنا ببعض اعيان
 افاضل الاعيان الافاضل ثم وصفها باهنا ببعض افاضل جميع
 الاعيان اي بعض باقي الاعيان فارجع المعنى الى الاتصاف
 باهنا المختار ثم الاتصاف باهنا مختار المختار من بدت
 الانسان **مع ما في من العوائق** اي شرعت بما انصف به من
 الحوادث المانعة **وسميته بكنز الدقائق** عطف على شرعت
وهو وان خلا عن المسائل العويصات يقال اعوضت
 في منطقك اذا جيت بالقويص اي الصعوب والمسائل
المعضلات جمع معضلة من اعقل الامرا اذا اشتد **فقد**
على اي لم يخل عن العويصات وان خلا عن العويصات فقد
 تحلى فعلى هذا تكون الفا ليجرا ويكون الواو للعطف واذا على

جمع افاضل صم

المعجم لاص

والله اعلم
 بالصواب

اصله للشرط الا انها في الاستعمال الشائع في مثل هذه
 المواضع لمجرد التاكيد والمعنى وان تحقق وتقر وانه خلا
 عن العويصات وان خرجت عن افادة معنى الشرط فيجعل
 للموصل ويجعل الواو للحال مع ان التكلف في ذي الحال وايض
 القا لا تدخل في خبر المبتدأ الا في الموصول بالفعل والظرف
 او النكرة الموصوفة بهما **بمسائل الفتاوى** جمع الفتوى
 استعمال استعمال اسمها لاجناس المعردة **والواقفاست**
 اي المسائل الواقفة وهي جمع واقفة وهو صفة غلب عليها
 الاسمية فيجوز ان لا يقدّر له الموصوف واراد بمسائل
 الواقفات ما ذكر في آخر الكتاب في مسائل سئني وهي المسائل
 التي لم يذكر في الواقف **معلمها** حال من المستكن في تحلى **بمسائل**
العلامات تلك اشارات الى علامات الواو وهي الحالا في حيف
 والسين لاني يوسف والميم لمجد والزاي لزفر والكاف لمالك
 والفاء لثافي لماخوذة من اسمي الائمة والواو علامة رواية
 عن اصحابنا او قياس مرجوح **وزيادة الطاللة طلاقات**
وانه الوفاق اي جاعل الاسباب موافقة **للاتمام والمبسر**
للاختتام **بمسائل** **الطهارة** امر المفرد
 على الجمع ككونه اخصر واشمل عند البعض وانما قدم الطهارة
 لانها شرط الصلوة والشرط مقدم على المشرط ثم اخفرت
 الطهارة بالبدائية عن سائر الشروط لانها اهم من غيرها
 لانها لا تستغنى بعد من الاعذار غالبا **فرض الوضوء** اي
 فرض للوضوء او مفروضة والغرض في اللغة التقدير
 وفي الشرع عبارة عن حكم مقدر لا يحتمل زيادة ولا نقصا
 لانه ثبت بدليل لا شبهة فيه والوضوء في اللغة النظافة
 وفي الشرع فظة محل مخصوص وهو الاعضاء الاربعة

على الوجه المخصوص الذي بينه الشارع **غسل وجهه** اي
 المتوضي بدلالة لفظ الوضوء عليه **وهو من قصاص**
 قال الامامي **شعر** وفيه ثلاث لغات فقع الثاني ومنها وكسرها
 والضم اعلا كذا في المعاجم وهو مشتري منبته من مقدم
 الراس **الى اسفل ذقنه** هذا قبل نبات اللحية اما بعده
 فيسقط غسل ما تحته **والى شحمي الاذن** مطلقا سواء
 بعد النبات او قبله وعند ابو يوسف رحمه الله يسقط غسل
 ما بين العذار والاذن بعد النبات **ويديه** برقيقه المرفق
 بكسر الطيم وفتح الفاء وفيه العكس لغة اي فرض الوضوء غسل
 يديه مع رقيقه خلاه فالزفر ورحم الله **ورجله** بكسبه
 اي مع كعبه خلاه فالزفر والمراد بالكعب عاهنا هو العظم
 الثاني اي المرتفع لا كما رواه هشام عن محمد انه المنفصل
 الذي في وسط القدم عند معقد الشراك لان الكعب اسم
 للمنقل ومنه كعوب الرمح لانهم ذكروا ان هذا هو من
 هشام ولم يورد محمد تفسير الكعب بهذا في الطهارة وانما
 اراد في المحرم اذ لم يجد تغليظ ان يفطخ خفيه اسفل من
 كعبه **فرض الوضوء مسح راسه** عندنا مطلقا
 سواء كان من المقدم او من المؤخر او من الجاني الامن او الايمن
 وفي رواية مقدار ثلاث اصابع من صفا واصابع اليد
 وهو الصحيح ويعتبر ذلك القدر طولا وعرضا كذا في
 الحواشي نقله عن الشرح وقال **الشافعي** ادنى ما يطلق
 عليه اسم المسح وقال **مالك** يسح كله **وسمعه** ربيع **جيز**
 كما في الراس وقال **ابو يوسف** يسح كلها وعنده لا يسح
 شيئا منها وايصال الماء الى ما يسترسل من الشعر عن الذقن
 لا يجب خلاه فالشافعي وذكر في شرح الجامع الصغير لغامض

خان

خاف ان في ذلك اشهر الروايتين عن ابي حنيفة مسح ما بين
 البسرة فمض وموالا مع المختار من عليه قامني جان في
 شرحه للجامع الصغير **وسننه** اي سنة الوضوء **غسل**
يديه ثلاثا **الى راسه** ابتداء اي في ابتداء الوضوء لكن
 ينوب عن العرض كالغائبة تنوب عن الواجب وعن الفرض
كالتميم والمختول فيه بسم الله العظيم والحمد لله على دين
 الاسلام يعني كما ان التسمية سنة في ابتداء الوضوء كذا في
 غسل يديه الى راسه وفي المحيط وفي كون التسمية سنة
 كلام فقي ظاهرا الرواية ما يدل على انها ادب وفي الهداية
 الامع انها مستحبة وان سماها في الكتاب سنة ثم قيل انه
 يسمى قبل الاستنجاء وقيل بعده والاضح انه يسمى قبل
 الاستنجاء وبعده وكيفت ان ياخذ الاثنا بشماله ويصبت
 على يمينه ثلاثا ثم يعكس كذلك وكذا ان كان كبير اكا حبت
 ومعه اثناء صغيره والا يَدْخُل اصابع يده اليسرى مضمومة
 في الاثنا ويصبت على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها بعض
 حتى تظهر ثم يَدْخُل اليمنى في الاثنا ويغسل اليسرى وهذا
 اذا لم يكن في يده نجاسة فان كانت فافز القفا على وجه لا يتجسس
 الاثنا **وسننه السواك** اي استعماله ويكون من حجر مشرق
 وغلظه مثل غلظ الخنصر وطوله مقدار ثلث بر ولا يتقوا
 الاصابع مقامه حال وجوده فاذا فقد يعالج بالاصابع
 واما وقته ففي كتاب السير فيما ان السواك سنة قبل الوضوء
 وفي الحقيقة انه سنة حال المضمضة كذا في شرح الهداية
سنة غسل قدمه ثلاثا وغسل داخل **الفم** ثلاثا
 بماء جديدة قوله بماء متعلق بالضم والافه قال الشافعي
 رضي الله عنه ياخذ كفا من الماء يمتضمض ببعضها ويغسل

عطف على فرض الوضوء المستند
 سنة اخذ في الحاشية الى ما تروى في
 سنة السنة وروى في السواك الغالب ترتيب
 على فرض الوضوء سنة كانت او لم تكن مع
 احكامها كذا في الامم الفرض فان فرض
 مجموع غسل الاضراس الثلاثة وسنن الراس
 الا ان كلاهما فرض مستقر في سنة في كل
 حكم الفرض كذا في اصلاح اصحابنا لغامض
 في اي ابتداء الوضوء اثبات رايه
 استواء منصرف على الظاهر والى غسل
 اليدين كونه سنة في السنة في الوضوء لا
 الفصل المطلق والافاق في الوضوء
 فلا يرد ما ذكره في السنة لغامض
 واما نفس الفرض فرض لغامض
 الرضوخ
سنة السنة الاشارة الى السنة
 في غسل يديه ففصل في السنة الاشارة الى
 كلا الموضعين حقيقة لا اضافة
 لغامض

بالبعض الآخر ثم يفعل ثانيا وثالثا كذا لك ثم حد المضمرة
 استيعاب الما جميع الغم والمبالغة فيه ان يفعل الما الي
 واس حلقه وحده الاستشاق ان يصل الما الى الما رن
 والمبالغة فيه ان يجاوز الما رن كذا في الخلاصة **وسنة**
تحليل كمينته **واما يبع** من حمة الاسفل مطلقا اي اصابع
 يديه ورجليه وقيل تحليل اصابع الرجلين وقيل تحليل الحمة
 سنة عند ابي يوسف وجاز عندهما اي لو فعل لا يتعد
 اي لا ينسب الي البدعة ثم طريق التحليل ان يحلل بخنصر يده
 اليسرى فينبدا بخنصر رجله اليميني ويختم بخنصر رجله
 اليسرى كذا في القنية **وسنة** **تثليث الغسل** **ونبيه**
 اي سنة رفع الحدث او اباقة الصلاة **وقالت** الشافعي
 سنته فرض **وسنة** **مسح كل راس مرة** واحدة علي
 سبيل الاستيعاب **وقالت** الشافعي مسح ثلاثا ياخذ لكل
 مرة ما جديدا ومرواية عن ابي حنيفة وكيفية ان يسل
 كفيه واصابع يديه ويضع بطون اصابع من كل كف علي
 مقدم الراس ويعزل السبابة والابهام ويحافي الكعبين **وسنة**
مسح اذنيه بما يده اي بما الراس **وقالت** الشافعي ان
 سنة ولكن بما جديدا وعقد نا باجد يد حسن وكيفية ان
 يمسح ظاهر الاذنين بباطن الابهامين وباطن الاذنين الغروين
 بباطن السبابتين حتى يصير مسح السبابتين لم يصير مسح
 الاصابع فيصباح الاذنين ادب وليس سنة هو المشهور **الكثير**
 كذا في المحيط **وسنة** **التزيين** **المقصود** كذا ذكره
 في النص وموان يدا اول بوجهه ثم يذراعه ثم راسه
 ثم برجليه **وقالت** الشافعي فرض **وسنة** **الولا** اي
 الوالة وهي ان يغسل الاعضاء بسبيل التعاقب بحيث

ثلاث
 مرة

المنصوص

لا يحذف

لا يحذف العمود الاول وقال مالك الو لا فرض **وسنة**
اي مسح الوضوء **التي** **من** اي يدايته باليمنى **وسنة**
مسح وقبته يظهر يديه لان يبله لم يضر مستعملا اعلم
 انه لم يذكر مسح الرقبة في الاصل والمختار انه مسح
 وفي المحيط كان الفقهاء ابو جعفر يقولون سنة وانه اخذ
 اكثر العلماء وفي الخلاصة الصحيح ان ادب ومسح الخلفين
 بدعة **وينقضه خروج بخس بالغت** **منه** اي من المتوضي
 مطلقا سواء خرج من السبيلين او غيرهما وقيد السبيلان
 شرط عندنا خلافا لوفور سواء كان الخارج مقننا كالدن
 والفتح والصد يد او غير معتاد كدم الاستحاضة وعند
 الشافعي الخارج من غير السبيلين لا ينقضه وعند مالك
 غير المعتاد لا ينقضه قوله خروج بخس ليس على عمومته
 اذ يخرج الخارج من القبل والذكر ليس بناقض **وينقضه**
في ملاء فاه اي ملاء فم المتوضي وموان يكون بحيث لو لم
 ينكف لخرج منه **وقالت** الشافعي ان لا ينقض امتلا
 وقال ذكر لا يشترط فيه ملاء الفم **ولو** كان الفم **مرة**
او علفا اي دما غليظا **او طعاما** **او دما** مطلقا سواء
 قام من ساعته او بعد ساعته **وقالت** الحسن لا ينقض اذا
 قام من ساعته **لا بلغم** علف على مرة اي لا ينقضه علف
 سواء علا من جوفه او نزل من راسه وسواء ملاء الفم او لا
وقالت ابو يوسف ينقض ان ارتقى من جوفه ملاء الفم
او دما غلب عليه البراق عطف على بلغم اي لا ينقضه
 اذ لم يخرج بقوة نفسه ينقضه ولو كان مغلوبا **وقالت**
 محمد ملاء الفم شرط وان برق فخرج من براقه دم فان
 غلب البراق لا ينقض وان غلب الدم ينقض اما اذا استوى

فينتقض احتياطاً احتياطاً وكذا الحكم فيما إذا خرج من
 أسنانه دم مخلوط بالبراق ذكره الزاهد الفسائي في
 جوامع الفقه **والسبب** أي سبب القبيح **مجمع متفرقة**
 يعني إذا كان القبيح متفرقاً ولو جمع يعتبر صلاة الغم
 بجمع أن أخذ السبب وهو الغشيان مثلاً قائماً ثانياً وثالثاً
 فقتل سكوت النفس من الغشيان الأول كان السبب متحداً
 فبجمع وإن قاء بعده كان مختلفاً فلا بجمع وهذا قول
 محمد وقال أبو يوسف بجمع أن أخذ المجلس سوا كان
 السبب مختلفاً أو لا والأصح قول محمد **وينقضه نوم**
مضطجع الاضطجاع وضع الجنب على الأرض يقال مجمع
 الرجل أي ومنع جنبه بالأرض وأضجع مثله كذا في الغريب
 والفصاح **ومورد** التورك الأتكا على أحد وركبيه
 فوق الفخذين كالكتفين فوق العصدين كذا في المغرب
 أما لو كان يده ونهاياناً نام قائماً أو قاعداً أو راكعاً أو
 ساجداً أو مستنداً إلى شيء ولو أزيل لسقط فهو عفو على
 ما هو المختار وقال الشافعي النوم ينتقض إلا النوم قاعداً
 ممكناً مقعدته من الأرض وقال مالك إن طال النوم قاعداً
 قاعداً انتقض كذا في شرح نظم الوافي **وينقضه قهقهة**
محل بالغ يعني ينتقض بصدور القهقهة من بالغ في
 الصلوة وقال الشافعي لا ينتقضه **انما** وهو الغشي **وجنون**
 هو زوال العقل **وسكر** وفي المحيط ذكر بعض المشايخ في شرح
 المبسوط أن حد السكر ههنا ما هو حد السكران في باب
 الحد وهكذا ذكر الصدر والشهيد في واقعة فانه قال
 إن كان لا يعرف الرجل من المرأة ينتقض وضوءه وكذا الحد ليس
 بلازم بل إذا دخل في مشيته تحول فهو سكر ينتقض وضوءه

كذا قال شمس الأئمة الحلواني وهو الصحيح **وينقضه**
قهقهة محل بالغ يعني ينتقض بصدور القهقهة من بالغ
 في الصلاة وقال الشافعي لا ينتقضه وهو القياس لأنه
 ليس بخارج من السبلين وإنما قيد بالغ لأنها انما صاد
 حدثاً لا كونهما جنابة فاحشة في حال المجاعة وفعل العبد
 لا يوصف بالجنابة فيعمل فيه بالقياس ولهذا لا يكون
 قهقهة النائم في الصلاة حدثاً في الصحيح لسقوط معنى
 الجنابة بالنوم وإنما لم يحتز عن قهقهة النائم للمدونة
 قال سداد بن أبي اليسر إذا نام في صلاة قائماً أو ساجداً
 ثم قهقهة قال أبو حنيفة تنقض صلاة ولا يفسد وضوءه
 هكذا أفق الفقيه عبد الواحد وقال الحكم أبو محمد الكوفي
 عند صلاة وضوءه جميعاً وبه أخذ عامة المتأخرين
 والقهقهة لا تبطل طهارة الاقتسال في الصحيح والمراد
 بالصلوة هي ذات الركوع والسيود لأنها لا تكون حدثاً
 في صلاة الجنابة وكذا في سجدة التلاوة وقيد بالتهنئة
 وهي ما يكون مسموعاً وكبيراً أنه احتز عن الغلظة وهو
 ما يكون مسموعاً له دون جيرانه فانه يبطل الصلوة
 لا الطهارة وعن التميمي وهو ما لا يكون مسموعاً ولا
 بجيرانه فانه لا يبطلهما **وينقضه مياشقة فاحشة**
 وهي أن يبأسرها متجردين وانتشرت التمه ولا في فرجه
 فرجها عندها وعند محمد لا ينتقض **لا خروج دودة من**
جرح عطف على خروج خبث أي لا ينتقضه خروج دودة
 من جرح وكذلك إذا خرج عرق المدني وهو الذي يقال
 بالفارسية رشة لا ينتقض وكذلك لحم يسقط منه
 لا ينتقض وفي الذخيرة أن كان المائيل من الجرح ينتقض

وانما قيد الخروج من الجرح لانه لو خرج من الدبر ينفق ولا
 يتفق **مسوق** مطلقا سواء كان بظهر الكف او بباطنه **مسوق**
امراة مطلقا سواء كان بشهوة او بغير شهوة وسواء كان
 مسريرا او غيرها وقال الشافعي ان مسر الذكرباطن الكف
 او مسر مسر المرأة يتفق وقال مالك بشرط الشهوة **وفرض**
الغسل غسل ثمة وانفاه اي المضمضة والاستنشاق خلافا
 للشافعي فانه عند سنة **وغسل يدينه** لا **لكنه** اي لادلت
 اليد في الاغتسال وقال مالك ذلك في الغسل شرط وهي رواية
 الامالي عن ابي يوسف ذكره في المحيط **ولا ادخال الماء وخل**
بجلفه لا اقلف وهو الاغلف الذي لم يخفق مطلقا سواء
 كان جنبا او لا وعن ابي حنيفة انه اذا جنب وجب عليه غسل
 ما وراء الجملدة كذا في الذخيرة **وسنته** اي سنة الغسل
 ان يغسل يديه ابتداء الى رجليه **وفرجه ونجاسته لو كانت**
على بدنه ثم يتوضا اي الوضوء المشهور في الشرع وهو الوضوء
 للصلاة سوى غسل رجليه فانه يؤخر غسلهما الى وقت
 الفراغ من اقامة الما وهذا اذا كان قدما في مستمتع
 الما وان كانت على لوح او حجر فلا **ثم يفيض الما على بدنه ثلاثا**
 فانه من السنن وكيفيته ان يبدا بمكة لا يمن فيفيض الما
 عليه ثلاثا ثم بمكة الا يبرك ذلك ثم يفيض الما على راسه
 وسائر جسده كذلك **ولا تنقض المرأة منقوس ان يبل**
اصلا الضغينة الذوابة من الضغرة وموقن الشعر اي لو
 بلت المرأة في اغتسال اصل شعرها لم يجب عليها نفقض ضغرتها
 ولا يجب عليها بل ذوايبها وهو الصحيح وعن ابي حنيفة انها
 تل ذوايبها ثلاثا مع كل بلة غصرة وقيد بقوله ان يبل
 اصلها يجب النفقض عليها وذو المرأة لان الرجل اذا اغتسل

شعر

شعر راسه كالعلوي والتركي يجب اتصال الماء الى اثناء
 شعره احتياطا ونز الذخيرة قال الفقيه ابو جعفر لو
 كانت المرأة منقوضه الشعر يجب اتصالها الى اثناءه
 احتياطا **وفرض الغسل عند خروج مني ذي ذوق و**
ذي شهوة وانما قال عند مني ولم يقل يمني لان سبب
 وجوب الغسل الصلوة او ارادة لا يحل مع الجنابة وقال
 ان في الشهوة ليست بشرط حتى لو حمل شيئا خفيفه مني
 يجب الغسل عند **عند انفاصله** متعلق بقوله شهوة
 اي فرض الغسل عند خروج مني بمفردة الذوق والشهوة
 عند انفصال المني عن محله وعند ابي يوسف يعتبر ظهوره
 على وجه الشهوة ايمن كما يعتبر انفصاله وفادته نظر فيما
 اذا استمتع بالكف فلما انفصل المني عن مكانه شهوة امسك
 ذكره حتى سكنت او احتلم فامسك ذكره حتى سكنت **لو**
 قال منه مني او اغتسل قبل ان يقول ثم سأل منه بقبلة
 المني يجب الغسل عند ما خلا فلا ياتي يوسف ولو باليد
 فاغتسل او نام فاغتسل فخرج منه بقبلة المني لا يجب
 الغسل اجماعا **وتوارى حشفة** اي فرض الغسل عند
 غيبوبة ما فوق الختان **في قبل** **ودبر** **عليهما** اي على الختان
 والمغزول به وان لم ينزل اما غيبوبة الحشفة في الهمة
 والهيئة والصغيرة التي لا يجامع مثلها فلا يجب الغسل
 ما لم ينزل وذكره كوالا مبني على ان الصغيرة يجب الغسل
 انزل او لم ينزل وانما قيد بالليل والدبر لانه لو جامع
 امراته فيهما دونهما كالسر والفخذ فتواترت الحشفة
 لم يجب الغسل ما لم ينزل **وفرض الغسل عند انقطاع**
عند انقطاع حبيض **ونفا** **س** **على** **حذف** **المنا** **في** **المدى**

هل

عطف على مني اي لا يغتسل عند خروج الديني وهو الذي يخرج
 عند الصلاة والملازمة **ولا ردي** وهو بول غليظا
 ابيض يتعقب الرقيق منه **ولا عند احتلام** **بلا ردي**
 مطلقا سواء كان رجلا او امرأة **وقالت** محمد عليهما الغسل
 احتياطاً **وبه** يعني بعض المشايخ واما الحائض اذا ذكرته
 لذة الانزال يجب الغسل من غير بلل واما من استيقظ فوجد
 في فراشه او تحته بلالا وهو يتذكر الاحتلام او يتيقن انه
 مني ومذي فلا يغسل عليه **واذا** استيقظ فوجد احليله
 بلالا ولم يتذكر حلا اذ كان ذكره منتشر اقبل النوم فلا يغسل
 عليه وان كان ساكنا فغلبه الغسل هذا اذا نام قائما او قاعا
 اما اذا نام مضطجعا وتيقن انه مني فغلبه الغسل كذا في
 المحيط والذخيرة وهذه المسئلة يكره وقوعها والناس عنها
 غافلون ولو افاق السكران فوجد منيا فغلبه الغسل
 وان وجد مديا فلا يغسل عليه وكذا المتقي عليه وان استيقظ
 الرجل والمرأة فوجد امينيا على الفراش وكل واحد منهما يكره
 الاحتلام وجب عليهما الغسل احتياطاً وقال بعضهم ان كان
 المني طويلا وابيض فعلى الرجل وان كان مدورا او ابيض
 فعلى المرأة **وسن للجمعة** اي من الغسل لاجل الجمعة **والجمعة**
والاحرام وعرفة وقيل هذه الادبعة مستحب وسمي محمد
 الغسل في يوم الجمعة حسنا في الاصل **وقالت** مالك موه
 واجب ثم هذا الغسل للصلاة عند ابي يوسف وموه
 الصحيح وعند الحسن بن زياد ليوم الجمعة وفائدة الاحتلام
 تظهر فيما اذا اغتسل يوم الجمعة ثم احدث فتوضى وصلى
 الجمعة عند ابي يوسف لا يكون مقيما للسننة وعند الحسن
 يكون مقيما **وجوب الغسل على المسلمين** **لميت** لقوله عليه السلام

للميت

للميت على المسلم ستة حقوق منها ان يغسله بعد موته
 وقبل غسله سنة موكرة **والواقي** والغسل بعد الموت فرض
ولما سلم حال كونه جنيا اي وجب الغسل اذا اجنبى كما في
 اسم **والتركيب** تشامخ وزعم من قال بان الجنابة في حق
 الكافر لا توجب الاغتسال بعد الاسلام لان الكفار غيبي
 مخاطبين بالشرايع غير سديد لانه لو سلم اثمهم غير مخا
 بها فالاغتسال لا يجب بالجنابة ليقال انه وقت وجوب
 الاغتسال غير مخاطب بالشرايع وانما وجب بارادة الصلاة
 او نحوها وهو عند ارادة الصلاة جنب مسلم **وان نذوب**
 اي اناسلم ولم يكن جنيا فالغسل مندوب **وتنويها**
السماء وما العيون والبحر وان غوطها **احد او مضاف**
 وهو الطعم واللون والرائحة يعني يجوز التوضي بها وان
 غوطها من مطلقا سواء كان من جنس الارض او لم يكن
قال الشافعي ان كان المني من جنس الارض يجوز التوضي
 به وان لم يكن منه لا يجوز وانما قال احد او مضاف لانه
 ان غوط الارض من او الثلاثة لا يجوز وان كان المني شيئا
 طاهرا لكن المنقول عن الاساندة انه يجوز حتى ان اورا
 السجود وقت الخوف تقع في الحياض فيتغير ماؤها من حيث
 اللون والطعم والرائحة ثم اثم يتوضون منها من غير
 تكر كذا في النهاية **وانت** اي يتوضون وان انتق
بالماء وقيل ليس بها **ولا بما عطف على ما السما** يعني لا
 يتوضون بما تغير بكثرة الاوراق اي بوقوع الاوراق
 الكثيرة لانه يتغير او مضاف وان جوزه الاساندة كما
 ذكرت انما **والتطبخ** اي لا يتوضون بما تغير بسبب الطبخ
 بخلط طاهر كماء المرقق والباقلان وانما يمنع الوضوء

منها ما لا يساها اي من جنس الارض
 السما وما عطف على ما السما
 بها الا غوطها من جنس الارض
 غير غوطها كماء المرقق
 طحين والفسور وغيرهما

ولان صفة الجنابة مستدامة
 واستدامة ما بعد الاسلام
 كما نيتنا لما قلنا ان
 لها نقيض وهو الحيض قبل ان
 تسلم ثم استدامت لا يلزمها
 الاغتسال لانه لا يستدامة
 لها نقيض حتى يجعل درامته
 كابتة اية وان لم يجد سبب
 وجوب الاغتسال في سفرها
 بعد الاسلام لا حقيقة
 ولا حكمة فلا يلزمها الاغتسال
 كذا في المحيط **وسن**
للسماء والارض اي ما سطوان على
 السما عطف على ما عطف على
 ما السما بعد ما انزل من السماء
 ما عطف على ما عطف على
 المارة وهي ما سجد على شجرة العادة
 كذا في المحيط

بالمطبوخ اذا لم يكن مقصودا للفرض المطلوب من الوضوء
 وهو التنظيف كالاستئذان والصابون اذا بلطخا بالماء
 الا اذا غلب ذلك على الماء فيصير كالسويق المخلوط **وهو**
اعتصر عطف على قوله تغير اي لا يتوهمنا بما اعتصره
من سيجر كالرياس **ومر** كالغلب وفي ذكر العصر اشار الى
 ما يخرج من الشجرة بلا عصر كما يسيل من الكرم يجوز به
 التوضي وهو قول بعض المشايخ وفي المحيط انه لا يتوضا به
او غلب عليه غيره اي لا يجوز بما غلب عليه غيره مثل
 الزعفران وعندنا ان في لا يجوز سوا كان غيرهما ليس من
 جنس الارض غالبا او مغلوبا **اجزا** اي من جهة الاجزاء وهي
 احتراز عن الغلبة لو بنا وهو قول محمد ولا يتوضا بما دام
 اي ساكن وقم **فيه نجس** مطلقا تغيرا حادا وصاحفه
 اوله وان نجس بغيره نجس عين النجاسة وبكسرها يكون
 طاهرا هذا في اصطلاح الفقهاء اما في اللغة فيخال نجس
 بنجس ونون نجس ونجس والمراد هاهنا الاول **ان لم يكن**
عشر في عشر اي عشرة اذرع في عشرة وقال الشافعي يجوز
 ان كان قلستين ومما خمسمائة وطل وقال مالك لا يتوضا
 ما لم يتغير احدا وصافه **والا** اي وان لم يكن كذلك يعني
 ان كان عشر في عشر **وهو كالجاري** وقد رعا في المشايخ
 العشر في العشر في الماء الدائم بذراع المساحة وقيل بذراع
 الكرياس ثورسعة لانه على الناس لانه اقصر من ذراع المساحة
 لان ذراع الكرياس سبع قضبات وذراع المساحة سبع
 قضبات فوق كل قضبة اصبع قائمه كذا ذكر في النهاية
 وقيل سبع قضبات باصبع قائمه في الموضع السابعة والاصح
 انه يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم والصحيح اي الحق

الوضوء

ان يكون

ان يكون محال لا يظهر ما تحته بالافتراف وقد روي بعض
 بالرجة اصابع مفتوحة ثم هذا اذا كان الكوض مرغا فان
 كان مدورا قيل يعتبر ان يكون حول الماء ثمانية واربعون
 ذراعا وقيل يعتبر ثمة وثلاثون وهو الصحيح وهو مبرهن
 عليه عند الاحتساب كذا في الذخيرة **وهو** اي الماء الجاري
ما يذهب بمياهه والباللغة ذرية وقيل الجاري ما لا يتكرر
 استعماله فيتوضا منه اي من ماء جار تحقيقا او تفه
ان لم يجر اي ما اثر النجاسة بعد وقوعه فيه **وهو طعم**
او لون او دمع ثم اذا لم يتنجس كله هل يتنجس موضع
 الوقوع فاذا كانت موشية بنجس والافلا وعندنا انه
 مشايخ الفرق يتنجس فيهما **وموت ما لا دم له فيه**
 اي موت حيوان ليس له دم سائل في الماء الدائم القليل
 كالبق والذباب والزنبور والعقرب والسمك والضفدع
 مطلقا ونحوها مما يحرم اكله من سواكن الماء كالكلب المائي
والسرة **لا ينجسه** خلا فالشافعي في غير السمك
 اما اذا مات في غير الماء مثل الضفادع وما يحرم اكله
 من سواكن الماء فلا يحكم بنساده غير الماء ونجسه وهو
 الامع وقيل يمسح والصنف في البري والبحري سوا
 وقيل البري يمسح لا البحري **والما المستعمل لقربة**
 بان يتوضا ناويا يتجدد الوضوء **او وقع حدث** بان
 يتوضا حدث متبردا وعند محمد لا يكون مستعملا الا
 باقامة الغزبة كذا في الكافي **اذا استقر طرف المستعمل**
في مكان وفي الكافي انما ياخذ حكم الاستعمال اذا زال
 عن اليد وقيل الاجتماع في مكان شرط لان صوت الشاة
 عند منعذرها **طاهر** **مطهر** بالرفع على انه خبر الماء وقال

برا

ع

الحسن بن نجاسة غليظة وموررواية عن ابي حنيفة
 ايضا وقال ابو يوسف وموررواية عن ابي حنيفة بن
 نجاسة حنيفة وقال محمد بن موررواية عن ابي حنيفة
 ايضا وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى ما لا يظهر
 مطلقا سواء كان المستعمل متوضيا او لا وقال مالك
 وهو احد قول الشافعي انه ما لم يظهر وقال زفر
 وهو احد قول الشافعي ان كان المستعمل متوضيا فظاهر
 مظهر والا فظاهر غير مظهر **ومسئلة البيهقي** في ما يبط
 حكمها او جوامها **بخط** صورتها جند انفس في البيهقي
 للدلو ولا نجاسة على يد من سمع الجسيم من النجاسة اي عند
 ابي حنيفة كلاهما نجسان والحكم من الحال اي كلاهما طاهر
 عند محمد بن قزيب علي حالهما عند ابي يوسف والطاهر الطاهر
 اي كلاهما طاهران عند محمد بن قزيب حروفه على ترتيب الائمة
 فالحرف الاول لامام والثاني للشافعي والثالث للثالث
وطايب هو اسم جلد غير مدبوغ **دبغ** فقد طهره
 ما يمنع من النتن والفساد ولو تسميتا او تزيينا
 وعند الشافعي يشترط التشيب ونحوه وعند ابي
 جلد الكلب لا يطهر بالذباغة وهو قول الحسن بن زياد
 كذا قيل ولكن ليس بتخصيص الكلب فائدة لان عند
 كل ما لا يוכלل كحمه لا يطهر جلده بالذباغة كذا في النهاية
 وقال مالك جلد الميتة لا يطهر بالذباغة **الاجلد**
الخنزير والادامي فانه لا يطهر بها الشافعي كوامته
 والاول نجاسته وكذا اذا ذبح اهل التسمية ما لا يقبل
 التطهير ثم الصحيح ان لحمه بعد الذبح يكون نجسا
 كذا في الاسرار وذكر في الهداية يطهر بعد الذبح لحمه

وان لم يكن ما كولا وهو اختيار بعض المشايخ وقال
 الشافعي الجلد لا يطهر بالذكاة **وشعر الانسان** مطلقا
 سواء كان كثيرا او لا **وشعر الميتة** وعظمها طاهران
 وقال مالك عظم الميتة نجس وقال الشافعي شعر الانسان
 والميتة وعظمها نجسان وفي الذخيرة وشعر الادمي عن
 محمد بن وايتان في رواية بنحس ويراخذ امام الهدي الشيخ
 ابو منصور وفي رواية طاهر ويراخذ الفقيه ابو حفص
 وابو القاسم الصفيار وعلى هذه الرواية اعتمد الكرخي
 في كتابه وروى الحسن بن عبيد الله عن ابي حنيفة ان شعر الانسان ان
 كان بحيث لو بسط كان اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلاته
ويخرج البيهقي ان امكن اطلاق اسم المحل على الحال للمبالغة في
 اخراج جميع الماء **بوقوع نجس** كالغائط والبول مطلقا
 سواء كان كثيرا او قليلا وقال زفر لا ينجسه ماله
 يغلب عليه وروى عن ابي يوسف ومحمد ان ماها في حكم
 الماء الجاري **لا** اي لا يخرج **ببعر في ابل** وعظمه ان وقع
 فيه مطلقا سواء كان رطبا او يابسا او صليبا او منكسرا
 وكذا الروث والخنثي وقيل للروث والمنكسر والروث
 والخنثي مفسد والفتاوى ان ينجسها البعر والمراد بالبعر
 والبعرين ما لم يبلغ حد الكثرة ومما يستكثر الغائل
 في العجيج **وقيل** ما يخذ تلك وجه الماء وقيل ربه
 وهذا في المفاة وفي بئر المصر ينجسه القليل اي اما
 اذا بعرت الشاة في الحلب بعرة او بعرتين يرمى البعر
 ويشرب اللبن اذا رميت من ساعة ولم يبق لها اثر
 ولا يعنى القليل في الانا وعند ابي حنيفة ان الانا
 كالبيتر في حق البعرة والبعرتين لا يخرج بوقوع **خروج**

وعصمور خلا قال الشافعي رحمه الله تعالى وهو القياس
وبول ما يוכל خمس نجاسة خفيفة ان وقع في البئر يكون
الماء نجسا وينزع الماء كله عند سماعه وعند محمد رحمه الله طهر
كما كان فينزع ولكن اذا غلب على الماء يخرج من ان يكون طهرا
الا ما لم يكن حدثا عطف على قوله بول اي ما لا يكون حدثا
لا يكون نجسا عند ابي يوسف وهو الصحيح وذلك كالتي
القليل والدم البارد في غير المتجاوز حتى لو اخذ بطن والقاء
في الماء القليل لا يفسد وعند محمد رحمه الله نجس ويغسله
ولا يشرب بول ما لا يוכל لحم اصلا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
يشرب للثداوي وغيره لم يبارئه عنده وعند ابي يوسف
رحمه الله تعالى يشرب للثداوي ولا يجوز اغبره ولو اصاب
الثوب لا يجنبه عند محمد رحمه الله حتى يجوز الصلاة فيها
وان امتلأ الثوب منه وعلى قولهما ينجس الثوب منه الا انه
يجوز الصلاة فيه ما لم يكن كثيرا فلعنوا ومربع ابي ثوب
وقيل ربع الموضع الذي اصابه كالذيل وعند ابي يوسف رحمه الله
في شبر وينزع **عشرون دلو** او سقلا بموت **خوفان** وما يقا
في الجنة كالصعور والصعور والسودانية وسامر وبر
الغادوموز جمع فار كذا في الصحاح مذهبنا حواجرها
فلو نزع عشرون قبلا خراجها لم يطهر ولا يطهر ابيض مادام
الدلو الاخير في هواها خلا فالحمد رحمه الله تعالى وهذا اذا لم
ينتفع او لم ينتفع فاما اذا انتفع او تنسخ فيا في حكمه وقيل
ولو تلك البئر معتبر عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
دلو يسع صاعا ولو نزع بدلو عظيم مرة واحدة مقدار عشرين
دلو اجاز وقال صاحب القدر دوي رحمه الله وهو واجب
الي وقال حسن وزفر رحمه الله تعالى لا يجوز وانما قيل

بالموت

بالموت لانه لو اخرج ما وقع فيها حيا لا ينجس لا الكلب
والخنزير وفي غيرهما نظرا في اصاب فمه الماء وسورة نجس
قالما نجس وان كان سورة مكرها قالما مكره وان كان
مشكوكا قالما مشكوك ينزع ما في البئر كله وان لم يصيب
فمه الماء لا ينزع شئ منها وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى
ينزع عشرون الى ثلثة مائة في الفارة الواحدة وكذلك
الى الاربع فان كانت خمسا ينزع منها اربعون دلو الى التسع
فان كانت عشرة فاجمع ينزع كذا في المائة نقلا عن الطهيري
وينزع اربعون دلو **بخواي** بموت **خو حامة** كالدجاجة
والسنور هذا على طريق الايجاب والنجس على طريق الاحتياط
كذا في الجامع الصغير وهو الاظهر وقيل مائة اربعين الى
ستين وينزع **كله بقدر خو شاة** في الجنة كالادوية
والكلب **وانتفاخ حيوان** اي ينزع كله بانتفاخ حيوان
وتنسخ منه مطلقا صغيرا كحيوان او كبيرا قال محمد
رحمه الله تعالى لو وقع ذنب فارة وتنسخ ينزع كله ولا
يجب نزع الطين لكان الجرح وهذا ان امكن نزعها **وبان**
لو لم يكن نزعها اي ينزع ما يتاد لو ان كانت معينة
اي جارية ولا يمكن نزعها عند ابي يوسف رحمه الله يخرج
مقدار ما كان فيها من الماء وطريق معرفة ان يحفر حفرة
مثل موضع الماء من البئر ويصب فيها ما ينزع منها الى ان
تملا او يرسل فيها قصبه ويجعل المبلغ الماء علاقة ثم ينزع
منها علودلاء ثم تغاد القصبية الى البئر فينظر كم استقر
فينزع لكل قدر منها عشرة دلاء وعند محمد رحمه الله تعالى
ما يتاد لو الى ثلثمائة وعند ابي حنيفة رحمه الله في الجامع
الصغير في مثله ينزع حتى يغلبهم الماء ولم يقدر القلبة

جثي كما هو دأبه وعنه انه اذا اترج منها مائة ولو يكمن
 وقيل يؤخذ بقول رجلين لهما بصارة ومذاق شبه بالغة
 كذا في الهداية ونحوها **مذ ثلاث فارة منتفخة**
جهل وقت وقوعها يعني اذا وجد في البئر فارة او
 نحوها ولم يدرك متى وقعت وقد انتفخت وتفتخت اعادوا
 صلاة ثلاث ايام ولياليها عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 وقالوا رحمهما الله تعالى ليس عليهم اعادة شيء حتى يتحقق
 متى وقعت لاحتمال وقوعها في تلك الساعة **وقال ابي**
وان لم تكن منتفخة او متفتخة نحوها مذ يوم وليلة
 خلا فالحما رحمهما الله **والعرق كالسور** اي عرق كل
 شيء يصير بسوره طهارة ونجاسة وحرمة وكراهية
 ولا يمتنع بغيره كالحمار لانه خص بركوبه صلى الله عليه وسلم
 والسور بقية الماء الذي يبيته الشارب في الاناوت
 الكوض ثم استغفر بقية الطعام وغيره وقيل المراد
 بالسور هاهنا القباب كملامزة بينهما يدل عليه ما ذكر
 في الهداية لانها يتولدان من اللحم وانما يتولد منه القباب
 لا السور وليس شيء يظهر من الهداية الا ان في عبارة
 الهداية تسامح **وسور الادمي** مطلقا اي جنبا كان او
 حايضا مسكنا كان او كافرا **وسور الفرس** وما يوك
الحمار وروى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان سور
 الفرس مشكوك فيه كسور الحمار وروى عنه انه مكروه
 كله والصحيح انه طاهر عندنا كما هو عندهما **وسور**
الكلب والنخزير وسباع البر انما يخص وهي كالاسد
 والنهد والنمر **وقالت** الشافعي رحمه الله تعالى طاهر سوا
 سور الكلب والنخزير **وقالت** مالك رحمه الله تعالى سورها

طاهر اي سور الهرة **والدجاجة المخلاة** وسباع البر
 وسور سواكن البيوت كالحية والفأرة والوزغة مكروه
 وقال ابو يوسف والشافعي رحمه الله تعالى سور الهرة
 طاهر غير مكروه اما لو اكلت الهرة فارة لم تشرى عليها
 الا فيتنفس الا اذا مكثت ساعة لغسلها فحما بلعابها
 والا ستثنى على مذهب ابي يوسف والشافعي حنيفة رحمه الله
 تعالى كذا في الهداية وانما قيد طاهرهما لان محمد
 رحمه الله تعالى لا يجوز ازالة النجاسة بالماء العاثر
 قوله وسباع البر وهي كالبازي والصقور والشاهين
 والقطاب وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انها اذا كانت
 محبوسة يعلم صاحبها انها لا قدر على مفارقتها الا يكره ايضا
 واستحسن المشايخ كذا في الهداية وانما قيد الدجاجة بها
 لانها لو كانت محبوسة فلم يكن وهي ان تجلس تحت ونفاق
 يابيه وزاد البعض ان يكون رأسه وتلفه وما في خارج
 البيت **وسور الحمار** **وتفعل مشكوك** في ان طهره او لا
 ولا شك في ان طاهره وقيل المشكوك في طهارته والا لم يمتنع
 وفي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى **وقالت** الشافعي
 رحمه الله تعالى طاهر وطهور **وتفعل المشايخ** فرق بين سور
 الحمار والذكور والانبث فقال سور الذكور نجس لانه يستعمل
 الاناث فيتنفس فيه **والاناث** لا تستعمل فلا تنجس كذا في
 بعض الكواشي فان قلت **ما بين قولك** فالولد ينسج الام
 في الحبل والكره قلنا ذلك اذا لم يغلب شهرة بالاب
 اما اذا غلب شهرة بالاب فلا يتوضأ به اي بكل واحد من
 سور الحمار والبغل **وبينهم** ان فقد ما مطلقا ولم يجد
 الا سورهما **وايا اي** المذكورين وبما الوضوء والتميم

قدم صح حتى لو توضحا ثم يتم جاز بالاتفاق وان عكس جاز
 عندنا خلافا لرفو رحمه الله تعالى **في غيبة النبي**
 يعني ان فقد ما مطلقا ولم يجدا لا نبينا المتوفاه يتوضا
 به ولا يجمع بينهما ويشترط فيه النية فكان بمنزلة اليتيم
 وهذا عند ابي يوسف والثاقفي ومالك ورحمهم الله تعالى
 وقال مالك رحمه الله يتوضا به ويتيمم اليه والنبينا
 المختلف فيه ان يكون حلوا رقيقا يسيل على الاعضا
 كلها واما ما اشتد منها صار حراما لا يجوز التوضي
 به وعبرة الخلوة في تظهر فمما اذا شرع في الصلوة
 بالتميم ووجد النبينا فعند محمد رحمه الله تعالى يمضي واذا
 فرغ يتوضا به ويقيد بها وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى
 يمضي فيها ولا اعادة وعند ابي حنيفة رحمه الله يقطعها
 كذا في النهاية **باب التيمم** والمناسبة بين
 البابين الاول والآخر والثاني خلف وهذا اخر وهو في
 اللغة المقصد وفي الشرع المقصد الى الصعيد الطاهر
 لا زالة الحديث **بالتيمم بعد ميل** عن ما مطلقا وهو
 ثلث فرسخ ومواربعة الا في خطوة كل خطوة ذراع ونصف
 بذراع العامة ومواربعة وعشرون اصبعًا والعشر فرسخ
 اثنا عشر الف خطوة وقال **رفو** رحمه الله تعالى ان كانت
 بحيث يصل الماء قبل خروج الوقت لا يتيمم وان كان بالكلية
 يتيمم وان كان الماء قريبا منه وعن محمد رحمه الله يجوز التيمم
 اذا كان الماء قدرا ميلين ومواربعة الفقيه ابو بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وعن الكرخي انه ان كان
 في موضع يسمع صوت اهل الماء فهو قريب وان كان لا
 يسمع فهو بعيد وبه أخذ الثوري كذا في فتاوى قاضي

في
 ما اسكر

الى

خائف وقال الحسن رحمه الله تعالى اذا كان الماء امامه
 يعتبر بالميلان وان كان يمينا او يسار او خلفه
 قليل واحد وعن ابي يوسف رحمه الله انه اذا كان بحال
 لو اشتغل به تذهب القافلة وتغيب عن بصره فيكون
 بعيدا وان كان على العكس فهو قريب كذا في المحيط **و**
المرض اي يخوف اشتدادا باستعمال الماء وعند الشافعي
 رحمه الله انما يتيمم ان خاف تلف النفس او زيادة شدة
 المرض او العضو وعندنا يتيمم مطلقا سواء كان يخوف
 المرض او يخوف تلف النفس او زيادة المرض اما اذا لم
 يتقدر المرض على المص الصلوة والتميم وليس عنده
 من يوصيه فانه لا يصل عندنا **قال** الشيخ الامام
 ابو بكر رآيت في الجامع الصغير للكرخي رحمه الله تعالى
 ان مفلوح اليديين والرحطين اذا كان بوجهه جراحة يصل
 بغرطها ولا يتيمم ولا يعيد وهذا هو الاصح كذا في
 الفتاوى الظهيرية **او برد** يعني اذا خاف الجنب والمحدث
 ان اغتسل او توضا ان يقتله البرد او مرضه يتم مطلقا
 سواء كان خارج المص او فيه وعندنا رحمه الله تعالى
 لا يتيمم **او خوف سبع** **او عدو** بان يكون عند الماربع
 او عدو ويخاف على نفسه منه **او خوف عطش** بان يكون
 معه الماء ويخاف على نفسه او دابته العطش **او قعدالة**
 يعني راي الماء وليس معه الا استنقا **مستوعبا** **وبه**
 قوله مستوعبا حال من المستمكن يتيمم هذا ظاهر
 الرواية وهو الصحيح وعليه الفتوى وروي الحسن عن
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان الاستيعاب ليس بشرط
 حتى لو مسح الكثر الذراعين والكف جاز وعليه الرواية

في صح

لا يجوز حتى لا بد من نزاع الخاتم والسوار وتخليد الاصابع
مع من فقيه خلافا لغيره رحمه الله كما مر في الطهارة وعند الشافعي
 رحمه الله الى الرسفين وعند مالك رحمه الله الى نصف الذراع
 وعند الزعري رحمه الله الى الابط بضميرين متعلق بتييم
 وكان ابن سيرين رحمه الله يقول بثلاث ضربات ضربة في
 الوجه وضربة في اليد وضربة في القدم فيهما وكيفية التيميم
 ان يمنع بطن كفها اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمسح بثلاثة
 اصابع اصغرها ظاهريه اليمنى الى المرفق ثم يمسح بالقدم
 بالايهام والممسحة الى راس الاصابع ثم يفعل باليسرى
 كذلك **ولو كان جنباً او حائضاً** يعني تيمم الجنب والمحدث
 والحائض اذا ظهرت من الحيض اذا كان ايام حيضها عشرة
 وان كان قل من عشرة لا يجوز كذا في الفتاوى الظهيرية
بطاهر اي تيمم بطاهر من جنس الارض وهو ما لا يتحقق بالنار
 ولا ينطبق كالتراب والرمال والحجر والنورة والحل والزرنج
 فيكون من جنس الارض مطلقاً واحترز به عما ليس من جنس
 الارض وهو ما يتحقق فيصير مراد الكسح والخنطة ونحو
 او ينطبق ويلين كالحديد والرصاص والتفدين والزجاج
 اما اذا اعتبر ما ليس من جنس الارض فيجوز التيمم **وقال**
 ابو يوسف رحمه الله لا يجوز الا بالتراب ويؤيد رواية عن ابى
 يوسف رحمه الله **وان لم يكن عليه اي جنس الارض منع حتى**
لو وضع يده على حجر لا غبار عليه جاز خلافاً لمحمد رحمه الله
وبداي بالنقع يجوز التيمم **بلا حجر** عن مالك وعند ابو
 رحمه الله يجوز عند الغزاة **واي تيمم** ناويا استباحة الصلوة
 او قرينة لانتدائي بلاد طهارة **فلما** يعني قل هذا بطل تيمم كافر
 للاسلام لان ما نوي قرينة لا تضع بلاد طهارة وقال ابو يوسف

عجز

احمد

رحمه الله لا يبطل تيممه **لا وضوء** يعني ان تؤمنا الكافر يريد
 به الاسلام ثم استلم فهو متوضئ عندنا خلافاً للشافعي
 رحمه الله **ولا ينقضه ردة** يعني ان يتيمم ثم ارتد واليهما
 يابيه تعالى ثم استلم فهو على تيممه وقال زفر بطل تيممه **بطل**
ينقضه ناقض الوضوء وقدره ما فعل من حاجته اي
تمنع التيمم وترفعه هذا بنية قوله وقدره ما يعني اذا
 كان قد نال ما ناقض التيمم فتمنع التيمم ابتداء وترفعه انتها
 مطلقاً سواء كان قدرته في الصلوة او في غيرها وقال الشافعي
 رحمه الله لا يرفع التيمم اذا قدر على الماء بعد ما شرع في الصلوة
 وكذا لو كان مبرود النائيين المتيممين بالماء او وجد التيمم
 بنيد التمر لفا التيمم في المسئلةين خلافاً لابي يوسف
 ومحمد رحمه الله فيهما **واحيى الماء** يوحى الصلوة اي يستحب
 لعماد الماء ويؤمر به ان يوحى الصلوة الى اخر الوقت
 بحيث لا يقع في الوقت المكروه وعند ابى حنيفة والجبلي
 رحمه الله تعالى في غير رواية الاموال ان التاخير واجب
 وعن مالك رحمه الله ان يتيمم في وسط الوقت **ومح** التيمم
قبل الوقت خلافاً للشافعي رحمه الله **ومح** بغير ضيق **فاكثر**
 وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا لاداء فرض واحد مع ما
 شاع من النوافل على وجه التبعية له **وخوف** اي مح التيمم خوف
فوت جنازة او صلاة عبيد خلافاً للشافعي رحمه الله فيهما
ولو كان الخوف بناء كما اوتى فيهما بالوضوء ثم احدث تيمم
 وبني عند ابى حنيفة رحمه الله وقال لا يتيمم ويتوضأ وتيمم
 صلاة ولا خلافاً في ان اذا شرع بالتيمم تيمم وبني وكذا
 لو شرع بالوضوء ثم احدث وخاف زوال الشمس واشتغل
 بالوضوء يتيمم اتفاقاً فان لم يخف ويرجو ادراك الامام

قبل العزاع لا يتيم اجا فان لم يرج وهو موضع الخلاف قوله
 وخوف فوت صلاة جنازة يغني عن التقييد ويقول اذ لم
 يكن وليها لانه اذا كان وليها ليس له خوف الفوت فهذا تركه
 لا اي لا يصح التيم **لنوت صلاة الجمعة وصلاة وقت**
 اذا كان الماتر بيا منه وقال زفر رحمه الله تعالى يتيم
 للوقتين **ولم بعد ان صلى به** **ولسني الماتر** **ووجه** يعني لو
 ضنى رجل الماتر الذي في رجليه وصلى بالتيمم ذكره فاجزأت
 تلك الصلوة بهذا التيم ولا يعيد وقال ابو يوسف رحمه الله
 يعيد والخلاق فيما اذا ومنع بنفسه او وضعه غيره باعه
 ولو وضعه غيره وهو لا يعلم خازنا فاقا وقيل الخلا في
 الكل ذكره في الوقت وغيره سواء كان في **ويطلبه غلوة**
 اي يجب عليه طلب الماتر مقدار غلوة وهي ثلث اية ذراع الى
 اربعة اية بذراع الكروباس **ان ظن** **المسافر قربه والا** اي و
 ان لم يظن قرب الماتر **ويجب عليه** **وقال** **الشافعي رحمه الله**
 يجب الطلب كل الاحوال **ويطلبه** اي يجب عليه ان يسأل ولا
 يعجل بالتيمم **من رفقة فان منعه تيمم** **وعن** **ابي نصر الصناد**
رحمه الله اذا المسافر اذا كان في موضع عز الماتر لا فضل ان
 يسأل من رفقة وان لم يسأل اجزاء وان كان في موضع لا يعز
 الماتر لا يجزيه قبل الطلب وكذا اذا لم يكن معه دلو او مرثا
 لا يجب ان يسأل من رفقة ولو سال فقال له انتظر فعند
 اي حيفه رحمه الله ينتظر الى اخر الوقت فان خاف فوت
 الوقت يتيم ويصلي وعندهما ينتظر وان خاف فوات
 الوقت **وان لم اعطه الا يمين مثله وله ثمنه لا يتيم**
والا اي وان لم يكن معه ثمنه او لا يعطيه الا يمين
 فاحس كد يثار **وتيمم** اما لو كان لرفقة ما وطفه برفقة

انه ان سال منه الماتر اعطاء فلا يجوز التيمم واما ان كان
 عنده انه لا يعطيه الماتر ساله فجاز تيممه واما لو شك
 في اعطائه الماتر ولم يطلبه وجاد رفقة بالماتر يعيد ماصلا
 بالتيمم فينقض الصلوة ولم يفتن الصلوة ان تجل رفقة
 بالماتر قبل شروع بان ساله الماتر يعطيه وجاد به بعدما
 ادتي الصلوة تمامها مع التيمم **ولو كان اكثر من جرحا اي**
ولو كان جنب اكثر من جرحا **لا يضر وبكسر** **تغسل**
ولا يجمع بينهما اي لو كان اكثر من جرحا او اقله مجروحا
 فله الغسل **فحسب** **وقال** **الشافعي رحمه الله** تعالى يغسل
 ما امكن ويتيمم في الصورتين وان كان نصف البدن
 مجحبا والنصف جرحا اختلف المشايخ فيه والاصح انه
 يتيمم ولا يستعمل الماتر في الخلافة وقيل يغسل ما كان
 صحيحا ويمسح على الباقي ان لم يضر وكذا الحكم في المحدث الا
 انه يغسل اكثر اعضا الوضوء كذا في المحيط والذخيرة
 والخلافة **باب** **المسح على الكف**
 مناسبة هذا الباب بباب التيمم انه خلف عن الكل والمسح
 خلف عن البعض ظاهر فلهذا اقدم التيمم وهو افضل من غسل
 الرجلين اخذا باليسر وقيل الغسل افضل كذا في الفتنة **مع**
المسح **ولو كان المسح امرأة** **لا** اي لا يصح ولو كان **جنب**
 لانه لا يتا في الاغتسال مع وجود الغسل **كف** **ملبوسا** **منه**
 التقدير يغني عن التفرير والتفوير وقيل صورة رجل
 توفيا وليس الخف ثم اجنب فتيمم للجناية ثم احدث ثم وجد
 ما يكفي للوضوء ولا يكفي للاغتسال فانه يتوضا ويغسل
 بجليه ويمسح ويتيمم للجناية **ان لبسهما على وضوء** **تمام**
 ذكر اللبس وامراده بقاؤه لانه سببه قوله على وضوء اخر

عن النبي حتى لو نيمه وليس ثم وجد وليس خفيه فاحدث
قبل ان تمام التوضوء لا يجوز المسح **وقلت اكدت** متعاق
بقوله ومنه تام وفيه توسع والمراد قبيل الحدث اي
اي المتصل به لان وقت الحدث لا يجامع الطهارة فكيف
يكون ظرفا له ونكتة التوسع مبالغة اتصال التوضوءات
بالحدث حتى كان في وقت واحد **وقالت** الثانية رحمه الله
بشرط اللبس على طهارة كاملة حتى اذا غسل رجله اولاه
وليس خفيه ثم اكمل الطهارة ثم احدث جازله المسح عندها
خلافا له **نوما وبقلة** ان مسح المسح في يوم وليلة **لكنهم**
وقال مالك رحمه الله تعالى لا يجوز المسح للمقيم ومع المسح
لما فرغ من الايام والليالي **وقلت اكدت** يعني
ابتد المدة يعتبر من وقت الحدث حتى لو نوما مقيم
عند طوع الفجر وليس عند الشمس واحد بعد ما ميل
الظهر وتوفي في وقت العصر ومسح فعندنا من المسح
باقية الى الغد الى الساعة التي احدث فيها في اليوم جازله
ان يصلي الظهر من الغد بالمسح لا العصر وعندنا في
رحمة الله ابتداء المدة وقت المسح وعند مالك رحمه الله
من وقت اللبس **على ظاهرهما مرة** اي مسح المسح على ظاهر
الكفين شرعا لا على باطنهما **وقالت** الشافعي ومالك رحمهما
الله على ظاهرهما فرمض وعلي باطنهما سنة والاولى عند
الشافعي رحمه الله تعالى ان يوضع يده اليمنى على ظهر الكف
ويده اليسرى على باطن الكف فيمسح بهما كل رجل وامسح
كل يدا في الساق او يدي مقدم كل يدا في الجوز ولو مسح
على ثيابا فوق الكفين لا يجوز كذا في المحيط **وقالت** عطا
رحمه الله تعالى بمسح ثلاثا كالغسل **ثلاثا** اي بقدر ثلاث

اصابع

اصابع اليد طولا وعرضا حتى لو مسح بقدر اصبع او مبعين
لا يجوز في الصحيح وعلى قيار رواية الحسن انه لا يجوز ما
لم يمسح مقدار الربع ولو مسح بالايها م والسبب ان كانا
مفتوحين جاز ثم لم يذكر محمد في الاصل ان التقدير بثلاث
اصابع اليد او اصابع الرجل وكان الكرخي يقول التقدير
بثلاثة اصابع من اصغر اصابع الرجل اعتبارا بمحل المسح
وكان الفقيه ابو بكر الرازي يقول التقدير بثلاث اصابع
اليدين اعتبارا بايلة المسح ومرواية الحسن عن ابي حنيفة
كذا في المحيط وفي الكافي الكلام فيه كاللزام مسح الرأس
فمن شرط الربع ثمة شرطه هنا ايضا ومن شرط ادني ما
ينطلق عليه اسم المسح ثمة شرطه هنا ايضا وفي الخبر ان
لو مسح بثلاث اصابع موضوعة غير ممدودة جاز لا فرضه
مقدار ثلث اصابع من اليد وهو الاصح ولما بين مقدار
الواجب استأنف الكلام لبيان الكيفية على الوجه المستوفى
فقال **يد** اي يمسح حال كونه بيده ومن قبل **الاصابع**
فيضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفيه الايمن ويضع
اصابع يده اليسرى على مقدم خفيه الايسر ويمد يدهما
متوجهين الى اصل **الساق** هكذا روى الغيرة بن سبعة
فعل الرسول عليه السلام وعن محمد انه سئل عن المسح على الكفين
فقال ان تضع اصابع يده على مقدم خفيه ويجافي كفيه
ويمد يدهما الى الساق او تضع كفيه مع الاصابع ويمد يدهما
جملة **قال** تشمل لامة المحلواني والاحسن تحصيل
المسح بجميع يده وتو بد من قبل الساق يجوز ولو مسح
برؤوس الاصابع وجاز في اصول الاصابع والكف لا يجوز
الا ان يبلغ ما ابتل من الكف عند الوضع مقدار الواجب

الام ترك السنة

وذلك ثلاثة اصابع ولو مسح بظاهر كفيه يجوز
 والمسح ان يمسح بباطن كفيه كذا في المحيط وفي الكافي
 ولويد ان من قبل الساق جاز وان **والخرق الكبير ممتنع**
 مطلقا اي في اي جانب كان الا قليلا وقال زهير
 والثاني في رجليهما الله بمنعه القليل ايضا وقال مالك رحمه الله
 لا يمنع الكبير ايضا **وهو اي حد الخرق قدر ثلاثة اصابع**
القدم اصغر على رواية الزيادة وطى رواية الحسن
 عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى اعتبر ثلاثة اصابع اليد
 ثم الخرق الكبير انما يمنع جواز المسح اذا كان متفرقا يري
 ما تحته فانما اذا كان لا يري ما تحته بان كان الخرق
 ملتصقا لانه اذا دخل فيه الاصابع يدخل فيها ثلاثة
 اصابع لا يمنع جواز المسح وان كان يري ما تحته ثلاثة
 اصابع حالة المشي لا في حالة وضع القدم على الارض يمنع
 جواز المسح ثم اختلف ما يحسن في انه اذا كان يري ما
 قدر ثلاثة اصابع من انا مل الرجل هل يمنع جواز المسح
 قال بعضهم يمنع واليه ما ليس الاية الشرعية رحمه الله
 وقال بعضهم لا يمنع بشرط ان يري ما قدر ثلاثة اصابع
 بكاملها واليه ما ليس الاية المحلوا في رجليهما وهو الاصح
 ولو ظهر من الخرق الايهام وهي مقدار ثلاثة اصابع من
 غير حاجز عليه المسح ويعتبر في ذلك نفس الاصابع
 فالصغير والكبير على السواء **وقال** سمس الاية الشرعية رحمه الله
 سواء كان الخرق في ظاهر الخف او في باطنه او في ناحية
 العقب فالحكم لا يختلف يعني اذا كان الخرق مقداره ثلاثة
 اصابع من اي جانب كان فذلك يمنع جواز المسح وذكر
 سمس الاية المحلوا في نسخ الاسلام المعروف بجواهر زاد

رحمه الله

رحمه الله اذا كان المكشوف اقل من المستور يجوز المسح
 والرواية عن ابي حنيفة رحمه الله في هذه الصورة انه مسح
 حتى يبدوا اكثر من نصف العقب كذا في المحيط **وبجوز**
الخرق في خف واحد لا فيهما يعني لو كان الخرق في
 مواضع وكل موضع قدرا مبيع او اقل وبالجمع بصورة
 قدر ثلاثة اصابع ان كان في خف واحد يجمع ويمنع المسح
 وان كان في خفين لا يجمع ولا يمنع وكذا لو كان الخرق على
 الساق لا يمنع جواز المسح وان كان اكثر من ثلاثة اصابع
بخلاف النجاسة المتفرقة في الخفين فانها تجمع فاذا
 زاد على قدر الدوم يجمع يمنع جواز الصلوة **وبخلاف**
الاكتشاف اي اكتشاف العورة لو كان متفرقا وبالجمع
 يبلغ ربع عفتي يمنع جواز الصلوة **وينتقضه ناقص**
اليوم ووزع خف واحد وينتقضه متى امدت ان
لم ينفذ ذهاب رجليه من البرد يعني ان انتفتحت مرة
 المسح وهو مسافر ويخاف ذهاب رجليه من البرد ولو نزع
 خفيه جاز المسح عليهما ثم دخل الما الخف وابتل جميع
 القدم وبلغ الما الكعب بطل المسح وروى عن ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى انه يجب عليه غسل الرجل الاخرى ذكره
 في فتيته الفقهية وعن الفقيه الى جوفه رحمه الله
 اذا اصاب الما الكعب رجليه ينتقض مسح ويكون
 بمنزلة الغسل وبه قال بعض المشايخ رحمه الله وقد حكي
 عن بعض مشايخنا رحمه الله انهم قالوا لا ينتقض المسح
 على كل حال وكذا اذا مسح عليهما ثم دخل الما الخف وابتل
 من رجليه قدر ثلاثة اصابع او اقل لا يبطل مسح كذا في
 المحيط **وبعد ما** اي بعد نزع الخف ومضي المدة يجب

عسل مرجليه **تقطا** اي من غير غسل الاغصان
وقال انا فقي رحمه الله في قوله يعيد الوضوء **خروج**
اكتر انعدم من الخنف **تزرع** كنز الخنف كله في الصحيح وعن ابي
حنيفة رحمه الله ان زالا عقيب الرجل بطل مسحه وهو قوت
ابي يوسف رحمه الله وعن محمد رحمه الله ان بقي من طهر
القدم في موضع المسح مقدار ثلاثة اصابع لم يبطل المسح
وطيه اكثر المشايخ وان كان صدر القدم في موضع الغبرة
يدخل ويخرج لم يبطل مسحه كذا في شرح النظم وهو المختار
وتوسع مقيم وسافر قبل يوم وليلة **مسح ثلاثا**
من الايام والليالي **وقالت** انا فقي رحمه الله لا يمسه
اكتر من يوم وليلة وانما قيد بقوله مسحه لانه لو لبس
وهو مقيم وسافر قبل ان تنقضي الطهارة ومسح تحولا
عدته الى مدة السفر بالاتفاق **ولو قدم مسافر بعد**
مسح تمام يوم وليلة زرع خفيه وغسل مرجليه والا
اي ان اقام بعد المسح قبل يوم وليلة **تتم يومه وليلة**
ومسح المسح على الموق انا مل على الخنف والموق والجرموق
بمعنى واحد وهو ما يلبس فوق الخنف ومذا فيهما اذا
لبس الجرموق قيل ان يحدث اما اذا احدث ومسح على
الخنف او لم يمسه ثم لبس الجرموق لا يمسه عليه **وقالت**
انا فقي رحمه الله لا يجوز المسح عليه وانما قيد بالموق
بالشامل عليه لانه ان لبس الموق وحده جاز مسحه اتفاقا
ولو كان من كرايس لا يمسه الا اذا انقضت البلية منه الي
الخنف كذا في شرح النظم وكذا يجوز المسح على الجرموق
الواسع الذي يمد والناظر منه الكعب ولو كان الجرموق
واسعا فادخل فيه يده ومسح على الخنف لم يجوز المسح على باطن

الخنف وكذا اذا فصل من جوفه او خفه قدر ثلاث اصابع
فمسح عليه لم يجوز كذا في الفتية **ومسح المسح على الجرموق**
المسح اي الذي وضع الجلد على اعلاه واستغله وعلى
المنع بالثدي والحنيف اي الذي وضع على اسنله
جلد وعلى **التخمين** وهو ان يقوم على اقل من غير ان يش
بشي ولا ينشف ولا يسقط لا علف على مسح اي مسح المسح
لا على عمامته **وقلنسوة** وبقعه **وقلنسوة** وبقعه **وقلنسوة**
الغير على قنار من المتوفى **والمسح على الجبيرة** **وخزقة**
القرحة **وخزقة** كعباية النصف كالمسح على الغل
ما تحتها حتى لو مسح على جبيرة احدي الرجلين لا يجوز
المسح على خفا الرجل الاخرى **فلا يتوقف المسح** **الثلاثة**
بوقت يتنفس بمضيه **ويجوز** المسح على الجبيرة مع الغل
ويجوز ان **شد** اي الجبيرة **بلا وضوء** **ويجوز** على كل
العصابة سواء كان تحتها اي العصابة جراحة او لا
وعن ابن زياد رحمه الله ان مسح على الاكبر جاز والاقلا وهو
الامح وعليه الفتوى هذا اذا كان حل الخزقة وغسل ما
تحتها يضره وان كان الحل لا يضره الجرح ولا يضر المسح
ايض فغلبه النزاع وغسل ما حول الجراحة والمسح على الجراحة
هكذا فسق ابن زياد رحمه الله تعالى **فان سقطت** اي
الجبيرة **عن يده** بطل المسح حتى لو كان في الصلاة
استقبل والا اي وان سقطت لا عن يده لا يبطل المسح
فيمضي على صلاته اما اذا ارتد المسح على الجبيرة فقد مسح
مطلقا عند ابي حنيفة وعندهما ان لم يضره لا يمسه
ولا يفتقر المسح الى النية **المسح اخف** **واو**
وقالت ان نفي يفتقر اليها فيها والله اعلم **وه**

باب الحيض مناسبتة ايراد هذا الباب عقيب
الابواب المتقدمة ان ذكره هناك حكم الحيض والمنكاح
ولم يذكر حكم امتداد ما فيه من هذا الباب حكم
الامتداد وانما الغيب الباب بالحيض دون النفاس مع
ان الباب مشتمل عليهما لانه اكثر وقوعا من النفاس ثم
هو في اللغة عبارة عن الدم الخارج وفي الشريعة **يؤدى**
نفسه اي يدفعه **رحم امرأة سليمة عن داء** فيخرج
دم الاياس والنفاس لانه بمنزلة الداء فلا يحتاج الى قتل
اخر ليخرج دم الاياس والنفاس كما قتل وما ذكر من انه
احترق عن دم الاستحاضة لا وجه له لانا لا استحاضة
دم العرق فيخرج بقوله ينقصه **وعن صغير** والعامل
فيه محذوف وهو خالصة كما في علقتهما بتنا وما باردا
اي سقيت وقيل اسم لدم مخصوص وهو ان يكون متدا
خارجا عن موضع مخصوص وهو القتل الذي هو في موضع
الولادة كذا في النهاية **واقله ثلثة ايام** ولم يتعرض
لذكر ثلثة ليال اما التثنية بظاهر المذهب واخيرا
لما ورد في عن ابي يوسف انه شرط ليال تقع في هذه
الايام لا ثلثة ليال حتى لو ذات الدم عند طلوع الفجر
يوم السبت وانقطع عند غروب الشمس يوم الاثنين
يكون حيضا **وقال** ابو يوسف اقله يومان واكثره
اليوم الثالث **وقال** الشافعي اقله مقدر بيوم وليلة
وقال مالك اقله بقدر ما يوجد ولو ساعة **واكثره**
خمسة من الايام والليالي **وقال** الشافعي اكثره خمسة
يوما **وقال** مالك لا غاية لاكثره **وما نقص** عن الثلاثة
او زاد على العشرة فالدم استحاضة **وما سوى** الليالي

منه

الحائض وهو شيء كالحيض الابيض يخرج بعد انقطاع
الدم **حيض** مطلقا الوان الدم **سبعة** السواد والحمرة
والصفرة والكفرة والكدرية والترابية وهي
لون خفي يسيرا قل من صفوة وكدرية والترابية لستة
الى الترتيب يعني التراب **وقال** ابو يوسف لا يكون الكدرية
حيضا الا بعد الدم **وقال** الشافعي انه دم عبط **م**
اي طري شديد الكثرة يضرب الى السواد **يمنع** الحيض
سبعة **وسوما** **ومثلا** **ويقتضيه** اي الصوم **دونها**
اي لا تقتضي الصلوة والاضحى ان قضا الصوم يجب على الترتيب
عند الكمال **الح** وعقد الى بكر البرازي يجب على الفور كذا
في شرح التلخيص **يمنع** **دخول** مسجد مطلقا سواء كان على
وجه العبور او لا **وقال** الشافعي يباح دخول المسجد
للحائض على وجه العبور **ويمنع** **الحلة** **ان** **وتربان** **ما**
تحت **الاوار** وما بين السرة والركبة فيستمتع بما فوق
السرة وتحت الركبة ويجتنب غير ذلك ويكون مع الاراد
وقال محمد يجتنب شعاع الدم وله ان يستمتع بما دون
السرة بلا ازار وكبي بشعاع الدم عن الفرج وانما قال
والطواف مع انه اذا منع دخول المسجد عن الحائض لا يمكن
من الطواف لانه فيه لعل يتوهم انه لما جاز لها الوقوف
مع انه اقوى اركان الحج فلا يجوز الطواف اولى او يتوهم
بجواز دخول المسجد لضرورة الطواف فان ذلك
الوهم **يمنع** الحيض **قراءة القرآن** مطلقا **وقال** البخاري
يباح قراءة ما دون الآية **وقال** مالك يجوز للحائض قراءة
القرآن دون الجنب **يمنع** **سنة** مطلقا سواء من تمام
القرآن او سورة منه **لا يفلا** وهو الجلد الذي عليه

في الامتخ وقيل هو المنفصل كالحزيمة ونحوها والمنفصل
 بالمصحف منه حتى يدخل في سبعة بلا ذكره ويكره منه
 تأكل وهو الصحيح كذا في الهداية وفي المحيط قال بعض
 مشايخنا يكره للحائض من المصحف بالتمتع وعامتهم
 على انه لا يكره وفي الجامع الصغرى للامام الترمذي
 قيل لو مسه بالكم حاز وعنه محمد بن واثيران كذا في النهاية
 ومنه **احد عشر** في مس القرآن لا قرآنه **ومنع** اي
 القراءة والسر **الحجبة والنفا** في الاقراة الايات التي هي
 سبيل الادعية ان كانت بنية الادعية فانها لا تمنع الحجبة
 والنفا وكذا الحيض **وتوطأ** الحائض **بلا غسل**
بشر اي لا تنقطع **لا تكوت** اي بعدة ايام فلا لام بمعي
 بعد مثلها في قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اي
 بعد دلوكها وقوله صلى الله عليه وعليه صوموا لرؤيته
 اي بعد رؤيته وقالت زفر **واشافي** لا تقوم بلا غسل
ولا قلة اي اذا انقطع الدم بعد مضى اقل مدة الحيض
 قبل تمام العشرة ولو طهرت لا توطأ **حتى يغتسل**
او يمضي عليها ادنى وقت **مسألة** اي يمضي عليها
 قدر ان تغتسل على الاغتسال والتيمم بان انقطع في اخر
 الوقت او يمضي عليها ادنى وقت صلاة تصير الصلاة
 دينا في الزمة كذا في المصنف وقد نالنا انقطع
 على العادة لانه لو انقطع دون عادتها فانه يغسل
 في اخر الوقت وتصل وتقوم ولا توطأ ولا تزوج
 بزواج اخر ما لم تبلغ عادتها وهي طهرت للاحتياط
 وتنقطع الرجعة في المعتدة بمجرد الانقطاع **والمراد**
 المختل بين الدمين في المدة اي من الحيض

والنفا

والنفا من حيض **ونفا** مطلقا عندهما وعند محمد
 الطهر اذا تخلل بين الدمين في الحيض ان كان اقل من
 ثلاثة ايام ولم يفصل بحال وان كان ثلاثة ايام فان
 كان اقل من الدمين او مثلها لم يفصل ايضاً وان مراد
 الطهر عليهما فصل والفتوى على مذهبه كذا في
 المبسوط صورة الحين امرأة ذات يوماد ما وثمانية
 طهرت او يوماد ما ثم انقطع فليس شي من ذلك حيضاً
 عند محمد خلا فاليها وصورة النفا من رات بعد الولادة
 يوماد ما وثمانية وثلاثين يوماد طهرت او يوماد ما
 فالاربعة نفاً صنداً في خيفة وعندهما نفاً
 الدم الاول **واقل الطهر خمسة** **عشر** يوماد وعندهما لك
 الطهر ما وجد قل او كثر **ولا سجد** لا كثر لانه مبتدأ في
 سنة وستين **الا عند نضب العادة في زمان**
الاستمرار يعني اذا استمر بها الدم واحتيج الى نضب
 العادة فعندها في عضة لا يقدر طهرها بشي وعندها
 طامة العلم بانها مبتدأة رات خمسة عشر يوماد طهرت
 وعشرين طهرت ثم استمر بها الدم اشهر فانه تترك الصلاة
 في اول الاستمرار مارات وهي خمسة عشر وقصلي عشر
 وذلك دأبها في زمان الاستمرار **ودم** **الاستمرار**
كوعا **وايم** يعني حكم دمها مثل حكم وعاف دأيم **لا يمنع**
مسألة **ولا مسوما** **ولا وطيشا** قوله لا يمنع يجوز
 ان يكون صفة لقوله وعاف دأيم ويجوز ان يكون كلاماً
 مستثفاً **ولو واد الدم على** **المرأى** **الحيض** و
 ايام النفا من ولها عادة اقل من الاكثر **فان** **لا يلبس**
عادتها استحفاً وعندهما لك ثلاثة ايام من الزيادة

انما بالضم نور من جفان فان
 اخر

العادة تلحق بابا ما بعد ما بعدها طهر ولو كانت المرأة
 مبتدأ يعني بلغت واستمر بها الدم **فمنها** من كل شهر
عشرة أيام والباقي استحاضة وقال الشافعي في قول
 حيضها يوم وليلة وفي قول يعقوب حيضها بتساعين يوما
ونفاسها اربعون والباقي استحاضة وقال الشافعي
 ستون ستون يوما وقال مالك سبعون يوما **وتومنا**
الاستحاضة ومن به سلس بول او استظلال بطن
 او انفلات ربح الانفلات خروج الشيء فلتة اي بقية
 او عاتق دائم او جرح لا يرقا اي لا يمسك دمه **لوقت**
 كل فرض متعلق بقوله تومنا وعند الشافعي لكل فرض و
 عند مالك لكل نفل اي عند خروج دم
 بذلك التومنا مطلقا سواء كان الفرض واحدا
 او اكثر خلافا للشافعي ومالك كما مر انفا **ويطهر يوم**
 اي الوقت **فقط** لا بد خوله وعند رفر بالعمس وعند
 ابي يوسف يطهر بها وقاية لخلافة فمن تومنا وقت الفجر
 يطهر بطلوع الشمس عند علمائنا الثلاثة خلافا لرفر ولو
 تومنا قبل الزوال يصلى الظهر عند مالك خلافا لابي يوسف
 ورفر وهذا الحكم المعذور اذ **دام** **بعض** **عليه** **وقته** **فرض**
اذا **ذلك** **أحدث** **يوم** **وجد** **فيه** **اي** **في** **وقت** **الفرض** **حتى**
 لو انقطع الدم وقتا كاملا لم يكن صاحب عذر من حين الانقضاء
 هذا شرط بقا العذر وانما يصير صاحب عذر اذا لم يجد
 في وقت صلاة زما فاستوضا ويصلي فيه خاليا عن الحدث
والنفاس دم يعقب **الولادة** النفاس مصدر ونفسته
 المرأة بضم النون وفطمها اذا ولدت فهي نفاسا ومن نفاس
 كذا في المغرب وقولهم النفاس هو الدم المختار عقيب

يوما

الولادة

الولادة تسميته بالمصدر كما يحض **ودم** **لها** **يعني** **استحاضة**
 ولو في حال الولادة وقال الشافعي انه حيض والسقط
 بالحركات الثلاثة موالذي يستقط من بطن امه ميتا ان
طهر **بعض** **نطفة** كعضو وكذا الشعر والظفر **ولد** **له** **هذه**
 المرأة شرط حتى تقصير به نفسا وتصير الامه ام ولد وتنقضي
 العدة به فاذا لم يظهر شيء من ذلك فلا نفاس ولكن اذ
 امكن جعله حيضا بان تقيد به طهر تام جعل حيضا وان
 فهي استحاضة **ولا** **أخذ** **أقله** **اي** **النفاس** **وأكثره** **اربعون**
يوما وعند الشافعي الكراهة ستون يوما وعند مالك سبعون
 يوما **والزائد** على الاربعين استحاضة ونفاس التوامين
 من **الاول** التوام اسم للولدا اذا كان معا خرج بطن واحد
 يقال بما تواما ان يقال لهما زوجان وقولهم مما توام وممل
 زوج حفظا ويقال للأنثى توامة كذا في المغرب قوله من الاول
 اي النفاس من الولد الاول من التوامين ومما ولد ان يتولد
 بينهما اقل من ستة اشهر وقال محمد ومن فرض من الاخير
بأن **النفاس** وهو جمع جنس مطابق للمكتبي
 والكلى والجنس على الحقيقي والكبرى على الحكمي **تطهر** **البدن**
والغريب وغريبا عن النفاسة **بالماء** **وبما** **يع** **مزيل** **كالخل**
وما **الورد** **وتحومها** **عما** **اذا** **عصر** **نفسه** **فالماء** **معدور** **زفر**
 والشافعي لم يجز بغير الماء ولا فرق بين الثوب والبدن وعن
 الكلافت ابي يوسف لا يجوز في البدن بغير الماء **والد** **من**
 عطفت على الخل والماء مع مثل الخل لا مثل الدهن واللبن **و**
يطهر **الكف** **بالدلك** على الارض على وجه المبالغة **بجنس** **دي**
جرم اي لو اصاب خفه او نفل بجنس ذوا جرم كاللوح
 والعدنة والدم يطهر بالدلك مطلقا سواء كان رطبا

او يا بيا وقال محمد لا يجوز الدلالة فهما وقال ابو حنيفة
 يجوز اذا كان يا بيا والجميع هو الاول **والا** اي وان لم
 يكن النجاسة ذات جرم كالبول **يفصل** مطلقا سواء كان
 رطبا او يابسا وسواء كان مخلوطا بشي او لا وعن ابي حنيفة
 وابو يوسف انه اذا لزق به ترابا او رمل وجف ظهر بالدلك
 ويظهر كل واحد منهما **وبني يا بيا** **بالرك** مطلقا سواء
 كان على الثوب او على البدن وسواء كان غليظا او رقيقا
 وروى عن محمد انه اذا كان المني غليظا فحذف يظهر بالرك
 وان كان رقيقا لا يظهر الا بالفضل وعن ابي حنيفة
 انه اذا اصاب البدن لا يظهر الا بالفضل والغسل والجميع الاول
والا اي وان لم يكن المني يابسا باذ كان رطبا **يفصل**
 وقالت الشافعي المني ظاهر **ويظهر نحو السيف** كالمراة
 والسكين **بالسيف** على الارض وقيل طريقه ان يمسح ثوب
 مبلول وفي المحيط والسيف والسكين ان اصابه بول ادم
 ذكر في الامثلة انه لا يظهر الا بالفضل وان اصابه عذرة ان
 كانت رطبة فكذلك الجواب وان كانت يابسة ظهر بالفضل
 عندهما وعند محمد لا تظهر الا بالفضل كذا في شرح المنظم
وتظهر الارض باليبيسة **او ذهاب الاثر** وقال
 الشافعي وروى لا تظهر الا بالمال وهو القياس للصلاة يعني
 تطهر الارض النجاسة للصلاة بذهاب الاثر لا بالتنميم **وعني**
قد رآه **وقد ربه** اخذ من موضع النجاسة وقال
 زفر والشافعي قليل النجاسة ككثيرها **عن الكف** وطريق
 معرفة ان يعرف الما باليد ثم يمسح فما بقي منه فهو مقدار
 الكف **من جنس مختلف** كالدنم والخمر **وخروء الوجاج**
وبول ما لا يוכל لحمه سواء كان بول صغيرا لم يطعم او كبيرا

يطعم **والرؤفة** مطلقا **والحي** عند ابي حنيفة وعندهما
 مختلف وقد فرق بين الما كوله وعزم فقال رؤفة ما لا يוכל
 غليظا كبوله ودوث ما يוכל خفيف كبوله وذكر في المحيط
 والاصحاح والذخيرة ان الارواث كلها طاهرة عند
 زفر كان له روايتين وعن محمد الرؤث لا يمنع وان كانه
 كثيرا فاحتار جمع الى هذا القول حين قدم الرمي والشافعي
 الارواث **والاحشا** كلها طاهرة خلا قال زفر وما لمست
 وقاله **مشتا** على قياس رواية محمد طين بجاري لا يمنع جوار
 الصلوة وان كان كثيرا فاحتار مع التراب مخلوطا
 بالعدرات والرؤث يمتنع بذوات الكواقر كالخسل
 والبقال والخمير والبعر يمتنع بذوات الاظفار كالابل
 والغنم ونحوها **والحي** يمتنع بالبقرة والنباهة وعني
ما دون ربه **كل الثوب** **من جنس جنس مختلف** خلافا
 لزفر والشافعي وروى ذلك عن ابي حنيفة وعنه يروي
 ربع ادنى ثوب يجوز فيه الصلاة كالميزر وقيل ربع
 الموضع الذي اصابه كالذيل والذخيرة وقال
 صاحب المنفعة وهو الامح وعني ابي يوسف انه شبر
 شبرا يكون شبرا ملوا وشبرا عرنا كذا في النهاية
كبول ما يוכל لحمه **وبول الغرس** **وخروء طير** **وقول**
لحمه كالصفر والبازي وعند محمد كلها طاهرة وقال
 شمس الائمة الشرسى في المبسوط والامح ان خروء ما يוכל
 لحمه من الطيور طاهرة كذا اخر ما لا يוכל لحمه وقال علي
 والاصح انه طاهر نجس ولكن الخلاف في المقدار
 عني دم السمك وعن ابي يوسف انه اعتبر فيه الكثير
 الباقش فاعتبره نجسا وعني **عاب البغض** **والنمار**

وبول انتقم كرويس لا يعني على الاجزاء التي تنفتح على
 الخف من البول مطلقا مثل روس الابر حتى لا يجب غسلها
 ويجوز الصلاة معها قيل قوله رؤس الابر يدل على ان
 الجانب الاخر من الابر يعتبر ولكن ليس كذلك بل لا يعتبر
 الجانبان وعن ابي يوسف ان انتقم من بوله شيء يري
 انه لا بد من غسلة ان كان اكثر من قدر الدرهم كذا في شرح
 النظم والنفس المروي عنه بطهر بوزوال عينه الاما
 يسق ازال اثره فانه غفوا وان كان كثيرا وتفسير المشقة
 ان يحتاج الى ازالته الى شيء سوى الماء كالحوض والصابون
 فان ازال العين والاثم بماء طهر وقيل بشرط الغسل
 بعد زوال العين ثلاثا وقيل مرتين والصحيح ما ذكرنا
 وغيره اي عنو النجس المرى عينه وهو الذي لا يري اثره
 بعد الجفاف يطهر بالقل ثلاثا وقال الشافعي يطهر
 مرة واحدة كل مرة وميا بلغ في المرة الثالثة حتى لو غمر
 بهاء لا يسيل منه شيء ويعتبر في كل شخص قوته وعن ابي
 يوسف ان العصر ليس بشرط وفي غيره رواية الاصول
 يكتفي بالعصر مرة ويطهر بثلاث الجفاف فيما لا ينقص
 يعني يغسل ثلاث مرات في شيء لا ينقص ويخفف في كل مرة
 بان ينقطع التقاطع ولا يشترط اليأس فلو موء سكتنا
 بما ينقص موء بالما الطهر ثلاثا بثلاث الجفاف وقال
 محمد لا تطهروا بدا وسن الاستنجاء بخروج منقشاة
 اي ان المقصود وهو التنقية والاستنجاء مسح موضع
 النجس وغسله والمراد بخروج مدور والخرقة وبخومها
 وما سن فيه عدد وقال الشافعي لا بد من ثلاث اجزاء
 وعندنا لا يقدر بالمرات الا ان يكون موسوسا كبر الوابو

فيقدر

فيقدر بالثلاث او السبع وقال الامام خواهر زادة
 القدر عندك افعى فرض حتى لو ترك لا تجوز صلاة والى
 هذا اشار في الايضاح وعنه اي غسل موضع الاستنجاء
 بالما ان امكنت بلا كشف عورة احب وافضل والا يترك
 حتى لا يصير فاسقا ويعزل الى ان يقع في قلبه انه طاهر
 وقيل الغسل سنة في زماننا ويجب اي يفرض الغسل
 ان تجاوز النجس الخرج ويعتبر القد والماء للصلوة
 وهو اكثر من قدر الدرهم وراى موضع النجاسة فيده به
 لان النجاسة لو كانت اقل بحيث لو وضع هذا الى موضع
 الاستنجاء يصير اكثر من قدر الدرهم يكفي الاستنجاء عند
 وعند محمد بقرض غسله لا بعظم عطف على نحو جريبي
 لا يستنجى بعظم وروى لمعام وعيسى ولو استنجى في هذه
 المسورة جاز ولما فرغ من بيان الطهارة واليتم ونحوها
 شرع في الصلاة فقالت كما سبب المسكوة وهي
 لغة الدعا وشرعا الاوكاف المعهود المخصوصة وسبب
 وجوبها الوقت لما عرف والسبب مقدم طبعاً فلذلك
 قدمه وضعاً وشرعاً اولاً في بيان اوقات الصلوات
 فقال وقت مسكوة النجس وقت طلوع المصباح
 المصادق وهو البياض المعترض فالافق اذ لا عبرة بالكلية
 وهو البياض الذي يبدوا طولاً ثم يعقبه الظلام فالكاذب
 لا يدخل وقت المسكوة ولا يحرم الاكل على الصائم وانما قدم
 وقت الفجر وان كان الواجب تقديم الظهر لانها اول صلاة
 فرضت لعدم الاختلاف في اوله واخره بخلاف غيره
 الى طلوع الشمس ووقت صلاة الظهر من وقت
 الزوال الى باوع الظل اي ظل كل شيء مثليه سوي

دب

الغيب أي في الزوال وقالوا وهو رواية عن أبي حنيفة
 آخره إذا زاد ظل كل شيء مثله وهو قول **الشافعي**
 والزوال الظهور بزيادة الظل لكل شيء في جانب
 المشرق وقيل طريقه أن يغير خشية في مكان مستواه
 ويجعل لميل الظل علامة فساد ما ينقص وهو قيل الزوال
 وهو الظل الأصلي وإن زاد فهو بعد الزوال وإن لم يزد
 ولم ينقص فهو وقت الزوال وهو الظل الأصلي ووقت
العصر منه أي من وقت الظل مثليه **إذا الغروب** وقال
 لكس بن زياد أحو وقت العصر حتى تغرب الشمس و
 عند أبي يوسف ومحمد والثاني فمأول وقت العصر
 من بلوغ الظل مثله ووقت صلاة **المغرب** منه أي من
 غروب الشمس **إلى غروب الشفق** وقال **الثوري** وقتها
 مقدار مقدار الوضوء والأذان والاقامة وخمس ركعات
 وقبل مقدار ثلاث ركعات وهو **البياض** الذي بعد الحمرة
 وقالوا وهو قول **الشافعي** وهو رواية عن أبي حنيفة هو
 الحمرة ووقت صلاة **العشا** والوتر منه أي من غروب
الشفق إلى الصبح وقال **الشافعي** وقت **العشا** إلى ثلث
 الليل وما ذكره **ابن المختار** أول وقت الوتر بعد **العشا** إلى
 قولهما وما ذكره **ابن المنذر** قول **أبي حنيفة** ولكن لا يقدم
 الوتر على **العشا** للترتيب كما لا يقدم الوقتية على العاتية
 ومن لم يجد وقتها أي **العشا** والوتر بان كان في بلد
 إذا غربت الشمس طلع النجم **يجب** عليه وفي فتاوى هو
 الظهيرة بلفظها أنه ورد فتوى في بلاد بلغاريان البحر
 يطلع فيها قبل غيبوبة الشفق في أقصى السنة على
 من الشمس اكلوا أي فكتب عليكم وجوب قضاء **العشا** ثم ورد

بخوارزم

بخوارزم على الشيخ الكبير سمعت الوين البقال في فتى بعدم
 الوجوب فبلغ جوابه أني فاسل من بياله وعامة
 بجامع خوارزم ما تقول فيمن استقط من الصلوات الخمس
 واحدة من كبر فقال فاحسن الشيخ فقال ما تقول فيمن
 قطع يده مع المرفعين أو رجلاه من الكعبين فلم يراع
 وضوءه فقال ثلاث لغوات محل الرامع فقال فذلك
 الصلوة الخامسة فبلغ الحكم في جوابه فاستحسنه
 ووافقه فيه **وتدب** تأخير صلاة **الفجر** مطلقا أي
 في الأمانة كلها الاصبحة يوم النحر الحاج بالمزدلفة
 فان هناك التغليس أفضل بحيث يقد على صلاة بقر
 مسنونة وترتيل واعادتها واعادة الوضوء قبل
 طلوع الشمس أو ظهر سهو وفناء وقال **الشافعي** يجب
 التحجيل في كل صلاة **وتدب** تأخير صلاة **ظهر الضيف**
والعصر مطلقا في كل زمان ما لم تتغير الشمس والغيرة
 لتغير القرص عند أبي حنيفة وأبي يوسف لا لتغير
 الضوء كما قال **الشافعي** والحكم المتهيد والتأخير في
 تغير الشمس كره أما إذا تغير مكره وقيل الأداء
 مكره أيضا **وتدب** تأخير **العشا** إلى الثلث والتأخير
 إلى نصف الليل مباح وإلى النصف الأخير بلا عذر مكره
 وتأخير العصر والعشا إذا لم يكن في الجوع غيم وإن كان
 فيه غيم يعمل في الأصح ولغيرهما يؤخر كما سياتي
 ومن أراد حفظ ما أنظم
 وما فيه عين يوم غين هجئت للغير فيه الفضل الأرجل
وتدب تأخير الوتر إلى آخر الليل من يتق أي يعيد
 بالانتباه وإن لم يتق به أو تر قبل النوم **وتدب** تحجيل

ظهر الشفق والمغرب مطلقا اي في كل وقت وندب
فجعل ما فيها من يوم غيب كالعمى والمشاوع في
حينئذ انه يؤخر يوم الغيب ويؤخر غيره فيه ايج
يستحب تاخير ما لا عين فيه كالغمر والظهور والمغرب
في يوم الغيب ومنع عن الصلاة وسجدة التلاوة و
صلاة الجنازة عند الطلوع والاذنوا والغروب
الاعصر يومه اي منع من الصلوة مطلقا وعند ابي يوسف
يجوز التفل وقت الزوال يوم الجمعة بلا كراهة ولا حرج
اعلم ان التلوع في هذه الاوقات يجوز ويكره ولا
يجوز قضا العزم والواجب الغاية كسجدة التلاوة
وجبت تلاوة في وقت مكروه وكوتر فالمنع يتناول
الكراهة وعدم الجواز وقال الشافعي يجوز الفرائض
في هذه الاوقات والتوافل بمكة اما لو تسلي في سجدة
فيها وسجدة بها او حضرة جنازة في هذه الاوقات وصلاحها
يجوز مع الكراهة ومنع عن التفل بعد صلاة الفجر
والاعصر مطلقا وقال الشافعي التفل بعد الفجر والعصر
اذا كان له سبب جازي بلا كراهة واراد به ركني الطواف
وتحية المسجد والستن الموقفة فعنده ايضا مكروه
واي لا يمنع عن قضاها فابتنه بعد صلاة الفجر والعصر
ولا عن سجدة تلاوة ولا عن صلاة الجنازة ومنع
عن الصلاة بعد طلوع الفجر الصادق ما كثر من سنة الفجر
وقضا القوايت ومنع قبل صلاة المغرب بعد الغروب
عن التفل وقال الشافعي ما في السنة وتحية المسجد
ومنع عن الصلوة وقت الخطبة مطلقا سواء كانت
سنة او غلا وقال الشافعي سنة الجمعة وتحية المسجد وتقلي

والمنذور

ومنع

ومنع عن الجمع بين صلاتين في وقت بعد الاعرفة
ومزلة وقالت الشافعي جمع بين الظهر والعصر بين
المغرب والعشا بعدد السفر والظهور في النوازل يجوز
للمسافر الجمع بين صلاتين بان يؤخر الاولى ويجعل
الثانية قبل الثانية الاذان هو في الملة
الاعلان وفي الشرع الاعلام على الوجه المخصوص ولما
كان الاذان موقوتا على تحقق الوقت اخرج منه سنة
للفرايض يترجم التكبير في مشروع بالترجيع وان
كن في قوايته فليحسنا اطرأ فيها وترجم ما خوذ من الحان
الافاعي كذا في المغرب اعلم ان الاذان سنة مؤكدة
وهو الصحيح وقيل انه واجب وقال الشافعي وماله
فيه ترجيح والترجيع ان يخفى ما لم يأت به من موته
ثم ترجع فرفعهما صوته ويؤيد المؤذن بعد فناء
اذان الفجر الصلوة خير من الصوم مؤتلف ومن الفجر
لانه يودي في حال نوم الناس وفضلهم فخير من زيادة
الاعلام كما حفي بالتطويل في القراءة ليل تقوى الجماعة
والاقامة مثله اي مثل الاذان مني مني وقال
الشافعي فرادي ويؤيد المؤذن بعد فلاحها اي فلاح
الاقامة قد قامت الصلاة مني مني ويؤيد فيه اي
يفضل في الاذان بين كلماته وسجدة فيها اي يؤيد
المؤذن في الاقامة بين كلماتها على سبيل السرعة وها
منه ويان حتى لو ترسل فيها او حذر فيها او حذر في
الاذان وترسل في الاقامة كحصول المقصود وهو
الاعلام ويستقبل بهما القبلة ولو ترك الاستقبال
جاز وكن ولا يتكلم المؤذن فيها ويلتفت يمينا وشمالا

نعم

لا

مع ثبات قدميه مكانه **بالصلاة والفلاح** اي يلتفت يمينا
عند حي على الصلاة وشمالا عند حي على الفلاح مذيبة الاذان
لا في الاقامة قوله حي على الصلاة اي يجلي اليها وفي المغرب حي
من الاسماء الافعال ومنه حي على الفلاح اي هلم وجعل على الفوز
ويستدبر المودن المودن **في صومعة** الصومعة بنيت
الراهب ما خوذ من قولهم رجع اصمعاي لاصق الاذنين
وكل ما هو منضم فهو متصمغ سمي بيت الراهب بالانضمام
المراشها ودقة راسها واذا ردت بيت الاذان هنا وفي
هذه الاستدارة اذا لم يكن فيقطع سنة الصلاة والفلاح
وهو كقول الوجه يمينا وشمالا مع ثبات قدميه مكانه
كما هو السنة بان كانت الصومعة متعسفة فاما من
غير حاجة فلا يفعل ذلك **ويجعل** المودن حال الاذان
ان يركع في اذنيه فان لم يفعل فحسن فان قيل تركه السنة
كيف يكون حقا قلنا لان الاذان معه احسن فاذا تركه
ففي الاذان حسنا **ويشوب** للمودن مطلقا اي في جميع
الصلوات التنويب العود الى الاعلام بعد الاعلام وهو
اربعة قديم وهو الصلوة خير من النوم وكان بعد اذان
الفجر الا ان علماء الكوفة اختلفوا بالاذان ويحدث احده
علماء الكوفة بين الاذان والاقامة حي على الصلاة مرتين
حي على الفلاح مرتين وتنويب كل ركعة على ما تقارن
اما بالتنويب او بالصلوة الصلاة او قامت قامت وما
استحسنه المتأخرون وهو التنويب في سائر الصلوات
لزيادة غفلة الناس وما حدثه ابو يوسف الامير بان
يقول السلام عليك ايها الامير حي على الصلاة حي على الفلاح
الصلاة يرحمك الله وكذلك كل من يشتغل بمصالح المسلمين

كالمتقي

كالمتقي والقاضي يختص بنوع الاعلام وكوهه محمد وقال
اقبالا بي يوسف حيث خضع الامرا بالتنويب وقال
الشافعي لا يتنوب المودن **ويجلس** المودن في جميع الصلاة
بينما في الصلاة **المغرب** فانه يجتنب بالفصل بالسكينة
وهو مقدار ثلاث ايات قصار اذ اية طويلة او ثلاث
خطوات وقال لا يجلس في المغرب جلسته خفيفة وهو مقدرا
ما يجلس الخليل بين الخطبتين **وبو اذن** للفاينة
مطلقا اي كلها **ويقيم** وقال مالك والشافعي يجتنب
بالاقامة **وسد** اودن ويقيم **اول** الفوايت **وآخر**
فيه اي في الاذان **للمسافر** واذا اقامه للباقي وقال
مالك يجتنب بالاقامة الواحدة ومن محل قيام لما بعده
ولا يودن قبل وقت مطلقا اي في الجميع وقال
ابو يوسف والشافعي يجوز للفرق في النصف الاخير من الليل
وان اذن قبله اذن قبله يعاد فيه **وكبره اذان**
الحكم باتفاق الروايات واذان المحدث في رواية
ولا يكره في ظاهر الرواية **وكن اقامته** واذان المحدث
وبرويان اقامته لا يكره ايضا **وكبره اذان المراه**
القاسق والقاعد **والسكران** لا اي لا يكره اذان
العبد وولد الزنا والاعمى والاعرج **وكبره**
توكلهما للمساخر مطلقا لا اي لا يكره تركهما لمصل
في بيته في المصير مطلقا **وقالت** مالك اذا صلي وحده
في الصحرا او في بيته لا يودن ولا يقيم لانها من شعائر
الجماعة فلا يقيم بدونها وانما قيد بالمصير لان الغالب
فيه ان يكون له مسجد حي واذانه واقامته تكفيه فلا
يكره تركهما وان كانت مما ليس له مسجد حي كان بمنزلة

المفاضة **و ند بالهما اي الاذان والاقامة للمساقر والمصلين**
في بيته خلافا لما لا **لا للمساء** اي لا يندب للنساء الاذان
والاقامة **باب** **تتم وط الصلاة الشرط**
هو ما يتوقف الشيء عليه وليس منه كالمطهارة للصلاة
شرط الصلاة هي طهارة بدنه من حدث وهو النجاسة
الحكيمة وقيل قدم الحدث على الجنبة لان قليله غير معفو عنه
بخلاف الجنبة وفيه نظر لان الكبيرة يجوز ترك المسح عطفا
عند ابي حنيفة مع ان تحتها حدث بل انه ما قدم عليه لانه
اكثر وقوعا من الجنبة ومن **حيث** وهو النجاسة الحقيقية
قيل قدمت الطهارة على سائر الشروط لانها اهم من غيرها
اذ لا تستقط لعدو ما بخلاف غيرها وقيل فيه نظر لان
مقطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجه جراحة يصل
بغير طهارة وبغير تيمم ولا يعيد اصلاه اللهم الا ان يراى
من قوله لا تستقط بعد زمانا اي بعد ذهابها وطهارة
نوبه ومكانه اي مكان المصلي اما اذا كان موضع قذميه
وركبتيه طاهرا وموضع جبهته وانفه نجسا ففيه
خفيفة انه يسجد على انفه ويجوز صلاته خلافا لمسا
وان كان موضع انفه نجسا وسائر المواضع طاهرا جاز
بلا خلاف ولا يشترط طهارة مكان يديه بخلاف الزفر
والا فعي ما طهارة مكان ركبتيه بشرط في ظاهر
الاصول واذا كان موضع احد يديه نجسا لا يجوز
وان كانت تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فلو جمع يصير
اكثر من قدر الدرهم لا يجوز **وقال الطحاوي** هذا في
الارض واما في السباط فقل كذلك وبه اخذ الفقهاء
ابو جعفر وهو المختار وتليه الفتوى **وسنة عورة ومي**

ما

ما تحت مشرورة **الي تحت ركبتيه** فالسرة عند تاليت
بعورة والركبة عورة **وقال الشافعي** بالعكس وروي
عنه لخلاف في السرة دون الركبة **وبه والمرأة كراه**
عورة الا وجهها وكفيها وقدمها وروي ان قدمها
عورة وفي الهداية يروي انها ليست بعورة وهو الامح
وتسقف ربع ساقيها يمنع جواز الصلاة **وقال ابو يوسف**
ان كان الكشح في اكثر من النصف لم تجز صلاتها وان كان
اقل من النصف جازت الصلاة خلافا للشافعي فانه عنده
قليله وكثيره سواء وفي النصف عنه روايتان في رواية
يمنع وفي رواية لا يمنع **وكذا الشعر والبطون والتخذ**
العورة الغليظة اي حكمها حكم الساق في ان اكتشاف ربعه
مانع عندهما وعند ابي يوسف اكتشاف النصف مانع في
رواية كامين والمعاد بالشعر النازل من الراس وفي رواية
ليس بعورة والشعر الذي يوازي الراس عورة اجماعا وذكروا
الكرخي انه يعتبر في السوتتين قدر الدرهم وفيما عداهما
الربع المواد بالعورة الغليظة الذكر والذكر والانتبان
وقيل الخصيتان بقا للذكر فيعتبر الكل عمنوا وحدا
والصحح ان يعتبر كل واحدة عمنوا على حدته **والامة**
ما الرجل اي عورة الامة سمورة الرجل وتحت ظهرها **وطنها**
عورة اي عورة وما سوي ذلك ليس بعورة **ولو وجد المصلي**
نوبا وبعه طاهر وملي عاريا لم تجز صلاته **وحجرات**
طهرا اقل من ربع بين ان يصلي عاريا قاعدا بما يادي بين
ان يصلي فيه قائما بركوع وسجود والصريان افضل وقال
تفرد بمحمد كونه ان يصلي فيه بركوع وسجود واما اذا
كان كله نجسا فكذلك الحكم **ولو عدم نوبا صلي قاعدا**

موميا بر كوع وسجود وقال زفر والشافعي يصلي قائما
 بر كوع وسجود وهو اي القعود **افضل من القيام بر كوع**
وسجود وقال زفر والشافعي القيام بر كوع وسجود افضل
والنية بلا فاصل بين النية والتكبير بعمل يوجب الاتصاف
 والنية المتقدمة على التكبير كالقائمة فحده اذا لم يوجد
 ما ينقطع وهو عمل لا يليق بالصلاة وعن محمد ان من
 توعدا يريد صلاة الوقت وعزيت عنه النية عند
 السجود حازت صلاة وفي الرقيات من يخرج من منزله
 يريد الصلاة التي كان القوم فيها فلما انتهى اليهم كبر
 ولم تخضع النية فهل داخل مع القوم بخلاف ما لو اشتغل
 بعمل ليس من جنس الصلاة ولا تغتبر النية المتأخرة
 عن التكبير في ظاهر الرواية **والكروحي يبيع ما دام**
في الثنا وقيل يبيع اذا تقدم على الركوع وقيل الى ان
يرفع راسه من الركوع والنية ارادة الدخول في الصلاة
والشرط ان يعلم المصلي بقلبه اي صلاة يصلي
 وادناه ما لو شغل لا يمكن ان يجيب على البداهة وان لم
 يفكر في ان يجيب الا بالثبات لم يخرج صلاة ولا عبوة
 للذكر باللسان حتى لو قصدا ادا الظهر وجري على لسانه
 العصر يكون شارفا في الظهر لا في العصر فان جمع بينهما
 ونحوه **قال الشافعي لا بد من الذكر باللسان** **ويكفيه**
مطلق النية للفعل والنية والتراويح عند الجهر
 وفي المعنى في التراويح لا يكفيه مطلق النية ولا نية
 التطوع عند بعض المتأخرين بل شرط فيه نية التراويح
 او نية سنة الوقت او نية قيام الليل فان شغل ذلك
 في سائر السن لا يكفي نية التطوع او نية مطلق الصلاة

عند بعض المتقدمين وهو قول **الشافعي واللفظ شرط**
في نية اي يقين انه فرض **فالعصر مثلا** ولو نوي فرض
 الوقت يجوز الا اذا كجمه للاختلاف في فرض الوقت ولا
 شرط في نية اعداد الركعات **والفقت في مطلقا في**
الفرض والنفل ينوي المتابعة اي ينوي الصلاة
ومتابعة امامه وللجنازة ينوي الصلاة لله تعالى
والدعاء للميت بان يقول اللهم اني اريد ان اصلي للميت
 وادعو له هذا الميت فيسره لي وقبلة مني كذا في مسبو
 صدر الاسلام **واستقبال القبلة** لغرضها في عطف
 على قوله والنية **فلا يملك فرضه اصابة** بيمينها اجماعا
 ونسبها لقوله واستقبال القبلة حتى لو صلى بمكة في
 بيته في مكة يمينه ان يصلي حيث لو ازيل الجدران يقع
 استقباله على سطر الكعبة **واخير** اي لغرض المكي فرضه
اصابة جهتها في الصحيح لانه ليس في وسعه الا هذا
 والتكليف بحسب الوسم **وقال** لخرجاني فرض الغائب
 عنها اصابة جهتها **وقال** في الخلاف تظهر في اشتراط
 نية عين الكعبة فعنده يشترط وعند غيره لا **والخالف**
 مطلقا سواء كان من عدوا او سمع او مرض ولا يجد من
 يحوله الى القبلة او كان على خشية في الجهر **يصلي اجماعا**
قدروا من استبهرت عليه القبلة تخوي اي من عجز
 عن استقبال القبلة ولم يكن عنده من يسأله بانظام
 الاعلام وتراكم الظلام ونظام الغمام لزوم التخري
 وهو بذل الجهر في نيل المقصود هذا اذا شبهت
 في معاذة او في مسجد محلة اخرى ولا يحارب له اما اذا
 عليه بيته فلا يتخري **فان اخطأ يوم مطلقا سواء**

كان استقبال ادا استدبر وقال **الثاني** في عبيد ان
استدبر فاذ علم به اي بالخطا في صلاة **استدبر**
الى القبلة واتم صلاة وكذا الوعد والراية الى جهة
اخرى تؤخر اليها ولو تحرى قومه جهات وجهها واحال
امرهم بحجهم اي تكفيهم تلك الصلوة صورته
رجل ام قومه قليلة مظلمة فتحري وصلى الى الشرق
وتحري وصلى من خلفه وصلى كل واحد منهم الى جهة
وكلمهم خلف الامام ولا يعلمون ما صنع الامام يجوز
صلاة الكل وهذه المخالفة غير ما نفعه لصحة الاقتداء
كأن جوف الكعبة لانه لو جعل بعض لقوم ظاهرا الى ظاهر
الامام جاز وانما قيد بقوله وجهه لان من علم منهم
حال امامه لم يحز صلاة وانما قيدنا بكلمهم خلف
الامام لان من تقدم منهم على امامه فسدت صلاة
ولما فرغ من الشروط شرع في الاركان فقام **باب**
باب **صفة الصلاة** الوصف والصفة
مصدران كالوعد والعدة والمتكلمون فرقوا بينهما
فتناولوا الوصف يقوم بالواصف والصفة بالمتوسم
فرضها **التفريق** التحريم جعل الشيء محرما وحصلت التكييف
الاولي بها لا يباح تحريم الاشياء المباحة قبل الشرع
مخلة في سائر التكبيرات والقيام والقراءة والركوع
والسجود والقعود **الاجابة** قد **والشهادة** وقال مالك
العدة الاخيرة ليست بغير من قبل العدة والمفروض
من العدة ما ياتي قبله بالسهادتين والامحازة
المفروض قدر ما يتمكن فيه من قراءة التشهد الى قوله
عبده ورسوله **والخروج** من الصلاة بصفته اي بفعله

مطلقات

مطلقات سواء كان بلفظ السلام او غيره وعند الشافعي
بلفظ السلام فرض وعند مالك ليس بخروج بمصنعة فرضية
واجبها قراءة الفاتحة وعند مالك والشافعي فرض
وفي رواية عن محمد ان قراءة الفاتحة فرضية **ونعم** **شون**
مع الفاتحة وقال مالك فرض وقال الشافعي مستحب
واجبها تعيين القراءة في الاولى يعني ودعاء الترتيب
في فعل مملو في ركعة واحدة كالسجدة حتى لو ترك السجدة
الثانية وقام الى الركعة الثانية لم تقصد صلاة وعليه
ان يسجد السجدة المستوية ويسجد لله هو واما ترتيب
القيام على الركوع وترتيب الركوع على السجود ففرض
وقال **ترفعوا** الشافعي الترتيب فرضية **واجبها**
تعويل الامر كان والمراد بتعويل اركان الصلاة لتكبر
ابكوارح يدي الركوع والسجود والقومة بينهما والتفريق
بين السجودتين كذا في المغرب وقال **ابو يوسف**
والشافعي انه فرض **والقعود الاول** مطلقات سواء
كان في الرباعية او الثلاثية في المفروض او النفل وعن
محمد وزهري والشافعي ان العدة الاولى في الرباعي
من النفل فرض **واجبها قراءة التشهد** مطلقات سواء
كان في العدة الاولى او الثانية وقال **الشافعي** قراءة
التشهد في الثانية فرض وفي المحيط **التشهد** العدة
واجب وذكر في الهداية وقراءة التشهد في العدة
الاخيرة واجب وهذا القيد يودن ان قراءة التشهد
في العدة الاولى ليست بواجبة اذ التحفص
بالذكر في الروايات يدل على نفي ما عداه وذكر في باب

وهو تصريح
بأنه واجب
في الثانية
م

سجود السهو ثم ذكر التمسيد بحتم العقد الاول والثاني
والقراءة فيها وكل ذلك واجب وفيه اخلا فخطا بالرواية
انه واجب والمقاس ان يكون سنة وهو اختيار البعض
فكان صاحب الهداية مال هنا الى هذا القول وفي باب سجود
السهو الى القول الاول وواجبها **لفظ السلام** وعينه
الشافعي فرض وواجبها **فتوت** او **مطلقا** سواء كان في
شهر رمضان او غيره وسواء في النصف الاول والآخر
وعند الشافعي في النصف الاخير من رمضان واجب
وتكبيرات صلوة **العبيدين** وقيل فتوت الوتر وتكبيرات
العبيدين سنة كذا في المحيط وواجبها **الكبر والاسود**
وقيل تمامان كذا في الحواشي وفيما يجر ويسير فيه لغير
ونشر الاول الاول والثاني الثاني وسنتها **رفع اليدين**
للحكمة ونشر ما بعده وجهه الامام بالتكبير والثاني
اي قرائته سبحانه اللهم الى اخره والقعود والتسمية
والثامين ستر متعلق بكل واحد من هذه الاربعة
اي كل واحد من الاربعة يكون ستر مطلقا سواء كان في
الفرص والنفل وسواء كان اماما او معتزيا او منفردا
وسواء كانت الصلوة جهرية او سرية وقال مالك يبدأ
الامام بالفاتحة بلا ثناء وتعوذ ولا يقول آمين ايم وهو
رواية غزالي حنيفة وقال مالك التسمية ليست بسنة
وقال الشافعي جهرية بالتسمية والثامين في الجهرية وسنتها
وضع يمينه على يساره تحت ستره وعند مالك يربل
يديه رسالا وان شاء اعتمد فالارسال عند عزمية وان
رخصته وعند الشافعي مضع على صدره وتعيينه الوضع

ازمنع

ان يمنع باطن كفيه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويقل
بالخفصر والامهام على الرسغ وسنتها **تكبير الركوع**
وقيل واجب كذا في الحواشي **والرفع منه** اي رفع
الرأس من الركوع والسجود فرض وهو قول حماد بن عيسى
والتمديد عند الرفع منه وسنتها **تسبيح** اي تسبيح
الركوع **ثلاثا** والتسبيح فيه ان يقول سبحان ربك
العظيم **وقال** ابو مطيع تسبيح الركوع والسجود
واجب **وقال** مالك لا تسبيح في الركوع املا
سنتها **ايخذ** وكيفية بيديه **وتعريف** اما يجرى
تكبير السجود وتسبيحه اي تسبيح السجود **ثلاثا**
والتسبيح فيه ان يقول سبحان ربك الاعلى **وقال**
مالك انه فرض وسنتها **وضع يده** بعد التسبيح
على الارض وقال زفر **واك** فقي السجود فرض على
الارض السبع ومي الوجه واليدان والركبتان
والقدمان وسنتها **افتراش** رجله اليسرى
مطلقا سواء كان في العقد الاول والآخر **وقال**
مالك المتورك في العقد ثلث سنة **وقال** الشافعي
يفترش في الاول ويتورك في الثانية وسنتها
نصب اي نصب رجله اليمنى مطلقا اي في كل من
قعدتين الصلوة خلا فاما مالك **واك** فقي وسنتها
القومة بين الركوع والسجود **والجلوس** بين السجود
وعند ابى يوسف **واك** فقي مما فرضان وفي رواية
الكرخي **ثما** واجبان وسنتها **الصلوة على النبي**
عليه السلام في العقد الاخير وعند الشافعي فرض
في سنتها اذا فرغ من التمسيد والدعا للمؤمنين

والمؤمنات ولنفسه ولو اذ كانا مسلمين والمراد بالذ
الذي يشبه الفاظ القرآن والادعية المأثورة المنقولة
ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس كما ينبغي في المتن وقسم بما
لا يتحمل سؤاله من الناس نحو اعطني كذا وزوجني
امرأة ولو قال اللهم ارزقني فلانة فالاصح انها تقصد
وعند الشافعي ومالك كل ما ساء الداء به خارج الصلاة
لا تقصد الصلاة نحو ان يقول اللهم زوجني فلانة وتحذرك
ولما فرغ من الصلوة الفرائض والواجبات والسنن شرع
في الاداب فقال **واذا ايتها نظر الى موضع سجوده** في
تحال القيام اما في الركوع فالي ظهر قدميه وفي السجود الي
ارضية انفه وفي القعدة الي جبهه ولو لم يفعل لا يثم هذا
في المكتوبات واما في التطوع فالامر سهل **وكلمه**
اي ياخذ شفتيه السفلى باسنانه **عند التشاوب** وان
تغذر غطاء بهيمته فيضع ظهر الكف على الغم **واخراج**
كفيه من كفيه عند التكبير الاول هذا في حق الرجال
واما في حق المرأة فتجعل يدها في كفيها **واذا ايتها دفع**
السعال ما استطاع والقيام الى الصلوة حين قيل
في الاقامة حتى على القلاح وقال سفيان قد قامت الصلوة
وسرع الامام مذ قيل قد قامت الصلوة في المرة
الاولى وقال يرف في المرة الثانية وقال ابو يوسف لا شرع
الامام اذا فرغ الودع من الاقامة وقالت مالك يشرع
الامام اذا اقيمت **فصل** هو مصدري يحتمل ان
يكون بمعنى الشاغل كرجل عدل اي فاصل بين ما ذكره قبله
وبعد ويحتمل ان يكون بمعنى المنقول والمعني هذا
مفصول اما قبله فان ذكرن بعده فخر يرفع وينون

على

على انه خير ميتة اخذ وفي هذا فصل وان لم يذكر بعد
سكن اخره لاننا اذا وقفنا على كلمة سكنت اخرها **واذا**
اراد المصلي الدخول في الصلوة كبر ووقع يده
اذنيه وقالت الشافعي هذا منكبيه وقال مالك هذا
راسه **ولو شرع المصلي بالتسبيح او التهليل التسبيح**
ان يقول سبحان الله والتهليل ان يقول لا اله الا الله
او بالتفارسية مطلقا سواء كان يحسن التكبير ولا
وعن ابي يوسف انه قال ان كان يحسن التكبير ويعرف ان ه
الشروع يفتتح به لا يصير شارعا الا بقول الله اكبر وانه
الاكبر والله اكبر والله اكبر وعند الشافعي لا يصير ش
الا بالله اكبر او بالله الاكبر وعند مالك لا يصير شارعا
الا بالله اكبر قوله **او بالتفارسية** اي لو شرع بالتفارسية بان
يقول هذا بما وبنام هذا اي يزرك يمع مطلقا سواء كان
يحسن العربية او لا وعند مالك لا يمع الا ان يحسن العربية
فان لو قرأ بها على جوامع مع الشروع بالتسبيح او بالتهليل
او بالتفارسية كما يمع لو قرأ بالتفارسية حال كونه عاجزا
وروي عن ابي حنيفة انه يجوز بل لا يجز ان قال الشافعي
لا يجوز القراءة بالتفارسية اصلا لكنه ان كان لا يحسن
العربية فهو اتي يصلي بغير قراءة حتى لو قرأ بالتفارسية
تفرد عنه كذا انه المبسوط **او دج** وسمى بها مع
لا بالله اغفر لي اي لا يمع في الصلوة بهذا القول
ووضع يده على قوله كبر ووقع يمينه على يساره
تحت سرة خلا فالك في **استفتحا** حال خيا المستكن
في وضع اي قابلا سبحانك اللهم وتحذرك الخ وامننا
سمى هذا الثلاثة يستفتح به الامكان وعند مالك

وعا

الشروع

يرسل يده في جميع الصلوات ثم أنه سنة قيام فيه
 ذكره مستنون طويلا عند ما وصفت سنة قيام فيه
 قراءة فيعتمد عند تمام حال الشا والقنوت و صلاة
 الكنازة وعند محمد يرسل فيهما ويرسل في القنوت بين
 الركوع والسجود وبين تكبيرات العيدين اتفاقا **وتعود**
سرا مطلقا سواء كان اماما او منفردا وقال مالك
 لا ياتي الامام بالتفوذ **للقراءة** اي التفوذ تبع للقراءة
 وعند ابي يوسف تبع للشا فاتي به **المسجود** لا **المفتد**
 وعند ابي يوسف بالعكس **وتؤخر** الامام التفوذ **عن**
تكبيرات العيدين وعند ابي يوسف ياتي به قبل تكبيرات
 العيدين **وسمي** سواء اولت **كل ركعة** فحسب مطلقا
 خلافا للشافعي فان عنده يحرم ما فيها يجزى وعند ابي
 حنيفة يسمى في اول الصلاة وقال محمد يسمى في كل ركعة
 الفاتحة والتسوية في كل ركعة اذا كان يخفي بالقراءة وقال
 مالك لا ياتي الامام بالتسمية **اي** في **اية** من القرآن
 اوتت للفصل بين السور **ليست** من الفاتحة ولا من
كل سورة وقالت الشافعي هي اية تامة من الفاتحة ومثل ذلك
 كل سورة **وقرأ الفاتحة** **وسورة** اي قراءة الفاتحة مع
 السورة او **ثلاث ايات** قصارا او اية طويلة **وقال مالك**
 لا تجوز الصلاة بدون قراءة الفاتحة وسورة معها **وامن**
 ابي يقول امين بالمد والمقصر بالتخفيف **الامام** والمامور
سرا خلافا لما لك والشافعي وهي رواية عن ابي حنيفة كما مر
وكبر المصلي للركوع **بسلامة** اي بلا اشياء المتحركة والامعة
 المفروطة وهو المد الفاحش سواء كان في قول الله او في غيره
 اكبر لانه مبطل **وركع** ووضع يديه على ركبتيه **وفرج**

فقط

في

في الركوع **امسا بعه** وبسط ظهرك حتى لو وضع على ظهر
 قدح من الماء لا يستقر **وسوى** **واسه** تعجزه يعني لا تكسر
 ولا يرفعه **وسج** فيما يركع الركوع **ثلاثا** مطلقا سواء كان
 اماما او غيره **وقال مالك** لا يسجد فيه اصلا **وقال سفيان**
 الثوري ينبغي للامام ان يقول **حسنا ثم رفع راسه**
والسني الامام عند رفع السوا من الركوع **بالسمع**
 اي بان يقول سمع الله من محمد **فحسب** ولا يقول **ربنا**
 لك الحمد **وقال** لا يقول الامام **سرا** **والسني** **المؤمن** اي المختص
 والمنفرد **بالتحميد** وصيغة التحميد **ربنا لك الحمد ربنا**
 ولك الحمد اللهم ربنا ولك الحمد **واو** الاحسن **وقال الشافعي**
 ياتي بالسمع **اي** **والسني** المنفرد بهما **وروي ابو يوسف**
 عن ابي حنيفة انه ياتي بالتسميع لا غير والصحيح من مذهبه
 انه ياتي بالتحميد لا غير **ذكره** في المحيط **ثم كبر** للسجود
 ووضع ركبتيه **ثم الارض** **ثم يديه** **ثم وجهه** **بني** **تفقيه**
بعكس **انه موضع** يعني اذا اراد النهوض يرفع وجهه او لا
 ثم يديه ووضعهما على ركبتيه **ثم نهض** على صدره **وقدميه**
 ووجه اشارته الى انه لا يعتمد بيده على الارض عندنا
 كما صرح به فيما بعد **وقال مالك** ان شا وضع يديه او لا
 ثم ركبتيه وان شاء عكس **وسجد** **بانه** **وجبهته** و
كعب **بأحد** **بهما** مطلقا سواء كان بعد او لا **وقال** لا يجوز
 الاكتفاء على الالف **لا بعد** **وتحنيته** يجوز بلا كراهة وهو
 رواية عن ابي حنيفة **وقال** لا يسجد على الجهة دون الالف
 جاز **وبالعكس** لا وهو الامع **او يكوي** **وعما** **منه** **او فاضل**
 نوبه **وقال** الشافعي لا يجوز بكور عما منه **وايدي** **صغيرة**
 اعلا ظهر عضديه في السجود **وجا في** اي بعد بطنه عن

ينكس

فخذ به في السجود ووجهه اصابع وجهه نحو القبلة
 وسبح قبه ثلاثا مطلقا وقيل ينبغي للامام خمسا
 والمرأة تنخفض وتلتصق بطبقها فخذ بها في السجود
 ثم رفع راسه من السجود حال كونه مكبرا يقل مقدار
 الرفع اذا كان الى السجود اقرب لم يجز وان كان الى الجوار
 اقرب جاز وقيل اذا رايت جبهته عن الارض بحيث
 يجري الريح بين جبهته وبين الارض ثم اعادها جاز
 عن السجودتين وجلس بين السجودتين **مطمينا وكبير**
 للسجدة الثانية **وسجد مطمينا وكبير** ومن اي الغنيام
بلا اعما ويد به على الارض وبلا تقعد عند رفع الرأس
 من الثانية الى القيام وقال الشافعي جلس جلسة خفيفة
 ثم ينهض معتمدا بیده عليها **والثانية كالاولى اي**
 الركعة الثانية كالركعة الاولى فيفعل فيها ما فعل في
 الاولى **الا انراي المصلي فيها لا يثنى اي لا يقول**
سبحانك اللهم ولا يغود ولا يرفع يديه الا في سجود
 موطن عند افتتاح الصلاة وقنوت التوروتكبيرات
 العيدين وعند استلام الحجر وعند الصفا والمروة وعند
 الموقفين وعند اكبر من اي الاولى والاولى ولما كان
 تطويل منبطه المم في **تفحص** مجمع واد بالفتكبيرين
 الافتتاح والقف في الفتوت والعين العيدين والسين
 استلام الحجر الاسود والعماد الصفا والقيم المروة
 والعين الثاني عرفات والحجيم لبحرنتي وقد فطمها الشاعر
فوق
 ١٦ رنم يدك لذي التكبير مفتحا ، وقائسا به العيدان قد ومنه
 ، وفي الوقوفين ثم لبحرنتي معا ، وفي استلام كذا في مروة ومنه

وقال الشافعي يرفع يديه اي عند الركوع وعند الرفع والركن
 منه واذا فرغ من سجدة الركعة الثانية افتو سن
 رجلاه اليسرى وجلس عليها وخصب يمناه وعند مالك
 يتورك ووجهه اصابعه نحو القبلة ووضع يديه على
 فخذه وبسط اصابعه وهي اي المرأة تتورك وقول
 المصلي **تشهد ابن مسعود** ومنه ان يقول التحيات لله
 والصلوات الى اخره وقال الشافعي السنة تشهد ابن
 عباس وموان يقول التحيات الى اخره كذا في الكاينة
 وفيما بعد الركعتين **الا وليني التفتي بالفاضة مع**
 غنية له عن قراتها يعني لو سكت او سجد مكانها جاز
 خلا قال الشافعي هذا عند تأخير الغرائض اما في النوافل ففهم
 السورة واجب كما سياتي ان شاء الله تعالى وعن ابي حنيفة
 ان قراءة الفاتحة في الاخيرين واجبة حتى لو تركها عامدا
 كان مسيا وان كان ساميا سجد للمسهو **والفتوة الثانية**
 في الصلاة **كالاولى** يعني انه كما يفتش رجلاه اليسرى
 ويجلس عليها وينصب يمناه في القعدة الاولى فكذا في
 الثانية **وقال مالك** يتورك في الفقدتين وقال الشافعي
 يفتش في الاولى ويتورك في الثانية **وتشهد الفتوة**
 الثانية وهو واجب عندنا وعند الشافعي فرض **ودعا**
بما يشاء المناظر القرآن والسنة نحو اللهم افقر لي
 ولو الذي خلا قال الشافعي كما مر لا كلام الناس اي لا يدعوا
 بما يشاء كلام الناس **وسلم مع الامام** وعندنا بعد راي
 رواية عن ابي حنيفة **كالنحرية** اي كما يكبر التكبير الاولى
 مع الامام وعندنا يكبر بعده اي عن يمينه اي يسلم
 عن يمينه **وسياره** حال كونه نائبا القوم **واحمد**

عليها

وقال مالك يسلم سائلة واحدة تلقأ وجهه وناويا **الاما**
في الجانب الايمن ان كان في الجانب الايمن او **الايسر** ان كان
 في الجانب الايسر وناويا **فيهما** اي في التسليمين او كان **الام**
نحاذيا بان كان المقدي بجذاية وعند اي يوسف نواه
 في الاول وعند محمد ومورواية عن ابي حنيفة نواه فيهما
 وهو الاصح **ونوى الامام بالتسليمين** في الاصح قيل
 لا ينوي وقيل ينوي بالاولي وينبغي ان ينوي بحفلة
 عن يمينه ما كانوا وعن يساره ما كانوا ولا ينوي عبدا
 بعينه **فصل وجهر الامام بقراءة النجاء** او **في الغائب**
 اي بقراءة الركعتين الاوليين من المغرب والعشاء ولو كان
 النجاء والعشاء **قمتا** وجهر بقراءة الجمعة والعيدين **وسير**
في غيرها **لمتنفل** بالنهاية اي يستزيد غيرهن **الصلوات**
 مطلقا سواء كان ظهر عرفة او صلاة الاستسقا او
 الكسوف وغيرهما **وقال مالك** يجهر في الاستسقا
 وقال ابو يوسف يجهر في الكسوف وعن محمد روايتان
 وخبر **المتفرد** فيما يجهر اي في صلاة يجهر فيها
لمتنفل بالليل وهذا بافتقار المشايخ في الوقت
 وان كان بعد ذهاب الوقت **قال** بعضهم يخافون
 فيها حتما ولو تركز المصل **السواقة** في اولي العشاء
 قراها في الاخيرين خلافا لابي يوسف مع **الفاخرة** جهر
 اعلم ان هنا عن ابي حنيفة ثلاث روايات في رواية جهر
 بها وهو الاصح وفي رواية يجهر بالسورة ويخافون
 بالفاخرة وهو اختيارنا في الاسلام **ولو نزل المصل**
الفاخرة في الاوليين لا اي لا يقواها في الاخيرين
 وقيل يقضي الفاتحة او غيرها **وقال** ثلاث آيات قصارا

مسألة

في الصلاة
 في الركعة
 في السجدة
 في الفاتحة

عنه اي حنيفة صح
 سوا

سوا كان من الفاتحة او غيرها او آية طويلة **وقال**
 قراءة الفاتحة في كل ركعة فرض **وقال مالك** الفاتحة ومن
 سورة فرض وهذا اذا قرا آية قصيرة وهي كلمات او
 كلمتان نحو فقتل كعبه قد وثم نظروا **وقال** آية هي كلمة
 كلمتها من او حرف كص وذك وقاها آيات عند
 بعض القراء اختلفت المشايخ فيه **والاصح** انه لا يجوز ولو
 قرا آية طويلة في ركعتين كآية الكرسي والمدائنة **الاصح**
انه يجوز **وسنة في السفر الفاتحة واي سورة**
شاهد اذا كان في حال الضرورة بان كان على غلبة من
 السير او خائفا من عدو او لعمري واما في حالة الاختيار
 فنقرأ في الفجر والظهر نحو سورة البروج وفي العصر
 والعشاء دون ذلك وفي المغرب بالمقصر جدا **وسنة**
في الغرض طوال المفضل وهو من السبع السبع وهو
 من سورة محمد عليه السلام وقيل من الفتح وقيل من
 قافه الى آخر القرآن وقيل الطوال منه البروج **ولو**
 كان **تجرا او طهرا** واتسع الوقت واوساه وهو
 من البروج الى لم يكن او كان **عشا وعشا** **وقصا**
 وهي من لم يكن الى آخر القرآن لو كان **مغربا وطال**
اولي الفجر **فقط** اي اطالة القرآن في الركعة الاولى
 على الثانية في الفجر تسنونه اجماعا وفي سائر الصلوات
 كذلك عند محمد وعند ما لا يطال ثم يعتبر الطويل
 من حيث الاي اذا كان بين ما يقرأ في الاوليين وبين
 ما يقرأ في الثانية تفاوت من حيث الاي اما اذا كان
 بين الاي تقاوتسا طولا وقصرا فيعتبر التقاوت من
 حيث الكلمات والحروف وينبغي ان يكون التقاوت

ن

بقدر الثلث والثلثين الثلثان في الاولى والثلاث في
 الثانية وهذا بيان الاستحباب اما بيان الحكم فالتفاد
 وان كان فاحشا لا بأس به واطالة الثانية على الاولى
 يكون اجماعا وانما يكون المتفاوتة بثلاث آيات وان كان
 آية او اثنتين لا يكون **ولم ينعين بشي من القرآن لصلاة**
 مطلقة سواء كان في فجر الجمعة او لا يعني كونه تعيين
 سورة لصلاة يريد به سوى الفاتحة وقال الشافعي
 يستحب ان يتخذ سورة السجدة وسورة الدهر لفجر يوم
 الجمعة وهذا اذا عتق سورة لصلاة ويلزم عليه فاما اذا
 كان يقتل جيا فافلا بأس وقيل الملازمة انما تكون اذا
 لم يعتق بغير الجواز اما اذا اعتقد الجواز بغيره وانما
 قراها لا بأس عليه فلا يكون **ولا يفرا اليوم** مطلقة
 سواء كانت الصلاة سرية او جهرية وقال مالك يقتل في
 السرية لا في الجهرية وقالت الشافعية يقرأ الفاتحة في كل
بل يسمع وينصت وان قرا آية التزجيب والتزجيب
 اي يسمع اليوم ولا يشل الجنة عند التزجيب ولا ينفذ
 من النار عند التزجيب وان قرا الامام لدلالة اليوم
 عليه فكون ان للومل او خطيب **عطف على قرا او**
ملى الخطيب على النبي عليه السلام الا ان يقرأ الخطيب
 بآياته الذين آمنوا معلوا عليه الخ فانه يصلي السامع في
 نفسه وعن ابي يوسف ان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم
 يصلي السامع في نفسه **والساعة** اي العبد الذي لا
 يسمع الخطبة **فالتزجيب** في انه ينصت وقيل يقرأ
 القرآن وقيل يدرس الكتاب والاحوط السكوت
بأسبب الامامة الجماعة سنة مؤكدة

في

في الصلوات الخمس اما في الجمعة والعبد من فسط الجواز
 قوله سنة مؤكدة اي تشبه الواجب القوة وقال بعض النسا
 فربنية **والاعلم** الحق بالامامة اي الاعلم في الحقيقة
 واحكام الشريعة اذا كان يحسن من القرآن ما يجوز
 به الصلاة وقال ابو يوسف لا فزا الحق **ثم الاقرا**
 بعلم القراة كالوقوف في موضع الوقف والوصل فيه
 موضع الوصل **ثم الاورع** الورع الاحتراز عن شئ من الجواز
ثم الاسبق فان كانوا سوا فاحسنهم وجهاء الى التزمهم
 صلاة بالليل **وكره امامة العبد والاعوان** اي البدو
 وهو منسوب الى الاعراب لانه لا واحد له ينسب اليه
 وهو ليس بجمع لعربي اما اذا كان عالما نقيفا فهو كفاية
 ويستحب تقديمه وتكرام امامة **الفاسق** وقال مالك
 لا يجوز الصلاة خلفه **والمتدع** اي الذي ينكر الردية
 ولكن يقول لا يري بحلاله وعظمته وكالذي يفتل
 عليا على غيره وفي الخلاصة يصح الاقتداء به لانه لا هو
 لا الجبروت والجممية والتقدم والرافعي العالي ومن
 يقول بخلق القرآن والمثبته وجعلته ان من كان من
 اهل قبلتنا ولم يغفل في هواه حتى لم يترك بكونه كافرا يجوز
 الصلاة خلفه وتكره واراد بالرافعي العالي الذي
 ينكر خلافة ابي بكر رضي الله عنه **وكره امامة الاعمي**
الزنا وتطول الصلاة اي تطول امام الصلاة هو
 بالقوم واما المنفرد فيطول ما شاء وكره جماعة النساء
فان فعلن نيف الامام وسلمهن كالعراة اي كما
 نيف امام العراة وسلمهن **ونيف الواحد** عن نيف
 اي ان كان مع الامام واحد فلا يتأخر عن الامام

ظاهر الرواية وعن محمد بن يعقوب اما بعد عند عقب الامام
وان كان المقتدي اطول فوقع سجوده امام الامام
لم يضره وان صلى على يساره او خلفه جاز وهو مستقيم
فهما في الامم **والاكتفاء خلفه** وعن ابي يوسف
يتوسطهما وان كثر القوم كره قيام الامام وسطهم
ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الخنثاء ثم النساء
اي صف الرجال مقدم على صف الصبيان وصف الصبيان
مقدم على الخنثاء وصف الخنثاء مقدم على النساء وان
حاذت ابي قارنت المصلي مشتمها في صلاة مطلقة
مستوكمة تحريمه واداني مكان متحد بلا حائل فسد
صلاة اي شوطها وصلاة لها جائزة ان نوي امامتها
اي شرايط المحاذاة ان تكون المرأة من اهل الشهوة بان
تكون بالغته او صبوية مشبهة حتى لو كان صبوية
لا تشتهى وهي تعطل الصلاة فحاذت الرجل لا تقصد
صلاة وان تكون الصلاة مطلقة حتى ان المحاذاة
في صلاة جنازة لا تقصد وان تكون مستوكمة تحريمه
وادا ونعتي بالمشركة تحريمه ان يكونا بايين تحريمها
على تحريم الامام ونعتي بالمشركة اذ ان يكون احدهما
اماما فلا يحز فيما يوديه او يكون لهما اماما فيما يوديان
تحقيقا او تقديرا حتى يشمل السوكمة بين الامام و
الماعوم فان محاذاة المرأة مفسدة صلاة حتى لو
اقتدى رجل وامراة بامام فاحدث وتوضا ثم جاء
وقد صلى الامام فقاما ليقتضيا فحاذت فسدت صلاة
لان اللاحق فيما يقتضي كانه خلف الامام فتقديرا وكذا
لا يقرأ ولا يسجد للسهر ولو كانت خلفه حقيقة لفسد

صلاة ما لمحاذاة كذا بينا ولو كانا مسبقين والمسيئة
بما لها لا تقصد صلاة لان الصلاة وان اشتركت بحركة
تكونها بايين تحريمها على تحريم الامام حتى لا يقع الاقتدا
بالمسبق لكن البسبب بمشتركة اذ الامة لا امام لهما
فيما يقتضيان حقيقة ولا تقديرا اما حقيقة قطعا
واما تقديرا فلا لهما ما التزم الادامع الامام فيما
سبقا به لانه لا تنصرون المتابعة فيما معنى فلم يجعل
كأنهما خلفه فكانا في حكم المنفردين ولهذا يقرأ المسبق
ويسجد للسهر فظهر من هذا الفتنة يراد الى ان لا حاجة الى
قوله تحريمه لانه لا يلزم من الاشتراك في الاداء الاكثر
في التحريم وان يكون المكان متحد احثي لو كان الرجل على
الدكان والمرأة على الارض او على العكس والدكان مثل
قائمة الرجل لا تقصد صلاة وان لا يكون بينهما حائل
حتى لو كان في مكان متحد بان كانا على الارض او الدكان
الا ان بينهما اسطوانة او ما استلهاها لا تقصد صلاة
وان يكون الامام ناويا امامة المرأة لانه اذا لم ينو لا
تفسد صلاة الرجل بل صلاة المرأة تفسد وقال المسبق
يجوز اقتداؤها به وان لم ينو امامتها وقال **الثاني**
المحاذاة مطلقا لا تقصد صلاة وهو القياس **ولا**
يحضرن اجتماعات اي كره لهن حضور الجماعات مطلقا
سواء كان في الفجر او غيره الا يجوز في الفجر والمغرب
والعشاء وقال لا يخرجن كلهن في الصلاة كلها والفتوى
اليوم على الكراهة في الصلاة لظهور الفسادة وبقي
كره حضور المسجد للصلاة فلا يكون حضورها
بجبال ولو غفل حضورها عند مولد الجبال الذين تخلوا

بحلية العلماء اولى ذكره فخر الاسلام **وقد اقتدأ رجل**
يا ملة اوصبي مطلقا سوا كان في التراويح او في التفل
 المطلق او غيرهما وفي خلافا كافي وقال الشيخ **يا ملة**
صحيح اقتدأ البالغ بالصبي في التراويح والستين للثقة
 والنواذل وقال **صحيح** ما يحتل لا يصح اقتداء البالغ
 بالصبي في التراويح والستين المطلقة بلا خلا في بين امحيا
 وفي التفل المطلق كذلك عند ابي يوسف وعند محمد
 يصح والمختار ان لا يصح الاقتداء في الصلوات كلها و
 فسد اقتداء **ما لم يبعد** وروى **قادي** يامي مستويا الى
 العرب وهي من لم تكن كاتبة ولا قارية ثم استعير لكل من
 لا يعرف الكتابة والقراءة وقيل منسوب الي امه يعني
 كما هو ولدته امه **ومكتسب** اي لا يس بعباد وغير يوم
 يوم ومفروض **بمتنفل** او بمفروض يفرض اخرايا
 كان احدهما يصلي الظهر والاخر العصر **قال** ان في
 وزفلا تقصد في الكل لا اقتداء عطف على قوله اقتدا
 رجل اي لا تقصد اقتداء متوحي بمقيم وبغاسل
 رجليه **ما صح** وقايم بقاعد وقال محمد لا يقتدى المتوحي
 بمقيم وقايم بقاعد لا يقصد اقتداء قايم باحد
 اي المنحني وموم بمأله اما ان كان المومى المنحني
 قاعدا والامام مضطجعا فلا يجوز خلافا للزفر **متنفل**
بمفروض وقال مالك لا يجوز اقتداء المتنفل بالمفروض
فان طرأ بعد أداء الصلاة ان امامه **حدث** انما
 المقتدي مطلقا سوا كان بجدة او بجنازة خلافا لابي
 وان اقتدى ابي وقادي يامي او استخلف اميا
 في الاخرين فسدت صلاتهم مطلقا اما المسئلة

الاولى ففيها خلافا لابي يوسف ومحمد فانها قالاملة
 الامام ومن يتواتمة وذكر ابي عبد الله يخرج في ان
 صلاة الامام انما تقصد عنده اذا علم ان خلفه قارا
 واما اذا لم يعلم فلا واما الثانية ففيها خلافا لابي يوسف
 وزفر فانها قال لا تقصد صلاتهم **يا ملة**
الحدث في الصلاة من سبقه **حدث** او توأما وحي
 مطلقا سوا كان منفردا او لا وسوا كان رجلا او امرأة
 ومن ابراهيم ابن رستم انها لا تنبى المرأة وقيل المنفردة
 يستقبل **وقال** ان في يستقبل الجميع وقال
 القدوري الاستيفاء افضل **واستخلف** او كانت
 المحدث اماما ثم اذا استخلف ينبغي للخليفة ان يقوم
 مقامه قبل خروجه عن المسجد ويؤي ان يكون اماما
 كما هو حصر عن القراءة استخلف وعندهما لا يجوز
 الاستخلاف في الحضر ان جرح المصلي من المسجد **يظن**
لحدث او جن او احتلم بان نام فيها او اغشى عليه
استقبل وان لم يخرج الطمان منه يني وان صلى في
 الصلوة فظن انها حدث فذهب عن مكانه فعمل انه لم
 يحدث فان كان يصلي جماعة فمكان الصلوة لم يحكم
 المسجد حتى لو انتهى الى اخر الصفوف ولم يجاوز الصف
 يني وان جاوزها لا وان تقدم قدامه فاحد الت
 فان جاوزها بطلت صلاة وان لم يكن بين يديه ست
 فمقدار الصفوف خلفه حتى لو تقدم قدما لو تاخر
 فجاء الصفوف تقصد صلاة وان كان اقل منه لا
 وان كان منفردا يعتبر موضع سجوده من كل جانب
 وان سبقه حدث بعد التشهد توأما ولم وان تعد

اي الحديث بعد التشهد قبل السلام او تكلم المصلي تمت
صلاة خلافا للشافعي وبطلت صلاة ان راي مستم
 ما بعد ما قعد قدر التشهد او غت مدة المستح او تزغ
 خفيه بان كان الحث واستعا بعمل يبر لانه كونزج
 بعمل كثير تمت صلاة بالاتفاق او تعلم امي سورة
 قتل معناه تذكر وقيل تعلم بلا عمل كثير بان قرا اية من
 عنده تحفظها او وجد غار ثوبا او قدور على الركوع هـ
 والسجود موم او تذكر صلاة فائتة او استخلف
 اميا في مثلة الاستخلاف تمت صلاة بالاتفاق
 لوجود المبلغ منه وهو الصحيح كذا في الكافي وطلعت
 الشمس في الجوار ودخل وقت العصر في الجمعة على الخلا
 القولين انما قيد بها لازل الوقت شرط لصلاة الجمعة بخلاف
 ما اذا دخل وقت وقت العصر في صلاة الظهر فانها لا
 تبطل او كان ما سحا على الجمعة سقطت جبرته عن
 موم و زال هذا المعد و بان تؤمنات مستحقة مع
 السبلان و شرعت في الطبر وقعدت قدر التشهد
 فانقطع الدم و دام الانقطاع الى غروب الشمس
 فقيد الظهر عنده كما لو انقطعت في خلال الصلاة
 من الصلاة بطلت الصلاة عند ابي حنيفة في هذه
 المسائل وهي اثني عشر وعند ما تمت بنا على ان الخرج
 من الصلاة بفعل المصلي فزم عند ابي حنيفة فاعتراض
 هذه العوارض بعد التشهد قبل التسليم كاعتراضها
 في اثنا الصلاة ولو اعترضت في اثنا يها تقصد هكذا
 هنا وعند ما ليس بغرض فاعتراضها في هذه الحالة
 كاعتراضها بعد التسليم ولو اعترضت بعد لا تقصد

الصلاة

الصلاة كذا هنا **صح** استخلاف المسبوق وهو الذي
 لم يدرك لصلاة الامام والاولي له ان يقدم مدركاه
 ويتبع في هذا المسبوق الاتي تقدم فلو تقدم يتدى من
 حيث انتهى اليه الامام فاذا انتهى الى موضع السلام
 تاخر و تقدم مدركا ليسلهم ثم يقوم هو فيقفني ما
 بقي عليه فان تومنا الامام الاول و صلى في بيته ما بقي
 عليه بعد فراغ الامام الثاني تمت صلاة وقيل فراقه
 تقصد فلو انتم المسبوق المستخلف **صلاة الامام**
تفسد بالمنا في صلاة اي صلاة المسبوق وهو اذا
 قهقه او احدث متعمدا او تكلم او خرج من المسجد بعد
 ما قعد قدر التشهد دون صلاة الموم وعن ابي
 في الاما في تفسد صلاتهم **تفسد صلاة المسبوق**
بتهقئة امامه **لدي اخفنا** **مه** عند ابي حنيفة
 وقال لا تفسد صلاة المسبوق بتهقئة الامام بعد
 ما قعد قدر التشهد لا اي لا تفسد صلاة المسبوق
بخرجه من المسجد وكلامه ولو احدث المصلي في
 ركوعه او سجوده يؤمنه ويخبره واعاد ما الى الركوع
 والسجود الذين احدث فيهما ولو حال كونه **واكسا**
او ساجدا سجدة فسجد بها لم يعد بها اي لا يجتنب
 الاعادة ولكن الافضل ان يعيد وعن ابي يوسف يلزمه
 اعادة الركوع ولو قال لم يعده كان احسن **وتحسين**
الموم الواحد للاستخلاف بلا نية اي ان احدث
 احدث الامام ولم يكن خلف الارجل مبرا اما مطلقا
 قدمه الامام او لا نوي ان يكون امام نفسه او لا فاذا
 تومنا الامام دخل معه في صلاة لتحول الامامة اليه

ان

تفسير في فقه الإمامية

باب في فساد الصلاة وما يفسد فيها
يفسد الصلاة التكلم مطلقا سواء كان ساهيا
او مخطئا او عامدا وقال الشافعي لا تفسد اذا كان
ساهيا او مخطئا ويفسد ما **الدعاء بما يشبه كلامنا**
بحوقوله اللهم البسني ثوبا وعند الشافعي لا يفسد
ويفسد ما **الدين** وهو ان يقول آ **والتاوه** وهو
ان يقول آ **ويفسد ما ارتضاع بكائه** ان حصل به
الحروف من وجع او مصيبة مطلقا قوله من وجع
او مصيبة متعلق بكل واحد منها وعن أبي يوسف
انه قال ان كان يمكن الامتناع عنه يقطع صلاته
والالاوه عن محمد ان كان المرء خفيفا يقطع وان كان
ثقيلا لا يقطع الا بين والتاوه وارتضاع الكفا
ان كان من **ذو جنة** وتاوه عن أبي يوسف ان
لا تفسد سواء كان من وجع او من ذكورة وناووه
يفسد فيها والامل عنده ان الكلمة ان اشتملت على
حرفين زائدين او احدهما لا تفسد بخواخ وتقف
واق وان كانا امليين تفسد وحروف الزوايد
جمعوها في قولهم اليوم تنسا **ويفسد ما التفتيح**
بلاعد بان لم يكن مد فوعا اليه اي لم يكن منظر
بل كان لتحسين الصوت ان ظهر به حرف نحو اخ بالفتح
والضم يفسد صديها وان كان بعد ذلك مد فوعا
اليه لاجتماع البزاق في خلقه لا يفسد كالعطاس
فانه لا يقطع وان حصل به كلمة وفي مسوط شيخ الاسلام
ان كان التفتيح لتحسين الصوت فكذلك لا يفسد
لا صلاح القراءة فتقير من القراءة معنى وكذلك ذكره

الامام

الامام الشافعي ايضا ان حصل به حروف ولم يكن
مد فوعا اليه لا يقطع ويفسد ما **جواب عا طس**
يرحمك الله اي ان عطس رجل فقال له رجل اخر في صلاته
يرحمك الله تفسد ولو قال العاطس او السامع الحمد لله
لا تفسد لانه ليس بجواب عرفا وانما قيد بجواب عا طس
لانه لو قال العاطس الصلاة يرحمك الله وخاطبه نفسه
لا يفسد كذا في الخلاصة ويفسد ما **فتح على غير ما منه**
مطلقا سواء كان العثرة في الصلاة او غير ما اذا اراد
تعليمه وان اراد القراءة دون التعليم لا تفسد وان فتح
على امامه لا تفسد ما لم يقرأ قدر جواز الصلاة او لم يتحول
الى اية اخرى اما اذا قرأ او تحول ففتح عليه قبل تفسد صلاته
الفتاح والصحح لا تفسد بكل حال ولو اخذ الامام
منه قبل تفسد صلاته والصحح ان لا تفسد ولا يفتي
للمفتي ان يفتح من ساعتهم فربما يذكرون ساعة ولا
للامام ان يلجئهم الى الفتحة بل يركع ان قرا فذكر ما يجوز
الصلاة والا يتفضل الى اية اخرى ويفسد ما **الجواب**
بلا اله الا الله اي ان اجاب في الصلاة بهذا بان قيل بين
يديه امع الله اخرف قال لا اله الا الله يريد جوابه
تفسد صلاته واما اذا اراد به علامة انه في الصلاة
لا تفسد بلا خلاف وعند أبي يوسف لا تفسد سواء
اراد به الجواب ولا لانه شأنا وعلى هذا الخلاف في التحميد
والتشبيح فان اجاب به من اخبر بما يحبه او يسره
ويفسد ما السلام مطلقا سواء كان المصلي ناسيا
او ساهيا او عامدا كذا في الخلاصة وفي البداية جعل
السلام عامدا مفسدا لاسمها **ويفسد ما** **افتتاح**

اي من السلام

العصر او التطوع لا الظاهر بعد ركعة الظهر اي ان يركع
 ركعة من الظهر ثم افتتح العصر او التطوع بتكبيرة ففتحه
 تقضى الظهر وتفتتح المسئلة ان لا يكون صاحب توبة
 منصح شرعه في العصر وان كان صاحب توبة فليستقل
 الى العصر مستغفلا عند اي حنيفة والي يوسف قوله
 لا الظاهر الا في الافتتاح الظاهر بعد ما صلى ركعة
 من الظهر فهي ويجتري بتلك الركعة وهذا اذا توفى
 بقلبه حتى توفات توفيت ان اصاب الى الظاهر بطل الظاهر
 ولا يجتري بتلك الركعة ويفسدها **قوله** اي قراءة
 المصلي من **مصحده** مطلقا سواء كان اية او اثنين وقيل
 اذا قرأ اية لا تقسده وقال لا تقسده وكره وهذا اذا اصر
 مستغفرا اما لو وقع بصره على المصحف لا تقسده وعند
 الشافعي يجزيه بغير كراهية وينسدها **اكله وشربه** مطلقا
 سواء كان عامدا او ناسيا قليلا او كثيرا ولو نظر فيه
 مكتوب **وفهمه** **واكل ما بين اسنانه** وهو ما
 مطلقا سواء كان رجلا او امرأة في موضع سجود لا
تفسد صلاة ذلك بالثالث **وان اثم المار** في
 الثالث وقيل على قول محمد تقسده بالنظر فيه اخذ الفقيه
 ابو الليث والمصنف انه لا تقسده اجماعا قوله او اكل الخ
 هذا اذا كان اقل من قدر الحمصة وان كان قدر الحمصة
 يفسد صومه وسلاية كذا في الخلاصة وزاد في الخاتمة
 وقال بعضهم ان كان ما دون ذلك الغم لا يفسد صلاة
 وينسده صومه وانما قال فيه موضع سجود لانه انما ياتي
 اذا قرأ موضع سجود في الاصح وقيل في موضع يقع
 بصره ولو صلى بخشوع وخضوع وقيل خمسون

ذواغا وقيل بقدر الصنمين وهذا اذا كان مومنا
 الصلاة والمروءة مع هذا اما اذا كان المصلي على الدكان
 والمار يمر على الارض والدكان مثل قامة الرجل لا مانع
 وهذا في العصر فان كان في المسجد نظر ان كان بينهما
 حائل كائن ان او اسطوانة لا يكره وان لم يكن بينهما
 حائل والمسيح صغير كرم في اي مكان كان وقيل ثلاثة
 اذرع وقيل قدر صفتين او ثلاثة والمسجد الكبري
 كالصغير او قيل كالصغير والصغير ولما فرغ من المضدات
 شرع في المكروهات حيث قال **وكره** عيته وهو
 ما لا غرض فيه شرعا **يبوبه** وبدنه **وكره قلب الحمص**
الا لسجود **دققة** اي ان كان الحصى لا يمكنه في السجود
 فيسويه مرة ولا يزيد عليها كذا في المبسوط وفي المغني
 او مرتين **وكره** **قرقعة الاصابع** اي غمرها او مدها
 حتى تصوت **وكره** **التخضير** وهو وضع اليد على الخمار
وكره الالتفات وهو النظر الى اليمين او الشمال
 والالتفات المكروه اي يلوي عنقه حتى يخرج
 وجهه من ان يكون الى جهة القبلة فاما لو نظر نحو
 عينييه يمنة او قيسرة من غير ان يلوي عنقه فلا
 يكره **وكره** **الافعال** اي الجلويس مثل الكلب **اقتراس**
ذراعيه وهو سطر ذراعيه على الارض في حال السجود
 هذا في حق الرجل ما المرأة فتفتش ذراعيها كما قد
 وكره **وقال السلام بيده** وانما يفيد به لانه باللسان
 يفسد وكره **التربع بلا عذر** **وعقصر شعبه** وهو
 ان يجمع على هامة ويشده بحيط او خرقة او يجمع
 ليتقيد **وقيل** ان يلت حول راسه كما يفعل النساء

عفتة من حره ومن باسنتك اطرافه
 عود على كفك انك اخرز

منا

ذوا
 ص

في بعض الاوقات ذكره كونه **كف** **ثوبه** ويؤد دفعه من بين يديه
او من خلفه وهذا السجود ذكره **سجدته** وهو ان يجعل
ثوبه على راسه او كتفيه ويرسل اطرافه من جوانبه
والتثنية مطلقا سواء كان في الصلوة او غيرها وكره
تخفيض عينييه وقيام الامام لا يسجد **في الطاق**
اي كره قيامه في المحراب ولا باس بقيامه في المسجد وكبر
في المحراب وكره انفراد الامام على الدكان والقوم على
الارض والدكان مقد وبقامة الرجل وقيل بالذراع وكره
الاعتماد كذا في شرح السجد وكره **عكسه** وكره في
الصلوة **ليس يثبت فيه تصاد** بجمع تصوار من ذوات
الادواح مطلقا سواء كانت مشقة او مشوخا وكره
ان يكون فوق راسه اي في السقف او بين يديه بان يكون
معلقة او موصولة **او يجذانه** بان يكون في حائط القبلة
صورة مرفوعة على انه اسم يكون الا ان يكون الصورة صغيرة
بحيث لا تبدد الناظر الا بالتمثيل **ومقطوعة الراية**
او غير ذي روج كالسج والتمرة والكواكب ونحوها
وكره **عدا الاي والتبنيج** باليد لا باللسان لانه منفسه
وبرؤس الامابع والقلب لا يمكن كذا في المحيط والملاحة
وقالا لا باس باليد ثم قيل لا خلا في في التطوع في انه
لا يمكن والخل في في الفرض وقيل يمكن في الفرض اجماعا
والخل في في النوافل وقال **الفقيه ابو جعفر** وجد
رواية عن اصحابنا انه يمكن فيها ولا يمكن العدا خارج
الصلوات وقيل هو بدعة **لا قتل الحية والعقرب**
اي لا يمكن قتلها مطلقا سواء كانت حية او غيرة
في الصحيح وقيل يحل قتل غير الحية وهي ان تكون سودا

ولا يحل قتل الحية وهي ان تكون بيضا وقيل هذا اذا
امكنه قتل الحية بضره فان احتج الى ضربات يستقبل
الصلوة وهذا اذا قتلها من غير مشي ومعالجة فان
قتلها بمشي ومعالجة كثره فسدت صلاته وذكروا
الامة السرخسية انه اذا قتلها بعمل كثير لا تفسد صلاته
وقالوا انما يباح قتلها في الصلاة اذا امرت بين يديه
وخاف الاذي منها وواف لم يخف يكره **ولا** اي لا يمكن
الصلوة حال كونه المصلي قائما **الى ظهر قاعد يتخذ**
اي سر الجيوش لا يخاف منه الغلظة في الصلاة وقيدنا به
لان كورفع بالحديث صوتة بحيث يخاف المصلي ان يزل
في العترة فحينئذ يكره وقيدنا بالظهر لانه يمكن ان يصلي
الى وجهه ولا تكون الصلاة **الى مصحفا** وسند معلق
ذكر المعلق باعتباره العادة تحتي لو كانا موصوعين على
شيء لا يمكن ايضاً **او الى سمع او سراج** ولا يمكن الصلوة
على **بساط فيه تصاوير** ان لم يسجد عليها في الصلوة
واطلق الكراهة في الامل ولما فرغ من الاشياء المكروهة
في الصلوة شرع في الاشياء المكروهة خارج الصلاة وقيل
حيث قال **فصل** **في استقبال القبلة**
بالفروج في الخلاء اي عند الفايظ والبول وكره **استدبار**
وقيل لا يمكن والاولى ان يستقبل الشمال ويستدبر
الجنوب محترزا عن استقبال القرين بالفروج وكره
خلق بابا **المسجد** قالوا هذا في منبرهم واما في منبر ما فلا
باس به في غير اوان الصلاة وكره **التمشي** **وقفة** **والجود**
والتحلي وهو المقوط لا يسلم المسجد له حكم المسجد
حتى لو قام على سطحه معتد يا بالامام مع ولو صعد اليه

قوله في المعلق ما عند العادة تحتي
المعلق قد ورد في الاستدبار في قوله

المعتكف لم يفسد اعتكافه ولم يجز للحائض والمجنبة الوقوف
 عليه **لا فوق** أي لا يكون الوجه واليدين والنحو فوق البيت
فيه مسجد والمراد بالمسجد ما أعد للصلاة في البيت بازكون
 يكون له محراب والتقييد بفوق اتفاق في جواز الجماعة
 ودخول الحائض والمجانين في مسجد البيت من غير كراهة كذا
 في الذخيرة **ولا ينجس** بغير نجس وكسرها **وما الذهب** وقيل
 مكره وقيل موقوف وأما ما جاز وزعم ولم يستحسنوه
 وهذا إذا فعل من مال نفسه مما المتولي فيضحق ولو اجتمعت
 أموال المسجد وخاف عليها الضياع لا بأس به **وقال** عمر
 ابن عبد العزيز والمساكين أئمة من الأساطين انتهى
باب في الترتيب والنوافل ولما فرغ من بيان الترتيب
 وأدائها وفضايلها شرع في بيان النوافل وأخرها لأنها
 شرعت كمكملات ومتممات لها وأما ما جمع بينهما لأن الترتيب
 يناسب النفل من حيث أنه زيادة على المفروض كالنفل ولأنه
 نفل عند ما وعندك في الترتيب واجب وقال الشافعي
 وعزائي حينئذ لا فرض عمل وعنه أنه سنة أي يثبت وجوبه
 بالسنة فأطلق اسم السبب على السبب **وهو ثلاث ركعات**
وقال الشافعي بوتر ركعة بتسليمته وفي قول من الشافعي
 بوتر ثلاث ركعات بتسليمتين وهو قول مالك **وقالت**
المسلي في ثلثة قبل الترتيب أبدأ بعد أن يكبر **وقال**
 الشافعي بقتل بعد ولا يثبت إلا في الصف الآخر من
 رمضان **وقال** المسلي في كل ركعة منه الفاتحة وسورة
 أي سورة شأو لكن المروي عنه عليه السلام أنه قرأ في الركعة
 الأولى سبع اسم ربك الخ وفي ثلثة قل يا أيها الكافرون
 الخ وفي ثلثة قل هو الله أحد الخ **ولا يثبت** لغيرة

أي في الترتيب **قال** الشافعي بقتل في صلاة الفجر الركعة
 الثانية بعد الركوع **وتتبع الموم** **قالت** الشافعي بقتل
 (الأمم الشافعي بقتل قراءة دعا القنوت في الترتيب عند محمد
 لا يتبع بل يومن وقيل يسكت وقد كره الطحاوي أن القنوت
 يتابعونه إلى قوله ملحق فإذا أدى فعند أبي ثوبان يبعث
 وعند محمد يومنون **لا العزائي** لا يتبع فانت العزائي يسكت
 من خلفه عند أبي حنيفة ومحمد **وقال** أبو يوسف يتبعه
 ثم قيل بقتل قائماً ولا يثبت وقيل بقعوده **والأول**
 أظهر ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بشافعي المذهب
والسنة قبل فريضة الفجر وبعد فريضة الظهر
 بعد فريضة المغرب وبعد فريضة العشاء **كتمان** وأما
 قدم سنة الفجر لأنها أقوى الشئ حتى قيل يكفر جاحداً
 ولا ينافي منزلة الواجب عند البعض **وقيل** فريضة الظهر
 وقبل فريضة الجمعة **وبعد** ما أربع بتسليمته **وقال**
 أبو يوسف الستة بعد صلاة الجمعة ست ركعات
وندى الأربع قبل العصر وخير محمد بين الأربع
 وركعتين وندى الأربع قبل العشاء **وتعد** حتى لو
 ترك لا يستوجب أساءة أما لو ترك الركعتين بعدها
 بأن لم يصل أصلاً يستوجب أساءة **وندى** الست
بعد المغرب وهذه صلاة الأوابين وكره الزيادة
 على أربع ركعات بتسليمته واحدة في نفل النهار
 وكره الزيادة على ثمان ركعات ليلة أي في نفل الليل
 والأفضل فيها أربع وعندهما في الليل عشرون ركعة
 الشافعي فيها عشرون وطول القيام أحب من كونه
 والقراءة من قرأ ركعتين الفجر من مطلقاً سواء كان

وروي عن علي بن ربيعة الزيادة في صلاة الفجر
 في الله وفي أربع ركعات لأنه السنة وروى
 محمد بن آدم في الزيادة فلهذا لم يثبت لأن
 ما لا يدل عليه يثبت في الزيادة
 في صلاة الفجر من ثمان ركعات في نفل النهار
 وأما في نفل الليل ثمان ركعات فيها أربع ركعات

ثم اورد المرتبة ثم مع انه داخل في النظر
 عندها ينظر الى لسانه نظر ولا يركب
 لكنه في الاصح عنه و واجب ليس يركب
 ولا ينظر اليه اذ هو باين كراختار
 لما ذهب اليه الامام نجيفة **رحمه**
رحمه الله **رحمه الله** **رحمه الله**
 فقد اورد الشرح في الاصل الاجابة
 مسبقا بالقصة والاختار والاحتجاج
 الى قية فقد احتاجت الى المنون ولو
 كان **استدراج** عند **المرور** **بطل**
 اخذت في العروب ليدان في السجدة
 قوله باستدراج **رحمه الله**

التلويح

الأرض مكانا يابسا ولو كان في البادية على الراحة والمنا
 سبر وكذا بعد المطر وخوف العدو والسبع **وبني يزد**
 مطلقا سوا كان بعد ما صلى ركعة **أولا لا يعكسه** أي أن
 افتتح التطوع راكبا ثم نزل بني وإن صلى ركعة نأزلا
 ثم ركب لا يبني بل يستقبل وعن أبي يوسف أنه يستقبل
 فيها وكذا عن محمد إذا نزل بعد ما صلى ركعة وعن زفر
 أنه يبني فيها **وسن في رمضان عشر وركعة** سوي
 الوتر مطلقا سوا كان للرجال والنساء وقال بعض الروافض
 سنة للرجال دون النساء وقال بعضهم سنة عمر رضى الله
 عنهم وعندنا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
 مالك سنة وثلاثون ركعة **بعشر تسليمات بعد العشاء**
 أي وقتها بعد العشاء حتى لو صلاها قبل العشاء لا يجوز
 وقال جماعة من أصحابنا في الليل كله وقت لها قبل العشاء
 وبعد **قبل الوتر وبعد** وقيل بين العشاء والوتر حتى
 لو صلاها قبل العشاء أو بعد الوتر لم يودها في وقتها ولا يجوز
 على أن وقتها ما بين العشاء إلى الفجر حتى لو صلاها قبل العشاء
 لم يجوز ولو صلاها بعد الوتر يجوز **بجماعة عند أي سن جماعة**
 على سبيل الكفاية لو ترك أهل مسجد أساؤا ولو أقامها
 البعض فالمختلف على الجماعة تأويله للنفعية ولم يكن
 ميتا وعن أبي يوسف من قدر أن يصلي في بيته كن
 يصلي مع الإمام فالصلاة في بيته أفضل وقال مالك
 وإن فعي المنزلة فيها أفضل **والحتم** بالجر عطف على جملة
مرة واحدة قيل يقرأ كما يقرأ في المغرب وقيل كما يقرأ
 في العشاء وفي المصحة إذا ختم في التراويح مرة ثم لم يقبل
 تراويح بقية الشهر سويك من غير كراهة لأن التراويح

ما شرعت

ما شرعت كحق نفسها بل الختم فيها وقد حصل **بجلسة**
 عطف على عشر تسليمات أي سن عشرون ركعة بجلسة
بعد كل أربع بقعة وما أي مقدار أربع ركعات وفيه
 الكلام منه والكل في أهلها مستحبة **وبني يزد** أي يصلي الوتر
بجماعة في رمضان فقط أي لا يوتر جماعة في بقية
 الشهر ولو لا يصلي تطوع جماعة إلا في قيام رمضان
 وعن خمس الأئمة أن الجماعة المأثورة إذا كان على سبيل
 التداخي أما لو أقدم واحد بواحد أو اثنان بواحد
 لا يكون وإذا أقدم ثلاثة بواحد ذكره اتفاقا وفيه
 المعنى لا يقتضي الوتر خارج ومضان جاز ذكره في
 النوازل وفي مختصر القدوري أنه لا يجوز قيل معنى عدم
 الجواز الكراهية لا أصل الجواز **بأشهر** أدراك
الطريقة المناسبة بينهما أن أداء الصلاة بالجماعة
 زيادة على أصل القرين كما أن المنفل زيادة على الغرض هو
صلى منفرد ركعة في مسجد من الظهر ونحوه فاقتم ذلك
 الظهر في ذلك المسجد **بتم شفعاء** أي يضيف إليها ركعة
 أخرى ويسلم على رأس ركعتين هذا إذا قيد بالسجدة
 وألم يقيد الأولى بالسجدة يقطع ويشترع مع الإمام
 وهو الصحيح وعندنا في تشهد ويسلم على رأس ركعة
 ويكون نغلا **ويقتدى** فوشا بالامام والمراد بالاقامة
 شروع الإمام في الصلاة لا إقامة المؤذن فإنه لو أخذ
 المؤذن في الإقامة والرجل لم يقيد الركعة الأولى بالسجدة
 فإنه يتم ركعتين بلا خلاف بين أصحابنا كذا في النهاية
فأما صلاة ثلاث من الركعات **بتم** الصلاة إذا قيد
 الركعة الثالثة بالسجدة وألم يقيد بالسجدة فليطهرها

من الأثر وهو من العبد العبد ربيع يظهر لكونه
 أول الركعات في شهر الحرم

في أدراك الشهر من غير التكليف في بقية
 الجماعة وأما في أدراك الشهر في بقية
 الشهر في الشهر الحرم

في أدراك الشهر من غير التكليف في بقية
 الجماعة وأما في أدراك الشهر في بقية
 الشهر في الشهر الحرم

صلى ركعة أي ركعة واحدة أو أكثر
 تكون مقيدة بالسجدة أو لا

وهو الصلوة إذا قيد الركعة الثالثة
 أي من الصلاة منفردة أو مقيدة
 بالامام كمن غلظ على من غلظت عليه

ويقتدي حال كونه متطوعا بالامام والتطوع بالجماعة
انما يكره اذا كان الامام والقوم متطوعين اما اذا ادى
الامام الفرض والقوم النفل فلا **فان صلى المنفرد ركعة من**
الفجر او المغرب فاقتم يقطع المصلي ويقتدي بالامام
وكذا لو قال المثنائية ولم يقيدها بسجدة واذ قيدها بسجدة
مضى فيها ولم يشترع مع الامام وان شرع في المغرب اتم اربعاً
وكن خروج من مسجد اذن فيه اي خروج من كان في
المسجد وقت الاذان حتى يصلي وان صلى فرض الوقت ثم اذن
لا يكره له الخروج **الا في الظهر والعشاء ان شرع المودن**
في اذقامة فانه يكره ايما اذالم يشترع فلا بأس بان يخرج
ومن خاف اي الذي خاف فواتا لم يجرع الامام ان ادى
اتم اي اقتدا وتركها والا اي وان لم يخف لا يقتدي
ولا يترك سنة الجبل ياتي بها فيقتدي **يولم يفيض سنة**
الجبل **لا يتبع اي** ان فاته سنة الفجر لم يقضها قبل طلوع
الشمس باقناع بيننا خلاه قال الشافعي ولا بعد ارتفاعها
عندما وقال محمد اوجب اليه قضاؤها الى وقت الزوال
ثم قيل لا خلاف لان عند محمد لو لم يفيض لاشي عليه وهذا
لو فطن كان حسنا وقيل **الحكم** لا يتحقق ولو فطن كان
فعلا عند ما سنة عند ما سنة الفجر اذا فاته مع
الفرض اجماعا الى وقت الزوال مطلقا سواء كان يصلي
وحده او جماعة وبعد لا يقضها وقيل يقضها بتعاقبا
ولا يقضها مقصودا اجماعا كذا في الجملة **وقضى التي قبل**
فرض الظهر في وقته قبل شفعه اي اذا شرع مع الامام
ونزل الاربع قبل الظهر يقضى في وقت عند الجموع
وكذا روي عن ابي حنيفة وصاحبيه وقيل لا يقضيه

ثم قال **ابو يوسف** يصلي الاربع اولا ثم شفعه وقاله
محمد بعكسه وذكر الصدر الشافعي الاختلاف على عكسه
وقيل الاختلاف بناء على انه نفل مبتدأ او سنة فمن قال
انه نفل لا يقدمه عليه ومن قال انه سنة يقدمه عليه
فان خرج الوقت لم يقضه وحده ولا يتبعه وكذا سائر
السنن **ولم يصلي الظهر بجماعة با درك ركعة بل ادرك**
فصلها والتفتيد به اتفاق لان المراد انه من ادركت
ركعة من الصلوة مع الامام ما ادرك جماعة فلا يقال
انه صلاها بجماعة بل ادرك فصلها فحسب اسلم ما ذكره
الجماع الصغير من رجل قال عبد حران صلى الظهر بجماعة
فادرك الركعة لم يحث ولو قال قبله حران ادركت
الظهر حثت با درك ركعة لان ادراك الشيء ادراك
اخره يقال ادركت ايامه اي اخره **ويشترط قبل الفرض**
ان اتم من وقت الوقت مطلقا اي في كل الاحوال سواء
صلى الفرض بجماعة او لا وقال الحسن والنووي لا يتلو
ان في مسجد اذ صلى فيه قبل المكتوبة ذكره الامام الترمذي
رحمة الله تعالى كذا في النهاية **والا اي** وان لم يكن با من
لا اي لا يتطوع كما ان من لم يات من قوت الفجر مع الامام لو
اشتمل بالسنة لا يتطوع بل يترك قبل هذا في سنن العصر
والعشاء دون الفجر والظهر ثم قالوا لو كان العالم مرجعا
للفنوى له ترك سائر السنن الا سنة الفجر وقيل اراد
به الكل والا ولى ان لا يتركها في كل حال الاحوال سواء قبل
الفرض بجماعة او لا وان ادرك اياها حال كونه
داكها فليترك المدرك ووقف حتى رفع الامام واسه
لم يدرك تلك الركعة وقال زفر ما مدركا حتى كان

لا محتاجه في هذه الركعة فيأتي بها قبل فراغ الامام ولكنه
ان صلى بعد فراغه جاز وان قيد بقوله وقف لانه لو كبر
واقفه في الركوع فانه يكون مدركا لتلك الركعة اتفاقا
ولو كبر مقتد قبل ان يكمل الامام فادركه امامه فيه
في هذا الركوع **يصح** وكرة وقال **لا يصح** وانما قيد بقوله
فادركه لانه لو رفع راسه قبل ان يكمل الامام لا يجوز
اتفاقا ثم المأمور به نوحا نداء وهو تسليم من الواجب
وقضاء وهو تسليم مثل الواجب من عنده فلذا يقال الدب
تقضي بامثالها وقد تستعمل احدي العبارتين في الاخرى
ولما قنع من الاداء شرع في القضاء فقال
باب قضاء الغوايات لم يقل قضا المتروكة
فلما بالموثني خيرا لانها من حال المسلم انه لا يترك
الصلاة وانما فائتته من غير قصد لا شغل له ياتر لا بد
منه **الترتيب بين الفائتة والوقفية والغوايات**
سقط اي مفروض عملا لا اعتقادا حتى لا يجوز اداء
الوقفية مع ذكر الفائتة وكذا لا يكون يجوز قضاء
الغوايات بترك الترتيب بينهما **وقال** **الشيخ** في الترتيب
سنة **ويسقط** الترتيب بين الفائتة والوقفية **بغض**
الوقت والنسيان حتى لو نسي الفائتة وصلى الوقفية
ثم تذكرها يقضي الفائتة ولم يعد الوقفية وعند مالك
لا يسقط الترتيب **بها ومبرور** اي ويسقط الترتيب
بين الفائتات وبينها وبين الوقفية بغير مبرورها
مخروج وقت السادسة ودخول الوقت السابع مطلقا
شوا كانا الفائتة فذمة او حديثا فاحديهما تسقط
اتفاقا وفي القديمة اختلافا لما عوج وذلك لمن ترك

ورجوع وقت السادسة لا يسقط
الترتيب بينهما حتى لو نسي
الفائتة بطلت صلاة
وقته من غير طهر

صلاة ثم صلى مرة ولم يتضر تلك الصلاة حتى ترك
صلاة ثم صلى اخرى ذاكوا للفائتة الحديثة لم يجز
المبعض وقيل يجوز وعليه الفتوى وعند محمد انه اعتبار
دخول وقت السادسة وقال **الشيخ** في الترتيب يلزم في
صلاة شهر كان حد الكثرة بان يزيد على شهر عنده **ولم**
يعد الترتيب **يعود بها الى الفائتة** اي يعود الغوايات
بان قضى بعض الغوايات حتى قل ما بقي وعند بعض العلماء
يعود والاولا **صح** فلو صلى **فرضا** لكونه ذاكرا **فائتة**
داود **فسد** فزمنه **موقوف** اي لو صلى عصر املا
انه لم يصل الظهر فسد عصره ان لم يكن في آخر الوقت والجمعة
لا يصل الوقت عندهما وعند محمد للوقت المستحب حتى لو
شرع في العصر وهو فاس الظهر ثم تذكر الظهر في وقت
لو استغل به يقع العصر في الوقت المكروه يقطع العصر
عندما ويصل الظهر ثم يصل العصر وعنده يفتي في العصر
ثم يصل الظهر بعد غروب الشمس فاذا فسدت الغرضية
لا يبطل اصل الصلاة عندهما **وعند** **محمد** يبطل كذا ذكره
مذا الاختلاف عامة مشايخنا وقيل لا خلاف بينهم بانه
لا يبطل اصل الصلاة ثم العصر فيفسد فسادا موقفا
عند ابي حنيفة حتى لو صلى بعد ست صلوات او اكثر
ولم يعد الظهر عاد الكل جائزا وعندهما يفسد فسادا
باقا لا جواز له بحال **وقال** **الشافعي** لا يفسد صلاة
قوله ولو وترا اي ولو كان المتروك وترا فذلك عند
خلافهما **باب** **السبب** **السبب** هذا من
قبيل اضافة السبب الى السبب والاصل ان يكون المضاف
اليه سببا للمضاف كما في خيار الشرط وخيار العيب

ولو نسي حتى لم يصل صلاة الفرائض
فصد عصره موقفا عنده لا حلالا
فصله لكونه ذاكرا فائتة
الامام فلو صلى بعد ست صلوات
الظهر عاد الظهر جائزا وعنده
تطعيا فلو كان في الغرضية او في
فقدت فلا تقب صحفة عندها كمن
ان لم يفسد فسدت وصف الوقت وعنده
محمد اصل الصلاة الحرة الحرة ان
انما تفسد في وقتها لا في الغرضية
لكن في الغرضية لا يفسد
عندها لان بطلان الوصف لا يفسد
بطلان الصلاة لا في صوم كقراءة
او في السبب لا في صوم كقراءة
لذا قاله في قوله

وسجدة التلاوة وهذا لان الأمانة للاختصاص بالقوي
الاختصاص باختصاص لا ثرا بالموثر ولما كان سجود السهو
لا صلاح ما فات انشبه قضاء الغوايت **يجب بعد السلام**
من جهة انه كان ما ومن جهتين ان كان منفردا مطلقا سواء
كان بزيادة او نقصان **سجدتان** **بشهادة** والصلوة على
النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء بالصبح **وقال** الطحاوي
ياخيه في الفتودين وقيل ياتي به في الفتوة قبل السجود
عندما وعند محمد في الفتوة بعد السجود ثم سجود
واجب في الصبح وقيل سنة **وقال** الثافعي يسجد قبل السلام
والخلاف في الاولوية دون الجواز **وقال** مالك ان كان
سهو عن نقصان فقبل السلام وان كان عن زيادة فبعد
الان ابا يوسف قال له ارايت لو زاد فيه ونقص فغير
ومن اراد الضبط على مذهبه فليأخذ الثاني مع الثاني
والدال مع الدال **وسلم بتركه واجب** متعلق بقوله
يجب وان تكررت الواجب **وسهو** أي يجب بسهو
امامه على المقتدي لا بسهو أي بسهو المقتدي عليه
حتى لو سهى المقتدي لا يلزم الامام والمقتدي تسجد
فان سهى المولى عن الفتود الاول وهو اليه أي الساهي
الى الفتود **اقرب من القيام عاد** وقعد وتشهد
والا أي وان لم يكن الى الفتود اقرب لا يعود الى الفتود
ويعتبر ذلك بالمضغ الاسفل من الانسان ان كان
النصف الاسفل مستويا كان الى القيام اقرب والا لا
ويسجد **للسهو** هذا الذي ذكرناه رواية عن ابي يوسف
وقد استحسن ما يبخار رواية ومظاهر الرواية وهو
قولهما ان لم يستوى قائما يعود وان استوى قائما لا

ولا يسجد له
مذا القدر من
التاخير في الامح

وان سهرى عن القعود الا بخير عا د ما لم يسجد للركعة
 الخامسة وسجد للسهره فان سجد في الركعة الخامسة
 بطل فرضه مطلقا سواء كان عامدا او سهوا وبطل
 الشافعي ان كان عامدا بطلت وان كان سهويا لا يرفعها
 اي انما يبطل برفع الجبهة عند سجود وهو المختار للفتوى
 وعند ابي يوسف بوضع الجبهة وفائدة الخلاف تظهر فيما
 اذا وضع جبهته فسبقه اكدت فرفع رأسه للوضوء
 فتوضا وعند ابي يوسف لا يمكن اصلاحها لبطلانها
 وعند محمد يبي **وصارت الركعات الخمس نفلا**
 عند ما خلا فالسجدة في غير الركعة سادسة ندبا
 حتى لو لم يضم لاشي عليه خلا فالترقرقانه يضم وعند محمد
 لا يضم **وان نعد في الركعة الرابعة ثم قام ولم يقعد**
 الخامسة بالسجود **عاد الى القعود ولم وان سجد**
 الخامسة ثم فرضه وضيم السها ركعة سادسة **فصل**
الركعتان نفلا وسجد للسهره احتسابا لا قيسا
 في آخر الصلاة ثم هما الاثنوبان عن شتم الظهر ان كان السهره
 في قرص الظهر وقيل اثنوبان والاول اصح **ولو سجد**
للسهره شفع التطوع اي لو صلى ركعتين تطوعا وهي
 فيهما وسجد للسهره فاراد ان يبي عليهما اخري لم يبي
شفعا اخر عليه ومع هذا التوبي مع ليقا التحريمه
 ويعيد سجود السهره في المصحح واما قيد الصلاة
 بالتطوع لان المسافر لو صلى الظهر مثلا ركعتين
 وسهرى كنهما وسجد لسهره ثم نوي الإقامة فانه يبي
 صلاة اربعين ولم تعد السجدة كذا في الكافي ولم **سلم**
 اي لو قطع **السلم** الصلاة **فاقتدى** بعد قطع

ثم فرضه لوجهه والفقير وان غير ذلك
آخر السلام فقط قوله

به غيره فان سجد الامام للسجود بعد اقتدائه **سج**
 الاقتداء **والا اي** وان لم يسجد الامام للسجود لا يصح **ه**
 اقتدائه **وقالت** محمد بن محمد سجدة الامام او لا وهو قول
 زفر بن سجد الساهي **للسجود وان سلم** لا يقطع مريد به
 قطع الصلاة وعليه سجد للسجود وبطلت صلاة الفلح
 عندهم **وان شك المصلي انه ركع** لم يصلي الا ثلثا
 ام اربع **اول مرة استأنف** **اول مرة استأنف**
 والاستئناف باللام اوفي ومعنى اول مرة ان السجود ليس
 بعبادة له لا انه لم يسه في همره فقط **وان شك**
تحرى وان وقع تحريه على شيء اخذ به التحري بذلك
 لنيل المقصود **والا اي** وان لم يقع تحريه على شيء اخذ به
 على شيء **اخذ بالاقبل** ويقعد في كل موضع يتوهم ان بداخر
 مثله **ثم مصل الظهور** انه انما **فلم** ثم علم
 انه **صلى ركعتين** وهو على مكانه ساكت **انما وسجد**
للسجود وعند محمد لا يمتها وانما فتد التوهم بقوله
 انما لان لوطن انه مسافر وان مصل الجمعة فسلم على
 راس الركعتين فانه تقصد صلاة ثم للانسان حالتان
 الصحة والمرض فلما فرغ من الاولى شرع في الثانية فعاك
باب سجدة المريض **صلاة المريض** قد يكون المريض
 حقيقيا ان تعذر عليه القيام بحيث لو قام لسقطه
 او حكما ان خاف زيادة المرض به او سجد وجعا به
سلي قاعدا ركع وسجد فالاول تعذر حقيقي والثاني
 تعذر حكلي فان الحق نوع من المشقة لم يحز ترك القيام
 فاذا قدر على بعض القيام يقوم بقدر ما يقدر حتى لو كان
 قادرا على التكبير قايما فقط يكبر قايما وكذا لو كان قادرا

على بعض القراءة قايما يقوم بقدره كذا في الخلاصة
 او **صلى موميا** **ان تعذر** اكل واحد من الركوع والسجود
 وجعل سجوده اي ايما سجوده **انخفض** من ايما الركوع
 ولا يرفع الى وجهه **شيئا يسجد عليه** **فادفع**
 اي دفع شيئا يسجد عليه **واما يخفض راسه** **بالا** اي
 لا يوضع الرأس على ذلك الشيء **والا اي** والى ان يخفض
 راسه ولكن يوضع شيء على خيמתه لم يحز وان كانت الوسا
 مومنة على الارض وهو يسجد عليها جاز **وان تعذر**
القعود او ماء بالركوع والسجود **مستلقيا** على ظهره
 جاعلا رجليه الى القبلة وينبغي ان يوضع تحت راسه
 وسادة حتى يكون شبه القاعدا **او في** **على جنبه** اي
 ان اضطجع على جنبه ووجهه الى القبلة **فاوما جاز**
والاول او لي خلافا للشافعي **والا اي** وان لم يستطع
 الا يبراسه **اخرت عنه** **ولم يوم** بعينه **وقلبه**
وحاجبه **وقالت** زفر بن محمد بعينه فان غر قنبله وذكر
 في الحقيقة خلافا للشافعي **والكن** انهم فقال الشافعي
 ينبغي ان يومي بقلبه وعينه **وقالت** الحسن بن زياد قد
 يومي بحاجبيه وقلبه ويعيد متى قدر على الاركان
 وقوله **اخرت الشاة** الى انه لا تسقط وان كان العجز الكو
 من يوم وليلة اذا كان مقيما وقيل لا يصح ان غر ان
 زاد على يوم وليلة لا يلزم القضا وان كان دون ذلك
 يلزمه **وان تعذر الركوع والسجود** **والا** **القيام او ماء**
قاعدا وهو المستحب **وقالت** زفر بن محمد **والا** **وما قايما**
مرض المصلي في صلاة **ثم بما قدر** وروي ابو يوسف
 عن ابي حنيفة يستقبل والاول اصح **ولو صلى** **المصلي**

دة
 ما ينبغي بعد ذلك

قاعدا ركع وسور فصم المرفق في الصلاة **بني** على صلاة فأما
وقال محمد يستقبل ولو كان **موميا** لا أي لو صلى بعض صلواته
موميا بآيائه ثم قدر على الركوع والسجود لا يبني بل يتألف
عندهم جميعا وقال في فريسي **وللمنطوء ان يتكأ**
على شيء ان اعني يعني افتتح المنطوء قائما ثم اعني لا بأس بان
يتكأ على عصا او حائط وان كان الاتكأ بغير علة عذر
يكفر وقتل لا يكفر ضد الحينة وعند مالك ومن فقد
بغير عذر ركعة الفقد بالانقار ويجوز الصلاة عنده
ولا تجوز عندهما **لو صلى في ذلك قاعدا بلا عدد** وهو
دون الراس **صح** وقال لا يجوز الا من هدر ويلزمه التوجه
الى القبلة عند افتتاح الصلوة وكما دارت به السفينة
والخلاف في غير المربوط حتى لو كانت مربوطة لم يجز قاعدا
اجماعا وقيل يجوز عنده في خالتي الاجراء والارستاء وفي
الجامع للتمتاشي فان كانت موقوفة بالبركة البحر وهي تضمن
قبل يحتمل وجهين والامح ان كان الرمح بحر كما في كتابه
شدد يد افعى كالسائر وان حركها قليلا فهي كالواقفة
كذا ذكر التمر تاشي **ومن اعني عليه خمس صلوات** اوردونها
او حسن اي ستر عليه العقل او سلب عنه العقل **حس**
صلواته اوردونها **فرضي** وقال الشافعي لا يقضي اذا اعني
او حسن عليه صلاة كامل ولو الفيناس **ولو اكبر من خمس**
لا اي لا يقضي مطلقا سواء كان بالساعات او بالاوقات
عندهما وعند محمد ان كثيرا بالاوقات بان تقوئة السادة
ايضا لا يقضي وقاعدة الخلاف تظهر فيما اذا اعني عليه او
جن قبل الزوال ودام الى ما بعد الزوال في اليوم الثاني
وافاق قبل دخول وقت العصر لم يقض عندهما لانه من حيث

الساعات

الساعات اكثر من يوم وليلة وعند محمد يقض ما لم يعتد
الى وقت العصر حتى تصير الصلوات ستا **ما**
سجد التلاوة المناسبة بينهما ان
في سجدة التلاوة يسقط بعض الركعات كما يسقط في صلاة
المريض علم ان التلاوة سبب بالاجماع وهذا اختلف فيها
والسمع شرط لعمل التلاوة في حق السامعين وعند
البعض هو السبب في حق السامعين لقول المجتهد رضي
الله عنهم السجدة على من تلاها وعلى من سمعها والاولا مع
تجب **يا ويلعة عشرة** بالكر أو السكون ثم سجدة التلاوة
واجبة عندنا وعند الشافعي سنة مؤكدة **سها في اولى**
الحج وقال الشافعي في سورة الحج سجدتان ومنها في **ص**
وعند الشافعي لا سجدة فيها في آخر الاعراف وفي **الو**
وفي **الغل** وفي **بني اسرائيل** وفي **مريم** وفي **الفرقات**
وفي **القل** وفي **الم تزي** وفي **حم السجدة** وفي **الجنم**
وفي **الانشقاق** وفي **اقتراف** **قال** **مالك** لا سجدة في
السبع الاخير على من تلا اي تجب على من تلا ولو كان الثاني
امام او تجب على من سمع وتوكان السامع غير قاصد للسماع
او كان السامع موقفا لا يتلاوه اي لا يجب بتلاوة الموم
حتى لو تلاه الموم لم يسجد الامام والموم مطلقا اي في
الصلوة وبعد ما وقال محمد يسجد ونها اذا فوضوا **لو**
سمع **ها** اي اية السجدة **المسلي** من عن اي من ليس معه في
الصلوة **سجد** **المسلي** بعد الصلاة **ولو سجد** **المسلي**
فيها **عاد** **ها** اي السجدة **لا الصلاة** وفي النوادر من قسست
صلواته وقيل يتوكل محمل **ولو سمع** رجل اية سجدة من امام
فانتم اي اقتدي ذلك السامع به **قل** **ان يسجد** **الامام**

قوله على من تلا اي تجب على من تلا ولو كان الثاني امام او تجب على من سمع وتوكان السامع غير قاصد للسماع او كان السامع موقفا لا يتلاوه اي لا يجب بتلاوة الموم حتى لو تلاه الموم لم يسجد الامام والموم مطلقا اي في الصلاة وبعد ما وقال محمد يسجد ونها اذا فوضوا ولو سمعها اي اية السجدة المسلي من عن اي من ليس معه في الصلاة سجد المسلي بعد الصلاة ولو سجد المسلي فيها عادها اي السجدة لا الصلاة وفي النوادر من قسست صلاته وقيل يتوكل محمل ولو سمع رجل اية سجدة من امام فانيتم اي اقتدي ذلك السامع به قل ان يسجد الامام

في البحر والبر وانما قال ثلاثة ايام لان السفر الذي تنقبر
 به الاحكام المشروعية ان تقصد مسرة ثلاثة ايام
 ولياليها استقيده من قوله عليه الصلاة والسلام يمسح
 المسافر ثلاثة ايام وجه الاستفاضة ان الرخصة تعم
 جنس المسافرين وذلك لا يحصل اذا كان في مرة السفر
 اقل من ثلاثة ايام والا يتطرق الخلف في كلام صاحب
 الشرع هذا ما قالوا او يرفع عليه كنه ذات جزالة وهي ان
 الماخوذ من الحديث انما لما قوما دام مسافرا يمسح كذا
 وانما صدق عليه انه مسافر مطلقا كذا والادل
 لا يستلزم التقدير بثلاثة ايام يجوز ان يقصد مسرة يوم
 مشددا ويمسح ثلاثة ايام ما لم يفسخ السفر والثاني يستلزم
 الخلف في كلام صاحب السريعة ولو قدر المدة بثلاثة ايام
 لان ما صدق عليه انه مسافر في بعض الاحيان قد لا يمسح
 ثلاثة ايام كذا سمعت عن الشيخ الاستاذ الوالد الماحد
فلو انما صدقة اربعاء وقد تعد في الكوفة الثانية قدر
 التسليم مع والاحزاب نافلة وصير مسافرا في السفر
 وعند الثاني صدقة قامة وكان الاربع فرصا له **والا**
 اي وان لم يتعد في الثانية قدره لا يصح خلافه لما في
حتى يدخل مصر متعلق بقوله قصر ولا يتم حتى يدخل
 بيوت مصر هذا استحكام السفر ويعزم على الرجوع اليه
 قبل استحكام وسير ثلاثة ايام فانه يتم بالدخول ويجوز العزم
 قبل فانه لا يقصر حتى يدخل فانه لا يقصر ويتم حينئذ وان لم
 ينو الاقامة **ويؤتي اقامة نصف شهر او بيلد**
وقرية والتقييد بهما يؤذن بانه لا يصح نية الاقامة في
 المفارضة وقالوا هذا اذا سار ثلاثة ايام ثم نوى الاقامة

انما هي اقامة في كل مكان من ايام
 الى اربع والفقر رخصة عند ما غلبت
 رخصة من فليكن العدة من ايام
 فمن في حصة ما دام يقصد في الرخصة
 ان نية استقل بنفسه قبل اكمال
 الفرض والابحار طوله

في غير موضعها لا يصح اما اذا لم يسر ثلاثة ايام فصيح وقال مالك
 وانما في مدة الاقامة اربعة ايام **لا بمكة** **ومنى** اي نوى
 مدة الاقامة بمكة ومنى على الاشتراك لا يصير مقيما الا اذا
 نوى ان يقيم بالليل في احداهما فان عزم على ان يقيم بالليل في
 في احداهما ويخرج في النهار الى الموضع الاخر فادخل اول
 الى الموضع الذي عزم فيه بالليل لم يصير مقيما واودخل
 اول الموضع الذي عزم على الاقامة فيه بالليل صار مقيما
 ثم بالخروج الى الموضع الاخر لم يصير مسافرا لان موضع
 اقامة المسرد حيث يبيت فيه لا يرقى انما اذا قلت
 للسوق ان تسكن يقول في محلة كذا او هو بالليل يكون
 في السوق ثم التقييد بها اتفاني بكل المعبر كونها اصلها
 ففي كل موضعين احدهما تتبع للاخر يجوز **وقصر** الرباعي
اذا نوى اقل منه اي من نصف الشهر **اول سنو** الاقامة
 وبقي سنو في موضع بان عزم ان يخرج عنده او بعد غد
او نوى عسكر ذلك اي الاقامة بارض الحرب وان حاصروا
مصر اي نوى عسكر الاقامة بارض الحرب وان حاصروا
 مطلقا وقاسا بوبوسف في الاملا اذا كان العسكر استولوا
 على الكفار ونزلوا بساكنيهم وكرهمهم واكثانهم والمسلمين
 منعة وشوكة فاجمعوا على الاقامة خمسة عشر يوما ثم اهد
 الصلوة كذا في المغني وعند من يصح الاقامة ان كانت الشوكة
 لهم وان كانت الشوكة لا يمل الحرب لا يصح نيتهم **او حاصروا**
امل البني **في دارنا في عين** اي قصر وان حاصروا في
 دار الاسلام في غير مصر او حاصروهم في البحر مطلقا سواء
 كانت الشوكة لهم او لنا وقال زفر يصح في الفصيلين **غلا**
امل الاجبية اي لا يقصر واذا كان نية الاقامة من اهل

انما اذا نوى اقامة في مكان من ايام
 مسكنا او لا تجوز في ايام من نوى في
 انما السفر لا يتحقق وانما اذا نوى اقامة
 المسافر في احداهما فليس مقيما في الموضع
 الاقامة نسبت اليه حيث نوى ان يقيم
 سكن في محلة كذا او في مكان كذا في
 انما هو ان هذا اذا كان في دار احد من
 المصنفين اصل نفسه كذا في داره اذا
 كان احدهما مقيما في داره فلهذا
 ما قال الرباعي في ايام

وقرأوا في ايام في قوله عطف على المفعول
 في ايام في قوله عطف على المفعول
 يصح في قوله عطف على المفعول
 روضة

انہ نقیضی بالانسان المصغر
نظر فی حق المصغر
انفوس حائرہ کہ انہ ان کے

[illegible]

فقد اوردن الاصله في الاستيفار
او في الاستيفار الاصله
في الاستيفار الاصله
في الاستيفار الاصله

٥٢
نقص الغرض من الغرض والحق انما هو
تارة ما فيه السوء والعجز عن الغرض
صلا في السوء والعجز عن الغرض
لانها في الغرض انما هي في الغرض
الاداء كما في الغرض والحق انما هو
تارة ما فيه السوء والعجز عن الغرض
انما هو في الغرض والحق انما هو
الاداء كما في الغرض والحق انما هو

منه فانه ان من لا يظن ان الله تعالى له
والله اعلم بالصواب لا يظن ان الله تعالى
التي هي المحل لا يظن ان الله تعالى له
ليس بغيره وانما العينة في كل واحد
والأرضية في كل واحد لا يظن ان الله تعالى له
نعم

وهو كل موضع له امامه بر وقاضى ينفذ الاحكام ويقيم
 الكدود وهذا عند ابي يوسف وهو الصحيح وفي رواية
 عنه المصير بجامع كل موضع أهلها كثير بحيث لو اجتمعوا في أكبر
 مساجدهم لم يسعهم **او ميلة** عطف على قولنا المصير
 يودي بالجمعة فيه مطلقا سواء كان بينهما مزارع او لا
 لانه يكون في فناءه وفناء ملحق به وقدرة محله بقاوة
 وابو يوسف يميل او ميلين وقيل انما يجوز في فناء المصير
 اذا لم تكن بينهما مزارع فغلب هذا الجوز اقامة الجمعة
 بخاري في الجبالة وقد وقعت هذه المسئلة مرة وافى
 بعض المفتين بعدم الجواز ولكن ليس هذا اصواب فان
 احدا من الائمة لم يقل بعدم جواز صلاة العيد في الجبالة
 رى لامن المتقدمين ولا من المتأخرين وكان المصير
 وفناء شرط جواز صلاة العيدين كما في المفتي **ومنى**
مصر فيجوز اقامة الجمعة بها عند خلاها بالمجد واما الجوز
 عندهما الجمعة بمنى اذا كان كان ثمة امير مكة او امير الحجاز
 او الخليفة اما امير الموسم فليس له اقامة الجمعة **لا عرفات**
 اي عرفات غير مصر **وتودي** بالجمعة **في مصر في مواضع**
 مطلقا سواء كان بينهما مزارع او لا وقال بعض الائمة
 السري اخلف الروايات في اقامة الجمعة في مصر واحد
 في موضعين فالصحيح من قولنا في حقيقة ومحمد انه يجوز
 اقامة الجمعة في مصر واحد في موضعين واكثر من ذلك
 خلا فالشافعي وعن ابي يوسف انه يجوز في موضعين
 لا عز وعنه انه لا يجوز في مصر في موضعين الا ان يكون
 بينهما فاصلا وهو ما تجرى فيه السفن فحينئذ يكون
 كل جانب كصر ثم في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة

لوقوع

لوقوع الشك في المصير وعنه واقام اهل الجمعة يعني ان
 يصالحوا بعد الجمعة اربع ركعات وينووا بها الظهر حتى لو لم
 تقع موقعتها يخرج عن هذه فرض الوقت بيقين **وسرطا**
 اداها **السلطان** او **فايته** مطلقا سواء كان قلد السلطة
 من الخليفة او كان متغلبا لا منشورا له وقال الشافعي
 السلطان والفايت ليسا بشرط **وسرطا** اداها **وقت الظاهر**
قتبط بالجمعة **خروج** اي لو خرج الوقت وهو فيها قبل قد
 ما قد قد والتشهد يستقبل الظهر اتفاقا خلا فاما ذلك
 والشافعي فان عنده يتمها اربعاء وعند مالك يعني على
 الجمعة **وسرطا** اداها **الخطبة قبلها** اي لو صلوا بلا خطبة
 او خطب قبل الوقت لم يجوز **وسن خطبتان يجلسن**
 وقال الشافعي لا يد من خطبتين بينهما جلسة ومقدار
 ان يستقر كل عضو منه في موضعه ويحمد الله في الاولى
 ويتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه ولم ويعظه
 الناس وفي الثالثة كذلك الا انه يدعوا مكان الوعظ
 كذا جري التوارث **بطهارة قايما** اي يحيط قايما على
 الطهارة وعند ابي يوسف والشافعي لا يجوز بدون
 الطهارة وعند الشافعي لا يجوز الا قايما **وكفت خمسة**
او سبعة او **ثم ليلة** اي لو اقتصر على الحمد لله او سبحان
 او لا اله الا الله جاز وقال لا يجوز الا اذا كان كلاما يبي
 خطبة عادة وقيل اقله قدر التشهد **وسرطا**
 اداها **الجماعة** مطلقا سواء كان احرارا او عبيدا
 او مسافرين او مقيمين **وم ثلاثة** اي ادنى الجماعة
 ثلاثة سوي الامام وقال الشافعي اربعون رجلا
 احرادا مقيمين سواء عن ابي يوسف اداها اثنتان

اسه

فان قيل فيكون على شرط الحجة فيكون في كل صلاة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة
 وقد انقضت صلاة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة
 بعد الخطبة وحينئذ يخرج من الصلاة ركعة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة
 عند ذلك وعند ذلك يخرج من الصلاة ركعة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة

فان قيل فيكون على شرط الحجة فيكون في كل صلاة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة
 وقد انقضت صلاة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة
 بعد الخطبة وحينئذ يخرج من الصلاة ركعة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة
 عند ذلك وعند ذلك يخرج من الصلاة ركعة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة

فان قيل فيكون على شرط الحجة فيكون في كل صلاة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة
 وقد انقضت صلاة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة
 بعد الخطبة وحينئذ يخرج من الصلاة ركعة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة
 عند ذلك وعند ذلك يخرج من الصلاة ركعة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة

ان يوم فيها وقال زفر لا يجوز وتنفذ الجمعة
 كان خلقه مسافرا وعبد ومرتضى فحسبنا نفقده خلقا
 كامرا ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها اي قبل صلاة
 الجمعة كن وجازت وقال زفر لا يجوز ويلزم اعاده
 الظهر بعد فراغ الامام عن الجمعة فان سعى اليها بطل اي
 ان ادى الظهر ثم سعى الى الجمعة بطل الظهر المتوذي مطلقا
 سواء كان ادرك الامام فيها او لا وسواء كان معذورا
 كالسافر والعبد والمرضى او عينه او لا وقال زفر لا يبطل
 ظهر المعذور فان خرج من بيته والامام قد فرغ منها
 بطل عند الجني حنيفة خلا فالحما وان خرج لا يقدم الجمعة
 لم تبطل الجماعة وكذا للعدو والمسيكين اذا اظهر الجماعة
 في العصر مطلقا سواء كان قبل فراغ الامام او بعده لانها
 تنفي الى تجميع الجماعة لجمعة بخلاف القوية فانه ليس فيها
 جمعة ومما ذكرها في التشهد او سجود التلاوة السهو
 اتم جمعة وقال محمد وزفر والشافعي ان ادرك بعد ما
 لا رفع راسه من الركوع من الركعة الثانية بطل اربع الا اذا
 الاربع ظهر تحقق على قول الشافعي حتى لو تركه القعدة على
 راس الثانية لا يضره وعلى قول محمد جمعة من وجه ظهر
 من وجه كذا في النهاية وهذا هو الجواب عما قيل على قول
 محمد انه ان كان ظهر فكيف يمينه على تحريم الجمعة وان
 كان جمعة فكيف يكون اربعاء وعند محمد في رواية يبعد
 على الثانية ويقرب الى الاخرين نظرا الى انه جمعة واذا
 خرج الامام من الحجة فلا صلاة ولا كلام مطلقا سواء
 خطب او لم يخطب وقال الشافعي باق بالنية وتحت
 المسجد وبرد السلام وقال لا بأس بالكلام اذا خرج الامام

فان قيل فيكون على شرط الحجة فيكون في كل صلاة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة
 وقد انقضت صلاة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة
 بعد الخطبة وحينئذ يخرج من الصلاة ركعة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة
 عند ذلك وعند ذلك يخرج من الصلاة ركعة واحدة من ركعاتها ركعة واحدة

قبل ان يخطب واذا فرغ قبل ان يشتغل بالصلاة **ويجب**
السعي على من عليه الجمعة اليها وتكون الجمعة بالاذان
الاول قال الطحاوي يجب السعي ويكره البيع
 عند اذان المنبر هذا بعد خروج الامام وقال
 الحسن المغيرة الاذان على المنارة والاصح ان كل اذان
 بعد الزوال مطلقا سواء كان على المنبر او على الزودا
 والمراد به المكان المرتفع **فان جلس لخطيب على المنبر**
اذن يسن يدبر واقسم بعد تمام الخطبة ثم لا يجب
 على من كان خارج الرقعة في موضع لو خرج واحد من
 اهل المصر بنية السفر يباح له العصر اذا انتهى الى ذلك
 الموضع في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة يجب على من بقي
 خارجا الى خارج البلد وعن محمد بن علي من سمع الاذان وعن
 أبي يوسف اذا كان بينه وبين المصر فرسخ يجزيه عن
 محمد ان كان بينهما ثلاثة اميال يجب والا وهو قول
 مالك والريث ما حول المدينة مما اعدكوا ايها
باب صلاة العید من العید مشتق
 من عيد اذا جمع وجمعه اعياد والقياس ان يكون اعياد
 لان اليها منقلبة عن الواو الا انه جمع بالياء ليكون فرقا
 بينه وبين جمع العود ايجازا في النسبة والمناسبة بينهما ان
 الجمعة عيد لقوله عليه الصلاة والسلام لكل مؤمن
 في كل شهر اربعة اعياد او خمسة **ويجب صلاة العید**
على من يجب عليه الجمعة بشرط ان يكون في شرط الصلاة
 العيد ما يشترط الصلاة الجمعة **سوي الخطية** فانها
 ليست من شرائطه ثم صلاة العيد واجبة عند الجمهور
 هكذا روي عن أبي حنيفة وذكر في الجامع الصغير عيدان

واما بعد تمام الخطبة فليكن الخطيب يقرأ في الصلاة
 ذكره الحسن بن الحسن بن احمد بن حنبل في صحيحه
 الحسن بن احمد بن حنبل في صحيحه
 الحسن بن احمد بن حنبل في صحيحه
 الحسن بن احمد بن حنبل في صحيحه
 الحسن بن احمد بن حنبل في صحيحه
 الحسن بن احمد بن حنبل في صحيحه
 الحسن بن احمد بن حنبل في صحيحه
 الحسن بن احمد بن حنبل في صحيحه
 الحسن بن احمد بن حنبل في صحيحه
 الحسن بن احمد بن حنبل في صحيحه

فروع في صلاة العید
 فروع في صلاة العید
 فروع في صلاة العید
 فروع في صلاة العید
 فروع في صلاة العید
 فروع في صلاة العید
 فروع في صلاة العید
 فروع في صلاة العید
 فروع في صلاة العید
 فروع في صلاة العید

اجتمعا

اجتماع في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة واراد
 بالاول صلاة العيد وبالثاني صلاة الجمعة وقال الحسن بن
 السرخسي الاظهر انها سنة ولكنها من معالم الدين اخذها
 مدي وتركها منلالة وقال ابو موسى انها من كفاية
 وندب اي استحباب في عيد الفطر ان يطعم ويغتسل
 ويتنكح ويتطيب ويلبس احسن ثيابه ويؤدي صدقة
 الفطر اي قبل التوجه الى المصلي ثم ان يتوجه الى المصلي
 حال كونه غير مكبر جهرا في طريقه وقال لا يكبر جهرا
 كما في الاصح وقيل للخلاف في ما مل التكبیر فعنده لا يكبر
 وعند جماهير روي الطحاوي عن أبي حنيفة انه يكبر في
 طريق المصلي والجمهور على الكراهة في الجبابة وغيرها في
 عيد الفطر جهرا وهو قولهما كذا في النهاية والخروج الى
 الجبابة سنة وقال بعضهم ليس بجنة **وعن متنفذ**
قبلها اي كره التنفل قبل صلاة العيد مطلقا في حق الامام
 والقوم في المصلي وغيره وقيل غير مكروه وقال النافعي
 يكره في حق الامام ولا يكره في حق القوم وقيل في المصلي
 يكره والجمهور على الكراهة في الجبابة وغيرها **وقتها**
من حين ارتفاع الشمس بعد خروج الوقت عن حد
الكراهة الى وقت زوالها ويصل ركعتين حال كونه
مشتبا اي قايلا سبحانه اللهم الخ قبل تكبيرات التروا
وحى ثلاث تكبيرات في كل رتبة اي كل واحدة من
الركعتين ونحو الى بن العنبراني ثبوت بياته ان يكون الاقفا
 ثم يستفتح ثم يكبر ثلاثا في كل مرة برفع يديه ولا يصغرها
 وعن أبي يوسف لا يرفع في شي منها ثم يقرأ الفاتحة
 والسورة ثم يكبر للركوع فاذا اقام الى الثانية يقرأ الفاتحة

يد
ح

والسنة اولاً ثم كبر ثلاثاً ثم يكبر للركوع فيها وهو قول
ابن مسعود رضي الله عنه وقال علي رضي الله عنه أربع
في كل ركعة في الفطر والاعتكاف واحدة في كل ركعة ويبدأ
بالتسوية فيهما وقال ابن عباس رضي الله عنه خمس
في كل ركعة ويبدأ بالكبير ثمهما وعنه خمس في الأولى
وأربع في الثانية وأخذ الشافعي بقول ابن عباس فصارت
الامتكيات والزوايد عند اثني عشر رواية وفي رواية
خمس عشرة وفي رواية ستة عشر **ثم يسكت بين كل كبير**
مقدار ثلاث تسبيحات وقال الشافعي يقول بين كل
كبيرتين سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله
أكبر ووقع يديه في الزوايد **ويجلب الجلب** بعد
نخطبتين هذا بيان الأفضلية حتى لو قدمت على الصلاة
حاز ولا نقاد **والخطبة يعلم الناس بها الأحكام صدقة**
الفطر وم تفتن ان فانت مع الإمام اي ان صلى الإمام
العبد وفانت من تحضر فاتها لا تعني وقالت الشافعي
من فانت صلاة يصلي وحده كذا في النهاية اما لو فانت
من الإمام ايضاً فانه يؤدي في اليوم الثاني **وتؤخر بعد**
الي انعد اي ان علم الحلال مثلاً وشهد عند الإمام
به بعد الزوال صلى عيد الفطر من الغد **فقط اي وان**
حدث عذر منع من الصلاة في اليوم الثاني لم يصليها
بعده اي يقول انما قيد به احترازاً عن الألفي لانها
تصلي بعد الغدا اي **وهي اي احكام عيد الفطر احكام**
الألفي تكن فيها يؤخر الألف على سبيل الاستحباب حتى
لو لم يؤخر لا يكره وبه قال بعض المباح وهو المختار
وقد نقص عليه في الفتاوى الخاتمة ولكن هنا يكبر في

الطريق

في يوم العيد يكبر ما يكبر في كل ركعة

في يوم العيد يكبر ما يكبر في كل ركعة

انطلق جهراً ثم يقطعها كما انتهى الى الجبابة في رواية
وهي رواية المبسوط وشرح الطحاوي وفي رواية
حتى يسوغ الإمام فيها ولكن هنا يعلم **الاضحية وبكبر**
التسوية في الخطبة وتؤخر صلاة الألفي بعد والى
ثلاثة ايام ولا تصلي بعد ذلك فلو اخرج بلا عذر اساء
والذريق اي قبيله الناس انفسهم باهل عرفة يوم
عرفة **ليس بسبي** وموتيرة في موضع النفي فيمثل هو
جميع اوصاف العباد من الفروض والواجب والسنة
والسحب وكيفية وقيل سيجب ذلك **وسن فجر عرفة**
وهو التاسع من ذي الحجة اي ثمانية صلوات مرة واحدة
الله اكبر الى اخره وقالت الشافعي يقول الله اكبر ثلاث
مرات او خمس مرات او سبع مرات ولا يزد عليه وقيل
واجب واختلفت الصحابة في مبدأه فقال شاذان النخا
رضي الله عنهم كان ابن عباس وابن عمر يبدأ بعد صلاة
الظهر من اول ايام النحر وبه أخذ الشافعي وقال كبارهم
كعمر وعلي وابن مسعود يبدأ بعد صلاة الفجر من يوم عرفة
وهو مذهبنا واختلفوا في تحتمه فقال ابن مسعود
يقطع بعد صلاة العصر من يوم النحر وهي ثمان صلوات
وبه أخذ الإمام ابو حنيفة ابتداء وانتهاء وقال علي
يقطع بعد صلاة العصر من اخر ايام التشريق وهي ثلاث
وعشرون صلاة وبه أخذ الامامان ابتداء وانتهاء
وقال عبد الله بن عمر يقطع بعد صلاة الفجر من اخر
ايام التشريق واخذ به الشافعي ابتداء وانتهاء كذا في
شرح النظم **يسبوط متعلق بقوله سن اي من التكبير**
بشرط اقامة ومصر ومكتوبة وجماعة مستحبة

في يوم العيد يكبر ما يكبر في كل ركعة

في يوم العيد يكبر ما يكبر في كل ركعة

في يوم العيد يكبر ما يكبر في كل ركعة

في يوم العيد يكبر ما يكبر في كل ركعة

وهي جماعة الرجال فتجب على الرجال المنعمين في الامصار
 عقب المكتوبات بالجماعة فلا تجب على القروي والمنفرد
 والمسافر وان صلى جماعة والمراد وان صلت بجماعة وقال
 ابو علي كل من صلى المكتوبة ولو قرويا او مسافرا او منفردا
 او امرأة **وبالاعتقاد بالرجل المقيم يجب التكبير على المرأة**
والساقية **مسألة الكسوف** يقال
 كسفت الشمس اذا ذهب منوها واسودت **ببسطي ركعتين**
 كما ينفل اي بلا اذان واقامة وبركوع واحد في الركعة الواحدة
 وقالت الشافعي ركوعين **امام الجمعة** بالتوم للكسوف
بلا جهرو خطبة وقال ابو يوسف بجهرو وهو سنة وقبل
 واجب ويقرأ فيها ما احب ثم الافضل ان يطول القراءة
 فيها ثم يدعوا الامام بعد الصلاة **حتى تجلي الشمس**
 والدعاء بعد الصلاة سنة **واي وان لم يحضر امام الجمعة**
 معهم **صلىوا فرادي ركعتين** او اربعين **كما كسوف** اي
 كما يصلي في خسوف القمر فرادي وان كان معهم امام
 وقال الشافعي اذا خسف القمر صلى الامام بالناس في
 المسجد ركعتين وركع في كل ركعة ركوعين وجمهر وقال
 في المنسوط الصلاة في خسوف القمر حسنة كذا في
الخطبة والبرخ **وانتفع** اي الخوف **باب**
مسألة الاستسقاء وهو طلب السقي والناسبة
 بين البابين والباب السابق ان صلاة الكسوف وه
 الاستسقاء تودي بالجمع العظيم كصلاة العيد اولان
 للانسان حاليتين حالة السرور وحالة الحزن فلما فرغ
 من بيان العبادة في حالة السرور شرع في بيانها في حالة
 الحزن **له صلاة لاجماعة ولا بخطبة وله دعاء**

باب من المقيم على ركعتين في الكسوف
 لا يقرأ في الركعة الثانية
 الا في حالة الحزن

واستغفار **وعند ابي حنيفة** ومورواية عن ابي يوسف
 وقال محمد ومورواية عن ابي يوسف يصلي ركعتين بجماعة
 بلا اذان واقامة ويجهرو بالقراءة ويخطب كصلاة العيد
 الا انه ليس فيها تكبيرات **لا قلب** **رداء** مطلقا سواء
 كان اماما او متعتديا وقالوا ذلك في قلب الامام
 رداء دون القوم وقال مالك بقلب الامام اذا هو
 معنى صدر الخطبة وكذا القوم وصفته ان كان متروعا
 باذ كان خبيصة وهو كسا اسود مربع له علان وان
 لم يكن له علان فليس بخبصة جعل اعلاه اسفله وان
 كان مدورا اي حبة جعل الجانب الايمن على اليسر و
 الايسر على الايمن **ولا حنورة** **في** وقال مالك ان
 ان خرجوا لم يمتنعوا **واما يخرجون** للاستسقاء **لله**
ما دام **باب** **مسألة الخوف** والمناسبة
 بينهما ظاهرة باعتبار دليل الثاني هي سرور عنه في
 زمانا خلافا لابي يوسف اذا **ثبت الخوف** من عدو
 او سبع **وقف** من الوقوف الامام طائفة
 بازاء العدو **وصلى بها** طائفة **ركعة واحدة** لو كان
 مسافرا او كان في البحر **وركعتين** في الرباعي لو كان
 مقبلا **ومعنت** **هذه الطائفة** التي صلت مع الامام
 الى العدو **وحانت** تلك الطائفة التي لم تقبل فصلى
 الامام **هم** اي بالطائفة الثانية **ما بقي** اي ركعة لو كانت
 ثنائية **وركعتين** لو كان الامام مقبلا والصلاة
 رباعية **وم** الامام خلافا لك في **وفي** اي انما
 الثانية **انهم** اي الى العدو **وحانت** الطائفة **التي**

وردوا السنة فيها طائفة في السنة وعية في زمانا
 لكن في السنة الثانية منها ان سرور عنه طائفة
 وفي السنة الثالثة انقطع الخطر وهو سادس
 اخبرني وهو حوت العدو وسبع ركعتين
 الجهاد وسبع الكفا ليس سرور ولا سرور لا حضور
 عدو ولا سرور بقية كذا في من الغاب في الجهاد
 في الزحف اي خسر واستك الامام طائفة
 قوله لو كان في الخطر وكذا في الجهاد والعدو

يفت

واثموا ما بيني وموذكعة ان كانت ثمانية او ركعتين ان كانت
 رباعية **بلا خزا** لا يتم لاحقون **ولموا** اي الطائفة الاولى
 ومضوت ثم جات الطائفة **الاخرى** وهي الطائفة الثانية
فالموا ما بيني وموذكعة ان كانت ثمانية او ركعتان
 ان كانت رباعية **بفراة** لا يتم مسبوقون وقال مالك
 يصلي بالطائفة الاولى ركعة ويتنظر اي يستقر الامام
 قاعدا بعد ما رفع راسه من السجود ويتنظر مجيئهم
 فيصلي بهم ركعة اخرى ثم الامام لمضلي الطائفة الاولى
 الركعة الثانية وتسلم وتذهب الى العدو وجات الطائفة
 الثانية فتصلي بهم الركعة الثانية ثم يسلم ويقومون
 لغضا الركعة الاولى وبه اخذ الشافعي الا انه لا يسلم الا ان
 حتى تقضي الطائفة الثانية الركعة الاولى ثم يسلم ويسلمون
وصلي الامام **في المغرب** بالاولى اي بالطائفة الاولى
ركعتين وبالثانية ركعة وبالعكس تقصد صلاة كل من
 الفريقين **ومن قائل** من الطائفتين قبل اتمام صلاة
بطلت صلاة خلافا للشافعي ومالك **وان اشهد اخوة**
في الابتداء صلوا ركبا ففرادي بالايما الى اي جهة
قدروا وعن محمد انهم يصلون بجماعة ولو غرضهم عدم
 الاتحاد في المكان **ولم يجز** صلاة **بلا حضور**
عدو اي بطريق الكيفية وبما يلبسهم فاما اذا كان بعيد
 منهم قطنوا عدوا بان راوا سواد او غبارا فصلوا
 صلاة **الخوف** ثم ظهر خلافه ذلك لا تجوز صلاة انتهى
باب **الاجاز** لما ذكر صلاة **الخوف** اعقبها
 بالاجاز لان **الخوف** قد يقضي اليه وهو جمع جنازة والعامة
 يقولون بالفتح والمعنى الميت على السرير واذا لم يكن عليه

قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة

قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة

ميت

قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة

ميت فهو سرور ونفس كذا عن الجوهري وقال ابن الاعراب
 الجنازة بالكسر السرير وبالفتح الميت وقيل هما الغتان
 وعن الاصمعي لا يقال بالفتح وانما سميت جنازة لانها
 مجموعة مهياة من جنز الشيء فهو مجنوز اذا جمع رجلي
الجنازة **القبلة** على عينية اي وجهه الذي قوبل من الموت
 الى القبلة على شقته الايمن **ولفن** المختصر **المشاهدة**
 وهي ان يقول اسم هذا ان لا اله الا الله وان محمد ارسله
 والتلقين واجب على خوانه وخلافة وقال الشافعي
 يلحق بعد الموت فان مات المختصر **شد عياله** **وتمضم**
عياله **ووقف** الميت عند الغسل **على سريره** **وتوا**
 صفة مصدر مخذوف وهو تجميرا والتجمير والاجماره
 التطيب قوله مجرا اي السرير الذي يدار الجرح حواشي
 ثلاثا او حشا او سبعا **وتجوز** الغلظة شدة
 ظاهر الرواية وفي النوادر يستتر من السرة الى الركبة
وجود **دوق** **خ** **بلا مضغضة** **واستنشاق** **خلافا**
 للشافعي **ومتب** **نظير** **ماء مغلي** **سيدر** **وموسج** **البنق**
 والمواد ورقا **وخوش** **ولا** اي واذا لم يجد الحوض والبدن
 فالقراح اي الماء الذي لا يختلط به الشيء **وغسل** **مر**
وتحيت **بالخطم** معا **واخطم** خطمي العراق وموشل الصابون
 هذا اذا كان له شعر على راسه **وامتد** **وكيفية** **الغسل**
 ان يجمع الميت على سياره **في غسل** **حتى** **يصل** **الماء**
 الى ما يلي **التحت** **منه** ثم اضع على **ميتة** كذلك
 اي يغسل حتى يصل الى ما يلي **التحت** **منه** ثم اجلس حال
 كونه **مستندا** اليه اي يجلسه العاقل **وسند** **الميت**
 اي نفسه **ويمس** **بلمنه** **محمدا** **رفيقا** حتى لم يتوسل

قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة

قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة
 قوله ما بيني وموذكعة

ن

يسبيل منه فقتلوا كفاً منه وما خرج منه غداً في ذلك
الموضع ولم يعد غسله ونشف الماء الذي على يدي الميت
بعد الغسل **ثوب** كما في حال الحياة ليلا تنقل ثيابه
ويجعل **أعنوط** ويوعطر مراكب من أسياطية تخطط
لتطيب الموتى خاصة على رأسه وحبته وجعل الكافر
على مساجده جمع مستجد بالفتح وموجبهته وانفذه
ويده وركبته وقدماه ولا يشرح شعرو ولاه
كسنة خلافاً للشافعي ولا ينقص ظفيرة وشعر مطلقاً
وقال الشافعي يقص شعرو شاربه وقيل الظفارة ونزال
شعرو الذي حقه الأزالة وكفنه سنة أي كفن الميت
الروح من جهة السنة **انزار** وهو القرن إلى القدم هـ
وقصص خلافاً للشافعي فيه وهو من أصل العنق بلا
جيب ودخوص وكمين ولغافة وهو مثل الأذاريق
الطول وكفنه كغاية إذا دونه لغافة وضرورية ما
يوجد ولف من ثيابه ثم من عن عيبه وكيفيته
أن يبسط اللغافة ثم يبسط عليها الأزار ثم توضع الميت
عليه ثم يقص ثم يعطف الأزار عليه من قبل الممين هـ
ويشد الأزار عليه ثم اللغافة كذلك وعقد الكفن أن
خيف **الغش** أي صونا عن الكشف وكفنها أي المرأة
سنة دونه وهو قميص المرأة وعند الشافعي لا دونه
الأكفان وأزار وخمار وهو المغنعة ولغافة وخزفة
يربطها ثوبها وكفنها كغاية أزار وكفافة وخمار
وتلبس المرأة الدرع ولا تم جعل شعرها منفرد
الضفر شع الشعر وغيره عريفاً على صدور ما فوق الدرع
ثم يجعل الخمار فوقه تحت اللغافة ويحمر أي تقطر

ولا يشرع من السنة ولا الحنة
أو يشرع في السنة الحنة ما عدل
أو في السنة الحنة ما عدل
أو في السنة الحنة ما عدل
أو في السنة الحنة ما عدل
أو في السنة الحنة ما عدل
أو في السنة الحنة ما عدل
أو في السنة الحنة ما عدل
أو في السنة الحنة ما عدل

الغشاق
في الكفن أو من السنة أو من السنة
أو من السنة أو من السنة أو من السنة
أو من السنة أو من السنة أو من السنة
أو من السنة أو من السنة أو من السنة
أو من السنة أو من السنة أو من السنة
أو من السنة أو من السنة أو من السنة
أو من السنة أو من السنة أو من السنة
أو من السنة أو من السنة أو من السنة

بغافه بغير طلاق
سنة في آخر

جاء في السنة من سنة ما دونه
أو من السنة أو من السنة أو من السنة
أو من السنة أو من السنة أو من السنة
أو من السنة أو من السنة أو من السنة
أو من السنة أو من السنة أو من السنة
أو من السنة أو من السنة أو من السنة
أو من السنة أو من السنة أو من السنة
أو من السنة أو من السنة أو من السنة

سنة ما

الأكفان

الأكفان أو لا أي قبل أن يدرج فيها الميت وترا بان
مداد الجمر ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة والأكفان جمع هـ
تمنن وهو اسم لهذه الثياب وإنما قال الأكفان نظراً
إلى تعدد الأثواب **فصل** في الصلاة على
الميت **السلطان** الحق بصلاة أن حضر وذكر محمد في كتاب
الصلاة إمام الحي ولي من الإمام الأعظم وعند الشافعي
الولي مقدم عليه وفي فرض كفاية فتسقط بإقامة
اليعقوب عن الباقيين **وسوط** أي سوط جواز الصلاة
إسلام الميت فلا يصلى على الكافر وطهارة حتى لو
صلى على ميت قبل أن يغتسل تعاد الصلاة بعد الغسل
ثم **القاضي** أي من حضر وفي بعض النسخ أن حضر أبلغفظ
المشي على أنه متعلق بالسلطان والقاضي أي من حضر هـ
السلطان والقاضي لا حق السلطان ثم القاضي أن لم يؤم
السلطان ثم إمام الحي أن حضر وهو الذي يصلى على الميت
عقبه في حياته ثم **الولي** أن حضر على ترتيب العصبان
ثم البنوة ثم الأبوة ثم الأخوة ثم العمومة ولم أي للولي
أن يبادر **لغيره** فإن صلى غيره لولي والسلطان
أي هو موخر عنهما فإن صلى القاضي أو إمام الحي لا يعيد
لأنهما مقدمان عليه كذا في الفتاوى العتامة أعاد
الولي أن شاء ولم يصلى غيره بعده أي أن صلى الولي
لم يجز لغيره أن يصلى بعده خلافاً للشافعي وإن دونه
بعد الغسل بلا صلاة صلى على غيره ما لم يتغسل وعن
أبي يوسف ومحمد يصلى عليه إلى ثلاثة أيام والصحيح أن
هذا ليس بنقيض بل لازم لأنه يقتل باخلاقاً والزما
برداً وحراً المكان رخاوة وصلاية وحال الميت منها

قوله في الصلاة على الميت
كان في غير الصلاة أو في الصلاة
على الميت أو على غيره
على الميت أو على غيره
على الميت أو على غيره
على الميت أو على غيره
على الميت أو على غيره
على الميت أو على غيره
على الميت أو على غيره
على الميت أو على غيره

ن

وهذا لا فيعتبر فيه أكبر الراي **روي** أي الصلاة أو **يجمع**
تكبيراته بثناء أي مع ثناء **بعد** التكبير الأول
وقال الشافعي بقر الفاعلة عقيب الثناء **وصلاة على النبي**
صلى الله عليه وسلم بعد التكبير الثانية ودعا بعد
التكبير الثالثة **واللهم** اللهم أعف عني وعتي وعتي وعتي
وغايبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وإنساننا اللهم من حيث
منافاجيه على الإسلام ومن توفيقته منافوقه على
الإيمان **وتسليمته** بعد التكبير الرابعة وليس بعد
التكبير الرابعة دعا في ظاهر المذهب وقيل يقول اللهم
ربنا انت في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا برحمتك
عذاب القبر وعذاب النار وعند الشافعي يسلم تسليمة واحدة
فلو كبر الإمام **مستحسنا** لم يبق الإمام الخامسة خلافا لغيره
وعند أبي حنيفة يسلم حين استغفل إمامه بالخطأ وعنه أنه
ينتظر سلام الإمام ويسلم معه وهو المختار **ولا يستغفر**
أصبي ويقول في صلاة جنازة الصبي مكان الدعاء المعروف
بمذا الدعاء وهو اللهم اجعله لنا فوطا أي اجوا متقدما
واجعله لنا حجرا ودخرا أي خيرا باقيا واجعله لنا
شافعا ومشفعا أي مقبولا لا شفاعته **ويستظهر**
المسبوق ليكبر معه أي لو سبق بتكبيره أو بتكبيرتين
ينتظر حتى يكبر الإمام فيكبر معه فإذا سلم قضى ما بقي
قبل أن ترتفع الجنازة وقالت أبو يوسف والشافعي يكبر حين
يخصروا من **دفع** حاضر في حالة الترخيم أي لو كان
حاضرا فلم يكبر مع الإمام لا ينتظر تكبير الإمام بل يكبر
حين أراد انقضاء يقوم الإمام للرجل أي لأجل الرجل
والمرأة **يخذأ الصد** وهو أي حيفته أنه يقوم من

الرجل يخذأ رأسه ومن المرة بخذاء وسلمها ولم يصعدوا
على الجنة **وكبانا** وفي القياس يجوز ولا في مسند أي لا
يصلي فيه على جنازة فأنه مكروه وعند الشافعي لا يكون **ومن**
استهل أي رفع صوته بالبكاء عند الولادة سمي **وعن**
وعلى عليه **والا** أي وإن لم يستهل أخرج في خرقته
تكرما آدم ولم يصلي عليه ولم يغسل في رواية واختار أن
يفسل ولو خرج أكثر الولد جثا ثم مات يصلي عليه والافلا
والاستهلال في البطن غير معتبر كذا في الفتنة **كعبى** سبي
مع **أحدا** بوجه أي لا يصلي عليه **الا** **ان يسلم** **أحدا** **مما** **له**
مات الصبي أو يسلم **هو** أي بالصبي ثم مات أو لم يسب
أحدا **معه** ففي هذه الصور يغسل ويكفن ويصلي
عليه وأولاد المسلمين إذا ماتوا في صغرهم كانوا في الجنة
والتوقف المروي عن أبي حنيفة مردود على الراوي وأما
أولاد الكفار إذا ماتوا قبل أن يعقلوا فقال محمد لا يغدر
الله تعالى أحدا بلا ذنب وقيل هم في الجنة خدام المسلمين
وعلى أبي حنيفة أنه توقف فيهم **ويغسل** **ولي** **مسلم** **الكافر**
ولا يصلي عليه وإنما يغسل غسل التوب للغير لا مراعاة
سنة تكفين ووضوء **ويكفنه** أي يلفه في ثوب لا مراعاة
سنة الكفن من العدد والكافور على المساجد ومخدرات
ويدفنه من غير مراعاة السنة **ويؤخذ** **سرو** أي كنيفية
الحمل أن يأخذ سرو الميت وهو الجنازة **يقوا** **أيه** **الاد**
بأن يأخذ كل قائمة رجل **وقال** **أن** **نعي** **بجملها** **رجل** **أن**
يضع السابق مقدمها على أصل عنقه ويأخذ قائمها
بيده والثاني يضع مؤخرها على أعلا صدره ويأخذ قائمها
بيده **ويجمل** **به** أي بالسري **بلا** **خديد** **ولا** **حجر** **س** **قبل**

وضعه على اعناق الرجال على الارض وبلا مشي قد امها
اي المشي خلفها الجب خلا فاللشافعي ومنع مقدمتها على
يمينك وذلك يمين الميت ايتم ثم وضع مخرجها على يمينك
ثم منع مقدمتها على يسارك وذلك يسار الميت ايضا
ثم منع مخرجها على يسارك ويجوز القبر ويجوز دفنه
اي المدفنة الشق لضعف اراضيهم فيها التقدر والحد
وموقوف الشافعي واستعمال الاجر والخشب واتحاد
التابوت وان كان من حديد ينبغي ان يغرس فيه التراب
ويطين لضعفه العليا مما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف
على يمين الميت ويساره كذلك في الخلاصة ولذا اختار
الشق في بخاري لتقذر اللحد والحدان يجفر في جوف القبر
حفرة فيوضع فيها الميت ولا يرفع صوته بالذكر ولا
بقراءة القرآن خلفا لخنارة مخالفة لاهل الكتاب ولا
بالتكبير ايضا ويدخل من قبل القبلة اي يوضع الجنازة
في جانب القبلة من القبر ويجعل منه الميت فيوضع في اللحد
وعند الشافعي يسار اي يوضع الجنازة في موضع القبر بحجرة
يكون راس الميت بازاء موضع قدميه من القبر ويسار
الواقف الى القبر من جهة راسه كذا في مبسوط شيخ الام
وفتاوي قاضي خان ويقول ما منعه في اللحد **بسم الله**
وعلى ملة رسول الله اي بسم الله وضعناك وعلى ملة
رسول الله **سلمانك** ووجه الى القبلة اي يوضع في القبر
على جنبه الايمن مستقبلا القبلة وتخل العقدة التي في
الكفن ويسوي اللبن عليه والقبض اي جديده ان
غير معمولين فان كانا معمولين قيل يكره الاجراي لا
يسوي الاجر والخشب وقال شيخ بخاري لا يكره الاجر

في وسط
القبر

والخشب

والخشب في بلدنا لضعف الاراضي ويسجي اي يغطي
بشوب قبره اي قبره لا يسيجى قبرا الرجل الا اذا كان لضرورة دفع
مطر او حر عن الداخلس في القبر فحينئذ لا بأس به
وهالاي نصيب الثواب ويسمي اي يجعل القبر مثل سائر
القبور ويقال بالفارسية بنتته ولا يربح القبر خلافا
للشافعي ولا يجصص اي لا يعمل في القبر بالجبص ولا يخرج
الميت بعد الدفن من القبر الا ان يكون الارض منصوبة
واراد صاحب الارض اخراجه وكذا اذا كان الكفن مغطيا
ولم يرص صاحبه الا بنسبه وترع ثوبه فانه ينش قبره
ويترع ثوبه بالاتفاق **بامسنة الشهيد**
والمسنة بينهما مة وهو فعل بمعنى مفعول لانه
مشهور له بالجنة بالنصرة ولان الملائكة يشهدون موته
اكرامه او بمعنى فاعل لانه حي عند الله حاضر وموته
الشرع من قتله اهل الحرب مطلقا اي باي شيء كان قتله
بحد يد او غيره كالحرق والغرق واهل البغي وقطاع
الطريق باي شيء قتلوه والواوات بمعنى او من وجدته
معركة والحال انه به اسرا كجراحه او جرح الدم من عينه
او اذنه او جوفه سايلا او به اسرا كالحرق او من قتله مسلم
ظلم والحال انه لم يجب به دية اي لم يقع القتل موجبا
لدية حتى لو قتل بعد اقصاخ اولياؤه على مال او قتل
ابن ابنه او شهيد وذا الواقعة الشريعة لم يطل طاهر
بأنه قتل ظلم ولم يجب به مال فعلى هذا لا يكون الجنب
ولحامي والنفسا والصبي شهيدا او انما شرط الكراخ
فمن وجد في المعركة لم يدل على انه قتل لاميت وانما

وفي الجامع الصغير الحاكم عبيد
الرحمن اذا دفن بغير كفن
لا ينسئ القبر ما تذكرك
الرجل انه نسي ثوبا او درهما
فيه يفتش ويرفع ذلك
وكذا اذا كانت الارض خربة
بالشفعة ينسئ فاذا دفنوا
ولم يملوا عليه التراب حتى
علوا انه لم يقبل كبره سووا
الالبان لا يفتش ايم كذا
في الخلاصة

قال طه الا انه لو قتل بحق رجم او قصاص لا يكون شهيدا
فيكف الشهيد ويصلي عليه بلا غسل وقال الشافعي
 الشافعي لا يصلي عليه ايضاً **وبدقن بدمه** اي معه دمه
ونيا به الا ما ليس من جنس الكفن فينزعه عنه كالقرو
 والكشور والقلنسوة والكف والصلاح **وبزاد حتى يتم**
 الكفن **ويغض حتى يصير على سنة الكفن ويغسل ويغسل**
 عليه **ان قتل جنيماً او صبيّاً او حائضاً ونفساً او مقتولاً**
 بالمثل خلافاً لهما في هذا المسائل **او تشاي صار خلقاً**
 في الشهادة يقال ثوب رث اي خلق باذا **او شرب او**
نام او تداءى او مضى وقت صلاة كامل وهو يغسل
 وذكره اشارة الى انه اذا زال العقل في هذا الوقت لا يغسل
 وعن محمد ان عاش مكانه يوماً وليلة لا يغسل **ونقل**
من المعركة اي من المكان الذي خرج فيه حياً وهذا اذا
 حمل للقتل او في فان جر برجله من بين الصفيين كيلا يطأ
 لحيوان فليس يهرث **او اومي** وعند محمد لا يكون ارتثاً
 ونقل هذا الاختلاف فيما اذا اومي بامور الدنيا يغسل
 اتفاقاً وقيل اذا اومي بامور الآخرة لا يغسل اتفاقاً
 والاختلاف فيما اذا اومي بامور الدنيا **وقتل اي يغسل**
 اتفاقاً في المصروع لم يعلم **انه قتل بحد يده** خلافاً لما
 اذا علم انه قتل بحد يده خلافاً وعرف قاتله فانه لم يغسل
 خلافاً للشافعي **وقتل بحد او قصاص او تمزيق لا ينجي**
وقطع طرفي اي لا يغسل من قتل لبغي او قطع طرفي
 ولا يصلي عليه **وقالت الشافعي يغسل ويصلي عليه وانما**
 لا يصلي على الباغ اذا قتلوه في الحرب فاما اذا قتلوه
 بعد ما وضعت الحرب اوزارها يصلي عليه وكذلك

قاطع

قاطع الطريق انما لا يصلي عليه اذا قتل في حالة الحرب
 اما اذا اتخذهم الامام ثم قتلهم صلى عليهم وكذلك اذا
 قتل بعد الحرب ومثابحتاً جعلوا المقتولين بحكم العصبية
 وموالدروا زبي والكلا بازي حكم اهل البغي في هذه
 الاحكام وكذلك حكم الواقفين الناظرين اليهم اذا اصابهم
 بحجر او سكين وما ثوا في تلك الحالة لانهم يعينونهم بالصيا
 ولو اصابهم في تلك الحالة وما ثوا بعد تفرقهم يصلي
 عليهم وحسبني عن شمس الائمة الحسن بن سبيل عن قتل
 بالبحار بجهكم العصبية فاجاب **بانه يصلي على اهل**
الكلا بازي ولا يصلي على اهل دروازة لان في عهدة السلطان
 كان من اهل دروازة وكان يامر اهل الكلا بازي بالمحاربة
 معهم فكانوا امطاً ومين فيصلي عليهم **وقال ابو يوسف**
 لا يصلي على كل من قتل على متاع ياخذ والمكابرون بالمصر
 بالسلح ومن قتل نفسه خطا باذناول رجلا من العدو
 ليضربه فاخطا فاماب نفسه ومات فانه يغسل
 ويصلي عليه ومن اخطا فاماب نفسه ومات فانه يغسل
 ويصلي عليه **اختلف فيه قيل لا يصلي عليه وقيل يصلي**
 عليه **وتقبل توبته ان تاب في ذلك الوقت ولما فرغ**
 من الصلاة خارج الكعبة شرع في الصلاة فيها فمات
باب الصلاة في الكعبة مع فومر
ونقل فيها اي في جوف الكعبة خلافاً للشافعي فيها
 ولما لك في الفرض **وفوقها اي مع الصلوة على سطح**
 الكعبة مطلقاً سواء كان بين يديه سترة او لا وكان
 الشافعي لا يصح الا ان يكون بين يديه سترة كذراع طولاً
 وعرضاً سبع عرضاً **ومن جعل ثياباً الى ظهره ما بين يديه**

8

ليلة

قوله الصلاة في الكعبة اي في جوف الكعبة خلافاً للشافعي فيها
 بله الباب يكون في الصلاة في الكعبة اي في جوف الكعبة
 ومكاناً وشرفاً وسبباً في الكعبة لا ارتفاعاً او ما
 ترفعها او تكونها منفردة وتحتها ما رتب
 الصلح والصلوة في الكعبة اي في جوف الكعبة
 ترفع في الجوف اي في جوف الكعبة

مع

يشيخ الى انه لو تزعي اقل من سنة لا يجب وفي زكاة الابل
يجب في خمس وعشرين ابلا بنت مخاض وهي التي استكملت
 سنة ودخلت في الثانية وانما سميت بها لان امها صارت
 ذات مخاض باخرو وهو جمع الولادة وانما قيد بها لامل
 صفات الواجب الابل الا نؤنه حتى لا يجوز فيها متوالا فاك
 ولا يجوز الذكور الا بطريق القيمة كذا في حققة الفقه **وفما**
دونه في كل خمس ابل يجب شاة وفي ست وثلاثين ابلا
 بنت لبون وهي التي استكملت سنتين ودخلت في الثالثة
 وانما سميت بها لان امها صارت ذات لبن باخري وفي
ست واربعين ابلا يجب حقة بالتي وهي التي استكملت
 ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وانما سميت بها لانها
 اكمل والركوب **وفي احدى وعشرين جرة** وهي التي استكملت
 اربع سنين ودخلت في الخامسة وانما سميت بها لانه
 لا يستوفي منها ما يطلب منها الا بضرب وتكلف وحبس
 اولانها تطبق الجوع يقال جذعت الابل اذا حبستها بلا
 علف **وفي ست وسبعين ابلا** يجب بنت لبون وفي
احدي وتسعين ابلا يجب حقتان الى مائة وعشرين
 ثم فيما زاد على مائة وعشرين **في كل خمس ابلا** يجب شاة
 مع احدى وعشرين وفي مائة وثلاثين حقتان وشاتان وفي
 مائة وخمسين وثلاثين حقتين وثلاث شياه وفي مائة
 واربعين حقتان واربع شياه الى مائة وخمسة واربعين
 ابلا حقتان وبنت مخاض وقال **سالك** انما اذا زادت
 على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون فاذا امكن
 مائة وثلاثون ففيها حقة وبنت لبون ثم يدار الحساب على
 الاربعينات والخمسينات فيجب في كل اربعين بنت لبون

وفي كل خمسين حقة **فيها** اي في مائة وخمسين واربعين
 الى مائة وخمسين يجب حقتان وبنت مخاض وفي مائة
 وخمسين ثلاث حقتان **ثم فيما زاد على مائة وخمسين**
 الى مائة وخمسين وسبعين يجب **في كل خمس شاة** فيجب مائة
 خمس وخمسين ثلاث حقتان وشاتان وفي مائة وخمسين
 وستين ثلاث حقتان وشاتان وفي مائة وستين وثلاثين
 ثلاث حقتان وثلاث شياه وفي مائة وسبعين ثلاث
 حقتان واربعة شياه وفي مائة وخمسين وسبعين ثلاث
 حقتان وبنت مخاض الى مائة وست وثلاثين وما بينهما
 معفو وفي مائة وست وثلاثين يجب ثلاث حقتان
 وبنت لبون الى مائة وتسعين وما بينهما معفو عنه
 وفي مائة وست وتسعين يجب اربع حقتان الى مائة
 وما بينهما معفو **ثم يتاخر اذا كان مستانفا بعد**
 مائة وخمسين اي اذا زادت الابل على مائة من فستان
 القريضة حتى اذا زادت الخمس على المائتين كان فيها
 شاة واربع حقتان فلوزادت العشرة عليها كان فيها
 شاتان واربع حقتان الى اخر ما ذكر وقال **الشافعي**
 ان زاد على مائة وعشرين ففي كل اربعين بنت لبون وفي
 كل خمسين حقة كما تقدم **انفا والبخت كالعراب**
 وهو جمع البخت وهو الذي تولد من العوي والعموي وهو
 منسوب الى بخت نصر ولما افسوخ من زكاة الابل شروع
 في زكوة البقر فقال **بام** صدقة البقر
وفي ثلثي بقر يتبع **ذو اسنة** او يتبعه والذكر
 والانثى سواء كذا في الفقه فلذا كان مخبرا وانما سمي
 ببيع لا يبيع امره بعد هذا اذا لم يكن للتجارة امنا

اذا كان للتجارة فلا يعتبر العدد فيها وانما يعتبر ان تبلغ
 قيمتها ما في درهم او عشرين مثقالا من الذهب وكذلك
 الابل والعنم اذا كانت للتجارة ولا يعتبر العدد فيها
 بل قيمتها ونحو العجاف افضلها او سلطان كان **وفي اربعين**
سنة ذوا سنتين او ستة وفي العجاف بعددها بان
 ينظر اليه قيمة يتبع وسط والقيمة ستة وسط فان كانت
 قيمة التبع الوسط اربعين وقيمة الستة الوسط خمسين
 تجب ستة تساوي افضلها ربع الذي يليها في الفضل
 حتى او كانت قيمة افضلها ثلاثين والذي يليها في الفضل
 عشرين تجب ستة يساوي خمسة وثلاثين **وقيل** اذا كان
 الاربعين حسابه الى ستين ففي الواحد ربع عشر ستة
 وفي الاثنى نصف عشرة ستة وعن ابي حنيفة انه لا شيء في
 الزيادة حتى تبلغ خمسين فيكون فيها ستة وربع
 ستة وروي عنه انه لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين
ففيها يتبعان اجمالا او يتبعان وهو قول ابي يوسف
 وانما في محمد ونحو العجاف يتبعان من افضلها او سلطان
 كان واخر من افضلها **وفي سبعين سنة وبتبع ونحو**
ثمانين مستان وفي سبعين ثلاثة اتبعة ونحو المائة
 يتبعان ومئة فالعزف يتبع كل عشرين يتبع الى
 مئة والجواميس كالبقرة لان اسم البقرة يتبعها ولم
 هو نوع منه وانما لم يتبع اذا اختلف ان لا يأكل لحم جابوس
 لان اوهام الناس لا تنصرف اليه في ديارنا لقلته
 ولما فرغ من زكوة البقر شرع في زكوة الفم حيث قال
وفي اربعين سنة سائمة تجب **شاة** واحدة **وفي مائة**
واحدى وعشرين تجب شاتان وما بينهما معنوه

وفي

وفي مائتين وواحدة **ثلاثة شياه** والذي يبيته وبين ما
 قبله معنوه **في كل مائة شاة** اي بعد ما بلغت الى اربعين
 ففي خمسين سنة شاة وفي ستين سنة شاة **والعز**
 والمتولد من الظبي والنخلة **لا تحبان** في تكمل النصاب لا
 في اداء الواجب لان العبرة للام وعمدات في العبرة
 للاب كما في النسب **ويؤخذ الشئ كما تها لا الجذع** اي لا
 يؤخذ الجذع مطلقا سواء كان زكوة القنار او العز
 وروي عن ابي حنيفة لا يؤخذ من المعز الا الشئ فاما من
 الصان فيؤخذ الجذع وهو قول ابي يوسف ومحمد وان
 والشئ ما تم له سنة والجذع ما في عليه اكثر السنة ولما
 فرغ من مسايل القنم شرع في مسايل الخيل والبغال والحمير
 حيث قال **ولا شيء في الخيل** مطلقا سواء كانت الذكور
 او الاناث في السوائم مخلوطا او لا هذا عندنا وموه
 المختار للغنوي وعند ابي حنيفة اذا كانت الخيل سائمة
 واختلط ذكورها واناثها فضا حبا يعطى عن كل فتوس
 دينار او يقومها ويعطى ربع عشر قيمتها وهو قول زفر
 اما في الاناث المفردة ففيها روايتان وعن ابي حنيفة
 في الذكور اربع روايتان **ولا شيء في البغال والحمير** **والحمير**
 جميع حمل وهو ولد القبان في السنة الاولى **ولا شيء في**
الفصلان جميع فضيل من قولهم فصل الرضيع عن امه
 فضلا وفضالا وهو الذي فصل من الناقة ولم يتم الحول
والعجاف جمع عجول والعجل والعجول من اولاد البقر
 حين ترضعه امه الى سنة اشهر وهذا اخرا قوله ابي
 حنيفة وهو قول محمد وكان يقول ولا يجب فيها ما
 يجب في الكبار وهو قول زفر ومالك ثم رجع وقال يجب

في كل مائة شاة اي بعد ما بلغت الى اربعين
 في خمسين سنة شاة وفي ستين سنة شاة
 في كل مائة شاة اي بعد ما بلغت الى اربعين
 في خمسين سنة شاة وفي ستين سنة شاة

ففي

ن

فيها

لو ادعى عن خمسة دراهم جيا وخمسة زونقا جاز وكرم
عندما وعند محمد وزفر لا يجوز ولو ادعى الفضل ولو ادعى
اربعة جيرة قيمتها خمسة ردية عن خمسة ردية لا يجوز
الا عن اربعة عند الثلاثة ردهم الله وعند من يجوز عن
خمسة ولو كان له ابريق فضة وزنه مائتان وقيمتها ثلاثا
فادعى خمسة جاز عند ما **خلاف الزفر** ومحمد ولو كان
وزنه مائة وخمسين وقيمتها مائتين لا يجب اتفاقا
المعتبر **الدراهم** و **وزن** سبعة في الزكوة والنضار
وتقدير الديارات والمهر **وموازين** العشرة منها
اي من الدراهم **اي وزن** سبعة مثقالا واصله
ان الدراهم في الاستدراكات على ثلاثة اصناف صنف
منها كل عشرة منه عشرة مثاقيل قبل كل درهم مثقال
وصنف منها عشرة منه ستة مثاقيل كل درهم ثلاثة
اخماس مثقال وصنف منها كل عشرة خمسة مثاقيل
كل درهم نصف مثقال وكان الناس يتصرفون فيها الى
ان استخلف عمر رضي الله عنه فاذا دان يستوفي الخراج
فطالبهم بالاكبر فالتمسوا منه التخفيف فجمع حساب
وما نه ليتوسطوا بين ما رآه عمر رضي الله عنه وراى
الرعية فاستخرجوا له وزن السبعة يان اجمعوا من كل
صنف عشرة دراهم فصا لكل احد وعشرين مثقالا
ثم اخذوا ثلث ذلك وكان سبعة مثاقيل والمثقال ما يكون
كل سبعة منها وزن عشرة دراهم **وغالب الورق ورق**
يكسر الرالمضروب من الفضة اي كانت غلبة للفضة في
المضروب في الفضة فهو كالدراهم المضروبة من الفضة
الخالصة **لا عكسه** اي ان كانت الغلبة للنحاس اي النحاس

والصفر فهو في حكم العرو من يعتبر ان يبلغ قيمتها نصابا
ولا يد من نية التجارة فيها كما في سائر العرو من الا اذا
كان يخلص منها فضة يبلغ نصابا لانه لا يعتبر في عين
القيمة ولا نية التجارة كذا في الهداية **ويجب في عرو من**
تجاوز بلغت صفة عرو من **نصاب ورق** وهو ما في درهم
او ذيب وهو عرو من مثقالا او ربع العشر وقال مالك
اذا باعها زكي الحول واحد وان مضى عليها في ملكه احوال
وكذا الكلاء وفيه الدين لو قبضه بعد احواله **ونقصان**
النصاب انشاء الحول لا يضر اي لا يمنع الرجوعيات
كامل النصاب في طريقه اي في اول الحول واخره مطلقا
سواء كان نصاب السوام او الذهب والفضة او مال
التجارة **وقال الشافعي** كمال نصاب السوام من ابتداء
الحول الى انتهائه شرط وفي مال التجارة يعتبر كماله في اخره
لا غير كذا في الكاف وفي المصنف يعتبر كماله من اوله **وهو**
قيمة العرو من التي للتجارة الى الثمنين اي الذهب والفضة
وانما قيدت العرو من للتجارة لانها اذا لم تكن للتجارة و
مال لا يبلغ نصابا لا يقيم العرو من لتكميل النصاب فلا زكاه
عليه **ويضم الذهب الى الفضة قيمة** اي من جهة القيمة
وقال الشافعي لا يقيم ثم الفهم باعينا والقيمة عند اي
حينئذ وبالا جزاء عند ما حتى لو ملك مائة درهم وخمسة
دنانير قيمتها مائة درهم يجب الزكوة عنه خلافا لما
ولو ملك مائة درهم وعشرة دنانير او مائة وخمسين
درهما وخمسة دنانير او خمسة عشر دينارا او خمسين
درهما يضم اجماعا ولا يظهر الاختلاف عند تكامل الاخر
لانه متى استغنى قيمته احدهما يزداد قيمة الاخر فيمكن

تكميل ما انتقص فيه بما زاد وادفني فتجب الزكاة بلا
خلاف وانما يظهر الخلاف حال نقصان الاجزاء **باب**
باب العاشر من نصيب الامام على الطريق
لباخذ الصدقات اي الزكوات من التجارة وبما من التجار
به من الصوص وكما ياخذ العاشر صدقات الاموال
الظاهرة ياخذ صدقات الاموال الباطنة التي يكون
مع التجارة لانها تصير ظاهرة بالخروج الى الغيا في **من**
قال من التجار الذي يبرون عليه **لم ينم** انوار على المال الذي
في يده **او على** من يحيط بماله **او قال** ادت زكاة هذا
المال **انا الى الفمرا** في المصرا **او قال** ادت زكاة هذا المال
الى عاشر اخر وفي تلك السنة عاشر اخر **او حلف** صدق
متعلق بالجميع وهو موضع الحال او العطف على قال
هذا اذا خرج البراء وهو خط البراء وان لم يخرجها
لا يصدق في الجميع الصغير لا يشترط اخراجها وهو
الصحيح وعن ابي يوسف انه لا يشترط التخليف للتصدق
وهو القياس وانما قلنا وفي تلك السنة عاشر اخر
لانه ان لم كذلك لا يصدق **الا في السوام** في دفعه
بنفسه اي يصدق في جميع الصور الا في هذه الصورة
وهي ما اذا قال دفعته انا الى الفمرا فانه لا يصدق
وان عطف **وقال** الثاني يصدق **وفيما صدق**
المسلم من الصور المذكورة **صدق الذي لا اكزي** في شيء
من ذلك **الا في ام** **ولله** اي في جارية يقول هي ام ولدي
فيصدق لان كونه حريبيا لا ينافي الاستيلاء **واخذ**
العاشر منا اي من المسلمين **ربع العشر** واخذ من الذي
منعه وهو نصف العشر واخذ من اكثر من العشر

بشرط

بشرط نصاب وبشرط اخذهم **منا** هذا الكلام من قبيل
اللفظ والنسب المرتب فقوله بشرط نصاب متعلق بقوله
واخذ منا ومن الذي وقوله واخذهم منا متعلق
بقوله ومن الجري اي ياخذ منه العشر بشرط اخذ
العشر منا حتى لو ستر جري بخمس درهمها وبما في ذلك
لم يؤخذ منه شي لان ياخذوا منا مثلها واد كتاب
الزكاة لا يؤخذ من القليل وان اخذوا منا من مثله وان
مر بنصاب ولم يعلم كم ياخذون منا يؤخذ منه العشر
وان علم انهم ياخذون من اربع عشر ونصف عشر ياخذ
يقدره وان كانوا ياخذون الكل لا ياخذ الكل وان لم ياخذ
منا اصلا لا ياخذ منهم **ولم يثن** في حوله **بلا** عود حتى
لو مر جري على عاشر عشر ثم مرة اخرى لم يعثر حتى
يكون الحول وان عشر فرجع الى دار الحرب ثم خرج من يومه
ذلك عشر ثانيا لانه بالرجوع ينتهي الامان **وعشر**
لا اكثر يروي لومر ذمي يجر او خنزير او اخذ نصف عشر
قيمة الخنزير ولم يعثر الخنزير مطلقا سواء كان منفردا او
مع الخنزير **قال** زفر يعثرهما **وقال** ابو يوسف يعثرهما
اذا مر بهما جميعا بجعل الخنزير تبعا للخنزير وان مر بكل واحد
عشر الخنزير **ون** الخنزير وطريق معرفة قيمة الخنزير الرجوع
الى اهل الذمة **ولا ما في بيته** اي لو مر على العاشر ذمي او
مسلم باقل من مائتي درهم واخير ان له في منزله ما يبلغ
نصابا وقد حال عليه الحول لم ياخذ منه شي **والنصاب**
اي لا ياخذ لو مر ببضاعة **وما في المضاربة** اي لو ستر
عليه بمال المضاربة لا يعثر بها وكان ابو حنيفة يقول
او لا يعثرها ثم رجع وقال لا يعثرها وهو قولهما

عنه

وكسب المادون اي لو مر عليه عيده ما ذون يمال فان كان مال المولى لا ياخذ منه وان كان كسبه فكذلك وفي الجامع الصغير ياخذ ربع العشر عند اي خيفة خلافا لهما **ونحن ان عشر الكوارح** اي ان مرتعا شر الكوارح و عشر وامنه ثم مر على عاشر اهل العدل عشر ثانيا لا يقال مدامنا قضى ما ذكره قبله في باب صدقة السوايم وهو اذا اخذ العشر بغاة لا يؤخذ اخري لان التقصير منها منه حيث مر عليهم فكان جائزا فلا يبطل به حق الفقير بخلاف ما اذا غلب الكوارح على بلد واخذوا زكاة سواهم فانه لا شيء عليهم لانه لا تقصير منهم وانما التقصير عن الامام **باب الكواثر** وهو اعم من المعدن والكثير المعدن ما خلق الله سبحانه وتعالى في الارض والكواثر اسم لما دفن بنوا آدم **خمس معدن** فقد كذب وفننة و معدن **كوحديد** كصفر ونحاس في ارض خراج **او عشر** اي لو وجد شي منها في ارض الخراج او العشر ففنيه الخمس واربعه اخماس للواحد وقالت حاله والثاني لا الخمس ولو وجد ارض مملوكة فاربعه الاخماس للمالك الرقبة وخمس للواحد ولا يذاد **اي** لا يؤخذ الخمس من معدن فقد وكوحديد يوجد في دارة خلافا لهما **وارمنه** وعن ابي خنيفة روايتان في رواية الامس لا يجب كانه الدار وفي رواية الجامع الصغير يجب **خمس كثر** اعلم انه اذا وجد كثر فان كان عليه قنوت اهل الاسلام ه كالكتوب كانه الشهادة ولو كان للقطعة وحكمها انه يجب تعريضها ثم التصديق على نفسه ان كان فقيرا او على غيره ان كان غنيا ولو كان عليه ضرب اهل الجاهلية

كالمنقوش

كالمنقوش عليه الفصح فان وجد في ارض مباحة فليس مملوكة لاحد ففنيه الخمس واربعه اخماسه للواحد وان وجد في دار نفسه او ارمته ففنيه الخمس اتفاقا بخلاف المعدن عند ابي خنيفة **وباقية** اي اربعة اخماسه عند ابي خنيفة ومحمد **للمختط** له وعند ابي يوسف للواحد فعلم من هذا المنقول ان قوله وباقية للمختط له ينقص بالقصور الاخره وهي وان وجد في دار نفسه الخ ولا يكون مطلقا كما فهم من المتن والمختط له هو الذي ملكه الامام هذه البقرة اول الفصح وانما سمي به لان الامام يحفظ لكل واحد من العائدين ناحية ويقول هذه لك وان لم يعرف للمختط له او ورثته صرفا الى اقصى مالك يعرف في الاسلام لقيامه مقام صاحب الحفنة في هذه الدار ولو استتب الغريب بان لم يكن فيه شيء من العلامات يجعل جليلا في ظاهر المذهب وقيل استلاما زمانا **و خمس ربيع** خلافا لابي يوسف **لا ركاز** في صحرا **دار الحرب** اي لو وجد في صحرا دار الحرب رجل مستامن لا يمس وانما قيد تاي البحر لانه لو وجد في بيوتهم يرد عليهم **ولا في زرع** اي لا يمس في زرع وناقوت و زرع مرد **ولو لو** **وعن** وقال ابو يوسف ففنيه في كل حلية يخرج من البحر **خمس** **باب العشر** **يجب في عمل ارض العشر** وانما قيد الارض بالعمد لانه لو كان في ارض خراجية لم يكن فيه شيء **ومستقي** سماه اي يجب ارض العشر المستقي من المطر **يجب مستقي** **سبح** اي ما الانهار والادوية **بلا شرط** اي يجب في هذه الصور بلا شرط **نصاب** **بقائه** في الخارج وعن ابيه

خارج

حنيفة انه يقبر في كل ارض العثر القيمة وعنه لا شيء فيه حتى
يبلغ عشر قربة كل قربة خمسون منا وعن محمد خمسة اقتراد
كل فرق ستة وتكون رطلا وقال **الث** فلي لا يجز العسل
شي وقال ابو يوسف ويحمدوا **الث** فلي لا عشر الا فيهما لغير
بافنة اذا بلغ خمسة اوسق والوسق ستون مائة كل مائة
اربعة امنا ما يوجد في الجبال من العسل والتمر ففيه
العشر وعن ابي يوسف لا يجب **الا الحطب** اي يجب في
مسقيات سماء **الا الحطب والعصب والكشمش**
والسعف والتمين والمراد بالعصب الفصيص الفارسي
الذي يتخذ منه الاقلام واما قصب السكر وقصب الذريرة
وهو الذي يجعل ذرة ذرة ويلقى في الدوا وفيه العشر
وهذا اذا لم يقصد مقصبة اما اذا قصد فيجب فيه
العشر ونصفه بالرفع منطوق على الضمير المستكن في
يجب اي يجب نصف العشر **مسقي غيب** وهو الذي لا يعظم
من مسك التوت **مسقي** **الينة** وهو جذع عظيم طويل
يوكب تركيب مداق الارز وفي راسه منقوشة كهيئة **ولا**
ترفع المون كاجرة المال ونفقة البقر وكري الازهار
بل يجب العشر ونصفه في كل اخراج لا في الباقي بعد
رفع المون وقيل ينظر الى قدر قيمة المون من اخراج
فيسلم بلا عشر ثم يعشر الباقي **ونصفه** اي يجب نصف
العشر **خارج** **عشرية كغلب** بالكسر وان كان بالفخ
جائز وهم قوم من الفخاري مطلقا سواء كانت اصلية
في حكم التضعيف بان ورد بها من ابيه او نداء لئلا
بالشرا من الغلبى وكان التضعيف فيه حادنا بان
كان اشترابا من مسلم هذا قولهما وقال محمد ان كانت

اصلية يعتبر كذا وان كانت حادثة لا يثبت التضعيف
واق **اسلم الغلبى** او **ابنا** **غلبا** **منه** اي اشترابا من
الغلبى **مسلم** خلافا لهما في الحادثة ولا في يوسف في
الاصلية ايضا او ابتاعها منه **ذمي** مني كذا يجب
خارج **ان اسنوي ذمي** **ارضا** **عشرية** **من** **او** **عند**
ابي يوسف يضعف العشر فيوضع الخراج وعند محمد يفي
عشرية كما كانت وعند مالك يجبر على بيعها ويجب عشر
ان اخذها اي تلك الارض العشرية التي اشترابا **ذمي**
منه اي من الذي **مسلم** **اخر** **بشفعة** اي بسبب شفعة **او** **ود**
عطفت على اخذها **ان** **رد** **الذمي** تلك الارض العشرية التي
اشترابا من **مسلم** **على** **المبايع** **للمساكين** **وان جعل** **مسلم**
داره اي دار خطبه وهي التي ملكه الامام هذه التبعة
اول الفسخ **بنا** اي ارضا يحيط بها حائط وفيها نخيل
متفرقة واشجار وان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن
زراعتها ومنها فهي كرم **فؤنة** **تدو** **مع** **مائة** فان
سقاء بها العشر يجب فيه العشر وان سقاء بها الخراج يجب
الخراج وان سقاء به امة وهذا امره فالعشر حق
بالمسلم والمالات على بن عيسى وخارجي اما العشري
فما السما والابار والعيون والبيادر التي لا يدخل تحت
ولاية احد واما الخراجي فماء الينابيع التي تنبعث الانبار
وما يترجف في ارض خراجية وعين تظهر في ارض
خراجية واما ما السيمون وجيكون ودجلة والفرات
فخراجي عندهما وعشري عند محمد **خلافا** **لذمي** **والجور**
اي لو جعل دار خطبته **بنا** اي يجب الخراج وان سقاء
بها العشر **وداره** **خارجي** لا يجب خراج على الذي يقدان

عن قيراي كما لا يحسن عين قبر ونقط في ارض عس
وتو كانت عين قبر ونقط في ارض خراج **بالحراج**
ان كان حريمه من اكل الزراعة ثم يمسح موضع القبر في رواية
بتعا وفي رواية لا يمسح ولما فرغ من بيان السب وقدره
الواجب شرع في بيان مصاريفها فقال **باب**
المصرف اي مصرف في الزكوة والعشور **والفقير والمكسر**
والفقير الذي لا يبال لانه لا يجد شيئا كذا عند اي حنفية
والمسكين الذي يميل لانه لا يجد شيئا كذا عند اي حنفية
وعنه على العكس والاول اصح **وهو اسود حاله**
الفقير وهو قول عامة السلف وعندنا **قوله** على عكس
ذلك وعن ابي يوسف انهما صنفت واحد **والعامل** بقدر
عمله وان كان غنيا اذا كان غير هاشمي وهو من نصيبه
الامام لا يستيف الصدقات والعشور فيعطيه ما يسع
وعياله واعوانه **والكتاب** اي بيان المكاتب على اداء
بذل الكتابة بصرف الصدقة اليه **والمدون** اذا لم يملك
نفسا با فاضلا عن دينه **ومنقطع الغزاة** اي المنقطع
عن الغزاة بسبب الفقر وانما جعل صنفا برأيه وان
كان داخل في الفقر لانه بالاستحقاق ارسخ واولي فيكون
بالخصم والافتراء احق واحوي والامانة للتوضيح
وابن السبيل وهو من كان له مال في وطنه وموكل
لا شيء فيه **فقد** الزكوة **الحكام** **والصنف** وقال
ان من لا يجوز ما لم يصرف الى الاصناف السبعة من كل صنف
ثلاثة **الاخي** اي لا يدفع اليه **وان كان فقيرا** وقال
زفر الاسلام ليس بشرط **ومع** **عليه** اي يجوز ان يدفع
غير الزكوة كصدقة العطر والمندور الى ذي **وقال** ان في

لا يجوز

لا يجوز ومورد اية عن ابي يوسف ولا الى بناء مسجد **كثير**
ميت **نقط** **دين** ميت ولا الى شراقة **يعتق**
خلافا لما لك ولا الى **مسلم** اي ابيه وابيائه وان عله
ولا الى **فرع** اي ولد وولد وولد **وان سفل** ولا الى **حبة**
وزوجها وقال لا تدفع المرأة الى زوجها ان كان فقيرا ولا الى
عبد ومكاتبه ومدبره وام ولدك **ومعتق البعض**
وقال لا تدفع الى معتق البعض ولا الى **عني** **ملك** **نصاب**
اي لا يدفع الى عني بسبب تلك نصاب مطلقا وقال ان في
يجوز دفع الزكوة الى عني الغزاة وقال لا يمنع لا يحمل من ملك
حسنه درهما وفي بعض النسخ ولا الى عني ملك نصابا **ولا**
اي عبد عني **عبد** اي عبد عني ولا الى مقله وانما فيه به
لانه لو كان كبيرا فقيرا يجوز دفعه اليه وان كان ثقتا
على الاب ولا الى **بن هاشم** وسماه على وعباس وجعفر و
عقيل وحارث بن عبد المطلب **وهو الهيم** اي لا تدفع اليه
معتق بني هاشم والقياس الا يلحق المولى بالاميل **ولو دفع**
الزكوة **بشخص** **فان** اي ظهر انه اي المعطي له **عني** او
ما شئ او كافرا او ابوا اي اب من وجب عليه الزكوة او
ابنه **مصح** وقال ابو يوسف لا يصح هذا الاخرى وفي
الكبر رواية انه مصرف اما لو سلك فلم يتجروا وتجري قد
وفي الكبر رواية انه ليس بمصرف لا يجوز الا اذا علم انه فقير
ولو عبد اي لو ظهر ان المعطي له عبد المولى **ومكاتبه** لا
يصح **وكره** **الاغنا** اي كره ان يدفع الى واحد ما في درهم
فان دفعه جاز خلافا لفرقة انه لا يجوز **وندم** **الاغنا** عن
السؤال في هذا اليوم **وكره** نقلها اي نقل الزكوة من بلد
الى بلد اخري لغير قريب **واجوح** وانما تفرق صدقة

نفع

كل قوم فيهم اما لو نقلها الى قريبة الى قوم هم اخوج من
 اهل بلده لا يكون فان فيه رعاية بحق القرابة ودفع الزيادة
 الحاجة ولو نقل الى غيرهم جاز خلافا للبعض **ولا يسأل**
 اي لا يجوز له السؤال **من له قوت يومه باب ثمة**
صدقة الفطر من قبل امانة الشيء الى الشرط وانما قدمت
 على الصوم مع انها تجب بعده لانها عبادة مالية كالزكاة
تجب خلافا للشافعي فانها عند قرض **على حر ممل** مطلقا سواء
 كان صغيرا او كبيرا وقال محمد لا تجب على الصغير وانما قدمت
 بالحر لانه لا يجب على العبد وتجب على العبد وبالملك لا بل لا
 تجب على الكافر وتجب عن الكافر ان كان عبدا **في انصاب**
 وقالت الشافعي تجب على من ملك زيادة عن قوت يومه
ففضل عن مسكنه حتى لو كان له دار او اذارا اذ يسكنها ودار
 اخرى لا يسكنها فيؤاجرهما او لا يواجرهما يعتبر قيمتهما في
 الفتي حتى لو كانت قيمتهما مائة درهم تجب عليه صدقة
 الفطر وكذلك لو كانت له دار واحدة يسكنها وفضل عن
 سكنها شيء يعتبر الفاضل والى هذا الشاذلي والمحيط كذا
 في النهاية وفضل عن ثيابه **وايما له ايمتاعا وفسسه**
وسلاحه وعبيده وعن الاشيا تعتبر ان يكون مشغولة
 بحاجة الاصلية لا ما يحتاج اليه والمراد بالسلاح
 ما يستعمل للحاجة الدينية وهذا قالوا ان كنت الختم
 والفتة والمصحف الواحد لا يكون نصابا واما كتب النحو
 والادب والطب والتعبير يعتبر نصابا كذا في شرح النظم
 عن نفسه اي يجب عن نفسه **ولمفله الفقير** فان كان
 للمفمل مال يودي من ماله وعن محمد يودي من مال نفسه
 حتى لو ادى من مال الصغير يضمن **وعن عبيده للخدمة**

اي

اي يجب عن العبد مطلقا سواء كان مملكا او كافرا وقال
 الشافعي لا يجب عن الكافر قوله للخدمة اشارة الى انه لا
 يجب عن عبيده للتجارة وعند الشافعي يجب عنهم ايضاً
 يجب عن مدبره وام ولد له لا عن زوجته **وولد الكبير**
 خلافا للشافعي فهما ولا عن مكاتبه خلافا للمالك ولا يجب
 عن عبيد او عبيد لهما اما العبد المملوك ففقيه خلافا للشافعي
 واما العبد المملوك فتعندهما على كل واحد ما يخصه من
 الرؤس دون الاستقام حتى لو كانت بينهما خمسة اعب
 يجب على كل واحد منهما الصدقة عن عبيد من وتبل لا يجب
 اجماعا **وبنوقعت لوبيعاً اختيارا** اي لو اشترى عبدا
 باختيار ففطرته على من يستقر الملك له معناه اذا امر وقت
 الفطر واخياري باق وعندنا فطر على من له الاختيار وقالت
 الشافعي على من له الملك وقت الوجوب **نصف مرفوع**
 على ان فاعل يجب اي يجب نصف صاع من **نخل وديقعة**
او سويق او زبيب وقال ابو زبيد كالشعير وهو روا
 عن ابي حنيفة وقالت الشافعي من اكل صاع وجب صاع
تمر وشعير وهو ثمانية ارطاب كل رطل عشرون اشارة
 وقال ابو يوسف والثافعي خمسة ارطاب وتلك رطل
صاع منصوب على الطرف اي يجب نصف صاع صاع يوم
 الفطر وقالت الشافعي عند غروب الشمس في اليوم
 الاخر من رمضان **فمن مات قبله** الفاللتفرع اي من مات
 قبل يومه لا يجب عليه صدقة الفطر **واسلم الكافر**
بعده او ولد بعد اي بعد يومه لا يجب عليه صدقة
 الفطر **لو قدم على الوقت** مطلقا وعند خلف بن اوب
 يجوز تجملها في النصف الاخر من رمضان لا قبله

صوابه استقام لا
 في قوله عند الشافعي

في

بر صم

قوله استقام كل استقامت
 ٨١٨
 و

وقيل يجوز تجيلها في النصف الاخير من رمضان وقيل
في العشر الاخير منه وعن الحسن بن زياد لا يجوز تجيلها
اصلا كالاشحية **او اخر** عن يومه لا يسقط وان طال
المدة صح الا اذا بعده وعن الحسن تسقط بمعنى يوم الفطر
والله اعلم **كتاب** **العتوم** انما ذكر الصوم
بعد الزكاة اقتداء بالنسبة وهو في اللغة الامساك
قال النافعة
في فيل ميام وخيل غير صالحة تحت الهياج والغري تعلق الجماء
اي تمسكه عن العلف وغير ممسكة وفي الشرع **هو ترك**
الاكل والشرب والجماع من الصبح الصادق الى الغروب
بنية اي ترك الاكل بنية من امله بان يكون مسلما
بالغيا فلا طهر من حيض او نفاس وقال زفر صوم
رمضان يتادي بغير بنية من الصبح المقيم **وصومه**
رمضان وهو فرض جملة حالته او معتزفة وصوم
النذر المعين كما اذا قال لله علي ان اموم غرة رجب
او الخامس عشر من رجب من سنة كذا **او هو واجب وصوم**
النفل بنية اي مع هذا الصيام بنية من الليل الى ما
قبل نصف النهار والمراد بنصف النهار نصف النهار
الشرعي وهو من طلوع النحر الى الضحوة الكبرى وقيل اذا
صار رمضان بنية الى ما قبل الزوال جاز وقال مالك
يشترط التبييت في النفل اي **قال** **قال** في بشرط
التبييت في صوم الفرض وفي النفل يصح بنية بعد الزوال
ومع صوم رمضان والنذر المعين والنفل **مطلق**
النية بان يقول نويت ان اموم هذا نجس ولم يتعزم
لغرض وغيره وفي احادي قولي الشافعي لا يصح بطلاق

النية

النية مع صوم رمضان والنذر **بنية النفل** مطلقا
بان يقول نويت ان اموم هذا النفل ونذر واية تكون عن
وقال مالك ان علم انه يوم رمضان فتوى النفل لم يكن صائغا
وان لم يعلم صح عن النفل **قال** **قال** في لا يصح بنية النفل
وما بقي لم يجز الا بنية معينة معينة من التبييت ومما
مبين ان المنقول قوله وما بقي اي صوم القضا والكفارة
والنذر الذي هو غير معين لا يصح الا بالتبييت ثم قال
امحبا بنا يجب عليه اليه كل يوم وقال مالك يصح صوم جميع
الشهر بنية واحدة **وسببت شهر رمضان برواية**
ملال او بعد شعبان ثلاثين يوما يعني اذا غم الهلال
أكملوا عدة شعبان ثلاثين ثم صاموا عن رمضان روي
ملال او لا **لا يصام يوم الشك الا تطوعا والشك**
ما استوي فيه طرف العلم والجهل وذا بان غم هلال رمضان
في اليوم التاسع والعشرون من شعبان فوقع الشك في اليوم
الثلاثين انه من شعبان او من رمضان وهذه المثلثة على
وجوه **احد** هما ان ينوي صوم رمضان وهو مكروه ثم ان
ظهر ان اليوم من رمضان بجزيه وان ظهر انه من شعبان
كان تطوعا وان افطر لم يفتنيه والثاني ان ينوي غدا
اخر وهو مكروه اي لا ان هذا دون الاول في الكرامة
ثم ان ظهر انه من رمضان بجزيه وان ظهر انه من شعبان فقد
قبل يكون تطوعا وقيل اجزاء عن الذي فاه وهو الامع والثالث
ان ينوي التطوع وهو غير مكروه وعند البعض مكروه وقال
الشافعي لا بد ان يكون والنذر ان يصوم المفتي بنفسه ومعني
العامة بالتكلم اي بالنظر الى وقت الزوال ثم بالافطار
والرابع ان يراى في اصل النية بان ينوي ان يصوم غدا ان

النفل صح

كان من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان وفي هذا الوجه
لا يكون صايما ولكنا من ان يردد في وصف النية بان
ينوي ان كان غدا من رمضان يصوم عنه وان كان من
شعبان فعن واحدا اخر وهكذا مكرره ثم ان ظهر انه من
رمضان اجزاء وان ظهر انه من شعبان لا يجزئيه عن واجب
اخر ويكون تطوعا والسادس ان ينوي عن رمضان ان كان
غدا منه وعن التطوع ان كان من شعبان وهذا مكرره
ايضا ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاء عنه وان ظهر انه
من شعبان جاز عن النفل كذا في الهداية **ومن زاي هلال**
رمضان او هلال الفطر وسنجد عند القاضى **ورد**
قوله ما من اي عليه ان يصوم خلا قال الحسن البصري
فان افطر الراي المردود **ففي** فقط اي بلا كفارة خلافا
للتشاقى **وقيل بعلة** اي بسبب عيم او غنارا او نحوهما في
السماع بما يمنع رويته **خير** عدل اي قبل خبره مطلقا
كان محذورا وكذا بعد التقذف او لا وعن ابي حنيفة انه لا يقبل
شهادة المحذود بعد التقذف **وقالت** الطحاوي تقبل
شهادة الناس كذا في الحريط وعند مالك يشترط المشي
وكذا عند الشافعي في احد قوله **ولو كان** المخير **قنا** **او**
انتي لو مضى ان اي قبل لاجل صوم رمضان **وقيل** خبر
حريش او حرو حريش للفطر وفي المنتقى انه يقبل في
ذلك شهادة الواحد **والا** تجمع **عظم** اي ان لم يكن
بالسما علة لم تقبل الا شهادة جمع كثير **تبع** العلم بخبرهم
في هلال رمضان والفطر ثم قيل في حد اكثر اهل
المحلة وعن ابي يوسف يمسون رجلا وعن محمد بن حنبل
الخبر من كل جانب فلو جاز واحد من خارج المصر فظاهر

الرواية انه لا يقبل وذكر الطحاوي انه يقبل شهادة الواحد
اذ آجا من خارج المصر اخذة المواتع وكذا اذا كان على مكان
من تقع في مصر وروي الحسن عن ابي حنيفة انه يقبل شهادة
رجلين او رجل وامرأتين وعن خلف بن ابي يونس انه قال
شمسية يبيع قليل وعن ابي حفص الكبرانيه يقبل المشا
وعن محمد بن قال القلة والكثرة الى راى الامام وقال
الشافعي يقبل شهادة الواحد **والا فني** كالفطر فظاهر الرضا
وعن ابي حنيفة انه كلال رمضان **ولا** **عنه** **لا** **اختلاف**
المطالع اي راي الهلال اهل بلدة يلزم ذلك اهل بلدة اخرى
في ظاهر الرواية مطلقا سواء كان بين البلدين تفاوت ولا
وقال بعضهم لا يلزم وقال بعضهم اذا لم يكن بين البلدين
تفاوت لا يختلف المطالع وان كان تفاوت يختلف المطالع
ولا يلزم حكم احد البلدين الاخرى ولا غيره ايهم بروية
الهلال نهارا قبل الزوال وبعد وهو الليلة المستقلة
عند سماع عند ابي يوسف اذا كان قبل الزوال فهو ليلة
الماضية فيحكم بوجود الفطر وعن ابي حنيفة في رواية
ان كان مجزاه امام الشمس والشمس تتلون وهو من الليلة
الماضية وان كان مجزاه خلف الشمس فهو من الليلة
المستقلة كذا في الظاهرية **بالمشقة** **ما** **يعسد**
الصوم وما لا يقصد فان اكل النسيان او شربا او جامع
حال كونه ناسيا لم يقصد صومه وقال مالك يقصد
صومه وهو القياس **واحتل** **او** **انزل** **بنظر** لم يقصد اي
مطلقا سواء كان مرة او مرتين وقال مالك ان نظر مرتين
فانزل فسد صومه وانما قيد بالنظر لانه ان انزل بالتحديد
ونحوه يقصد صومه **او** **اد** **من** **شاربه** **وراسه** اذا اطلأ

وادهن بالدهن وادمن على افتعل اذا قولى ذلك ينفسه
 من عنود كذا القعود حتى لو قيل ادمن داسه او شاربه فهو
 خطا **واحيق** لا ينفسه ايض خلافا لما لنا **والكحل**
 اي لا ينفسه مطلقا سواء وجد طعمه في حلقه او لاه
 وقال مالك ان وجد طعمه في حلقه فسد صومه والا فلا
او قيل بخلاف الانزال او بلس واج على كل واحد منهما
 ان امن والا اي وان لم يامن لا يباح بل يكره واما حقه
 الشافعي في الحالتين **او دخل حلقه غدا او ذباب**
 لم ينفسه صومه في ظاهر الرواية وفي القياس ينفسه
وهو ذاك الصوم والحكمة حالية وهو يشترط الى انه
 ان كان ناسيا الصوم لا ينفسه بالطريق الاول **او اكل**
ما بين سنان لا ينفسه صومه ايض هذا اذا كان
 قليلا يبقى بين الاسنان عادة فان كان كثيرا ينفسه
 وقال زفر بنيسد في الوجهين والخصصة وما فوقها كثير
 وما دونها قليل وان اخرج منه واكله بيده ثم اكله بيده
 ان ينفسه صومه كما روي عن محمد ان السنان اذا ابتلع
 سمسمه بين اسنانه لا ينفسه صومه وان مضغها لا
 ينفسه صومه وان اخذ سمسمه فابتلعها ينفسه صومه
 وان مضغها ينفسه صومه الا ان وجد طعمه في حلقه
 وفي قدر الخصصة يجب القضاء دون الكفارة خلافا لغيره
او قاء وعاد لم يفسد جواب الشرط ومتعلق بالجمع
 اي ان قاء وعاد لم يفسد مطلقا سواء كان ملاء الفم
 او دمه وقال ابو يوسف ان عاد وكان ملاء الفم ينفسه
وان عاد عدا **واستحق** اي يكلف في القي قضى مطلقا
 سواء كان ملاء الفم او لا في ظاهر الرواية وقال ابو يوسف

لا ينفسه

لا ينفسه فيهما ان كان قليلا فان عاد لم ينفسه عتله وان
 اعاده فكذلك وفي رواية في رواية ينفسه ككثرة
 منعه في الاخراج **وان ابتلع حصاة او حديد او قنف**
فقط اي بلا كفارة وقال مالك يجب الكفارة ايض في
 الاثلاعة **وتنج جامع او جومع** في احدي السيلين قضى
 وكفر مطلقا سواء انزل او لم ينزل وسواء جامع في دبر
 او قبل وعن ابى حنيفة انه اذا جامع في الدبر لا كفارة
 طيهما وانما يجب على المرأة ان لها دعتة ولا يجب ان كانت
 مكروهة وفي احدي قولنا الشافعي لا يجب عليهما ويحملان
 الزوج **او اكل او شرب غداء ودواء** **عمدا** قضى كفر
 في محل الرفع بانه خبر من جامع وقال الشافعي لا كفارة
 فيهما **ككفارة الطهر** ربيعي ان كان يجد رقبة فعليه
 تحرير رقبة فان لم يجد فصيام شهر من متتابعين وان
 عجز اطعم ستين مسكينا خلافا لما لك حيث يقول بالتخيير
 ونفي التتابع والشافعي حيث يقول بالتخيير **ولا كفارة**
بالانزال فيما دون الفرج اي يجب القضاء بلا كفارة
 في حق ما دون الفرج مطلقا سواء كان بالتخيير او بالدبر
 وهو رواية عن ابى حنيفة وعنه ان وطئ في الدبر فعليه
 الكفارة وهو قولهما وهو الامح اعلم ان الشافعي لا كفارة
 فيه لعدم الجماع مسورة وهو ادخال الفرج في الفرج
 ويجب القضاء لوجوده معنى ولا كفارة **بافساد صوم**
غير رمضان بل قضاه **اذا اختلفت** يقال اختلفت
 بنفسه اي قد اوى بالحكمة اذا سقطت اي صبت الدوا
 في الانف **او قطر** **واذا دوا** **ويجزي** **او امة**
 وهي الجبلدة التي تجمع الدماغ اي دواي الجراحة التي بلغت

الدماغ بدواء وصل دواء الكفايفة الى يهود اي بطنه
او الى دماغه فاذ ملرجوا بالشرط اي فطره في الصور كلها
لكنه يجب التقصا به كفايفة وقال لا يفطر اذا دوى
ووصل الى جوفه ودماغه وقوله يد وامتعلق بالجميع
وقيد به لانه لو افطر في اذنه الماد دخل لا يفطر وقيل يفطر
ولو دخل الدهن فيفسد اتقا قاذم الدوا مطلقا شتاول
الرطب واليابس وقيل الخل في الرطب واليابس لا يفطر
اجماعا وان افطر في احدى اذنيه لا يفطر عندنا في حنيفة
وعندنا في يوسف يفطر وقوله محمد مضطرب وكذا في
شي ومضغته بلا عذر اي كرم مضغته للصبي بلا عذر
اذا كان له منه يد بان لا يجده ما تطعم صبيها من غير مضغ
كالعمل ونحوه ولا يابس اذا لم يجده منه بداء وكرم مضغ
العسل للصائم مطلقا سواء كان اسود او ابيض وقيل
هذا اذا كان ابيض وان كان اسود يفطر ثم قالوا هذا
اذا كان العسل ما يتما اي مصنوعا فاما اذا لم يكن ما يتما
فمضغه حتى صار ما يتما يفطر لا اي لا يكون محلول في
شاي وبجاز ان يكون كلاما بلفظ المصدر من كل عينه
محلول ومن راسه دهن اذ اطلعه بالدهن وجاز ان
يكون كلاما بلفظ الاسم بضم الكاف والدال واوروي
بالضم كان المعنى ولا يابس باستعمال الكحل والدهن كما
ذكر في قوله وسواء اي لا يكره استعماله مطلقا سواء
كان رطبا اخضر او قويا بالما وسواء كان بالغذاء
والعشي وقال مالك يكره بالعشي وقال الشافعي يكره
بالعشي وقال ابو يوسف يكره المبلول ولا يكره الرطب
الاخضر والقبلة ان امن على نفسه الجماع والانهزال وكرو

ان لم يامنه **فصل في كل من خاف زيادة**
المرض المفطر اي العطر ثابت لم يخاف وقال الشافعي
لا يفطر وهو يعتبر خوف الملاك او فوات العضو كما في
التيتم قوله زيادة المرض اشارة الى مرض يخاف زيادة
المرض بالصوم اما اذا كان محييا بخافا فمرض فلا يفطر
واعلم انه ان خاف على نفسه او ذهاب طرف من اطرافه
يفطر بطريق الاولى وان اصابه ما يما وانما يعلم زيادة
المرض بلجته او باخبار طبيب كذا في الخلاصة وفي
النصاب باخبار طبيب مسلم صادق خاذق **والحياض**
اي الفطر له هذا اذا اصبح مسافرا اما اذا اصبح مقبلا
صائما ثم سافر فلا يحل له الافطار في ذلك اليوم **وموته**
اي الما **فراحب ان لم يفطر** الصوم وعنى ان في العطر
افطر يفطر الصوم او لا وعند اصحاب الطواغر لا يجوز
الصوم وفي الخلاصة والخانية انه لو افطر ففطره و
النفقة مشتركة فالافطار افضل **ولا قضاء** اي لا يجب
القضاء في ايام السفر والمرض **ان ما تا عليها** اي على السفر
والمرض **وتطعم ولها لكل يوم** كالفطر اي ان صح
المريض واقام الما فو لم يمتوما ثم ما تا لزم وليسها
الا طعام **يومية** هذا اشارة الى انه لو لم يوص لم يلزم
الا طعام الواحدة **قال** ان في يلزمهم بلا ومسية
من كل المال وعندنا من ثلث المال ان اوصى **وقصيب**
ما قدر ان صح المريض واقام الما فو ثم ما تا لزمهما
القضاء بقدر الصحة والقامة **وقايدة** لزوم القضاء
وجوب الوصية بالا طعام وذكر الطحاوي ان على قولهما
يلزمه قضاء جميع الشهر وان صح يوما واحدا وعلى قول

انه

محمد بن يونس ما التقينا بقدر ما صحح وأما الخلاف
 في التذوق فإنه إذا نذر المرء صوم شهر رمضان فمات
 قبل أن يصح لا يلزمه شيء وإن صح يومًا لم يفتي كل
 الشهر عندهما وعند محمد بقدر ما أدرك **بلا عطف ولا**
أي متابع ولما خيّر أن شافرق وإن شافرق كان المستحب
 اقتباعت **وإن جاز رمضان** آخر قدم **الأدلة** **الفتا**
 أي أن جاز رمضان الثاني على المكلف الذي لم يصم رمضان
 الأول أو الثاني ثم قضى الأول ولا فدية عليه خلافتي
والحامل والمرضع **الفتا** **بلا كفارة** ولا فدية إذا
خافت على الولد أو النفس وقال الشافعي يجب الفدية فيها
 إذا خافت على الولد والمراد من الموضع الظاهر لا أنها لا تتمكن
 من الامتناع عن الرضاع لوجوبه عليها بقدر الإجابة فاما
 الأم فليس عليها الارضاع فإذا استعفت على الأب استجبت
 من منعة أخرى كذا في شرح السيد فقلنا عن الذخيرة
ولشيخ الفقيه أي للشيخ الفقيه الفطر وهو الذي لا يفيد
 على الصيام سمي به تقريبه إلى الفقا أو لأنه فقيت قوته
وهو أي الشيخ يفطر ويغذي أي يطعم كل يوم مكينا
 كما يطعم في كفارات نصف صاع من بوا وساعا من تمر
 أو شعير وقال مالك لا فدية عليه **فقط** أي يغذي أو
 فقط دون الحامل والمرضع خلافتي الشافعي كما تقدم
 أنفا أو تقول معنى يغذي فقط أنه لا يجب عليه الفدا
 دون الفقا فعلى هذا لا يترب خلافتي **والمنفوع**
 الفطر **بغير عذر** **في رواية** عن أبي حنيفة وأبي يوسف
 وذكر أبو بكر الرازي عن أصحابنا أنه لا يجزئ والمشاخرون
 اختلفوا فيه ويحل بعذر والفيافة عذر فيما روي عن

أبي يوسف ومحمد روي عن أبي حنيفة أنه لا يكون عذرا
 ولا ظهرا هو الأول والصحيح من المذهب أنه ينظر أن كان
 صاحب الدعوة لا يتأذى بترك الأضطرار لا يفطر ولا
 يفطر إذا كان قبل الزوال وفقد لا يفطر إلا إذا كان عتقا
 بالوالدين أو بأحدهما **ويقتضي المنطوق** إذا أفطر وعند
 الشافعي لا يقتضي **ولو بلغ صبي أو أسلم** كاف بعد معنى
 بعض اليوم **أسلم** كل واحد منهما **بفدية** يومه وجوبا وفي
 رواية استحقا ما لم يقض شيئا أي لم يقض هذا اليوم
 وإن أفطروا فيه خلافا لما لك ولأما معنى وعند أبي يوسف
 أنه إذا زال الكفر والعيا قبل الزوال يجب الفقا ومن
 العلماء من يقول عليه فقا هذا اليوم والأيام الماضية
 كذا في النهاية **ولو نوى المسافر** لا قطا ثم قدم مقيم
ونوى الصوم **في وقت** أي في وقت النية وهو قبل
 انقضاء النهار **فقط** خلافتي الشافعي ومالك **ويقتضي ما**
فات عنه **بأغما** **سوي يوم حدث** **الاعتناء في ليلة**
 خلافتي مالك وقالوا هذا إذا نوى الصوم في تلك الليلة
 قبل الاعتناء في الكتاب لم يذكروا لأن المسافر لا يخلو من
 نية الصوم في ليالي رمضان قوله في ليلة أشارة إلى
 أن الحكم لا يختلف بخدوة في اليوم لأنه إذا لم يجب خدوة
 في الليلة مع أنها غير محل الصوم فلا يلزم بخدوة
 في اليوم أو لي **ويقتضي ما فات عنه** **يجنون** **بغير عمد**
 أي غير مستغرق للشهر كله مطلقا أي سواء كان أميلا
 أو عارضا قيل هذا إذا بلغ مضيقا ثم جن أما إذا بلغ
 مجنوننا وهو المجنون الأميلى ثم أفاق في بعض الشهر
 فقل محمد أنه ليس عليه فقا ما معنى وعن أبي يوسف

ان يجب عليه قضا ما مضى من الشهر وقالت زفر والشافعي
يسقط القضا في جنون غير ممتد اليه **ويقتضي ما فات عنه**
بامسالة بلا نية صوم وفطر وقال زفر تبادي صوم
ومضان بلا نية من الصحيح المقيم ولو قدم صيا فومصر
في بعض النهار او طهرت حائض في بعضه او سحر حال
كونه طهرت **انه ليلة والنحر طالع او افطر كذا** لك ان طهرت
ليلة والشمس حية اي لم تغرب بعد في المغرب حية
الشمس بقاء منوها وبياضها **امسك** جواب الشرط اي
امسك كل واحد من المسافر الذي قدم والكائس التي طهرت
وغربا يومه **وقضى ولم يكفر كأكله عامدا بعد اكله**
تاسيا اي يجب القضا فقط كما انه ان اكل في رمضان ناسيا
وظن ان ذلك فطر فاكل بعده عمد **يجب القضا دون**
الكفارة وعن ابي حنيفة انه ان بلغ ما خذيت وعلم يجب عليه
الكفارة وهو قولهما **ونائمة ومجنونة وطئت** مجرورا
معطوقا على كل اي اذا جتمعت النائمة او المجنونة نوي
صائمة عليها القضا دون الكفارة وقالت زفر والشافعي
لا يجب القضا والمراد بها ان تغيب فلا يستوعب جنونها
الشهر قضا وكاليوم والاغما **فصمة** **من نذر**
صوم يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة بان قال على
صوم يوم النحر **افطر وقضى** خلافا لفرقوا الشافعي فانه
عندما لا يقتضي **ان نوي المكلف يمينا قضي وكذا**
ايه وعند ابي يوسف لا يكفر وعند زفر والشافعي لا
يكفر ايهم وهذا المسئلة على سنة اوجها **الاول** انه
لم ينوشا والثاني انه نوي النذر فقط والثالث انه نوي
نذرا وان لا يكون يمينا يكون نذرا بالاتفاق **والخامس**

والرابع

والرابع نوي اليمين ونوي ان لا يكون نذرا يكون يمينا
بالاتفاق **والخامس** انه نوي اليمين ولم ينوشا يكون
يمينا عند ابي حنيفة وعندهما يكون نذرا ويمينا والسواد
مذكور في المتن والمسئلة معروفة **ولو نذر صوم من**
السنة افطر او اما من نية اي الاولى ان ينظر فيها فان
صامها خرج عنها **ومى يوما** التعبد **وايام التشريق**
وهي الاحد عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة
وقضاها ولا قضا اي لا يجب القضا **ان شرع المكلف**
فيها اي في هذه الايام الشهرية متنفذا **ثم افطر** عن ابي
يوسف ومحمدا به يجب القضا اما لو شرع في غيره متنفذا
بلزومه التمام **ولو افسده قضا** خلافا للشافعي كما مر
تاسيا **الاعتكاف** افتعال من عكف اذا دام
ولما كان الصوم شرطا في الاعتكاف اخره عنه **سنة**
لبث في مسجد بصوم ونية اعلم اذا الاعتكاف سنة
موكدة الا سنة كفاية كذا سمعت من شيخنا وقيل مستحب
ثم الليث ركنه وشرطه ان يكون في مسجد جماعة اي في
مسجد يودي فيه بعض الصلوات وروى الحسن عن ابيه
حنيفة انه قال **كل مسجد له امام وموذن معلوم وقود**
فيه الصلوات الحسن جماعة وعن ابي يوسف والاعتكاف
الواجب لا يجوز في مسجد غير جماعة وغير الواجب يجوز
في غيره ثم الصوم شرط لصحة الاعتكاف **الواجب**
وقال الشافعي ليس بشرط واختلف الروايات في النقل
وروي الحسن عن ابي حنيفة ان الصوم شرط لصحة فعلي
هذا لا يكون اقتل من يوم كذا قالوا وفيه نظر ونية
ظاهر الرواية ليس بشرط وهو قول ابي يوسف ومحمد

فيكون اقله ساعة بلا صوم حتى اذا دخل المسجد بنيت
 الاغتكاك فهو معتكف ما اقام وقاراك له اذا خرج
واقله نغلا اي من جهة النفل ساعة وهو قول **الشافعي**
 محمد في المنكوبة
 ثم اقل الاغتكاك النفل يوم لذي استادنا الاجل
 واكثر انهار عند الثانية وساعة في مذهب الشيباني
 والمرأة **تعتكف في مسجد بيتها** يريد به الموضع المودع
 للصلاة هذا بيان الافضلية ما لو اعتكف في المسجد
 فجاز وقال الشافعي لا يجوز لها ان تعتكف في مسجد
 بيتها وعن ابي حنيفة ان ثبات اعتكف في مسجد البيت
 وان ثبات اعتكف في مسجد جماعة كذا في الخلاصة
ولا يخرج المعتكف الذكوا الضحى الا من اهداه المسجد
 منه **الا حجة شرعية كاجمعة** وقال الشافعي يخرج
 للجمعة مفسدا وطبيعة اي مما لا بد منه وما لا يقضي
 في المسجد كالبول والغائط فان خرج ساعة بلا عذر
 كزيادة المرض وملاحة الجنابة فسد وقالا لا يفسد
 ما لم يخرج اكثر من نصف يوم قوله ان يخرج اشارة الى انه
 لو اخرج السلطان كرها لا يفسد وقوله بلا عذر
 اشارة الى انه لو خرج بعذر المرض والنيان لو بانهدام
 المسجد الى مسجد اخر لا يفسد **واكله وشربه ونومه**
 ومبايعته فيه قوله اكله بالرفع على الابتداء وفيه خبر
 ومبايعته اي له ان يبيع ويشترى فيه من غير ان يحضر
 التلعة **وكره للمعتكف احضا والمبيع في المسجد**
 وكره الصمت اي صمت يعتقه الصائم قربة وكره
التكلم اذ التكلم بخير ويحذر بما لا بد له بعد ان لا

منه

يكون

يكون نائما وحرم الوطئ على المعتكف ودوا عيه كالمس
 والقبلة وقال **الشافعي** اي انها لا تحرم **وبطل** الا اعتكاف
 بوطنه في الفرج مطلقا سواء كان ليلا او نهارا عامدا او
 ناسيا انزل او لم ينزل وتقبله ولمسه بالانزال خلافا للشافعي
 في قول اما لوجاهة فيما دون الفرج ولم ينزل فلا تفسد
 وان كان محرما **ولزمه الليالي** يعني كما يلزمه الايام
بندوا اعتكافا في ايام او تقول كما تلزم الايام بغدر الليالي
 ولزمه **لييلتان بند** ويومين خلافا لابي يوسف فان
 عنده لا تدخل الليلة الاولى اذ انوي يومين وتبايع فيه
 خلافا للشافعي الا ان ينوي التفريق فصح **دخل** اعتكافه
 الليل والنهار فامد او من الليل ثم نذر اعتكافا يوم
 يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولا يخرج حتى تغرب الشمس وفي
 اليومين يدخله قبل غروب الشمس ويمكث تلك الليلة
 ويومها واللييلة الاخرى ويومها ويخرج بعد غروب
 الشمس وكذا امناء الايام الكثير يدخل قبل غروب
 الشمس ويخرج بعد غروبه عند الخروج والله سبحانه اعلم
كما في الحج العبادات على ثلاثة انواع بدنية
 محقة كالصلاة وماليتها كالحجفة كالزكاة ومركبة منها
 كالحج فلما بين النوعين الاولين شرع في بيان النوع الاخير
 والحج بفتح الحاء وكسرهما لغتان معا لما المقصد
والشاعر
 يحجز بيت الزبرقان المرعرا اي يقصدون وينه
 انشرو عباد غن قصد مخصوص الى مكان مخصوص في
 زمان مخصوص **فرض مرة على الفور** عند ابي يوسف وهو
 امج الروايتين عن ابي حنيفة وعند محمد وموحدى الريان

بفعل مخصوص

عنه على التواخي وهو قول الشافعي الا انه يسمع التاخير شرط
ان لا ينفوته بآلوت فاذا اخرج حتى مات اثم في التاخير
فان قلت كيف يعلم الموت قلت يعلم بالفتنة والمهرم
بشرط اي فزمن بشرط **حدوث** فلا يجب على العبد وان اذن
له الولي **ويفوق** فلا يجب على العبيد **وعمل** فلا يجب على
المجنون **ونحو** الجوارح فلا يجب على الاعمى والزمن والمفلوج
ومقطوع الرجلين وان ملكوا الزاد والراحلة هذا في
ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ومرواية عنهما وفي ظاهر
روايتيها يجب الحج على هؤلاء اذا ملكوا ومرواية الحسن
عن ابي حنيفة وموقوفات الشافعي وقائدة الخلا في ظاهر
فيما اذا ملكوا فانه لا يجب عليهم الا حجاج بما لهم
عنده خلا فانهما وبشرط **قدرة** زاد **وراحلة** فضلت
صفة **قدرة** عن مسكنه **وعمالا** يده **منه** من الثياب
والفوتور والراحلة **وقدرة** نفقة مدة **ذبابه** واياه
وكما لا ماشا مطلقا وقالت مالك يجب الحج على من له
القدرة على التمسك **وقدرة** نفقة **عياله** واولاده الصغار
مدة **ذبابه** واياه وقوله ونفقة مدة **ذبابه** واياه
وعياله نفقة الزاد والراحلة وليس بشرط الوجوب
على اهل مكة ومن هو لهم المراحلة ولو زاد السير الا حذر
وهو الاسلام لكان اولى وبشرط **امن الطريق** فان كان
في الغالب السلامة يجب وان كان الغالب الخوف والقطع
لا ولو كان بيته ويغني مكة بحرفه خوفا الطريق و
بشرط مراعاة زوج او محرم **لامرأة** في مدة **سفر**
اي لا يثبت الاستحالة للمرأة اذا كان منها وبني مكة
مكة سفر مطلقا شابة كانت او عجوزا لا بزوج او

محرم

محرم وقالت الشافعي يجوز لها الحج اذا خرجت برفقة معها
نساء ثقات وانما قيد بمدة السفر لانهما يباح لها الخروج
الى ما دون السفر بلا محرم او زوج ولو وجدت محرم ليس
لزوجهما المنع من حجة الاسلام خلافا للشافعي والمهرم من لا يحل
مكاتها على التابيد برحم او رضاع او مصاهرة وشرط فيه
ان يكون مامونا عاقلان بالغين حرا كانا او عبدا كانا
كانا او مسلما ولو كان فاسقا او مجنونا او مصيبا او مجنونا
لا يعتبر لان الغرض لا يحصل بالناسق والمجنون ولا يثابدي
من العبيد والمجنون الكفط ونفقة المحرم عليها **قلوا حرم**
مبني هذا تفريع على ما مر من الشرايط **او عند** **فما** **العبيد**
او احقق العبد **فما** **الحج** ولم يجز له الا حرام
للحجة المفروضة **لم يجز** عن فرضه خلافا للشافعي فان جدد
الصبي الاحرام قبل الوقوف بعرفة صح وجاز عن حجة الاسلام
لانه في هذا الحال من اهل الزوم واما العبدان جدد الاحرام
فلم يجز عنه ولما فرغ من الشرايط شرع في المواقيت حيث
قالت **ومواقيت الاحرام** **ذو الحليفة** لاهل المدينة
وهي جميع ميقات وهو الوقت المحدود فاستغفر للمكان
ومنه مواقيت الحج لو امتنع الاحرام **وذات عرق** لاهل
العراق موضع منه الى مكة مسيرة ثلاثة ايام **وحجفة**
لاهل الشام **وقرن** لاهل نجد وهو جبل **وبه** لاهل اليمن
موضع منه الى مكة فربما كان **اهلها** اي المواقيت يكون
لاهل هذه الامكنة **ولمن** **مروها** من غيرها اهلها ممن اراد الحج
والعمرة **وصح** **نقد** **اي** الاحرام **عليها** اي المواقيت
لا عكسه اي لا يصح تأخيرها عنها **ولدا** **اهلها** اي ميقات
داخل المواقيت **الحج** **والعمرة** **ولكن** **اي** ميقات المكي

الحرم للمح والحرم حوالى مكة وهو من جانب الشرق ستة
اميال ومن الجانب الثاني اثني عشر ميلا ويقال ثلاثة
اميال وهو الامع ومن الجانب الثالث ثمانية عشر ميلا
ومن الجانب الرابع اربعة وعشرون ميلا والحرم كله ممنوع
واحد فيحرم من اي موضع شا **والملكى لكل العمرة** وسما سم
من لا عتار وامسله القصد الى مكان عام من غير طلب استئصال
في زيادة البيت محروما بافعال مخصوصة وانما سميت بها
لان عمارة البيت بها **باب الاحرام اذا ه**
اودت ان تحرم فتوقضا بالحرم وبالسكون والقبيل
احبايما فضل والبس انت ازا واداء جويد
او غنطين اي مفسولين لكل الاول افضل وقطيب
انت مطلقا اي باي طيب شئت سواء كان بقى عينه
بعد الاحرام بان شئت راسك بالغالية او المسك اولم
يبق وعن محمد انه لا يتطيب بطيب يبق بعد الاحرام **ومسلي**
رقتين وقل الدم الى اريد اخ فيشوع الى وقتيلة
مني وليت اي قل لبسك اخذ بواي عقب صلاتك حال
كونك تنوي بها انت اجم ومي القمير يرجع الى التلبية
التي دل عليها **باب لبسك الدم لبسك لا تشريك لبسك**
التشنية للتكرار وانصاه يفعل مغمر معناه البيا لك
بعد لبس اي لزوما لظا عنك بعد لزوم من الت بالمكان
اذا اقام **لبسك اذا حمد والنعمة لك والملك لا شريك**
لك قوله ان الحمد كسر الالف وهو قول الفراء وقال الكسائي
الفتح احسن ومعناه لا الحمد وعن ابن سماء قلت الحمد
ما احب اليك قال كسر لا ابتداء والفتح للنبا والامسدا
اولي من البنا **وزد فيها ولا تنقص انت في التلبية كما**

روي

روي عن ابن عمر انه كان يقول لبسك وسعديك والخر كله
في يدك وعن ابن مسعود انه كان يقول لبسك بعدد
التواب **فاذا البقيت** او سفت الهدي حال كونك **ناويا**
الحج **فقد احرمت** وقال الشافعي يصير محروما بالنية
فانق الوقت اي الجماع وقيل الكلام الفا حش الا ان
يقول انما يكون الكلام الفا حش رقت بحضر النساء **وانق**
المسوق اي العميان والجعد وهو ان يجادل المراء مع
الرفقاء والخدم وللكا مرس او محادلة المشركين بنقد
وقت الحج او تاحق **وانق قتل الصيد اي المصيد والا**
البير والدلالة عليه اي الصيد والاشارة تقتضي
الحضرة والدلالة تقتضي النية وهو الفرق بينهما **وقه**
انق ليس القريض والسراويل والعمامة والقلنسوة
والعباء والخفين الا ان لا تجداي وانق الخفين
الا ان لا تجد نعلين فاقطعهما اسفل من الكعبين
اي المنصلين اللذين وسط القدمين عند مفصل شواك
النعل وهو سيرهما الذي على ظهر القدم وهو المراد
بنا بالكعب وانما حصر هذه الاشياء المذكور لم يقل انق
لبس الخيط مع يشمل الجميع وفيه اختصاصا راين انما على
الحديث **وانق الثوب المصنوع بوس اي لبس الور**
شي اخر قاني فاشبه سميت الزعنزان وهو مجلوب من
التمن او زعنزان او عصفر **وقال الشافعي لا بأس**
بلبس المصنوع الا اي انق الثوب المصنوع باحد هذه
الاشياء **الا ان تكون غبيلا لا ينقض النعش عند انقها**
تتاثر المصنوع وقيل فوخان الطيب وعند محمد ان لا
يتعدى اثر المصنوع الى غيره او يفوح **وانق من الراس**

س

ثان

معدا مختص بالرجال اما المرأة فتستتر راسها وستر وجهها
وقالت الشافعي يجوز للرجال تعظية الوجه لا الرأس والرا
تعظي راسها لا وجهها وانما غسلها بالخطم ومسح خطمها
والذئب وحلق الشعر وفحص الشارب وقص الظفر
والاغتنال اي لا يتق الاغتسال ودخول الحمام والاستنطرة
بالبيته والحمل وقال كره ان يستظل بالنسب ط ومما
اشبهه والحمل نفخ الميم الاولي وكسر الثاني او على العكس هو
المهروج الكبير الجازي ولا يتق شداهميا في قوله
مطلقا سواء كان فيه نفقة او نفقة غيره وقالت مالك
يكوه اذا كان فيه غيره والهميان فعلا من همي الماء والدمع
يهمي هيا اذا سال وانما سمي به لانه همي عاقبه وقوله
اكثر تري همي بمعنى جعل الشيء في الهميان على فوهم اصله
النون تقواهم برهن من البرهان انتهى والورع بالتحريك
اسم لعين ما بين طرفي الشيء كركب الدائرة وبالسكون
اسم كبرهم كد اخل الدائرة مثلا واكثر ائت التلبية حتى
صليت ايمنا عقب الصلاة وطوت شرفا وكلما طوت
مكانا مرتفعنا وبطلت وادنا ولقيت راكبا جمع
مراكب وذكوه بناء على ان الغالب في الحج حلا فاق الركب
انتهى واكثر التلبية بالاسماء في افعا صوتك بها
اي اكثر التلبية في هذه الاحوال حال كونك مرافعا صوتك
بالتلبية وهي مستحبة كذا في المبسوط وايدى المسجد اي
اذا دخلت مكة فلا تنزل منزلا ولا تنزل احد ابل فاقصد
المسجد الحرام ثم اكثر التلبية بدخول مكة وكرو هطل
تلقا البيت اي قل الله اكبر والمعنى الله اكبر من هذه
الكعبة العظيمة اي ارحمك وجلالك من الله الاكبر

لا منك

لا منك ومعنى التلبيل ان يقول لا اله الا الله تبارك وتعالى كل
شي سحابة وتعالى ام استعمل الحبال السوداء حال كونك مكبرا
منه لا مستغنى ان قدرته بلا اذاء مسلم فتدبر لان
عند الازدحام لا يستعمله وطقت من الطواف حال كونك
مطيقا الاضطباع ان يجعل رداءه تحت ابطه ويلقيه على
كتفه الاسر وموسنة وواء الخطم اي خلفه فيشتم
لمن يطوف في ان لا يدخل تلك الفرجة في طوافه ولكن يطوف
وراء كما يطوف وراء البيت حتى لو دخل الفرجة التي بينه
وبين البيت لا يجوز وانما سمي به لانه محطوم من البيت
اي مكسور منه ومو فاعيل بمعنى منقول وقيل بمعنى فاعل
وسمي ذلك الموضع حجرا ايضا لانه حجر من البيت اي منع منه
وحظيرة ايضا اسمعيل اخذ حال بعد حال اي ضحك حال
كونك مضطربا وحال كونك اخذ الطواف عن يمينك
مما يلي الباب اي مما يقرب باب الكعبة سعفا شواط جمع
شوط وهو الجري من الحبال السوداء اليه ثم مل من الوصل
وهو المشي بسرعة مع من اكتفان وهو موضع الاضطباع
في الثلاثة الاولى من الاشواط فقط ويسمى بالباقي
على هيئة واستعمل الحبال السوداء كلها مرتبة ان استغنى
استل الحبر تناول باليد او القبلة بفتح السين وكسر اللام
وهو حسن فقه الرواية واختم الطواف به اي
باستلام الحجر وكعتني في الحسام اي مقام ابراهيم
عليه السلام وهو ما ظهر فيه ارفق عيه وهي حجارة كان
يقوم عليها عند نزوله من الابل وتركوبه وقت اتيانه
هاجرو ولله اوجيت اي في موضع يسير له من
المسجد وهي واجبة عندنا وعندك افعى من المقدوم

ع

متعلق بقوله طغ و هذا الطواف يسمى طواف القدوم
والتيمة واللقا ومونة لغير المكوي وقال مالك واجب
وانما قال لغير المكوي لان القدوم يتحقق فيه دون المكوي
ثم اخرج اذا صليت ركعتين **اجل الصلوة** وهو جيل واحد
عليه ثعبان ما يصير البيت بمراي منك **وقته عليه مستقبلا**
البيت حال كونك مكبرا ام سلا مسليا على النبي عليه
السلام زافعا يدريك داعيا ربك بجاءتك **ثم اخرج**
من الصفا ما شيا نحو المروة ساعيا اذا انتصبت قد ماله
في بطن الوادي تسمى بين الميدين الاخضر من حتى يلتوي
اذا ريك بساقيك وانت تقول مر بها عفر وارحم وتختادون
عما تعلم انك انت الاعز الاكرم حتى اذا خرجت من بطن الوادي
تمشي على هبنتك حتى تصعد المروة قالت المطرزي
شيان على شكل الميدين متخوتان من نفس جدار المسجد الحرام
الا انهما منفصلان عنه ومما علا منها من موضع الهراولة
في بطن الوادي قوله الاخضر من بطريق التغليب فان
احد الميدين اخضر كذا ذكره الاستيعابي **وافعل** وقل **عليها**
اي على المروة بعد الصعود **فعلك** اي مثل فعلك **علي**
الصفا **وكف** **بها** **سبعة** **اشواط** **تبدو** **والشرك**
الاول بالصفا **وتختتم** **الشوط السابع بالمروة** **وتسعي**
في بطن الوادي في كل شوط قدما بك من الصفا الى المروة
شوطا ورجوعك من المروة الى الصفا شوطا خروا وكرا **الحاو**
انه يطوف بينهما **سبعة** **اشواط** من الصفا الى الصفا ولا
لا يعتبر رجوعه ولا يجعل ذلك شوطا اخر والامع ما ذكرنا
ثم السعي بين الصفا والمروة واجب وقال الثوري ركن
ثم اقم **بها** **حال** **كونك** **حرا** **ما** **اي** **حرما** **وطغ** **بالبيت**

كما

كلما **يد** **الامر** **راي** **ثم اخطب** **قبل** **يوم** **التروية** **يوم**
وهو السابع من ذي الحجة **وعلم** **فيها** **المنا** **سلك** **اي** **كيفية**
الاحرام بالحج وتيمنة الخروج الي منى وكيفية التوجه
الى عرفات وكيفية النزول بها وفي المبسوط انما سمي
يوم التروية لان الحاج ينزل فيه بمبى وفي المغرب روي
في الامر فكوت فيه فنظرت ومنه روي ان ابراهيم عليه
السلام راى ليلة التروية كان قايلا يقول ان الله يامرني
بذبح ابنك هذا فلما أصبح روي ذلك من الطياح الي
الروح ام من الله هذا امر من الشيطان فمن ثمة سمي يوم
التروية فلما مشى الليلة الثانية راى مثل ذبلة ففرق
انه من الله تعالى فمن ثمة سمي يوم عرفة ثم راى مثله لليلة
الثالثة فلم يخف فسمي يوم التخرم **ثم اخرج** **اذ** **تبدروا** **حفا**
يوم التروية **وهو** **الثامن** **من** **ذي** **الحجة** **من** **مكة** **الى** **منى**
وانما سمي بمبى لان جبريل عليه السلام حين اراد ان ينادي
ادم عليه السلام قال ما تتعني قال اتعني اكنة فسميت
منى لان منة ادم اكنة **ثم اخرج** **منها** **الى** **عرفات** **جمع** **عرفة**
ومبى **كان** **مرتفع** **بمبى** **بعد** **صلوة** **الفجر** **ثم عرفة** **ثم**
اخطب **في** **هذا** **اليوم** **بعرفات** **وعلم** **فيها** **ما** **يحتاجون** **اليه**
في هذا اليوم ويوم النحر واخطب ابق بمبى في اليوم
الحادي عشر والثاني من ايام النحر وعلم فيها بنية ما
يحتاجون اليه من امور المناسك وعن زفراته يخطب يوم
التروية بمبى يوم عرفة بعرفات ويوم النحر بمبى **ثم**
بعرفات **بعد** **الزوال** **الظهر** **واعصر** **اذان** **واقام**
بشرط **الامام** **والاحرام** **اي** **اذا** **زال** **الشمس** **بوزن** **الوزن**
لما بين يدي المنبر فاذا اخرج من الاذان يقوم الامام هـ

ويحيط بخلبطين قائما يجلس بينهما جلسة خفيفة كما في
الحكمة فاذا فرغ من الخطبة تقيم المودن ويصلي الامام
بهم الظهر ثم يقيم للعصر ولا يؤذن فيصلي بهم الامام العصر
في وقت الظهر ولا يتطوع بين الصلوات غير سنة الظهر
فوله بشرط الامام اي بشرط الامام الاكبر والاحرام
بالج في الصلواتين للجمع بينهما عند اي حنيفة وعند
اخوام الحج لا يخرج حتى لو صلى الظهر وحده صلى العصر وقت
عنده وقال لا يجمع بينهما المنفرد وقال زفر الامام والاحرام
شرط في العصر حكمة حتى لو فاتت الظهر مع الامام فادرك
العصر معه لم يجمع بينهما عند اي حنيفة وعند زفر
يجمع بينهما وكذا الخلاف اذا صلى الظهر مع الامام لم
يحرم بالجمع وصلى العصر معه لم يحز عنه ويكندر فرجوا
لم يخرجوا الى الموقف وموركن وقف متوجها الى الكعبة
بقتوبه الجبل اي جبل الرحمة والقوم معك عفت انظر لهم
من الصلاة وهو عفي عني الوقت **ومرقات كلها موقف**
الابطن عرنة وهو وادي جذا عرقات غولبار الموقف
قد راي النبي صلى الله عليه وسلم الشيطان فيها وامر ان لا يقف
في ذلك المكان احدا احترازا عنه **حامدا** اي قف حال
كونك حامدا **مكبرا** **مهلا** **مليبا** في موقفك ساعة بعد
ساعة وقال مالك يقطع التلبية كما يقف بعرفة **مصليا**
اي قف حال كونك مصليا الى النبي صلى الله عليه وسلم **داعيا**
كما خلتك ثم روح ما شيا على هينتك **الى مزد لغة** بعد
المغرب والمزد لغة مفتعلة من الزلف وهو العترة وهو
وانما سمى بها ادم عليه السلام ازلف فيها الى حواء رضي الله
عنها ولم **وانزل بقرب جبل قزح** عن يمين الطريق

او يساره وقف فيه لانه مستحب وقروح غير منصرف لليلة
والعدله وهو مشتق من قزح الشيء اي او تفع **ومثل**
بالناس العشا يعني اي العزب والعشا وقت العشا
يا اذان واقامة وقاد رفر والشاقعي يا اذان واقامتين
ولا يتطوع بينهما ولو اشتغل بشي وتطوع اعاد الاقامة
وعقد رقتو يعيد الاذان ايضا ولا يشترط الجماعة لهذا
الجمع عند اي حنيفة **ولم يحول محل المغرب في الطريق** حتى لو
صلى فيه يعيد با ما لم يطلع الفجر وقال ابو يوسف يصح
وقد اساء على هذا الخلاف اذا صلى المغرب بعركات بعد غروب
الشمس السعيد بالطريق اتفق في لانه لو صلاها في وقتها
في عركات او في الطريق لم يحز **ثم صلى الفجر بغلس** اي مثلها
ظلام الخوا ليل **ثم قف** بمزد لغة والوقوف بها واجب
حتى لو ترك بلا عذر وجب الدم وعندك في ركن **مكبرا**
مهلا **مليبا** **مصليا** على النبي صلى الله عليه وسلم **داعيا**
كما خلتك **ومى** كماها **موقف** **الاجطن** **محشور** بكسر السين
المهملة وتشديد با اسم موضع معروف عن ليا زمرد لغة
ثم ربح الى منى بعد ما اسفر جدا قبل الملوغ الشمس **فارم**
جمرة العقبة وهي الجمرة الصغرى والجمادات والجماد
جمعة اذا انت منى فارم جمرة العقبة وهي الجمرة
من بطى الوادي هذا ابيار لا فضلية ولور ماها من فوق
العقبة جاز **سبع حصيات** **حصى** الحذف وهو مقدار
النواة واو نوي با كبر من حصى الحذف جاز وكيفيته الرمي
ان يضع الحصى على ظهرها من اليمن ويسحق بالمسحاة
ومقدار الرمي ان يكون مئة وثلاثين موضع السقوط
ثمسة اذ رمع فصاعدا **كبرا** اي قل بسم الله واسمك يا الله

اجعله حجامه ورواؤه شيا مغفورا وسعيا مشكورا ولو
سبح مكان التكبير حاز **بكل حصاة** اي كبر حال كونك
ملتقيا بكل واحد واحد ومع كل واحد منهما **فا قطع التلبية**
يا وبرا وقال مالك سلع التلبية اذا رجع من عرفات
ثم اذبح واحلق بعد النحر او قصر التقصير ان ياخذ
من رويس شعر مقدار امثلة **واحلق** اي من التقصير
ويكتفي بحلق ربع الراس كما في مسحه وحلق الكل اقبل وحل
كل شئ من مخطورات الاحرام **لك غير النساء** اي غواثان
النساء مطلقا سواء كان في الفرج او ما دونه وقال الشافعي
لا يفسد الاحرام الجماع فيما دون الفرج وقال مالك
حل كل شئ من هذه المخطورات غير النساء والطيب ثم راح
الى مكة **فبعد النحر** من يومه اذا استطعت **ادعوا** او يعلم
اي بعد العدة **فقطف للركن** اي طواف الزيارة ليحصل ركن الحج
سبعة اشوا بله من كل وسمي بين المسلمين الا خضر بن اذ قد مرها
والا اي وان لم تات بالومسل والسعي بين الصفا والمروة
عقيب طواف القدوم **فعله** في طواف الزيارة **ومسل**
مركتين صفت هذا الطواف وحل بعد هذا الطواف
لك النساء اي انما تها وكره تأخير اي طواف الزيارة
عن ايام النحر ثم راح من مكة الى متى فارم اي اذا التبت
فارم **اجزاء الثلاثة** في ثلث ايام **النحر بعد الزوال**
وروي عن ابي حنيفة انه ان رماه قبل الزوال حاز **باديا**
بالي مسجد حال من الصبر فارم اي ارم حال كونك مبتزيا
بالحجرة التي تقرب مسجد الكيف سبع حصيات وهو مسجد
بمنى ثم **يأبدا** اي ثم ابدأ بالحجرة التي تلي الحجرة الاولى
وسمى الحجرة الوسطى وارمها بسبع حصيات ثم بالحجرة
العقبة وارمها من بطن الوادي بسبع حصيات مبكرا

مهله مع كل حصاة **وقف** حامدا لله سبحانه مكبرا له
مصليا داعيا بما جئتك واقفا اليدين هذا المنكبين جلا
بطن الكفين نحو السماء كما هو السنة في الادعية **عند**
كل رمي بعده الرمي اي عند الاولى والوسطى لكن الوقوف
في الوسطى اكثر من الاولى **ثم غدا** كذلك اي ثم ارمي بحجارة
الثلاث في ثالث النحر بعد الزوال **الحج** ثم ارم **بعده**
وهو الرابع من ايامه بعد الزوال **كذلك ان مكثت** يعني
والافضل ان تقم ولك ان تنفر ما لم يطلع النحر من اليوم
الرابع فاذا اطلع النحر لا يحل لك ان تنفروا **فالتابع**
اذا غربت الشمس من اليوم الثالث لا يحل لك التنفر حتى
ترمي بحجارة الثلاث في اليوم الرابع **ولورميت في اليوم**
الرابع قبل الزوال بعد طلوع الشمس **عنده** وعندها
لا وكل رمي بعده رمي فارم **من شيا** هذا بيان الافضلية
اما لورماها رابعا جازوا **الا** اي وان لم يكن بعده رمي
فارم **واكتب** فان قيل هذا مخالف للسنة فقد روي انه
عليه السلام رمى بالحجارة كلها رابعا قلنا انما فعله ليكون
الظهر للناس حتى يفيدوا به فيما يشاهدونه منه **وكره**
ان تقدم ثقلك بعتختين متتابع المساقروا صلا الى مكة
وتقيم بمنى للومي وكره ان لا يبيت بمنى ليالي الرمي ولو
بيت في غيره عمد الا يجب عليك شئ وقال الشافعي لو ترك
البيتوتة بهاء ثلاث ليال يجب دم ثم راح الى المحصب
وهو موضع يقرب مكة يقال له الاطح وهي ارض ذات نخ
حمى والتحصب النزول به ثم ذكر في شرحه اني نصر الغداة
التحصب نسك وذكر في المبسوط هو سنة عندنا حتى
لو ترك يصير ميثا وقال ان في ليس بمسبي **فطف** اي

اذا دخلت مكة فطف للصدر **مسحوقا** **اشبه** **اطر** **وسمي**
 طواف الوداع وطواف اخر عهد بالبيت لانه يودع بالبيت
 ويصدر به عنه **وهو واجب** خلافا للشافعي فان عنده
 ليس بواجب وصلى ركعتين بعد **الا** اي الطواف واجبا **الا**
على اهل مكة ومن وراه الميقات ومن اتخذ مكة دارا
 ثم بداله الخروج ومن كان حايضا او نفسا ومن كان معتمرا
 من اهل الافاق **ثم شرب من ماء زمزم** **والفترم الملتزم**
 وهو ما بين الحجر الاسود الى الباب فتضع صدرك ووجهك
 عليه وتلتزم ساعة تنكس وقبل العتبة ايضا لانها مسجدة
وتسبى بالاسنان **واذا لم تنكس** **فخذك** **بالحجر** **وان شئت**
 من ذلك ثم تنصرف ماشيا وراك ووجهك الى البيت متاكبا
 متمشرا على فراق البيت حتى تخرج من المسجد فهذا مقام الحج
 الذي اراده رسول الله صلى الله عليه وسلم ولواقي بالشرك
 بعد هذه الاشياء كان اولى لانه يكون بعد هذه الاشياء
 وما لا يعرف من ظاهر هذا التركيب **فصل في**
يدخل من الحرم مكة **وقف بعرفة** **سقط عنه طواف**
القدوم **ولا شئ عليه** **ومن وقف بعرفة** **ساعة** **من الزوال**
 اي ما بين الزوال من يومها الى فجر يوم النحر فقد تم حجه
 ثم اول وقعة عند الزوال عندنا وقال الله اول
 وقعة من طلوع الشمس وقال ايضا لم يجز الا ان يقف في اليوم
 وجوز من الليل وكان الواقف **جائها** **اي لا يعلم انها**
 عرفات او نايما **ومحى عليه** **ولو ابل** **اي احرم** **بغير مكة**
امر **عنه** **رفيقه** **باعتقاده** **وتجوز مع** **وقالا** **لا يصح**
 الاحرام صورة رجل خرج للحج فاعطى عليه قبل الاحرام
 او احرم عنه رفيقه صح اما لو امر غيره بان يحرم عنه

اذا اعطى عليه او نام فاحرم المأمور عنه يصح اجماعا حتى
 اذا افاق او انتبه واتي بافعال الحج مع وانما قد برئفة
 لا نهوا حرم غيره لا رواية فيه واختلف المشايخ فيه
 والمرأة كالرجل في جميع ما ذكرنا عتباتها مكشوفة **وجهر**
 لا واسرها ولا تلبي جهرا ولا ترمز ولا تشع بنى الملبس
 ولا تحلق ولكن تقصر وتلبس الخيط وما بدا لها من العنصر
 والسراديل والخفين والقنازين **ومن قلد بدنة** **تطوع**
او نذرا **او حراما** **يدان** **قتل بحرم** **صيدا** **او وجبة** **قيمة**
 فاشترى بها بدنة في سنة اخرى فعلمها وساقها الى مكة
 ونحوه كبدنة المنفعة او القوان **وتوجه معها** **حال** **كونه يريد**
الحج **فخذ احرام** **في احد قولي** **ان افعي** **لا يصير محرما** **الا** **هـ**
 يا للتلبية وهو القياس وصفة التلبية ان يربط على عنق
 بدنة قطعة نعل او عروة مزادة والعصود منها العروة
 على كونه هديا **فان بعد** **التلبية** **بها** **اي بالبدنة** **ولم**
يتوجه ثم توجه **بعد** **لا يصير محرما** **حتى يتحقق** **اي البدنة**
 قال شمس الامنة الحنفي في الميسوط **الاختلف** **الصحابة** **في**
 مدة المشاة على ثلاثة اقوال منهم من يقول اذا قلدها
 صار محرما ومنهم من يقول اذا توجه في اثرها صار محرما
 ومنهم من يقول اذا ادركها وساقها صار محرما واخذنا
 بالمتيقن من ذلك وقلنا اذا ادركها وساقها صار محرما
الا في بدنة المنفعة **فانه يصير محرما** **حين توجه** **اذا نوي**
الاحرام **قبل ان يتحقق** **استحسانا** **والقياس** **ان لا يصير**
 محرما حتى يدركها فيسوقها **فان حلالا** **اي ليس البدنة**
 لكل **او اشعرها** **اشعار** **البدنة** **علامتها** **شئ** **انها** **تدري**
 من الشعار وهو العلامة كذا في المغرب وهو بدنة عندنا

بدنة من نعلك او بالاحرام من نعلك بدنة
 ذلك انك قد شئت طلاق او نذر بدنة
 فادع بدنة احرام بدنة بدنة بدنة بدنة
 قد تقيده بدنة ان يلقى في عفتها شئ يعلم
 انها بدنة بدنة السيف او حر

حنيفة

او قلد مشاة لم يكن نحو ما والبدد. **بعض** في الشروع ايضا
من الابل والبقر مطلقا سواء نحر عن الابل او لا وقال مالك
 رحمه الله تعالى ان نحر عن الابل من البقر وقالب الشافعي رحمه الله
 تعالى من الابل خاصة والله اعلم **باب** **شهر** **القرآن**
 مصدر قرون بين الحج والعمرة اذا جمع بينهما وهو قارون
 والحرمون انواع اربعة مفرد بالحج وهو ان يحرم به من
 الميقات او قبله في شهر الحج او قبلها وذكر الحج بلسانه عند
 التلبية وقصد بقلبه او لم يذكر بلسانه وتوى بقلبه
 ومفرد بالعمرة وهو ان يحرم بها من الميقات او قبله في
 شهر الحج او قبلها بذكر العمرة بلسانه عند التلبية وقصد
 بقلبه ولم يذكر بلسانه وتوى بقلبه وقارون وهو ان يجمع
 بينهما في الاحرام من الميقات او قبله في شهر الحج او قبلها
 بذكر الحج والعمرة بلسانه عند التلبية وقصد منهما اولاه
 بذكرهما بلسانه وينويهما بقلبه ومتمتع وهو ان يحرم
 بالعمرة من الميقات او قبله في شهر الحج او قبلها ويعتمر
 في شهر الحج او يكون اكثر طوافه في شهر الحج ويحفل من عامه
 ذلك قبل ان يلبس باهله المأما محققا ثم **القرآن** **هو افضل**
 فلذا اقدمه على المتمتع وقال الشافعي رحمه الله الافراد
افضل وقال مالك رحمه الله المتمتع افضل من العترة ان
 فان فضل لما كان افضل كان من جهة ان يقدم في البيان
قلنا معرفة القرآن وهو اجمع موقوف على الافراد **ثم**
التمتع ورواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه الافراد
 افضل من المتمتع **ثم الافراد** هذا بيان ترتيب الموازين وليس
 التفضيل على استعماله **الثاني** وهو ان يهل الابل للحج
 ورفع موهبة بالتلبية بالعمرة والحج من الميقات ويعتق

بعد الصلوة اللهم الحاريد العرة والحج فيسرها سيل
 وتقبلها مني وان يطوف اياها اذا دخل مكة يبدا
 يطواها العمرة فيطوف سبعة اشواط يرمل في الشاة
 الاول ويسعى بين الصفا والمروة لها وهذه افعال الحج
 العمرة ثم يحج بعدها بافعالها كما مر في المفرد **فان طاف**
طوافين متتابعين من غير ان يتخلل بينهما طواف المفرد
 وسعي سعيين جاز وانما يتقدم طواف التيممة على سعي
 العمرة **وقالت** مالك التارن يطوف طوافا واحدا ولا
 قول الشافعي رحمه الله تعالى واذا **ومحج** **يوم التثنية**
في شاة وهو واجب فلو ادم القرآن شكر الما انعم الله
 سبحانه حيث دفع لاداء النسك في ابدته من الابل و
 البقر **وسبعها** بان ذبحت لسبعة ومسام العاجز عنه
 ثلاثة ايام في الحج **اخوها** اي اخر تلك الايام الثلاثة يوم
عرفة **وسبعة** ايام اذا فرغ من افعال الحج ولو بمكة اي
 صام بعد الفراغ ولو بمكة مطلقا سواء لو في الإقامة او لم
 ينوي ومضى ايام التشريق **وقالت** الشافعي لا يجوز الا
 ان ينوي الإقامة فينشد بحوزة **فان لم يصم العاجز** عن
 الذبح ثلاث ايام في السابع والثامن والتاسع من عشر ذي
 الحجة **اليوم** **الثور** **ففي الدم** اي ما طهري ولم يحجز الصوم
 بعده **وقالت** الشافعي يصوم بعد هذه الايام **وقالت**
 مالك يصوم في ايام النحر وان لم يدخل المقارن مكة وتو
 الى عرفات **وقد عرفت** **فعلبه** **ثم** **لوفض** **العمرة** **وقال**
 الشافعي لا يصير رافضا لا زعته طواف العمرة يدخل في
 طواف الحج وانما يقيد بالوقوف لا بمجرد التوجه لا يصير
 رافضا ما لم يقف بعرفة في الصحيح وعن ابي حنيفة يصير

قوله عرفت
 قوله يعني
 قوله يعني

صبروا فغناها بالتوجه اليها وقصاؤه امر فروع يعطوف
على دم اي فعليه فضا العمة **باب التمتع**
والتمتع على وجهين متمتع بسوق الهدى ومتمتع لا يسوق
الهدى ومتمتع التمتع الترفق بأداء الشكرين اي العمة
والحج يسفر واحد من غير ان يسلم بينهما المأما صحيحا
وذا بان يرجع الى اهله حلا لا عند ما وعند محمد ليس من
صنوعة فمحمدا لا مام حلالا والتمتع **هو ان يحرم من**
المسقات ويدخل مكة **فيصوف لها ويسعى بينهما** وما وكنا
ويحلق وقال مالك رحمه الله تعالى لا حلق على المعتمر **ويقتصر**
وقد حل منها هذا اذا لم يسقم مع نفسه هدي المتعة فاما
اذا ساق فانه لا يتحلل عن احرام العمة الا بعد المواضع
ويقطع التلبية **بأول الطواف** حتى استلم الحجر الاسود
في اول سوط وقال مالك رحمه الله تعالى كما وقع بصره على
البقيت قطع التلبية ويقيم بمكة بعد المواضع عن العمة
حلالا **ثم يحرم بالحج يوم التروية من احرام** **ويذبح**
هذا بيان اخر وقت الاحرام اما لو قدمه على هذا اليوم جاز
وهو الافضل كما سيجي في المتن واما قديم هذا الانه اول
يوم يدا فيه بالفعالت **فلا يجوز تأخير الاحرام عنه**
فان عجز عن الذبح فقد مر حله في فضل القرآن بان صام
ثلاثة ايام فيه وسبعة اذ ارجع **فان صام ثلاثة ايام**
من شوال **فاعتزم اي احرم للعمة** لم يجز اي لم يحتسب
عن التلبية والتفصيل به اتفاق لان المراد منه انه ان
صام ثلاثة ايام من شهر الحج فالحكم لا يتخلف اذا صام قبل
الاحرام بالعمة او بعده **وقع الصوم** عن العاجز ويحسب
عنها لو كان بعد ما احرم بها اي بالعمة قبل ان يطوف

وقال

وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يصام الا بعد الاحرام بالحج
فاذا اراد المتمتع سوقا الهدى **احرم وساق هديه**
والسوق افضل من قودها **وقلده بدنته بمزادة او**
نعل **والنقل يد جعل الشئ قلادة في العنق** وهو احب من
التحليل **وقالت الشافعي رحمه الله** **يقلده ثم يحرم ولا يسير**
لانه حكره **وقال لا يشعر لانه حسن** **وقالت الشافعي**
سنة **والا شعرا** ان يضرب بالمبضع في احد جانبي شام
اليدنة حتى يخرج منه الدم ثم يسلخ بذلك سنماها
ثم هو اليها وعند ابى يوسف واليهي عند الشافعي
ولا يتحلل عن الاحرام **بعد افعال عمره** لانه ساق الهدى
مع نفسه الا بعد الفراغ عن الحج وان لم يسق الهدى له
ان يتحلل لا يقال قوله **ويحرم بالحج يوم التروية** **مكرر**
بقوله يحرم بالحج يوم التروية لان هذا في صوة سوق
الهدى بخلاف ثم والاحرام قبله واجب وعليه دم
التمتع فاذا حل في يوم التمرحل من احرامه **ولا تمتع**
ولا اقران لمكي ومن يلها اي في كان داخل المسقات قد
كالبتاني فان عاد المتمتع الى بلده بعد فوائده من عمرته
والحال انه لم يسق الهدى **بطل تمتعه** ولا يجب دمه
المتعة **وقالت الشافعي** **لا يبطل وعليه دم** وان ساق
الهدى وبات المسئلة على حالها لا يبطل تمتعه **وقال محمد**
رحمه الله تعالى يبطل واما قيد العود ببلده لانه ان عاد
الى بلده لا يتحلل ايا ان قام في ما وي ونوى الإقامة
خمس عشرة يوما فهو متمتع عنده **وعندهما** لا يكون متمتعا
وان لم ينو الإقامة خمس عشرة يوما وحج من عامه ذلك يكون
متمتعا اتفاقا **ومن طاف من محرمي العمة اقل من اربعة**

اشواط العمرة قبل شهر الحج ثم دخلت اشهر الحج واما
اي الاشواط فيها وحج اي احرم بالحج كان متمتعاً وبكسبه
لا اي من طواف للعمرة قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصاعداً
ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً وقال مالك انما مده
العمرة في اشهر الحج معتبرة **ومى ثوال وده والعقد** و
ذى الحجة وقال مالك رحمه الله تعالى ذوال الحجة كلها وتانيث
العقد ويشير الى ان المراد هو الليالي وبه قال البعض وقال
ابوبكر الرازي وابو عبد الله الجرجاني المواد منه الليالي
مع الايام وعمرة الخلف في قطر فحين احرم في العاشر من
ذى الحجة بحج آخرى يكون عترة البعض لانه احرم قبل اشهر
الحج فان قيل كيف يكون الشهران وبعض الناس اشهر
فقلت اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد او ترك
بعض الشهر مثلاً كاله و**مع الاحرام** به قبلها ولكن
وقال الشافعي رحمه الله تعالى يحرم بالعمرة ولو اعتمر بالعمرة
كوفي فيها وفروع منها وحلق او قصر **واقام بمكة او بغير**
وحج من عامه ذلك مع متمتع وعند مالك لا يصير متمتعاً
اذا اقام بمكة ومروا به الطحاوي وقال **الخصاص**
انه متمتع بلا خلاف **ولو افسد** وحلق بعد الغزاع
منها **واقام بمكة وقضي** عمرة الفاسدة في اشهر الحج
وحج من عامه ذلك لا يكون ذلك متمتعاً عنده وعند مالك
هو متمتع اما اذا اقام بمكة ولم يخرج الى البصرة حتى قضى
عمرة فلم يكن متمتعاً اتفاقاً الا ان لا يكون متمتعاً **الا**
ان يعود الى احد ثم ان اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه
ذلك فانه يكون متمتعاً عندهم **واما ما من الحج والعمرة**
افسد قضي فيه اي ياتي بافعاله تمام ياتي بها من لم يفسد

وعندهما قبل لا من اشهر الحج

ولا يجب المتعة عليه ولو تمتع ففصحى قنوى لا متعة
لم يحرم من دم المتعة ودم المتعة باق عليه ولو حاطت
عند الاحرام اغتسلت له واحرمت وانت بالحج مع
الطواف فان طهر بعد مضي ايام الخطا فلت الزيادة
ولا شيء عليها بهذا التاخير وعليها طواف الصد ولا زيار
طاهرة عنده **ولو حاضت بعد الوقوف وطواف الزيار**
عند الصد وتركته وانفردت معها ولا شيء عليها **كن اقام**
بمكة لما بين احكام الحرمين شرع فيما يعترية حيث قال
بأدب الجنايات جمع جنائية وهو ما يجنبه
من شيء اي يحذر الا انه خص بما يحرم من الفعل واصله
من جنس الثمر وهو اخذه من الشجر كذا في المغرب ومضى
واريد به الحاصل بالمصد وبذلك ليل جمعها والمصد ولا
يجمع **حب ساء ان طيب محرم** سالف **عفو** اكامله كالرا
والساق والغذو وكذا لئلا غسل واسه بظلمى واكل
لطيبا كثيرا بان يلترق باكر فضه وعند ابي يوسف وعمل
رحمهما الله لا يجب شيء في هاتين الصورتين واما
قيدها بالمالغ لان فعل الصبي لا يوصف بالجناية لكونه
غير مخاطب فعليه دم عند ابي حنيفة وعند الشافعي
اذا ارتكب الصبي محظورا لا حرام فيلزم ما يلزم الباطل
وقيد بالعضو لانه لو طيب عضو من اوال بدن كله
فقط ان لم يمس في مجلس واحد فذلك يجب دم واحد
وان طيب كل عضو في مجلس على حدة يجب لكل عضو دم
سواء طيب العضو الثاني بعد ما ذبح الاول وقبل عندهما
وكذا عند محمد رحمه الله تعالى فيما اذا ذبح الاول وان لم
يذبح يجب دم واحد نص عليه في شرح الطحاوي رحمه الله

نغ

والا اي وان طيب اقل من عضو او اكل طيباً قليلاً **تصدق**
 مطلقاً سواء كان رباً او اقل منه وقالت محمد رحمه الله
 يجب بقدره من الدم حتى ان طيب نصف عضو يتصدق به
 بنصف الشاة اي نصف قيمتها وقيل ان طيب ربع العضو
 يجب الدية ايضاً وان كان دونه يجب الصدقة وان شتم طيباً
 لا يجب عليه شيء **وان خضب داسه بجنا او دهن بريته**
 مطلقاً سواء استعمل في الشعر او غيره فعليه دم عند ابي
 حنيفة وقال لا يجب عليه الصدقة وقالت الشافعي رحمه الله
 ان استعمل في الشعر يجب عليه الدم والا شيء عليه **وان**
لمس مخيطاً يوماً وان لم يجد غيره وقصد باللبس لانه لو
 ارتدى بالتميص بان استعمله استعمال الرد او انزله
 بالسراويل بان استعمله استعمال الارافلا باسبه **او**
غطى راسه بما يغطي عادة كالعمامة والقلنسوة اما لو
 غطى بجوارق فلا شيء عليه **يوماً كاملاً** وعزى ابي يوسف رحمه
 اذا لبس اكثر من نصف يوم يجب الدم وقالت الشافعي رحمه
 بمجرد اللبس **والا اي** وان لم يلبس مخيطاً او لم يعط راسه
 يوماً بل لبس او غطى اقل من يوم **تصدق** كل صدقة في الاخر
 غير مقدرة فهو نصف صاع من بر الا ما يجب فقتل القملة
 والجراد فانه يطعم فيها ما شاء **وان حلق ربع داسه او**
ربع كينته وقالت مالك رحمه الله تعالى لا يجب الدم الا بخلو
 الكل وقال الشافعي يجب بخلق القليل وان حلق ثلاثة
 شعرات وانما خص الدرع بالذكر وهو كل نقد يري ليعلم
 وجوب الدم الكل كخفيني بالطريق الاولى **والا اي** وان
 كان اقل من الربع **تصدق** كالحلق اي كما يتصدق المحرم
 الحلق راس غيره مطلقاً سواء كان الغير محرماً او حلالاً

وقال

وقال الشافعي لا شيء على الحلق اذا كان المحلوق حلالاً
 يجب دم على المحلق مطلقاً سواء كان يامره او لا بان كان
 نائماً او مكروباً وقالت الشافعي رحمه الله تعالى لا يجب اذا
 كان بعينه امره **وان حلق رقتنه كلها او ابطيه واحداً**
 ثم ذكر في الا بطين النشف في الاصل والحلق في الجامع الصغير
 قد لا يلا حرمة في الحلق وان كانت السنة هو النشف
 والعمل بالسنة احق **وان حلق بحجة** يفتح الميم موضع
 الهجامة وبالكسر قارورة الحمام وقال لا يجب الصدقة **ونصف**
اخذ شارب حكومة عدك ونفيه ان ينظر ان هذا
 لما خوذ كم يكون من ربع اللحية فيجب عليه الطعام بحسبه
 حتى لو كان مثلاً مثل ربع اللحية يجب قيمة ربع الشاة
 وانما ذكر الاخذ في الحلق لان السنة في الشارب بالاخذ
 دون الحلق وذابان يقتص منه حتى يوازي الحرف الا على
 من الشفة العليا وذكر الطحاوي ان خلقه سنة وانما
 سمي به لانه يقع في الماء عند الشرب كانه شارب معه **وي**
اخذ بمجرم شارب حلالاً او قلم اظفار يجب طعام
 على المحرم من اي شيء شارب **وقص اي** يجب شاة ان قص اظفار
 يديه **ودخله** كلها بمجلس واحد او قص يداه **وجلا**
 اي اظفاره يد او دجل على حذف مضاف وان كان قص كل
 يده بمجلس فكل ذلك عند محمد رحمه الله وعند ما اربعة ما
والا اي وان قص اقل من خمسة اظفار فعليه **تصدق**
 لكل ظفر صدقة وقالت ذفر الدم بقص ثلاثة منها وهو
 قول ابي حنيفة او لا **كحسة** اي كما يتصدق بقص خمسة
 اظفار **مقتصر** من يديه ودخله لكل واحد منهما وقا
 محمد رحمه الله تع عليه دم ولا شيء عليه **باخذة** طفر منكره

وان لم يعمدوا كما ملأوا وليس بمحيطا وخلق
متعلق بكل واحد منهما فهو محذور ان شاء الله في الحرم
او قصد مطلقا سواء كان فيه احرم او غيره ويجوز فيه
التخليك والامانة عندهما وعند محمد شرط فيه التخليك
وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز فيه الطعام الا في
الحرم **ثلاثة** اي يتصدق بثلاثة اشعور من حنطة **ثلاثة**
ساكن لكل واحد نصف مناع او صيام ثلاثة ايام
والشايح فيه ليس بشرط **فصل** ولا شيء ان نظر
الى **فصل** امرأة بشهوة فامني وتجيب شاة ان قيل
او لم ينزل **فصل** او جامع فمادة ون الفرج مطلقا سواء انزل
او لم ينزل وقال الشافعي يقصد الاحرام في جميع ذلك اذا
انزل وذكره الجامع الصغير اذا مس بشهوة فامني وذكر
الاصل ولم يشترط الا مني في المس والتخييل ما ذكرنا
حتى يكون جماعا من وجوه وانما يتعد به شاة اذا لم يمس بها
لا يعتد له **او افسد** اي ينجس شاة ان افسد **جمع** بجماع
في احدى السبيلين قبل الوقوف بعرفة وقال الشافعي
يجب بدونه وعن ابي حنيفة لا يفسد الجماع في الدبر
يعني في الجماع كما يعني من لا يفسد **ويعني** في السنة الاخر
ولم يفسد **فان** اي لم يفسد في فناء ما افسد او قال
من رحمه الله بغير تقان اذا احرم ما وقال الشافعي
من رحمه الله بغير تقان اذا اقرب من ذلك الموضع الذي
واقفها فيه وقال مالك بغير تقان اذا خرجا من بينهما
وبدنه لو بعد **ولا فسد** اي يجزئ بدنه لو جامع بعد
الوقوف بعرفة ولم يفسد مطلقا سواء كان قبل الرمي
او بعده وقال الشافعي اذا جامع قبل الرمي يفسد

او جامع

او جامع اي يجزئ شاة ان جامع بعد **الحلق** قيد لان
الحزج عن الاحرام انما يكون بالحلق او التقصير ومعنى
المشكلة جامع بعد الحلق قبل طواف الزيارة عليه او
الكس لا شيء عليه لانه خرج من الاحرام وحلت له النساء
او في العمرة اي يجزئ شاة ان جامع في العمرة قبل ان
يطوف الاكثر من العمرة ومواردية اشواط فصاعدا
فتفسد العمرة بهذا العمل **ويعني** في العمرة **ويعني** العمرة
او بعد طواف الاكثر من العمرة ولا فساد فيها وقال
الشافعي يفسد في الوجهين وعليه بدنه **وجامع الناس**
في الحج والعمرة **كالعامد** في غير الايام من الاحكام وقال
الشافعي لا يفسد جماع الناس وكذا الخلق في جماع
المكرهه والثامنة **وطاف للركن** اي يجزئ شاة ان طاف
لتحصيل الركن وهو طواف الزيارة حال كونه **محدثا** ويجزئ
بدنه لو طاف للزيارة **جنبنا** ويعتد بهذا الطواف عندنا
وعند الشافعي لا يعتد به اصلا ثم قيل عندنا الطهارة
سنة والاصح اهما واجبة **ويجزي** الطواف مادام مكة
ولا ذبح عليه في المودنتين وهو الافضل وفي بعض النسخ
عليه ان يعيد ان يعيد في احدث مذابا وفي الجناية وجوبا
ثم ان عاده وقد طاف بمحدثا لادم عليه وان عاده بعد
ايام الخرج بدم عند ابي حنيفة رمي الله عنه وعدهما لا
يجب شيء وهذا يدل على ان المقصد به الطواف الشايع
لا الاول لانه لو كان المعتمد به الاول لم يلزم دم
للتأخير لانه مودى في وقته ولو رجع الى اهله وقد
طاف جينا عليه ان يعود ويعيد با حرام جديد لان
الطواف الاول معتد به في حق التحليل وليس له ان يخل

مكة بغير احرام فيلزمه احرام جديد لدخول مكة وقيل
 يعود بذلك الاحرام وان لم يعد ويعد بدنة جارة
 الا ان الفضل ان يعود ولو رجع الى اهله وقد طاف
 محمدا ان عاد وطاف جازوا ان يعي بالثابة فهو
 الفضل ويجب صدقة لوطاف **محمدا للتقدم** وبه
 لكنه صار واجبا بالشروع **والمعد** وهو الواجب ولكنه
 ادنى من طواف الزيارة وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في
 طواف الصدر **محمدا** يجب الشاة **او ترك** اي يجب الشاة
 ان ترك اقل من طواف الركن وهو ثلثة اشواط فصاؤها
ولو ترك اكثر اي اربعة اشواط الركن **بغير** محرمات النساء
 ابدأ حتى يلو طواف الزيارة وان رجع الى اهله عليه ان يعود
 بذلك الاحرام **او ترك** اي يجب الشاة **او ترك اكثر** طواف
المعد ويلزمه اعادته ما دام مكة شرعها الله تعالى
او طاف اي طاف للصدر **وجنب** ويجب صدقة صاع
 ونصفه على ثلثة تساكن نصفه **او ترك** اقله اي طواف
 الصدر **او طاف** يجب شاة اتفاقا ان طاف للركن
محمدا في ايامه وللصدر طاهرا في ايام النحر
 قيد به اشارة الى انه لو طاف في ايام النحر لا يلزمه دم
 فوقع طواف الزيارة في وقته ولا يتأخر في
 طواف الصدر لانه غير موقت او نقول انما قيد به
 ليظهر الخلاف بين هذه المسئلة والمسئلة التي بعد
 وقيد بقوله طاهرا لانه لو طاف محمدا يلزمه ذمان
 عند ابي حنيفة وفي رواية دم وصدقة هذا اذا كان
 محمدا ما اذا كان جنبا فيلزمه ثلثة ذمما عنده و
 عندهما ذمان ويجب **ذمان** لو طاف للركن **جنبا**

في ايامه وللصدر طاهرا في ايام النحر وقالا عليه
 دم **او طاف** اي يجب شاة ان طاف لعمرته **وسعى** لها
 حال كونه محمدا **والحالة** لم يعد ما ورجع الى اهله
 وان اعاد بها لاشي عليه وان اعاد الطواف ولم يعد
 السعي قيل لاشي عليه في الصحيح وقيل عليه دم **او ترك**
 اي يجب شاة ان ترك **السعي** بين الصفا والمروة ولم
 يغتسل حجا **او فاض** اي خرج من عرفات قبل الامام
 في اليهار **والتاقي** رحمه الله لاشي عليه **او ترك**
الوقوف باكثر من دلفة **او ترك** رمي الجمار في الايام
كلها او ترك الجمار كلها في يوم واحد وان ترك رمي
 احدي الجمار الثلثة يجب الصدقة وان ترك جمرة بعد
 العقبة يوم النحر يجب دم وان ترك حصاة او حصاتي
 او ثلثة تصدق لكل حصاة نصف صاع **او ترك**
 البيوتنة بمنى لا يجب دم خلا فالتاقي رحمه الله
او اخر اي يجب شاة ان اخر **الحلق** حتى مضت ايام
 النحر عند **او اخر** طواف الركن وقالا لاشي عليه ذكرا
 لخلاف في تقدم سنك على سنك لا الحلق قبل الترمي او ذبح
 القارن قبل الترمي والحلق قبل الذبح لان القارن اذا
 اتي منى يوم النحر عليه ان يرمي بجمرة العقبة ثم يذبح
 هدية ثم يحلق ومن اراد ان يحفظ هذا الترتيب
 فليحفظ **ودح** **او حلق** اي يجب شاة ان حلقه **ذبح**
الحل حج او عمره والتفتيد به اتفاقا لان المواد به ان
 حلق يذبح غير الحرم يجب شاة والاقل ان الحلق يتوقف
 بالزمان وهو ايام النحر وبالمكان وهو الحرم عند ابي حنيفة
 وعند ابي يوسف وجمهما الله تعالى لا يتوقف بها وعند

محمد رحمه الله تعالى يتوقت بالمكان دون الزمان وعند
 زفر رحمه الله تعالى يتوقت بالزمان دون المكان وهذا
 الخلاقي في التوقيت في حق النعمتين بالدم اما لا يتوقت
 في حق التحليل بالاتفاق والتقصير والحلق في العرق
 غير موقت بالزمان بالاجماع حتى اذا خرج المعتبر
 من الحرم ولم يقصر ورجع اليه وقصر لاشي عليه ويجب
دما لو حلق القارن قبل الذبح وقال ليس عليه
 الا دم القران وقال بعضهم دم القران واجبا جماعا
 ويجب دم اخر ايضا جماعا بسبب كناية على الاحرام هو
مفسد **العلم** ان الصيد هو الحيوان المتمتع
 المتوحش بامل الخلقة وهو نوعان بري وهو ما
 يكون توالده ومثواه في البر وبحري وهو ما يكون
 توالده ومثواه في الماء لان التوالده هو الاصل والكنية
 بعد ذلك عارض فاعتبرا لاصل فالبحري حلال للحلال
 والمحرم والبري محرم على المحرم الا ما استثناه رسوا
 ملى الله عليه وسلم وهو ما يتبدى بالاذى على ما بينه
 ان شاء الله تعالى **ان قتل محرم صيد** مطلقا سواء كان
 عامدا او ناسيا او مخطئا وسواء كان صيدا اكلا او حلالا
فعله الجوز او قال ابن عباس رضي الله عنهما لا يجب على
 العامد والمخطئ والفياس ان لا يجب الجزاء على الدال
 وبه اخذ الشافعي رحمه الله تعالى وانما يجب الجزاء اذا اخذ
 المدلول الصيد والدال محرم اما اذا اكل الدال قبل اخذه
 فلا جزاء عليه وشرط ان لا يكون المدلول عالما بمكان الصيد
 حتى لو علم به لا يجب الجزاء على الدال في دلالته وان يتعد
 المدلول الدال في دلالته حتى لو كذب به واخذ الصيد

ن
 احل

بدلالة

بدلالة محرم اخر كان الجزاء على الثاني لا الاول وهو اي
 الجزاء **الصيد يتقوم** عدلين مطلقا سواء كان له
 نظير او لا والمثنى احوط والواحد يكفي للمتقوم وقيل
 يعتبر حكومة المثنى هنا بالنص **في مقتله** اي بتقويمه
 قيمة الصيد في مكان قتله او في **اقرب موضع منه**
 ان كان رية لا يساع فيه الصيد وقال محمد والشافعي
 رحمه الله تعالى الجزاء ما يشبه الصيد في المنظر ان كان له
 نظير من النعم حتى يجب في النعامة بدنة وفي الحمار الوشي
 بقرة وفي النخلة شاة وفي الارنب عناق وفي البربوع
 وهي من اولاد الغنم ما بلغ اربعة اشهر وزاد الشافعي
 رحمه الله تعالى وزعم ان في الحمار شاة وفيما لا نظير له
 كالعصفور انه يكون منعمونا بالقيمة واذا وجدت القيمة
 كان الجواب له حينئذ كقولهما من حيث انه يجب القيمة
 لا ان يكون الخيار للمقاتل **في شري** اي اذا وجدت قيمته
 بها هديا **وذكره ان بلغت للقيمة مائة** ان شاء الله
طعاما **وتصدق به** ان شاء الله **الطيرة** اي يتصدق
 على كل مسكين نصف صاع من بر او دقيق او سويق او
 زبيب او صاع من تمر او شعير **وصائم عن طعام** **كل**
مسكين قوله او صاع عطفت على يشترى اي ان اختار
 الصيام تقوم المقتول طعاما ثم يصوم مكان طعام كل
 مسكين يوما **ولو قتل اقل من نصف صاع** **تصدق**
 به ان شاء الله **وصائم يوما** بدله وعند محمد والشافعي
 رحمه الله تعالى الحيا والى الحكمين في ذلك فان حكما بالهذه
 يجب النظر على ما مر وان حكما بالطعام او الصيام
 فعلي ما قالوا وان اختار التكفير بالهدي فعليه الذبح

في الحرم والتصدق بلحمه على الفقراء وبالطعام فيجوز في
غيره خلافه فالشأن في الطعام فيجوز في غيره فان ذبح
في الكوفة اجزاء عن الطعام ان تصدق بالدم وان ذبح
او قطع عقبيه او نتفخ **سفره** نتف الشعر والوش وحسن
ونزعه **منه ما يقتل** فيقوم الصيد سليما وحريجا فيمنع
ما بين القيمتين **وتجيب القيمة** الكاملة **بنتفخه** **ونيشه**
اي الطائر **وقطع قوائمه** وكسر جناحه فخرج من ان يكون
ممنوعا بجناحه او قوائمه وحليه **وكسر بيضه** **وخروج فروخ**
ميت به اي بحب قيمة اللبن والبيض والفروخ الحي ان ظهر
من البيض بعد كسر فروخ ميت هذه الافعال وكذا الى
ضرب بطن ظبية فطرحت جنينا ميتا ثم ماتت تجب قيمتها
بخلاف من ضرب بطن امرأة فالقت جثثا ثم ماتت تجب
ضمان الاصل لانها ان لم يكن وان قتل خنثى او فردا
او فيلا تجب القيمة خلافا لفرود وان قتل الضفد والبربع
تجب القيمة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى **ولا شيء يقتل**
بغراب والمواد به الا بقع الذي ياكل الكيف ويخلط النجس
مع الماء في التناول او اما التعقيق فيجيب الجزاء على الحرم
بقتله **وبقتل حداة** بالكسر وقد تفتح طائر يصيد
الجرد ان جمع جرد وهو الفارة البرية **وبقتل ذئب**
وحية **وعقرب** **وقارة** مطلقا سواء كانت الفارة برية
او اهلية وعن ابي حنيفة انه لا يجنب الجزاء بقتل السنور ولو
بريا ولا شيء يقتل **كلية عقود** وانما قيد به لانه في قتل
غيره تجب سي وعنا في حقيقته يجب فيه ايمن **وبقتل**
بعوض سمي به لانه يبعض اللحم **ومل** مطلقا سواء
كان القمل موزيا او لا ولكن الذي لا يؤذي لا يحل قتله

لا شيء يقتل **برعوث** وقوا وقد يغيره نزع منه القسرا
وسحافة وهو حيوان الماء وقهرها من الحشرات كالخنثى
والوزغات **وبقتل قملة** **وجراوة** **فمقتل** **بما ساء** هو الذي
ذكره في القملة الواحدة اما في الثنتين او الثلاثة كف
من حنطة وفي الزبادة على الثلاثة نصف ماع من حنطة
ولهذا اذا اخدها من يد من فقتلها اما اذا كانت القملة
ساقطة على الارض فقتلها فلا شيء عليه كما في البرعوث وكذا
مثل القملة لو التي من يد من على الارض يجب الجزاء ولو التي
ثابتة في الشمس لم يقتل القمل حوال الشمس فغلب الجزاء نصف
ماع من حنطة اذا كان القمل كثيرا اما لو التي تؤذي ولم
يقصد به قتل القمل من حوال الشمس فلا شيء عليه كذا ابن
الجماع الصغير لقاضي خان **ولا يجازي** ولا زيادة **عن**
شاة **بقتل السبع** الغير العدو وان كانت قيمته زيادة
عنها **والسبع** الثافي لا شيء بقتله وقال من وجب قيمته
بالغة ما بلغت **وان مال السبع** عليه فقتله **لا شيء** عليه
بقتله **وقال** **زفر** يجب الجزاء **بخلاف الحرم المصطر**
في حالة المحنصة فانه لو قتله يجب عليه الجزاء وان اضطر
الحرم الى اكل الميتة وقتل الصيد اكل الميتة ولا يقتله قال
ابو يوسف يقتله وذكره المصنف عن ابي حنيفة وابو يوسف
بقتله يتناول الصيد ويؤذي الجزاء وعند من فرقتا
الميتة **ولا بأس** **للمحرم** **بذبح شاة** **وبقرة** **وبعير** **ودجاجة**
وبطائي والمواد به البطة الذي في المساكن والحياص
واما البطة الذي يطير فيجب الجزاء بقتله **وعليه** **بجزاء**
اي يجب الجزاء على الحرم **بذبح حمام** **مسروبا** اي الذي يبي
رحليه **ونس** وقال مالك لا يجب فيه شيء **وبذبح** **لحي** **ميتة**

فس

قيد بهما لا في غيرهما يجزأ بالاتفاق ولو دبح
 صيد الحرم اكله وذبيحته ميتة مطلقا سواء كان اكله محرما
 او لا وقال الشافعي لا يحل للحرم القتال ويحل لغيره لو
 اكل الحرم الذابح منه عزم باكله وعليه قيمة ما اكل عند
 أبي حنيفة وعند ما ليس عليه الا الاستغفار ولا يحرم
 ان يراي ان اكل الحرم اخر لا شيء عليه عندهم وحله اي
 للحرم كمن ما صاده حلال وذبيحة مطلقا سواء صاده لاجله
 او لا ان لم يبدل الحرم عليه ولم يأمس بصيده اي ان لم
 يأمس الحرم لخلاله بصيد ذلك الصيد وقال مالك ان اصطد
 الحلال لاجل الحرم لا يحل تناوله وانما قيد بهما لانه لو
 دل او امر لا يحل وعليه الجزاء يجب بذبح الحلال صيد
 الحرم قيمة ذلك الصيد يتصدق فيهما على الفقراء الاموم
 اي يجب عليه قيمة الاموم وعند زفر بن ربيعة بالاموم
 انهم وذكر في المختلف لا يجوز الاموم بالاجماع ومنه
 دخل الحرم بصيد اي مع صيد ارساله اي فعله ان
 يرسله فيه ان كان في يده وعند الشافعي ليس عليه
 ارساله فان باعه بعد ما ادخله فيه فسد بيعه ورد
 البيع ان بقي الصيد وان مات الصيد فعله اي على
 البايع الجزاء وهو الفان ومن احرم واكل ان في يده
 او قصصه اي ان كان في قصصه بالصاد الممالة قصيد
 لا يرسله اي لا يلزمه ارساله وقال الشافعي يلزمه
 ارساله قوله او في قصصه صيد لا يلزم ارساله
 مطلقا سواء كان في يده او في رجله وقيل اذا كان
 في يده لزم ارساله ولو اخذ حلاله صيدا فاقا حرم
 تعبد الاخذ وارساله من يده غيره فمنه مرسلة قيمته

عند

عند أبي حنيفة وعند ما لا يفمن ولا يفمن لو اخذ
 حرم قادر سله من يده اتفاقا ولو احرم وفي يده صيد
 قادر سله ثم وجد بعد ما حل في يده غيره يسترد منه
 فان قتله حرم اخرا خذ على قاتله اي ان اخذ حرم
 صيدا فقتله حرم اخذ ضمن كل واحد منهما جزاء تاما
 ثم يرجع الاخذ بما ضمن من الجزاء على القاتل وقال زفر
 لا يرجع اما لو قتله حلال ضمن الحرم ويرجع على القاتل
 عند ما خلا للقاتل ففي فان قطع حنيفة الحرم اي
 مالا ساق له او شجر اتيه اي ماله ساق غير مملوك
 لاجل واحد ولا ما يثبتته الناس ضمن القاطع قيمته
 ويتصدق فيها ولا مدخول للصوم في هذه فالحاصل
 ان شجر الحرم اربعة انواع ثلاثة منها يحل قطعها و
 الانتفاع بها بلا جزاء واحدة منها لا يحل قطعها
 ولا الانتفاع بها بدون الجزاء اما الثلاثة الاولى
 فكل شجر ائنته الناس ويؤمن حنيس ما يثبتته الناس
 وكل شجر ائنته الناس ويؤمن حنيس ما يثبتته الناس
 وكل شجر ائنته الناس ويؤمن حنيس ما يثبتته الناس
 وكل شجر ائنته الناس ويؤمن حنيس ما يثبتته الناس
 شجر ثبتت بنفسه ويؤمن حنيس ما يثبتته الناس اما
 الواحدة فهي كل شجر ثبتت بنفسه ويؤمن حنيس ما
 يثبتته الناس ولو ثبتت بنفسه مالا يثبت عادة في
 ملك رجل بان ثبتت في ملكه ام غيلان ويؤمن من
 الغنائة وينتقد عليه الصمغ العربي يجب على قاطع
 قيمته لما لكة وقيمة كحق الشرع كما لو قتل صيدا مملوكا
 في الحرم الا اي ضمن قيمته الا فيما جفت اي ليس من

شجر الحرم فانه لا يضمن ويحل الاستغفار به
خشيش الحرم وقطعه الا اذا خرقه بجوز قطعه
ومر عليه وقال ابو يوسف لا بأس مر على خشيش وكل
شيء من الاشياء المجتنية عنها على المفرد به دم فعلى
التقارن دمان دم كجنته ودم لعمرة وقال ان نفي
دم واحد الا ان يجاوز الميقات حال كونه غير محرم
بالحج والعمرة ثم احرم داخل الميقات به فيلزم دم واحد
وقال زفر دمان ولو قتل محرماً في سبيل الاشتراك
صيداً انقرد الاجزاء اي على كل واحد منهما جزاء كامل وقال
ان نفي على ما جزاوا اخذ ولو قتل صيداً احرم حاله لان
لا اي لا يتعد الاجزاء بل يجب عليهما جزاوا واحداً وبطل
بيع المحرم في المحرم صيداً او شراًوه صيداً قيدنا بالحرم
لانه لو باع بعد ما اخرج من المحرم جاز ومن اخرج عليه
الحرم منه وجب عليه الرد والارسال فان لم يفعل فولدت
بعد الارسال خارجه وما تاتى منهنما وكذا اذا زاد في
البدن او الشعر يجب ضمها فيما بعد الموت فان ادي جزاءه
فولدت بعد الارسال لا يضمن الولد والزيادة بعد موته
فاذا زادت ولدت في يد المشتري ثم ماتا ضمن البايع
لما قبل التكفير لا بعدة كما قبل البيع بالحي
مجاورة الوقت اي الميقات بغير احرام من جاوز
الميقات حال كونه غير محرم ثم عاد حال كونه محرم ما ملين
بطل الدم عند اي حينه وعند ما ان رجع اليه محرماً
فليس عليه شيء حتى اولم يلبت وهذا بخلاف فيما اذا
رجع قبل ان يستقل باعمال ما عقد الاحرام له فان
استقل بها ثم عاد الى الميقات لا يسقط الدم املا

رد الميقات بغير احرام ثم احرم داخل الميقات
معمرة او حج ثم افسد الحج او العمرة وقضى باحرام عند
الميقات بطل الدم جواب الشرط اي سقط وعنده
زفر لا يسقط في المصورتين فلو دخل الكوفة البستان
والتيقيد به اتفاني لان المواد به انه لو دخل مكلف بستان
بشيء مما كان له بالستان لا لدخول مكة ثم بداله ان
يدخل مكة كان له دخول مكة بلا احرام ووقته
اي ميقات الكوفة الداخل في البستان البستان كالستان
يقضي ميقاتها جميع المحل الذي بينهم وبين المحرم ومن دخل
مكة بلا احرام وجب عليه احد المشركين ثم حج عما
عليه في عامه ذلك مع من دخوله مكة بلا احرام
اي ان دخل كوفة مكة بلا احرام كان له يجب عليه عمره
اوجه ان كانت في وقتها خلافاً لغيره في فارجع الى
الميقات فاملحجة الاسلام جاز عن حجة الاسلام وعما
لزمه بدخول مكة وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر
فان تقولت هذه السنة لا ينوب عنها لزمه بدخول مكة
بالحج باب اضافة الاحرام الى الاحرام مكي
احرم وها في شوطا او شوطين او ثلاثاً شواطع لعمرة
فاحرم بحج وفقده اي عليه ترك الحج وعليه حجة وعمره
ودم لو فقده وقال لا يرفع العمرة وتقيتها ويعني
في الحج وعليه دم لرفعها وانما يقيد به لانه لو احرم بالحج
بعد ما طاف اربعة اشواط للعمرة برفع الحج اجامع
ويؤدي العمرة وقيد بقوله طاف لانه لو لم يطف للعمرة
اصلاً برفعها اجامعاً فلو مضى عليها اي اتمها المسكن
مع وعليه دم بجمعه بينهما وهو دم بغير النقصان

بار كتاب ما هو منى عنه فلم يحل التناول منه فان قلت
 اليس انه ذكر في الهداية في سبب اهله الميمنة اذا جمع بينهما
 في حق الكي غير مشروع قلت واذا به انه غير مشروع كمالا
 كما في حق الاقاة والاكور وقع الناقض من قوله ولا وبين
 قوله اخرا كما في الكا في وهو ممنوع كجواز ان يكون منبر
 مشروع ويكون صحيحا كالصلوة في الارض المعصومة **ون**
احرم الحج ثم باخرى الحج اخروم الحج فان حلق في الحج
الاول ثم اخرج بالحق ان في لزوم الحج الاخر ولا دم عليه
والا اي وان لم يحل الحج الاول واحرم الحج الثاني
 لزوم الحج الاخر وعليه **دم تقصيرا** او قال ان قصر
 فعليه دم وان لم يقصر فلا شيء عليه هذا تفسير وبيان
 لقوله من احرم الحج ثم باخرى الحج ومن فرغ من افعال عمرته
 الا التقصير فاحرم باخرى اي عمرة اخرى لزوم دم ومن
 احرم الحج ثم احرم بعمرة قبل تمام الحج لزما. ويصير بذلك
 قارنا ككنه ما سالا انه اخطا السنة لان السنة للقارن ان
 يحرم بهما معا ويحرم بالعمرة ثم بالحج ثم لو وقف بعرفات
 قبل ان يأتي بافعالها فقد وقف اي عليه رفض عمرة
 فان توجه اليه بالاي رفض العمرة حتى يقف بها فلو طاف
 بالحج للتمية ثم احرم بعمرة لزما. ولو مضى عليهما
 حاشا. ولكن يجب دم عليه وهو دم كفارة لانتك
 وتدي رفضها في هذه الصورة واذا رفض عمرته
 فضاها وان امل الحاج بان احرموا ورفضوا امواتهم
 بالتلبية بعمرة يوم النحر وايام التشريق لزمت
 ولزمت رفضها واذا رفضها لزمت الدم والقبض
 وان مضى عليها والميمنة بحالها صحيح ويجب دم

كفارة

كفارة بالمضى عليها ومن فاته الحج فاحرم بعمرة **او**
 رفضها وعليه دم التحلل وعليه العمرة قضا وها وفيه
 الحج حجة وعمرة **ما** **الا حصار** وهو
 لغة الحبس عن الشيء والمنع منه والمحصور الذي هل
 بعمرة او حجة ثم منع من الوصول الى البيت لمريض او نحو
 ذلك **لمن احصر بعد قرا** ومن من ان يبعث شاه يذبح
 عنه فيتبطل بعد الذبح وقال **الحاك** فعي الا حصار ان
 يكون بالعدد فقط قوله فيتبطل اشارة الى ان لا يحل
 عليه ولا تقصير او اذا ذبح عنه في الحرم وهو قولهما و
 ان حلق في حرم عند ما وقال **ابو يوسف** عليه ان يحلق
 ولو لم يفعل لا شيء عليه وان لم يجز ما يذبح بقي محرما
 وعندك فعي يحل بالصوم بان يقوم شاة وسطا
 فيصوم لكل مد يوما اعتبر بصوم المتعة قوله
 ان يبعث بجوزا ان يكون مستدار قوله لمن احصر خسر
 وان يكون فاعل فعل محذوف فيعلق به قوله لمن احصر
 وكان الحرم المحصر **قارنا بعتد** مبدى دم الحج ودم
 العمرة **وسوقه** دم الا حصار **يا حرم** حتى لا يجوز ذبحه
 في غيره وقال **الثالث** فعي لا يتوقف ويجوز ذبحه حيث
 احصر **لا يوم النحر** وعند ما لا يجوز الا في يوم النحر
 وعلى الحرم المحصر **يا حج** ان تحلل عليه **حجة وعمرة**
 مطلقا سواء كان فريضا او تطوعا وقال **الثالث** فعي ان
 كان الحج فريضا فعليه حجة وان كان فعلا لا قضا عليه
 وعلى المحصر **المعتمر** يجب قضا **عمرة** وقال مالك و
 ان فعي لا يحقق الا حصار فها **وعلى المحصر**
 القارن يجب حجة وعمرة **ان** وقال مالك والثالث فعي

عليه حجة لا غير فان يغيب المحرم يد يا ثم زال الابد
 والكمال انه قد روي على ادراك الهدي والنجح توجه اي لزمه
 ان يتوجه لادراك ادراك النجح والاحتلال بالهدي والاي
 وان لم يقدر على ادراكهما لا يتوجه بل يفسر حتى يحل
 بنحو الهدي ولا احصار بعد ما وقف تعرف لانه تم
 حجه لكنه بقي محرما الى ان يلحق طواف الزيارة وه
 الصدور ويحلق ومن منع مكة عن الركبتين اي الوقوف
 وطواف الزيارة فهو محرم والا اي وان لم يمنع عن الركبتين
 وقدر على احدهما لا قبل هذه المسئلة حلال بينا في حنيفه
 واي يوسف قال لا يوسف اذا اظلم العدو على مكة حتى
 حالوا بينه وبين البيت كان محمرا ونحو قولنا في الاصح
 ان يقول اذا كان محمرا بالنجح فان منع عن الوقوف الطواف
 فهو محصر وان لم يمنع عن احدهما لم يكن محصرا **باب**
الوقوف بعرفة اي من احرم به من الميقات وفاته الوقوف
 بعرفة حتى طلوع فجر يوم النحر فقد فاته النجح فالحل على حرامه
 بعرفة فيطوف ويسعى بلا احرام جديد انها وقال ابو يوسف
 احرم للعمرة فيتحلل بها وعليها النجح من قابل اي السنة الآتية
 بلا دم وقال الشافعي عليه الدم ولا فوت للعمرة وهي
 طواف وسعي وتفتح القمرة في السنة بتماها ولكن يكن
 اداؤها في خمسة ايام يوم عرفة مطلقا سواء كان قبل
 الزوال او بعده ويوم واما التشرقي وعن ابي يوسف
 انه لا يكون في يوم عرفة قبل الزوال وعند الشافعي لا يكن
 في هذه الايام وهي سنة مؤكدة وعند الشافعي في ربيعة
 وعن صاحبنا انها فرض كفاية كصلاة الجنازة **باب**

باب النجس عن النجس اعلم انه يجوز لانه ان
 يجعل ثواب عمله لغيره صلاة او صوما او صدقة او
 غيرها عند اهل السنة خلافا للعتزلة والعباد است
 ثلاثة انواع مالية محضنة وهي ما يتادي بالمال كالزكاة
 وصدقة العطر وبدنية وهي ما يتادي بالبشر كالصوم
 والصلاة والصوم وحركة منهما كالنجح فانه مالي من
 حيث شرطية الاستطاعة ووجوب الاجزاة باركا
 مخطورانته وبدني من حيث الطواف والوقوف ثم
 الصحيح من المذهب فبين نجح عن صفة ان اصل النجح يجمع
 عن المحجوج عنه قرقا كان او نقلا وعن محمد ان النجح ينفع
 عن الحاج والمحجوج عنه ثواب النفقة والا ولا يصح
 النيابة بحزب في العبادات المالية عندنا **باب**
 وهي الاولى ولم يشر النيابة في البدنية بحال سواء
 كان عاجزا او قادرا وهي الثانية وفي الركبتين ما عرفت
 عندنا **باب** فقط اي دون العدة والشرط للنيابة
 العجز الدائم الى وقت الموت كالزمانة وقطع الزليلين
 وانما يتدبره لانه ان كان العجز بعارض يتوهم زواله
 بان كان مريضا او مسجونا كان الا اذا ثابته مراعا
 فان استمر العجز الى وقت الموت تحقق اليأس عن الاداء
 بالبدن فوقع المودى حيا يزاو ان زال العذر فعليه
 حجة الاسلام والمودى تطوع وانما شرط عجز المنوب
 النجح الفرض لا للنقل فيجوز للصحيح المستطيع ان يحاج
 رجل بماله تطوعا ومن احرم عن امرئيه ضمن النفقة
 لا امرئيه ويقع عنه ان يولي عن احدهما عن غيره
 فان معنى علي ذلك ما روي انما اجماعا ويقع النفقة

أبهما وإن عني أحدهما قبل الطواف والوقوف مع ويقع
عنه ويفتن النفقة للثاني عندهما السحسانا وعند
أبي يوسف وقع ذلك عن نفسه وممن نفقتهما وموه
القياس وإن أطلق وسكبت عن ذكر المذبح عنه معينا
ومنها ولا نص فيه وينبغي أن يصح التغيين ههنا
إجماعا ودم الإحصار على الإحصار أن أحمر الناب وقال
أبو يوسف على المأمور ودم القرآن والكفارة على
المأمور فإن مات المأمور به في الطريق كح عنه
أي عن الميت الموصي من متوليه وعندهما من حيث مات
المأمور ثلث ما بقي صورته رجل أو مبي بأن كح عنه
ومات وترك أربعة آلاف درهم وكان مقدار الحج ألف
درهم فاخذ الموصي الفاء ودفعها إلى الذي كح فمات أو
سرقته يوخذ ثلث ما بقي من التركة بعد الشغل وعند
محمد كح عنه بما بقي من المال المدفوع إليه المقرر للحج إن
بقي شيء والأبلى الوصية وعند أبي يوسف كح عنه
بما بقي من الثلث وهو ثلثمائة وثلثون وثلث درهم
مع ما بقي من المال المقرر إن بقي والحج عنه بما بقي من
الثلث الأول ومن أجل أن أحرم ووقع صوته
بالنكاحية كح عن أبيه غني غني فعين عن أحدهما مع
مطلقا سواء كان قبل الوقوف والطواف أو بعدهما
ويجعل ثوابه لأحدهما **باب الهدي** وهو
لما هدي إلى مكة للتقرب جمع هدية تجدي وجذبة
أدناه شاة وأغلاة إبل وبقر وهو أي الهدي
إبل وغنم وبقر وما جاز في الضحايا جمع فحجة وهو
الاصححة جاز في الهدايا أي كما شرط في الضحايا

من السلامة عن العيوب التي تمنع الجواز كالعمور والبوح
وتحويهما كما ياتي في الضحايا أن شاء الله تعالى فانه
يشترط ههنا **الثانية** يجوز في كل شيء من الكفريات
وغيرها إلا في طواف ركن حال كونه جنباً وفي وطئ
بعد الوقوف بعرفة فإن فيها تحب الدية وهو كل من
هدي المستطوع والمنعة والقرآن فقط أي لا يجوز
الأكل من دم الكفارات والنذور وهدى الإحصار
وانما يجوز من الدماء الثلاثة لأنه مستحب وقال الشافعي
لا يؤكل من دم المنعة والقرآن وحسنه في هدي المنعة
والقرآن يوم التخرق فقط ويذبح بنية الهدايا أي وقت
شاد وقال الشافعي لا يجوز إلا يوم النحر أو يترك معني
قوله فقط أنه يختص هذه الدماء بهذه الأيام ولا يتجاوز
عنها فعلى هذا لا يترتب خلا قال الشافعي وحسنه في
أكل بالحرم سوى بدنة النذر حتى لو قال لله على نذر
بدنه له أن ينحرها حيث شاء لم ينوي أن ينحرها بمكة
وقال أبو يوسف لا ينحرها إلا بمكة **لا يفتقر** أي يختص
بالحرم ولا يختص بغير الحرم بالتصدق عليه بل ينوي
غيره سواء قال الشافعي يختص بغير الحرم ولا يجب
التقرب بالهدي بأن يذهب بها إلى عرفات مع
نفسه ليصرف الناس أنه هدي ولكن تقرب هدي
المنعة حسن **ويتصدق بجلا** له جمع جل وحظمه
وهو جل يجعل في عنق الأبل ويثنى على أنفه **ولم يعب**
أجر الجزاء منه أي الهدي علم أن الأولى والأفضل في
الأبل الغزو في البقر والغنم الذبح والأولى أن يتولي
ذبح الهدي بنفسه إن كان يحسن الذبح **ولا يركبه**

بلا مزية وقال الثالث ففي له ان يركبها بلا مزية ولا
يجلبه هذا اذا كان قريبا من وقت الذبح اما اذا كان
بعيدا منه ويصير ذلك بالبدنة فيجلبها ويتصدق بلبنها
او بمثلها او قيمته ان صرف الى نفسه **ويضيح** بالكسر من حد
ضرب اي يوش ويل **ضربه** اي يديه **بالسنة** اي بالمال
البارد اي الشيم البارد الغريب ليتقلص لبها فان **عطي**
والمواد منه القريب الى الهلاك لان النحر بعد خفيقة الهلاك
لا يتصور **واجبا** حال من صير عطي **او تعيب** عيبا
كثيرا بان ذهب اكثر من ثلث الاذن على قولنا في خيفة
واكثر من نصف الاذن على قولنا **اقام غيره** **مقارنه**
بالضم والمعيب له يصنع به ما شاؤ ولو كان الهذ الذي
ذني من العطي او تعيب حال كونه **تطوعا** **خوف** **ومنع**
نعله **بدنه** **ومر به** اي بالدم **مستحبه** اي مستحبة شامه
او مستحبة وجهه وجانبه والمواد بالنعل الثلاثة
وقايد ذلك ان يعلم الناس انه هدي فياكله **فغير** **ولم**
ياكله غني اي لم يجزله ولا غيره من الاغنيا والافضل
ان يتصدق به ولا يتركه جزا للمباع **وتجلبد بدنة**
التطوع **وبدنة المتعة والقوان** لانه دم نسك و
التقليد تسهير فقط اي التقليد منحصر فيهم ولا يتجاوز
الى دم الاحصار ودم الجنايات وانما قيد بها لانه لا يقبل
الكاة تطوعا او دم متعة او قوان **مساي** **من متفرقة**
لو شهدوا بوقوفهم بعرفات قبل يومه اي يوم عرفة
فقبل شهداءهم ولا يجزهم الوقوف ووقفوا بعرفة
اخرى ولو شهدوا بوقوفهم **بعده** لا تقبل شهداءهم
وجاز الوقوف استحسانا والقياس لا يجوز **قال**

شعر

١٠٠
الاية الحلو الى رحمة الله تعالى منبغى للقاضي ان لا يسمع
هذه الشهادة في الصوت الاولي ويقول قد تم حانك
ولا رفوت شهداءكم لهم بل فيه تقييد للفتنة والفتنة
ناية لعن الله من ايقظها وصورة هذه الشهادة ان
يشهدوا انهم راوا هلاك ذي الحجة في الليلة التي كان اليوم
الذي وقفوا فيه العاشر من ذي الحجة وعن اي خيفة في
الغلط في العيدين انهم اذا اصلوا العيد وظهر انهم فعلوا
ذلك بعد الزوال لا يخرجون من الغد في العيدين وعن
انهم يخرجون فيها وعن انهم يخرجون في الاضحية
الفطر واذا لم يخرجوا فالصحيح ان ذلك يجزهم وان
شهدوا عشيقة عرفة بروية الهلاك ولا يمكنه الوقوف
في بقية الليل مع الناس واكثر لا تقبل شهداءهم هذه
الشهادة **ولو تولد الحجة الاولي** اي ربه في اليوم
الثاني وري الوسط والثالثة اعاد **ورمي الكل** **بارمي**
الاولي ثم الباقي رهاية للترتيب وري **الاولى** فقط
اي من غير اعادة الباقي **وقال** الثالث في لا يجوز لهم
يقعد الكل والتقييد باليوم الثاني اخاف في لان الحكم
لا يختلف في الثالث والوايع اما في اليوم الاول فلم
يسرع الارمي جوع العقيقة **ومن** **أوجب** **على نفسه**
بأن تذر حجاما **ساعا** على القدم لا يركب حتى يطوف
للركن ولو ركب اداق دعا واما اصل خير بين الركوب
والمشي ثم قيل يمتد في من حين يحرم وقيل من بيته
فان قيل كيف يجب المشي ولا نظير له في الواجبات
قلت المكى الغير يجب عليه المشي الى عرفات ان قدر
عليه **ولوا** **استوي** **جامة** **محرمة** او كحامة محرقة باح

فتاوى كتاب النكاح

حلها اي لم تحليها من الاحرام بان يقتصر شعرها او يعل
ظفرها **وجامعها** لو قال فجاء معها بالغالتظفر الاشارة
الى انه بعد التحلل كما في رواية وقاسه زفر ليس له تحليها
كما في **النكاح** النكاح لا بد له من المال
كما ان الحج لا يجبا الا على من له مال فتناسبا وهو في اللغة
القيم ثم يستعمل في الوطى لوجود الضم فيه وفي العقد لانه
سبب **هو عقد** **يرد على ملك المتعة** قصد الاحتراز عن
البيع لانه عقد يرد على ملك المتعة اي الا انه يرد تبعا
لا قصدك والمتاع في اللغة كل ما انتفع به واصله النفع
الحاصل **ومواسم** من منع كالسلام من كل ومنعة الحج و
منعة النكاح ومنعة الطلاق كلها من ذلك لما فيها من
النفع كما ان في المغرب **وهو سنة** وقال الشافعي مباح
والافضل التخلي وعندنا هو افضل من التخلي للفعل
العبادة **وعند التوقان** بالحركات الثلاثة **واجب** هو
مصد من تافقت نفسه الى كفا اشتاقت اي عند اشتياق
النفس الى العشاء عند الشافعي كفته ثم النكاح فرض عين
عند الشافعي اصحاب الطواهر وفرض كفاية عن بعض
اصحابنا **وينعقد النكاح** **باجاب** وقبول **وصحبا**
للمضي بان يقول زوجت فيقول تزوجت **واحد** **ما**
عطف على الضمير المرفوع في وضعه مع عدم التاكيد
لاجل الفصل بان يقول زوجني فيقول زوجتك **وانما**
صح عقد النكاح **بلفظ النكاح** والتزوج بان يقول
نكحتك او تزوجتك فتاكت قبلت **وما ومنع** اي
يصح بما وضع لتمليك العين في الحال كالهبة والصدقة
والتمليك والبيع قال الشافعي لا ينعقد بالبيع

ابناء

ولا ينعقد بالاجارة خلافا للكرخي لانها لم تمنع لتمليك
العين ولا بلفظ الاحلال والاباحة والاعارة لان هذه
الالفاظ لا توجب ملك العين ولا بلفظ الوصية لانها
توجب الملك مضافا الى ما بعد الموت وعند الشافعي لا
ينعقد الا بلفظ النكاح والتزوج **عند حري** اي ينعقد
عند حري **او حرو حريتين عاقلتين بالغين مسلمين** اعلم
ان الشافعي شرط فيه وقال ما لم يمس بشرط وانما
الشرط الاعلان حتى لو قلنا يحضرون الصبيان والمجان
يصح وعند الشافعي لا ينعقد الا عند حري ثم سماع
الشاهدين كلام العاقد في شرطه لا نفس المحنوم
خلافا للابن حبان والسعدى ولهذا يستعقد بالمعتقل
والاخرس السامع ولا ينعقد بالانثى وهو الاصح خلافا
للابن حبان والسعدى والمراد بالسماع سماعهما
معاً حتى لو سمعا متعاقبتين بان سمع احدهما واعيد
العقد فسمع الاخر نظر ان اعيد في المجلس ينعقد
عند عامة العلماء خلافا لابي يوسف وان اعيد في
مجلس اخر لا ينعقد اجماعا ثم فهم الشاهدين كلام العاقد
ليس بشرط وهو الاصح كذا في الخلاصة حتى لو عقد
بالعربية والشهود لم يحسن العربية بل وقال بعضهم
شرط وكذا روي عن محمد في الذخيرة ان هذا القول
هو الظاهر **وينعقد** **عندما** **لو كانا فاسقين او**
تحدودين في قد ف **واعميان** وقال الشافعي لا
ينعقد **هذه** **الشهود** **وايضا** **العاقد** **مطلقة**
شوا كان ابنا منها او ابنا من غيرها او ابنا من عينة
ثم لو كان ابنا من غيرها ازجحد فادعت فسررد

بين

مقبول وان كانا لا يزوج الاب يدعي وهي تجوز فتشهدا
 لا تقبل ولو كانا ابنا من عبوة ان ادعت لا تقبل وان
 جحدت تقبل **وصح تزوج مسلم ذمية كتابية عند شاهد**
ذمي كتابيين وقال محمد وزفر لا يجوز عندهما وانما
 قيدنا بالكتابية لان كاح غيرها لا يجوز **ومن امر رجلا**
اي وكله ان يزوج صغيرة فزوجها الوكيل من زبيد
عند رجل واحد غيره والاب حاضر مع الكاح لان الاب
يحمل ما يشر المعتقد لا اتحاد المجلس ويكون الوكيل صغير
او مجرا فيبقي الزوج شامدا اخر فبيع والا اي
وان لم يكن حاضرا لا يبيع وقالوا اذا زوج الاب ابنته
البالغة بامرها اي يحضرتها ومع الاب شامدا اخر مع
وان كانت غائبة لم يبيع وانما قيد بالصغيرة لان في
البالغة لا يتا في هذا الابا مرها والله اعلم **فصل**
في بيان النساء المحرمات حرم تزوج امه وجدته سواء
كانت من قبل الاب والام وبنته وان بعدت ايهام الام
وان علت وبنت بنته وان سفلت وحرم تزوج اخيه
وبنتها وبنت اخيه وعمته وخالته مطلقا اي الجميع
سوا كان غائبا لاب وام اولاد وام وحرم تزوج
ام امراته مطلقا دخل بابنتها اولاد وعند بشر المرسى
وابن شجاع ومالك وداود وفي احد قولي الشافعي لا
يثبت الاب بالدخول بالبنت وبنتها ان دخلها وان لم
يدخل بالام حتى حرمت عليه بالطلاق او ما انت حل له
ان يتزوج بالربيبية وحرم تزوج امرأة ابيه مطلقا
سواء دخل بها اولاد وامرأة ابنته وان بعدت اي امرأة
اب ابيه وان علا وامرأة ابن ابنته وان سفلت وحرم

تزوج

تزوج الكل من المذكورات **ومنما عاى من جهة الرمناع**
حتى ان امرأة لو ارصعت ولدا يحرم على هذا الولد امرأة
زوج المصنعة الذي تول لبنتها منه وحرم على زوج المر
من هذا الولد ومن اراد ضبط هذه فليحفظ ما انشده
بعض الاقاصم از جانب شريفة هم خولس شوبد
 واز جانب شير خواره زوجان وحرم الجميع بين
 الاختين مطلقا سوا كانت حوتن او امثيين **نكاحا**
وطشا علك يمين قيد به لانه لا يحرم الجميع ملكا ولو تزوج
اختا امته الموطوعة منع النكاح ولكن لم يلها واحدة
منها حتى يبيعها او زوجها او يطلق المنكوة فاذا
اى به خاله وطى واحدة منها وقال مالك لا يبيع
النكاح وانما قيد بها لانها ان لم تكن موطوعة يطل
المنكوة قبل بيعها ولو تزوج اختين في عقدين والحال
انه لم يد ر الاول ولم يدخل بواحدة منهما فرق القاصي
بينه وبينهما ولهما نصف المهر اي الاقل من نصف المهر
للاختين وانما قيد بقوله لم يد ر لانه لو علم الترتيب
بينهما فالعقد الاول جائز والثاني فاسد وانما لزم
عليه نصف المهر وحرم الجميع بين امرأتين **فرضت**
ذكر حرم النكاح اي بشرط ان يتصور ذلك من كل جانب
حتى لا باس بان يجمع بين امرأة وابنة زوج كان لها
من قبل وقال زفر لا يجوز الزنا والممس والنفطر
مطلقا سوا كان من جانبها او جانبها وسوا حصل
في الملكا وغيره **بشهوة متعلق بكل واحد منهما **فرضت****
حرمة المصاهرة اي يثبت بها حرمان اربع تحرم هي
على اب الواسطى وان علو وعلو ولادة وان سفلوا وحرم

منعة

ين

على الواطى مهابتها وان علون وبناتها وان سفلى وقال
 الشافعى الزنا والمسود النظر لا يوجب حرمة المصاهرة
 واللمس بشهوة ان تنتشر الالة وان كانت منتشرة ان
 تزداد انتشارا هو الصحيح وفيه التخييل الذخيرة وكثير
 من المشايخ لم يشترطوا الانتشار وجعلوا احد الشهوة
 ان يميل قلبه اليها ويشتهي جماعها وهذا اذا كان شابا
 قادرا على الجماع وان كان شيخا او غيبا فخذ الشهوة
 ان يتحرك قلبه بالاشتها ان كان متحركا قبل ذلك وزد
 الا شتها ان كان متحركا وكان الغيبه محمد الرازي لا يعتبر
 تحرك القلب وانما يعتبر تحرك الالة وكان لا يفتي
 بشيوت الحرمة في الشيخ الكبير والعيتين الذي ماتت
 شهوته حتى لم يتحرك عضوه بالملامسة والمعتبر النظر
 الى الفرج الداخلى ولا يمتنع ذلك الا اذا كانت متكينة
 ولو مس فانزل لا يجبا حرمة في الصحيح لانه تبين بالانزال
 انه يعود اع الى الوطى وعلى هذا البيان المرأة في الدبر
 والنظر اليه ووطى صغيرة لا تسقطى خلا فالابى يوسف
وحرم اخت معتدته مطلقا سواء كانت العدة عن
 طلاق رجعي او باين او ثلث او نكاح فاسد او عن وطى
 بشبهة او عن عتق في ام الولد وقال الشافعى ان
 كانت العدة عن طلاق باين او ثلث يجوز وقال لا يجوز
 نكاح احمات ام الولد في عدتها وحرم تزوج **امته** لبيته
وسبيته للعبد وتزوج **المجوسية** وهي من لا دين لها
 ولا كتاب **والوثنية** وهي من تعبد الاوثان **وتحل**
 للمسلم **تزوج الكتابية** مطلقا سواء كانت اسرا يلية
 او غيرها وتزوج **العصائية** ولكن يكره وقال لا يجوز

تزوج

نكاح

نكاح **العصائية** وكذلك ذبايحهم وفي الكشاف العتامة
 من صباه اذا خرج من دين الى دين وهم قوم عدلوا عن
 دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة وحل
 تزوج المرأة **المحرمة** ولو كان المتزوج **محرما** وقال
 الشافعى لا يجوز وحل تزوج **الامة** بغيره مطلقا سواء
 كان يستطيع نكاح الحره او لا **ولو كانت كتابية** وقال
 الشافعى لا يجوز نكاح الامة اذا استطاع نكاح الحره وقال
 ابي لا يجوز للمحرمان نكاح الامة كتابية اصلا وحل تزوج **الحره**
على الامة لا عكسه اي لا يحل نكاح الامة على الحره مطلقا
 سواء تزوجها حرا او عبدا برضا الحره او بغير رضاها
 وقال مالك يجوز نكاح الامة على الحره برضا الحره وقال
 الشافعى يجوز نكاح الامة على الحره للعبد **ولو في عن الحره**
 اي لا يحل ولو كان تزوج الامة في عدة الحره مطلقا سواء
 كانت عدة طلاق باين او عدة ثلاث او رجعي عند ابي
 حنيفة وعندهما يجوز ان كانت العدة عن طلاق
 باين او ثلث وان كانت معتدة عن طلاق رجعي لم
 يحز اتعاقا وحل تزوج **ارب فسوق من الخوابر والالا**
فقط للحر وقال الشافعى لا يجوز للحر ان يتزوج الامة
 واحدة حال عدم طول الحره على ما مر انشا وانما قال
 فقط نفيا لقول اصحاب الفلواهر فانهم يجوزون تزوج
 تسع **الحر** وحل تزوج **سنتين** من الخوابر والالا **للجديد**
 وقال مالك له ان يتزوج اربع وحل تزوج **جسلي** من زنا
 ولكن لا يطاها حتى تضع حملها عندهما وعند ابي يوسف
 يفسد النكاح **لا من عرس** اي لا يحل تزوج جسلي من
 يزوجني حتى ان كان الحمل ثابتا بالنسب فالنكاح فاسد

الجماع حل تزوج **الموطوءة عليك** بين اوزن ابان وطي المولي
امته ثم زوجها من غيره ويستحب للمولي ان يستبرأها واذا
جاز النكاح فللتزوج ان يطأها قبل ان يستبرأها عندهما وكل
محل لا يجب ان يطأها قبل ان يستبرأها وكذا الحكم اذا راي
رجلا امرأة تزني فتزوجها وحل تزوج **المضمومة الى**
محرمة بان جمع بين امرأتين في عقد واحد واحد ما لا يحل
له نكاحها بان كانت ذات رحم محرم منه حل نكاح التي
حل نكاحها وبطل نكاح الاخرى **وجميع المسمى** المهر
المسمى اي المضمومة عند ابي حنيفة وعند ما ينقسم
المسمى على مهر مثلها فاما ما بالتي تحل وجبة وما كسب
التي بطل نكاحها سقط **ويحل نكاح المنقعة** من زوجها
بان يقول لامرأة خدي هذه العشرة لا تمتنع بك اياما
وقالت **طالك** هو جازر بطل نكاح **الموقت** مطلقا سواء
كان وقتا طويلا او لا ومهرته ان تزوج امرأة بشهاد
شاهدين عشرة ايام وقال **ذوق** التوقيت باطل و
النكاح صحيح وروي الحسن عن ابي حنيفة انهما اذا
وقتا وقتا لا يعيشان الى ذلك غائبا يصح والفراق بين
النكاحين في الالفاظ لا في المعنى وحل له امرأة **وطي**
ادعت اليه انه تزوجها واقامت البينة وقضى القاضي
بنكاحها ببينة والحال انه لم يكن تزوجها قبل وعندهما
وعند الشافعي لا يسهه ان يطأها وهي مثيلة فضا القاضي
بشهادة الزور في العقود والمنسوخ وشيخي في باب
اداب القاضي **باب** **الاول** في جمع ولي وهو
من الولاية وهي تنفيذ الحكم على الغير شفا أو ابي والاكفا
جمع كفوء وهو التطهير **نقد نكاح** حتى مطلقا سوا

كانت

كانت بكرا او ثيبا **مكففة** عاقلة بالغة بلا حضور ولي
واذ نه عندهما واعلم ان النفاذ اخس من الانفاذ ومن
الي حنيفة في غرضها هو الرواية لا ينعقد الا بولي وعند
محمد ينعقد موقفا على اجازة المولي **وعند** ماله وان
لا ينعقد بعبارة النساء اصلا سواء زوجت نفسها او بنتها
او امها او فوطكت بالنكاح عن الغير او زوجت نفسها
باذن المولي ثم **في** ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وهو قولها
اخوات وزوجت من غير كفوء يصح حتى يثبت حكم الطلاق
والايلا والظهار والتوارث وغير ذلك قبل التفرق
وكن للاوليا حتى لا اعتراض وروي الحسن عن ابي
حنيفة ان النكاح لا ينعقد وبه اخذ كثير من اصحابنا
قال سمس الائمة السحري هذا اقرب الى الاحتياط
وقال **القاضي** الامام محمد بن الدين الفتوي على قول الحسن
في زماننا **ولا يجبر بكرا بالغة على النكاح** مطلقا سواء
كان ابيا او جد او غيره من غير الاوليا وقال القاضي
الاب والمجد يملك تزوج المكر الباتفة اكوابا **فان**
استاذنها اي المكر الباتفة المولي لا قرب بان قال
اريد ان انكحك فلانا **فسكت او بكت او منكرت**
او زوجها بدون الاستيذان **فبلغها** اخبر بعد الرد
فسكتت فهي اي كل واحد منهما **اذن** وانما قيدناه
بالاقرب لانه ان استاذن ولي غيره او ولي مته لم يكن
ذلك رضا حتى يتكلم كما سيأتي في المتي ثم البكالسين
برضا وقيل هذا اذا كان لبعثها صوته كالويل
فاما اذا خرج الدمع بلا صوت الويل يكون رضا وقالوا
ان منكرت كالاستهزئة بما سمعته لا يكون رضا وكذا

في

ج

وكذا معرف عند الناس وكذا اذا سكنت لما نفع كالمسافر
او العطار من اخذ فيها لا يكون رضا ثم يعتبر في
الاستيثار تسمية الزوج على وجه يقع به المعرفة ولا
يشترط تسمية المهر وقيل لا بد من تسمية المهر والصحيح
ان الزوج اذا كان اباً او جداً ذكر الزوج يكفي وان
كان غيرهما فلا بد من تسمية المهر والزوج قوله او
او زوجها اي ان زوج البالغة قبلها الخبر فسكنت
بعده فهو اذن وعند محمد بن مقاتل ان استامرها
قبل العقد فسكنت فهو رضا واما اذا بلغها العقد
فسكنت لا يكون رضا ثم الخبر ان كان فقولا شرطا
فيه العقد والعدة عند ابي حنيفة خلافاً لما
لها ولو كان رسولاً لا يشترط اجتماع **واذا استاذ**
غير الولي او ولي غيره او ولي منه **فلا بد من القول**
فلا يكون سكوتها رضا **كالتيث** ومي من زالت
عذرتها وعن الكرخي ان السكوت عند استيثار
الاجنبي رضا ما اذا لم يتكلم ولكن بلغها العقد
ووجد فغل يدل على الرضا فهو كالقول لتمكسها
نفسها ومطالبتها مهرها ونفقتها ومن زالت
بكاؤها **بوثيق** او حبيصة او جواحة او نفيس
مصدر عنس الجارية عنوصا اي صارت عاتية
وكان طال مكثها في منزل اهلها بعد اذ رآها حتى
خرجت من اعداد الادكار **ورني** **لهي** كراي في
الكرخي يكفي سكوتها عند الزوج وقال لا يكفي
سكوتها وقال **الثاني** في جميع هذه الصور كراي
والقول لها ان **اختلفا في السكوت** اي اذا ادعي

الزوج

الزوج سكوتها في حال اخبارها بالسكاح فقالت رددت
فالتوك قولها ولا سكاح بينهما وقال زفر القول قوله
والولي اي يجوز له **النكاح الصغير والصغيرة**
مطلقا سواء كان عدلاً او فاسقا وسواء كان اباً او
غيره من الاولياء وسواء كانت الصغيرة بكراً او ثيباً
وقال مالك ليس لاحد غير الاب تزويجها وقال
الثاني ليس الا للاب والجد ان كانا عند لين
تزوجهما **والولي العقيمة** **بترتيب الارث** اي
الترتيب في العصبات في ولاية النكاح كالترتيب في
الارث فالاب بعد محجوب بالاقرب فاقرب الاولياء
الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد اب
الاب وان علا ثم الزوج الاخ لاب وام ثم الاب ثم
ابن الاخ لاب وام ثم لاب ثم العم لاب وام ثم
لاب ثم ابن العم لاب وام ثم لاب ثم المعتق وقال
مالك الولي هو الاب وقال **الثاني** في الاب والجد
ولهما خيار الفسخ بالبلوغ في غير الاب والجد
اي الاب بشرط **الخصا** اي ان الزوج الصغيرة وه
الصغير غيرهما مطلقا سواء كان القامتي او الامام
او غيرهما فكل واحد منهما بعد البلوغ خيار الفسخ
بشرط حكم القامتي **وهو** الامح وعليه الفتوى ومن
ابي حنيفة انه لا يثبت الخيار لهما وهذا اذا كانا
احدهما غاييا لا خيار له كذا في العمادي وانما قيد
به لانه لو تزوجها الاب والجد لا خيار لهما بعد
البلوغ **ويطل** **سكوتها** **ان علمت** اي بطل خيارها
ان زوج غيرهما الصغيرة قبلت وقد علمت بالنكاح

حالي كونها **بكر** فسكنت فهو رضا وان لم تعلم بالنكاح
فلها الخيار حتى تعلم وتسكت فهو رضا وانما قيد بالبكر
لانها لو كانت ثيبا لا يبطل خيارها بالسكوت **لا يسكنونه**
اي لا يبطل خيار الصغير اذا بلغ فسكت **مالم يرضى بان**
يقول وصنت **ولو كان الرضا دالة** بان يجي منه ما يدل
على الرضا كنسليم الصداق والنفقة والجماع **وقوار**
قبل الفسخ اي برك كل واحد منهما من صاحبه ان مات
احدهما قبل التزوج او مات قبل فسخ النكاح ولا يرب بعد
الفسخ **ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون** على
احد **ولا كافر على مسلم** هذا اذا كانت العصبة وان لم
تكن اي لم توجد عصبة لا قرينة ولا بعيدة ولا نسبية
ولا سببية كولي العتاقة **فالولاية للام ثم للاخت ثم لام**
وام ثم للاخت لا يهيم ثم لو لد الام اي الاخت والاخ ثم
اولادهم ثم لذوي الارحام اي اعمام ثم الاخوال ثم
اخالات ثم بنات الاعمام هذا عند ابي حنيفة وهو المختار
وعندهما لا يثبت وهو القياس وهكذا رد على الحسن
عن ابي حنيفة ولهم هو على ان ابا يوسف مع ابي حنيفة
ثم عند عدم الاوليا فالولاية **للمسلم** اي المسلمان و
القاضي اذا كان ما دون من قتل السلطان وعند محمد
اذ لم يكن عصمة فلقاضي وولاية التزوج **ولا يزوج**
اي يجوز للولي لا بعد التزوج **بغيرية** **الاخت** **مضافة**
القصر وهي ثلاث ايام وليا لها **قال** **الثاني**
يرزقها السلطان **وقال** زفر لا يرزقها احد حتى يحضر
الاقرب والمواد بالعيبة المنقطعة عند صلحها الكتاب
واختار القاضي ابي علي النسفي وسعد بن معاذ المروزي

وملأ الاسلام البردوي والصدور الشريف هذا وعليه
الفتوى **وقال** **شمس** الامة السوحسي **الاخ** **انه اذا**
كان في موضع لو انظر حضوره او استطلاع وانه
بنوت الكفو الذي جعفر فالحقيقة منقطعة وان كان
لا بنوت فالحقيقة لا تكون منقطعة **وهو اختار**
الفتوى **ومن زفر** ان لا يعرف فوامر منه وقيل
المنقطعة ان يكون في بلد لا تصل اليه الفواقل في
السنة الامرة وهو اختيار محمد بن مسلمة والعدوي
ولا يبطل ما عتقه الا بعد في غيبة الاقرب **يعوده**
خلافا لفرز **ولي المجنونة** **الاين** مطلقا سواء كان
طارئا او اصليا اي بلغ مجنونا **الاين** وعند محمد
الاب لا الابن **وقال** **زفر** اذا طرأ المجنون لم يجز
تزوجها **فمن** **في الكفاة** اعلم ان الكفاة
في النكاح معتبرة في الرجال لا النساء في ستة اشياء
كأين يملك على سبيل التفضيل **وقال** **مالك**
وسفيان لا تعتبر **من فكت** **غير كفو** بغير اذن
الولي **فرق الولي** ما لم تلد المرأة منه ان شاء خلافا
لمالك وسفيان واما اذا ولدت منه فلاحق له ولا
يكون المتزوج بذلك الا عند القاضي ومالم يفرق القا
فحكم الطلاق والادب قائم **ومالك** **العزقة** ليست
بطلاق ولا مهر لها اذ لم يدخلها واذا دخلها فلها
المسمى واطلاق هذه المسئلة دليل على رجوع محمد
الى قولهما في النكاح بغير ولي **ورفي** **البعض** من الاوليا
كالكل ولم يكن لمن هو مثلها والولاية ان ينقذه
الا ان يكون اقرب منه **وقال** **ابو يوسف** ان ربي به

في

البعض فلولي الذي هو مثله ان لا يرضى وتبين المهر
ونحوه كالتي لم تتيب زفافها **منها** لا **السكوت** اي لو
علم الولي بالنكاح وسكت لا يكون **منها** وان طال ما لم
تلد **والكفالة** تعتبر **نساء** اي من جهة النسب **فقر** ليس
الكفا بعضهم لبعض بطلان البطن ولا يعتبر التناقل
فيما بين قريش وعن محمد الا ان يكون نساء مشهورا
كامل بيت الخلافة **والعرب** **الكفا** بعضهم لبعض قبيلة
لقبيلة وليسوا بكفول لقريش والقريش من كان من ولد
النضر والعرب من جميعهم اب فوق النصر **وخرقة** من
جهة الاصل **واسلاما** من جهة الاصل **وابوان** فيها
اي فخرية والاسلام كالا بافضله اب واحد الاسلام
والحرية لا يكون كفوا لمن له ابوان بينهما وعن ابي يوسف
انه يكون كفوا **ديعة** **ديعة** عندهما حتى ان امرأة
من بنات الصالحين لو نكحت فاسقا كان للاولياء حق
الرد وقال محمد لا يعتبر الا ان ينكح رجل يصنع يد
الاسواق ويسخر منه او يخرج سكران ويلعب بالصبية
فانه لا يكون كفوا **وبعتبر** **مالا** وهو ان يكون مالكا
للمهر والنفقة وهو المعتبر في ظاهر الرواية حتى ان
العاجز عنهما او عن احدهما لا يكون كفوا **لها** وعن ابي يوسف
انه اعتبر المدة على النفقة دون المهر والمهر بالظاهر
قدن ما يتعارفون تعمله فاما الكفاة في الفنا فقدر
عندهما حتى ان امرأة فاقية في يسارها لو تزوجت
من بعد رعي المهر والنفقة يرد عندها وقال ابو يوسف
ان كان قادرا على ان يعمل لها ويكتسب ما ينفق
عليها يوما بيوم فانه يكون كفوا **وقال** **سبح** الامة

الكفاة

الرحني

الرحني وصاحب الذخيرة فيها الاصح ان ذلك لا يعتبر و
يعتبر **حرفه** فالبراز والاعطاد كفوا ان والخفاف لا يكون
كفوا **لها** وقال ابو يوسف لا يعتبر الا ان ينكح كالحام
والحايك والدباغ وفيما جامع الصغير الحائض لا يعتبر
الكفاة في الحرف اظهر الروايتين عن ابي حنيفة **ونكحت**
كنوا **نكحت** عن مهر مثلها يجوز **للولي** ان يفترق
عند القاضي ان لم يلتزم ما يتم لها مهر مثلها وهذه
الفرقة لا يكون طلاقا لانها ليست من قبل الزوج وان
يتم مهرها ان التزم عند ابي حنيفة وعند مالك للولي
حق الاعتراض وهذا الوضع انما يصح على قول محمد
المرجوع اليه في النكاح بلا ولي فقد صح ذلك عنه
هذه شهادة صادقة عليه او كان تاويل المسئلة فيما
اذا كومت المرأة والولي على ان يزوجه باقل من مهر مثلها
ثم زال الاكراه فرضيت المرأة واي الولي فليس له
ذلك عندها **ولو زوج** **طخلة** **غير كفوا** **وبغير**
فاحش اي ان زوج الاب الصالح ابنته الصغيرة من
غير كفوء ولو عبدا او نقص من مهرها او ابنه الصغير
غير كفوء ولو امة او زاد في مهر امراته **صح** ذلك عليهما
عند الامام وعندهما لا يجوز الزيادة ولا الخطا لهما
تتغير بالناس فيه والاصح ان اصل النكاح باطل عندهما
وانما قيدنا بالصح لانه لو كان سكران لا يجوز اجماعا
وكذا اذا كان للاب سوا اختيار بمجاعة او فسقا **ولم**
يجز ذلك اي تزوج غير الكفوء وبالزيادة والمفقطان
لغير الاب **وايجز** **انكاحا** **فصل** في الولاية
في النكاح وغيره يجوز **لابن العم** ان يزوجه بنت عمه

من نفسه اذا كانت الولاية له صورية ان يقول زوجت
فلانة من نفسي بحضرة الشهود ثم ان كانت بنت عمه
حاضرة في مجلس العقد يراها الشهود لا يحتاج اليه
نفيها وفي السراجية اذا قالت مفقطة زوجت
نفسى منك ولا يعرفها الشهود فقال تزوجت حاز
وزاد في الخلاصة وقال وهو المختار والاختياط
ان يكشف وجهها ويذكر اسمها وان كانت غائبة
ينبغي ان يذكر اسمها واسم ابها واسم جدها واذا كانت
مفقطة يذكر اسمها واسم مكنيتها واسم اب المكنون
وبجوز للوكيل ان يزوج موكلته من نفسه اذا كان
وكيلا بتزوجها من نفسه اما اذا وكلته باذنها
فزوجها من نفسه لا يجوز وقال ذو الفقار الشافعي
لا يجوز فيهما وفي احد قولنا ان كان وليا
لها يجوز وان كان وكيلا لا **وكناج العبد والامة**
بلا اذن السيد موقوف انا اجازه المولى جاز وان
زده بطل وقال مالك يجوز نكاح العبد بغير اذنه
كنكاح الفضولي ولا يتوقف **شطر العقد على قبول**
ناكح غائب هناك مسائل ثلاث فيها خلاف في فنون
قال زوجت فلانة من فلان ومما غائبان ولم يقبل منه
احدا وقال زوجت فلانة وهي غائبة او قالت زوجت
نفسى من فلان ومما غائب ولم يقبل منه احد قال
ابو حنيفة يتوقف ويتم بالاذن وقال ابو بطل وثلاث
منها يتوقف على اجازه انفا قاعدا خلافا للشافعي
فمنولى قال زوجت فلانة من فلان فقال فضولي
اخو زوجها معها او قال زوجت فلانة وهي غائبة

فتلا

فتلا فضولي اخو زوجها منك وقالت زوجت نفسي
من فلان ومما غائب فقبل منها فضولي اخو المأمة
نكاح امرأة مخالفة **بأمر** **بأن** باذا امر رجل رجلا
بان يزوجه امرأة فزوجها امرأتين في عقد واحد لا
يلزم الا من واحدة منهما لا بأمة اي لا مخالف ويجوز
ان امر رجلا بان يزوجه امرأة فزوجها امة لغيره فقد
اي حبيفة وعندهما لا يجوز وان زوجها امة نفسه لا
يجوز **اجامعا با** **بأن** **المهر** **صح النكاح** **بأن**
ذكر وقال مالك لا يصح **واقله عشرة دراهم** مطلقا
سواء كانت مضروبة او غيرها وقال الشافعي ما جاز
ان يكون ثمان في البيع جاز ان يكون مراه فان سماها
دراهما **ودونها كثمانية دراهم** **فلها عشرة**
درهم **بالموطي** **او بالموت** مطلقا سواء كان مو الزوج
او الزوجة **وبالطلاق قبل الوطى** **والخلوة** **تتنصف**
العشرة **فتجب خمسة دراهم** **عند الثلاثة** **مطلقا** **سواء**
سماها **اي العشرة** **او دنها** **وعند زفر** **تجب** **المتعة** **اذا**
سمي **اقل** **منها** **واما اذا سمي** **العشرة** **فتجب خمسة** **عنده**
ايتم وان لم يسم **او نفا** **بان تزوج** **على** **ان لها** **المهر**
لها فلها مهر **مثلها** **ان وطى** **او مات** **عنها** **او ما**
عنده **مطلقا** **سواء كان** **الموت** **قبل** **الدخول** **او بعده**
وقال **ان** **فعلى** **لا يجب** **شي** **في** **الموت** **قبل** **الدخول**
وان دخل **بها** **يجب** **المهر** **عند** **المرء** **مما** **بشأ** **وقال** **مالك**
اذا نفا **لا يصح** **لها** **المتعة** **ان طلقها** **قبل** **الوطى**
والمسئلة **بجاءها** **فان قيل** **ينبغي** **ان يتنصف** **مهر** **المثل**
كالسبي **قلنا** **التنصيف** **مهر** **المثل** **ثبت** **بالنفس** **والفرو**

تت

عند العقد وهذا ليس بمغروض عنده والمتعة ثلاثة
الواب من كسوة مثلها على قدر فقوال رجل وبيان **وهي**
دفع اي قبض وخار اي مقنعة والمتعة اي الحلي
قالوا انما في يد يارسم واما في يارنا فيبني ان يجب اكثر
من ذلك فيزداد على هذا ازار ومكعب وكان الكوحي
يقول المعترف والمتعة المستحبة حال الرجل وفي المتعة
الواجبة حالها والمصحيح ان يعتبر حاله ثم هذه المتعة
واجبة وقالت الشافعي ومالك مستحبة **وما فرض**
بعد العقد او زيد لا يتنصف اي ان تزوجها ولم
يسم لها مهر اثم تراضيا على تسمية في لها ان دخل بها
او مات عنها او ماتت عنه وان طلقها قبل الدخول
بها قلها المتعة **وهذا في يوسف** والشافعي نصف
هذا المذموم قوله او زيد اي ان زيد في المهر بعد العقد
لزمت الزيادة خلافا لغيره ويسقط بالطلاق قبل
الدخول وعلى قول اي يوسف يتنصف وان حطت من
مهرها مع حطها ولزمت الباقي **والخلوة الصحيحة**
بلا مرض احد مطلقا سواء كان لرجل او امرأة
وجبني ونفاس واحرام مطلقا سواء كان المحرم رجلا
او امرأة وسواء كان الاحرام فرضا او نفلا او جمعا
وبلا **صوم** فرض مطلقا سواء كان رجلا او امرأة وان
كان ما يما تقطوع قبل لا يبيع الخلوة كالغرض وقيل
لها كل المهر ومقوم الغضا والمندور كالسقوط في زوا
والصلوم كالصوم فرضها كفرضه ونفلها كنفلة
كالوطي **ويؤكد** ان الزوج **يجبوا** اي مقطوعا **وعينا**
او خفيا فيكون تمام المهر واجبا **وقالت الشافعي**

١١٠
لها نصف المهر والخلوة ليست كالوطي وقال اذا كان
مجبوا عليه نصف المهر وان كان معها ثالث لا تنفع
الخلوة ولو كان **اعمي** وفايما او امته الا ان يكون
مغيرة لا تعقل والمكان الذي يقع الخلوة فيه ان يامنا
فيه اطلاق غيرهما عليهما بلا اذنهما كالبيت والد او اخوة
الجد والعمام **وجب** عليها **العدة** فيها اي جميع هذه
الماط عند صحوة الخلوة وفسادها بالموانع المذكورة
احتياطا **ويستحب المتعة لكل مطلقة** يريد به المطلقة
بعد الدخول مطلقا سواء كان في مكاح فيه شبهة او لا
والمطلقة قبل الدخول في مكاح فيه شبهة وقال الشافعي
يجب المتعة في الصويرة الاخيرة **الا للمفوضة قبل الوط**
التي طلقها قبل الدخول في مكاح لم يسم فيه مهر فانه
واجب والمفوضة بالكسر الحرة التي فوضت نفسها من غير
مهر الى زوج وبالفسخ التي زوجها ولها بلا اذنها وبلا
مهر او امته زوجها مولاهما بلا مهر فالحرة بالفسخ والكسر
والامة بالفسخ فقط **وجب مهر المثل في الشغار** بالبين
والعين المجتمعتين وهو ان يزوج الرجل بنته او اخته
على ان يزوجه الآخر بنته او اخته على ان يكون بمنع كل
واحدة منهما مدا اقالا حرقا العقدان جائزان ويسمي
نكاح الشغار مخلوع عن المهر يقال بكرة شاعرة اي حالية
وقالت الشافعي سطل العقدان ولا يجب مهر واجمعوا
انه لو قال زوجتي ابنتي على ان تزوجني ابنتك ولم
يقبل على ان يكون بمنع كل واحدة منهما مدا اقالا حرقا
جاز النكاح ولا يكون شغارا **وجب مهر المثل في خدمة**
زوج حرة لمهر الزوج **وفي تعليم القرآن** للامهات

زوجته وقالت محمد لها قيمة خدمته وقالت الشافعي هو
وموان يكون مهرها تلك الخدمة وتعليم القرآن **ولها**
خدمته لو عيدا اي ان تزوج باذن مولاه على خدمته
سنة مع ولها خدمته وتزوج امرأة على الف وقبضت
الف المهر ووهبت الف المهر المقبوض لها **فطلعت**
المرأة قتل الوطى رجع الزوج عليها بالنصف اجماعا
فان لم يقبض المرأة **الالف** او وهبتها او قبضت **الالف**
ووهبت الالف او وهبت الباقي او وهبت **العصر**
المهر قبل القبض **وبعد** مطلقا سواء كان نصفه او كله
ومو خلا فالنقد كالنوب والحيوان **فطلعت** في هذه
الصورة قبل الوطى لم يرجع عليها **بشيء** عند ابن حنيفة
وعنه تعالى وقالت زفرية الاولى بنصفه وفي الثالثة
بنصف قيمته ومو القياس وقال ابو الفداء يرجع بنصف
ما قبضت ومو ما يتان وخسونة ولو قبضت اكثر من
النصف بان قبضت ستمائة ووهبت له الباقي ثم طلعت
قبل الدخول بها فعنده يرجع عليها بماية وعند ما سئل عما
واو قبضت اقل من النصف بان قبضت مائتين مثله لا
يرجع بشيء عليها عنده وعند ما يرجع عليها بماية **ولو**
تزوجها بالالف على ان لا يخرجها من المسكن او على ان لا
يتزوج عليها امرأة اخرى او على الف اذا اقام بها
وعلى الف من ان يخرجها من البلدة فان وفي بالشرط
فلم يتزوج عليها اخرى واقام بها فلها **الالف** والا
اي وان لم يوف ولم يتم **فمساكن** لا يزداد على الفين
في الصورة الاجنوة لانها رخصت بهما ولا ينقص عن الالف
لان له رخصتها وعند ما يجب الفات وعند ذفر الشراة

لو

فاسدان

فاسدان ويكون لها مهر مثلها لا ينقص منها ولا يزداد
عليها **ولو تملكها على هذا العبد** الذي هو ارفع قيمة **او على**
هذا العبد الذي هو اوكس قيمة او على هذا الاتفاق وعلى
هذين الاثنين عند ابن حنيفة **حكم مهر المثل** فان كان
مهر المثل مثل الاوكس او دونه فلها الاوكس الا ان
يرمى الزوج الارتفاع فان كان مثل الارتفاع او فوقة فلها
الارتفاع الا ان ترمي المرأة بالاوكس وان كان بينهما فلها
مثلها وقال لها الاوكس بنودك كله اما ان طلعتا قبل
الدخول بها فلها نصف الاوكس ونصف الالف في ذلك كله
اجماعا **ولو قال على هذا العبد او على ذلك العبد لدفع التوهم**
لها ذولي ولو تملكها على فريسة او شاة او خادم او بطل
جيب الوطى منها او قيمته يعني الزوج بخزانة
اعطاها التوسط وان شاة اعطاها قيمة الوسط وقال
ابن حنيفة يجب مهر مثلها ولو تملكها على نوب غنيمتين
او خمر او خنزير او على هذا الدن من الخمر فاذا هو خمر
او على هذا الدن من الخمر فاذا هو خمر وعلى هذا العبد فاذا
هو خمر وعلى هذا الخمر فاذا هو خمر **جيب مهر المثل** في هذه
الوجوه اما في النوب فبالاقتاق وفي الخمر والخنزير
فكذلك عندنا وعند مالك النكاح فاسد واما وجوب
مهر المثل في البواقي فعندهم الى حنيفة رحمه الله تعالى
وقال ابو يوسف اذا تزوجها على هذا العبد فاذا هو
خمر وعلى هذا الدن من الخمر فاذا هو خمر **جيب مهر** المثل
لو كان عبدا ومثل هذا الدن من الخمر ونوع غنيمتها
المساكن اليه ولو تزوجها على هذا المية فاذا امي وكية
فان لها المساكن اليه وهي رواية عن ابن حنيفة ومحمد

رحمة الله مع أبي حنيفة فيما اذا تزوجها على هذا العبد فاذا
يخرج مع أبي يوسف فيما اذا تزوجها على هذا الدن من
الخل فاذا اموخت فاذا تزوجها على هذا العبد فاذا اموعت
وعلى هذه الميثة فاذا هي ذكبة لها الميثار اليه عند محمد
فاما تزوجها على هذا الدن من الخل فاذا اموعت على مهر
مثلها وهذا الميثار مبنية على اصل وهو الاشارة
والسهمية اذا اجتمعا والميثار اليه من خلا في جليل المسمى
فالعبية للتسمية وان كان الميثار اليه من جليل المستحق
الا انما اختلفا وصفا فالعبية للاشارة وانما الميثار
بغير معين لان اذا كان معينا بان قال هو ويصح التسمية
وتخير الزوج بين الوسط والقيمة **فاذا المهر العبد**
واحد مما حرقت **مهرها العبد** اذا ساوى عترة دراهم
ولو قلت قيمته لها ذلك الى تمام العترة عند أبي حنيفة
رحمة الله تعالى وقال ابو يوسف لها العبد وقيمة الحرة
او كان عبدا وعند محمد ومرواية عن أبي حنيفة لها
العبد وتمام مهر مثلها اي ما يتم به مهر مثلها ان كان
مهر مثلها اكثر من قيمة العبد يان كان مهر مثلها عترة
درهما وقيمة العبد خمسة درهما لها خمسة دراهم
والعبد وان كان مهر مثلها خمسة درهما لها العبد
فقط **وفي النكاح الفاسد** اذا فرقا القاضى **انما يجب**
مهر المثل بالوطى ولم يرد مهر المثل على المستحق ان كان
اقل منه عندنا وعند زفر بن جبير مهر المثل بالقامات بلغ
وانما قيد بالوطى لانه لا يجب قبل الوطى ولا بانخلوع
الصحيحة **وتبين النسب** في النكاح الفاسد وقت النكاح
عندما وعند محمد من وقت الدخول عليه الغتوي

دمية للخلاف تظهر فيما اذا جاءت بولد لمسته أشهر من
النكاح وقد دخلها بعد النكاح بشهر ثبت نسب ولدها
عندما وعند لا يثبت **وتثبت العدة** من وقت التفريق
عند القاضى وعند زفر من اخرا الوطى **ومهر مثلها**
يعتبر بقوم ابيها اي باخوانها وعماتها وبنات عمها
لا يقوم امها كالتخالات وبنات الاخوال والام اذا كانت
الام من قوم ابيها يان كانت بنت عم فحنثت يعتبر
مهرها من جهة ابيها بنت عم ابيها **والسبب** ان ابي ابي
يعتبر بامها وقومها **اذا استويا سنا وجمالا**
مالا وبلدا وعصرا وعقلا **ودنيا** اي دياره وبناده
مذا في الحواشي اما في الاما فهو مثلها قدر ما يعرف فيها
وعن الاوزاعي ملك قيمتها **فان لم يوجد** من قوم ابيها
من كانت بمثل حالها في الاشياء المذكورة او وجدت
ولكن لم يكن نكاحها في بلدها **فمن الاجاب** من دلها
يعتبر ودكر شيخ الاسلام انه يعتبر بمهر امرة من قوم
امها بتلك الصفة عنده وعندهما باجنسية وقيل
بامرة من قبيلة مثل قبيلة ابيها **ومع ضمان الويل**
المهر وقطب زوجها او وليها يعطى المهر بالجنس
ان شئت طالبت زوجها بالصدق بحكم النكاح وان
شئت طالبت وليها بحكم الضمان كما في سائر الكفالات
فان اذا المولى يرجع على الزوج ان كان باسره وان
منع بغير امره لا يرجع بشيء **ولها منعة من الوطى**
والاخراج للمهر وان وطئها اي يجوز للمرأة
ان تمنع زوجها عن الدخول بها وتمنع ان يسا فز بها
لاجل ان تستوفي المهر المجهول وليس للزوج ان يمنعها

من السفر والخروج من منزله وزيارة اهله حتى يوفيهما
المهر المجلد ويؤد ستيهان وان كان المهر كله موحدا
ليس لها ان تمنع نفسها وله ان يدخل بها في الحال فاذا
حل الاجل دفع مهرها وقال **لو يوسف ليس له ان يدخل**
بها حتى يوفيه مهرها قوله وان وطئها اي لها منعه
وان وطئها عندا في حنفية خلا فالحل والخلل وفيما اذا
وطئها ما يغدوي من اهل التسليم حتى اذا دخلها مكره
او منيرة او مجنون لا يسقط حقها في الكيس اخفاء وتلي
بذل الخلل فاذا دخلها برضاها وينبغي على هذا استحقاق
النفقة اذا منعت نفسها فعنده لها النفقة وعند ما لا
نفقة لها واذا اوفاه مهرها فقلها الى حيث شاو وكثير
من المتأخر على انه ليس للزوج ان يساقطها في زمانها
وان اوفاه المهر لا يفرغ يمينه ولو كان طويلا الذل
ولكن له ينقلها الى القرية التي يحب وعليه الفتوى وله
ان ينقلها من القرية الى المصر ومن القرية الى القرية
ولو اختلفا في قدر المهر جمع مهر المثل اعلم ان
الاختلاف في المهر لا يخلو اما ان يكون في حال الحياة
او بعده وحال الحياة لا يخلو اما ان يكون بعد الطلاق
او قبله وكل ذلك لا يخلو اما ان يكون الاختلاف في
في اصل المسمى اكانا ولم يكن او في مقدار المسمى وكم
كان فان كان الاختلاف في حال الحياة قبل الطلاق
في مقدار المسمى كان مهر المثل يجعل حكما عندا في حنفية
ومحمد فان شهد لاحدها فاقول قوله مع اليمين فان
ادعى الزوج الالف والاراة تدعي العين ومهر المثل
العناو اقل فالقول للزوج فان قيل اذا اختلف

المبايعان

المبايعان في الثمن وقيمة المبيع تشهد لاحدهما لا يبر
قوله **قلت** القيمة لا يمكن ان تثبتا منها بطلاق العقد
ومهر المثل يمكن ان تثبتا بطلاق العقد فافترقا فان كل
اعطاهما العين على سبيل التسمية ايغ ولا خيار للزوج
في ان يجعلها دراهم او دنانير وان حلفا اعطاهما المثل
على سبيل التسمية ايغ وان اقامت المرأة البينة قبلت
بينتها وتثبت ان المسمى الالف وان اقام الزوج قبلت
بينته ايغ وتثبت ان المسمى الف ولو اقاما البينة
فبينتها اولى وان كان مهر مثلها العين او اكثر فالقول
بقوله مع يمينها فيما انكرت من الخط عن مهر المثل فان
نكحت وجب لها الف وان حلفت لم يثبت الخط وجب
لها الفان الف مسمى بانفاقهما والالف باعتبار مهر المثل
فيختار الزوج في الالف الذي وجب باعتبار مهر المثل
ان شا جعلها دنانير وان شا جعلها دراهم وان اقام
الزوج البينة على ان المسمى الف قبلت بينته وان
اقامت المرأة ايغ قبلت وان اقاما البينة فبينته
اولي وقيل بينتهما اولى وان كان مهر المثل الف
وخمسها فان كل واحد منهما يحلف على دعوى صاحب
فيحلف الزوج على دعوى المرأة الزيادة على مهر المثل
وتحلف المرأة على دعوى الزوج الخط عن مهر المثل
وتحسبان يتوزع بينهما في البداية لعدم رجحان احدهما
فان نكل الزوج وجب الفان تسمية وان نكلت وجب
الالف المسمى به وان حلفا وجب الف تسمية وخمسها
باعتبار مهر المثل واياها اقام البينة قبلت وان قاما
البينة فقضى بالالف وخمسها وهذا الذي ذكرنا انه

الفان

يحكم مهر المثل ثم يتخالفان هو قول الرازي وقال الكرخ
يتخالفان اوله في الفصول الثلاثة ثم يحكم مهر المثل
وقال شمس الائمة السرخسي الامع قول الكرخي وحكم المتعة
التي لمثلها لو طلقها قبل الوكعي بها بعد الاختلاف وان
اختلفا بعد الطلاق على قيا من قول ابي حنيفة ومحمد
فان شهدت لاحدهما فالقول له مع يمينه وان كانت بين
الامرئين بان كانت اقل من ادة عته واكثر مما ادها خلف
كل واحد منهما على دعوى صاحبه وهو جواب كتاب الجامع
الكبير واما جوابا جامع الصغير والاصل فان القول
قول الزوج في مضغ المهر وقال ابو يوسف القول قوله
بعده وقبله الا ان ياتي بشئ قليل ثم اختلفوا في معنى
قوله قال بعضهم ان يدعي ما دون العشرة والامع ان
مراده ان يدعي شئ قليلا يعلم انه لا يتزوج مثل ذلك
المرأة بذلك المهر عادة **ولو اختلف في اصل المسمى**
في حال الحياة فانكرا احدهما التسمية والاخر ادها
ولم يقع البينة على ما ادها وخلف منكر التسمية **جب**
مهر المثل اجماعا وان كان الاختلاف بعد موت احدهما
بان اختلف الحي مع ورثة الميت فالجواب فيه كالجواب
في حال حياتهما حال قيام النكاح في الفصل والمقدار **وان**
ما قالا اختلف ورثتهما **ولو كان الاختلاف في الفقد**
فالقول لورثته عند ابي حنيفة ولا يحكم بمهر المثل
وليس قوله استثنى القليل عنده وجاز ان يشترى
القليل عنده وعند ابي يوسف القول قوله ورثته الزوج
فما افتروا به الا ان ياتيوا بشئ قليل وعند محمد القول
قول الورثة المواة الي مهر المثل والقول لورثة الزوج

في الاصل

في الفصل كما في حال الحياة وان اختلفوا في اصل التسمية
بعد موتها فعند ابي حنيفة القول لمن ينكر التسمية ولا
يقضي بشئ وعندهما يقضي بمهر المثل كما في حال الحياة
وعليه الفتوى واما اذ مات الزوجان وقد سمي لها مهر
فلورثتها ان ياخذوا ذلك من تركته الزوج وان لم يكن
سمي لها مهر افلا شئ لورثتها عند ابي حنيفة وعندهما
لورثتها المسمى في الوجه الاول ومهر المثل في الثاني
ومن بعث الى امرأة شئ فقالت هو مدية وقال
هو من المهر قال قول له مع يمينه في غير الطعام المتي
للاكل كالمحم واكثر فان القول فيه قولهما ولا يكون
مهر اجماعا وقيل ما يجب عليه من الكما والدرع وغيرها
ليس له ان يحسبه من المهر **ولو لم يجز ذميمة او غيره**
هو والحال ان ذميمة النكاح بغير المهر جائز عند
فوطيت او طلقت قبله او مات الذي قبله عنها
او ماتت عنه **فلا مهر لها** وعندهما لها مهر المثل ان
مات عنها او دخل بها والمتعة اذ طلعت قبل الدخول
بها وكذلك عند فرودانما وضع المسئلة فيها لان
المسئلة من يجب مهر المثل اجماعا وقيدها بكواز لانهم
اذا اعتقدوا وجوب المهر حال ترك التسمية او النفي
يجب مهر المثل كذا في **مبسوط** في الاسلام قوله او بغير
مهر يحتمل نفي المهر ويحتمل السكوت وقد قيل في المسئلة
والسكوت في المسئلة روايتان والامع ان الكل في
الاختلاف **وكذا الكرميان** في اي في دار الحرب اذا انجها
الي اخوة لامهر لها عند الثلاثة **وقالت** زفوها مهر المثل
ان مات عنها او دخل بها وانما قيدها دار الحرب لانها

لو نكحها الى اخر الامر لها عند الثلاثة وتعالى فزهر لها مهر
المثل ان مات عنها او دخل بها او اغتصبها او اكرهها
لو نكحها دارنا فالظاهر وجوب مهر المثل عند المي
ومحمد ولو تزوج ذمي ذمية حرم عن وخنزير عيني قالما
فقتل العقبين واسلم احد ما قبله لها النحر وانكحتر وروى
غير العقبين من النحر وانكحتر لها قيمة النحر ومهر المثل فيه
انكحتر وروى هذا السائل عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
لها مهر المثل في المعين وغير المعين وقال محمد لها القيمة
في المعين وغير المعين ولو اطلقها قبل الدخول ففي
المعين لها نصف المعين عند ابي حنيفة وفي غير المعين
من النحر لها نصف القيمة وفي النكحتر لها المتعة وعند محمد
لها بعد الطلاق نصف القيمة بكل حال وعند ابي يوسف
لها المتعة بكل حال **باب نكاح الرقيق**
لم يجز اي لم ينعقد نكاح العبد والامة والمكاتب والمكاتب
والمدير والمدبرة وام الولد الاباذن الستة واجازته و
قال مالك يجوز ان يتزوج بغير اذن مولاه واما الامة
فلا يجوز اجماعا وكل مهر وجب لامة بعقد او دخول له
المولي واما المكاتبه ومعتقة البعض فالمهر لها **فانكح**
عبد باذنه فالمهر دين في رقبتها فلو طلبت زوجه
بيع في مهرها وسعي المدير والمكاتب في هذه الصور
فتعطي المهر كسرها ولم ينع احد فرما فيه وطلعتها اي
اذ تزوج احد منهما بغير اذن مولاه فقال له طلقها
رجعية فهو اجازة للنكاح الموقوف لا طلاقها او
فادفنها وقال ابن ابي ليلى قوله طلقها اجازة والاذن
لعبد بالنكاح يثبت ولا النكاح الفاسد انفع عند

الى حنيفة حتى لو قال لعبد تزوج هذه المرأة فترزوها
نكاحا فاسدا ودخل بها فانه يباع فيه في الحال وانما قدنا
بالدخول لانه قبله في النكاح الفاسد لا يجب المهر كما مر
وعند جما لا يتناول الفاسد فلا يباع فيه ويؤخذ منه
اذا اعتق **ولو تزوج المولي عبدا ما ذوقا مودونا امراة**
مع ومي اسوة الغرما في مهرها فباع في الكل ونقسم
بينهم ونسبها على قدر الحقوق وهذا اذا كان بمهر المثل او
اقل منه لانه لو زاد على قدر مهر المثل لم تكن المرأة اسوة
الغرما فيما ذوقا ذيل او خرجتها الزايد على مهر المثل الي
استينقا الغرما ديونهم كذا في النهاية **ومن زوج امته**
لا يجب عليه نكحها يقال بواله وبوأة منزلا اي هيا
له واراد بها من ان يخل بينهما **فتتخذ منه ويطلق الزوج**
ان طفر بها وان بواها مع بيتها فلها النفقة والمكاتب
والافلا ولو بواها بيتا ثم بداله ان يستخدها له ذلك
وله اجبارهما اي المعبود والامة دون المكاتب والمكاتبه
على النكاح ومعنى الاجبار ان ينفذ نكاح المولي عليهما
وان لم يرضيا به وقال الشافعي لا يجبر العبد ومورواية
عن ابي حنيفة **وسقط المهر عن الزوج** **فقتل الشدة امته**
قبل الوطء عند ابي حنيفة وقال لا يسقط وبعد الوطء
لا يسقط اجماعا ثم مطلق السيد ينصرف الى العاقل البالغ
حتى لو كان صبيا قبل يسقط وقيل لا يسقط كذا في
الفوائد الظهيرية **لا تقتل الكوة نفسها** قبله عندنا
وعند اخر والشافعي يسقط واما بعد الوطء لا يسقط
اجماعا والاذن من العتول **لستد الامة** عند ابي حنيفة
وعند جما اليها لا الى مولاهما وانما قدنا بالامة لان يذ

الحرة المنكوحة الاذن اليها في العزل اجماعا ثم لا خلاف
جوازه في الامة المملوكة واما في الامة المنكوحة فالاذن
في العزل لا للمولي وعن ابي يوسف ومحمد ان الاذن اليها
ثم العزل هو مباح **ولو تزوجت الامة باذر سيدها واعتقت**
امتها ومكاتبته خبرت بن ابقا النكاح وفيه فانا اختار
نفسها فلو مهر لاحد وان اختارت زوجها فالمهر ليس لها
ولو كان زوجها حرا وقال الشافعي لا خيار للمكاتبته و
قال ايضا لا خيار لها ان كان زوجها حرا **ولو نكحت للاذن**
المولي فعتقت قبل اذن المولي **فقد النكاح بلا خيار**
لها وقال زفر لا ينقض **ولو وطئ** زوجها والمثلية بحالها
قبله اي قبل العتق **فالمهر له** اي للمولي **والا** اي وان لم
يدخل حتى اعتقها مولاهما فالمهر لها **ومن وطئ امته ابنة**
قولت فادعاه ثبت نسبه وصارت ام ولد مطلقا
سوا كان ادعى شبهة ام لا صدقنا الابن فيه ام لا اذا
كانت في ملك الابن ثم دقت العلوق الى حين الدعوة
ويجب عليه قيمتها يوم علفت **لا عقربا** وهو صدق
المرأة **ولا قيمة ولد** وذكر ابن سماعة ان اخر ما استقر
عليه قول ابي يوسف ان الجارية لا تصير ام ولد له ويكون
الولد حرا بالقيمة وعليه العتق للابن وقال زفر وان نفي
يجب للابن العتق وانما قيد بالدعوة لان الاستيلاء
لا يتحقق بدون دعوته **ودعوة الجدة كدعوة الاب**
حال عدمه اي عدم ولاية الاب بالموت او الرق او الكفر
اما عند ثبوت ولاية لا يثبت ولاية للجدة فلا تصح
دعوته والدعوة في النسب بالكسر وهي الادعاء وشي
الطعام بالفتح هي الدعا **ولو زوجها** اي الابن امته

اباء وولدت لم تصير الامة ام ولد **وجعل الله** لانه
مع النكاح وهذا كما في لا يصح **لا القيمة** اي قيمة الامة
ولدها حريلا قسيمة حرة تحت عتق **قال الشافعي**
زوجها اعتقته عني بالف تقديره بعد مني واعتقده
نايتا عني **ففعّل** عتق العبد **فسد النكاح** وسقط
المهر وعليها للمولي الف ودولاق للحرة وقال زفر لا
يفسد **ولو لم ينقل بالف** وبان في المثلية بحالها لا يفسد
النكاح **والولالة** اي للمعتق عندهما وقال ابو يوسف
الولادة لها والنكاح فاسد **بما سبب نكاح الكافر**
والمنايسة بينهما ما ميرة لان الرق اثر الكفر الا ان الكافر
ادنى حال امته تزوج الكافر **فويل** او داوود عدة
كافرا اخر **والحال** ان اذا اي التزوج بغير شهود ونكاح
المعتدة في دينهم **بما ينتم** اسلمها **فوا عليه** وقال زفر
النكاح فاسد في الوجهين وقال في الوجه الاول كما قال
ابو حنيفة وفي الوجه الثاني كما قال زفر وانما قيدنا
باجواز في دينهم لانهم لو لم يدينون جوازه لم يتراعله
في الاسلام **ولو كانت** الزوجة محرمة **فوق** **بما اذا**
اسلمتم **هل هذه** الانكحة حكم الصحة فيما بينهم ام لا قال
بعض اصحابنا انها فاسدة في حقهم اجماعا وقال الغامض
الامام ابو يزيد ومن تابعه ان نكاح المحارم صحيح فيما
بينهم عند ابي حنيفة وهو الصحيح حتى قال لو طلب
احدهما التفريق من القامتي لم يفرق وتنفى لها بنفقة
النكاح اذا طلبت ولم يسقط اخصائه بالدخول بها
حتى لو سلم فقد فم انسان يجده قاذفه عنده ولو كان
النكاح فاسدا يسقط اخصائه بالدخول فيه وقال زفر

باطل في حقهم ولم يتعز من لهم بعقد الزمة ولا ينكح مرتد
 او مرتدة احد اي لا مسلمة ولا مرتدة ولا كافرة ولا
 مسلما ولا مرتدا ولا كافرا ولا حوثيا ولا ذميا **وان ولد**
يتبع خيرا لا يوين ديننا فان كان احد الزوجين مسلما
 فالولد على دينه وكذلك لو اسلم احدهما وله ولد صغير ما
 ولد له مسلما باسلامه **والجوي شوم الكتابي** فيكون الولد
 تابعا للكتابي والكافعي غنا لنفا في ان الولد كتابي حتى لا يحل
 ذبيحته عنده ولو اسلم احد الزوجين عوس القامي
 الاسلام على الاخر فان اسلم في امر الله والاخي وان ابي
 على الاسلام **عوق القاضى بينهما** ولا يتوقف مطلقا سواء
 كان قبل الدخول او بعده **وقال** الكافي ان كان قبل الدخول
 وقعت الفرقة باسلام احدهما وان كان بعد الدخول
 يتوقف وقوع الفرقة بينهما على انتفا ثلثة اقران اعلم
 ان هذه الفرقة طلاق عند ابي حنيفة ومحمد اذا استلمت
 المرأة فقط وعند ابي يوسف لا يكون طلاقا ما اذا
 اسلم الزوج فقط فلا يكون الفرقة طلاقا اتفاقا والي
 هذا الشاوي قوله **واباؤه** **طلاق** مطلقا سواء كان قبل
 الدخول او بعده عندهما وعند ابي يوسف فسح وقال الشافعي
 اباؤه بعد الدخول لا يكون طلاقا بل هو قودا كما مر اننا
لا فاء بها ولو ارسل احد ما ثمة اي في دار الحرب
 ولم يكونا من اهل الكتاب او كانا والمرأة هي التي اسلمت
 فانه يتوقف ولم **تتبع** المرأة مطلقا سواء دخلها او لا
حتى تحضن ثلثة **وقال** الكافي ان كان قبل الدخول
 وقعت الفرقة باسلام احدهما في احوال وان كان بعد
 الدخول يتوقف على معنى ثلثة قرو **ولو اسلم زوج**

الكتابية

الكتابية **بشي تكا حها** وتباين الدارين سبب وقوع
 الفرقة **لا السبي** وعندنا في سبب الفرقة السبي دون
 التباين حتى اذا جرح احد الزوجين اليان من دار الحرب
 مسلما وقعت البعثة بينهما وعندنا في لا يقع ولو
 سبي احد الزوجين تقع الفرقة بينهما اتفاقا عندنا
 للتباين الدارين وعندنا في السبي وان سببا معا
 لم تقع الفرقة بينهما عندنا وعندنا في يقع **تد**
 المرأة **المهاجرة الكايل** في الحال مطلقا سواء كان مسلمة
 كاتنا وذمية بلا علة عند ابي حنيفة وعندهما تلزمها
 العدة اما اذا كانت حاملة فلا تقول بوجوب العدة
 عليها ولكنها لا تنكح ما لم تضع حملها وروى الحسن عن ابي
 حنيفة بانه يبيع النكاح ولكن لا يقربها **واذا واحد**
فست في الحال مطلقا سواء كان قبل الدخول او بعد
وقال الشافعي لا تقع الفرقة بعد الدخول حتى تنقضي
 الاقرا **وقال** محمد ان كانت الفرقة من قبل الزوج فهي
 فرقة بطلاق وللموهمة المهر الكامل ولغيرها النصف
 ان ارتد الرجل وان ارتدت المرأة لا شيء عليه واعلم ان قوله
 اذا ارتد متعلق بقوله لغيرها والا با نظرية اي نظرية
 الامر تداد فاذا فرق بينهما باياها بعد الدخول فلها
 المهر وان كان قبل الدخول فلا مهر لها وان كان باياها
 بعد الدخول فلها جميع المسمى وان كان قبل الدخول
 فلها نصفه **واذا ارتد امعا** واسلم معا لم يثبت
 المرأة فمها على نكاحهما استحقا نا وفي القياس تقع الفرقة
 بينهما وهو قول زفر **وبانت** المرأة لو اسلمت حال كون
 كل واحد منهما متعاقبا **لا خربا سبب القسم**

القسم مصدق قسم بالفتح وبالكسر المصيب وهو فرض
المكر كالنبي مطلقا سواء كانت البكر قديمة أو جديدة
 وقال الشافعي ان كان جديدة يفضلها سبع ليال **والجدة**
كالقديمة مطلقا سواء كانت الجديدة بكرا أو ثيبا وقال
 الشافعي ان كانت الجديدة بكرا يفضلها سبع ليال وان
 كانت ثيبا ثلاث ليال **والملحمة كالكتابية** والرامقة
 كالبالغة والعاقلة كالمجنونة **فيه** اي في القسم **والنحر**
منعها لامة مطلقا سواء كانت مسلمة او ذمية والرفقة
 في القسم كالمحبة **وسياقر الزوج من شاء** مذهب ولكن
 الفرقة بينهما **احب** فمساقر من خربت فرعتها ولم يحبس
 عليه ايام سفره مع التي كانت معه ولكن يستقبله
 العدل بينهما وقال الشافعي الفرقة مستحبة **ولها**
 ان ترجع عليه ان وهبت قسمها **لاخرى** **علم**
كما **الرضاع** المناسبة ان الرضاع سبب
 للحرمة كما ان النكاح سبب للنسب وهو سبب للحرمة جعل
 في الديوان فتح الرضا ملا والكسر لغة وجعل الفعل من
 باب عالم املا وكونه من باب صرف لغة وهو لغة اهل نجد
 وهو في الشرع مقر الرضيع من ثدي الادمة في وقت
 محموص على حسب ما اختلفوا فيه وحرم به اي الرضا ع
 وان قل في صلاة ثبتي شهرها ما حرم بالنسب وقالت
 الشافعي لا تثبت الحرمة الا بحسن منعتا يكتمن العصبى
 بكل واحدة منها وقال استاذ وهو قول الشافعي وقار
 وفرثا شاحوا **الام اخته** واخيه من الرضا ولا
 يجوز ان يتزوج ام اخته من النسب لانه في النسب ان
 كانت اختا لاب وام او لام فام الاخت امه وان كانت

اختا لاب فام الاخت موطوءة ابيه **والاختا** **بند**
 من الرضا ولا يجوز ذلك من النسب لان اختا ابنه من
 النسب ان كانت منه بان كانا من اب وام او من اب
 ثني بنته وان لم تكن منه بان كانا من ام ثني بنته
 والربية تحرم بالدخول ثم قلنا من الرضا ع
 المصونة الاولى يجوز ان يكون متعلقا بام وان يكون
 باخته وان يكون بكليهما وقس على هذه المصونة انثا
زوج من مضعه لبنها نزل منه **اب للرضيع** **وابنه**
 اي ابن زوج المضعه اخ للرضيع لبيه وان كان من
 امرأة اخوتي **وابوه جد وامه** **جدة واخوه** **عسر**
 له **واخته عمه** له حتى لو كان لرجل امرأتان وولدتا
 منه فارضعت كل واحدة صغيرا صار اخوين لاب
 وان كان احدهما انثى لا يحل النكاح بينهما وامه
 ابن لبن الفحل يتعلق به التحريم عندنا خلاه فالشافعي **وكل**
نكاح اخت اخيه **رضاعا** قوله رضاعا يجوز ان يكون
 متعلقا باختا وباخيه او بكليهما وتحل اخت اخيه **نساء**
 مثل الاخ لا بماذا كانت له اخت مزام حل لاخيه من ابيه
 ان يتزوجها **ولا حل بين** **رضيع ثدي** واحد في وقت
 مخصوص **وبين مضعه** **وولد مضعها** **ولد**
ولديا **واللبن** **المخلوط** **بالطعام** لا يحرم مطلقا
 اعلم انه لو كانت النار قدمت اللبن وانضجت الطعام
 حتى تغير فلا يحرم سواء كانت اللبن غالبا او مخلوفا
 وان كانت النار لا تمسه فان كان الطعام غالبا فكذا
 بالاتفاق وان كان اللبن غالبا فكذا عند ابي حنيفة
 وعندما يثبت به الحرمة وقيل هذا اذا كان لا يتقا

اللين من الطعام عند حمل القيمة فاما اذا كان يتقاسم
منه اللين فتثبت به الحرة عنده ولا يصح ان لا تثبت
بكل حال عنده **ويعتبر الغالب** لو كان الاختلاف طره
مما ودواي ولبن شاة وامرأة اخرى وقال
الثاني اذا جعل في حب من الماء قدر ما يحصل به خمس
وضعا من اللبن فشر به صبي ثبت به الحرة واختلت
في غير الغالب فعند أبي يوسف هو ان يغير المحلول
لون اللبن اما لو غيرا حدهما فاللبن غالب وعند محمد هو
ان يخرج الخلط اللين من ان يكون لبنا قوله وامرأة
اخرى اجماعا اذا اختلط لبن امرأتين متعلق التحريم باظهما
عند أبي يوسف **وكان** محمد وزفر يتخايق بهما التحريم عند
الامام زوايتان **ولبن البقرة الميتة محرم** فلا يجوز
للمرضع تحاح اولادها وازواجهما وقال الثاني
لبن الميتة لا يتعلق به التحريم **لا الاحتقان** من الابان
ولا لبن الرجل والشاة وعند محمد ثبت بالاحتقان
وكان محمد بن اسماعيل صاحب الحديث يفتي بثبوت الحرة
بلبن الشاة فاخرج من بخاري بسببه **ولو ارضعت المرأة**
ضربها الصغيرة حرمته ولا مهر للكبيرة **ان لم**
يطأها وللصغيرة نصفه وهو يرجع الزوج به
اى بنصف مهر الذي اعطى للصغيرة **على الكبيرة** ان
تعهدت الكبيرة بالنسابة وتعهد النساء انما يكون اذا
ارمتها بلا حاجة وضرورة وتعلم بقيام النكاح ولم
ان الارضاع مفسد **والا** اي وان لم تعهد النساء بان
فات شي مما ذكر لا يرجع به وعن محمد انه يرجع في الوحيين
وهو قول الثاني نعم ثم القول في ذلك قولها مع غيرها

ويثبت

في كتاب الطلاق

ع

بالحكم

كذلك في الكواشي فغلا عن الشروح وفوق الطلاق الموطوءة
للسنة من حيث الوقت والعدد **وعلى الشهر** بان طلقها
واحدة فاذا مضى شهر اخر طلقها اخرى فاذا مضى شهر
اخر طلقها اخرى **فمن لا يكتفى** لصفر او كبر او حمل
وعند محمد وزفر لا تطلق الحامل للسنة الا واحدة **ومح**
طلاق من ايام الصغارة والائسة والحامل بعد الوطء
لا فصل ويؤيد من حيث الوقت والعدد ان كان زيدا
على الواحدة وعند زفر يفصل بين الجماع والطلاق بشهر
يؤحق الايسة والصغرة **وطلاق الكوثر** حال ثوبها
حايمة ايدي من حيث الوقت فيرا جعها لدفع البدة
وهو مستحب والامح اثها واجبة ويطلقها ان شاء
في طهر فان وعن الحنفية ان طلقها في الطهر الذي
يلي الحيضة التي طلقها فيه **وقال ابو الوثر** ومنه
دوات الاقرا انت طالق ثلاثا للسنة ولم ينو شيئا
وقع عند الكل طهر مطلقا وان نوى ان يقع الثلاثة
الساعة اي في الحال ولو كانت او عند كل شهر واحدة
صحت نيته وقال زفر لا يصح اذا نوى الثلاث في الحال
ولو كانت ايسة مدخولا بها او صغرة مدخولا بها
فتال انت طالق ثلاثا للسنة وقعت الساعة واحدة
وبعد شهر اخرى وبعد شهرين ثم اعلم ان الخلوة
كالدخل في حق مراعاة السنة والباين ليس بسني
في ظاهر الرواية ونحو الزيادة السني والخلع سني
سواء كانت في حيض او في طهر **ويقع طلاق** **وط**
عقل بالغ ولو كان الزوج مكرها على الطلاق اما لو
اكره على الاقرار بالطلاق فاقر لا ينعد اقراره نعم عليه

لو

في

في شرح الطحاوي ولو اكره الزوج **سكرا** **ن** وفاحدى
قول قولان فمما يقع وهو اختار الكرخي والحاوي
ولو شرب من الاشربة التي يتخذ من الجيوب او من العسل
او من الشهيد فسكو وطلق لا يقع الطلاق خلاه فالحمد
كذا في شرح المحيط ولو شرب الخمر فلم يزل عقله بالشرب
وكنى مدع وزال عقله بالصداع وطلق لا يقع طلاقه
كرواله بالبيع والدوا اذ لم فعله قبل الاكل واما اذ لم
فعله واكمل يقع الطلاق ولو اكره على الشرب فشر حتى
سكو فطلق امرأته **قال بعض** ما يغفل لا يقع وقال بعضهم
يقع ولو كان اخرس يقع **باشا** **د** حراما فان الزوج
او عبدا لا يلايق طلاق الصبي والمجنون **والنا**
والسيد على امرأته **عبد** **واعتبا** **و** بالنساء وقال
الشافعي الطلاق يعتبر بحال الرجل والحمل يظهر حقوق
تحت عبدا وامه تحت حر فطلاق الحرة ثلاثا مطلقا
سواء كان زوجها حرا او عبدا وقال مالك فمما ثلاث
اذا كان زوجها حرا وطلاق الامه ثقتان مطلقا
سواء كانت تحت حرا او عبدا وقال الشافعي ثقتان
اذا كانت تحت عبد **باب** **الطلاق والصر**
هو اسم لكل كلام مكشوف المراد كسفا لا بشبهة فيه بحيث
يسبق الى فهم السامع مراده وذا انما يكون عنده كثرة
الاستعمال **لو كانت طالق ومطلقة ومطلقة**
يقع الطلاق بهذه الالفاظ واحدة وجعية وان
نوي الاكثرا والابانة او لم ينو شيئا وقال
الشافعي ان نوى اكثر من واحدة تقع ما نوى وبيد
قال زفر وهو قولنا في حيضة الاولى في نيته الثلاثة

يم

ح

ولو قال انت مطلقة بسكون الط لا يكون طلاقا الا
بالنية ولو قال انت المطلقا وانت طالق اي انت
طالق كوجع عدل وانت ذات الطلاق على حذف المتصاف
او انت طالق الطلاق وانت طالق طلاقا تقع
واحدة رجعية سواء كان بلا نية او نوي واحدة
او ثنتين وعند زفر بنج نية الثنتين وهذا اذا كانت
المنكوحة حرة اما اذا كانت امة فتصح نية الثنتين
واما ان نوي هذه الالفاظ **ثلاثة** ما ملاءم ولو قال
انت طالق الطلاق وقال عندي بقولي طالق واحدة
وبقولي الطلاق اخري صدق وان اضاف الطلاق
الى جملة اي جملة المرأة باذ قال انت طالق او الى ما
يعبر به عنها اي عن الجملة كالرقبة والعنق والزوج
والبدن والجسد والفروج والوجه والي جزء
شامع منها كتميمها او ثلثها فلهذا جواب
الشرط وان اضاف الطلاق الى المبد والوجل والدبر
بان قل يدك او رجلك او دبرك طالق لا تطلق وقال
زفر وان قمى تطلق وكذا الخلف في كل جزء معين لا
يعبر به عن جميع البدن وكذا العنق والايلا والظها
وكل سبب من اسباب الحرمه على هذا الخلاف وما كان من
اسباب الحل لا يصح اضافته الى الجزء المعين بلا خلاف
ولو قال انت طالق تصف التطلقة او ثلثها
تقع طلاق واحدة ولو قال طلقك **ثلاثة** انما
التطلقات تقع **ثلاثة** قطيعات ولو قال
انت طالق **ثلاثة** انما طلاقه قيل يقع **ثلاثة**
تطبيقات ولو قال انت طالق **واحدة** الى ثنتين

او ما بين واحدة الى ثنتين تقع طلاق واحدة ولو قال
انت طالق من واحدة الى **ثلاثة** او ما بين واحدة الى
ثلاثة طلقت **ثلاثة** وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يقع
في الاول ثنتين وفي الثانية **ثلاثة** وقالت زفر لا يقع شيء
في الاول وفي الثانية يقع واحدة وهو القياس ولو قال
انت طالق **واحدة** في ثنتين يقع طلاق واحدة رجعية
ان لم ينو ونوي الضرب والكتاب وقال زفر وان
ثنتان وان نوي من واحدة في ثنتين واحدة وثنتين
اي مع ثنتين **ثلاثة** طلقات تقع ولو قال انت طالق
ثنتين في ثنتين تقع ثنتان وان نوي الضرب والكتاب
وعند زفر يقع **ثلاثة** ولو قال انت طالق من هذا ال
الشام تقع واحدة رجعية وقال زفر باينة ولو
قال انت طالق بمكة او في مكة وفي الدار وبخبراي
واقعة في الحال ومن عند التعاق ولو قال انت طالق
اذا دخلت مكة بغير طلاق فلا تطلق ما لم تدخل مكة
فصل في اضافة الطلاق الى الزما اذا
قال انت طالق عدا او في غد تطلق عند الصبح الصادق
من الغد ونية العصر تصح في الثاني دون الاول
بان قال انت طالق في غد وقال نويت اخر النهار دني في
العقنا واما لو قال انت طالق في غد فقال نويت اخر
النهار لم يصدق في العقنا ومحت النية فيما بينه وبين
تعالى فيها وقال لا يصدق قضاء فيها وقوله انت
طالق اليوم عدا او عدا اليوم يعتبر الاول اي اول
الوقت من الذين يتكلم بها فيقع في الاول في اليوم
ومار قوله عدا لغو وفي الثاني يقع في الغد وصار

قوله اليوم لغوا وقوله لامرأة أنت طالق وان
اتزوجك وامس ونكحها اليوم لغوا ولا يقع شيء وان
نكحها وبعد قال أنت طالق قبل امس وقع لان ولو
قال أنت طالق ما لم اطلقك وامس لم اطلقك وامس
لم اطلقك وسكت طلقت وفي قوله أنت طالق ان لم
الطلقك واذا لم اطلقك واذا لم اطلقك لا تطلق
حتى يموت احدكما عند الامام وعندهما كما سكت يقع
في اذا تم اذا مات الزوج يقع الطلاق عليها قبل موته
بساعة فان لم يدخلها فلا ميراث لها وان دخلها
فها الميراث وهذا الخلاف فيما اذا لم يكن له نية اما اذا
لونهى الوقت فيقع في الحال ولو نوى التمسك يقع فيه
اخر عمر ولو قال أنت طالق عام اطلقك أنت طالق
طلقت هذه الطلقة اي الطلقة الثانية يقول انت
طالق اذا قال ذلك موصولة به والقياس ان يقع المضاف
فيقع ان كانت موصولة وهو قول زفر ولو قال أنت كذا
اي طالق يوم اتزوجك فنتجها اليك كانا ونها را حرم
وطلقت بخلافه في الامر بالبدان قال امر بك يوم
تقدم فلا ن تقدم فلا ن نها را اولم يعلم بقدمه حتى
جا الليل فلا حيا ولها وقوله اما منك طالق لغو فلا يقع
شيء وتبين اي المرأة في الباني والحرام اي لو قال اما
منك باني او عليك حرام ونوى الطلاق يقع الطلاق
فقد ناهيها لانه اذا لم يكن له نية لا يقع شيء وقوله انت طالق
طلقة واحدة ولا او مع موصي او مع موصي لك لغو
فلا يقع شيء وقال محمد بن موهب اي يوسف او لا يقع
واحدة رجعية في الصورة الاولى ولو ملكها كلها او

شققها

اي بغيرها وملكته كله او شققه فطلعت العقد
فلو اشترى ايما شترى الزوج منك وخذ وطلقها لم
يقع شيء دخلها ولم يدخل ونكحها العقد اتفاقا وعن
محمد بن يعقوب ولو قال لامرأة وميمنة غيرة أنت طالق
شقق مع عمق مولان اياك فاعتق المولى له الرجعة
ولو تطلق عنقها وطلقت باجمعي الغد فحالا الغد لا
يكون له الرجعة عندهما وعند محمد له الرجعة وعندهما
ثلاث حصص بالاجماع ولو قال أنت طالق كذا فاشاد
بثلاثة امساء هي ثلاث طلقات وانما قيد بهذا الا
لواشارا بامامهم ولم يقل هكذا في واحدة ولو قال
انت طالق باني او قال أنت طالق ابنة او قال انت طالق
افحش الطلاق وطلاق الشيطان انت طالق البتة او
انت طالق طلاق البتة او كاجل واشد الطلاق
او قالغا وملاء البتة او تطلقك مذبذبة او طوبى
او عريضة هي واحدة بآية ان لم يوتلها مطلقا
سواء دخلها ولم يدخل وسواء نوى مادونه او لم ينوي
وقال ابن ابي عمير ان دخلها تقع واحدة رجعية بخلاف
العصول كلها وعن محمد بن موهب طلاق الشيطان يموت
رجعيا ولا تثبت البيونة الا بالنية وعن ابي يوسف
ومحمد في قوله أنت طالق طلقة البتة لا يكون بآية
الا بالنية وقال ابو يوسف في قوله طلاق الجمل يكون
رجعيا وعن محمد بن موهب كالتقائه يقع الثلاثة عند
عدم النية وعن ابي يوسف في قوله طوبى او عريضة
تقع رجعية وان نوى الثلاث في هذه العصور لم تحت
ينته فمفسر في الطلاق قبل الدخول طلاق

غير الموطوءة بان قال انت طالق **ثلاثا** فذكر عند الحسن
النسري يقع واحدة الا اذا قال او وقعت عليك ثلاث هـ
تطليقات وان فرق المطلق بان قال انت طالق ثلاث مرات
بانت الزاة المرة بواحدة وهي الاولى ولم تقع الثانية
والثالثة **ولو ماتت الزاة بعد الايقاع** اي بعد قوله
انت طالق **جلى العدد** وهو ثلاث او ثنتان او واحدة هـ
لغا اي لا يقع وهذه المسئلة تنقروا ان الطلاق اذا قرن
بالعد ويكون الوقوع بالعدد فلا يقع طلاق واحدة في
غير المدخول بها بقوله انت طالق اذا قرن بالثلاث ولا
يلغوا ذكر الثلاث كما قال الحسن ولهذا اورد هذه المسئلة في
هذا الفصل والا لا اختصاص لها بغير المدخول بها **ولو**
قال انت طالق واحدة واحدة او واحدة او قال انت طالق
واحدة قبل واحدة او بعد ما واحدة تقع واحدة
وعند مالك تقع ثنتان في الاولى ومناطقة في هذا القيد
الفارسي قيل انها او بعد ما واندر احكام يك طلاق
يدان **ويؤثر قوله** انت طالق **واحدة بعد واحدة او انت**
طالق واحدة قبلها واحدة او قال انت طالق واحدة
مع مع واحدة او معها واحدة تقع ثنتان وعزاي في
يوسف بن قولة معها واحدة تقع واحدة **ولو قال لامرأة**
او دخلت الدار فانت طالق طلاق طلاق واحدة واحدة
فدخلت تقع واحدة عند ابي حنيفة وعند ما تقع ثنتان
فانما خزانة ط بان قال انت طالق واحدة واحدة
او دخلت الدار فثنتان **وانه تعالى اعلم**
بالمسئلة **الكتايات** الكتايات ما استتر منها
وغني مراده وفي الفتاوى الخاتمة الكتايات ما يحتمل الطلاق

ولا يكون مذكور نصا **الطلاق** **اللابنية** او **دلالة**
الحال كمذاق الطلاق وهذه الحالة ادلى على الطلاق
من البنية **فمطلق طلاق واحدة واحدة رجعية** **فما عدي**
واستوى وحل وانت واحدة واحدة وقال زفر بن
البان كسائر الكتايات وقال الشافعي لا يقع بها شيء
وقيل لما يقع بها الطلاق اذا قال واحدة بالنسب
حتى يكون تحت لمعد ومعدوفا اما اذا قال واحدة بالزوج
لا يقع شيء وان نوي وان لم يعرب واحدة يحتاج الى البنية
وقال عامة مشايخنا الكل على الاختلاف لان العوام لا
يعبرون بين وجوه الاعراب فلا يجوز بناحكم يرجع الى
العامية على هذا وهو الصحيح **ويؤثر** **يا اي غير هذه**
اللقاظ الثلاث **تطلق تطليقة واحدة بانه وان**
نوي ثنتين وقال الشافعي يقع وجهي في الجميع وقال
زفر ان نوي ثنتين يقع ثنتان وهذا اذا كانت حرة
اما اذا كانت امه فيقع ثنتان ايضا عندنا **واحدة**
الثلاث حتى اذا نوي الثلاث يقع الثلاث **الا في قول**
اخيها **دي كما سياتي** **في اي القاطن الكتايات بان يقع**
بثلاث البت **والبتل القطع** **خوام خلية** من الخلو بنية
من البوة **خيلك على غار** **يكسبني** من الخلية لانهم اذا
ارسلوا الناقة يجعلون حملها في غارها وهو ما بين
النعام والعنق **اخي يا مملوك** **وبثلك يا مملوك**
فارقك وعند الشافعي مما صرح بان لا يحتاج الى
النية **امرك بيدك اخي** **ويؤثر** **في الغنطين**
لا مطلق ما لم يطلق نفسها لانها تعوضان انت حرة
تتم **في فتحي** **اي البسي** **لما دار** **استنوي** **انوي** **من الغربة**

وقيل اعزى مكان اعزى من الغريب وهو البعد **اخر**
اذ هي قومي بتغى انا طلي الاذوان ثم الكتابات ثلاثة
 اقسام ما يصلح جوابا لا غير امرك بيدك اختارني اعتد
 واستبيري رحمة وانت واحدة وانت حرة وكذا فارقك
 ولا ملك لي عليك ولا تبيل عليك وخلصت سبيلك خلافا
 لابي يوسف فان عتده يصلح جوابا وردها وما يصلح جوابا
 ويرد الا غير اخراجي اذ هي اعزى قومي فتغى استبيري
 تخمري وما يصلح جوابا وشما خلية برية تلة باين
 حرام والاحوال ثلاثة الرضى وحالة منكره الملاق
 بان تسال هي طلاقها او غيرها طلاقها وحالة الغضب
 ففي حالة الرضى لا يقع الطلاق عند اللفاظ كلها الا بالنية
 والتمسك قول الزوج في ترك النية مع اليقين او في حالة
 مذاكرة الطلاق يقع الطلاق في سائر الاقسام قضاء
 الا فيما يصلح جوابا وردها فانه لا يجعل طلاقا وانقسمت
 لا بد ان يجعل طلاقا لان الحال لا يصلح للتمسك فتعبر الجواب
 وفي حالة الغضب لا يقع الطلاق في الاقسام الثلاثة
 الا فيما يصلح جوابا لا غير فانه يقع الطلاق **ولو قال**
اعندي ثلاث يا زيدا قال اعندي اعندي **ونوي**
بالاول طلاقا وبما بقي **حيضا** صدق قضا ولو قال
 لم انوب بالكل شي يكون القول قوله وان نوي بالاول
 الطلاق **وان لم ينوب بما بقي شي** اي قال نويت بالاول
 الطلاق ولم انوب بما بقي شي او قال نويت بالاول الطلاق
 والثانية الطلاق ولم انوب بالثلاثة شي او قال نويت
 بالكل الطلاق **في ثلاث** ملقات ولو قال نويت بالاول
 والثانية الطلاق لم ينعى او قال نويت بالاول الطلاق

وبالثانية

وبالثانية لم ينعى وبالثالثة شي او قال لم انوب بالاول
 والثالثة شي ونويت بالثلاثة الطلاق تقع ثلثان
 ولو قال لم انوب بالاول والثالثة شي ونوي بالثالثة ه
 الطلاق يقع واحدة وكذلك لو قال لم انوب بالاول والثالثة
 شي ونويت بالثلاثة الطلاق والثالثة لم ينعى ولو قال
 نويت من تطليقة واحدة فهي كذلك فيما بينه وبين
 تعالى واما في العتصا فهي ثلاث في كل موضع تصدق
 الزوج على نفي النية منها وفي سائر الكتابات انما تصدق
 مع اليقين **وتطلق بلسنتي يا امرأة او لست لك**
بزوج او ما انت لي يا امرأة وما انالك بزوج ان نوي
طلاقا وقال لا تطلق وان نوي وانما قيد بقوله وان
 لانه ان لم ينو لا يقع شي بالاتفاق **والصريح بلحق العير**
والباين يا زيدا المدخول بها انت طالق ثم قال انت طالق
 وهي في العدة او قال لا امرأته انت يا زيدا ثم قال انت طالق
 وهي في العدة تقع الثانية ايتم وقالت انك فمى وجماع
 لا يلحق الباين بالصوم **والباين بلحق العير** يا زيدا
 المدخول بها انت طالق ثم قال انت حرام وهي في العدة
 يقع الثانية ايتم **الباين** يا زيدا المدخول بها انت
 باين ثم قال لها انت باين او حرام وهي في العدة لا تقع
 الثانية وكذا لو خالها او لا ثم خالها ثانيا يقع الثاني
 كذا في المحيط **اذا كان معلقا** يا زيدا دخلت الدار
 فانت باين ثم اباها فدخلت الدار في عدتها وقع عليها
 طلاق وعند ذلك لا يقع ومزارا ضبط هذه المسائل
فليحفظ هذا النظم لا تبار
 والمطلق قد تطلق والمطلق قد تبار والمبانة قد تطلق والمبانة

باب **تقوى** **بني** **الطلاق** **فأختار** **د** **المراة** **في** **مجلسها**
 حال كونه يقوى به الطلاق فأختار د المراة في مجلسها
بانت **بواحدة** **والعتيا** **سوان** **لا** **يتع** **شي** **وان** **فوي** **الزوج**
 الطلاق وانما قيد بالنية لانه لو لم يكن له نية لا يتع شي
ولم **تصح** **نية** **الزوج** **الثلاث** **وقال** **مالك** **تصح** **فان** **قامت**
 المخيرة على المجلس قبل الاختيار **واذا** **خذت** **في** **عمل** **آخر** **غير**
 الاختيار **بطل** **التقوى** **حتى** **لا** **يجوز** **لها** **ان** **تطلق** **نفسها**
 بذلك الامر **وذكر** **النفق** **او** **التطليقة** **او** **الاختارة**
 او ما يكون كفاية من ذلك **في** **احد** **كلام** **شرط** **حتى** **لو**
 قال لها اختاري فقالت اخترت كان بالطلاق **وقالت**
 اختاري نفسك فقالت اخترت نعم واحدة باينة ولو
 قال اختاري اختيارة فقالت اخترت نعم واحدة
 باينة **واعلم** **ان** **هذا** **اذا** **لم** **يصدق** **الزوج** **انها** **اختارت**
 نفسها **اما** **اذا** **صدقها** **فانه** **يتع** **الطلاق** **بتصا** **د** **قها**
 وان خرج الكلام منهما مجمل **بدون** **هذه** **الالفاظ** **وان**
قال **لها** **اختاري** **فقالت** **انا** **اختارت** **نفسى** **اخترت**
نفسى **تطلق** **تطليقة** **واحدة** **ان** **فوي** **الزوج** **الطلاق**
استحسانا **والعتيا** **سوان** **لا** **تطلق** **في** **الاولى** **كذا** **اي**
 كذا في الا ان كلام السابق في الباري قاصر وبخالف لما
 ذكر في اول الباب **تدبر** **وما** **قل** **وان** **قال** **لها** **اختاري**
اختاري **اختاري** **فقالت** **اخترت** **الطليقة** **الاولى**
او **الوسطى** **والاحية** **او** **قالت** **اخترت** **اختيارا**
فقد **وقع** **الثلاث** **بلا** **نية** **من** **الزوج** **عند** **اي** **خيفة**
 وعند ما تطلق واحدة **في** **غير** **اخترت** **اختيارا** **ولو** **قال**
 في جواب قوله اختاري ثلاث **فقلت** **نفسى** **واخترت**

نفسى

باب **تقوى** **بني** **الطلاق** **فأختار** **د** **المراة** **في** **مجلسها**
 واحدة بمالك الرجعة ومثله في بعض نسخ الجامع الصغير
 والصواب انه لا يملك الرجعة وهكذا في الجامع الكبير
 ولو قال لامرأة **امرك** **بيدك** **في** **تطليقة** **او** **قالت**
اختاري **فأختارت** **نفسها** **بان** **قالت** **اخترت** **نفسى**
طلقت **ثلثة** **واحدة** **رجعية** **فخص** **بالامر**
باليد **وقال** **لامرأة** **امرك** **بيدك** **حاله** **كونه** **يقوى** **به** **ثلاثا**
فقالت **اخترت** **نفسى** **بواحدة** **وقعن** **قوله** **بواحدة**
 اي بمرة واحدة والتقييد باليد اتفاقا في حتى لو قال امره
 في كفك او يمسك او شمالك او فمك او لسانك لا يختلف
 الحكم **وفي** **قوله** **لها** **طلقت** **نفسى** **واحدة** **واخترت**
نفسى **بتطليقة** **بواحدة** **واعلم** **بان** **حكم** **الامر** **باليد**
 كالحكم **يوحى** **الاقتصار** **على** **المجلس** **وذا** **انه** **لا** **يتع** **الطلاق**
 فيه بلا نية الا انه اذا نوى ثلاث تطليقات هناك
لا **يدخل** **الليل** **قوله** **امرك** **بيدك** **اليوم** **ويعد**
 فلا يكون الليل وقتا للاختار حتى لو اختارت نفسها
 الليل لا يقع الطلاق **فان** **ردت** **المخيرة** **الامر** **في** **يوم**
 في هذه المسئلة **يطلق** **امرك** **اليوم** **وكان** **الامر** **بيدها**
 بعد العدة **وقال** **زفر** **يطلق** **الامر** **املا** **وقوله** **امرك**
بيدك **اليوم** **وغدا** **يدخل** **الليل** **في** **ذلك** **الوقت** **ويكون**
وقت **الاختيار** **ممتدا** **الى** **غروب** **الشمس** **من** **العدوات**
ردت **المخيرة** **الامر** **في** **يومها** **في** **هذه** **المسئلة** **لم** **يصح**
 الامر **بيدها** **والعدا** **ايضا** **وعن** **ابي** **حنيفة** **انها** **اذا** **ردت**
 الامر في اليوم لها ان تختار نفسها غدا وعند الجور
 في الامالي انه اذا قال لامرأة **امرك** **بيدك** **اليوم** **وامر**

بيدك عند انهما امران حتى اذا اختارت زوجها اليوم ثم جا
 اتخذ ما اراد امر بيدها وهو صحيح **ولا يمكنها ان يات بها**
 بعد التقوى **نحو يوم او اكثر منه ولم يقع اي لم تلخذ بمحل**
اخر ايمه وجلست عنه اي عن القيام او انكثرت عن
 قعود او عكست بان كانت منكثة ففقدت ما اذا وعيت
 اياما للمشورة او ادعت بغير حود الاشهاد او كما
 على رواية فوفقت او نزلت **في حياها** ثم اذا كانت
 حاضرة فان كانت غائبة فيعتبر مجلس علمها وانما قيد قوله
 ولم تقع لانها اذا قامت واخذت في عمل اخر خرج الامر
 من يدها كما مر في رواية اذا كانت قاعلة فان كانت بطل
 خيارها ولو كانت قاعلة فاميجعت بطل خيارها عند من
 وهو رواية من ابني يوسف **وان سار** الآية بعد التقوى
 لا يبيح الخيار **والفلك كالبيت** وجريانه لا يبطل خيارها
فصل في المنة ولو قال لها طلقني نفسك
 ولم يوافقني واحدة فطلقت بان قالت طلقني نفسي
 وقت طلقه رجعية وان طلقته ثلاثا فيما اذا قال
 طلقني نفسك **وقد نواه** وتضمن قيد بالثلاث لانه لو نوى
 الزوج ثنتين فانه لا يقع الا ان يكون المرأة الامة
 وبانت نفسي فيما اذا قال طلقني نفسك **طلقت** طلقه
 رجعية لا باخترت وعن ابن حنيفة انه يقع بقولها
 انت نفسي ولو قال لها طلقني نفسك **لا يملك الرجوع**
 عنه **وتعبيد الامر** مجلسها حتى لو قامت عن مجلسها
 او تحولت الى مكان اخر واخذت في عمل اخر خرج الامر من يدها
 الا اذا دام حتى شئت فانه يجوز ان تطلق نفسها
 والمجلس وبعد ولو قال لرجل طلق امرأتي لم ينعقد

بالمجلس

بالمجلس فلذلك الرجل ان يطلق في المجلس وبعدة والزواج
 ان يرجع عنه **الا اذا ادان شئت** فمجرد ان يطلق في
 المجلس لا بعدد لانه علقه بمشيئة فصار عليك لا تركيد
 فيتعبد بالمجلس وليس للزوج ان يرجع وقال زفر هذا
 والاول شوا ولو قال طلقني نفسك **ثلاثا** فطلقت
 طلقة واحدة وقعت واحدة رجعية لا في عكسه
 اي لو قال لها طلقني نفسك واحدة فطلقت ثلاثا لم يقع
 شيء عند ابن حنيفة وعند ما يقع واحدة ولا في طلق
 نفسك **ثلاثا ان شئت** فطلقت طلقة واحدة
 ولا في عكسه لا يقع عند ابن حنيفة وعند ما يقع واحدة
 ولو امرها بالباين بان قال لها طلقني نفسك واحدة بانية
 او الرجعي بان قال لها طلقني نفسك واحدة رجعية فطلقت
 بان قالت طلقني نفسي واحدة رجعية في الاولى او بانية
 في الثاني وقع ما امر به ولا عبرة بما زادت او نقصت
 في الوصف ولو قال لها انت طالق ان شئت فقامت
 ان شئت ان طلقته شئت جلد كونه بيوي به **الاول**
 وقالت شئت ان كانت كذا الموعود ومثل ان يقول
 شئت ان جالطتني جواب قوله انت طالق ان شئت بطل
 الامر في الصورتين ولم يقع شيء ولو قالت شئت ان كان
 كذا الشيء مضى اي ثابت طلقته رجعية ولو قال
 لها انت طالق شئت او مها شئت او اذما شئت
 عند ما الامر بان قالت لا اشأ لا تريد حتى يجوز لها ان
 تشاء بعده وتطلق في اي زمان شأت **ولا ينعقد بالمجلس**
 ولا تطلق اي لا تملك الطلاق الا طلقة واحدة وشي
 قوله انت طالق كلما شئت لها ان تفرق الثلاث

نفسها

ان تطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا
ولا تجمع بان تطلق نفسها ثلاثا في كلمة واحدة فان
طلعت ثلاثا لا يقع شيء عند الامام وعندهما وقعت
واحدة **ولو طلعت بعد زوج آخر لا يقع** لان التعلق
ينصرف الى الملك القائم دون المستحدث حتى لو طلعت
ثلاثا وتزوجت بزواج اخر وعادت اليه فطلعت نفسها
لم تطلق **وقوله** لها انت طالق **حيث شئت وحيث شئت**
لم تطلق حتى تنسا الطلاق في مجلسها انما قيد بالمجلس
في المجلس لانها لو قامت من مجلسها قبل ان تنسا فلا مشيئة
لها في مجلس اخر حتى لا يقع شيء **وقوله** لها **كيف شئت**
تسم طلقة رجعية كما قال هذا المقاتل قبل المشيئة
وقال ابو يوسف ومحمد لا يقع ما لم ينسا فان شئت
واحدة **بأية او ثلاثا** وقد كان الزوج **نوا** ما يبغي ما
ما شئت **وقع** ما اذا شئت ثلاثا والزوج نوي واحدة
بأية او شئت واحدة بأية والزوج نوي ثلاث فبيع
واحدة رجعية ولو لم يحضر للزوج بنية لم يذكرك في الامل
ويجب ان يعتبر مشيئتها فما شئت حتى لو شئت ثلاثا
او واحدة بأية ولم ينو الزوج وقع ما وقعت بالاتفاق
وعند الخصاص يعتبر بنية لامشيئتها **وقوله** انت طالق **الزوج**
بكم شئت وانت طالق ما شئت تطلق نفسها ما شئت
منه اي في المجلس فان قامت منه قبل ان تنسا يبطل
الامر وان مررت الامر بان قالت لا اشأ او تد فليس
لها ان تنسا بعد **وقوله** طلقني نفسك **ثلاثا** ما
شئت الاختاري من ثلاث ما شئت تطلق نفسها
ما دون الثلاث وليس لها ان تطلق نفسها ثلاثا عند

اي

اي حسيئة وعندهما لها ان تطلق نفسها ثلاثا اي انتهى
فانما **انتعليقا** **انما يبيع** التعلق حال كونه
في الملك كقوله لمنكوحته ان ذوت فلا تافاقت طالق
فيقع بعد الزيارة او مصفا **فاليه** اي يبيع التعلق
حال كونه مصفا الى الملك اي يبيع مطلقا سواء خص
مصرا او قبيلة او وقتا ولم يخص وهو قول عمر وقا
مالك ان خص او قبيلة صح والا لا وهو قول ابن ابي ليلى
وابن مسعود وعندنا لا يصح اصلا وهو قول
ابن عباس **كأنك تحتك فانت طالق** فيقع الطلاق بعد
اي بعد النكاح **فوقال** لا جنبية **ان ذوت فانت حرة**
تكمها فزارت لم تطلق هذا نتيجة لما قبله **والفقا**
الشرطان واذا ما وكل وكلمها ومتى ومتى ما والشرط
العلاقة ومنه اشراط الساعة اي علاماتها فسميت هن
الاشراط به لاقترااتها بالفعل الذي هو شرط الحث اي
علامته لان الجزا انما يتعلق بما هو على خطر الوجود وهو
الافعال لا الاسماء لا استحالة معنى الخطر فيها **ففسرها**
ان وجد الشرط انزلت اليه فلا يتحقق الحث بعد
الاي كلما فان اليه جوي بتطبيقات ثلاث وهي لا
ينتهي اليه حتى يستوفي الثلاث **لاقتنانه** عموم
الافعال كما قسنا عموم الاسماء **فوقال** كلما تزوجت
امراة وهي طالق بحيث يكمل اداة ولو تزوجها بعد
زوج اخر وزوال الملك بعد اليه بان طلقها او
او شئت وانقضت عدتها لا يبطل اليه **وان**
جد الشرط في الملك طلعت وانكحت اليه **والا**
اي وان لم يوجد في الملك بان قال لامراة ان دخلت

قال لامرأة ان تزوجت عليك فالتجى تزوج طالق فطلق
امرأة طلاقا باينا ثم تزوج امرأة اخرى في عدتها لم تطلق
هذه المرأة قوله في عدة البائنا اشارة الى اننا اذا كان في عدة
الرجعي فطلق ولا في لعمري طالق ان شاء الله حاله
متصلا به خلافا لما لك وانما انت قبل قوله ان شاء الله
وانما قيد بقوله متصلا لانه لو سكنت ببيت حكم الصدر ولا
يبطل بان شاء الله وهذا اذا سكنت من غير ضرورة اما اذا
سكنت سكنت النفس والعطش وكحومها فهو لا يمنع من
الانقضاء وقوله انت طالق ثلاثا الا واحدة يقع
ثلاثا وفي الاثنيتين يقع واحدة وعن ابي يوسف
انه لا يصح اثنتان الاكثر وفي ظاهر الرواية لا فرق في
قوله انت طالق ثلاثا الا ثلاثا يقع ثلاثا باس
طلاق المرعى واختلنوا في حد المرعى بقتل هو الذي لا يقدر
ان يقوم بنفسه الا ان يقيم الانسان وقل هو الذي يكون
ساحب فرأى وان كان يقوم بنفسه وفي الجامع الصغير
الخاص فتركونه صاحب فرأى ان لا يقوم بجوارحه الا بكلفة
ومسقة وكان الغالب من حاله الهلاك والصحيح انه
اذا امكنه القيام بجوارحه في البيت ولا يمكنه القيام بجوارحه
خارج البيت لا يكون مريضا مريضا الموت والمراة اذا كانت
ببيت لا يمكنها القيام للمصعود على السطح كانت مريضة
والا لا ولو طلقها اي امرأة حرة مسلمة رجعية بغير مناهة
وبائنا او ثلاثا في مرضه وماتت في عدتها ورثت المرأة
وبعد ما اي بعد العدة لا ترضى مطلقا ستوا تزوجت او لا
وكذا لا ترضى اذا طلقها قبل الدخول وقال مالك ترضى امرأة
بعد العدة قبل ان تزوج تزوج اخر وقالت عائشة لا ترضى

في البائنا

في البائنا وان ابانها بامرها او اختلعت منها واختلعت
بنفسها بنصف فبضعة ثم ماتت وهي في العدة لم ترضى وزوج
قوله طلقني رجعية فطلقها ثلاثا ورثت وانما
قيد بالرجعية لانه لو قالت طلقني باينة وابانها لا
ترث كما تقدم افنا وان ابانها في مرضه او نكاحا
عليها اي على الابانة في الصحة وعلى مريض لعدة اي ان
طلقها باينة في مرضه بامرها وان قال لها في مرضه انه
الطلاق البائنا كان في صحته وقد مضت عدة فصد
فاقر لها بدين او وصي لها بوصية في الصورتين فلها
الاقل منه ومن ادبها عند ابي حنيفة وعندهما يجوز
اقراره ووصيته في الثانية ثم انه يجب العدة في الاولى
وعندهما فلها جميع ما اقرا او وصي في الصورة الاولى
ومن با وزوجا لا يقدم لمقتل بقوداي قصاص
او رحم في الزنا فابانها عقيب هذه الاشياء ورثت انما
في ذلك الوجه اذ قتل وهي في العدة وعن ابي حنيفة في
النواذر فتمت خراج للبراري المبراة لا يكون فارا فلا
ترث ولو كان محصوا اي ممنوعا في حصن فطلق امرأته
بائنا او كان موارزا للعدة في حشف العتار فطلق امرأته
بائنا لا ترضى ولو علق طلاقها بفعل شخص اجنبى
او محي الوقت بان قال ان دخل فلان الدار او اذا جاء
راسي الشهر فانت طالق اكل ان التعليق والشرط
في مرضه او علق طلاقها بفعل نفسه مطلقا سواء كان
مماله بد منه او لا بد منه ومما اي التعليق والشرط
في مرضه والشرط في مرضه فقط اي دون التعليق
او علق لفعلها والحال انها لا بد ليا منه كالاكل والشرط

قصة

ت

وكلام الامويين وصوم الغرض وصلاته وتقام
 الدين والقيام والعقود **وجاء في المرض والشرط**
 فيه دون التعليل **ورثت المراجعة في جميع الصور** وعند
 يحد وزفر لا تترك في الصورة الاخيرة **وفي غيرها اي**
 في غير هذه الوجوه المذكورة لا تترك كما اذا علق طلاقها
 بفعلها والفعل مما لها بد منه كلام يزيد غير مدون
 وكما اذا علق طلاقها بفعل اجنبي او بمجي الوقت في الصحة
 ووجد الشرط في المرض **ولو اباها في مرضه** **فصح المرض**
فما تيمم مرضا او اباها فارتدت فاسلمت **فما ت**
 وهي في العدة لم تترك في الصورتين وقال في توث
 في الصورة الاولى وان طارعت ابنى الزوج في الجماع
 والمثلية مجالها **ولا عني** **فما تيمم مرضا** وهو صحيح
 ولا عني وقرئ بينهما **او الى** حال كونه **مريضاً** ثم مات
 وهي في العدة **ورثت** وقال محمد لا تترك في الاولى
 ولو قد نفها في المرض ورثت عندهم جميعا **وان الى**
 في صحته **وبانت منه** بان انقضت مدة الايلة في مرضه
 لا اي لا تترك ولما ذكر سبب الحرمة ذكر مرافقه عقبيه
 حيث قال **باسم** **الرابعة** اسم من رجع
 رجوعا مكسرا او فحشا او نكاحا فصاح وانما سميت بها
 لرد سبب الزوال وهي **استدامة الملك** اي النكاح
 القائم في العدة وعندك في هي استباحة الوطى
تصح الرجعة في العدة ان لم يطأ ثلثا ولا يابا
 وقد دخل بها وهي في العدة **ولو كانت** لم ترض **راجعتك**
 اي تصح به في الحضة **وراجعت امرأتى في الحضة**
 والغيبه وتصح المراجعة بما يوجب حرمة المصاهرة

في الوطى

شهاد

في الوطى والتبديل يشهوة واللمس يشهوة والنظر الى
 فرجها لا يدخل في شهوة **وقالت** **الش** فصح لا تصح الرجعة
 الا بالقول اذا قدر عليه بان لا يكون اخرا ومعتل
 اللسان **والاشهاد مندوب** اي مستحب **عليها اي على**
 الرجعة **وقالت** مالك والشاقني لا تصح الا بالآلة
ولو قال بعد العدة واجعتك فيها اي لو اخبر بعد
 معيها بان قال كنت واجعتك في العدة **فصح**
تصح الرجعة **والا اي** وان لم تصدق **لا تصح الرجعة**
 وكان القول لها **كواجعتك** **فما ت** حال كونها عجيبة
 له قد معنت **عدتي** على النور متصلا بقوله فان لا
 تصح الرجعة عند اي حينة والقول لها وعند ما
 تصح والقول له **وان قال** زوج الامة بعد معني
 العدة قد كنت **واجعتك فيها** **فصح** **فما ت**
 وكذبت الامة **وقالت** الامة **معنت عدتي** وانكر
 اي الزوج واليّد **فما ت** **فما ت** **فما ت**
 اي حنيفة وعند ما القول قول المولي **وتتقطع**
 الرجعة ان طهرت المعتدة من الحيض **الاخير**
 وهي الثالثة التي تنقضي العدة بها **عشرة ايام**
وان كانت لم تقبل وان طهرت من هذا الحيض
لا قبل من عشرة ايام لا تنقطع الرجعة **حتى تقبل**
او بمعنى عليها وقت صلاة حتى لو بقي من الوقت
 بعد الا فتحة بقدر ما تتمكن من الاغتسال وتحرم
 للصلاة فذهب ذلك الغد ولم يحكم بطهارتها وقال
 زفر لا تنقطع بمعنى وقتها **وتيمم** ان لم تقدر على الماء
 بعد ما طهرت **دون عشرة** **وتشلي** مطلقا سواء كانت

مكتوبة او تطوعا وان يمتنع ولم تقبل بقي حق الرجعة
استحسانا وهو قولهما وعند محمد لم يمتنع وهو النيباس
في قيل تنقطع بنفس الزوج عند الحيضة وابي يوسف
والصحيح ان الرجعة لا تنقطع عند ما لم تفرغ منها
ولو اغتسلت المعتدة من الحيض الثالث **وفسيت اقل**
من عمنو تنقطع الرجعة ولو عمنو اقاما لا تنقطع
عند ابي يوسف ان ترك المضمضة والاستسقاء كترك
عمنو كامل وصنه ومتوقول محمد هو بمنزلة ما دون العوض
ولو طلق ذات حمل او ذات ولد وقال لم اطأها واج
اي له ان يراجعها هذا اذا كانت الولادة بعد الزوج
في مدة يتصور ان يكون الولد منه ويثبت نسبه منه
بان ولدت لتمام ستة اشهر من يوم الزوج او الكرا ما
اذا كانت لاقل من ستة اشهر لا يكون له الرجعة **وان خلا**
بها واغلق بابا او ارغى سترها وقال ان لم اجمعها
ثم طلقها لا رجعة له عليها فان راجعها والمسئلة
بجائها يعني طلقها بعد ما خلاها وقال لم اجمعها ثم
راجعها ثم وجعت ثم ولدت بعدها لاقل من عامين
بيوم من وقت الطلاق محت تلك الرجعة اذا قال
لامراته ان ولدت فانت طالق فولدت ولدا ثم
ولدت من بطن اخر لاقل من سنتين بيوم او لاكثر من
اي الولادة الثانية رجعية وذكر في كتاب الدعوى
ان المطلقة طلاقا رجعيا اذا ولدت لاقل من سنتين
بيوم لا يكون رجعة فان ولدت لاكثر من سنتين يكون
رجعة **ولو قال لها ولدت ولدا فانت طالق فولدت**
ثلاثة اولاد في بطون مختلفة فالولد الثاني يصير

به من رجعا في الطلاق الاول والثالث يصير مراجعا
في الطلاق الثاني في رجعة ويقع الطلاق الثالث بولاد
الولد الثالث ووجبت العدة بالاقترار ولا سبيل اية
الرجعة وان كانوا في بطن واحد طلق بالولد الاول
وبالثاني وانقضت العدة بالثالث **والطالقة الرجعية**
تتزوج وتنتسب في العدة اي تجلوا وجهها وتقبل
خذها هذا اذا كانت المراجعة مرجوة واما اذا كانت
تلقاها لا يراجعها الشدة بغضها فانها لا تقبل ذلك
واما قيدها لان المبتوتة والمتونة عنها زوجها محرم
على ما سيجي **وندى للزوج ان لا يدخل عليها حتى يولد**
ويعلمها بالتحقيق وحق النعل ولا يباي الزوج بها
اي بالمطلقة الرجعية حتى يراجعها **وقال في زفره**
ان ليسا فريها والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ حتى
لو وطئها لا يغرم العترة وقالت الشافعي محرمة حتى
يعزم العترة قصص **شمل** فيما يحل به المطلقة
ويكبح مبانة بما دون الثلاث في العدة وبعدها
لا المبانة اي لا ينكح المبانة بالثلاث مطلقا سواء كانت
في العدة او لا ولو كانت المبانة حرة ولا ينكح المبانة
بالسنتين لو كانت امة حتى يطأها غيره مطلقا
سواء كانت في حيض او نفاس او احرام او هو ميايم او
هي صائمة وسواء نزل او لا ولو كان الغير مراثقا
اي صبيبا قريبا الى البلوغ **وقال مالك لا يصح نكاح**
اي حتى يطأها بنكاح محرم وحتى يمضي عدتها اي علة
ذلك الغير لا يملك بمهر لان وطئ المولى ليس بنكاح
وكن اي تحريم النكاح بشرط التحليل بان يقول

اتزوجك على ان املك للزوج الاول **وان حله**
 عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف النكاح فاسد ولا تحل
 للزوج الاول **وعند محمد النكاح الثاني صحيح ولا تحل**
للاول ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث
 يعني اذا طلق الحرة طليقة او طليقتين ومضت عدتها
 وتزوجت بزوج اخر ثم عادت الى الزوج الاول عادت
 ثلاث طليقات ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث
 كما يهدم الثلاث عندهما وعند محمد ونزفروا الثاني فعلى
 يهدم ما دون الثلاث ولو اخبرك **مطلقة الثلاث**
 بمعنى عدته ومضت عدة الزوج الثاني والكالاد
المدة تحتمل اي المذكور وهو عدتان اي للزوج
ان يصدقها ان غلب على ظنه صدقها وادنى هذه
 المدة عند ابي حنيفة شهران ان اقوت بالمضي بالافراق
 وعند ما تسعة وثلاثون يوما وان كانت امة
 فعند ما تصدق في احدى وعشرين يوما ستة
 للحيضتين وخمسة عشر للغير وعند نزفروا اية
 محمد في اربعين يوما **باب الاثلاث**
 والمناسبة ان الطلاق سبب للحرمة والرجعة
 رافعة لها وكذلك الايلاء سبب للحرمة والقي رافع
 لها وهو في اللغة اليمين وهو الحلف باسمه سبحانه وتعالى
 او عين من الطلاق او العتق او الحج او نحو ذلك
 وفي الشروع هو الحلف على ترك قربانها **اربعة اشهر**
 او اكثر كقوله والله لا اقربك **اربعة اشهر او**
والله لا اقربك قوله قربانها اي قربان المنكوحة
 احترازا عن اليمين على ترك وطئ ائمة من المولي فانه

لا يكون

لا يكون ايله **فان وطئ المولي في هذه المدة كفر** ان كان
 يمينيا بالله سبحانه وان كان يمينيا بغيره فما جعله
 جزاء على الكنت وقم وعند ان فعي بحيث في يمينه ولا
 يلزمه الكفارة **وسقط الايلاء حتى لو مضت المدة**
لا يقع الطلاق والا اي وان لم يطا فيها ومضت
تطليقة واحدة عندنا وقالت الشافعي لا يقع
 الفراق بمضي المدة ولكن يتوقف الحكم بعد المدة على
 ان يفي التها ويفارقها فان ابي ان يفي ففوق القاضي
 بينهما وتزويجه بائنة **وسقط اليمين بعد ما بان**
لوحلف على اربعة اشهر ونقضت اليمين بعد لو
حلف على الا يدا ان قال والله لا اقربك ابدا او
حلف من غير تفنيد يان قال لا اقربك ولم يقل بعد
 ابدا **فلو تكلمها ثانيا وثالثا والكالانها مضت المدة**
بلا في يانت بانقرين فان تكلمها اي التي وقعت
 عليها ثلاث طليقات بعد زوج اخر لم تطلق بذلك
 الايلاء بمضي المدة خلا لنزفروا وطئها ايم
 التي تكلمها بعد زوج اخر **كفر ليقاء اليمين ولا**
ايلاء فيما لا يرد اربعة اشهر وفي الحرة حتى لو حلف
 ان لا يقربها اقل من اربعة اشهر لم يكن مولى
 وقال ابنه ابي ليلى لم يكن مولى فان تركها اربعة
 اشهر يانت بتطليقة وهكذا كان يقول ابو حنيفة
 اول فلما بلغته فتوي ابن عباس لا ايلاء فيما دون
 اربعة اشهر وجع منه **والله لا اقربك شهرين**
وشهرين بعد هذين الشهرين يكون ايلاء ولو
مكث يوما وساعة ثم قال والله لا اقربك شهرين

كان

بعد الشهر من سنة الا يومًا أو سبوعًا وقاد حال كونه
 بالمعصرة والله لا ادخل مكة والحال انها مما لا يتكوه
 بها الا يكون موليا في الصور الثلاث خلا فالزفر في
 الثانية فان غده يكون موليا وان حلق في اليوم
 او صدقة او عتق او طلاق او الى موت المطلقة
 الرجعية وهي في العدة بان قال لها والله لا اقربك
 اربعة اشهر **قوله** موليا في جميع الصور وفي العتق
 خلا فالابي يوسف ولو قال اذ اقرت بك فعلي صلاة
 لا يكون موليا وعند محمد يكون موليا **ومن المبانة**
 اي لو اتي من المبانة بتطليقة او تطليقتين وهي في
 العدة **ومن الاجنبية** لا يكون موليا **ومدة ايام**
الامة شهران وقالت **الثاني** اربعة اشهر وان
 عجز المولي عن وطئها بمرضه او مرضها او بالرتق
 بفتح التاء فسداد الرحم بعظم او نخود والرتق بالكون
 مانع يمنع من سلوك الذكر ما عرق غليظة او لحم مرتفعة
 او عظمه كذا في الطلبة **والصغرا** بعد مسافة
 لا ينقطع بربعة اشهر **ففي سنة** اي فرجعه ان يقول
فثبت الرب وقال **الثاني** لا في الايام الجماع وهو
 مذموب الطحاوي هذا اذا كان المولي مرضيا حين اتي
 وتمت اربعة اشهر وهو مرضي اما اذا كان صحيحا
 حين اتي وبقي صحيحا بعد ايلائه مقدار ما يستطيع
 فيه ان يجامعها ثم مرض بعد ذلك فلم يكن فيه الا
 بالجماع وقالت **ذكر** فثبته باللسان **وان قدر**
المدة بان مج او محبت **ففي الوطئ** وبطل ذلك
 يعني قوله **انت على حرام ايله ان توي الحريم**

اول من شها وظهر ان نواه اعم الظهار وقال محمد
 لا يكون ظهرا او كذا بهدرا ان توي الكذب وقيل
 لا يصدق قضا وطلقة باينة ان توي الطلاق
 وثلاث ان نواه اعم الثلاث وفي الفتوي اذا قال
 لامرأة انت على حرام والحال ان الحرام عند طلاق
 ولكن لم ينو طلاقا وقع الطلاق وجعلنا ويا عرفنا
باب الخلع يقال خلع زوجها اذا
 اقدمت منه بما لها والاسم الخلع بالضم المناسبة ان الالة
 بنا على نشوز الزوجة قال **ابو الفرج** من التنازع بين
 الزوجين **والواقعة** وبه الطلاق على مال طلاق
باب وقال **الثاني** فني حتى لو خالها بعد تلك
 التطليقتين لا تخل حتى تنكح زوجها عندنا خلافا
 له وقال **بعض** الناس يقع بالخلع تطليقة رجعية
 كذا في الجامع الصغير **الخالي** **ولو بها المال** ولو له
اخذ شي مؤمن من المرأة في الخلع قل او كذا **نشر**
 الزوج **وان نشر** المرأة لا يكون ولا بأس له اخذ
 المهر الذي قبضته منه بعينه او مثله وان اراد
 ان ياخذ منها زيادة على مهرها كره في رواية المبسوط
 ولا يكون في رواية الجامع الصغير **النشز** بالسكون و
 الحركة المكان المرتفع والجمع نشوز وانما زومنه
 نشرت المرأة على زوجها فاني فاشرة اذا استعصمت
 عليه واعصيته كذا في المغرب **وما عدا** **باب**
الخلع وانما لم يذكره حيث لم يقل وكل ما لا يجوز
 ان يكون مهورا لا يجوز ان يكون بدلا في الخلع لا بد ذكر
 في المبسوط وان اختلفت منه بما في بطن جارتها خلافا لابي

او في بطن غنمها جازوله ما في بطنها جلا في الصداق فان في
 مثله يجب مهر المثل لان ما في البطن ليس بمال مستقوم في الحال
 وانما هو مال بعد الانفصال فان خالفها او طلقها المسلم
 بغير او خنبر او مبيته وقع الطلاق بان في الخلع ورجعي في
 غيره وهو الطلاق محانا اي لا يجب له عليها شيء لا المسمى
 ولا غيره كخالعني على ما في يدي والحال انه لا تنفي في يديها
 وان زادت بان قالت خالعتني على ما في يدي من مال او من
 درهم حتى لا شيء في يديها رد مهرها في الصورة او ردته
 ثلاثة دراهم في الثالثة ثم قوله رد مهرها اشارة اليها
 ان المهر معتوم لان الرد انما يكون بعد الاخذ وان كانت
 لا تقبض بعد سقط وان خلع على عبد ابق لها على انها بريرة
 من الضمان لم يبرأ ايا المرأة من ضمانه وعليها تسليم صينة
 ان قدرت وتسلم قيمته ان عجزت قالت طلقني ثلاثا بالث
 درهم فطلق طلقته واحدة له ثلث الالف وهو ثلثمائة
 وثلاثة وثلاثون وثلث درهم وبانت بواحدة وفي الف
 بان قالت طلقني ثلاثا على الف ثلاثا على الف وقع وتجمع
 حال كونه محانا عند اي حنفية وعند ما ومو مو والرافعي
 يقع تطبيقه باينة ثلث الالف او قال طلقني نفسك ثلاثا
 بالفا وعلى الف فطلقت واحدة لم يقع شيء ولو قال
 انت طالق بالفا وعلى الف فطلقت الالف ثم بواحدة
 وبانت بواحدة وانما قيد ببيتولها لانها لو لم تقبل لا تطلق
 ولا يلزمها شيء ولو قال لزوجته انت طالق وعليك
 او قال المولى لعبد انت حر وعليك الف فطلقت في الخلع
 وعتق مطلقا سواء قبل الالف او لا محانا وذلك عند ابي
 حنيفة وعند ما عليها الالف ان قبل وان لم يقبل لم يقع

الطلاق والعتاق وكذا اذا قالت المرأة لزوجها طلقني
 وثلث الف درهم او خالعتني وثلث الف درهم تقبل ذلك وقع
 الطلاق ولم يجب المال عليهما عند وعدهما بحيث عليها المال
 وصح نكاحا والتم طلقها لاله فان طلقها على الف على انكاحها
 بالخيار ثلاثة ايام فقبلت مع شرط الخيار لها فان ردت
 الخيار في المدة بطل الخلع ولا يقع الطلاق فان اختارت
 فانطلاق واقع والمال لازم وقال لا خيار باطل والطلاق
 واقع في الحال والمال لازم عليها وان خالعت على انكاحها
 ثلاثة ايام فقبلت بطل الخيار ووقع الطلاق بالاتفاق ولو
 قال طلقك امس فلم تقبلي فقالت قبلت صدق الزوج
 والقول قوله بخلافه فيسمع فانه لو قال لغيره بعث منك
 هذا العبد بالث امس فلم تقبلي فقالا المثنى قبلت فالقول
 المثنى ويسقط الخلع والمباواة يتبادر اشراكه الى
 كل واحد منهما صاحب ومنه قولهم المباواة كالحكم وترك
 الرقعة خطا كذا في المغرب كل حق لكل واحد من الزوجين
 على الاخر مما يتصل بالتمسك اي من الحقوق الواجبة في هذا
 النكاح الثابتة عند الخلع فلا يسقط نفقة العدة وموت
 الكني ونفقة الولد ودين واجب عليه بسبب اخر ومهر
 عليه في كاح سابق والجواب في الدين ظاهر الرواية حتى لو
 خالعتا وبأوامهما باليعاوم كان للزوج ما سئمت
 له ولم يبق لاحد منهما قبل صاحبه دعوى وهو اسم للادعاء
 والنهال للتأنيث فلا يزوجن وجمعها دعاوي بالفتح كمتوى وقناو
 كذا في المغرب وفي المهر مقبوضا فان او عتق مضمون قبل
 الدخول بها او بعده وقالت محمد لا يسقط منهما الا ما
 سماه واياها كان قبل صاحبه شيء من المهر رده طيلة وابويوسف

شرط النكاح

بالفاح

لها

وايهما مع

معه في الخلع ومع اي حنيفة في الميراث في انه لا شيء لاحد
علي صاحبه ولا شيء قنهما عند اي حنيفة **فان خال الولي**
صغيرة مع زوجها بما لها لم يجر الخلع عليها فلا يسقط
المهر ولا يفسخ الزوج ما عين الولي من مال الصغيرة
ولكن **طلقت** وهو الصحيح وذروا لا يقع الطلاق
الا اذا بلغت الصغيرة **ولو خلع الولي الصغيرة بالف**
على انه اي الولي من ان طلقت والالف واجبة **خلية**
عليه ولم يرد هذا الفهمان الكفالة عن الصغيرة ولكن المراد
بالفهمان ههنا التزام المالك ابتداء البعثة الكفالة
بأمر **الظهار** الظهار رابع بناء على النسوة
ما خوذ من الظاهر وهو في الشرع **نفسه المنكوحه بمجرمة**
عليه اي على المظاهر مطلقا سواء كانت حرة منسوبة
او ترمانع او مصاهرة حتى لو قال انت على كذا مني
فلا نية وهي ام المزي بها او بنت المزي بها فانه لا يكون
مظاهرا الا من الفهرها من يقول ان الحرام لا يحترمه
حالا كذا في شرح الطحاوي **على التابيد** اي حرمة
كالبينة على التابيد وهو احتراز عن حرمة لا على التابيد
كافتراوات تحرم الوطئ ودواعيه وهي للمسرور
التفصيل ونحوها **بانت** على كذا مني حتى يكفر وقال
الشافعي لا داعي لست بحرام **فلو وطئ المظاهر قبله**
استغفر ربه فقط ولا شيء عليه **وعود** اي العود
الذي يجب به الكفارة اي يستغفرونه وجوبها
عزمه على وطئها وعند الشافعي السكوت عن الطلاق
عقب الظهار عود له **وبطئها** اي اذا قالت انت علي
كبتن امي **وتخذها** وفوجها فهو مظاهرا كما اذا قالت

انت **على كبتن** لها فلو قال كبتن يا اوجها او عتبتها لم يكن
مظاهرا **اذا خنته وعمته وامه** رضا كما مر نسب
وراسك اي اذا قال راسك علي كبتن امي **وفوجك**
ورقبك ونصفك **وثلثك** كانت على كبتن امي فيكون
مظاهرا وان نوى بانت علي **مثلا** امي برا او برا منصوبة
عليه **مفعول** نوي او ظهرا او **طلاقا** **فكما** **نوي**
والاي وان لم ينو شيئا **لغير ما قال** وقال محمد يكون
مظاهرا **اذا بانت** اي ان نوي بموله انت على حرام
كأى ظهرا او طلاقا **فكما** نوي وان لم يكن له نية
فظهره وعند اي يوسف **ايلا** **بانت** على حرام اي ان
نوي بانت على خواتم كبتن امي **طلاقا** او **ايلا** **فكما**
عند اي حنيفة وعند ما ان نوي الظهار او لم تكن
له بينة فظهره وان نوي الطلاق فطلاق **ولا ظهرا**
الا من زوجته حتى لو طهر من امته او مدبرته او ام
ولده لم يكن مظاهرا خلافا لما لك **فلو طهر امرأة بلاء**
امرها فظاهرها **فاجازة** اي الكفاح بطل الظهار
انقضى على اي قول الزوج لزوجه انقضى على كبتن
امى **ظهرها** ومنه فيكون مظاهرا **منه** **وكفر** **لنكح**
واحدة منهن وقال مالك يكفي كفاة واحدة
فصل في الكفارة وهي اي الكفارة
تحرير رقبة مطلقا سواء كانت كاقرة او مسلمة او
او ذكرا او انثى او صغيرة او كبيرة وسواء كانت متطوعة
الا ذنبي او الترجلي او اليد او الخنقي او المجبوب او
الاعور او الام او المرتدة او المرتدة وكذا النكاح
في سائر الكفارات غير ان كفاة النفس لا يجوز الكفارة

ع

بالنفس وقال الشافعي لا يجوز الكافرة وقاله من لا يجوز
 تحرير مقطوع الاذنين وفي رواية النوادر لا يجوز
 الامم وقيل لا يجوز الامم الاصل اذ لا بد ان يكون اخر
 واعتاق الاخرى لا يجوز وعند بعض المشايخ لا يجوز
 اعتاق المرتد عنها **ولم يجوز تحرير المملوك الا عمو**
اليدى وابها ميا اى ابها ميا اليدى او
الرجلين او اليد او الرجل من جانب واحد وتخصيه
 الابها ميا اشارة الى انه اذا كان غيرهما يجوز **المجنون**
 الذي لا يعقل والذي يحسن ويفيق بجزيه **والمدبر**
 وقالت الشافعي يجوز تحرير المدبر وام الولد واسكاه
 الذي **دي شيئا من بدل الكتابة** وروى الحسن عن ابي
 حنيفة انه يجوز تحرير عنها فان لم يود شيئا **شتر**
 قريبه الذي يعتق عليه بالثراء وهو ذوارحم محرم
 تحريره عنها **ناو يا لثراء الكفاوة** مطلقا سواء كانت
 الكفارة لم يها را او مينا او جود نصف عبده عن كفارة
 ثم حرر باقيه عنها قبل الوطى بها **متى** وقاله من
 لا يباح في الاولى وقالت الشافعي لا يباح في الاولى
 والثانية ايتم والنقيد بالثراء اشارة الى انه لو ورثه
 ناويا لارث الكفارة لم يكف عنها **وان حرر نصف**
عبد مشترك عنها وممن باقيه ان كان موسرا او
 حرر عنها نصف عبده ثم وطى التي ظاهرها ثم
 حرر باقيه عنها في المورثين لا يجوز عند ابي
 حنيفة وعند ما يجوز فان لم يجد اى لم يستطع ما
 يقتضيه مائة شهرين **منت بعين ليسوف** لا مضى
 وايام شهرية حتى لو دخل في صومته يوم النحر والقطر

وايام

وايام التشريق ورمضان فعليه استقبال الصوم ولو
 ميام شهرين بالاملة جار وان كان كل شهر منسقة وعين
 يوما وان كان ميام بغير الاهلة ثم افطر اتمام تسعة
 وخمسين يوما فعليه الاستقبال ولو ميام شهرين منتنا
 ثم قدر على الاهتاق قبل غروب الشمس واخذ ذلك اليوم
 يجب عليه العتق ويكون صومه تطوعا **فان ولها**
فيهما اى في الشهرين ليلا مطلقا ما مداونا سينا
 او يوما **ناسيا** استأنف عندهما وعند ابي يوسف لا
 يتأخذ او **اقطر** عمدا مطلقا سواء كان بعدزا او بغير
 عذر **استأنف الصوم** فان وطى نهارا عمدا من ظاهر
 منها او من سواها فانه يتأخذ الصوم اعتاق وان
 وطى في الليل من سواها مطلقا او في النهار ناسيا او
 اكل ناسيا لم يفرض **ولم يجوز للعبد في كفارة الظهار**
 الصوم وان كان اطعم او اعتق ناسيا عند سيقه
 وان لم يستطع اطعمه او اطعمه الصوم **اطعم سقين**
فقطرا كالقطرة اى اطعم كل مسكين نصف صاع من بر
 او دقينة او سويق او زببا وصاعا من تمر او غير
 او قيمته اى اقله قيمته وقالت الشافعي لا يجوز دفع
 القيمة كالمزكوات والعشور والنذور والكفارات
 فلو امره **ان يطعم ناسيا عنه** من ماله **فعله**
 من كفارته ولا يكون لما موردا يرجع على الامر
 في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يرجع وانما قيد بقوله
 ان يطعم عنه لانه لو قال لغيره اعتق عبدا عن ظهرك
 ففعله لا يسقط عن الامر كذا ايضا بما مع الصغير الخافى
 ونفع الاباحة **في الكفارات** ككفارة الظهار والافلا

بعين

✓

وجزا العبد والغدية في حق البيع الغاني ومواسم لما
 يغذي **ووز الصدقات** والكنايات في الحج ونحوها
 كالزكوة وصدقة الفطر **والعشر** فانه يشترط فيه التمليك
 والضابطان ما شرع بلفظ الاطعام والنعيم يجوز فيه
 الاباحة وما شرع بلفظ الايتا والاداء يشترط فيه التمليك
 وقالت الشافعي يشترط التمليك في الكفارات ايضاً **والشرط**
 في طعام الاباحة **غداً وعشاء** ان مشبعان او **غداً**
وعشاء والغدا طعام الغداة كما ان العشاء طعام العشي
 وهذا مجرد عن ابي حنيفة اذا غذي ستين وعشاً اخرين
 لا يجوز ذكره في المحيط ولو كان فيمنع عشاءهم مسمي
 فطيم لا يجوز لانه لا يستوفى كاملاً ولا بد من الاداء
 في خبز الشعير وفي خبز البر **وان اعطى طعاماً فقيرا**
 واحداً **شهرين** يعي عندنا خلافاً لغيره **ولو اعطى**
 مسكيناً واحداً في يوم واحد ستين مرة مطلقاً سواء
 بدقة او دفعات لا يجوز الا **في يومه** وهذا في الاباحة
 بلا خلاف واما التمليك من مسكين واحد في يوم واحد
 بدفعات فقد قيل لا يجوز وذكر في المحيط هو الصحيح وقد
 قيل يجوز **ولا يشترط** بوطئها اي وطئ الموطئ منها
 في خلل الاطعام ولو اطعم عن غيرها من مطلقاً سواء
 كانت امرأة او امرأتين **ستين** فقيرا **فقر** مساعاً
 من بوم **عن** واحد من الطهارين عندهما وعند محمد
 يجوز عنهما وكذا في كفارة اليمين ولو اطعم ستين مسكيناً
 عن كفارة افطار او طهارة **من** عنهما لكل مسكين مساعاً
 من بوم او حرره من عن طهارين ولم يعين عن
 احدهما مع عنهما في الصورتين ومثله النسيان و

والاطعام في الصورتين يعني لوصام اربعة اشهر او
 اطعم مائة وعشرين مسكيناً عن طهارين ولم يعين عن
 احدهما مع عنهما **وان حرره عنهما وقمة او مقام**
شهرين مع عن واحد منهما حتى كاياله ان يجعل عن
 ايتهما شأوا **ان حرره عن طهارين وقيل** لا يجوز عن
 احدهما وقاله زفر لا يجوز عن احدهما في الفصلين
 وقال الشافعي ان يجعل عن احدهما في الفصلين
بامس **اللعان** هو مصدركا عن يلا عن
 ملاعنة ولعانا وامر اللعن الطرد والابعاد والملاعة
 تكون بين اثنين ومن اللعن في كلام الزوج وحده وفي
 كلام الزوجة ذكر الغضب وجهه ان هذا من باب
 التغليب كالفرس للشمس والقمر ولان الغضب يتلزم
 اللعنة فصح تسميته ملاعنة لذلك ولهذا قال
هي شهادات مؤكدة بالايان مقرونة باللعن اي
 مكنتها بذكر اللعن تاركاً ذكر الغضب **قائمة** اي الشهادات
 قائمة **مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا**
في حرره وعند الشافعي يمانت مؤكدة بلفظ الشهادة
 فيراد بالشهادة صفة تأكيد اليمين ولا يراد الشهادة
 بلفظ قذف **وجته بالزنا والحال** انهما من باب
 اي لادراك الشهادة لانها ان كانا مبيتين او عيدين
 او محنوين او محدودين في قذف او كافرين فلا لعان فان
 قيل يشكل على هذا اجوبان اللعان بين الزوجين
 الا عيدين او الفاسقين قلنا هذا من اهل الشهادة
 ولهذا التوقفي القاضى بشهادة هؤلاء جاز **وقال الشافعي**
 ملاعنة الشهادة ليست بشرط **ومي** مما يحكم ما دونهما

التوارث واستحقاق النفقة اما في حق فساد دعوة
النسب باق اجماعا وكذا في حق امتناع اداء الزكوة و
الشهادة وحرمة المناكحة كذا في الحواشي **فان الكذب**
الزوج نفسه بعد اللعان **حد حد القذف وله**
ان ينكرها خلافا لابي يوسف وكذا في الشافعي **وكذا له**
ان ينكرها بعد اللعان **ان قذف عليها فحد او زنت**
فحدت وفي قوله فحدت نظرا لان الزنا يخرجها من
اهلية اللعان فلا حاجة الى تقييده بالحد فالحجاب عنه
انه تحول على ترك الكاتب وانما هو وزنت او قذفت
فحدت لان القذف لا يخرجها عن اهلية اللعان وانما
يخرج عنها بالحد وهو موافق المذكور في الميسر والحكم
الكبير وشرح مختصر الكرخي وشرح النجاشي او تقول
التقييد بحد ثا اتفاقا ليس بمقصود اصلي **ولا لعان**
بعد في الآخر بان اشار وقال الشافعي عليه
لعان ونفي الحمل اي لا لعان بتعني الحمل بان قال ليس
حملك مني مطلقا عند ابي حنيفة وعندهما بما يلا عن
بتعني الحمل ان جاءت به لا قبل من ستة اشهر وعنده
الشافعي يلا عن قبل الوضع **وتلا عنها برزنت** اي
ان قال لها زنت **ومذا الحمل منه** اي من الزنا تلا
وكنى لم ينف القفا في الحمل وقال الشافعي بتفيه
ولو نفي الولد عند التهنئة او عقيب الولادة
او ابنياع الة الوكادة صح نفيه **وبعد** اي
بعد المذكور من التهنئة والشر لا يصح مطلقا و
يثبت شبه **ولا عن غيرها** وقال ابو يوسف ومحمد
يصح نفيه في مدة التفاس وان كان غايبا عن امرأة

ولم يعلم بالولادة حتى قدم له النفي عند ابي حنيفة
في مقدار ما يقبل التهنئة وعندهما في مقدار مدة
التفاس بعد القدر وان ولدت ولد من فطن ووجد
ونفي اول التوامين واخبروا عتري بالثاني منهما
حد الزوج لانه كذب نفسه فان عتس بان اقتره
باول التوامين ونفي الثاني لانه لا يحد لانه قاذف
ويثبت نسبهما **فهما** اي في المثلين لانها خلقتا
من ما واحد **بافس** **العنين** **والمحبوب**
والخصي العنين هو الذي لا يقدر على اتيان النساء
من عن اذا حبس من العنة وهي خطيرة الابل او من
عن اذا عرو من لانه يعين يمينا وشمالا ولا يقصد به
وقيل سمي عنيانا لان ذكره يسترخي فيعين يمينا وشمالا
ولا يقصد المالحى من المرأة فالعنين هو من لا يصل
الحال **النساء** مع قيام الالة او يصل الى الثيب دون
الابكار او الى بعض النساء دون بعض وانما يكون لمرض
او لعنف في خلقته او لكبر في سنه او لسحر فهو عني
في حق من لا يصل اليها اذا وجدت زوجها **تجنوبا**
اي مقطوع الذكر والخصيتين وهو القطع **فزوج**
القاضي بينهما **والحال** **واجل القامت سنة** لو
كانت **عنتا** او **خصيا** وهو من كان له الالة قائمة و
نزعت الخصيتان **فان وطئ فيها** **والا بانت**
بالنفوق ان طلبت هذا متعلق بالجمع وهذا اذا
كانت خرة واما اذا كانت امة فحق الطلب لسيدها
عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف وقبل محمد عند ابي
يوسف والعزقة تطليقة باينة عندنا وعند الشافعي

ضغ وعند الى **لوسف** ومحمد انها كما اختارت نفسها وقم
الفوقه تبينها وقالوا في التاجيل بقدر ستة شمسية
وابتدا التاجيل من وقت الخصومة وفي ظاهر الرواية
سنة قمرية وقيل بموا الامح وعن سمة في الامم الحلواني
الشمسية ثلاثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم
وجزاء من مائة وعشرين جزءا من اليوم والمقرنة
ثلاثمائة واربع وخمسون يوما ومجيب بايام في
الحيض وشهر رمضان ولا يجيب بمرميه ومريضها
وطائفا مهران ان خلا العنين والخفي ويجب العدة
وهذا اذا اقرا انه لم يعمل اليها ولو اختلفنا في الوطئ
فان كانت ثيبا قال قول له مع يمينه فان حلف بطل
حقها وان نكل توكل سنة وان كانت بكر اضطر اليها
النساء فان قلن هي بكر اجل سنة وان قلن هي ثيب
حلف الزوج فان حلف لاحق لها وان نكل يوكل سنة
واذا اجلت سنة **فلو قال بعد معنى السنة قد وطئت**
فيها وهي بكر في الاصل **وانكرت المرأة وقلن بكرانه**
كما كانت **خبرت المرأة وان قلن هي ثيب حلف الزوج**
فان حلف فلا خيار لها وان نكل خبرت **وان كانت**
ثيبا في الاصل مدق الزوج جلفه وبعد هذا
ان اختارته بطل حقها ولا يكون لها الكفار وكذا
لو وطئها من ثم عجز لا خيار لها ولو لم يكن له ما وبجامع
ولا ينزل لا يكون لها حق الخصومة وتوفيق بينهما
لعدم الوصول ثم وعدما الوصول فتزوجها فعجز
لا خيار لها لانها وميتت بخلاف ما لو تزوج اخوي
ومر طالة بجاله لا يكون ومنا متهما وفي الاصل يكون

ومني

ومني ولو كانت زوجة العنين او الخفي صغيرة لا
يفرق وليها لاحتمال ان يتلف فتومني بخلاف المحبوب
فانها لو وجدت زوجها محبوبا وطلبت الفوقه تجفل
وليه خفيما والاضرب القامني عنه حضما فيفرق
ولا ينتظر بلوغها لعدم العائدة ولو كان زوج الباء
مغيرا عينا او صبيبا ينتظر بلوغه **ولم يجز احد**
يعيب وقال **الثافي** ترد الزوجة بالعتوانة
الجنون والكذام والبرص والرتق والقون وموه
ما منع يمنع من سلوك الذكر في العزج وقال **محمد** لها
الخيار في الجنون والكذام والبرص ثم قيل كيف يعرف
انها بكر ام ثيب قالوا بوضع في فرجها اصغر بيضة
من بعض الدجاج فان دخل بلا عنت فثيب والا فبكر
وقيل ان امكها ان تقول على الكدار فبكر والا
فثيب وقيل بكسر البيضة ويصبت فرجها فان دخلت
فثيب والا فبكر **باب العدة** ولما كانت
العدة عقيب الفوقه اخرها **بثيب** وانقطاره
بالمزوم المودة عند نزول الكساح او شهرته **عدة**
الحر للطلاق مطلقا سواء كانا باينا او رجعييا
او الفسخ بغير الطلاق كما في الموقه بخيار القن
او البلوغ او بملك احد الزوجين صاحبه بعد الخول
ثلاثة اشراعي يعني ان كانت حايضا مزا عذنا
وعند ذلك ففي ثلاثة اطلها ووافرقة الخلاء فيظهر
فيما اذا طلق امراته في غير طهر لم يجامعها فيه لا تنقضي
العدة ما لم تظهر من الحيضة الثالثة وعند كاشرة
في الحيضة الثالثة انقضت عدتها **وثلثة اشراعي**

لغة

ان لم تحضر له صغرا و اياها او يبلوغ بالسن من غير روية
حيض عدة الحقة مطلقا سواء كانت صغيرة او كبيرة
او كافر او مسلمة موطوءة او غير موطوءة **الموت اربعة**
اشهر وعشرون ليلا فنتى ما بازاها من الايام
وعدة **الامة** والمديرة وام الولد والمنكح في الطلاق
والغنى **قوان** ان تحيض **ونصف المقدر** وان لم تحض
او مات عنها زوجها **وقال** **سالك** لها ثلاث حيض وعل
الحامل مطلقا سواء كانت حرة او امه او مطلقه متزوجة
عنها زوجها **ومنع** وعدة **زوجة النار** اربعة
الاجل من اي عليها اربعة اشهر وعشرون ليلا اذا كان طول من
العدة بالحض وحيض ان كان طول من العدة بالاشهر
وقال **ابو يوسف** ثلاث حيض وهذا اذا كان الطلاق
باينا اما اذا كان رجعا فعليها عدة الوفاة اجماعا
ومن عتقت في عدة الطلاق الرجعي لا البائن ولا في
عدة الموت كاحقة فتنقل عدتها الى عدة الخسائر
وقال **مالك** لا يزداد بالعتق وقال **الثاقي** عدتها
عدة الخسائر في البائن والموت اي **ومن عاددها**
بعد اشهر الحيض اي اذا كانت اليه فاعتدت
بالشهر ثم رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها
وعليها ان تستأنفها بالحيض **وقال** **صاحب الهداية**
معناه اذا رأت دما على القعدة لان عودها يبطل
الا يباسي هو المحج **وقال** **صاحب المحيط** لا تنقضي
في حق الا يباسي بالسنة في رواية و اياها في هذه
الرواية ان تبلغ من السنين ما لا يحض مثلها فانت
بلغت هذا البلوغ وانقطع الدم حكم باياها فان

رات

رات بعد ذلك ما يكون حيضا على هذه الرواية فيبطل الاعتد
بالاشهر ويظهر فساد النكاح ورواية **يقد** **وحيض** **خمسين**
سنة على ما قالوا فاذا بلغت هذا المبلغ وانقطع دمها حكم
باياها فاذا رأت الدم بعد ذلك لا يكون حيضا عند الغنى
ولا يبطل به الاعتداد بالاشهر ولا يظهر فساد النكاح
وقيل يكون حيضا ويبطل به الاعتداد بالاشهر ولا
يظهر فساد النكاح **وقيل** يكون حيضا **وقال** بعضهم
ويبطل به الاعتداد بالاشهر ويظهر فساد النكاح **وقال**
بعضهم ان كانت القاضى قفى بجواز ذلك النكاح ثم رأت
الدم لا يفتى بفساد ذلك النكاح وكان الفقد والشهيد
يفتى بانها لو رأت الدم بعد ذلك على اي منعة رأت يكون
حيضا ويفتى ببطلان الاعتداد بالاشهر ولا يفتى
ببطلان الاعتداد بالاشهر اذا كانت رأت الدم بعد
تمام الاعتداد بالاشهر ولو حاضت حيضتين ثم البت
تعتد بالاشهر تعتد بالاشهر وعدة **المنكوحة نكاحا**
فاسدا كالنكاح بغير الولي والتمرد والموطوءة
بشبهة الملك او العقد بان زفت اليه غير موافقة او
تزوج منكوحة الغير ولم يعلم بحالها فوطئها وام الولد
الحيض للموت وغيره كالغرة والعتق **وقال** **الشافعي**
عدة ايام الولد حيضة واحدة وان مات المولى عنها او
اعتقرها وهي حامل فعدها ومنعه وعدة **زوجية**
الصغيرة الحمل هو منعة زوجة وهذا المنع مخصوص
بالامانة كالحائض ولهذا لم يوثق **عند موت** **ومنع**
وزوجة المصطوبة الحامل بعد اي بعد الموت **الشهر**
والنسب **منقطف** من الصغيرة **فيها** وتفسير قيام الحمل

يوم الموت ان تلد بعد موته لا قل من ستة اشهر وانما
يعرف حد وشا الحمل بعد موته بان تضعه لستة اشهر
فضاعدا عند الحكم وزوقيل ان تلد لاكثر من ستين
وقال ابو يوسف والثا في عدتها او بعد اشهر وعمر
في الاولى اقيم ولم تغتداي لم تحسب بحيف طلعت
فيه ويجب عدة اخوي بوطي المغتدة بشبهة و
تد اخلت اعي العدة فان مطلقا سوا كان الوطى
اجنبيا او زوجها بان قال طنت ان المطلقة من
طلاق تان على قبل النكاح والمرى اي ما تراه من
الحكم يكون محسوبا منهما وقالت الثا في لا تدخل
فيما اذا وطئها اجنبى بشبهة وتتم العدة انثا نية
اذ تمت العدة الاولى وبعد العدة في الطلاق و
الوفاة بعد الطلاق بعد الموت مطلقا سوا اطلقت
بالطلاق او الموت ولم تغلم حتى لو لم تغلم ومضت
مرة العدة فقد انقضت عدتها ومشايخنا يفتون
بالطلاق بان ابدى ما من وقت وجود الاقرار وما هو
اختيار مشايخ بلخ ايم ثم تغبر شهر العدة في الطلاق
والوفاة بالاهلة اذا انفوا ابتداء في العدة والا
فبالايام عند ابي حنيفة واحدا الروايتين عزالي يوسف
ففي الطلاق تسعون يوما وفي الوفاة ثمانية وثلاثون
يوما وعند محمد في رواية اخرى عزالي يوسف بحال
الاول من الاخير ثلاثين والباقي بالاهلة وكذا الخلاف
في الاجابة والدين ومدة الغنيين بالايام اجماعا
ومدى العدة في النكاح الفاسد بعد المنقوض او
بعد الغرم بان قال صريحا عزمته على ترك وطئها

او ترك وطئك وقال زفر من احوالها حتى اذا
حاضت بعد الوطى قبل التفريق او الغرم ثلثة حيض
فقد انقضت العدة عنده وان قالت المغتدة لغرم
عدتي والمدة تكمل ذلك وكذا بها الزوج قال القول
لها مع الحلف ولو لم يحلف عدة فيه اشارة الى انه دخل
بها وحلفها قبل الوطى وجب مهر تام وعدة منته
اي مستقلة هذا عند ما وعند محمد طئها نصف المهر
وعليها اتمام العدة الاولى وعند زفر لا تجب العدة
اصلا ولو طلق ذمي ذميتها لم تغتد عند ابي حنيفة
وعند ما تغتد وبهذا الخلاف اذا كان في معتد ميم
انه لا عدة عليها فصل في حد حد المرأة
بترك زينتها وحفظها بعد وفاة الزوج لانها
منعت واكد المنع معتدة البتة البين والموت
مطلقا سواء كانت حرة او غنما وقدرها لانه لا حد
على الرجعية لان نية النكاح باقية بترك الزينة
والطيب والحمل والدم مما بالفتح مطلقا سوا
كان مطيئا او غير مطيب الا بعدد وقال الثا في
لا حد في المنتونة فان اشكت راسها او عينها
فصبت عليها الدهن والحمل للعالم فلا بأس به
لكن لا تقصد به الزينة ولو اعتادت الدهن فخافت
وجعا يحلها لو لم تغفل فلا بأس به اذا كان الغالب
هو الحول ولكن لا تقصد به الزينة وكذا الواجب
الى ليس الحبر بحكمة فلا بأس به وترك الحناء وترك
لبس الثوب المصفر والمزغفر ولم يكن لها الا
الثوب المصبوغ فلا بأس به ولكن لا تقصد به

الزينة وقال **شمس** الائمة الحلو في المراد بالثياب
المتكونة الجديدة منها اما لو كان الثوب غطت لا تنفق
به الزينة فلا بأس به وهذا الحداد واجب عليها **اذا كانت**
بالغة مسلمة فلا يجب على الكافرة وانما بانها مسلم او مات
عنها ولا على صبيته وهذا الثاني يجب عليهما الحداد
في الموت **لا معتدة العتق** اي لا عند اتمام التولد اذا اعتق
مولاها او مات عنها **ومعتدة النكاح** **الفايد** ولا
تخطب معتدة من يحايل بان يقال لها اني اريد ان تنكح
وضيح التعريف بان الخطبة بان يقال لها انك بحسبيلة
او عرضي ان تزوج وعسى الله ان يبسر لي امرأة
ساكنة وتكون ذلك من الكلام المومم **ولا يخرج** اي لا يجوز
ان يخرج **معتدة الطلاق** مطلقا سواء كان زحيفا
او باينا **من بيتها** لا ليلها ولا يراها حتى تنقضي العدة
من بيتها ومعتدة الموت يخرج يوما وبعض الليل
وعند حملها يخرج اقل من نصف الليل وتعتد ان
اي معتدة الطلاق والموت **في بيت زوجيت العدة**
فيه وان كانت الفرقة بالباين في بيت الزوج ولم
يكن له بيت اخر لا يد من ستره بينهما وكذا في الوفاة
اذا كان من ورثة من ليس بمحرم لها وكذا في الميسرة
الا ان يخرج المرأة او يهدم ذلك البيت ويخاف
سقوطه او خافت الغارة على متاعها واذا سكنت
مترلا اخر لا يخرج من ذلك الا بعد اذ ايات **او مات**
عنها زوجها في سفر والحال ان بيتها وبين مصرها
اقل من ثلاثة ايام رجعت اليها اي الى مصرها
مطلقا سواء كانت في المصر او غيره هذا اذا كان هو

المقصد

المقصد ثلاثة ايام اما اذا كان المقصد اقل من ثلاثة
ايام فهي مخيرة **ولو كانت** بينها وبين مصرها **ثلاثة**
ايام **رجعت او معتدة** اذا كان المقصد كذلك وهي
في المفارقة لكن الرجوع اولي ما اذا كان المقصد اقل
من ثلاثة ايام بخلاف الاول الذي معها **ولي** ولا يتصلح
بالصورتين **ولو كانت في مصر** وبينها وبين مصرها
ومقصد ما مدة السفر **تعتد** ولا يخرج مطلقا
سواء كان لها محرم او لا **فانخرج** بمحرم بعد مضى العدة
وعندما وهو قولنا في حنفية او لا ان كان معها محرم
ولا بأس بان يخرج من المصر قبل ان تعتد وانما قيد
بقوله بانته لانه لو طلقها رجعية بتعت زوجها ولا
تفارقه لقيام النكاح واعلم ان هذه الفتوى التي
ذكرناها في هذه المسائل مما لا بد منها انتهى
باب **ثبوت النسب** ومن قال ان يثبت
في طالق فكفرها فولدت ستة اشهر من ذلك
لزمه **نسبه** منه وقال زفر وهو قول محمد او لا
يثبت نسبه منه وهو القياس ولزم **مهرها** تمامه
وفي القياس ومهوراية عن اي يوسف مروي ونصف
مهرها ما النصف فطلاق قبل الدخول واما المهر كله
فبالوطي حكما لثبوت النسب وانما قال ستة اشهر
لانه لو زاد او نقص لا يثبت النسب **وثبت نسبه ولد**
معتدة الطلاق الرجعي وان ولدت لاكثر من سنتين
من وقت الفرقة ما لم تقتر بمفني العدة قديم لانها
اذا اقررت بانقضاء العدة لم تجأت بولد لاقل من ستة
اشهر ثبت نسبه وان جاءت ستة اشهر فصاعد

لم يثبت نسبه وكانت الولادة رحيمة في اكثر منهما اي
من النسبتين لا فارقا لقل منهما ويثبت نسب ولد معتدة
البنت لا فارقا لقل منهما والا لان حجات بولد لستين او
اكثر لا يثبت نسبه الا ان يدعيه الزوج فيثبت نسبه
ويثبت نسب ولد المرأة الحق المدخول بها ما لم تقربا تنقضا
العدة ولم تدع جلا ان ولدت لا فارقا لقل من ستة اشهر
من طلاقها والا لا يثبت مطلقا سواء كان رجعي او باينا
عندما وعندما لا يثبت نسبه وان ولدت لا فارقا لقل من ستين
مطلقا يثبت النسب في الطلاق البائن وفي الرجعي ان ولدت
لا فارقا لقل من سبعة وعشرين شهرا يثبت النسب منه وان ولدت
لا فارقا من ذلك لا يثبت هذا اذا لم تقربا تنقضا العدة ولم
تدع جلا او اذا ادعت جلا فذلك لا يقر ان منها بامنها
بالغة وقولها في ذلك مقبول وكانت هي كالكبيرة في
نسب ولدها وان اقوت بمضي العدة بعد ثلاثة اشهر
ثم حجات بالولد من ستة اشهر يثبت نسبه منه وان
ولدت لستة اشهر فاكتر لم يثبت نسبه ويثبت نسب
ولد معتدة الموت اذا ولدت لا فارقا لقل من ستين
ما لم تقربا تنقضا العدة لافي الاكثر وقال زفران ولدت
لتمام عشرة اشهر وعشرة ايام من حين ماتت الزوج لم
يثبت ويثبت نسب ولد المعتدة المقررة بمضيها
مطلقا سواء كانت كبيرة او مراة حق وسواء كانت
العدة عن الطلاق والوفاة ان ولدت لا فارقا لقل من ستة
اشهر من وقت الاقرار والا اي وان ولدت
لستة اشهر او اكثر لا يثبت النسب منه مطلقا ولا
وعند ذلك في يثبت ما لم يتزوج ويثبت نسب ولد

المعتدة

المعتدة ان يحدت ولادتها بشهادة رجلين او رجل
وامرأتين او رجل ظاهرا او اقرارا يسمه باكمل عند
الي خيفة وعند ابي يوسف ومحمد يثبت النسب في
الجماع بشهادة او امرأة مقبولة الشهادة او تصديق
الزوج ان ما بعد الاقرار ولم يشهد على الولادة احد
هذا في حق الارث ظاهر وفي حق النسب ان كانوا
من اهل الشهادة بان صدقها رجلا او امرأتين او امرأتين
منهم وجب الحكم بأبائات نسبه ويشترط لفظ الشهادة
في مجلس الحكم عند البعض والصحيح انه لا يشترط لفظ
الشهادة وفي الكتاب اشارة اليه حيث قال
وتصديق الورثة ويثبت نسب ولد المنكوبة لستة
اشهر فصاعدا من وقت انعكاح ان سكنت الزوج
او اعترفوا ان كان اقل منه لا يثبت منه وان يحد
الزوج الولادة في حالة قيام الكفاح فبشهادة امرأة
مقبولة الشهادة على الولادة يثبت نسبه منه
حتى لو نفى الزوج بعده بلا عن وذلك عندنا
وعند الشافعي بشهادة او بغير نسوة وعند مالك و
ابن ابي ليلى بشهادة امرأتين وعند زفران لا يثبت نسبه
النساء فان ولدت في مختلفا فقالت كخنة في هذا
ستة اشهر وادعى الزوج الاقل فالقول لها
وما بينه اي ابنة ويجب ان يستحلف عند ما
خلا فالأبى خيفة فان حلفت ثبت نسبه منه
وان مكنت فلا ولو علق طلاقها بولادتها فاقتر
ولدت وشهدت امرأة قابلة مقبولة الشهادة
على الولادة لم يقبل ولم تطلق عند ابي حنيفة

د

لت

وعندما يقبل فتطلق هذا اذا لم يقربا كجل وان
كانا قريبا كجل ثم علق طلقها بالولادة فقالت ولدت
وكذبها الزوج طلقها بلا شبهة قابلة عنه
عندما يتوطأ شهادة القابلة والكريمة الحمل ستان
من وقت الزوج وعند الشافعي اربع سنين واقلها
ستة اشهر فلو تكاثرت فطلقها واستواء قولها لاقل
من ستة اشهر منه اي من وقت الشرا لزمه اي الولد الرجل
اي ثبت نسبه منه بلا دعوة منه ولا اي وان ولدت
لستة اشهر او اكثر لا يثبت منه الا ان يدعيه هذا اذا
طلقها بعد الدخول بها باينا او واحدا او خلاها او رجعا
اذ لو كان قبل الدخول بها لا يلزمه الولد الا ان تلده لاقل
من ستة اشهر من طلقها وان طلقها سنتين حتى جرمت
عليه حرمة غليظة يثبت النسب الى سنتين من وقت
الطلاق ومن قال لامة ان كان في بطنك ولد فموسى
فقالت ولدت فشهدت امرأة قابلة مقبولة الشهادة
على الولادة يثبت نسبه منه بلا ولادة دعوة في ام
ولده هذا اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار
اما ان ولدت لستة اشهر فضا عدا فلا يلزمه ومن قال
لغلام هو ومات القابل فقالت امة وانا امرأتك
وهو ابنه مني فهي امراته وهو ابنه برثا نه هذا اذا كانت
المرأة معروفة بانها حرة وبانها ام الغلام فان جهلت
حريتها فقال وارثه انت ام ولد ابني وليست بمنكوح
اي فلا ميراث لها باسبب الحضانة
وهي التريبة يقال حضانته حضانة اذا رفعت
وربته الحق الناس بالولد الصغير حضانة لامة

قبل

قبل الفروقة وبعد ما الا ان يكون مرقرة او فاجرة غير
ما مونة ثم ام الولد ثم ام الاب وقال ذو الفرائد لا ب
وام اولاد اولاد والحنالة احق من ام الاب ثم الاخ
لاب وام ثم لام ثم لاب وهي رواية الحنابلة اولى من الاخ
لاب ثم الحنالات كذلك ثم العمات كذلك ومن نكحت
من هذه غير محرم اي محرم الصغيرة سقط حقها اي حق
الحضانة فيده لانها لو نكحت محرمه كالحنكة اذا كان ه
زوجها جدا للصغير او الام اذا تزوجت بعم الصغير
لا يبطل حقها ثم نفوذ حق الحضانة بالفروقة ثم بالعقبة
بغير تبيين واعلم ان كل هذا على سبيل البدلية والام والحنكة
احق به اي بالعلام حتى يستغني فيها كل وحده ويشتر
وحده ويلبس وحده وليستحي وحده قيل المراد ه
بالاستحيا الوقت وقيل نفس الاستحيا وقد الاستغنا
بسمع نسبي وهو قول الحنفية وعليه الفتوي و
الام واجدة احق بها اي بالجارية حتى يختص وروي
عن محمد انها اذا بلغت حد الشهوة تدفع للاب اي
وعنهما احق بهل حتى تستغني بان تبلغ مبلغا يجامع
مثلا وانما يختلف باختلاف الاحوال من السمن
والهزال والقوة والضعف والعج وكمال وفي الجامع
الصغير حتى يستغني ولا حق لامة وام الولد ما لم
يعتق ومولاها اولى بالولد من الاب حال قيام ه
النكاح وبعده والذمة احق بولدها المسلم بان كان
زوجها مسلما ما لم يعقل دينها فان عقل الاديان او
حنيف ان يالف الكفر تزعم منها ولا حيا والولد مطلق
سواء كان ميمنا او لا وسواء كان غلاما او جارية وقالت

المشافعي اذا صار ممزوجا بين الابوين فيكون عند
 من يختار منهما **ولا يشا في مطالعة الباتر بولد** بعد
 انقضاء العدة ان كان اصل النكاح في مصر هي فيه
 الا ان يكون بين المصر من قرب بحيث لو خرج الزوج
 لمطالعة الولد آمكنه ان يبيت في اهله فحينئذ يكون
 هذا كالحال المختلف ولها ان تتحول من محلة الى محلة
 اخري والقرية مثل مصر **الا اي لا تشافيه الا اي**
وطرها والحال انه قد كثر ما تمه قديمه لانه اذا لم ينكحها
 ثمة ليس لها ان ينتقل الولد **بافس النفقة**
 وهي مستغنة من النفوق اي لهلاكه والتفريق وهو
 الرواح لانها هلاك المال ولا لها تزوج مصاح
 الحال ونفقة الغير على الغير يجب بثلاثة اشياء بالزوجية
 والقرابة والمالك فبدا بنفقة الزوجات لانها تناسب
 ما تقدم وعندها واقع استطواد احيث **قال**
يجب النفقة للزوجة مطلقا سواء كانت تزوف
 الى بيت زوجها او لم تزف وسواء كانت مسلمة او
 كافرة او غنية او فقيرة موطوعة او غير موطونة
 منتقلة الى بيت الزوج او غير منتقلة **على زوجها**
 مطلقا سواء كان عتيا او فقرا حاضرا او غائبا
والكسوة بقدر حالهما ولو كانت ما لعة نفسها
للمهر المعجل **وقال** بعض المتأخرين اذا لم تزف
 الى بيت زوجها لا تستحق النفقة وهو رواية عن
 ابي يوسف وذكر في المبسوط وفي ظاهر الرواية
 بقدر صحة العقد يجب لها النفقة وان لم تستكمل
 الى بيت الزوج وعليه الفتوى وذكر في المحيط

والانصاح

والانصاح واذا تزوج امرأة فطلب النفقة قبل ان
 يحولها الى بيتها فلها النفقة اذا لم يطالبها الزوج
 بالانتقال **قوله** بقدر حالهما اي يجب النفقة في
 والكسوة لها عليه بقدر حالها واليسار والاعسار
 وعليه الفتوى حتى كان لها نفقة اليسار اذا كانت
 موسرة ونفقة الاصرار اذا كان معسرا وان كانت
 هي موسرة وهو معسر لها عليه فوق ما يفرض
 لو كانت معسرة يقال اطعمها خبز البر وباجتة او
 باجتين وان كان الزوج موسرا مفرط اليسار بخوان
 ياكل الخملوي والحم المشوي والتباجات وهي فقيرة
 كانت تاكل في بيتهما ولكن يطعمها خبز البر وباجتة
 او باجتين **وقال** الكرخي وهو ظاهر الرواية وبه
قال الشافعي يعتبر حال الزوج لا اي لا يجب ان
 لو كانت **ناشرة** حتى تعود الى منزلها النسوة في
 اصطلاح الفقهاء خروج المرأة من منزل الزوج و
 منعها نفسها منه بغير حق باذ او مني مهرها او كان
 موجلا او وهبت منه **ولا لو كانت معسرة لا تزف**
 اي لا تنقل الجماع مطلقا سواء كانت في بيت الزوج او
 بيت الاب عندنا وعندنا في نفقة الزوجات وان كانت
 مسورة مثلها يوطى فلها النفقة **ولا لو كانت بمحرمته**
بدن لغير الزوج وان حبس زوجها فلها النفقة
 على الامع **ومقصوبة** اذا اغتصبها رجل كرها فذبح بها
ولا لو كانت حابة **مفر من الزوج** وعندنا في يوسف ان
 حجت مع محرم فلها النفقة وعندها ان كانت مقصوبة
 لها النفقة والفتوى على الاول وانما قيد بقوله

حاجة لانها لو كانت معتمدة او تاجرة وليس معها زوجها
لا تخيان اتفاقا وقد يقول مع الزوج لانه اذا كان
معها الزوج يجب بالاتفاق ولا لو كانت **بنفقة** ثم توف
الى بيت زوجها مطلقا وان رقت فزمت بعده فلها
النفقة وعلى ابي يوسف انه لا نفقة لها ان كانت
مريضه لا تطيق اجتماع **وتجب النفقة لخادمها مطلقا**
سواء كان حرا او مملوكا لها او لغيرها لو كان **موسرا**
فان كان لها خادمان او اكثر لا يقر من عندهما وهذا
ابي يوسف يفرض بخادمين **وقيل** ان كان مملوكا لها
يسحق والا لا وغنى وي سمرقند ان المرأة ان كانت
من بنات الاشراف ولها خدم يجبر الزوج على نفقة
خادمين وعند ابي يوسف في رواية اخرى انها اذا
كانت فاقية بنت فايق فزمت الى زوجها مع خدم يبيع
استحققت نفقة الخدمه كلها وقالوا ان الزوج الموسر
يلزمه من النفقة الخادم ما يلزم العسر من نفقة
امرأته قوله لو موسرا لانه لا يجب نفقة
الخادم عند افساره **ومورد** رواية الحسن عن ابي حنيفة
وهو الامح خلافا قال **محمد بن الحسن** هذه
اذا كان للمرأة خادم اما اذا لم يكن للمرأة خادم فيرض
نفقة الخادم عليه في ظاهر الرواية عن اصحابنا وعن
زفرانه يقر من الخادم واحد ثم هي تقوم بذلك
بنفسها او يتخذ خادما **ولا يفرق بينهما بعجزهم**
النفقة مطلقا سواء كان حاضرا او غائبا وسواء
طلب او لا وقالت في ان كان حاضرا وطلبت
يفرق **وتؤثر بالاستدانة عليه** مطلقا سواء

كان

كان حاضرا او غائبا **وفراقتا** وفي السراجية هذا
اذا كان الزوج حاضرا وان كان غائبا لا تؤثر به
وذكر الحنفية ان نفقته بالاستدانة على الزوج
هو الشرا بالنية لتتقضى المهر من مال الزوج **بنفقة**
النساء بطرقة اي بدونه وان **فتى القاض**
بنفقة الاعسار وهذا اذا خافته اما اذا مرضت
به فلا **ولا تجب نفقة** حرة ممتة بان غاب عنها
سهر او لو كان حاضرا وامتنع من الاتفاق وقد
اكت من مالها نفسها **الا بالنفقة** في هذه المدة
او لغيرها فيقتضى لها نفقة ما مقني ويموت
احدهما يسقط النفقة المقضية الكفر وعنه
وعند ان في لا يسقط هذا اذا لم يامر بها ايضا
بالاستدانة اما اذا امرها به عليه فاستدانت
ثم مات احد ما لا يبطل ذلك هكذا روى الحكم
السمهيد في المختصر وذكر الحنفية انه يبطل ايضه
الصحيح هو الاول **كذا في** كزوج الهداية وكذا لو
طلقت الزوج في هذه الوجه يسقط ما اجتمع
عليه من النفقات بعد فراق القامى **ولا**
المجاعة اي لو عمل لها نفقة مدة ثم مات احد ما
قبل مضي المدة لم يرجع بشيء عندهما مطلقا سواء
كانت سهر او اكثر منه وعند محمد وان في يرجع
عنها حصتها المدة المامنية قبل موته وسنورد ما وراء
ذلك ان كان قايما وان كان مستهلكا **تتمة الباق**
وعلى هذا الخلاف نهييل الكسوة وعن محمد انها اذا
قبضت نفقة سهر فمادونه ومات احد ما قبل

ممنه لا يسترد وان كان اكثر من الشهر فعلى ما بينا
من اختلاف **وبين الفتن في نفقة** ولده زوجته
الا ان يغذي مولاه وانما قيد بالفتن لان المدبر لا
لا يباع ونفقة يتعلق بكسبه وكذا المكاتب ما لم
يعجز وان عجز يباع بهذا اذا كان الزوج باذن المولى
اما اذا كان الزوج بغير اذن المولى فلا نفقة
عليه ولا مهر ايض **ونفقة الامة المنكوحه** غا
تجب بالتوبة مطلقا سواء كان موبوع او ام ولد
ومى ان تولى بينهما وبينه في منزله ولا يستخذمها ولو
تخذتها حيا ناسا من غير استئذان فلهما النفقة ولو
استخذمها بعد التوبة سقطت النفقة اما المكاتبه
فهي كالحره في استحقاق النفقة سواء يرها مولا
اولا ونجى السكى وصدد سكن الدار ونفها اذا
اقام واسم بمعنى الاسكان كالزوجه بمعنى الارقاء
في بيت خاله عن اهله واهلها الا ان يختار ذلك
ومر ميت **وله** اي لاهلها **النظر** **والكلام** معها
في اي وقت شاء وله ان يمنع والدها وولدها
من غير اهلها من الدخول عليها وقت لا
يمنعهم من الدخول عليها وانما يمنعهم من القرار
وقيل يمنعهم من الخروج الى الوالدتين ولا يمنعها
من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم
بعد رنته وهو الصحيح وعليه الفتوى وقال
نجد بن مقاتل الرازي لا يمنع المحارم من الزيادة
في كل شهر **وفرض** **زوجته الغايبة** **ولمعه**
الصغير الصغير مطلقا سواء كانت فركا او ايتي

واولاده

واولاده الكبار والزمن الصغير **وابوه** اذا كانا مختارا
فحبس **ماله** **عند من يقربه** وبالزوجه **في**
مطلقا سواء كانا وديعة او مضاربة او ديناد قل
زفولا يقتضي باعطائها من مال الوديعة ويؤمر
بالاستدانة عليه وهذا اذا كانا مال من حبس
خبرها كالدرامه والدنا يبر والطعام والكسوة ما
اذا كان من مطلق حبس فلا يقرض القامى فيه
النفقة وكذا اذا انكر احد الابوين لا يقرض القامى
النفقة ولا يسمع بينتها على الكفاح انعم عند علمائنا
الثلاثة **ويؤخذ** **تقبل** **من** بعد ما اعطيت حتى
ان حضر الزوج واقام بينة على انها اوفاه النفقة
يا مرها القاضى يرد ما اخذت وقيل الكفيل صا من
لا اخذت وان لم يكن له بينة وحطمت على ذلك
فلا شيء على الكفيل وان تكلت لزومها الحيا ولو مطالبة
ابها شأ وذكر في ادايا القاضى للخصم في قلمه
ولكنه لو فعل فحسن وكذا يجبر الاب فحبس على نفقة
امراه ابنة الغايبة ونفقة ولده ونجى النفقة
والسكنى دون الكسوة **لمعتدة** **الطلاق** مطلقا
سواء كان رجعا او باينا وسواء كانت حاملا او لا
وقال **المأقمة** لا نفقة للمعتدة ولها السكنى الا
اذا كانت حاملا وانما قلنا دون الكسوة لانها
لا تحتاج في مدة العدة الى الكسوة حتى لو احتاجت
بغير من كذا في الحوائز **لا الموت** اي لا يجب شيء
لمعتدة الموت **ومعتدة** **المحصية** وهي التي جاز
الموتقة بمحصيلتها كودتها وقبيل ابنه قبل الطلاق

ورد فيها بعد البيت مطلقا سواء كان واحدا أو أكثر **نفسه**
نفقة إذا احتسبت بعد بل هي في بيت زوجها فلها النفقة
لا أي لا تستقط **تلك** أي من نفسها بعد البيت فيكون لها
النفقة خلافا لغير هذا إذا كان بائنا أما إذا كان زوجيا
وارتدت فحسب أولا أو مكنت ابنته فلا نفقة لها **وتجب**
النفقة **للمطلقة** **المفترقا** إذا كان حوا أو أبوه حروا إذا كان الولد
عبدا فنفقة على مولاه وإذا كان الأب عبدا لا يلزمه
نفقة الابن وإن تزوج باذنا المولى لا يقال قدامه تنفيذ
مذا من قوله وقد قرئ من لطفه لأننا نقول ذلك **تجب**
عن مال الأب الغائب وهذا **تجب** عليه مطلقا سواء كان
غائبا أو حاضرا فلا يكون مكررا **ولا تجبر أمة لترضعه**
مطلقا سواء كانت شريفة أو لا وعند مالك تجبر إن لم
تكن شريفة وأعلم أن الأعمال **تجب** عليها تدبيرا ولا تجبر
عليها في الحكم نحو كسب البيت وغسل الثياب والطبخ و
الحيز والارضاع **وتستاجر الأب من ترضعه عنده**
إذا ارادت ذلك هذا إذا وجدت أما إذا لم توجد منه
ترضعه تجبر الأم على الارضاع وقيل لا تجبر الأم **يؤيد**
ظاهر الرواية فيمنه ياء له غذا من المايعات والدهن والي
الاول قال **شمس** لا يمة الحربي والقودودي وموالهم
وعليه الفتوى **لا أمة** أي لا يستاجر أمة المفل **لو كانت**
منكوحا ومعتدة عن طلاق الرجعي لترضعه وأما
المعتدة عن طلاق باين فكذلك في رواية وفي رواية
أخرى جازوانا استاجرها وهي منكوحا ومعتدة
لترضع ولده من غيرها جازوي أي الأم **أحق وأولى**
به لشفقتها **بعد ما** بعد العدة **ما لم** **تطلب زيادة**

وتجب

وتجب النفقة **للابوة** **وواجدا** **وواجدا** **وواجدا** **وواجدا** **وواجدا**
فقرا وإن كانوا أغنيا فلا **ولا نفقة** **مع اختلافي**
الدين **الأب** **الزوجة** **والولادة** **أي** **الأبوان** **والاجدا**
والجدات **والاولاد** **والاولاد** **والاولاد** **والاولاد** **والاولاد**
تزوج ذمي ذميته فولدت ولدا ثم أسلمت فالولد
يتمتع في الإسلام ونفقة على الأب أو أسلم الولد
ولا يشارك الأب والولد في نفقة ولده وأبوه أحد
فيه ثمن وتشر نفقته لا يشارك أحد من الأقارب
الابن في نفقة الأب ولده ولا يشارك أحد من الأقارب
الولد في نفقة الوية وعن أبي حنيفة أن نفقة الولد على
الأب والأم أملا ثم بحسب مهرها هذا إذا كان الأب
موسرا فإن كان معسرا والأم موسرة أمرت بأن
تنتفق من مالها على الولد ويكون ذلك ديناً على الأب إذا
اسرف فإن كان الأولاد موسرين فنفقة الأبوين على
الذكور والإناث بالسوية في ظاهر الرواية وهو الصحيح
وعن أبي حنيفة أن النفقة بين الذكور والإناث للذكور
مثل حظ الأنثيين **وتجب النفقة** **بقرية** **بقرية** **بقرية** **بقرية** **بقرية**
عاجز **عن الكسب** **بقدر الارث** **لو كان موسرا** **حتى لو**
كان رجل معسرا عاجزا عن الكسب ولما خ واخت موسر
تجب نفقته على الاخت والاخت أملا وقال ابن أبي
نبل **تجب النفقة** **على كل واحد** **مهما كان** **أولاداً** **فإن**
أنت **فعلى** **لا تجب** **النفقة** **على** **عز** **الولد** **والمولودين**
وصح **للموالد** **بيع** **عروض** **ابنته** **الغايبة** **لا يبيع** **عقاره**
لنفقة **الأم** **إذا كان** **الولد** **الغايبة** **ميسرا** **فإنه** **يبيع**
بيع **العقار** **أي** **وعند أبي يوسف** **وتحمد** **لا يجوز** **ذلك**

ين

كله وهذا الخلاف في ما لا يباع غير الاب فلا يصح اجماعا
وفي حال حضرة من يجب عليه النفقة ليس لاحد ممن
استحق النفقة بيع العرو من والعقار اجماعا **ولو انفق**
مودة على نوبة وزوجته وولده **بلا امر مخرج** وموكله
في موضع التقى فبيع امر القامي وامر الغايبة حتى لو انفق
يا امر احدهما لا يضمن **ولو انفق ما عندهما** او انفق
ولده وزوجته ما عندهما مما يزال الا بالغايبا والاب
والزوج ومومن حقيق حقهم لم يضمنوا **فلو قصي القامي**
بنفقة الاولاد والعروب ومنعت مدة **طويلة**
سقطت الا ان باذن القاضي بالاستدانة فان استدان
بنفقة الاقارب لا تصير دينيا بالقبض اذا طال المدة
فحشيد يصير دينيا في ذمته ولا يسقط بمعنى المدة عليه
وذكور في زكاة اجماعا ان نفقة المخارم يصير دينيا بقبض
القاضي وذكور في كتاب الكساح انها لا تصير دينيا بالقبض
وليسقط بمعنى المدة فحمل بعضهم المذكور في اجماع على ما
اذا قصرت المدة والمذكور في الكساح على ما اذا طالبت
المدة اما اذا قصرت تصير دينيا والغافل بين الفليل
والكثير الشهور وانما قيد بنفقة الاولاد والعروب
لان نفقة الزوجة اذا قصي بها القاضي لا يسقط
طالت بها المدة او قصرت كما تقدم في صدر الباب
وجيب النفقة على المولي للمملوك مطلقا سواء كان المولي
او العبد والامة معتبرا وكبيرا **فان المولي الانفاق**
عليه وكان كسب **ففي كسبه** اي فنفقة في كسبه **والا**
اي وان لم يكن له اي للمملوك كسب ما كان عبدا حرا
او امة لا توجب مثلها امر المولي واجبر **ليبيع** بخلاف

الدواب

الدواب حيث لا يجبر المالك على نفقتها وبيعها ان
امتنع من الانفاق بل يورثه فيما بينه وبين الله تعالى
وعن ابي يوسف يجبر على الانفاق في الهيايم ائيم وهو قول
الثاني في مرجع الله تعالى الاول **امح كذا**
الاعتناق المناسبة اذا اعتناق رفع العبد كما اذا طلاق
رفع العبد وموعنة عن القوة تعلق العتق الطار اذا
قوى فطار عن ذكره وفي الشرع **مواثبات العتق** الزينة
التي يضيها اهلها لشرها دانت والولايات في المملوك
عند زوال الرق وهو يخرج حكمي لا يقدر به على التصرفات
والولايات والملك من المملوك **ويصح الاعتناق من حرة**
مكلفت عاقل بالغ مطلقا سواء كان كافرا او مسلما للمملوك
بانت حرا وما يعبر به عن البدن كالراس والوجه
والعتق والعزح ان كانت امة وانما قيد بالبدن لانه
لو امتنعت الى العضو الذي لا يعبر به عن البدن كاليد
والرجل لا يفتقر عندنا خلافا لك في وكذا الدبر
لانه لا يعبر به عن البدن **وبانت عتيق** **ومعتق** **ومحر**
وحردتك **واعتقتك** فيعتق بهذه الالفاظ سواء
نواه اي الاعتناق **او لا** ويصح **بلا ملة** **ولا**
ولا سبيل **عليك** وهو متعلق على الجميع **ان نوي**
العتق **والا لا** وكذا اخليت سبيلك وعن ابي يوسف انه
لو قال اطلقتك ونوي العتق عتق بخلاف طلقك
ويصح بهذا النبي **وهذا** **اي** **او هذا** **اي** مطلقا
سواء كان تولد مثله لمثله او لا وسواء كان معروفا
النسب او مجهول النسب ولكن في معروفا النسب يثبت
النسب منه **وقول** **اي** **حينئذ** **الاخير** **بلاينة** **ويش**

قف على كتاب الاعتناق

تولما و هو قوله الاول لا يعتق از كان لا يولد مثله
و هو قول الثاني ولو قال الصغير هذا جدي قتل هو
على الخلا فالذي مروى لا يعتق اجماعا وهذا مولاي
يصح هذا مولى يا مولاي و يا جريا عتيق مطلقا
سوانوى و لا و قال زفر لا يصح الاعتاق بقوله يا مولا
الا بالنسبة و لو قال عتقت به المولى في الدين او الكذب
صدق فيما بينه و بين الله تعالى و لا يصدق قضا لا بيا
ابنى و يا اخى و عزاني حنيفه انه يعتق فهما و لو قال هذا
هذا اخى لا يعتق و روى الحسن عن ابي حنيفة انه يعتق و لو
قال لعبد او لامة هذه بنتي قيل على الخلا و قيل
لا يعتق اجماعا و مولا لا ظهر و لو قال عبدى او حمارى
او دارى حر عتق العبد عند ابي حنيفة خلا فالما او من
اراد حفظ هذه البتيلة فلا يحفظ ما لا يشهد بعض الطرف
چونكه كنهت از اد عبد يا دارى
بكونكه زاد يا شد عبده دارى
ولا سلطان اى لا يصح بلا سلطان لي عليك و بالفاظ
الطلاق مطلقا سوا كان صوميا او كفاية و سوانوى
اولا عندنا و عند الشافعى يعتق بالفاظ الطلاق ان
نوى و انت اى لا يصح و لا يعتق بانث مثل اكر الا
بالنسبة و عتق بما انت الا حر مطلقا سوا كان نوى
او لم ينو و عتق بملك قريب محرم مطلقا سوا كان
ولدا او ابويه او غيرهم و سوانوى ام لو ينو و قال
الشافعى لا يعتق عليه الا الوالدان و المولودون و قال
امحباب الطواهر لزمه ان يعتقه و لا يعتق قبل اعتاقه
و انما قيد بقريب محرم لا يحل له المحنة لانه لو ملك محرما

فربما تحل المناكحة معه كبنيت العم وابنا العم او محرمًا
لا يكون قريبًا له كاخته واقه رضاعا او زوجة ابنه لا
يعتق **واو كان المالك حبيبا** **و** **بجنونا** او مسلما او
كافرا في ديارنا واما قيدنا به لانه الحوي لوملك في دار
الكرب دارهم محرم منه لا يعتق عليه **ويفتح بتجور** **و** **و**
والسبطان **و** **واللعن** مطلقا سو انوي او لم ينو ونفي
يكس **و** **مبكر** مطلقا سو انوي او لم ينو وعند الشافعي
لا يعتق فريها وفي رواية عن الكوفي والطيحاوي لا يعتق
اعتاق المكن والسكران **وان اضافة اي العتق الى**
ملك **بان** قال ان ملكتك فانت حرة **وشرط** **بان** قال
لعبد ان دخلت الدار فانت حرة **و** **الاضافة** فيها
حلا فالشافعي في الاول **و** **لو حور** **الامة** حال كونها
حاملة عتقا اي الحامل والولد مطلقا سو انوي عتقها
او لم ينو **وان حور** اي الكهل عتق فقط **و** **الحامل**
والولد يتبع الام **نية المالك** **واخرته** **والرق** **والدب**
اي المطلق لا المعتد **والاستيلاء** **والكفاية** **وولد**
الامة حال كونه **مسيدي** **او** **خر** قوله من سيدها اشارة
الى ان ولدها من غيره لا يكون حرا ما لم يعتق واما
اورد هذين اللغطين وهما الملك والرق لتغايرهما
من حيث الكمال والمقتضيان لان في المذبر وام الولد
الملك الكامل والرق ناقص **وفي** **الكاتب** على عكسه او
لان المملوكة عام فيكون في بني آدم وغيرهم والرقمية
خاص فيهم فتبين به ان الولد يتبع الام في الحكم العلم
بدليل ان يقرأ الوحش لا يجوز في الاصححة وان كان
الولد بني الوحش والا هلي **ان** كانت الام وحشية

لا يجوز والا يجوز كذا في فتاوى اللؤلؤ الكج وانه اعلم
بما **العبد يعتق بعضه من غنى** بعض
عبد لم يعتق كله اي لم يزل ملكه عن كله بل يزول عن ذلك
البعض فحسب وسعي هذا له اي لسيدته **كالمكاتب** عند
اي حقيقته وعند سعي يعتق كله وهو قول الشافعي ولا
سعاية عليه ايم واصله ان الاعناق يتجزى عنده
وعندهما لا يتجزى **وان اعتق نصيبه من عبد مشترك**
بينه وبين غيره **فليس شركه** السكته ان يتجزى او يستقسم
العبد المعتق في قيمة نصيبه **والولا لهما او يقسم**
لو موسرا اي ولشريكه ان يحرقه او يستقسم او
يقسم المعتق قيمة نصيبه لو كان المعتق موسرا **او يرجع**
المعتق بعد التقين به اي بما ادى **على العبد والولا**
له اي للمعتق فحسب وهذا كله عند اي خيفه ليس
له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار والولا
للمعتق في الوجهين ولا يرجع المعتق عليه وعند الشافعي
ان كان موسرا فلشريكه ان يستديم الرق في نصيبه
ويتصرف فيه كما يتصرف من قبل قبلاعه وبوجه هذا اذا
كان الشريك موسرا وان كان موسرا يعتق كله ويقسم
لشريكه نصيبه فالمعتق عنده لا يجوز ان كان موسرا
وان كان موسرا يتجزى ولا يري التخرج الى الحرية
بالسعاية ثم المعتق في اليسار ان يملك قدر قيمة
نصيب الاخر يوم الاعناق وبه اخذ عامة كتايع
وعن اي خيفه ان المعتق ذلك لكن ما شئوا المشغول
بحاجته كتنايع البيت والخدم والمنازل واثاب الجسد
وهو المختار **ووشهد كل واحد من الشريكين بحقيق**

نصيب

نصيب **صاحبه سعي العبد** لهما اي لكل واحد منهما في
نصيبه مطلقا سواء كانا موسرين او معسرين او احدهما
موسرا والاخر معسرا عند اي خيفه وعند سعي
للمعسر والولا في جميع ذلك هو توقف عند سعي
يتفقا على اعتاق احدهما **ولو علق احدهما عتقه**
اي العبد المشترك **بفعل فلان غدا** بان قال احدهما
ان دخل زيد هذه الدار غدا فالعبد حر **وعكس بان**
قال ان لم يدخل فهو حر ومضى الغد ولم يدرك الفعل
ولا ادمه وقال كل واحد حنت صاحبه **عتق نفسه**
وسعي في نفسه الاخر لهما انصافا مطلقا سواء
كان حريق موسرين او معسرين او احدهما موسرا
والاخر معسرا عنده وعند اي يوسف ان كانا معسرين
سعي في نصف قيمته لهما وان كانا موسرين لم يسع
لواحد منهما في سعي وان كان احدهما معسرا سعي
في ربع قيمته للموسر وعند محمد يسعي في جميع قيمته
لهما ان كانا معسرين وان كانا موسرين لم يسع لوا
في سعي وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا سعي
نصف قيمته للموسر ولم يسع للمعسر **ولو خلف كل**
واحد من الرجلين يعتق عبده والمثلية بحالها
لم يعتق **واحد منهما اجماعا ولو ملكا بدم رجل**
اخر عتق خطه اي نصيبه ولم يقسم اي نصيب
شريكه ايم **وشريكه ان يعتق او يستقسم** وهذا
مطلقا سواء كان المسلميك بارت بان يتزوج امته ان
عمه فولدت ولدا ثم ماتت سيدها فوريته زوجها وابن
عم اخوله فان الولد يعتق على ابيه ولا يقسم لشريكه اي

بشر او هبة او صدقة او بوصية وسوا كان الاب
 موسرا او معسرا وسوا علم الاخوانه ابن شريك او
 لم يعلم عند ابي حنيفة وعندهما يضمن الاب في الارث
 نصف قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا السعي
 الابن في نصف قيمته لشريك ابيه وروى ابو يوسف
 عن ابي حنيفة ان لم يعلم فله ان يضمن اياه **وان اشترى**
نصفه اجنبي او لا ثم اشترى الاب ما بقي من ابنته
وهو موسر فله اي الاجنبي ان يضمن الاب نصف
قيمتها او يستسعي الابن في نصف قيمته هذا
 عند ابي حنيفة وعندهما لا خيار له وضمن الاب نصف
 قيمته **وان اشترى نصف ابنته ممن يملك كله**
لا يضمن لبايعه مطلقا سوا كان كان موسرا او
 معسرا عند ابي حنيفة وعندهما يضمن ان كان موسرا
 وانما قيد بقوله ممن يملك كله لانه لو كان مثوكا
 بين اثنين فباع احدهما نصيبه من ابيه وهو موسر
 فله شريك حق التضييق **اجماعا عبد مثوك لموسر**
يكسر الراد بره واحد منهم ولا وموسر وخره خر
وهو موسر فضمن الشريك النسيئة المدبر ثلث قيمته
 قنا وليس له ان يضمن المعتق والمدبر يضمن المقتق
ثلثه حال كونه مدبرا **الا ما ضمن المدبر وهو ثلث**
 قيمته قنا هذا عند ابي حنيفة وعندهما العبد كله مدبر
 للمدبر والاعتاق باطل وضمن المدبر ثلثي قيمته لشريكه
 موسرا كان او معسرا واعلم ان الولايتين هما الثلثان
 ثلثاه للمدبر وثلثه للمعتق وقيل يضمن المدبر
 المعتق ثلث نصف قيمته قنا واليه مال الصدق

الشريك

الشهيد وعليه الفتوى **وقال اخو لشريكه هي ام ولدته**
وانكر الشريك خدمته بما يحاربه المنكر **نوما وتوقف**
نوما وتكتسب وتنفق على نفسها ولا سعاية عليها
 المنكر ولا سبيل للمقر عليها **وقال ابو يوسف ومجده**
 ليس للمنكر ان يستخدمها وله ان يستسعيها في نصف
 قيمتها ثم تكون حرة لا سبيل عليها وذكر في الاصل رجوع
 ابي يوسف الى قول ابي حنيفة وانما قيد بقوله وانكر
 لانه لو اقر ضمن لشريكه نصف قيمتها **وما لام ولد**
تقوم فلا يضمن احد الشريكين بافتقارها هذا
 عند ابي حنيفة وعندهما لها قيمة ولكن قيمتها قنة هو
 فيضمن لشريكه سدس قيمتها قنة ولا سعاية عليها
 ان مات احدهما عند خلافهما وان جات بولده
 فادعاه احدهما ثبت نصيب نسبه منه بالدعوة
 ولم يضمن لشريكه شيئا من قيمته ولا سعاية عليه
 عند وعندهما يضمن نصيب ثوبه ان كان موسرا
 ويسعى له الوالد ان كان معسرا رجل له ثلاثة
 اعبد دخل عليه اثنان **قال لاثنين في حالة الصحة**
احد كما خر فخرج من عنده واحد منهما ودخل اخر
وموالتا لك وكرد قوله ومو احد كما خر ومات المولى
ملا بيا نعتق ثلاثة او باع العبد الثابت ونصف
كل من الاخرين **وقال محمد** يعتق ربع الداخل ولو
 كان القول **في الممنوع** اي مرض موته فان كان له مال
 يخرج قدر العتق من الثلث وذلك رقة وثلاثة ارباع
 رقة عندهما وعند محمد رقة ونصف رقة ولو لم
 يخرج ولكن اجازت الورثة فاجواب **كاذبونا وان لم**

يكون له مال يخرج قدر العتق من الثلث وذلك مرقبة
سوى العتيد ولم يخرج الورثة **قسم الثلث** من العتيد
بينهم **على هذا** بقدر سهامهم كما ذكرنا بيانه ان نفقته
حق الخارج في النصف وحق الثابت في ثلثه او باع
وحق الداخل عندهما في النصف ايضا فيحتاج الى مخرج
له نصف وزرع واقله اربعة فحق الخارج في سهمين
وحق الثابت في ثلثه وحق الداخل في سهمين
فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة
لان العتق في المرض وصيته وتحمل نفادها الثلث واذا
صار ثلث المال اربعة عشر وهي سهام السعاية وصار
جميع المال اعدا وعشرين وماله ثلثة اعبد فيصير
كل عتيد سبعة فيعتق من الخارج سهمان ويسمى في
خمسة وعتق من الداخل سهمان ويسمى في خمسة
ويعتق من الثابت ثلثه ويسمى في اربعة فبلغت
من الثابت ثلثه ويسمى في اربعة فبلغت سهام
الوصايا سبعة وسهام السعاية اربعة عشر
فاستقام الثلث والثلثان وعند مخرج الداخل
في سهم فكان سهام العتق عنده ستة له ويجعل كل
رقبة ستة وسهام السعاية اثني عشر وجميع المال
ثمانية عشر فيعتق من الثابت ثلثة ويسمى في
ثلثة ومن الخارج سهمان ويسمى في اربعة ومن
الداخل سهم ويسمى في خمسة فان قيل بل ينبغي ان
يعتق كل واحد منهم ولا يسعوا في شيء خرجوا من
الثلث ولا عندهما لان الاعتاق عنده لا يجري
فاذا ثبت في بعضه ثبت في كله قلنا الا اعتاق

عندهما

عندهما لا يجري اذا صادق بحلا معلوما اما اذا
ثبت بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فلا لانه
خشيته ثبت ضرورة والثابت به يتقدم بقدر
ولا يعد وموضوعها **والبيع** مطلقا سواء كان مباحا
او فاسدا او سوا مع القبض او بدونه او مشروطا
بشرط الكفاية والموت والمدير والتحرير والامية
بيان في العتق المبرم لا الوتلى بدون العلوف
وعندهما يتعين بالوطى **والوطى** الموت
بيان في الطلاق في المبرم مبرمة اذا قال لامرأته
أحدهما طالق ثم ماتت احدهما او وطى احدهما
قبل البيان صار ابينا بالاجماع فطلقت الثانية
ولو قال لامرأة ان كان اولي ولد تلدينه ذكرا فانت
حرة فولدت ذكرا وانثى ولم يدر الاول برق
الذكر اي حق رقيقا وعتق نصف الام ونصف الانثى
هذه المسئلة على وجوه احدها ان يوجد النقادق
بعد العلم بالمولود او لا والكواب **فأذكر** والاشارة
ان تدعى الام ان الغلام اول وانكر المولى ذلك
وقال البنت هي الاولى والبنت صغيرة قال القول
المولى مع يمينه ويجلف على عدم العلم فان حلف لم يعتق
احدهما الا ان يعتم الام اليه بعد ذلك على
انها ولدت الغلام او لا وان نكل عتقت البنت
والام والثالث ان يوجد النقادق بالولادة الغلام
فنعتنق الام والبنت ويرق الغلام لانه لا حظ
له من العتق بحال والترابع النقادق بالولادة البنت
فلم يعتق احد وانما **مسألة** تدعى الام اولية الغلام

ولم تدع البنت شيئا وهي كبيرة فان المولى عجل فان
حلف لم يثبت سئ وان نكل عتقت الام دون
البنت والسادس ان تدعي البنت وهي كبيرة
اولية الفلام دون الام فتعتق البنت دون الام
ولو شهد على رجل انه حر واحد عبده به بغير عين
او شهدا انه اعتق عبده ولم يدع العبد او انه حر
احدا منهم بغير عين لغت الشهادة وعن ابي
حنيفة وان لم يكن الدهوي شرط في عتق الامته
وعندهما يقبل شهادتهما فيجبر المولى على البيان
الا ان يكون في وصية او طلاق ميم بان شهدا
انه طلق احدي نسائه تقبل الشهادة ويجبر على
البيان اجماعا هذا اذا شهد في محنة انه اعتق
صبيده وان شهدا انه اعتق احد عبديه في مرض
موت او شهدا على تدبير في محنة او مرضه وادا
الشهادة في مرض موت او بعد موته انقضى تقبل
استحسانا والقياس ان لا تقبل ولو شهدا بعد
موت انه قال في محنة احدهما حر فلا يرضيه فقال
بعض من اخينا لا تقبل والاصح انه يقبل **باب**
بالحلف بالعتق الحلف بالفتح
وسكون اللام وكسر اللام القسم وبكسر الحاء وسكون
اللام العهد **ومن قال ان دخلت الدار فكل مملوكا**
في يومه اي يوم اذ دخلت الدار فهو لاهو حر
تعتق ما يملك بعد اي بعد اليمين به اي بالدخول
مطلقا سواء كان ليلا او نهارا **ولو لم يفتل يومه**
المسئلة تجاها لا يعتق الذي ملكه بعد اليمين

والمملوك

والمملوك لا يتنازل **الحلف مطلقا** حتى لو قال لامته
كل مملوك لي غيرك حرام لم يعتق حملها ولا فرق بين
ان تملكه لا قبل من ستة اشهر او لا ولو قال **كل مملوك**
لي او املكه فهو حر بعد عتد وبعد موته **تبا** وله
من ملكه **مذ حلف فقط** لا من ملكه بعد اليمين فيكون
من ملكه في المسئلة الاولى حرا وفي الثانية مذبرا و
لكن **بموت عتق** في الثانية من ملكه **بعد** اي بعد
اليمين **من ثلثه** اي من ثلث ماله **اي** كما عتق بعد
الموت من كان وقت اليمين وقال **ابو يوسف** في
الوادو يعتق الذي كان في ملكه يوم الحلف ولا
يعتق الذي ملكه بعد اليمين ولو كان قال كل مملوك
لي اذ امت فهو حر على هذا الخلاف **باب**
العتق على رجل يرضي الخيم ما جعل للعامل على عمله
والمراد بما يكون عوضا عن العتق لو **حتر**
عبده على مال فقيل العبد عتق مذ قبل والمالك
دين عليه وذلك مثل ان يقول است حره الف او بالف
وعلى ان لي عليك الف او على الف توده بها او على ان
تطحن الف او على ان تجيبني بالف وانما قيد بقوله
فقبل لانه لو لم يقبل لا يعتق والملاقى لغضا يتنازل
العتد والعرض والحيوان كالفرس والحصان ومثله
وان كان بغير عيب وكذا الطعام والمكيل والموزون
اذا كان معلوما **الحف** ولا يصح جهالة الوصف
ولو علق عتقه **بادائه** ما اذونا في التجارة
لاما يتا مثل ان يقول انا ديت لي الف فانت حر
واذا ديت او متي اديت ولكنه يقتصر على المجلس

ول

في اذاديت وعن ابي يوسف انه لا يقتصر كما في التغليق
بساير الشرط حتى اذا باعه ثم اشتراه اجبره
الحاكم على قبضه ان احضر المال عنده **وعن**
بالتخلي وتفسير الاجبار هنا وفي بعض ساير الحق
فان العبد اذا احضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه
وخلي بينه وبين المال نزل قابضا وحكم بعقده ولو
ادى البعض اجبر على القبول ولكن لا يعتق مالم يود
اكل **وقال** زفر لا يجبر على القبول منهما وهو القنار
ولو ادى من مال اكتسبه قبل التغليق عتق ولكن
يرجع المولى عليه بمثله ولو ادى من مال اكتسبه
بعد التغليق لا يرجع عليه **ولو قال** لعبد انت حر
بعد موته بالغ او على الف **فالقبول** اي قبول المال
من العبد يعتبر بعد موته لا قبله ولكن لا يعتق الا
بالاعتاق الوارث خلا والمدير لان عتقه معاق
بنفس الموت فلا يشترط اعتاق الوارث **ولو حرره**
على خدمته سنة فقبل عتق في الحال **وحلوه** اي
لزمه خدمته سنة **فلو مات** المولى والعبد قبل ان
يخدمه سنة **يجب قيمته** عليه عندهما وعند محمد يجبر
قيمة خدمته سنة وهو قول زفر كذا في الجامع
التحاني **ولو قال** لرجل اعتقها بالغ او درهم او على
الف درهم على ان تزوج غيرها ففعل فابست الامة
ان تزوج عتقت الامة في الحال **تحا** فاولا شي
على الامر ولو زاد عني بان قال اعتق امك هذه
عني على الف والمثله يحاها قسم الف على قيمتها
ومهر مثلها **ويجب** على الامر ما اصابه العتقة

فقط

فقط وما اصاب مهر المثل بطل عنه وانما قيد بقوله
فابست لانها زوجت نفسها منه قسمت الف على قيمة
الامة ومهر مثلها ففما اصاب قيمتها سقطت في
الوجه الاول وهي للمولى في الوجه الثاني وما
اصاب مهر المثل كان مهر المثل في الوجهين انتهى
باب **التدبير** واعلم انه يقع من الحر البالغ
العاقل على عبده كما في العتق والتدبير في اللغة
هو ان ينظر الى ما يؤول له عاقبه وفي الشرع
هو تغليق العتق بطلاق مونة اي موت المولى
وانما قال بطلاق مونة بمرق كذا او بطلاق موت رجل
اخر لا يكون مدبرا خلا فالزفر فيجوز بيعه كما ياتي
في هذا الباب **كاذا** امت فانت حرا وانت حر يوم
اموت او انت حر من دبر مني اي بعد موته **او**
انت مدبر او دبرتك فلا يباع ولا يوبق ولا
يرهن ولكن يستخدم **ويجوز** وقوطا ان كانت
امة **ونكح** **وقال** لك فمجيحوز بيعه وهبته
وقد يكون التدبير بلفظ اليمن والوصية نحو ان
يقول ان مت فانت حرا **وقال** وصيت لك
بعتقك او مثل ما لي وكذا او قالت ان مت فلا يسيل
عليك لاحد يكون مدبرا او مونة **عتق** المدير كله
من ثلثه اي من ثلث ماله ولكن يبيع في ثلثه لو
كان المولى **فقيرا** اي لم يكن مال سواه بعد موته
وسعى في كله لو كان المولى **مدبرا** اذا كان
الدين مستقرا لما لكه وان لم يكن لما لكه فيفقد
الدين ثم الثلثين وقد اجمل القيمة ولم يبين انه يبيع

المنافع

في قيمته قنا او مدبر او قيل انه يسمى في قيمته مدبرا
وذكر محمد في كتابه الحجا اذا ادبر السمينه ثم مات يسمى
الغلام في قيمته مدبرا وليس عليه نفصا بالنذر
كالصالح اذا ادبر ومات وعليه ديون وقيل يقوم
فان المنافع التي تنفوت بالتدبير واليه اشار محمد
وقيل نصف قيمته لو كان قنا وقيل ثلثا قيمته
وبيع العبد لو قال ان مت من مرضي هذا او
سفرى هذا او من مرضي كذا او قال ان مت الى عيسى
سنة فبذبه لانه لو قال الى مائة سنة ومثل لا يفسر
اليه غالبا فهو مدبر وقيل هذا مقيد ايض فيجوز
بيعه **فان مت** **موت** **فلا** **ن** او قال ان
مات فلا ن ومات او اذا مت اذا مت انا او قال
قبل موتي بئرها ويوم وقال يزول لا يباع ويكون
مدبرا **ويعتق العبد** كما يعتق المدبر من ثلث **ان**
وجد الشرف ولو قال من مرضي هذا فهو حر وقيل
لا يعتق بخلافه لو قال من مرضي ولو قال ان مت
من هذا وله حتى فتحوصدا بها او على عكسه قال محمد
من واحد فلو دبر عبده ثم جن لا يبطل ولو ادعى
برقبتة ثم جن ومات بجنونا يبطل ولو دبره احد
الشركيين فلمساكت عندا في حقيقته ثلاث خيالات
في الموصوفات ان في المعسر شيئا من العتاق ايض
باب الاستيلاء والاستيلاء في اللقبة
هو طلب الولد في الشروع هو طلب الولد من الامة
فهو من الاسماء الغالية والمناسبة بين البائين ان
في المدبر وام الولد المالك كامل والرق ناقص **ولد**

امه

امه من السيد لم تملك الامة وهو قول طائفة الصحابة
وبه قال جمهور الفقهاء وقال بعض العلماء واصحاب
الظواهر يجوز بيعها قيد بقوله من السيد لانها
اذا ولدت من غيره يجوز بيعها وتملكها انفاقا
وقوطا **ولست** **تخدم** **وتزوج** **فان ولدت**
بعد اي بعد اعتراق منه بالولد الاول ثبت نسبه
منه **بلا دعوة** مالم ينقضه **بخلاف** **الولد الاول** فانه
لا يثبت نسبه منه مالم يقرب بالنسب وقال الشافعي
يثبت نسبه منه بلا دعوة وان كان مقربا بالوطى
ويبقى **نسب** **الثاني** **بينهم** مطلقا وعن ابن
حنيفة اذا وطئها ولم يعزل عنها وحصلتها فعليه
ان يدعي نسب ولدها وليس له ان ينفقه فيها
بينه وبين الله تعالى وكو عزل عنها او لم يحصلتها
له ان ينفقه وعن ابي يوسف انه اذا وطئها ولم
يستبرها بعد ذلك حتى ولدت فعليه ان يدعيه
سواء عزل عنها او لم يعزل حصلتها او لم يحصلتها
وعن محمد انه قال لا ينفق ان يدعي النسب اذا لم
يعلم انه منه ولكن ينفق ان يعتق الولد ويستمنع
بها ويعتقها بعد موته **وعتقت** **ام** **الولد بموته**
من كل ماله ولم تسع لغريمه شيئا **ولو اسلمت**
ام **ولد النصبوا الي** او مدبرة قومته قمة عدل
وسعت في قيمتها كالمكاتبه لانعتوق حتى يودي
السعاية **وقال** **فر** **يعتق** **والكامل** **والسعاية**
دين عليها وهذا الخلاف فيما اذا عرس عن الولي
الا سلام فابي فان اسلم بقيته على حالها وان مات

مولانا صفتت بلا سعيه وانما قيد بام الولد لانه
 لو اسلم عبد انصرا الى اوامنه وعرض على المولى
 الاسلام فابى جبر على بيعه وان ملكك ولدت
 بكاح **فملكها** اي اذا تزوج رجل امه فولدت له
 ملكها بشرا او بغيره **فهي ام الولد** عندنا خلافا
 للشافعي ولو ادعى امه مشتركة **بها ثبت** نسبه
 من المدعي وبها ام ولد له ولزمه نصف قيمتها
 اي قيمة ولده ونحو الميسومة العترة عبارة عن مهر
 المثل لك متا جرت على الزنا فعوذ بالله تعالى من ذلك
 مع حماها لو جاز الاستبصار على الزنا فالقصد والذي
 ليسنا جوبه يجعل عتقها **وان ادعى** **معاشيت**
نسبه منها اذا كان العلوق في ملكه الا اذا كان
 احد الشركين اب الاخر او كان مسلما والاخر ذميا
 فحينئذ دغوة الاب والمسلم اولى وقال الشافعي
 يرجع فيه الى قول القافة جمع قاييف وهو الذي يعرف
 اثار الايا في الابنا اي يعرف نسبه الاولاد بالابا
وبها ام ولد مما خلا قال الشافعي **وعلى كل واحد من**
الشركين بحسب نصف العترة **ونفا** بما له على
 الاخر ثم يتقابل الحقان فيسقطان بالمقابلة
 فان قيل لا فائدة في وجوب العترة لانه يصير قضاها
 قلنا فيه فائدة فربما يبري احدهما الاخر من حقه
 فيبقى حق الاخر فتنتويج المطالبة **وورث الابن**
من كل واحد منهما ارث ابن كامل وورثا منه
 اي من الابن ارث اب واخذ فيقسمان نصفين ولو
 ادعى المولى ولدا منه مكاتبه فصدقه المكاتب لزمه

ن
 بينهما

اي

اي المدعي النسب والعترة وقيمة الولد وعمل بي يوس
 انه لا يعتد بعتقه ولم تقتر الا ام ولد وان
 كونه المكاتب في النسب لم يثبت النسب منه ولو
 ملكه لو ما يثبت نسبه منه وحكي في كتاب المكاتب
كتاب **الايمان** جمع ايمان ويؤخذ
 اللفظ عبارة عن القسوة ونحو الشرع التمس تقوية
 احد طرفي الخير بالمقسم به فحلفه على ان ياتى امر
 ما من ارتقبه حال كونه كذبا عمدا غموس هو غول
 بمعنى فاعل لانه يغوس صاحبه في الاثم ثم في النار
 واعلم ان التقيد بالماضي التاقي او الكري لانه
 حلفه على ايات شئ او نفيه في الحال كذا عمدا غموس
 ايض وحلفه على ما مضى كذا **ظنا** لغو وغنداك في
 يمين اللغو ان يجري على لسانه بلا قصد سواء كان فيه
 لما مضى ونحو الا على بان قصد التسبيح فحجر على لسانه
 اليمين **وان كالف في الاول** فيستغفر ويتوب **دو**
اشا اي وحلفه على امرات مستقبل منعقد وفيه
 الكفارة عتد كحفت فقط لا في الغموس واللغو عند
 الشافعي نفا الغموس كفارة ايض ولو كان الكالف عند
 الكلف مكروها او ناسيا وقال الشافعي لا منعقد
 يمينها حتى يجيب الكفارة **او حنفت** كذلك ولو حنفت
 فكريا او ناسيا بفعل المحلوف عليه وكذا اذا فعله
 وهو مغمى عليه او مجنون **واليمين** مشروع بالله و
 الرحمن والرحيم والكفر وعزته وجلاله وشربا
 واقسم واخلف واسهد وان لم يقل هذه الالفاظ
 الشارعة بالله وقال زفر اذا لم يقل بالله في هذه الفصول

قوله كتاب الايمان

لا يكون يمينا **والله** اي بقائه **وايم الله** معناه
 ايم الله عند اهل الكوفة وهو جمع يمين وعند اهل
 البصرة وهو من حروف القسم والله ولو كان جمع يمين
 لما سقطت حمزة عند الوصل **وعند الله وميثاقه**
وعلى سائر الله حتى اذا قال فعلت كذا فعلى نذرها
 فان توي قوية من القرية التي يصح النذر بها لزمه
 ما توي وان لم يكن له نية فعليه كفارة يمين **وان**
فعل كذا فهو كافر او نصراني او مجوسي او يهودي
 او بري من الاسلام وعند الشافعي لا يكون يمينا اذا
 اذا كان في المستقبل اما اذا كان في الماضي لشي قد
 فعله فهو الغموس فلا يكفر في المروي عن ابي يوسف قال
 محمد بن مقاتل كفر والامح انه لو كان الرجل مائسا
 يعرف انه يمين لا يكفر في الماضي والمستقبل وان كان
 جاهلا وعنده انه تكفر بالكلف يكفر في الماضي والمستقبل
 ولو قال وامانة الله يكون يمينا في رواية الاصل كانه
 قال والله الامين وعلى الطحاوي عن اصحابنا انه ليس
 يميني **لا يميني** اي اليمين شروع بالله لا يعلمه **وعن**
وخطه ورحمة والنبى والقمران **وانكعبه**
 ولو قال انا بري من النبى والقمران يكون يمينا
 وقال انا بري من المصحف لا يكون يمينا بخلاف ما
 لو قال انا بري مما في المصحف فانه يكون يمينا **ولا**
حق الله ووجهه عندهما وهو رواية عن ابي يوسف
 وعنه انه يكون يمينا **ولا لو قال ان فعلته** **تقلى**
عنبيه او سخطه او ان فعلته انا وان انا
سارق او انا شارب خمر وكل رباعلم ان اليمين

معناه

نذرا

علي

على نوعين يمين بالله سبحانه او صفته ويمين بغيره
 وبما مشروغان ولكن الثاني مكروه عند الفقهاء
 وعند عامة العلماء لا يكره ايقع ثم الاول يكون من
 اسماء الله تعالى كالله والرحمن وسائر اسمائه عز
 وجل او بصفة من صفاته كعزته وجلاله وكبريا
 فان كان باسم من اسمائه صح اليمين مطلقا سواء اراد
 اليمين او لم يرد وسواء تعارف الناس او لم يتعارفوا
 وقال بعض اصحابنا كل اسم لا يسمى به غير الله
 كالله والرحمن فهو يمين مطلقا وما يسمى به
 غيره كالعليم والحكيم والقادر فان اراد به يمينا
 فهو يمين وان لم يرد به يمينا لم يكن وكذا الصفتان
 لو كان عرف الناس بالخلف بها وقال العراقيون
 من شائخنا الكلف بصفات الذات كالقدرة والفرع
 والعظمة والجلال والكبرياء يمين والكلف بصفات
 الفعل كالوجه والسطح والغضب والوصف ليس
 يميني وقالوا ان ذكر صفات الذات وذكر صفات
 الفعل ليس كذا كذا الذات والكلف بالله شروع دون
 غيره وهذا غير مرضي عندنا لانهم يقصدون بهذا
 الفرق الاشارة الى مذهبهم ان صفات الفعل غير
 الله والمذهب عندنا ان صفات الله سبحانه لا تلو
 ولا غيره وكلها قديمة والاصح ما قلنا وهو اخيرا
 شايخ ما دراء النهر لان الايمان مبنية على العرف
من حرم اي القسم **الباعث** بالله **والواو** نحو والله
والتا نحو تا الله فالما تدخل على المظهر والمضمر **والواو**
 لا تدخل على المظهر والتا لا تدخل على المظهر واحد

نذرا

وموا الله لان آتيا اصل والواو ملحق والتا ملحوظ
 بالواو وقد تضرع حروف القسم ويكون حالها كقول
 الله لا افعل كذا عند اهل البصرة يكون منصوبا
 بنزع الخافض وعند اهل الكوفة يكون مجرورا ليكون
 الخفض دالا على الخذف ولو قال الله يكون يمينا لان
 معناه بالله اذ البيا واللام يتعاقبان وكفارة
 تحريم رقبته او اطعام عشرة مساكين اي كما اي
 اي كالتحريم والاطعام في كفارة الظهار في انه يجوز
 تحريم رقبته مطلقا ويجوز في الطعام التملك وهو
 الاياحة ونحوها لانه على سبيل البدلية حتى يكون
 مخيرا وكسوتهما بما يستوعقهما البدن حتى لا يجوز
 السراويل القصير ولا قدر ما يستريحه العورة على
 قولهما وتم الامع وعن محمد ان ادناه ما يستريحه
 العورة فان عجز عن احدهما صام ثلاثة ايام
 متتابعه وعند الشافعي ان شاتبع وان شافرق
 ثم الايسار والاعسار يعتبر حاله الاداء والوجوب
 وعند الشافعي عند الكنت حتى لو حنث وهو معسر
 ثم اعسار في الصوم وبعبارة لا عندنا وعندنا على
 القلب ولا يكفر قبل ان يحنث مطلقا سواء كان بالعمو
 او بالمال وعندنا في كونه التكفير بالمال قبل
 الكنت دون الصوم ومن خالف على معصية مثل ان
 لا يصلي ولا يكلم اياه او ليقتلن فلانا اليوم ينبغي
 اي يجب اخذ بكنته نفسه ويكفر عن يمينه لا
 يقال الكنت معصية اي هتك حرمة اسم الله
 سبحانه لانه معصية وحقت في الشرع وما

ذكرنا

ذكرنا من المعاصي ليس بمريض ولا كفارة على كافر
 وان حنث حال كونه مسلما وعند الشافعي قلم
 الكفارة ومن حرم ملكه بان قال حومت على ثوبي
 هذا لم يحرم ولكن استباحه على نفسه اي عمل الميت
 كفو وعندنا في كفارة عليه ولو قال كل حلال
 على حرام فهو واقع على الطعام والشرب فيحنث
 باكله ويشربه وان قل الا ان ينوي غير ذلك
 والقياس ان يحنث كما فرغ لانه باشر فعلا حلالا
 كالتنفس وفتح العينين ونحوهما وهو قول زفر
 والفتوى على انها تبيح مواثيقه اي نية
 الطلاق لو قال حلال مروي حرام وحلالا لله او
 حلالا للمسلمين وان قال لم انو الطلاق لم يصدق
 فحنثا وهو في هرجه بدست راست كيرم يروي
 حرام فيل يجعل حلالا قايلا بنية وهو اختيار
 مشايخ سمرقند قاله صاحب ان يتيه الجواب ويقول
 ان نوى الطلاق يكون حلالا قايلا بنية ولو قال
 هرجه بدست حنث كيرم فيل لا يكون طلاقا
 الا بالنية وقيل لا يترط النية ولو قال حلالا
 الله على حرام وله امراتان منع الطلاق على واحد
 واليه البيان في الاظهر ومن نذر نذرا مطلقا
 بان قال لله على صوم شهر مثلا او معلقا بشرط
 وجد الشرط فيما اذا علق نذره بشرط وفيه
 في الصورتين مطلقا وعند الشافعي يتعين عليه
 كفارة النذر وعند محمد انه اذا علق نذره
 بشرط يريد كونه كقول له ان شفي الله مريض او مرد

غايي لا يخرج عنه بالكفارة ويجب عليه الوفا وان
علقه بشرط لا يريد كونه كدخول الدار وكونه يخرج
بين الكفارة وبين الوفا بما التزم وهو قول الشافعي
في الجدي ورويانا باحسنة رجع الى هذا القول
قبل موته بسبعة ايام وفيه كان يفتي سماعيل الزاهد
وشمس الائمة السرخسي ومشاخ بلخ **ولو وصل**
بخلقه ان شاء الله بان قال والله لا افعل كذا الا اذا
اسمى به والمواد عدم الاعتقاد به اي لا يحنث اصله
فلا يكون يمينا **باب** **اليمين في الدخول**
والسكنى والتكرويح والابتنان وعنده ذلك
الاصل ان اللفاظ المستعملة في اليمين متبينة على
العرف عندنا وعند الشافعي متبينة على الكيفية
وعند مالك في معان الفاظ القرآن ان حلف ان
لا يدخل بيتا لا يحنث بدخول الكعبة والمسجد
والبيعة وهي معبد النصارى والكندسة وهي
معبد اليهود **والدهليز والظلمة والقصفة**
قال متنا نحن هذا كله اذا كان الدهليز محال لو
اغلق الباب يبقى خارج البيت فان كان يجب لواء غلق
الباب يبقى داخل البيت وهو سقف حجاب يحنث
وكذا الظلمة بالضم وهو الساباط الذي يكون على باب
الدار ولا يكون فوقه بنا وفي عرف اهل الكوفة يحنث
في القصفة **ولو دار بدخولها خربة** اي لو حلف
ان لا يدخل دارا متكررا لا يحنث بدخولها حال كونها
خربة **ولو حلف ان لا يدخل في هذه الدار يحنث**
بدخولها وان كانت بغير دار اخرى مقامها

بعد

بعد الانتهام ولو قال القعنه ابو الليث اذا كان
اليمن بالشارسية لا يحنث في المتكر والمشارسية
الا بالدخول المبينة كذا في شرح النظم **فان جعلت**
الدار والمعينة بيستانا او مسجدا او حماما او بيتا او
تورا فدخله لا يحنث **كهر** **البيت** اي كما لا يحنث ان
حلف ان لا يدخل هذا البيت فهدم ثم دخل او بني
دارا اخرى مقامها ثم دخل **والواقف على السطح والجدار**
داخل حتى لو حلف ان لا يدخل هذا البيت فوقف على
السطح او جداره حنث واختار ان لا يحنث ان كانت
الحالف من بلاد العجم وعليه الفتوى وان كان من بلاد
العرب يحنث وهو جواب الاصل وان وقف في طاق
الباب يحنث اذا اعلق الباب كان داخله واما اذا كان
خارجا لا يحنث ولو ادخل راسه او احدى رجله
لم يحنث **ودام اللبس والركوب والسكنى** **كالانشاء**
لادوام الدخول حتى لو حلف لا يلبس هذا الثوب ولا
لا يسه او لا يركب هذه الدابة ومواربها او لا يسكن
هذه الدار ومساكنها ففزع او نزل او انقل في الحال
لا يحنث وقال من حنث ولو حلف ان لا يدخل هذه
الدار ومواربها فمكث اياما لم يحنث حتى يخرج ثم يدخل
وهو المواد بدوام الدخول والاقبال الدخول لا دوام له
وكيف يستقيم قوله لادوام الدخول وقال الشافعي
يحنث ولو حلف ان لا يسكن هذه الدار او البيت
او المحلة فخرج منها وبقي منها **وامله** فيها وهو
يريد ان لا يعود اليها **يحنث** بخلاف ما لو حلف وهو يريد
ان لا يعود اليها ان لا يسكن في هذه المصر او القرية

فخرج بنفسه وترك اهله ومثاعه فانه لا يحنث قوله
حنث اي مطلقا سوا بقى من مثاعه قليلا او كثيرا وازكا
وتد او عند اني يوسف انة نفل الاكبر لا يحنث وان نفل
الاقل يحنث وتعليه الفتوى وعند محمد ان نفل الى
المسكن الثاني ما يتبقى له السكنى به لم يحنث ومثاقنا
قالوا هذا اذا كان الباقي عما يقصد به السكنى فاما ان
بقى مكفوسة او رتدا او قطعة خصير لا يبقى ساكنها فلا
يحنث وهذا الخلاف في نفل الامتعة فاما الابل فلا بد
من نفل لكل لا خلافه وينبغي ان ينقل الى منزل اخر
بلا تاخير حتى يبروا اذا انتقل الى الكنة او الى مسجد
قالوا لا يبر وان كان في طلب مسكن اخر فترك الامتعة
فيها لا يحنث في الصحيح اذا لم يفرض في الطلب وهذا اذا
كان لحالف ذاعيات فان كان في عيال عنه او كانا سماع
كبير ليسكن مع ابيه او كان امرأة لا يحنث بترك المتاع
لان المقبر هنا مسكنه فقط وهذا اذا كان بالعربية
فاما اذا قال بالعارسية من يدن خانه اندر نيا اسم
فخرج بنفسه بغير ان لا يعود لا يحنث وان خرج بغير
ان يعود حنث **قال** الفقيه ابو الليث في الدار
المتاجرة اذا سلم الدار الى صاحبها يبر وان كان يبر
والمثاع في الكنة او المسجد كذا في نسخ السيد
ولو حلف لا يخرج من المسجد فخرج الحالف حال تونه
محمولا متلبسا بامر حنث ولو حلف ان لا يخرج و
اخرج محمولا بامر حنث او اخرج مكرها لا يحنث
ولا يخرج اي كما لا يحنث لو حلف ان لا يخرج من داره
الا الى جندة فخرج منها اليها ثم الى الخارج الحاجة

اخرى

اخرى قال بعض مشايخنا ان اخرج برضى قلبه لا بامر
يحنث والصحيح الاول ولو حلف لا يخرج او لا يذهب
الى مكة فخرج من بيته حال كونه يريد بها ثم رجع من غير
الوصول اليها حنث واعلم انه يشترط الحنث ان يجاوز
عمران مصر على شية الخروج الى مكة حتى لو رجع قبل
يجاوز عمران فمصر لا يحنث وان كان على هذه النية
والذهاب كما خرج في الصحيح وقيل لا يحنث فيه
مالم يدخلها **وفي لا ياتنها** اي فيما اذا حلف ان لا ياتي
مكة لا يحنث مالم يدخلها ولو حلف لا ياتنها اي
فلا نأفلم ياتها حتى مات حنث في اخرج جزء من اجزائه
حياته حلف لا ياتنها عدا ان استطاع فله استمه
الصحة اي صحة اسباب الايمان وسلامة الالامت
وارتفاع المواقف حتى لو لم يمنع عنه مانع من مرض او
سقاء او عارض اخر فلم يأت حنث **وان توي بها**
القدوة الحقيقة التي يحدثها الله تعالى للعبد حال الغفل
مقارنته له عند اهل الكنة **دِين** اي صدق ديانته
فما بينه وبين الله سبحانه حلف لا يخرج امرائي الا
بأذن شرط الاذن لكل خروج اذن حتى لو اذن لها
مرة فخرجت مرة اخرى بلا اذن حنث **بجلاء** ما لو حلف
لا يخرج الا اذن لك وحتى ان اذن لك فان اذن
لها مرة فخرجت ثم خرجت بعده بلا اذن لم يحنث ولو
ارادت المرأة الخروج فقال الزوج ان خرجت فانت
طالق او ارادت ضرب العبد فقال ان ضربت فبني
حرر **نقيد** الحلف به اي بذلك الخروج او الضرب حتى
لو مكنت ساعة ثم خرجت او ضربت لا يحنث وهذه

ز

ع

يمين الغور ما خوذ من قارت القدر اذا غلت فاستعبر للسرعة
 ثم سميت بالحالة التي لا ريب فيها ولا ميل ولا لينت و
 يقال جاذلان من قوته اي من ساعته وقفود ابو حنيفة
 ما ظهرها رها ولم يسفقه اخذ اليها كما جلس اي كما يعتد
 الخلف بالغد المعين فيما اذا قال اجلس **وقد روي عنه**
فقال ان تحذرت فعبدي حر فذهب الى منزله فتعقد
لم يحنك وقال انك انما فني وز فحنك ومركب عبده
مركبه ان قوي والحاي انه لا دين به اصلا او يكون
 دينا ولكن يستغرق حتى لو حلف ان لا يركب دابة قتلان
 فركب دابة عبدا ما دون له وعليه دين مستغرق لم يحنك
 نوبيا ولم يؤجل ولا في عدم دين مستغرق فانه ما لم ينول
 يحنك هذا عندي اي حنيفة وعنده اي يوسف يحنك
 ان نوبى سوا كان عليه دين او لا وعند مجمل يحنك بكل
 وان لم ينو وانما قال ومركب عبده لانه ان تركب مركب
 مكاتبه لا يحنك عندهم وانما قال في الحنك لانه في بيان
 الايمان **يا مشي** **اليهمين والاكل والشرية والكل**
لو حلف لا ياكل من هذه النخلة او الكرم حنك بمرها
 اي يحنك باكل ثمرها مطلقا سوا كان بسرا او وطبا
 او مزا او ياكل طلعها او ديس يخرج من ثمرها او عينه
 او عصمه وانما قيد به لانه لا يحنك باكل عني النخلة
 ولو عني البسر او الوطب واللبن لا يحنك برطبه
 فيما اذا حلف لا اكل من هذا البسر ولا يحنك باكله
عنه فيما اذا حلف لا ياكل من هذا اللبني وكذا لا يحنك
 اذا اكل منها في هذه الصورة واما اذا لم يكن لها ثمر
 فيحنك بثمرها بخلاف ما لو حلف ان لا ياكل **هذا الصير**

ومذا الشباب ولا ياكل هذا الجمل وكله بعد ما شاخ
 واكل بعد ما صار كبشا فانه يحنك حلف لا ياكل بسرا
 فاكل برطبا لم يحنك وفي لا ياكل اي فيما اذا حلف لا ياكل
 برطبا او حلف لا ياكل بسرا او حلف لا ياكل برطبا
 ولا بسرا يحنك بالمدني اي ياكل المذنب مطلقا سواء
 كان برطبا مذبنا او بسرا مذبنا عندنا وعند اي نوبيا
 ان حلف لا ياكل برطبا مذبنا يحنك وان اكل بسرا مذبنا
 لا يحنك وان حلف لا ياكل بسرا فاكل بسرا مذبنا يحنك
 وان اكل برطبا مذبنا فعلى الخلاف وذكر في الهداية
 قوله محمد مع قول اي يوسف والنسخ المقنن كشرح
 الحامع الصغير والمبسوط والمنظومة والاسرار
 والامتناع وغير ما تشره لما ذكرت واليسر المذنب
 بكسر الهمزة الذي اكثروا بسرو شي منه رطب والرطب
 المذنب الذي اكثروا رطب وشي منه بسرا فاحكامه
 اعتبار الغائبة اذا المغلوب في مقابلته كالعدم عرفا
 فان الذي غابته برطب يسمى رطبا عرفا وشرعا لا بسرا
 اذا العبرة للغائبة الاحكام الشرعية ولا يحنك بسرا
 كباسه اي عنقوده بسرها وطب قلصل في حلفه
 لا يستتري برطبا قيد به اي بالشر لا لانه اذا كان اليمين
 على الاكل يحنك كذا في الهداية ولا يحنك بسرا في
 حلفه لا ياكل بها استحسانا وكالت الشافعي ومالك
 يحنك قياسا وكما يحنك سر والانسان والكبد والكر
 والطحال **يحنك حتى لو حلف ان لا ياكل بها واكل منها يحنك**
وقال الزامدي العتاي لانه لا يحنك باكل لحم الكبد
 والانسان وكذا سوا اللحم فيما اذا حلف لا يحنك

شرابا لا يحنث وعليه الفتوى وقال صاحب المحيط فيما
 اذا اكل كبد او كرشا او لحا لا يحنث في عرف اهل الكوفة
 وفي عرفنا انه لا يحنث لانها لا تعد لحما والكرش كل مجتر
 بمزلة المعدة للانسان وتوئها العرب وفيها الفتوى كرش
 وكرش مثل كبد وكبد كذا في الصحيح ولا يحنث **بشحم**
 اي باكل شحم **الظهير** شحما لا ياكل **شحما** عند ابي حنيفة
 وهو الصحيح ويحنث عندهما وذكر الطحاوي قوله **عذر**
 مع ابي حنيفة ولو كانت يمينه على الشرا لم يحنث به اتفاقا
 وقيل موافقا لاختلافهم وقيل هذا بالبرية اما لو قال
 بالفارسية فلا يقع على شحم الظهير **عذر** انا الشحوم
 اربعة شحم الظهر وشحم تحت العظم وشحم على ظهر الامعاء
 وشحم البطن وانفقوا على انه يحنث في شحم البطن والبلية
 على الاختلاف ولا يحنث **بالمة** في حلقه لا ياكل ولا يشرب
لحم ارضها ولا يحنث **بالمة** في حلقه لا ياكل ولا يشرب
 الا ان يقضمه وعند ابي يوسف يحنث اذا اكل خبزها
 ولا يحنث بسويقها وعند محمد يحنث بسويقها وخبزها
 وان قضمه يحنث وعندهما القضم الاكل باطراف الانسان
 ومنه قضم حنطة فاكلها اي مضغها وكسرها كذا في المغرب
 وفي هذا **الدين** اي فيما اذا حلف لا ياكل من هذا الدقيق
حنث بخبزه لا بسفاهه اي لا يحنث باكل السويق
 وهو ان يضع على الكف ويتلعم من غير مضغ كما هو سنة
 الصحيح وقيل يحنث وان عني اكل الدقيق بعينه لم يحنث
 باكل الخبز **واكثر ما اعتاد** **بلله** وذا خبز البر والشعر
 في ديارنا فلا يحنث بخبز القضا **بلله** الا ان ينويه وكذا
 خبز الارز لانه غير معتاد في ديارنا ويحنث به

طهرستان

طهرستان والشرا **والبطيخ** على اللحم اي لو حلف ان لا يأكل
 الشرا والبطيخ ولا يمينه لم تقع على اللحم المشوي دون
 المباديجان والخبز المشوي ومخومها وفي ما يطبخ من
 اللحم والقياس في الطبخ ان يحنث في اللحم وعينه مما هو
 مطبوخ وانما يحنث اذا اكل اللحم المطبوخ بالما فاما
 القليلة اليابسة فلا قسمي مطبوخا **والراس** ما يكبر
 في الشاة **ما يباع في مصر** مشويا فلا يدخل راس
 الجواد والعصفور ومخومها يحنث ويدخل راس الغنم
 وعليه الفتوى وكان ابو حنيفة يقول او لا يدخل فيه
 راس الابل والبقر والغنم لما روى من عادة اهل الكوفة
 ثم لما تركوا هذه العادة في الابل قال يحنث براس البقر
 والغنم خاصة ومما رجمها الله تعالى لما شاهدنا عادة
 اهل بغداد في الغنم خاصة فتالا لا يحنث الا براس الغنم
 فعلمنا انه اختلاف وعصر **والا** اختلاف في حجة وبرهان **والا**
التفاح **والبطيخ** **والشمش** والخبز والاباج من الرتين
 لانها اسم لما يؤكل على سبيل التفكه اي الشتم بعد الفم
 وقبله وهذا المعنى ثابت فيهما **العنب** **والرمات**
والوطب **والقضا** ومي خيار با ورنك **والخيار** هو المعروف
 وفي المغرب تغير القضا بالخيار تسامح والقضا الخيار
 وفي الصحيح الخيار والقضا ثبت بعينه الخيار فقالت
 ابو يوسف ومحمد حنث في العنب والوطب والرمات
 ايهم فيكون فأكبره عندهما وكذا اليابس من هذه الاشياء
 تسمى فأكبره الا البطيخ وقيل هذا اختلاف في عمر وزمان
 فالناس في زمن ابي حنيفة لا يتفكرون بها وفي زمنهما
 يتفكرون فان شئ نزل بحسبها شاهد في زمانه وقال

لكن

ن

في المحيط العينة للمعنى فما يؤكل على سبيل التفتك عادة
 وتعد فاكهة في العرف يدخل تحت التمرين وما لا فاكهة **والا**
ما يصطبغ به عادة كالتخل والمسلخ والزيت اي لو حلت
 لا يأتدوم ولا يثمة له فالادام التخل واللين والمرق و
 نحو ذلك مما يصطبغ به الخبز ويختلط به **لا اللحم و**
البيض والجبن والسمن هذا عندنا في حنيفة وهو
 انظر من قول ابي يوسف وعند محمد ما يؤكل مع الخبز
 غالبا فهو ادم فيكون البيض واللحم والجبن ادم ما ومثو
 برواية عن ابي يوسف والعنب والبطيخ ليسا ادم بل
 لا خلاف وقيل على الخلاف في الصحيح هو الاول **والفرد**
الاكل من طلوع الفجر الى الظهر كذا في المغرب والعصر
 اي من الفجر الى نصف الليل لان ما بعد الزوال يسمى
 وقد يسمى الظهر احدى صلاتي في العا في الحديث
والسجود منه اي من نصف الليل الى طلوع الفجر لانه
 ما خوذ من السجود في التفرقة توسع ومعناه اكل الغدا
 والعشاء والسجود على حذو التفتاق وذلك لانه اكل
 الغدا اسم لطعام الغدا لا اسم اكله وكذلك العشاء
 بالمد والعشاء اسم لطعام العشاء كذا في المغرب ثم الغدا
 والعشاء ما يقصد به الشبع مرفا ويعتبر في حق كل بلد
 تادتهم حتى لو حلف لا يتعدى لانه يحث بالتم واللين
 الا اذا كان بدويا ولو قال **ان لبست** فقلت
او شربت او نكحت او اغتسلت فغدي حرو نوي
 ثوبا **معي** او طعاما او شرابا او قتلانة او عن
 الجنابة المنيعة **لا يصدق** صلا لا دابة ولا قننا
 فيحتمل ان البس اي ثوبه كان ولكن يشترط ان يكون

قدوما بستر العورة واي طعام اكل واي شراب شرب
 واي امرأة تكلم واي غنم لما اغتسل وعزاني يوسف
 يصدق فيما بينه وبين الله تعالى وبها حذو التفتاق
 وهو قول الشافعي **ولو زاد ثوبا** فقال ان لبست ثوبا
 او زاد طعاما فقال ان اكلت طعاما او زاد شرابا
 فقال ان شربت شرابا او امرأة او غنما **دين** اي صد
 ديانة لا قضا حلف **لا يشرب** من دجلة انفق بميت
على الكفر ولم يحث اذا شرب ما شاء عندنا في حنيفة
 وعندنا يحث والكفر تبا والما بالتم من موضعه
بجلاء ما لو حلف ان لا يشرب من ماء دجلة فانه يحث
 باي وجه شرب اتقا قال ولو قال **ان لم اشرب** ما هذا
اليوم فكذا يعني امراني ما لق مثله والحال
 انه لا ما فيه او كان الما في ذلك الكفر **فصب** قبل
 الليل **واطلق** اي ان لم يذكر اليوم بان قال لم اشرب
 ما هذا الكفر والحال **لا ما فيه** لا يحث لعدم امكان
 المحلوف عليه وهو شرط في الابد او البقاء **وان كان**
الما فيه فصب حث حال الازالة لا فقتاد اليه
 وفوت البر بالازالة هذا عندنا يحث لا يحث
 عندنا في يوسف في ذلك كله لعدم شرط الامكان عنده
 مطلقا الا ان في المطلق يحث في الحال الوجوب البر
 وجوبا موسعا كما فرغ فاذا فات وجب عند الفراغ
 وفي المقيدا اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف اذا
 كان اليقين بالله سبحانه **حلف** لم يصعد السماء **او**
ليقبلن هذا الجحد **بما** انقذت بينه وحنث في
 الحال وقالت زفر لا ينقض لو حلف **لا يكلم** اي فلا

ق

ن

ومونا ثم فابقظه بنداية او حلف لا يكمل الا باذن
 فاذا نكح والحاذا انه لم يعلم الكالف اذنه **وكلمه** الحالف
حنت في الصورتين عندهما خلافا لابي يوسف في الثانية
 وانما قيد بقوله فابقظه لانه لو لم يوقفه لا يحنت
 الصحيح وقيد بقوله لم يعلم لانه لو علم به ثم كلف لا يحنت
 اتفاقا حلف لا يكمل شهر او شهرين يعتقد من حين حلف
 حلف لا يكمل فقرأ القرآن او سبح او هطل لم يحنت الا
 سوا كان في الصلاة او جارجها وعلية الغنوى وفي
 رواية غفر علمنا ان قرا فيها او سبح فيها لم يحنت وان
 قرا او سبح او هطل او كبر في غيرها حنت والمذكور في
 المتن رواية في الاسلام الموقوف بخواهر زادم والفتاوى
 ان يحنت في الوضوء كلها ولو قال العبد يوم اكلم فلان
 فانت حر يعتقد على ابي عبد بن ابي علي الليل والنهار حتى
 لو كلف ليلة او نهارا حنت وانما سماها بها للتجدد
 فان عني يقول يوم اكلم النها وخاصة صدق فتنا
 وفي رواية لا يصدق فضا ولو قال لعبد ليلة اكلم
 فانت حر يعتقد على الليل وحده ولو قال ان عنت
 الا ان يغدوم زيد او حتى يغدوم او الا ان ياذن
 او حتى ان ياذن فكذا اي فعبدى حر مثله فكلم
 قبل فتدوم في الاولي او قل اذنه في الثانية حنت
 وبعد ما اي وبعد القدوم او الاذن سقط الحلف
 عندهما وعند ابي يوسف سمي اليمن ولو حلف لا
 باكل طعام فلان او لا يدخل داره ولا يلبس ثوبه
 او لا يركب دابة او يكلم عبدا ينظر ان اشار
 الى المصاف في جميع الصور وزال ملكه اي ملك

والاذن صريح
 في قوله اي قبل التذوق
 في قوله اي قبل التذوق

المصاف اليه وفعل اي كلف لا يحنت عندهما وعند
 محمد حنت **في المتجدد** اي كما يصح لا يحنت الملك
 في مثل هذه الاشياء اجماعا بان استتري طعنا اخر
 او دارا اخرى وذاتية اخرى وتوبا اخرا وعبد اخر
 وان لم ينشر الى المصاف واصناف في فلان هذه الاشياء
لا يحنت ان فعل ما قال بعد الزوال ولكن حنت فلان
 بالمتجدد مطلقا سوا كان دارا وغيرها وقال
 ابو يوسف لا يحنت في الملك المتجدد في الدار وعنه
 في رواية يعتقد اليمن في اجمع بالقيام في ملكه وقت
 الكلف **في الصدوق** لزوجته في المكارح **بعد**
الزوال اي لو حلف لا يكلم صدوق هذا او زوجته فلان
 هذه وكلمه بعد زوال الصداقة والزوجة حنت
 اجماعا **وفي غير ما** اليه بان قال لا اكلم صدوق فلان
 او زوجته فلان فكلم بعد زوال الصداقة والزوجة
 لا يحنت عندهما وعند محمد يحنت **وحنت بالمتجدد**
 بان لم يكن له صدوق او زوجة وقت اليمن فاستحدث
 وكلم يحنت عندهما وعند محمد لا يحنت ولو حلف
 ولو حلف لا يكلم صاحب هذا الصبي لسان فباء
 الصاحب **كلمه** الحالف حنت اجماعا وان كان المالك
 لا يحنت الزمان والحين ومنكرهما سنة اشهر
 حتى لو حلف لا يكلم الزمان والحين او زمانا او حيناً
 و لم ينو فعلى سنة اشهر فلو كلف قبل معنى سنة اشهر
 يحنت ويعد لا والدهر والابد **المرحى** حتى لو قال
 انصت الدهر والابد فعبدى حر فهو على العمر **ودع**
بجمل وقال ابو حنيفة لا ادري ما هو وقال لا على سنة اشهر

ان يتجدد

والايام وايام كثيرة **والسرور والدمور والجمع والار**
والسنون عشرين من ذلك عند الحي حنفه وعند ما السنون
والدمور والارمنه والجمع على القمر والسرور على النمر و
الايام فايام كثيرة على السبعة ويقتل ينصرف الى سبعة
التمنا قالوا حلف بالقارية **ومكروها ندمه انتهى**
باب **اليمن في الطلاق والعتاق** الاصل ان الولد
الميت ولد في حق غيره لا في حق نفسه وان الاول اسم
لفرد سابق والاخر لغرد لاحق فلو قال لامرأته او امرئ
ان ولدت ولدا فانت كذا اي طالق **حيث** **بالميت** بخلاف
قوله للامة اذا ولدت ولدا **لهو** اي الولد **خر** فولدت
ميتا لا يحنت ولكن يبقى اليمن عند اي حنفه وعند ما
لا يحنت واخذت اليمن بلا جزاء **ولو ولدت بعده** **حيث**
عتق اي عنده خلافا كما لو قال اول عبدا ملكه
فهو حر فملك عبدا او اذ عتق ولو ملك عبدا من معا
ثم ملك عبدا اخر لا يعتق واذا منعه ولو زاد
بان قال اول عبدا ملكه وحره فهو حر عتق الثالث
ولو قال اخر عبدا ملكه فهو حر فملك عبدا ومات
لم يعتق فلو اشترى عبدا ثم عبدا **ثالثا** **كالف** عتق
العبد الاخر **مذ** **ملك** عند اي حنفه حتى اصير من
جميع المال لو اشتراه في محنته وعند ما يعتق مقتصر
على حال الموت فيعتق من الثلث ولو قال **كل** **عبدا**
بشري بلذا اي بغير حنفه **مذ** فهو حر فبشرو
ثلاثة مستغرقون عتق الاقل فقط وان بشرو
معا عتقوا وصح شراؤه ابيه للكفاة ناوياتها
خلافا للرخر وان نفي لا شراؤه من خلف بعثته

الكفاة

الكفاة ولا شراؤه **ولد** للكفاة حتى لو قال لامة
رجل استولدها بالنكاح ايض اشتريتك فانت حر
عن الكفاة يميني فاشتراما فانها تعتق ولو جرد الشرط
ولم تجز عن الكفاة وانما قيد بام الولد لانه لو قال
لامة ان اشتريتك فانت حره عن كفاة يميني فاشتراما
هنا تعتق ويجوز عن الكفاة واعلم ان التقييد بالام
اتفاقي لاذ الحكم لا يختلف في قريب محرم كما مر في باب
الظهار لو قال **ان** **تشرى** **بها** **فهي** **حر** **مذ** هذا
كحلف لو كانت الامة **فهي** **حر** **مذ** وقتا يميني فعتق
بعد التشرى **والا** اي وان لم تكن في ملكه وقتا يميني
لا يبع خلافا للرخر حتى لو اشترى امة بجره فبشري
لم تعتق عندنا خلافا له يقال تشردت وتيرت كما قالوا
تظننت وتظنيت اي اتخذها سرية اي بواها بيتا
ومنعها عن الخروج فهي فعلية بالضم متسوية اية
السرية بالسرور وبواكجاء او الاخفا لان الانسان يسرى
واما ضمت سينه لان الابنية قد تغير في النسبة
خاصة وكان الا حنفى يقول انها مشتقة من السرور
لانه يسرها ويحل ما حو من السري وهو المستبد
لانها اذا اتخذها سرية فقد جعلها سيدة الجوارى
كذا في الغوايد الظهيرة وذلك عند ما وصدا في حو
طلب الولد مع ذلك شرط **ولو قال** **كل** **مملوك** **لي**
فمذ **عتق** **عبد** **وامها** **ق** **اولاده** **ومد** **مذ**
لامكا **مذ** **ولا** **معتق** **البعض** **لان** **يؤنها** **ولو قال**
لنسوته **هذه** **طالق** **او** **مذ** **وهذه** **طالق** **طعن**
الابنية **وخير** **والا** **وليس** **فلان** **يعني** **الطلاق** **في**

ايهما عا وكذا العتق والا قرا بان قال العبد مذاخر
 وهذا وهذا حر عتق الاخير وخبر في الاولين وبان
 قال لفلان علي الف والقلان وفلان كان الاخير
 خمسمائة وخبر في خمسمائة في الاولين انتهى
باب في البيع والشرا والتزوج
والعقود والصلوة وغيرها ولا مل ان كل فعل ترجع
 حقوقه الى المباشرة لا يحسن الكالف بمباشرة المأمور
 لوجوده منه حقيقة وحكما والاحتسب ويصير العاقد
 سفيرا والامور فاعلام ما يحسن بالمباشرة لا بالامر
 البيع والشرا والاجارة والاستيجار والصلح عن
 مات والقتل والخمومة ومزوق الولد حتى لو
 حلف لا يبيع ولا يشتري او نحوها فوكل من فعل ذلك
 لم يحسن الا ان يتوي ان لا يامر فحينئذ سدد الامر
 على نفسه بنية او يكون الكالف ممن لا يباشره
 العقود بنفسه فحينئذ يحسن بالتفويض وان كان
 مباشرا في ويقوض اخري يعتبر الثالث ما يحسن
 بهما اي بالمباشرة والامر **الكاف والطلاق والحكم**
والعتق مطلقا سواء كان بالامر او غيره **والكتابة**
والصلح عن دم عمد والهبة والصدقة والقرض
والاستقرا من ومزوق العبد والذبح والبيضا
والنكاح والايدي اعانهم والاستيذان والاعار
والاستعارة وقنفا الدبل وقبضه والمسمومة
والكحل حتى او حلف لا يتزوج او لا يطلق او لا يعتق
ونحوها فوكل بذلك ففعل الوكيل حنك وقال ان غني
لا يحسن في الكفاح والطلاق والعتق ولو قال الكالف

في التزوج والطلاق والعتق ونحوها نويت ان لا ابا
 ذلك الا بنفسه صدق ديانة لا قضا وفي ضرب العبد
 وذبح الدابة لو عني ان لا يبا فذلك الا بنفسه صدق
 ديانة وقضا وقيل ذكر القضا في مسئلة الضرب
 رواية في الطلاق فيصدق قضا في الفضلين وانما قال
 ضرب العبد لان ضربا اخر كضرب الولد ودخول اللام
على البيع اي على ما يملك بالعتق كالبيع والشرا والاجارة
والصيانة والحيطة **والنكاح** كان بعتك لك ثوبا
 او اشتريتك لك عبدا او نحو ذلك لا خفضا من الفعل
 كالبيع **يا تحلوق عليه بان كان البيع يامر اي بامر**
المحلوق عليه سواء كان العين ملكه او لا حتى لو دسر
 المحلوق عليه ثوبا بالكالف فباعه ولم يعلم لم يحسن
 لان نقذير الكلام ان بعت ثوبا بامر له ووكالتك
 دخول اللام **على الدخول اي على ما لا يملك بالعتق كالدخل**
 بان قال ان دخلت لك دارا والعرب والاكل والشرب
 والمشي والعين كان بعت ثوبا لك لا خفضا منها به اي
 لا خفضا من العين بالمحلوق عليه بان كان ملكه سواء كان
 باسمه او لا علم بذلك ولا حتى لو باع ثوبا هو ملك المحلوق
 عليه يحسن وان كان بلا امر وان نوي غيره صدق
فيما عليه لاله اي لو نوي بقوله بعت لك ثوبا بعت لك
ثوبا لك او بقوله بعت ثوبا لك بعت لك ثوبا صدق
 ديانة فيهما لا قضا فيما فيه تغليب لا فيما فيه تخفيف
 وانما ذكر صورة دخول اللام على العين دون غيرها
 لان تاخير اللام عن العين شرط هنا بخلاف سائر
 الصور لانه لا فرق بين مقدمها على العين وتاخيرها

فلا حاجة الى المثال فلو قال ان بعته او ابتعته
اي اشتريته فهو موقوف **فمقتد بالخيار** حيث ان
عند البيع بخيار الرطب والشراب قيدنا بخيار الشرط
لان خيار الغيب والروية لو باع لا يمنع ذوالالمبيع
عن ملك البايع **وكذا ما فاسد** اي يثبت لو باع بيعا
فاسدا والمسئلة بما لها خلافا لما روي عن ابي يوسف
في النوادر ومذا اذا كان العبد في يد البايع وان كان
في يد المشتري مضمونا عليه لا يعتق وانما يشتري
شرا فاسدا ينظر ان كان العبد في يد البايع لا يعتق
وان كان في يد المشتري يعتق **وكذا الموقوف** اي حنك
بالمبيع والشرا الموقوفين بان اشتراه من فقولي وهو
فالم بكمه واما بيع عبد نفسه موقفا فلا يتصور
باب ما مل بان باعه بالميتة او اشتراه بها ولو قال
ان لم ابع هذا العبد فكذا اي امراني طالق مثله
فاعتق العبد او دبر حنك لو قالت المرأة لزوجها
ترأيت علي فلا تة فعالم كل امرأة طالق طلعت
المختلفة وكذا لو قالت تريد ان تتزوج علي فقلت
كل امرأة اتزوجها هي طالق نيتا ولو قال المخالصة حتى
تطلق في الحال في المسئلة الاولى واذا تزوجها بعد
الابانة في الشانية وعن ابي يوسف ان المخالصة لا تدخل
ولو نوى عنها صدق ديانة لا قننا ولو قال **علي**
المشي الى بيت الله الحرام او الى الكعبة حج او اعتمر
لزمه حجة او عمرة **ما نسي وان ركب** في كل الاوقات
اراقدمما ولا يلزم شي فياسا اما لو كسب في بعضها
فيصدق بقدر ذلك عن قيمة الشاة كذا في الحواشي نقل

عن الشرح ثم لا فرق بين ان يكون لنا ذر في الكعبة او
جاءها عنها بخلاف ما لو قال **علي الخروج** او **الذهاب**
الى بيت الله سبحانه او **علي المشي الى الحرام** او **الصفا**
او الترويع او الى المسجد الحرام فانه لا يلزمه شي عند ابي
حنيفة وعندهما في قوله **علي المشي الى الحرام** او **ايتم**
المسجد الحرام يلزمه حجة او عمرة لو قال **عبد حرام**
حج العام فشهدا يعني رجلين **بمنحرف في الكوفة** العا
وهو يقول حججت لم يعتق عبده وقال محمد يعتق عبده
وحنك في لا يصوم اي لو حلف لا يصوم حنك **بمنحرف**
ساعة في عمله اذا كان بنية **وحنك في حلفه لا يصوم**
موقفا او **بوما يصوم** اي حنك يصوم يوم **وحنك**
في قوله لا يصوم بركة تامة ومما بها اذا قيد
الركعة بالسجدة وعند ابي يوسف ما يحنك باتمام
الشفع والفقود قدر الشهد **وحنك في قوله لا**
يعمل معلقة بشفه لو قال **ان ليست من عزك فهو**
هدي فعمله القائل **فمننا بعد** **لغيره** وليس نوح
وليس فهو هدي عند ابي حنيفة وعندهما ليس به
واما قال فملك فقولته لانها اذا كانا في ملكه يوم
حلف فهو هدي بالاجماع ومعنى الهدي التصديق به
بمكة لان اسم لما يهدي اليها **وليس خامة ذهب** **وعقد**
نولو غير مومع **ليس حنك** لو حلف لا يلبس خلتا
حنك بلبس خاتم ذهب عند ميم ولبس لوانه عندهما
خلافا لابي حنيفة **واما قيدنا** بغير مومع لانه اذا
كان مومعا يحنك اتفاقا والتقييد بالتولو انفاة
او اكزي لان عقد الزمرد والزربرجد غير مومع علي

هذا الخلاف في الالبس **خاتم** فتمت او طف لا يجلس على الارض يجلس على بساط او حصير او حلف لا ينهض على هذا الفرائض فجعل فوقه فراشا اخر فنام عليه اي على فراش اخر فوقه او حلف لا يجلس على سرير فجعل فوقه سرير لا يجلس في جميع الصور وذكر في المختلف لو حلف لا ينهض على هذا الفرائض فجعل فوقه فراشا اخر فنام عليه اي على اخر فوقه او حلف لا يجلس على هذا السرير فجعل فوقه سريرا اخر فنام عليه قال ابو يوسف يحنث قيل المذكور في المتن قول محمد **ولو جعل على الفراش** فيها اذا حلف لا ينهض على هذا الفراش قوام وهو مترفيه رفته ونقوش يسهط على الفراش وكذلك القرم والمقرمة او على السرير بساط او حصير فيما اذا حلف لا يجلس على هذا السرير فنام او جلس عليه **حنث** **باب** **اليمين في الضرب** **والقتل** وغيرهما والاصل ان ما يشارك الميت فيه احيى فاليمين وقعت على الحائض وما اخص به احيى ينقذ بالحياة فعلى هذا ولو قال ان كلمتك او ضربتك او كسوتك اية كلمتك ودخلت عليه او قال لامرأة اني وميتك او قبلتك فعبدى حرقتك بالحياة حتى او فعل هذه الاشياء بعد الموت لا يحنث بخلاف الفعل والحمل والمس بازقار ان غلبتك او حميتك او مسيتك فهو حر وكذا البسك فانها لا تنقذ بالحياة حتى لو فعل بعد الموت يحنث ويعتق لو حلف لا يضرب امرأة فهو شرعيا او خنثها او عصها او اوجابها ومضرب باليد او بالسكين او قرصها **حنث** وقاله في لا يحنث وبه

قال يعقوب شاذلي **خاتم** قالوا هذا اذا كانت الافعال في حال الغضب ولو كانت في حال الملاعبة لا يحنث وقيل اذا كان بمنه بالفارسة لا يحنث بهذه الافعال ولو حلف ان لم اقتل فلانا ففعلنا اي من الواجب طلق مثله وهو ميت ينظر ان علم الخالف به اي بموته **حنث** والا لا يحنث عندهما وعند اي يوسف يحنث مادون الشهر قريب حتى لو حلف ليقضي دينه الى قريبه فلا قضى فمناه ود الشهر لم يحنث وان قضاه بعد مضي الشهر **حنث** وهو اي الشهر وما فوقه بعيد حتى لو حلف ليقضي دينه الى بعيد فهو على الشهر وما فوقه لو حلف ليقضي دينه **يوم** **فقتناه** ثم وجد المال **لو قار** افت عليه الدراهم او صارت مردودة عليه فقتل فيها وقيل هو مادون النهرجة في الرداة لان الوظيف ما يرد بيت المال والنهرجة ما يرد التجار والنهرجة او **حنث** بر في ماله ولو قضاه **رما** او **سنة** لا يبر السنونى بالعلم او من النهرجة وعن الكرخي السنونى عندهم ما كان الصفر والنجاس وهو الغالب الاكثر وفي الرسالة ابو سفيان ان النهرجة اذا غلبها النجاس لم تؤخذ واما السنونى فحرام اخذها لانها فلو س وقيل هو قريب منه **توقه** كذا في المغرب **والبيع** **فما لا الله** حتى لو حلف ليقضي دينه اليوم فباع بالدين عبد من الدارين فقد قضاه وبر في ماله ولو حلف ليقضي دينه اليوم فوهب الدين لا يكون قضاء فحنث لو حلف لا يقضي دينه **درهما**

وذكرهم فقبض بعضه اي بعض الدين لا يحلف حتى يفتي
كله متفقاً بتفريق اختياره في ما قبض بعضه اول
النهار وبعضه في آخره لا يتفرق ضروري بان قبضه
في ورستان ولم يتشاعل بينهما الا بعمل الوزن فانه لم
يحلف عندنا خلافاً لفرس ولو حلف اذا كان في الامانية
درهم او غير هاتين درهم او سوا مائة درهم فكذلك
اي امر حتى طالق او عبد في حرمله لم يحلف سوا ملكها
تمامها او بعضها وكذا اذا لم يملك الا خمسين ولو حلف
لا يفعل كذا تركه ابد الوالحف لفعان برفه يمينه بمرغ
فعله ولو حلفه وال ليعلمه اي المحلف ان لا يفعل كذا
خسيس مفسد يعرفه فقبض الحلف بقيام ولايته اي
ولاية الوالي المحلف والزوال بالموت او الغلظة
الرواية وعزاي يوسف انه يجب الرفع اليه بعد العزل
بغير بالهية بلا قبول حتى لو حلف ان يترك عبده لفلان
فوهبه له ولم يقبل يقبل لم يحلف انما اذا كان للمويع
له غايياً وان كان حاضر احسنا استحسننا وقال زفر
في قول لا يحلف ما لم يقبل وفي قول ما لم يقبل ويقبض على
هذا العارضة والصدقة والاقاراد الوصية خلافاً لسمع
اي بخلاف ما لو حلف ان يبيع عبده من فلان فقال له غبت
عبدي منك فلم يقبل لم يبرحلف لا يلزم ربحاً باسم
لما له راحة طيبة ولا ساق له لغة وعرفاً لا يحلف
بسم ورد وباسمين واليقبض والورد يقبض على
الورق في عرفنا فلو حلف لا يترى بنفسه او ورد
يقبض على الورق قاله اجماع الصغير البنفسج يقع على
الدم من حلف لا يزوج فزوج فوجده فمقولي واجازة

بالقول

بالقول احسنت وبالفهم بان يبعث اليها مهرها كله او
بعضه لا يحلف في الصحيح وداره بالملك والاحاق
والاعاق حتى لو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا
مسكونة لفلان سوا كانت بملك او اجارة او اعارة
يحلف وقالت الشافعي يتناول دار الملك حلف ما فيه
لا مال له وقد كان له اي الخالف من على مجلس بالزنا
ويورجل حكم القامني على اقله سه او ملى اي غني لم
يحلف كذا كذا **كتاب الكدود** والمنا تسمية
بين الكتابين ان الكدود سبب الامتناع كما ان الامتناع
سبب له اتخذ لغة المنع ومنه سمي الباب بحداداه
لمتعة الناس عن الدخول وفي الشرع الكد عقوبة
مقدرة تجب حقاً بجهالة قوله كعدرة الحنرازا
من النقر برك عدم التقدير فيه وليس بجهالة احترازاً عن
القصاص لانه حق العباد والزنا **والحن** الرجل المرأة
فتخرج فعل الصبي **في قتل** فيخرج الوطني في الدبر حال
عن ملك يمين ونكاح وعن شبهة فيخرج وطني معتد
الطلاق العلانية وامة ابوية وزوجته ان طلق حلها
ويثبت الزنا عند الحكم بشهادة او بعة رجال فلا
يثبت بعلم القامني وانما كره هذه المحدث لان لا يثبت
بشهادة اقل منها وانما قيدنا بالرجال لانه لا يثبت
بشهادة النساء **الزنا** لا ما لوطي واجماع ويسألهم
الاحكام اي القامني بعد شهادتهم عن ما يثبت بان
يقول ما الزنا كما ان الناس من يزعم ان الزنا كل وطي
حرام وليس كذلك وعن كنفية بان لمقول كيف زنا
اكوها ام اخيها اذا كان بالاكراه لا يتعدو عن

حكمه بان يقول ان نرنا لاحتمال ان يكون في داوود الكبر
وقد عسكر اهل البقي **وعن زمانه** بان يقول في اي زمان
زنا لاحتمال تقادم عهد الزنا وفي حال الصبا والجنون
فلا يجب الحسد **وعن الزمنية** بها بان يقول بمن زنا لاحتمال
انه زنا بجارية امه او بمن له ملك او بشبهة فلا يجب الحسد
فان يمينه اي الذي كور وذكركم ان ومي تدكر في امر
غيرك ان لانه قلما يثبت الزنا بالبينة **وقالوا وبناء**
وطئها في العرج كالحيل في المكحلة اي وعاء المكحل
وعدوا شرا وجهرا حكم الامام به اي بالزنا ولا يكفي
بقا امر العدة ويثبت الزنا باقراره اي باقرار
الزاني اربعاً في محالسه **الاربعة** الغنم يرجع الى المهر
وقال البعض المعبر بمجلس القاضي دون المقر
فارجع الى القاضي والاول اصح وقال القاضي
يكفي بالاقراء مرة واحدة **كلام** فردد القاضي والحكم
حتى يذهب ويغيب عن بصرهم ثم يحيى ويقر **وسأله** بعد
ما اقراء مع مترات عن ما يمينته وتبينته ومكانه
وزمانه **والزمنية** **كلام** وقيل لا يباله عن الزمان
منها والاصح ما في المتن **فان يمينه** اي بين المقر ما
يسأله **حد** فان رجع المقر عن اقراره قبل الحسد
او في وسطه **خلى سبيله** وتركه ولم يحد او لم يمينه
وقال القاضي وابن ابي ليلى **يحد** وندي للامام
تلفينه بلعلك قبلت او لمست او وطئت بشبهة
او تزوجتها فان كان المشهود عليه بالزنا او المقر به
محميا رجمه بالحجارة في فضاء اي مكان واسع حتى
يموت **يبدا** المشهود به اي بالرجم وقال ابو يوسف

في رواية وان في لا يتوط يداة الشهود فان ابو
كلهم او بعضهم او غابوا او ماتوا او مات بعضهم او
صار اعمى واخرسا او ارتدا وقذف **قط** الرجم
عندنا ومورواية عن ابي يوسف **ثم يبدا** الامام بالرجم
ثم الناس و**يبدا** الامام تبدا لو كان مقررا **الناس**
ويغسل ويكفن ويصل عليه لو كان المشهود عليه
بالزنا او المقر به **غير محصن** جلد مائة ان كان حرا
مطلقا سوا كان رجلا او امرأة ونصف للعبيد ولو
محصن بسوط اي جلد بسوط **لا ثمة** له جلد
متر سوطا بين المخرج المولم وغير المولم ثمة السوط
مستعارة من ثمة الشجرة ومي ذنبه وطرفه كذا
في المغلوب لكن المشهور في الكتب لا ثمة له اي لا
عقدة له **وضوع عنه ثيابه** سوي الا زار وخرق
الضر على يديه **الاواسه** ووجهه وخرجه وقال
ابن ابي ليلى ان يتم الحسد يحرقه طهره وقال ابو يوسف
احرا يعذب الواس اي سوطا واحدا **يعقرب الرجل**
حال كونه قائما **والحدود** كلها والنقر برجال كونه
غير ممدود والمراد ان الجسد لا يمد يده فوق راسه
وقيل مراده ما وقع السوط على يديه لا يمد وقيل
ان لا يطرحه على الوجه ولا يمد رجلاه وكل ذلك لا
يفعل لما فيه من زيادة المشقة والرجل والمراة
في ذلك سواء ولا يترفع عنهما ثيابهما الا الغزو **والحدود**
وتعقرب المرأة بمائة وتسعة ويحفر لها في الرجم اليه
الحد الا انه ولا يحد المولى عيه او امته بلا اذن
امامه مطلقا وقال القاضي له ان يقيم الحد الذي

انه بعد

الذي هو محقق حقا لله تعالى بان عاين سببه او اقرب
 بين يديه وان ثبت بالبينه فلا قولان وهذا اذا كان
 المولى من علك اقامة احد بولاية الامام فان كان مكانا
 او دنيا وامارة فليس له ولاية اقامة لحدود على
 قتل مملوكه واحسان الرجم المحرمة فلا يبرحم المرقوق واخر
 ان كان او ناقضا والتكليف فلا يبرحم المجنون و
 الصبي والاسلام فلا يبرحم الكافر وقال **الثاني**
 الاسلام ليس بشرط ومعرفة اية عن ابي يوسف والوطي
 نكاح صحيح فلا يبرحم ما كان بكمالك فاسدا وبشبهة
 وما بعثه الاحسان زمان الدخول بحكم النكاح
 حتى لو دخل بالمنكوحه الكتابية او المجنونة او العبيبة
 او المرقوقة لا يكون محصنا وكذا اذا كان النكاح
 موصوفا باحد هذه الصفات وهي حرة بالغة مسلمة
 بان اسلمت قبل ان يطاهأ وطهرها الزوج الكافر قبل
 ان يفارق بينهما فانها لا تكون محصنة بهذا الوطى
 ثم في الكتاب شرط هذه الاوصاف ولم ينقص الى جز
 اقامة المكودود وكذا لم يوصف انه شرطا بقاها
 الاوصاف ما سوى النكاح والدخول حتى لو ماتت
 امرأة الموطوءة او ماتت مولودا من احسان واحدة
 منهما ثم المعتبر في الدخول الايلاج في القتل على وجه
 يوجب القتل وانما قال احسان الرجم لان احسان
 حد القذف غير هذا كما سياتي ان شاء الله تعالى ولا يجمع
 بين جلد ورجم في المحصن بل يبرحم فقط وقال **الثالث**
 استحباب الغلواء بجلد ثم يبرحم ولا يجمع بين جلد ونفي
 في غير المحصن والشافعي يجمع بينهما ولو عزب الامام بما

اي بمدة يري المصلحة فيه مع واذا ارنا الرقيق وحده
 الرجم يبرحم واذا ارنا وكان حد لجلد لا يجلد حتى يبرأ
 واذا ارنت الحمل لا يحد مطلقا سواء كان حدها بجلد
 او الرجم وسواء كانت من بنية او لاحتمال ولد وتخرج من
 نفاسها حتى لو كان حدها بجلد وان حدها الرجم
 ترجم بعد الولادة في الحال وعن ابي حنيفة لو خال ان
 يستغنى الولد عنها اذا لم يكن احد برية **باب**
الوطى يوجب الحد والذي لا
يوجب له لاحد ببينة المحل والبينة ما يشبهه الثابت
 وليس ثابت ويستقيم هذه البينة بشبهة حكمية وذا
 بقيام دليل المحل في المحل واستنع عمله لما منع وان ظن
 الوالحى او علم حرمة ابي حرمة المحل كوطى امة
 ولد ولد ووطى معتدة الكتابيات بان قال لها
 انت باين او نحو ذلك واراد به البيعونة او الثلاث
 ثم جاعلها في عدتها ولاحد يشبهه الفعل ان ظن حله
 وتسمى هذه البينة بشبهة اشياء ومما يظن غير
 دليل المحل دليله وهو يتحقق في حق من اشبهه عليه
 او لم يعلم دون من لم يشبهه عليه ولم يعلم فلا بد
 من الظن ليتحقق الاشياء **كعتدة الثلاث** اي كوطى
 معتدة الثلاث كما اذا طلق امرأة ثلاثا صريحاً فوطئها
 في العدة وقال **قلت** ظننت انها غلبي لا يعد وان قال
 علمت انها تحرم بحد وكوطى امة ابوية وامة زوجية
 خلا فالزفرو امة سيد والنسب يثبت بالدعوة
 في المسئلة الاولى فقط اي لا في الثانية وان ادماه
 وحد بوطى امة اخيه وعمه وان ظن حله والنسب

الذي صح

بها اتفاق لان الحكم لا يختلف في اما سا بر المحارم
 سموي الاولاد و حد بوطي امرأة وجدته و نزلته
 وان قال الواطي حبسها امرأتى لا باجنبة اي لا يجد
 بوطي اجنبية تزفت و قيل هي زوجتك ولكن عليه
 المهر اي مهر المثل وعليها العدة ولا يجد بغير نكحها
 مطلقا ولكن وجع عقوبة ان علم بذلك عند الحنفية
 وعند ما وعندك افعي عیدان علم بالحرقه والا لاه
 ولا يجد باجنبة في غير اعتقل مطلقا و بلوا طنة
 عند الحنفية ولكن يعزرو ويومع في السجن حتى يتوب
 وعند ما و هو احد قولنا الشافعي عید حد الزنا فيجلد
 ان لم يكن محصنا ويرحم ان كان محصنا و ذكر في الرد منه
 ان الخلوة في الغلام اما لو وطئ امرأة في دبرها حد
 بالخلوة والامح ان الكل على الخلوة في نفس عليه في الزيادة
 عند اذا فعل بالاجانب ولو فعل بعبد و امته او زوجة
 شكاح مبيع او فاسد لا يجد وقال الشافعي في قول
 يقتل ان كل حال ولا يجد بهمة عندنا ان كانت
 الدابة مما لم تاكل تذخ و تحرق ولا تحرق قبل الذبح ومنع
 الوطئ قيمتها اذا كانت لغيرة ان كان مما تاكل تذخ
 و تاكل عند الحنفية ولا تحرق وعندنا في يوسف تحرق
 ويعنف ان كان لغيرة واعلم ان الاحراق ليس بواجب
 وانما يفعل كيلا يغير العير ولا يجد بزنا في دار الحرب
 او بغى اذا خرج اليها وعندك افعي عید فيها ولا يجد
 بزنا حربي مستا من بدمية او مسلمة و حقه اي
 الحربي و حبيب و حدت الذميمة او المسلمة عند الحنفية
 حنيفة وعند محمد لا حد على كل واحد منهما و هو قول

اي يوسف اولا ثم رجوع وقال عیدان ولا يجد بزنا
 صبي او جنون بملكه لما وعته عليهما وعند فرقت
 و لئن نفي عليهما و هو رواية عن اي يوسف خلاف عكسه
 اي نزلنا ما قل بالغ مجنونة او صبيبة يجامع مثلها حد
 الرجل حاصلة اجماعا ولا حد بالزنا بمساجرة للزنا
 بها عندنا في حنفية وعند ما حد و هو قول الشافعي
 ولا حد بالزنا ما كره من السلطان وكان يقول اولا
 عید و هو قول زفر ثم رجوع وقال لا حد وان اكرهه غير
 السلطان حد عند وعند ما لا يجد ولا حد باقرار
 فاحد منهما اربع مرات وان اكره الاخر وعند ما يجد
 وانما قيد بقوله ان اكره الاخر لانه او صدقة الاخر
 عید المتقرب لاتفاق و من زنا بامته فقتلها بفعل
 الزنا الزمة كحد والقيمة وقال ابو يوسف لا يجد
 والخلقة اي الامام الذي ليس فوقه امام اذا قتل
 انسانا بغير حق او اقل مال انسان بغير حق او قذف
 او شرب او نحو يوجب بالعصا و بالاموال
 ويستوفى من ماله لا ما كره وان احتاج الى منعة
 فالمسلمون منعة و الله اعلم بالصواب **الشهادة**
على الزنا والرجوع عنها ولا عمل ان الشهادة على الحدود
 لثلاثة اشخاص تبطل بشقاق العهد عندنا وعند
 ان فعي لا يتطل وان الاشتداد المتقادم باحد و لا
 يبطل عندنا خلا فالزفر فان شهدوا احد اي بسبب
 حد متقادم كسرقة او زنا او شرب خميس و حد
 اكد لم يحد الشخص الذي تقام اكد عليه و لكن يمكن
 السوقة اي المسروق و قتلوا في حد التقادم فقول

قوله فان شهدوا اكد ان قد راى في كتابه
 الى الشرط كما قال المان لم يحد اكد الى
 الجزاء و حاصلة ما شهدوا بسبب حد قد
 بينه في شهر لا عذر لم تقبل شهادتهم في الشهادة
 و اما اذا خطب بشهر مع عذر من اربعة اشهر
 التي بين القاتين و منهم مسيرة شهر او عذر
 طريق تقبل شهادتهم و التقادم في حد الزنا
 بزوال الراية و هو الاصح في كل حال

في الجامع الصغير بعد حين يشير الى سنة شهر واليه
 اشار الحجازي و ابو حنيفة لم يقدر في ذلك وقوسه
 الى اري القاضى في كل عصر وعن محمد بن قنبر
 ومورواته عن ابي حنيفة والى يوسف و ابو الامح و
 هذا اذا لم يكن بين القاضى وبينهم سنة شهر اما
 اذا كان تقتل شرها دهم والتقاد م في حد الشرب
 كذلك عند محمد وعندهما بقدر زواله الرابعه ولو
 ائتمروا على رجل زناه بغايبة اي غايبة عن مجلس القضا
 حد الرجل وكذا ان اقترانه زني بفلان وفي غايبة
 حد المقر **عقوبة السرقه** اي تجلاد في مالوا اسرقوا انه
 سرق مال فلان وهو غائب لم يقطع **ولو اقر الرجل بالزنا**
بغير حيلة اي بامرأة لا يعرفها المقر حد الرجل وان
شهدوا على رجل بذلك اي بانه زنا بامرأة لا يعرفها
المشهود لا يحيد الرجل كاختلافهم في طوعها اي كما
يحدونها في اختلاف في الشهود في طوعها بان قال اثنان
منهم انه استكرهما واخران انها طاعت عتدانه
حنيفة وزفر وعندهما حد الرجل فقط او كاختلافهم
في البلد بان شهد اثنان انه زنا بها بالبصرة واخران
انه زنا بها في الكوفة فلا حد عليهما ولا على الشهود
زفر حد الشهود والنقيض بالبلد انفا في لان الحكم
لا يختلف بالمكان اذا كان في غير بيت واحد ولو
على كل من في اي واحد على اكل في اختلاف في المكان ولو
شهد على كل من في اربعة بان شهد اربعة على رجل
انه زنا بفلان ببغداد واربعة اخرون انه زنا
بها بالبصرة ولو اختلفوا في بيت واحد بان

شهد

شهد اثنان انه زنا بها في زاوية هذا البيت وشهد
 اخران زنا بها في زاوية اخرى من هذا البيت حد
الرجل والمراة استحسانا والفتيان ان لا تقتل هن
الشهادة وموقوف زفر ولو شهدوا على زنا امرأة
ومى بكر وانفطرت النساء اليها فقلن هي بكر والشهود
فستقدا وشهدوا اليها اربعة فزود على شهادة اربعة
اصول بالزنا على رجل لا يحيد احد وان شهد الاموال
ايض على من ما شهد الفروع لا يحيد احد من الزانية
والزانية والشهود في الصور المذكورة ولو كانوا ثمانية
او محدودين بحد القذف او كانوا ثمانية حد الشهود
لا المشهود عليه في الصور الثلاثة وانما قذف نابه لانهم
لو كانوا محدودين بالزنا او الشرب ثم تابوا وصاروا
عدولا تقتل شهداءتهم ونوح حد المشهود عليه فوجدوا
اخرهم عبدا او محمدا ودان في قذف حدوا اي الشهود
كلهم وارسل ضربيه اي ضرب القاضى المشهود عليه
مد داي لا يجب على الشهود ولا على بيت المال اذا جرح
يشير اليه ذكرا الارسل فانه دية الكواخة فان رحم الشهود
عليه بان كان محصنا فوجد احد الشهود عبدا او محمدا
فدنيته على بيت المال وهذا عند ابي حنيفة وقالوا
او ضرب الصرب ايض على بيت المال وعلى هذا لومات من
الضرب تعيب الدية في بيت المال عند ما خلا فانه وكذا
لو رجع الشهود وقد جرحت السياط فلا ضمان على
الشهود عنده وعندهما يضمن الشهود ارس الضرب
وان مات ضمنوا الدية ولو ضرب بنفسه ثم ظهر
خطاؤه يكون ضمانه في بيت المال ولو رجع واحد

ودا

من الاربعية بعد الرجم حد الواجع وحده وغرم ربح
 الديه عندهم وقال الشافعي يجب القتل دون
 المال وقال زفر لا يجد الواجع اية ولو رجع قبله
 اي قبل الرجم بعد القضا والامضا حد واى الشهود
 ولا رجم اية على المشهود عليه وقال محمد وزفر حد
 الواجع فقط وان رجع واحد منهم قبل القضا والا
 حد وجميعا اية وقال زفر الواجع فقط ولو رجع
 بعد القضا والامضا احد من الخمسة لاسى عليه
 اى على الواجع من احد والعقوبة وان رجع اخر من
 الاربعية الباقية حد او غرم ربح الديه ايضا فانهم
 ومن المزدكية المرحوم ان ظهر واعبيد اعند
 اى حبيفة وهدمها لاشمان عليه ولكن الديه في
 بيت المال هذا اذا رجع الموكى عن التزكية وقال
 ثم عبيدا او كفارا الا اني تمدت التزكية مع علي
 بحالهم واما لو ثبت على التزكية وظهروا انهم عبيد
 لم يضمن ولكن الغلمان في بيت المال عندهم كما لو
 قتل من امر برجه اى ضمن الموكى كما ضمن دية
 المقتول من امر برجه فقتله فظهر واكد ذلك اى
 عبيدا وفي القياس يجب القضا من وفي الاستحسان
 يجب الديه في ماله في ثلثة عشرين وان رجم المامو
 به ثمانية فوجد واعبيدا مثله فديته في بيت
 المال ولو قال شهود الزنا تمدنا النظر الى قبحها
 حسنة حتى يحل لنا ادائها الشهادة ونقول راسيا
 كالحيل في المتخلة قبلت شهادتهم وحد المشهود
 عليه وان كان النظر الى الفرج عمدا فسقا ولو

انكر

انكر المشهود عليه الاحصان بعد شهادة الاربعية
 معناه انكر الدخول بعد وجود ساير الشرايط
 فشهد عليه اى على الاحصان رجل وامرأتان او
 ولدت زوجه منه وكانا مقربين بان الولد
 ولد مما يبرجه المشهود عليه الصورتين خلافا
 لزفر وان في الاولى بان **حد الشرب**
 من شرب خمرا اى من المسلمين المكلفين في دار الاسلام
 لان الذم لا يجد وكذا المسلم اذا شربها في دار الحرب
 فاخذ ورجعها موجودا او كان سكران ولو كان سكران
 ببسبب تمر وشهد وجلازا او اقربوه ورجعها موجودا
 حد ان علم سرية طوعا وصحا اى افاق وان علم سرية
 كرها لا يجد وكذا في حال الكفر لا يجد وعز اى يوسف
 انه شرط الاقرار مرتين واثمنا قيدا بالثبوت بالمر
 لانه لو كان من بسبب العقل او نحو ذلك لا يجد كذا
 في الهداية واثمنا قيد بشهادة الرجال لانه لا يقبل
 شهادة النساء وان شهد مع رجل واعلم ان التقييد
 بالشهادة او الاقرار اشارة الى انه لا يجد بمجرد
 وجود الراية كما ياتي صرحا في المتن وان اقر
 بشرب الخمر وان اقربوه طوعا بعد مضى رجحها
 لا بعد المسافة او وجدت منه راحة الخمر او
 تنافيا اياها الخمر او رجع عما اقر قبل اقامة الحد او
 في ومطرا واقر حال كونه سكران بان زال عقله
 لا يجد في جميع الصور المذكورة خلافا لمحمد في صورة
 الاقرار والشهادة بعد المضي قوله بان زال عقله
 بيان حد السكر يعني انما يتحقق كونه سكران اذا زال

بشرب الخمر او شهدا

جد بهزله ولا
يستغفر على شيء
في صواب وخطا

عقله فلا يعرف الرجل من المرأة والارض من السماء وقال
هو من يهدي ويخطأ أو اليه مال الكثر المشايخ وانما قال
لا لبعده المسافة لانه لو ذابت لا يجتمعها بسبب البعد
وحد السكر وحد شرب الخمر ولو شربت قطرة غافون
سوطا للمعسر وللعيد نصفه وقال الثالث في حد الشرب
أربعون سوطا حرا كان أو عبدا وقرق حد الشرب على يديه
وتتزع بياضه كحد الزنا وعن محمد لا يجوز ههنا ان يتي
بما يستتبع حد القذف وهو كحد الشرب كميته
أي من جهة العدد وثبوتهما يان شهد رجلان أو امرأة
فلو قذف رجل أو امرأة رجلا محصنا أو امرأة محصنة
بزنا ما ن قال زنت أو انت زان أو يارأني أو نحو ذلك
من مخرج الزنا حد بطله أي المقذوف وحد متفرقا
كما في حد الزنا وان لم يطلب لا يجد الا ان يطلب غير المقذوف
الذي يقع القذف في نفسه كانه من المقذوف وحد الحكم
الحكم ايضه وانما قلنا من صريح الزنا لان حد القذف
لا يجب بالتقريب ولا يزرع عنه ههنا غير المقرور
واحصانه بكونه مكلفا حرا مسلما صفيقا عن الزنا
فتوله عن الزنا احتراز عن الوطى الحرام في الملك فانه
لا يخرج الوطى عن ان يكون محصنا فاقوال لغيره
لست بآب فلان في غضب متعلق بقال حد هذا انما
يكون قذا فاذا كانت امه محصنة لانه في الحقيقة
قذفها في غير أي غير الغضب لا يجد كنفية أي
كما لا يجد في نفيه عن جده بان قال له انت بآب فلان
وفلان جده وقوله أي كما لا يجد في قوله لغزبي يا
نبطي ويا ابن ما السماء اولست بعزني اولست من قبيلة

لست بآبك
أو

فلان

فلان لقيلمه الذي هو منها وقال ابن أبي ليلى
البتط جيل من الناس يختصمون بالاخلاق الذميمة
وغدم القضاة ونسبته أي كالا يجد في نسبه
الي عمه او جده او زوج امه او خاله او ابه أي الذي
رباه ولو قال لرجل يا ابن الزانية وامه حينة محصنة
فطلب الوالد أي والد الام وهو وجد المقذوف وان
غلا سوا كان كافر او عبدا او والدا او ولده أي
ولد الولد وان سفل حد مطلقا سوا كان الولد
ابنا او بنتا كذا كان او مسلما حرا او عبدا وسوا
كان ولد الولد ولد بنت او ابن وقال عز وجل لا يجوز
للولد الكفار والمملوك ان يطالب بالحد وقال
محمد ليس لولد البنت حق المطالبة ثم لولد الولد
حق المطالبة مع بقا الولد خلا فالز فرم لا يطالب
بحد القذف للميت الا من يقع القذف في نسبه بقذ
وموالذي ذكر في المتن وهذا ان قضي ثبت حق
للمطالبة لكل وارث ولا يطالب ولد عبده اياه
وستتبع فيه لث وشر تقذيره لا يطالب ولداياه
وعيد سيدة بمذقاه ولو كان او الفاسدة مكان
الواو والناسلة او كان ضمير التثنية مكان ضمير
المتردد كان اولي ويطلب الحد بموت المقذوف هو
مطلقا سوا كان قبل اقامة الحد او في وسطه
وعند الشافعي لا يبطل اصلا بالرجوع أي لا يبطل
برجوع القاذف عن الاقرار والعفو عنه وعند
الكوفي يبطل بهما وعن ابن يوسف في العفو مثل
قوله الثالث في ولو قال لرجل زنت في الجبل

فه

وعني المصعود عليه **حد** وقال محمد والسافعي لا يحد ولو
قالت يا زاني وقيل الخاطب بان قال لا بل انت **حد**
اي الاول والثاني ولو قال لامرأة يا زانية وهكست
امرأة بان قالت لا بل انت **حد** المرأة فقط ولا لعان
ولو قالت امرأة في جواب قوله يا زانية زنيته بك
بطلا اي يحد واللعان ولو قال لا جنسية يا زانية
فقال زنيته بك تحدهي حد القذف دون الرجل وان
اقر بولد بان قال مولاي بنى **ثم نفاه** بان قال ليس بابني
بلا عن وان عكس بان نفى سبب الولد ثم اقر بان ولد
حد القاذف فقط والولد له فيهما اي في الصورتين
ولو قال ليس بابني ولا يامتك بطلا اي يحد واللعان
ومن قذف يا امرأة بالزنا لم يدرا **بو** وكدها او قذف
امرأة لا صفت بولد مطلقا سواء كان حيا وميتا او
قذف رجلا **وطي** في غير مكره كامة العير او قذفت
وطيامة مشتركة بينه وبين غيره او قذف **مسلم**
زنا في حال كفر مطلقا سواء كان في دار الحرب او الام
او قذف مكاتبات عن **وقاي** اي ترك ما لا ينبغي سبك
كتابته لا يحد القاذف في الصور كلها وانما يقتد بغير
لا عنت بقذف حد قاذفها **وحد قاذف** والحق امة
مبجوسة وحايق اي حد قاذف والحق امرأة حايقة
وامرأة مكاتبة وعن ابي يوسف وزفران وطليحكا
سطل الاحصان **وحد قاذف مسلم** امة في حال
كفره ووطيها عند ابي حنيفة خلا قالها **وحد**
مسما من قذف مسلم بان دخل دارنا بامان وقذف
مسما ثم المسما من يحد القذف فقط عندهما وعند ابي

يوسف

يوسف يجب عليه سائر الحدود وغير حد الحنيفة اذا
الحلم تو قذف تستيقظ شهادة وان تاب واذا احده
الكا فو قذف لم تجز شهادة على اهل الذمة فان اسلم
قبلت شهادة عليهم وعلى المسلمين والعبد اذا خذني
حد القذف لم عتق لم تقبل شهادة **ومن قذف**
مطلقا سواء كان المعذوف واحدا او متعددا **واذا**
مطلقا سواء كان بواحدة او جماعة من النساء او **شرب**
مطلقا سواء كان المشروب جينا واحدا واجناسا
مختلفة **مراد** هذا متعلق بكل واحد منها **فحد**
اي يحد **كله** لكل قذف مراد او لكل شرب مراد اي
يتداخل وقال **السافعي** اذا اختلف المعذوف او
القذف وهو الزنا يا ز قذف غير الاول او قذف
الاول لكن زنا اخر لا يتداخل الحد بل يجب لكل قذف
حد والله اعلم **فصل في التعزير** وهو
المتاديب دون الحد واصله من العزير بمعنى الود
والرودع **ثم** قد يكون بالحبس وقد يكون بالصنيع
وتعزير الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد
يكون بالصرب وعن ابي يوسف ان التعزير باخذ
المال بجور للسلطان ولم يذكر كيفية الاخذ واري
ان ياخذ في مسكه فان ايسر عن قنبه يصرفه الى ما
يري وفي مثل الاثار التعزير بالمال كان في ابتدا
الاسلام ثم نسخ ونسج **شرح** ابي اليسر التعزير بالشمع
مشروع ولكن بعد ان لا يكون قذفا كذا في الزامه
ثم التعزير على اربع مراتب تعزير الاسراف كالدعارة
والعتواد وغيره مع الاعلام والجراي باب القامى هـ

المنع وصرح

توضيح

والمواد جمع قايد ومم رؤسا العسكر وتغزير اشرف
الاشراف كاللغزها والعلوية الاعلام فقط يان يقول
بلغني انك فعلت كذا فلا تعقل وتغزير او ساط الناس
كالسوقية الاعلام والجر والجنس وتغزير الاختسا
الاعلام والجر والجنس والفس ومن قذف مملوكا
مطلقا سوا كان الملك وافوا وناقضا او قذف كافرا
ماليانا او قذف ملما بيا لاسق وموليس يناسق
او بيا بن الفاسق ويا كافرا ياهودي ياشراقي ياباين
التطريحي يا حبيبت يا لص وموليس يلص يا فاجريا
منا فوق يا لوطي يا من يعمل عمل قوم لوط يا من يلعب
بالعبيات يا اكل الرب يا شارب الخمر يا ديوت اي
الذي لا عنة له ممن يدخل على امرأة يا مخنث اي الذي
في اعنائه لن ويكلامه تكسر يا خاني يا ابن النخيم
وهي المرأة الفاجرة يا رنديق يا قوطبان يا ماوي
الزواني والاصوم يا حوام زاد ومن في جميع
الصور المذكورة هذا جواب ما هو خير وذكر شرف
التخسيس ولو قال يا لوطي ليس عليه شيء ولو قال
يا من يعمل عمل قوم لوط ففقه التغزير عندنا في حنيفة
ومن قذف رجلا بيا كلب يا نيس المنيس من اتعز
والجمع يتوس وانياس يقال للذكر من الطبا ام
نيس وللاثنى عز يا حمار يا خنزير يا بقر يا حية
يا ذئب يا حمام يا بغا البغا الذي يعلم بخورها
وبرصها يا مواجر الذي ياخذ اجر الزواني يا ولد
الكوام يا غيا راى الذي يتزدد بغير عمل وهو حاو
من قولهم فرس غاير وغيار يا فاكس يا منكوس يا

سنة

سنة يا منصفه يا منصفه يا كسحاف اي الذي يتشا
في امر الغير ولا يغلو اعنى نوع عينة بخلاف الديوت يا ابل
يا موسوس يا ابن الاسود وابنه ليس كذلك يا رستا
وهو ليس كذلك يا مقعدك يغزير في جميع الصور
المذكورة وقيل في عرفنا يغزير يا كلب ويا حمار ويا
خنزير ويا بقر وقيل ان كان المسيوب من الاشراف
كالغزها والعلوية يغزروا ان كان من العامة لا يغزروا
وهذا الحسن والكر المتغزير تسعة وثلاثون سورة
واقله ثلثون جلداً وقال ابو يوسف في رواية مبلغ
التغزير خمسة وسبعون سورة وفي رواية تسعة
وسبعون سورة وموقول زفر وقول محمد مضطر
ومعنى الكنت مع ابي حنيفة وفي بعضها مع ابي يوسف
ثم ذكر ما يخفى ان آدناه مفهوم الى اري الامام
يتم بقدر ما يري المصلحة فيه وعز الى يوسف ان
التغزير على قدر عظم الجرم ومنعه وعنه انه يقرب
كل نوع من بابه فيقرب المس والقبيلة من حد الزنا
والقذف بغير الزنا من حد القذف ومع حنيفة بعد
الغزير واستد الغزير التغزير يريد به الشدة
في القرب وقيل في جميع الاسواط في عضو واحد
ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حد
او عزم باجر الامام فها قد مره مدر وقال الثاني
دنية في بيت المال بخلاف الزوج اذا عزم من روجه
لترك الزينة او لترك الاجابة اذا دعاها الى الفراش
فها تامة فانه يجب الدية والمراد بالاجابة التمكن من
الوطي لا الدعوة الى العواش كناية عن الوطى ولترك

الصلوة اي بخلاف الزوج اذا هزوز وجهه لتترك الصلاة
وتترك **الغسل** من الجنابة **والخروج** بخلاف ما اذا غرس
زوجته للخروج **من البيت** ولا يجوز الخروج اذا قبضت
مهرها او وهبته منه اما قبل قبض مهرها لها ان يخرج
في حوائجها وان تزور ابوها وسائر محارمها بغير اذن
الزوج وفي كتاب العزل في ضرب الولد والزوجة لتترك
الصلوة روايتان وذكر في الذخيرة انه ليس له ضربها
على ترك الصلاة بخلاف الاب فان له ضرب ابنه على تركها
بالاجماع **كقائم** **السرقعة** اعلم انه قد ورد
الزنا لانه شرع لصيانة الانساب والفرس وفيه احيا
النفوس لان الولد الذي من الزنا هالك معني لعدم
يرميه ثم حد الشرب لانه لصيانة العقول التي بها قوام
النفوس ثم حد القذف لانه لصيانة الاعراض ثم
حد السرقة لانه لصيانة الاموال والاموال وقاية
النفوس والعرض **هي اخذ مكلف** مطلقا سواء كان مملوكا
او حرا او كافرا او مسلما **الخفية** قد عرفت **درامم** مفروضة
جملة **محروقة** بمكان كالذوق والبيوت او حافظ
وقال الشافعي ربع دينار وقال مالك ثلاثة دراهم
وانما قيد بقوله خفية ومحروقة لان الاخذ اذا لم يكن
كذلك لا يكون الاخذ ساقا وانما قال قدر عشرة
درامم ليتنا والمال درهم وما يبلغ قيمته عشرة دراهم
وانما قيد بمضروبة حتى لو سرق عشرة نبرا لاشاوي
عشرة مضروبة لا يجب القطع وروي الحسن عن ابي حنيفة
ان المضروبة وغيرها **الاول** **سأله** وانما زدت الجينة
لانه لو سرق عشرة ردية لم يقطع عني ابي حنيفة

لها

سواء

وزفر

وزفر وهو عن رواية ابي يوسف وعنه ايضا انه
يقطع ان كانت تزوج ثم التعتير عشرة دراهم فوثر
سبعة مثاقيل **يقطع** ان اقرا لاخذ من عندهما
وعند ابي يوسف لا يقطع ما لم يقر مرتين وعنه انه
شرط الاقراء في مجلسين مختلفين وكذا الخلا في
الاقراء يشترط ان يقر بغير رجوع ابي يوسف
الى قولهما **وسهده** **وجلان** على السرقة ولو كان السارق
جمع **والاخذ** بعضهم **قطعوا** ان قسم **وا** **منا لكل**
من الشارقين **نصاب** وهو عشرة دراهم والقياس ان
يقطع الاخذ وحده وهو قول زفر والشافعي وانما
قال نصاب لانه انما نصاب لكل اقل من ذلك لا يقطع
واحد منهم خلا قالمالك فان عنده ان سرق جماعة
ثلاثة دراهم **قطعوا** **ولا يقطع** **جنس** ونخل
ياصلها **وحشيش** **وقصبه** **وسمك** مطلقا سواء
كان طريا او مالحا **وطير** سواء كان الطير بيا او دججا
او حماما **وصبيد** **وزونق** **ومغرة** بالستكين وهي
الطين الاحمر قد يحرلن والامغر الاحمر ونورة
وفحمة واشنان وقال الشافعي يقطع بسرقة كل
ما يبلغ قيمته نصابا الا التراب والطين والسرقة
وهو رواية عزابي **لكنه** **ولا يقطع** بسرقة **فأهنة** **رقبة**
او فاكهة **على شجرة** **ويطبخ** **ونبي** **وخم** **وزرع** **لم يحمده**
وقال الشافعي يقطع نذره الصور قيد برطبة
لانه في اليابسة يقطع وقال لم يحمده لان الذي
حمده واخرن يقطع فيه **ولا يقطع** بسرقة **اشربة**
مطلقا سواء كانت حارة او مارة والمزاد بهذه الاشربة

رق

التي لا تبقى ويتسارع اليها الفساد والا فالذي يبقى
 ويدخر ما لا اجامه ويقطع ومن اراد حفظ هذه المال
 فليحفظ هذه القاعدة لا تقطع فيما يتسارع اليه الفساد
 ولا يقطع في **المينور** وما اشبهه من الملاهي **ومعجف**
ولو تحلى بجلية **وباب مسجد** وقال **الثاقبي** يقطع
 ان بلغت قيمة المعجف نصابا وعزالي يوسف مثله
 وعنه انه يقطع ان بلغت قيمة حلته نصابا **والامح**
 يقطع بسرقة **ملكيت ذهب** مطلقا سواء كان في المصل
 او غيره وعزالي يوسف ان كان الصليبي المصل لا يقطع
 وان كان في بيت اخر يقطع ولا يقطع بسرقة **سفر**
وزد ومبي خرو ولو كان معه **حلي** وعزالي يوسف
 يقطع ان كان عليه حلي يبلغ نصابا وعلى هذا اذا سرق
 انا فضة فيه نبيذ او ريد والخلاف في الصبي
 الذي لا يمشي ولا يتكلم حتى لا يكون في يده نفسه
 لا يقطع بسرقة **عبد كبير** وصغير يعقل ويتكلم ولا
 يقطع بسرقة **فان** مطلقا سواء كانت مشروعة ككتب
 التفسير والحديث والفقهاء وغير مشروعة ككتب السحر
 والسحر والشعوذة ونحوهما **بخلاف** سرقة العبد
المغير اي الذي لم يهرب عن نفسه ولا يعقل ولا
 يتكلم فانه يقطع فيه عند ما خلا لا في يوسف
بخلاف **فان** **ترا حساب** والمواد بها فان لم يمتد
 حسابها لان ما فيها لا يقصد بالاحذ وانما المقصود
 الكواغد فيقطع ان بلغت نصابا واختلف في كتب
 الادب قيل هي ملحفة يساير **فان** **ترا حساب** وقيل
 بالفقهاء والتفسير لا يقطع بسرقة **كلب** **وفهد**

ودق **وطبل** هذا اذا كان طبل هو اما طبل الغزاة
 فاختلف المشايخ في وجوب القطع فيه **وبربط** **وزمار**
 ولا يقطع **بخانة** المودع ما في يده من الشيء المأمون
ونهب **واختل** من الخلس بالخا المعجزة والسبق المهمة
 اخذ الشيء من ظاهر سرقة **ونفس** **النفس** يخرج الشيء
 المدفون من باب طلب ومنه النباش الذي يقتل
 المقتول وقال **ابو يوسف** والثاقبي يقطع فيه
 واختلفت مشايخنا فيه اذا كان العترة يبيت
 مخفلا والامح انه لا يقطع سواء بنسب الكفن او سرق
 مالا اخر من البيت وكذا اذا سرق الكفن من تابوت
 في القافلة وفيه الميت لا يقطع في الامح ولا يقطع
 بسرقة **مال عامة** اي مال بيت المال **او مال** **او مال**
 السارق والمسروق منه **ومثل** **اي** من له على
 اخر دين فسرق منه مثله والدين حال لم يقطع
 وان كان موجلا يقطع قياسا ولا يقطع لخصا
 وكذا اذا سرق زيادة على حقه لا يقطع وان سرق
 من خلا في حيش حقه يقطع ومن ابي حنبل انه لا
 يقطع وان كان دينه ذراعا فسرق ذراعا لم يقطع
 انه لا يقطع ولا يقطع **بشي** **قطع** **فيه** **ولم** **ينقص**
 يعني من سرق شيئا فقطع فيها فزدها لم يقطع فيها
 وهي بحالها لم يقطع ومن ابي يوسف والثاقبي يقطع
 قياسا وانما قال **ولم** **ينقص** لانه لو تغير عن حاله
 بان سرق غزلا فقطع فزده فليس ثم سرقة ثانيا
 يقطع **ويقطع** **بسرقة** **الساج** **الساج** **عظيم** **خبرا**
 قالوا لا يثبت الا ببلاد الهند كلب المغرب **وبسرقة**

المديون هم

القناي الروح والابنوس والعندل والدارميني
والنصموس الكفري والياقوت والزبرجد واللؤلؤ
 وعن محمد لا يقطع في الفرس ونحوه **ويقطع بسرقة**
الاواني والابواب المتخذ من خشب قوله المتخذة
 متعلق بالاواني والابواب واعلم انه اذا غلبت الصنعة
 على الاصل في الخصر كما في انصير البغدادي وانخرج في قالوا
 يقطع ايضاً وتفسير الغلبة ان تزيد قيمته الصنعة على
 قيمة الاصل كذا في شرح القدوري وفي ابواب المحرقة
 انما يقطع اذا كان في حرز ما اذا كان في باب الدار فلا
 يقطع وانما يقطع اذا كان خفيفاً لا يثقل على الواحد
 حمله **فصل في الحرز** يقال حرزه جوله الحرز
 وهو الموضع المحصين **ومن سرق من بيت ذي رحم**
محرم لا يرصاع لم يقطع مطلقاً سواء سرق من ماله او
 مال غيره **وقال الشافعي** يقطع في غير الولاد وعن ابي
 يوسف ان سرق من امه ومضاعاً لم يقطع وانما قيد ما
 بالبيت لا بما اذا سرق مال ذي الرحم المحرم من بيت
 غيره **ويقطع** ومن سرق من **زوجته** ومن **زوجها** لم
 يقطع مطلقاً وقال الشافعي يقطع وقال مالك ان
 سرق من بيت سوى البيت الذي بها فيه يقطع
 والاقله **ومن سرق من سيده او زوجته**
سيده ومن مكانه ومن خنته ومهره او من
 مقنن من العتمة ومن حمام ومن بيت اذن للناس
 في دخوله ويدخل في ذلك حواشي النجاة **لم يقطع**
 هذا جواب الشرط ومتعلق بالجميع وعن ابي يوسف
 ويحد اذا سرق من بيت خنته ومهره يقطع فيهما

كما

وعن

وعن ابي حنيفة اذا سرق ثوباً من تحت رجل في الحمام يقطع
 وعند ما لا يقطع ويؤخذ من الفتوى هذا اذا اخذ
 ثوباً او اما اذا اخذ ليلاً فيقطع **ومن سرق من المسجد**
او من غير الحرم متاعاً ور به صند حافر قطع وان
 لم يخرج منه والا لا والموارد بالرب المحافظ وان سرق
 صنف من امانته او سرق من الدار شيئاً والحاصل
 انه لم يخرج من الدار الى الصحن لا يقطع وان اخرج
 من صحن الى صحن الدار او اخرج من اهل الحرم الى حجة
 او قبة شيئاً فدخل فيه واخذه **والقنينة**
الطريق وخروج ثم اخذه وحمله الى المسروق على حمار
فسيق واخذه قطع في جميع الصور المذكورة خلافاً
 لما في الاصل في الطريق ثم اخذ فان عنده لا يقطع
 وانما قيد بقوله فدخل فانه اذا لم يدخل فيه بنفسه
 بل ادخل به فيه واخذ شيئاً لا يقطع خلافاً لابي يوسف
 كما سياتي وفيه بقوله واخذه لانه لو حمل الحمار فخرج
 السارق وذهب الى منزله ثم خرج الحمار بعد ذلك
 وجا الى منزله لم يقطع وكذا اذا خرج الحمار قبل خروج
 السارق كذا في المحيط **وان ناول اخر من خارج او**
ادخل به في بيت ولم يدخل به بنفسه واخذ وطور
 اي قطع **وسيق مسرة** ما يؤخذ من قولهم دراهم مسرود
 اي مسرودة خارجة عنكم او سرق من قطار و
 بغير او حمار لا يقطع في جميع الصور المذكورة خلافاً
 لابي يوسف في صورة ادخال اليد وطور المسرة فانه
 عنده يقطع فيهما وانما قيد بقوله خارجة لانه اذا
 دخل به شيئاً لم يقطع وقطعها واخذها قطع كما ياتي في

المذهب عليه الفتوى

في آخر هذا الفصل قوله ان ناولا اخراي اعطى رجله
خارج البيت لا يقطع واحد منهما مطلقا سواء كان
اخرج الداخل يد - فتناولها الخارج او ادخل الخارج
يده فتناولها بيده حتى تناول الاخر المتاع فالتقطع
عليهما الداخل وعن ابي يوسف اذا كان الخارج ادخل
يده حتى تناول الاخر المتاع فالتقطع عليهما وان كان
الداخل اخرج يده مع المتاع حتى ياخذ منه الخارج يقطع
الداخل فقط قوله او سرق من قطار جملا او جملة
لا يقطع مطلقا سواء كان معه سابق يسوقه او قايد
يقوده او لان المقصود القايد والسابق القود و
السوق وقطع المسافة دون الحفظ وانما يجب
القطع اذا كان المسروق محفوظا مقصودا حتى لو
كان مع البقال من يتبعها للحفظ يقطع **وان سرق الحمل**
فاخذ منه متاعا او سرق جوالقا فبئنه متاع يبلغ
نصابا وره يحفظه او نصاب عليه او يقرب منه
حيث يكون حافظا له ويعد حفظا عرفا او ادخل
يده في صندوقا او في جيب غيره او كره فاختار
قطعة من الصورة المذكورة وقصص مثل في كيفية
القطع وابانة وتقطع بين السارق من الزند
اي الكرخ وخمس الحسم بالحق المملة والسبن المملة
التي وتقطع رجله اليسرى من الكعبان عادالي
الترقة ثانيا فان سرق ثالثا جلس حتى يتوب و
يعزوا ايضا ولم يقطع شئ منه وعند الشافعي يقطع يده
اليسوي في المرة الثالثة ورجله اليمنى في المرة الرابعة
وفي الفتاوى السراجية للامام ان يقتله سياسة

كمن سرق اي لا يقطع كما لا يقطع يميني من سرق او لا
 واياهام ان يري مقطوعة او اياهام اليسرى مثله
 او اصبعان منها اي من اليسرى مقطوعان سواهما
 اي سوى الاياهام او رجله اليمنى مقطوعة وانما لم يذكر
 حكم السارق الا لاشل اليد او الاقطع لانه لما ذكر الحكم
 في الاياهام المقطوعة والاشلاء علم منه انه لم يقطع فيه
 بطريق الاولي واما قيد بقوله او اصبعان لانه لو
 كانت اصبع واحد مقطوعة سوى الاياهام يقطع
 اليمنى ولا يضمن بقطع اليسرى من امر خلافه
 وهو اليمنى عندنا في حنيفة مطلقا سوا قطع عمدا
 او خطأ قال لا لاشي عليه ان قطع خطأ وان قطع عمدا
 ضمن ارشرا ليه وقاتل زفر يضمن في الخطا ايضا
 ولو اخرج السارق يباره وقال هذه يميني لم يضمن به
 اتفاقا وطلب المروق منه السرقة بعد حضوره
 عمدا حكم شرط القطع مطلقا سوا كان اليثوث
 بالافوا او الشهادة هذا عندنا وعند الشافعي لا
 يشترط المطالبة في الاقرار فيقطع وعندنا يسلي
 لا يشترط الطلب ويقطع فهما ولو كان المسترود
 منه مودعا او غاصبا وصاحب الربا بان اشترى
 عشرين درهما بعشرة دراهم وقبضتها ثم سرقته او
 مستغيرا او متاجرا او مضاربا او قابضا على سوم
 الشرا او مرتهنا وكل من له يد حافظه سوى المالك
 ويقطع يد السارق بطلب المالك السرقة ايمنه
 لو سرق منهم الا ان الراهن انما يقطع بخصومته
 حال قيام الرهن بعد قضاء الدين اذ لا حق له في المط

۱۰۰

34

三

1875

266

50

20

不

2

بالعين بدونه **لا يطلب المالك اي لا يقطع يد السارق**
 الثاني يطلب المالك او يطلب **السارق لو سرق من**
سارق بعد القطع اي بعد قطع يد السارق الاول
 وانما قد يقول بعد القطع لانه لو لم يقطع يد الاول
 يقطع الثاني بمضمومة الاول **ومن سرق شيئا ورد**
 السارق **قبل ان يضمنه** وقبل الادعاء الى الحاكم
المالك او ولده او ذى رحم محرم الذي يكونان
 في عياله او والده او حبه او والدته او جدته او مكان
 وان لم يكونوا في عياله **وملكه** اي ملك السارق المرو
بعد القضا بالقطع بهيمة وسليم او شرا او اوعى
 انه ملكه او نقصت قيمته من النصاب بعد القضا
 قبل الاستيفاء لم يقطع في المسائل المذكورة كلها وعن
 ابي يوسف انه يقطع في المسئلة الاولى والثانية
 وثالث قول زفر والشافعي في الثانية وقال زفر
 والشافعي يقطع في الرابعة ايمن ومورد رواية عن محمد
 قوله او ادعى السارق ان العين المسروقة ملكه
 بعد ما شهد الشاهدان بالسرقة لم يقطع مطلقا
 سواء اثبت بالنية اولى وقال الشافعي لا يستط
 بمجرد الدعوى ولو اقر بسرقة ثم قال احدهما هو
 مالي لم ينفعا مطلقا سواء ادعى قبل القضا او بعده
 قبل الامضاء ولو سرقا وغاب احدهما وشهد
 بحضور الآخر على سرقة قطعه الآخر كما عرفت في قول
 ابي حنيفة الآخر وهو قوله ولو قال سرقت انا وفلان
 كذا او فلان ينكر يقطع المفتر على الا يبرئ
 ولو اقر عيدا يسرقة قطعه مطلقا وترد السرقة

شاهد

من

منه والمصلحة على وجوه لانه لا يجزوا ما ان يكون
 ما ذونا او مجزوا والمالك قائم فيه او مالك فان كان
 ما ذونا يصح اقراره في حق القطع والمالك يقطع يده
 ويرد المال على المسروق منه ان كان المال قايما وان كان
 هالك فلا ضمان عليه صدقة مولاه او كذبه وان كان
 مجزوا والمالك يقطع ولا يضمن كذبه مولاه او صدقة
 وان كان قايما وصدقة مولاه يقطع عندهم ويرد المال
 على المسروق منه وان كذبه وقال المال مالي قال ابو حنيفة
 يقطع يده والمال للمسروق منه وقال ابو ثور وان في
 يقطع يده والمال للموئى وقال محمد لا يقطع والمالك
 للموئى وقال زفر يصح اقراره بالمال ان كان ما ذونا
 وان كان مجزوا لا يصح اقراره في حق القطع ما ذونا
 كان او مجزوا **ولا يجمع قطع وضمان** ولكن يرد العين
 لو كان قايما اي لا يجمعان مطلقا سواء ملك او
 استهلك وسواء كان ذاملا او لا وفي رواية الحسن
 عن ابي حنيفة انه يجب الضمان بالاستهلاك وهذا اذا
 كان بعد القطع فان كان قبل القطع لا يجب فان قال
 المالك انا اضمنه لم يقطع عندنا وان قال انا اخذت
 القطع يقطع ولا يضمن عندنا وقال مالك ان كان
 السارق ذاملا يضمن في الحال والا لا وعند الشافعي
 يجب فيها وجمع مع ضمان ولو قطع لبعض السرقات
 بان سرق من شخص من مواله فخاصمه فاحد منهم وقطع
 فيه وجاخر واستلقت السرقة لا يضمن **مطلقا**
 سواء هلك او استهلك والقطع لكل هذا عند ابي
 حنيفة وعند ما يضمن كلها الا التي قطع منها وانما

بالمال ولا يصح اقراره في حق القطع

قيد بقوله لبعض لانهم لو حضروا وادعوا وقطعت
يدهم يحضروهم لا يضمن شيئا بالافتقار وفي السرقات
كلها ولو سرق ما سرق في الدار مفتوحين ثم اخرج
منها وهو يساوي عشرة دراهم بعد الشق **قطم** خلافا
لابي يوسف وانما قيدنا بقولنا وهو يساوي عشرة
دراهم بعده لانه اذا كان لا يساوي عشرة دراهم بعد
لم يقطع انفاقا واعلم ان هذا الخلاف فيما اذا اختار
تضمن النقصان واخذ الثوب فان اختار تضمن
القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع انفاقا وهذا
كله اذا كان النقصان فاحشا وان كان يبرأ يقطع
انفاقا **وسرق شاة** ودجها في الحرز واخوها لا
يقطع وان كانت قيمتها مذبوحة عشرة وانما
قيد بقوله فذبحها لانه لو اخزها من الحرز وقيمتها
عشرة ثم ذبحها يقطع وان انتقصت قيمتها بالذبح
ولو صنع المشروق بان سرق ذمبا او فضة فضنع
دراهم او دنانير فقلعه وروها على المروق منه هذا
من ابي حنيفة وقال لا سبيل الى المروق منه على الدراهم
والدنانير وقيل عندهما لا يقطع ولو سرق ثوبا او
صنعة **احمر فقطع يده** لا يورد الثوب المصبوغ
الى المالك **ولا يضمن** قيمته ان يضمن هذا عندهما
عند محمد يؤخذ منه الثوب ويعطى ما زاد المبلغ فيه
ولو صبغة اسود يورد الى المالك عندهما خلافا
لابي يوسف لكن الفرق بينهما ان عند ابي حنيفة المروق
منه ياخذ الثوب ولا يعطى شيئا وعند محمد ياخذ
ويعطيه ما زاد المبلغ فيه **باب**

قطم

قطم الطريق اي قطع المارة عن الطريق ويشترط ان
يكون الجماعة ذات منعة ولو اخذ قاصد قطع الطريق
قبله اي قبل القطع **حبس** بعد ما غرر حتى يتوب
وان اخذ ما لا معصوما بان يكون مال مسلم او
ذمي **فقطع يده** ورجله من خلاف كما مر بيانه وانما
قيد بقوله معصوما لانه اذا اخذ مال الكوفي كوا
كان مستامنا ولا لا يجد لان ماله ليس بمعصوم
وان قتل قاطع الطريق ولم ياخذ مالا **قتل حيا**
اي من جهة لا القضاة من جهة فالكافي فان عند
من جهة القضاة **وان عفى الوفي** وان قتل واخذ
المال ان شال امام **قطم يده** ورجله من خلاف وقيل
ومصلب بعد القطع **او قتل** من غير قطع **او مصلب**
من غير قطع وقال لا يقتل او يصلب ولا يقطع ثم شبه
ظاهر الرواية وهو مخير في الصلب ان شاقعه وان
شاك تركه وعن ابي يوسف انه ليس للامام ان يدع
الصلب واذا اراد الصلب ففي ظاهر الرواية **يصلب**
حيا ثلاثة ايام وبيع بطنه اي يشق بطنه حتى
يموت وبه قال الكوفي وعن الطحاوي لا يصلب
حيا بل يقتل ثم يصلب وعن ابي يوسف انه يترك على
خشبته كذلك حتى ينقطع فتسقط والامح انه يترك
معلوبا ثلاثة ايام ثم يخلى بينه وبين اهله لينزلوا
ويدفنوه واذا قتل قاطع الطريق لم يضمن ما اخذ
كما في الصغرى ان هلك او استهلكه ويردان كالعين
وغير المباشر كالمباشر حتى لو باشر القتل احدى يده
الجميع وعندك فاعلى لا يجد الا المباشر والعصبي

بق

والجرح بالسيف حتى لو قتل قاطع الطريق بالعمي والجرح
فكانه قتل بالسيف فيجري لكده عليه تحلف في الغضا
وان اخذ قاطع الطريق مالا وجرح المارة قطع
يده ورجله من خلاف وبطل الجرح قلم يؤخذ بالجرح
وان جرح فمطاي لم ياخذ مالا ولم يقتل احدا او قتل
فغاب عن قطع الطريق واختلغوا في التوبة قتل هو
ترك قطع الطريق وقيل هو التوك وردد المال الى المالك
او كان بمن القطع غير مكلف او كان بعض القطع
داوهم محرم من المقتوع عليه او قطع بفقر القافلة
على البعوض وقطع الطريق ليلا او نهارا بمصر وبار
مصري لم يجد في الصورة المذكورة فاذا دلولي فيما
اذا قتل عمدا جديده او عفى ولي المقتول قوله غير
مكلف اي اذ كان من القضا عبي او مجنونة سقطه
اكد عن الكل مطلقا سواء باشر غير المكلف الا اذا
القتل او لا عمد في حبيبة وذفر وقال ابو يوسف
ان باشر العبي او المجنون الاخذ والقتل فلا حد على
الباقين وان باشر المعتل حدا لباقون وعلي هذا
السرقة الصغرى ان دلى الضبي والمجنون اخراج
المقتاع سقط اكد عنهم وان دلى سواء ما قطعوا
لا العبي والمجنون قوله داوهم محرم اذ كان بعض
القطاع داوهم محرم من المقتوع عليه يسقط اكد
عن الباقيين مطلقا وقال ابو بكر الرازي في المسئلة
محمولة على ما اذا كان المال مشترك بين المقتوع عليهم
وفي قطاع الطريق ذواوهم محرم من احدثهم واما
اذا لم يكن المال مشترك بينهم فان لم ياخذ والمالك

الا من ذى الرحم المحرم فكذلك وان اخذ وامنه ومن غيره
يحدون والصحيح انه محوي على اطلاقه وانهم لا يحدون
بكل حال قوله او قطع الطريق ليلا او نهارا بمصر
اي اذا قطع الطريق في المصر او بين مصرين او قريتين
ليلا او نهارا لم يلزمه حد قطاع الطريق مطلقا
استحسانا واخذ برد المال وادب وخبر والامر في
قتل من قتل منهم او جرح الى الولي ومن الى يوسف
وقوله انك فعي يلزمه حد قطاع الطريق قياسا
وعنه انه في مصر وفيما بين القوي ان قطعوا بالمال
حدوا وان قطعوا بجرا وخشب نهارا ولا وان كان
ليلا حدوا ومن خنق اي عصر حلقه في المصر مرة
واحدة اي مرارا قتل الخناق به سياسة وانما قيد
بقوله غير مرة لانه لو خنق رجلا مرة واحدة خنق قتله
فالدية على ما قلته عند ابي حنيفة واما عندهما الواجب
هو القصاص ولما كان المقصد من اكد وادخل العالم
عن المعامي ومن اكلها واخلاه عن راس المعامي ورد
السرع صعب اكد ود كذا مشهور
هي جميع سيرة وهي طريقة النبي صلى الله عليه وسلم
معارضة وهي الحالة من البر كما بجلسة والركبة من الجلو
والركوب ثم نقلت الى معنى الطريقة والمذهب ثم
نقلت الى لسان الشرع على امور المغاذي وانما سمي
بها هذا الكتاب لانه بين فيه سيرة المسلمين المعاملة
مع الكافرين من اهل الحرب ومع اهل الذمة العهد منهم
من اهل الذمة والمستأمنين ومع المرتدين الذين هم
احبب الكفار بالانكار بعد الاقرار ومع اهل البتخي

الذين حالهم دون حال المشركين وان كانوا جاهلين بالحرب
فرض كفاية اي من غير ان يهجم الكفار واليهاد به
 بذل الطاقة وتحمل المشقة في تبديل الله مصدر جارية
 العدو ومجاهدة وجهاد اذا حاربته وقادته فانقا
 به قوم سقط عن الكل والا اي وان لم يبق به احد انما
 اي كل الناس بتركه والجملة الشريفة وقفت تفسير
 لفرض الكفاية ولا يجب على صبي وامرأة وعبد وامرأة
 مقعد واقطع بنا على الكهاد وفرض عين على كل واحد من
 المسلمين **ازهم العدو** اي ان اتى بغية على بلد ومسا
 المتفرع عما ولا يتزهد فيهم الا يقتلهم جميعا
 فيجب على كل الناس الدفع **فقتل المرأة والعبد بلا اذ**
زوجها وسيد فيه لث وكثر وكثر **وكرم الجمل ان وجد**
في بيتك فيء والا لا اي وان لم يكن فيه فيء فلا مال
 بان يقتوي بعضهم بعضا ويجعل ما يجعل للعامل على
 عمله فالمراد به هاهنا ان يضرب الامام لجعل على الناس
 الذين لا يخرجون الى الجهاد ثم سمي ما يعطى المجاهد
 ليستعين به على جهاده **فان حاصرونا** اي اذا دخلنا
 دار الحرب وجعلنا الكفار في حصار **ندعوهم الى الاسلام**
فان اسلموا اي المراد **والا ندعوهم الى قبول الجزية**
 وهذا في حق من يقبل منهم الجزية كما في الكتاب والقبول
 وعبرة الاوثان من الفهم واما المرتدون وعبرة الاوثان
 من العرب فلا فائدة في دعائهم الى قبول الجزية لانها لا
 تقبل منهم الجزية فيقاتلهم الى ان يسلموا **فان قبلوا**
الجزية فلهم ما ننا من عمة دماهم واموالهم **وعلمهم**
اي يلزم عليهم ما يلزم علينا ولا نقاتل من لم يتلخ

دعوة الاسلام وندعوهم الى الاسلام **فدعوا** اي من جهة
 الندبة من بلغته **والا فتقتل** بالله سبحانه وتعالى
 ان لم يقبلوا الجزية نطلبوا العون من الله سبحانه وتعالى
 ونحاربهم **ينصب المجانيق** جمع منجنيق وهو الذي
 ترمى به الاحجار **وحرقهم** وعوقبهم الفرق بفتحين
 مصدر عرق في الماء اذا غار فيه من باب ليس فهو عرق
 وهم غرقى وقطع اشجارهم وافساد زروعهم **ورمى**
وان تترسوا ببعضنا اي ترمي السهام اليهم وان
 اتخذوا بعضنا بمنزلة الترس ولكن **نقتلهم** اي
 بالرمي في هذه الصورة **ونهيينا عن اخراج مصحف**
وامرأة في سرية يخاف عليها سري بالليل سري من
 باب ضرب بمعنى ساريليل واسري مثله ومنه السرية
 لواحدة السرايا لانها تسري في خفية ويجوز ان
 من الاسترا الاختيا ولا لها جماعة مستراة من الجيوش
 اي مختارة كذا في المغرب وفي الميسوط الجيوش الجمع
 العظيم وكذا الجند واما السرية فتجوز اربعة يسر
 بالليل ويختفون بالثغار ويقال خير السرايا اربعة
 رجل ولا بأس باخراج النساء والمصاحف اذا كان هن
 عسكري عظيم يؤمن عليه كذا في شرح العذوري
وهيينا عن غنم وغنول العذون ترك الاوقاف والفلول
 والاعلال الحيازة **وهيينا عن مقله** المسئلة العقوبة
 وهي قطع عصمو من اعفنا الحي **لا نهينا عن قتل امرأة**
ولغيره خلف اي صبي ومجنون **وخرج فان واعى** **ومعد**
الا ان يكون احد من داراي في الحرب او ملكا تخشيد
 يقتل والغير واحد من المذكورين والصبي والمجنون

ن
 ية

اذا قاتلا في الحرب جعلوا ذراعي وقتلا وخالفنا
 الشاقي في النخ والمقعد والاعمى ومن يجن ويقتوه
 كالصبي في حال افاقة وكذا لا يقتل مقطوع اليد
 والرجلين اي جانب كان والا مقطوع اليد اليمنى
 خاصة وتقتل قطع السرى او احدى الرجلين
 وان لم يقتل احدا كذا في كفاية السرى ونهينا عن
نهينا عن قتل اب مشرك ومن في معناه كام لامب
 والجداي نهينا ابتداء اما اذا قصد احدهم قتله فلا
 يمكنه دفعا لا يقتل فلا بأس به وانما قتل بالاب لانه
 ان يقتل يقتل اخ مشرك وغيره من المختار من سوي
 الابوين وان علو **وليا اب الابن** عن قتل ابيه اذ ادركه
ليقتله غيره واعلم انه لو قال قليات بالقاتل كما زاولي
وتضاحهم ولو كان الصلح **بما** بان ياخذ منهم مالا ان
 كان الصلح **خيرا** الضعفت وشوكتهم هذا اذا كان لنا
 حاجة فان لم تكن حاجة لم يجوز ما اخذ يصرف فيه
 مصارف الخراج ولا خمس فيه اذ لم يتزوا بساخرهم
 بل ارسلوا رسولا اما اذا احاطا بجيشهم ثم اخذوا
 المال فهو غنيمه **ونبذ** اي تنقض العهد مع ارسال
 العلم اليهم **لو** كان البند خيرا للمسلمين **ونقل** اهل
 الحرب الذي صاحبه **بلا** **بند** لو خان ملكهم وكانت
 ذلك باتفاقهم **والموت** بلا ما لا يصالح المرتدين
 على ترك قتالهم مرة معلومة من غير ان ياخذ منهم مالا
فان اخذ منهم مالا مع انه لا يجوز **لا** سر اليهم **ولم** **يقطع** **نزع**
 سلاحهم مطلقا قبل الصلح ولا بعده **ولم** **تقتل**
 من منه حرا او حرة منا وذلك ان كان عاقلا بالغنا

اما العبي الذي لا يغفل فلا يصح امانه وان كان
 يعقل نظر ان كان مجبوراً عن القتال فهو كالعبد وان كان
 ما ذونا قيل لا يصح والاصح انه يصح **ونبذ** لو شرا
 بعثي لو امن واحد من الجيش اهل حصن وفيه مفسدة
 نبذ الامان ونوديه **وبطل** ما نذرى واسير وفاجر
 دخل عليهم وسلم اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها
عبد مجبور عن القتال عند ابي حنيفة وقال محمد وان
 يصح وابو يوسف مع محمد في رواية الكرخي ومع ابي حنيفة
 في رواية الطحاوي وانما قيد بالمجور لانه لو كان ما ذونا
 يصح امانه بالاتفاق **باب** **الفنائيم**
وقسمتها ما فتح الامام من الاراضي التي للكفار عنوة
 اي قهرا وعلبة فهو بالخيار ان شاخصها وقسم اليها
بيننا اي بين المسلمين الغائبين **واقر** اهلها **بطلها** **ودم**
انكرت على جاجهم اي رؤسهم **والخراج** على اراضيهم
قالت ان في تقسيم الاراضي ولا تترك في ايديهم **الخراج**
 ومذا في العقار اما في المنقول المجرد فلا يجوز المز بالورد
 عليهم وان امن عليهم بالوقايب والاراضي يدفع اليهم
 من المنقولات بقدر ما يتيسر لهم من العمل **وقتل الاسر**
 ان شاى غير الذين نهينا عن قتلهم وهذا اذا لم يسلموا
 واما اذا اسلموا فلا يقتل **واسترق** او تركهم **احرارا**
 الى دار الحرب **والفداء** اي لا ناخذ منهم فدية ولا اسيرا
 مسلما وقالنا خذ اسارى المسلمين وهو قول الشافعي
 وقال محمد لا بأس ياخذ المال فدا اذا كان للمسلمين
 حاجة وحرم امن على الاسارى وموان يطعمهم مجبانا
 وقال ابن نفي مجبور المن وحرم **عقر** مواشي **سوق** اخراجها

ذمة لنا غير مشركي العرب والمسلمين
 وحرم ردهم صح

من دار الحرب خلا فالمالك **فتدفع** خلا فاللشافعي **وتحرق**
وحرم قسمته **الغنيمة في دارهم** لا الايداع مطلقا وقال
الشافعي لا بأس بقسمتها في دار الحرب بعد تمام انزاع
المشركين فان قسمتها في دار الحرب فنذرت قسمتها في
قولهم كذا في الحائنية ثم قيل موانع الخلاف ترتب الاحكام
على القسمة اذا قسم الامام لا على اجتهاد ههنا الى ذلك
وقسمها جازا اتفاقا وقيل مذهبنا كراهة القسمة في
دار الحرب لا بطلانها **حرم بيعها قبلها** اي حرم بيع
الغنيمة قبل القسمة خلا فالشافعي **وسرك الردي**
المدد فيها اي مع المقاتل في الغنيمة خلا فالشافعي ردا
اعانه والردي بالكسر العود والعدد ما يمد به الشيء اي
يزاد ويكثر ومنه احد الجيوش بمدد اي ارسل اليه زيادة
لا السوقي اي لا يشارك سوقي العسكر مع المقاتل فيها
يلاقى وفي احد قولك ان فني له سهم **ولا من مات**
من الغنائم بعد ان تقسم الحرب **فيها** اي في دار الحرب
مع الاحياء حتى لا يركب وارثه وقال الشافعي من مات بعد
استقرار الزينة يورث نصيبه **وبعد** الاخر اذ اي من ما
منهم بعد اخراج الغنيمة **بدارنا** يورث نصيبه ويتفع
فيها اي في دار الحرب **تعلق** للدواب وطعام للاكل
وحطبه للاحقاق **وسلاح** للاستعمال **ومن** لادهان
بلا قسمة اي يتفع هذه الاشياء بغير قسمة بيننا ثم شرطا
الحاجة في البراءة صغر حتى لو كان بلا حاجة يكون
ويكره الانتفاع بالثياب والمناع قبل القسمة بلا حاجة
ولا يبيعها اي هذه الاشياء المذكورة التي يباح الانتفاع
بها قبل القسمة حتى ان باعها احدهم ود الثمن الى الغنيمة

وبعد

وبعد لخروج منها اي يرد ارا حرب لا يجوز الانتفاع
وما فضل مرد الى الغنيمة وعناك فني لا يرد ومن لم
منهم في دار الحرب احرز نفسه ما حفظه في دار الحرب
وطغله وكل حال معا **وودعة** عند سلم او ذمي دون
ولده الكبر وروجه **وحملها** وقال الشافعي ما يمد
بطونها سلم باسلام ابيه ودون **عقاره** وقال ابو حنيفة
وان فني هو له وقيل هو قول ابي حنيفة وابي يوسف
ودون **عبد المقاتل** وانما قيد ما يدار الحرب لانه
انما يجرنا لا يصير محرزا اولاده وماله باسلامه في
دار الاسلام وقيد نأبا لوديفة لان ما نصب من ماله
سلم او ذمي بعد اسلامه يكون فينا هذا اي حنيفة
وقيد نأبا لنصيب بعد الاسلام لانه لو نصب قبل الاسلام
ملكه الخاص لم يكن اودميا وانما قيد لوديفة يكونها
حند سلم او ذمي لانه اذا اودعه هند حربي يكون فينا
هذا اي حنيفة خلا فالشافعي وانما قيد العبد يكونه مقاتلا
لان من لم يقاتل من عبيده فهو له **فصل**
في كيفية القسمة يقسم الامام الغنيمة فيفرز حشمتها
اولا ويقسم ما ورث بين الغانمين بان يكون **للمواهل**
سهم وللغار من سهمان **لو كان له فوسان** هذا
عند ابي حنيفة وزفره عند صاحبيه وان فني للغار
ثلاثة اشهر **وللمواهل** سهم وقال ابو يوسف ايمن سهم
للموسى اي اربعة اشهر للموسى ان دخل دار الحرب
بها **والواهل** **ان كالعناقي** فيكون لصاحبها سهم اخو
والبرذون التركي من الكيل وخلافة العراب عناق الكيل
كراهما جمع عتيق كوياط وربيط وهو فارس عزي هو

لا الراجلة اي لا يسهم لاجل الجمل والبغل ويكون ضا
 كالراجل والعبارة للراجل والفارس عند المجاورة
 اي مجاورة الدرب حتى لو دخل فارسا وقاتل را جلا
 لغنيقا لمكان يستحق سهم الفارس اتفاقا ولو دخل
 فارسا ثم باع فرسه او وهبه او اجره او رهنته ففي رواية
 الحسن عن ابي حنيفة يستحق سهم فارس وسفاهل الرواة
 يستحق سهم راجل ولو باعه بعد المزاع لم يستقط سهم
 الفرسا ن في الامح ولو باعه في حال القتال تسقط له
 سهم الفرسا ن في الامح وهذا الشافعي يعتبر حاله انقتضا
 الحرب حتى لو دخل را جلا فاشترى فرسا ن وقاتل استحق
 سهم الفارس وعندنا سهم الراجل ثم قال **الخليل**
 الدرب الباب الواسع على السكة وعلى كل مدخل من مدخل
 الروم ودرب من دورها كذا في المغرب لكن المراد من الدرب
 ههنا هو البرزخ الكاخر بين الدارين اي دار الاسلام
 والحرب حتى لو جاوزت الدرب دخلوا في الاسلام **والملاوكة**
 اذا قاتل مطلقا سواء كان قنا او مدبرا او مكاتما والمارة
 اذا كانت تدادى البحر حتى تقوم على المرمى **والعبي** اذا
 قاتل بلاذن الامام **والذمي** اذا قاتل او دل على الطريق
الرضخ اي العطا القليل بحسب ما يرى الامام **لا السهم**
 الا اذا دل على الطريق وفيه منفعة عظيمة للمسلمين
 فحينئذ يزاد على السهم له **واما الخمس** فيقسم ثلاثة
 اسهم سهم للميتامين **والمساكين وابن السبيل** وقدم
 ذوا القربى الفقراء منهم عليهم اي قدم الفقراء من ذوي القربى
 قرابة النبي صلى الله عليه وسلم على الاصناف الثلاثة المذكورة
 فيدخل ايتام ذوي القربى في سهم اليتامى ومساكين ذوي

فظنيت ان الدار
 ولولا ذلك
 في ذلك الدار

القرى

القرى في سهم المساكين وابن السبيل من ذوي القربى في
 سهم ابن السبيل ثم تقدم كل منفعة منهم على الذين
 يدخلون فيهم وهو الامح وهو اخيرا الكرخي وقال
 الخاوي سقط سهم الفقراء منهم **والحق لا غنيا ثم**
اي اغنياء ذوي القرى خلافا للشافعي وذكره **تعالى**
 في قوله واعلموا انما اغنيتهم من شيء فان الله جوده **للقربى**
وسهم النبي عليه السلام سقط بموته **كالصفي** وقال
 الشافعي يصرف سهم الرسول عليه السلام الى الخليفة والصفي
 شيء فليس يصطفيه لنفسه من الغنمة مثل درهم او
 سيف او جارية او فوسر وانما قال ذكره تعالى احترازا
 عن قولنا في العائنة فان قال بعضهم على ستة اسهم سهم
 فيصرف على عمارة الكعبة ان كانت الغنمة بقومها والى
 عمارة الجوامع في كل بلدة وهي بالقرب من موضع الغنمة
وان دخل جمع ذو منفعة دارهم قوله ذو منفعة
 اي قوة وشوكة **بلا اذن من الامام خمس** اي ياخذ
 الامام الخمس ما اخذوا والا اي وان لم يدخل جماعة
 بل دخل واحد او اثنان او دخل جمع مغفون منكم لا
 منعة لهم بلا اذن الامام **لا ياخذ الخمس** خلافا للشافعي
والامام اي يجوز للامام **ان ينقل** ويجوز من يملكه قبل الفتح
 واحدا من الغنمة **وقيل** ان تصنع الحرب او زارها
 ولو نقل بعد الفتح والهزيمة لم يحز اصلا **المنقل** اعطا
 شيء من ايدى سهام الغانمين **والمنقل الزيادة بقوله**
من قتل قتيل تضمنت الشيء بما يؤول اليه **فله سلبه**
والامام اذا ينقل ويجوز بقوله **للسرقة** جعلت لكم
 الرجوع او النصف او ما اظنه ذلك **بعد الخمس** اي بعد

ورفع الخمس وينقل بعد الاحواز من الخمس فقط اي لا من
اربعة الاخماس واغا قيد بقوله بعد الاحواز لان
قبل الاحواز ينقل من اكل او من اربعة الاخماس **السلب**
للكل ان لم ينقل ارا ان لم يجعل السلب للقاتل فهو من
جملة الغنيمة والقاتل وغيره فيه سواء وقال الكوفي
السلب للقاتل وحده اذا كان من اهل ان يسهم وقد قتله
مقبلا وهو اي السلب **مركبه** وما عليه من المرح والالة
وشبابه وسلاحه وما معه على الدابة من ماله في حقيبة
او على وسطه لا عبده وما معه ودابته وما عليها وما
في بيته **بما سلب استلاء الكفار** اذا سلب
الترك الروم الترك جمع تركي والروم جمع رومي
والنقييد بهما اتفاق لان المراد بهما الكفار من البلدين
واخذوا الترك اموالهم ملكوها **وملكنا ما غنمه من ذلك**
اي الاموال الماخوذة ان غلبنا عليهم اي الترك وان
غلبوا على اموالنا واحرزوها يد ارمي ملكوها وقال
الكوفي لا يملكونها والمواد بدوام دار الحرب لا دار
من طلب علينا حتى ان الترك والهند لو استدلوا على
مدنيته واحرزوا ما فيها بدوا الهند ثبت الملك
للتورك كما ثبت للهند وانما قيد المشقة بالاحواز لان
قبل الاحواز يد دار الحرب لم يملكوها وان غلبنا
عليهم بعد الغلبة علينا نحن وجدنا ملكه قبل
الغلبة اخذ اخذنا اي بلا يد له وبعد
اي بعد القسمة اخذه بالقيمة واخذ بالثمن لو غنمنا
تاجر منهم وان فقنا عينه واخذوا شئ وعند محمد
ان الموالي سقط عنه حصة الارش من الغنم وهو الغنم

فان

فان تكرر الاسر والشرايان اسرا مشركون عبدا
فاشتراه وجعل بالف درهم فاسروه ثانيا وادخلوا
دار الحرب فاشتراه وجعل اخر بالف درهم فاخرجوه
الىنا **خذ المشتري الاول من المشتري الثاني ثمنه**
ان تشاء اخذ المالك **القديم** ان شاء من المشتري الاول
بالمؤمنين اي المؤمن الذي اشتراه به او لا من اهل
الحرب وبالمؤمن الذي اخذه من المشتري الثاني ولم
يملكوا اي اهل الحرب بالاستيلاء **حرفا ومدبرنا**
وام ولدنا **مكا تينا** واعلم ان في تخفيفهم اشارة
الى انهم يملكون القن والغنيمة وكلنا ذلك عليهم
اي على اهل الحرب جميع ذلك المذكور ايضا وان نداهم
اي الى دار الحرب **جمل فاخذوه** **ملكوم** والتنقييد
اتفاق لان المراد به الدابة نداء البعير ففرقوا
من باب ضرب دلو ابق اليهم قن لا يملكونه وقالوا
يملكونه فلوان بغير منقاع واخذوه فاشتراه
رجل كله منهم واخرجه اليها اخذ الموالي القديم العبد
بجنا وعينه **بالمؤمنين** وقالوا ياخذ العبد وما معه
بالمؤمنين ان شاء وان ابتاع اي يشتري خروفي مستامن
في دارنا عيدا **امومنا** وادخله دارهم حتى العبد
خلا قالها **افا من عبد** **عنه** اي من دار الحرب
فجانا او فهو نا اي غلبنا عليهم **عقوا** العبد ثم التنقييد
بالمؤمنين باتفاق لان لكل لا يختلف في العبد الذي
كذا اذا لا يصحح وانما قيد بقوله فجانا لانه ان لم
يخرج اليها بعد الاسلام فهو عبيد على حاله انتهى
بما سلب استلاء الكفار من الاستيلاء طلب الايمان

من العدو حربيا كان او مسلما دخل تاجرا ثمة اي في دار
الحرب حرم تعرضه لشي من اموال والافتنس تما
واموال على شروهم وانما قيد نابه لانما اذا هدر ملكهم باخذ
ماله او حبسه او غير ذلك الملك بعلمه ولم يمنع الملك في
بحور ان يتعرض لهم وانما قيد بالتاجر لان الاسير يباح
له التعرض وان اطلقه طوعا فلما خرج التاجر شيئا
من امواله وانفسهم البناء ملكه ملكا جنيشا بمخلو
فحينئذ قد به اي بذلك الشيء فان اراد ان يخرج او
ادان هذا التاجر حربيا او غصب احد ما حبه
اي شيئا من حاجته في دار الحرب وخرج الى انا واسا من
الحرب لم يقتل لو احد منهما على صاحبه بشي من الدين
والغصب وقال ابو يوسف يقتل على المسلم بالدين اذ ان اي
باع بالدين واستدان اي ابتاع به وادان بقتله
الدال اي قبل الدين وكذا اي لم يقتل لو احد منهما
بشي لو كانا حربيين فعلا ذلك اي اذ ان احدهما
الاخر او غصب احد ما حبه في دار الحرب ثم استأمن
وان خرجا مسلمي الى انا تقني بالدين بينهما دبا الغصب
اي لا يقتل بالغصب ولكن يورث الغاصب برد
المغصوب منه يعني فيما بينه وبين الله تع **مسلمان**
مسلمانان في دار الحرب قتل احدهما صاحبه عيب
الدية في ماله مطلقا سواء كان عمدا او خطأ ولا يجب
القود في هذه الرواية وعن اي يوسف ان القود في
العمد وذكر الامام قاضي خان هذه المثلية في الجماع
الصغير وجعل هذا الحكم قول اي حنيفة ثم قال
وقال ابو يوسف ومحمد عليه القصاص من عمي العمدة في

النهاية

النهاية وتجب الكفارة اي في الخطا وعند الشافعي تجب
الكفارة في العمد اي في الاشياء لا في اسير من المسلمين
اذا قتل احد ما حبه في دار الحرب مطلقا سواء كان
عمدا او خطأ سوى الكفارة في الخطا عند اي حنيفة و
عنهما تجب الدية في الخطا والعمد وعند الشافعي تجب
القصاص في العمد والدية في الخطا كقتل مسلم مسلما **الم**
ثمة مطلقا سواء كان عمدا او خطأ سوى الكفارة في
الخطا والقود في العمد **فصل** لا يمكن متنا من
ان يقيم شيئا اي في دارنا سنة كاملة وقيل له ان تمت
سنة وضع عليه الجزية فان مكث بعده سنة اي
بعد ما قيل له فهو ذمي قتل يترك ان يرجع اليهم كما
لا يترك لو وضع عليه الجزية باذ دخل حربي دارنا ياما
واشترى ارض من خراج ووضع عليه خراج الارض اي
وظف عليه ما وذيما او نكحت حرة ذميا لا عكسه
اي ان دخل حربي دارنا ياما ان تزوج ذميه فيرجع
اليهم ان شاؤوا لا يصير ذميا فان رجع الحربي المستامن
اليهم وله وديعته عند مسلم في دارنا او عند
او دين عليهما خلد منه وما يحد الا سلام من ماله على
خطا اي سوف الزوال فان اسر الراجع او ظهر عليهم
فقتل هذا الراجع بعد العتبة سقط دية ولا يصير
فيثا ومارت وديعته فيثا وعن اي يوسف ان الود
تصير مملوكة للمودع وان قتل الراجع ولم يظهر عليهم
او مات الراجع ففروقه وديعته لو رثته فرد
عليهم كما يرد عليه في حياته فان كانا حربي ياما ان
كان له زوجة ثمة ولو كان صغيرا او كبيرا او ما

يقه

ل

او دوع بعضه عند مسلم وبعضه عند ذي وبعضه عند
 حزقي فاسلم هذا اي نودا رنا ثم ظهر عليهم فاكل في
 وان اسلم ثمة فجاءنا فظهر عليهم قوله العتيق حرم
 وما او دعه عند مسلم او ذني فهو له وغيره كالمراة
 وحملاها واولاده الكبار وما في يد الكوي في اي غنمة
 الغائبين ومن قتل مسلما خطأ والحال انه لا ولي له
 املا حاتموا ولا غايها او قتل حربيا جانا بامان
 فاسلم فدبته على عاقلته اي قاتلة القاتل لا ماسم
 وانما قيد بقوله لا ولي له لانه لو كان له ولي فالامر
 اليهم اليه وقيد بقوله بامان وبالا سلام لانه لو لم يكن
 مستمرا او لم يسلم فقتل لاشي عليه وفي العهد القتل
 والدية بطريق الصلح والتراضي لا العتق المشقة
باب حشر العشر والخراج واجبة الخراج
 اسلم لما يخرج من غلة الارض ثم سمي ما ياخذ المسلم
 خراجا فيقال ادي فلانا خراج الارض وادي اهل
 الذمة ووسهم يعني الجزية كذا في الخرب ارض العرب
 كلها عشرية ومي ما بين العذيب الى اقصى اليمن في
 الطول واما العرض فمن رجل يزين الى منقطع السماء
 ومي ارض حجارة وتهامة واليمن ومكة وطائف والبرية
 اي البادية وما اسلم اليه اي كل ارض اسلم اهله
 بغير قهر او فتح عنوة وفهرا وشم بين الغائبين
 عشيرة والسواد اي سواد العراق ومومانيين
 العذيب وعقبة خلوان في العرض واما الطول فمن
 العلينة وقيل من العلية الى عبادان وانما سمي
 سوادا لخصه اشجاره وزرعه وما فتح عنوة

وغلبة

وظلته ولم يقسم وافرا له عليه او ما لهم فراجية
 ولو اخي واصلي وزرع ارض موات يعتبر قوت عند
 اي يوتغان كانت بقرب الخراج في حراجية وان كانت
 بقرب العشرية فهي عشرية وان كانت بين الحراجية و
 العشرية فهي عشرية وقالت محمد بن ابيها بما السماء
 او عين استنبطها او بن حفرها او ما الغوات ودجل
 وجيكون والانهما والظفم التي لا يملكها احد فهي عشرية
 وان احياها بما او تهر حفرها الا عجم كهر المالك
 ونهر رز دجوني حراجية هذا اذا كان المجي مسلما واما
 ان كان ذميا فعليه الخراج وان كان في حيز ارض العرب
 والبصرة عشرية عند اي يوسف هو الا سحران
 وخواج جريب صلح للزروع صاع مما يزرع في تلك
 الارض ودرهم وان لم يصنع لغلبة الماء نحوها لا يجب
 شي وفي جريب الرطبة خمسة دراهم وفي جريب
 الكرم المنقل والنخل المتصل عشرة دراهم ونعش
 بالمنقل الذي يتصل بعضها ببعض على وجه يكون الارض
 مشغولة به ولجريب ستون ذراعا في ستين بذراع كبري
 وانه يزيد على ذراع العامة يقبضة وموسم قصبات
والى لم تطوق ما وقف منقر الوظيفة الى ما تطوق خلا
الزيادة وان لم تطوق الارض الزيادة على الوظيفة التي
 صدرت عن عمر رضي الله عنه بان كثر رقبها فانه لا يجوز
 اجماعا واما اذا اراد الامام توظيف الخراج على ارض
 تطيق الزيادة ابتداء وزاد على الوظيفة عمر رضي الله
 عنه فانه لا يجوز عند اي حنيفة ومروان بن عمر
 وهو الصحيح وعند محمد بن جوير **ولا خراج ان تطلب عتلي**

و

١ وفيه الماء اي ارض الخراج الماء حتى مغبى وقت الزرامة
٢ وانقله الما عنه او اصاب الزرع افقة لا يمكن دفعها
 بالجراد والبرد وهو ما وانما قيد نابه لانه في افقة
 يمكن دفعها كاكل الدواب ونحوه لا يسقط الخراج وان
 اعطى لها صاحبها بان لم يزرعها او اسلم صاحبها او
٣ اشترى من ارض خراج يجب الخراج في المور وكلها
 ولا عشر في خراج ارض خراج وقالت الشافعي يجمع
 بينهما **فصل** في الجزية لو وضعت بتر من وصلح
 اي بر مني الامام ورضي من وضع عليه فيقدر بحسب
 ما يقع عليه الاتفاق لا يعدل عنها في اي وان لم يوضع
 بالتراضي قائم فانه يوضع على الفقير المعتمد وهو
 الصحيح القادر على الكسب في كل سنة اثني عشر درهما
 يؤخذ منه في كل شهر درهم ويوضع على وسط الحال
منعفه وهو اربعة وعشرون درهما وعلى المكثر منعفه
 وهو عمانية واربعون درهما وقال الشافعي يوضع
 على كل عالم دينار او ما يعادل الدينار والفقير والغني
 في ذلك سواء اعلم ان العتير في الغني والفقير اكثر
 السنة فلو كان قنيا في نصف الحول وبقية في النصف
 يؤخذ منه جزية الوسط والغني من مملك عشرة الاثني
 فضا عدا والمتوسط من مملك ما يتي درهم الى عشرة
 الاف والفقير من مملك ما يتي درهم وقيل من لا بد له
 من الكسب لا صلاح معيشته كذا في شرح القدرود في
 وتوسع الجزية على كتابي يهوديا كان او نصرانيا من
 العرب او غيره وعلى نجوسي ووثني عجمي لا وثني عربي
 ولا اهالي مرتبة وصبي ولا علي امرأة مطلقا سوا

كانت

كانت حرة او امة او ام ولد او مدبوة او مكانية ولا
 عبد ولا سكاينة ولا ذمي واعمي ولا على من غير
 معتقل وداهب لا يخالطه وكذا المغلوج والشيخ الكبير
 وقال ان ذمي لا يوضع على وثني عجمي وتوضع على
 فنيتر معتقل وعن ابي يوسف انما يخيب على غير المصبي اذا
 كان ذاملا وهو المرأة والزمن والاعمي والمغلوج و
 الشيخ الكبير كذا في شرح القدرود في قوله وداهب اي
 ولا يوضع على رايب لا يخالطه الناس مطلقا وذكر
 محمد عن ابي حنيفة انه يوضع عليه اذا كان يقد ر على
 العمل وهو قول ابي يوسف وانما قيد بقوله لا يخالطه
 الناس لانه لو خالطهم فهو وعينه سواء **وتسقط**
بالاسلام اي لو اسلم من عليه الجزية قبل ان تؤخذ منه
 تسقط عنه مطلقا وقالت الشافعي ان اسلم بعد كمال
 السنة لم تسقط وان اسلم قبل كمال السنة فله فيه
 وجهان **والنكاح** اي وتسقط الجزية بتكرار السنة
 بان مرت عليه سنون ولم يودها بداخلت وقال لا تؤخذ
 كل سنة **والموت** اي تسقط الجزية بالموت مطلعا
 سواء كان بعد معنى السنة او النصف ومن ذلك افعي
 لا تسقط ولا **تحدث ببيعة** وهي معبد المضارب
وكيفيته وهي معبد اليهود في دارنا مطلقا لا الامسا
 ولا في القرى وروي عن ابي حنيفة انهم لا يمنعون عن
 احداها في القرى **وكيف** يعاد من البيعة **المهديم**
 ومن الكنيسة المهديم وانما ذكر الصفة لان التايف
 البيعة للنقل لا للتايف **وبين الذي عفا في الزري**
 تكسر الزايم اي اللباس فلا يطبق برداء ودرعا ولا

قاتلنسون مثل قاتلنسونتنا ولا خفا فامثل اخفائنا و
 ينفون عز لباس خيتم به اهل العلم والزهد ويمنون
 في المركب والتجرح فلا يركب خيلا ولا اعند حاجتنا الي
 الاستعانة في الحرب فيركب حمارا او بغلا او غنم ولا
 يحمل السلاح ويظهر الكنتيشيع وهو حيط غليظ من الصوف
 يقدرا لاصبع يشده الذي فوق شيا به دون الزنار
 المتخذ من الابريسم وهو قارسى فحرب وركب سرجا
 كالاكت جمع اكاف الحمار وهو معروف ولو قال سرجا
 او كالاكاف لكان اظهر ولا ينتفضض عهد بالابا اي
 بالامتناع عن اداء الجزية والزنار مسلمة وقتل مسلم
 وسب النبي عليه السلام بل ينتفضض بالحقاق ثممة
 وقالت الشافعي ينتفضض بسب النبي عليه السلام والغلبة
 على موضع للكرب وصار بعد ما كان يتدال انه لو
 اسرى ثوق بخلاف المرتد ويؤخذ من اموال تغلبى
 على موضع وتغلبية بالفتن منع وكا ثنا وقال
 زفر لا يؤخذ من شايهم ايهم وهو قول الشافعي وانما
 قيد بالبالغ لانه لا يؤخذ من الصبي والصبيته ومولاه
 كوفي القدر عبي اي اذا اعتق القرشي عبدك افراده
 يؤخذ منه ولا يعتبر حاله بجلال مولاه فكذا معتق
 التغلبي يؤخذ منه الجزية اذا كان كافرا ولا يصنع
 عليه خلافة الزفر ولما بين على من وجب هذا اراد ان
 المصارف فقالوا واخراج الجزية ومالك التغلبي
 ومدينة اهل الحرب الى الامام وما اخذنا منهم يترو
 قتال يهرف في مصا كنا كسد الشغور جمع كغز
 وهو موضع الخاف من العدو ونبا القنطار والجسور

والقنطرة

والقنطرة ما يبنى على الماء لمرور الخيول عام وكفاية
 القنطرة والعمال والعلماء والمقاتلة وذوارق
 اي ذوارق المقاتلة وانما قيد بقوله بلا قتال لان
 الماخوذ منه بالقتال بخمس ثم يقسم بين الغائبين
 كما مر واعلم ان الكاف يقصد الشغور اشارة الى انه
 له مصارف اخر كعمارة المسجد والرباطات ورمم ما
 شق من الاهبار ومن مات من اهل العطا في نصف
 النصف حرم العطا وانما وضع المشيلة في نصف السنة
 لانه لو مات في اخر السنة يستحب صرف ذلك الى قر
 اعلم ان اهل العطا في زماننا القاصي والمدرس
 المفق **باب احكام المرتدين لما فرغ من**
 بيان احكام الكفر الاصلي شرع في بيان احكام الكفر
 العارضي **يعرف من الاسلام على المرتد مطلقا سواء كان**
حر او قيدا او رجلا او امرأة لانه مستحب وتكليف
شبهته التي وقعت في امر دينه ويجبض ثلاثة ايام
اي اذا ابي عن الاسلام بعد العرض وفيها مع الصغرى
المرتد يعرف من عليه الاسلام فاذا ابي قتل قتلا دينا
في المتن انما اذا استعمل للتفكر فان اسلم فهو المراد
والا قتل واسلامه ان ياتي بكلمة الشهادة ويظهر
عن الادب ان كلها يسوي دين الاسلام وانما
انقتل اليه وكون قتله قبلة اي قبله من الاسلام
وكن لم يبين قاتله ولا تقتل المرتد مطلقا
سواء كانت حرة او امه خلافا لما في بل يخبر
تجبر هي عليه حتى تنسل وان كانت امه ومطلب لا ما
دفعت اليه ليحبسها في منزله وتجبر على الاسلام

ويستخذمها عند الحاجة وكيفيته ان يختص ثم يخرجها
في كل يوم ويعرض عليها الاسلام ونضرب اسوا ما لم
يحبسها مكذا الى ان يتوب او يموت **ونزل ملك**
المرقد عن ما انه يردته ذوالامو قوقا عند ابي
حيثه وعندهما لا يزول ملكه **فان اسلم تاد ملكه**
تفسير القوله ذوالامو قوقا وان مات او قتل
على ردة ووث كسب اسلامه **واوئد المسلم**
بعد قننا دين اسلامه وكسب ردة في و
بعد قننا دين ردة هذا عند ابي حيثه وقال
سلاهما لورثة المسلمين **وقالت** افعي في وكسب
المركة لورثتها ورثها زوجها ان ارتدت وظهر مريضة
وان كانت محججة لا يرثها **وان الحق** بدار الحرب مرتدا
او حكم الحاكم بالحاقة به **عقوب مدبر** وام ولد
وحل دينه الذي عليه على سبيل التاجيل ونقل
ما اكتسبه في حالة الاسلام الى ورثة المسلمين وقال
الكافي بقي ماله موقوف فاقوله حكم بالحاقة اشارة
الى ان الحكم به شرط لتحقيق احكام الموت وهذا
ظاهر الرواية وفي بعض الروايات ثبتت الاحكام
بمجرد الالتحاق وقوله عتق مدبر اشارة الى
ان حكم الموت يتحقق بمجرد الحكم بالحاق ولا يشترط
القتل تلك الاحكام وبه قال الجمهور واليه اشار
محمد في اكثر المواضع **وقتل** بشرط القننا بشي من
احكام الموت ولا يكتفي بالقننا بالحاق **وقف**
مسايعة هذا البتة احكام غير معطوف على قوله
وحل دينه لانه غير مقيّد بقوله فان حكم بالحاقة

لا
يؤثر

وحنقه

وحنقه وهبته ورهنه فان امن فغذ وان هلك على
ردته **بطل** هذا عند ابي حيثه وهبته ما توفد هذه
النصر فالت الا عند ابي يوسف تنفذ كما تنفذ من
الصحيح حتى يعتبر بترطاة من اكل وعند محمد تنفذ
كما تنفذ من المرتد حتى يعتبر بترطاة من الملك و
اعلم ان تصرفات المرتدين على اربعة اقسام فمنها نافذ
بالاتفاق كالاستداد والطلاق وقسم منها باطل
بالاتفاق كالنكاح والذبح وقسم منها موقوف
بالاتفاق كالطعافضة وقسم منها مختلف في توفقه
وهو ما عده في المتن **ولو تاد المرتد** الى دار الاسلام
مسما بعد الحكم بالحاقة فها وجدته في يد وارثه
من ماله بعينه **اخذه** ولكن انما يعود الى ملكه بغضا
او رضيا وانما قيد بقوله بعد الحكم بالحاقة لانه لو تاد
المرتد مسما قبل القننا به جعل كانه لم يلحق
وكانه لم يزل مسما فيما اخذ ما يجيد من ماله بغير
قننا ورضنا ويضمن ما تلفه **والا** اي وان لم
يجد ماله في يد وارثه بان ازاله الوارث عن ملكه
الا اخذه **ولو ولدت امة له** فغير ائمة **لستة**
اسرها او اكثر **مغذ** ارقد فادناه **في ام ولد**
وهو ابنه حر ولكن لا يرثه ولو كانت مسلمة
والمتحدة بحالها ورثه **الا** بن ان مات المرتد في
الصورتين او قتل **على الردة** او حق مرتدا بدار
الحرب وانما قيد بقوله ستة اشهر لانها اذا جات
بولد لا قل من ستة اشهر فالولد يرثه كذا في النهاية
وان حق المرتد بدار الحرب **بماله** اي مع ماله

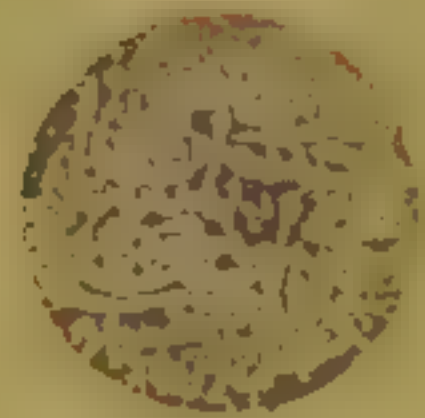
هذا هو عليه اي على المال فلوارثه الا ان يارثه غيره
 متى قيل القسمة وبالقسمة بعد القسمة هذا اذا رجع
 بعد قضا القضا حتى للمحاكمة او بالمال ثورثته فاما قيل
 المنضا فكذلك في رواية وفي رواية يكون قضا وان
 لم يرد المرد بداء الحرب وله عهد في ذاد الاسلام
 وقضى بعينه لا يثبه فكانت له الابن فيها المرتد
 حال كونه مسلما فالمكانة باقية اي بدل المكانة
 والولاء لمورثه بخلاف ما اذا رجع بعد ما اعتنق
 المكاتب فان الولاية لا يورثه كذا في النهاية فان قتل
 مرتد رجلا خطأ وأحق بداء الحرب او قتل فالدولة
 في كسب الاسلام خاصة عندنا في حقيقه وقال في مال
 كسبه في الردة والاسلام وكذا اذا كان جبا في دار
 الاسلام والتقييد بالخاق والقتل انقاضي وانما
 قيد بهما تنبيه على ان المرتد يقتل الا ان يلحق بداء الحرب
 ولو ارتد بعد القطع اي لو ارتد مسلم بعد ما قطع
 يده عمدا فمات منه وأحق بداء الحرب وقضى
 للمحاكمة فيهما مسلما فمات منه منى انما قطع فيهما
 نصف الدية في ماله ثورثته وانما قيد بقوله
 بعد القطع لانه لو قطع يد المرتد فاسلم ومات منه
 لا يقتل شيئا وان لم يلحق المرتد المقطوع أو لحق
 ولم يقتل للمحاكمة واسلم ومات ضمن القطع
 الدية كلها عندهما وعند محمد وزفر نصف الدية
 وهو القياس ولو ارتد مكاتب وأحق بداء الحرب
 واكتسب مالا فاخذ بماله وعرض عليه الاسلام
 فاجب وقيل على ردة فكذا تبثه لمولاه وما بقي

من

من بدل الكتابة ثورثته اي ثورثته الكفار ولو ارتد
 الزوجان وحققا بداء الحرب فلو لدت ولدانها
 وولد له اي لم يزل الولد ولد في دار الحرب فظهر
 عليهم فلو ولدان في دار الحرب فظهر عليهم
 لا ولد الولد مطلقا سواء كانت الزوجة حية فيها
 او في دارها وروى الحسن بن عمار في حقيقه انه يجز عليه
 ايتم وارثا وروى الصبي انما قل صحيح كاسلامه
 عندهما وعالم زفر والشافعي ارتداده ليس صحيح
 كاسلامه وقالت ابو يوسف ايتم ارتداده ليس صحيح
 وانما قيد بالعاقلة لان غير العاقلة لا يصح مردته ويجز
 الصبي عليه ولكن لا يقتل اذا ابى وفي القياس
 يقتل ثم يجز اعلم من ان يكون بالحبس او بالتمديد
 او نحو **باب في البغاة** لما فرغ من بيان
 الجهاد مع الكفار شوع في بيان الجهاد مع المسلمين
 من البغاة وهو جمع الباقي كالغزو جمع الغازي
 وهم قوم من المسلمين خرجوا عن طاعة الامام الحق
 ظاهري اثم على الحق والامام على الباطل متمسكين به
 ذلك بتأويل فاسد فان لم يكن له تأويل فحكمه حكم
 المصومين اذا خرج قوم مسلمون غوطقة الامام
 وغلبيوا على بلادهم والامام اليه اي الى نفسه
 اي الى العود الى الجماعة وكشف شبهتهم فانما جابوا
 ثم المراد وحصل الانتماء وان قالوا فعلت الظلم
 فالامام يمنع عن الظلم ولو لم يمنع وقا لهم فالتاس
 لا يعينون الامام ولا البغاة ولو قالوا فعلت
 لان الحق معنا وادعوا الولاية فله ان يقتلهم

وعلى الناس ان يعينوه **وعدايتهم** اي يجعل الامام
ان يقاتلهم وان لم يبدوا بقتاله اذا انفسروا وجمعوا
وذكر العدو في مختصر ولا يبدوهم بقتال حتى يبدوا
فان بدوه قاتلهم حتى يفترق جمعهم وهو قوت
الشاقى **ولو لم يقاتلهم** اي ولو كانت بقاة جماعة
يرجعون اليها اجبرهم على مجزئهم اي اسرع قتله
واغته **واشع موتهم** وقالت الشافعي لا يجوز ذلك
في الكافرين **ولا** اي وان لم يكن للبيعة فيه لا يتم قتل
جريحهم ولا يتبع مولهم **وم** تنسب ذريتهم اي ذرية
البيعة ولكن **تخلص موتهم** ولا تقسم حتى يتوبوا
فان تابوا وفاقوا الى امر الله تعالى رده عليهم انما كان
احتاج اهل العدو الى السلاح اهل البقي وخيلهم **قائل**
بسلامهم وخيلهم خلا قال الشافعي فيها وان لم يحتاج
الى ذلك يحبس عليهم كسائر الاموال ويباع الكراع
ويحبس عنه **واقتل باع مثله** مطلقا سواء كان
عمدا او خطأ **فظهر عليهم** اي على اهل البقي اهل العدو
لم يجب عليه شيء اي لا القصاص ولا الدية وان غلبوا
اي البقاء على مصر من مصر اهل العدو **فقتل**
مصرى عمدا **مثله** فظهر اهل العدو على المصر
قتله القاتل به اي ينسب المقتول قصاصا هذا
اذا غلبوا ولم يجروا احكامهم حتى خرجهم اهل العدو
عن المصر اما اذا اجروا احكامهم لم يجب شيء وان قتل
عدو باعنا او قتله اي العادل باع وكان القاتل فيها
وارثا **وقال الباغي** انا حق اي كنت على الحق حين
قتلت وانا الان على الحق **وومنه** اي القاتل المقتول

بأذا قتل



في الصورتين وان قال ان كنت على باطل لا يربك
هذا عندنا وعندنا في يوسف لا يربك الباغي في
الوجهين وهو قول الشافعي **وكون مع السلاح**
من اهل الفتنه وفي عساكرهم وان لم يبدوا فيه
اي المقاتل منهم اي من اهل الفتنه لا يكون انتهى
كتا **اللقطة** المناسبة بين
الكتاب بين انما السير شرع لمعنى في غيره وهو اخذ
العالم حق الفساد واخذ اللقطة والمقطة شرع لاجبا
النفس والمال **قال الله تعالى** ومن احياها فكأنما
احيا الناس جميعا **الا ان الاول** فوض ومزامنذ
في بعض الصور فاحر عن الاول وانما سمي به باعنا
ماله لما انه يلفظ وهو في العنة ما يلقط اي يرفع
من الارض فصيل بمعنى معمول ثم قلب على الصبي المنبوء
لانه على امر من ان يلقط وفي الشرع اسم لمولود طهر
امله خوفا من الغيلة او خوفا من نعمة الزناذب
النقطة اي ان لم يحث ضياعه ووجب ان يخاف
الضياع وهو حر وخفته في بيت المال كاد
اي كما اذا مات وترك مالا وليس له وارث يوضع
ميراثه في بيت المال وكذا جناية اي عقل جناية
تؤخذ من بيت المال **ولا ياخذ** منه اي اللقطة
من الملتقط **احد** هذا اذا لم يدع نسبه اما اذا
ادعى مدعي انه ابنه فالتول قول المدعي ويثبت
نسبه منه بدون الحق هذا اذا لم يدع الملتقط نسبه
فاذا ادعى نسبه فهو اولى به من الخارج ان كان الملتقط
رجلا اما اذا كانت امرأة فلا يثبت اليها ويثبت

نسبه من واحد ومن اثنين اذا ادعياه معا وانما
قيدنا به لانه لو سبققت دعوة احدهما لم يواشده
والغيا من ان لا يقبل قوله وان وصف احدهما **عالمه**
علامته به فيما ادعاه اثنتان فهو اي المدعي الواصف
الحق به ويثبت من ذمته اذا ادعاه في الاختسان
وهو **مسلما** ان كان اللقيط في مكان **امل الذمة**
وانما قيد به لانه لو وجد في قرية من قري اهل الزمة
او كنفية او بيعة كان ذميا ان كان الواحد ذميا
ثم ان كان الواحد مسلما في هذا المكان او ذميا في مكان
المسلمين اختلف الرواية ففي رواية كتاب اللقيط في
المبسوط اعتبر المكان لا الواحد وفي كتاب الدعوى
في المبسوط اعتبر الواحد دون المكان وهو رواية
ابن سنان عن محمد وفي بعض نسخ دعوى المبسوط
اعتبر الاسلام سواء كان في الواحد او في المكان وهو
او في **ويثبت نسبه من عبد وهو حر ولا يورث**
اي لو ادعى رجل ان اللقيط عبد لا يصدق **الابينة**
وان وجد معه مال مشدود عليه وكذا ان كانت
مشدودا على دابة هو عليها **وهو** دون الواحد ثم
يصرفه الواحد اليه بالمرأى وقيل يصرفه بغير امر
ولا يصح للمنفق عليه شحاح وبيع واجارة اي
لا يكون له عليه ولاية التزويج وبيع ماله ولا يكون له
ان يواجره وفي مختصر القنوري له ان يواجره **وماله**
في حرفة وصناعة **ويقتصر** مبتدئ ان ذمته احد فهو
كتنفس ما ومبتدئ له **كتاب** **المقطعة**
هو ما يوجد في الطريق ولا يعرف له ملك بعينه سميت

بها لانه لا تلعط غالبا **لقطعة اكل واحرم امانة** اذا
اخذها ليرد بها على ربها واشهد على ذلك شامدين
حتى لو هلكت لا يضمن وعند ابي يوسف لا يشترط
الاشهاد ولو لم يقدر على الاشهاد او اشهد ولم يقدر
على قامة او خاف انه اشهد عليه اخذه منه ظالم
فترك الاشهاد لا يضمن ثم يشهد اذا ظفر بمن يشهد
حتى لو هلكت بعد ذلك لا يضمن **وهو** في موضع
امانها وفي جامع الناس وابواب المساجد وفي
الاسواق والشارع واعلم ان الواو فيه ابتداءية
لا عاطفة على اخذ واشهد **الى ان علم ان ربها لا**
لا يظلمها بعد ذلك ان كانت شيئا يبقى فاما اذا كان
شيئا لا يبقى لوائي يوما او يوفان عرفها الى ان
يخاف ان لا تصدق ثم يتصدق بها ان كان غنيا او
ياكلها ان كان فقيرا وفدرة محمد با حول من غير
تفضيل بين القليل والكثير وهو قول مالك وان
وما دوى محمد بن ابي حنيفة انها اذا كانت عشرة دراهم
فصاعدا عرفها حولا وان كانت اقل من عشرة دراهم
عرفها بحسب ما يروي فليس يتعد برلازم ثم ما جده
الا انسان فهو نوعان نوع منها يقال ان صاحبته
لا يظلمها كالنوى وقس الرومان ونحوهما والحكم
فيها ان له ان ياخذ ويمنع به وان وجد صاحبته
في يده بعد ما جمعها فهو احق بها ونوع منها يعلم
ان صاحبته يظلمه فعليه ان يحفظ ويعرفه ويوصله
الي صاحبته على ما ذكر في الكتاب فتقوله اللقطعة
امانة يريد به النوع الثاني **ثم يتصدق فان جاز**

بعد ما تصدق فهو على اختيار انشا **نفذ او ضمن**
الملتقط والمسكين ان كانت هائلة وان كانت قامة
 اخذها **ومع التفتا** **للهمة** مطلقا سواء كانت
 بعيرا او بقرا او فرسا او شاة وقال **ما للثوان**
 اذا وجد البعير والبقير والغوس في الصحرا فالزك
 افعل وان وجد فيها امثالة التفتا **وهو اي الملتقط**
متبرع بالانفاق على الملتقط **والملتقط** بغير اذن
 احكام فلا يرجع به على الملتقط اذ اكبر ولا على رب
 الملتقط ولا يكون له ان يمنعها من رباها لاجل ما انفق
 ولو انفق عليها باذن **القاضي** يكون النفقة **دنيا**
عليه وعلى صاحبها فيرجع على الملتقط اذ اكبر وعلى
 رب الملتقط اذا اجا **ولو كان لها نفعا** **اجرها** أي
 القاضي وانفق عليها والا اي وان لم يكن لها نفعا
 وخاذ ان يستغرق النفقة قيمتها **يا قاضي** القاضي
 وامر بحفظ الثمن ومنعها اي الملتقط من رباها
 حتى ياخذ النفقة ولا يدفعها الى موليها **فلا**
بينة فان قيل علامتها اي ان لم يقبل البينة وبني
 علامتها بان سمي وزن الدراهم وعددها ووزانها
 وشبه الدابة وسبها ان كانت دابة وحليته
 العبد ووسمه وجنسه وسنه **يحل الدفع اليه**
بلا جبر لو كان الملتقط فقيرا والا يعني ان كان
 غنيا تصدق على اجني **ومع** على ابويه وزوجته
 وولده لو كانوا فقرا **كقاس** **الابن**
 تناسب الكفا بين من حيث ان فيهما احيا المال بعد
 ما صار على عرض الزوال وهو مملوك من مالكة فقدا

اخذه

اخذه **احب** وافعل من تركه ان قوى اي قدر عليه
 واخذ الضمان قيل كذلك وقيل تركه اولى والفعال
 هو الذي مثل الطريق الى منزله مالكة **ومتروده** من
مئة **سفر** الى مولا **فله** **ربيع** **دروهم** مطلقا
 سواء شرط او لم يشترط وفي القياس لجعل له الاثر
 وهو كوك الشافعي هذا الم يعدم الامانة حتى اذا
 قال المالك مالك لا حرقدا بق عبيدي ان وجدته فخذ
 فقال نعم فوجه المامور على مسيرة السفر وجابه الي
 مولا فله جعل له لان المالك استعان به وهو قد
 على الامانة كذا في الخلاصة **لو كانت قيمته اقل منه**
 وهو قول ابي يوسف **ولو كان يفتني له بقيمة**
الادرهم **ومن رده** **لاقل منها** **فبحسابه** وحسابه
 قد يكون بنفسهما وقد يكون برأي الحاكم وقد يكون
 بتوزيع الاربعين على الايام الثلاثة فان جابه من مسرة
 يوم له ثلث الاربعين وان جابه من مسرة يومين فله
 ثلث الاربعين على هذا **والمدبر** **وام الولد** **كالغنى**
 في وجوب الجمل التام وان ابق من الراد لا يفتقر
 الراد هذا اذا شهد على انه ياخذ له ليرده على المالك
ويشهد عليه ان يشهد انه **اخذه** **ليرده** **فلا شهد**
 عليه حتى عندي حنيفة ومحمد حتى لو رده من لم
 يشهد به وقت الاخذ لا جعل له عندهما **وختل**
الرومي اي لو ابق العبد المرمون فوجهه فاجعل على
المرتين هذا اذا كانت قيمته مثل الدين او اقل منه
 فان كانت اكثر منه فبقدر الدين عليه والباقي على
 الراعي **وامر** **فحقته** **كالملتقط** انتهى

ويشهد

كتاب **المفقود** **فنا** **كتاب** **المفقود**
 من حيث ان كلاهما غائب لم يد راء ثم **المفقود**
 موجود فظنوا الى اول حاله خفي الا ان فظنوا الى ماله
 كالميت وحكمه شرعا انه حي بقدر حق نفسه حتى لا
 يتكبح عرسه ولا يقسم ماله ولا تفسخ اجارته **هو**
 غائب لم يدو موضعه وحياته وموته فيتعيب
 القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه
 وينفق منه على قريبه ولاد اى من جهة الولاده
 كالابوين والاعداد والجدات والاولاد والاولاده
 الاولاد وعلى **زوجته** فان كان المفقود نصيب في
 حال صغرته فيما يقوم على ماله ويحفظه حال عيشته
 فلا ينصب القاضي **ولا يفرق القاضي بينه** اى بين
 المفقود وبينها اى بين زوجته مطلقا فلا فائدة
 فان عثر بفرق بعد مضي اربع سنين ان طلبت تغد
 علة الوفاة **وحكم القاضي** **بوتة بعد تسعين**
سنة من يوم ولد عليه الفتوى وخط امر الرواية
 بقدر يموت اقرانه فاذا لم يبق احد من اقاربه حيا
 حكم بموته ودوى الحسن عن ابي حنيفة بعد مائة
 وعشرين سنة وفي المروى عن ابي يوسف بمائة واذا
 حكم بموته **تغدت زوجته** علة الوفاة من وقت
 الحكم بموته **وورث ماله منه حينئذ لا قبله** اى قسم
 ماله بين ورثته الموجودين في وقت الحكم كانه مات
 في ذلك الوقت ومن مات قبله لا يرث منه **ولا يرث**
 المفقود من احد مات في حال فقده يعنى لا يميز
 فميب للمفقود من الميراث ملكا له ولكن يوقف

نصيبه

نصيبه من ارث من مات حال غيبته فان ظهر حيا علم انه
 كان وارثا يوم مات مورثه فالمرقوق له وان لم يظهر
 حتى حكم بموته فالمرقوق يرد على ورثته صاحب المال
 يوم مات صاحب المال **فالو كان مع المفقود وارث يجب**
به اى بالمفقود حيا كمرمان لم يعط شيئا وان انتقض
 حقه به اى حتى لو ارث الذي يجب بالمفقود يعطى
اقل النصيبين ويوقف الباقي كالحمل بانه رجله
 مات عن بنتين وارث منفقود وارث اى يعطى البنات
 النصف ويوقف النصف الاخر ولا يعطى ولد الابن
 كحبه بالمفقود ونظيره الحمل فانه يوقف له نصيب ابن
 واحد باختيار الفتوى ولو كان معه وارث اخر لا
 يسقط بحال ولا يتغير عمل كل نصيبه وان كان معا
 يسقط بالحمل لم يعط شيئا وان كان مما يتغير به يعطى
 اقل النصيبين كما في المفقود **كتاب** **الشركة**
 تناسب الكتاب من حيث ان كلاهما سبب الخلط وهى
 عبارة عن اختلاط النصيبين فضا عدا بحيث لا يعرف
 احد النصيبين عن الاخر ثم يطلق هذا الاسم على
 العقد اى عقد الشركة وان لم يوجد اختلاط النصيبين
 اذ العقد سبب له وهو ضربان شركة الملك وشركة
 العقد **شركة الملك** ان يملك اثنين مثلا عينا
 ارثا او شرا او نحوهما **كل واحد من الشريكين** ايجزى
 ويسقط غيره حتى لا يجوز له النصف فيه الا باذن
 صاحبه **وشركة العقد** ان يقول احد ما شئت
 في كذا ويقبل الاخر بان يقول قبلت **وهي منقوضة**
 ان تضمنت وكالة بان يكون كل واحد من الشريكين

فمن علم كذا الشركة

وكثيرا في اعمال التجارة وتوايها عن الآخر **وكفالة** بان
 يكون واحد من الشريكين كفيلا بعماله التجارة ولو اجتمعا
 عن الآخر فصار كل واحد من الشريكين مطالبا بسبب تجارة
 الآخر **وتساويا مالا** وتصرفا **ودينا** فلا تصح المفاوضة
 بين حري وعبد وصبي ومالغ وبين مسلم وكافر عندهما
 وعند الجي يوسف يجوز ويكون واعلم ان هذه الشركة لا
 تنعقد الا بلفظ المفاوضة والقياس لا يجوز شركة
 المفاوضة وهو قول **الثاني** وقال مالك ولا ادري
 ما المفاوضة وما يتوهم كل واحد من الشريكين يقع شركا
 بينهما **الا طعام الله** وتسويتهما بينه وتسوية الاولاد
 فانه فيها لا يشتركان استحيانا وكل دين لازم احدهما
 بتجارة كالبيع والشرا والاجارة **وعقبة** وكفالة
 بالمال بالامر **لزم** الآخر خلافا لهما في الكفالة ولا يوجب
 في الغصب ايه ولو كفل بما لغيره امره ان يكتول عنه لم تؤخذ
 به شركة اتفاقا **وتبطل** شركة المفاوضة وتغير عتبا
 ان ويب لا حدما وقيل قبض او رده ما يقع فيه الشركة
 كالنقد من وكومما لا العرض اي لو ديب لاحد ما العرض
 او ورثة لا يبطل ولا يقع مفاوضة وعنان **بغير** البعد
 مطلقا **وقال** مالك يجوز بالعروض اذا كان الجعفسا حرا
 وبغير النور والفلوس **النافقة** وهو ما كان غير مضروب
 من الذمب والفتنة وجعل الشريكة في شركة الاصل والجماع
 الصغير بمنزلة العرو من وموظف المذهب وعزالي حنيفة
 والجي يوسف لا يجوز بالفلس ولو باع كل واحد من الذين
 ارادوا الشركة نصف عوقبه **بمنصف** عرو من الآخر حتى
 صار لكل واحد منهما شركا بينهما مثل قيمة عرض صاحبه

واعلم ان هذا حيلة جواز شركة المفاوضة والعنان
 بالعروض **وعنان** ان تصحفت وكالة فقط اي دون
 الكفالة **وتصح** شركة العنان مع القساوي **ويؤثر** المال
 دون الربح وفي عكسه اي مع تساويهما في الربح دون
 المالد **وكس** زفروا **الثاني** لا يجوز فيهما **وبعض** المال
 اي يجوز ان يعقد كل منهما ببعض ماله دون البعض بخلاف
 المفاوضة **وتصح** مع **خلاف** الجعفسا بان كان في جهة
 احدهما ورأى من جهة الآخر **ثاني** وتصح مع عدم
 الخلط خلافا لزم **الثاني** فيهما وما اشترى كل واحد
 من شركي العنان للشركة **طويل** **المشترى** بالتمن فقط
 اي دون الآخر **وارجع** **المشترى** اذا ادى التمن من مال
 نفسه **على** شركه **تجسسته** منه اي من التمن وتبطل شركة
 العنان **بهلاك** **المال** **الذي** **واحد** **ما** **قتل** **الشرا** **وهلك**
 من مال صاحبه هذا اذا هلك قبل الخلط فان هلك بعد
 الخلط هلك على الشركة وان اشترى احدهما بماله و
 هلك ماله الآخر **فالمشترى** بينهما ولكن رجع **المشترى**
بخصته من ثمنه على شركته ولو قال هلك القالب ل
 على التعقيب كان ادلى لانه اذا هلك مالا احدهما
 ثم اشترى الآخر بماله ان مر حابا لوكالة في عقد الشركة
 فالمشترى مشترك فيهما وان ذكر مجرد الشركة ولم يصرح
 بها فيه فهو للمشترى خاصة **وتفسد** الشركة ان شرطه
 لاحدهما او لغيرهما **دراهم** **مسماة** من الربح **ولكل**
 واحد من شركي العنان والمفاوضة ان يبيع مع
 يتاجر من عيضا المال ويتصرف فيه ويؤمن ويضار
 وعزالي حنيفة انه ليس له ان يضارب ويؤكل من شريك

فيه معا وشرا وبيع اي ويذكر واحد منهما في المال امانة
وشركة العقد تقتل ان اشترك خياطان او خياط
وصباغ او نحوهما على ان يتقبل الاعمال من الناس باجر
وان يكون الكسب بينهما اي اجرة الكسب فيجوز ذلك به
استحسانا عندنا خلافا للشافعي وهو القياس ولا يشترط
في شركة الصباغ اتحاد العمل والمكان خلافا للمالك وزفر
وكل عمل يتقبل احداهما يلزمهما حتى لو دفع رجل الى احد
عملا فله ان فواخذ بذلك العمل اهما شاؤا وكل واحد منهما
ان يطالب باجرة العمل والى ايهما دفع برى عن اداء الاجرة
وكسب احدهما بينهما ثم قد اختلف النوع من الشركة قد يكون
عنانا وقد يكون معاوضة عند استجماع شرائطها ووجوب
ان تكونا بلا مال على ان يشترى ما يوجوهما ويبيعهما
فهي جائزة خلافا للشافعي وسميت شركة وجوه لانه
لا يشترى بالمشقة الا من له وجاهة عند الناس ويتقن
عند الاطلاق والوكالة فتكون عنانا فان شرطنا صفة
ومثاله في البرج كذلك ولكن بطل شرط الفعول اي
شرط فعل البرج فيها بان يكون المشرى نصفين والبرج
اثلاثا فيكون البرج بينهما بقدر الملك ثم هذه الشركة
تكون معاوضة اذا روعيت شرائطها **فصل**
في الشركة الفاسدة ولا تصح في الخطايب واصطبا
واستنفا واجتناب الثمار الجبلية والبرية والتكدي
والكسب اي المكسوب للعامل ولكن عليه ان لا يعمل
اجر مثل ما لا يجزى ان اعانه الا ان يجازى عن نصف
من ذلك عند ابي يوسف وعند محمد اجرة مثله بالغاما
بلغ والبرج في الشركة الفاسدة التي يجوز ان يكون

مصحح

مصحح يكون يكون بقدر المال وان شرط الفعول ويتطل
الشركة بموت واحد ما مطلقا سواء علم الشريك بموت
صاحبه او لا ولو كان الموت حكما بان ارتد ويحق بداه
الحرب وقضى بلجاجة ولم يزل احدهما مال الاخر بلا
اذنه فان اذن كل واحد منهما لصاحبه ان يودي زكا
واذا يامعا فممننا اي كل واحد منهما نصيب صاحبه
مطلقا علم او لم يعلم عند ابي حنيفة وعندنا لا يفمن شيئا
ان لم يعلم ولو اذنا متعا قضا ضمن الثاني المأمور بها
للاول مطلقا سواء علم باذنها جبه او لم يعلم عند ابي
حنيفة وعندنا ان علم باذنها جبه ضمن والا لا وريث
الزوائد لا يضمن مطلقا وهو الصحيح عندنا وان
اذن احدهما اي احد المتعا وصني بشر او امة لم يطا
المشرى ففعل واذا في الثمن من المال المشرى فهي له
اي المشرى خاصة بلا شيء عند ابي حنيفة وعندنا يرجع
الاذن عليه بنصف الثمن وانما قال اذن لانه لو لم يشر
شيئا بغير اذن متركه يكون مشتركا بينهما وقيد بقوله
ليطابها لانه لو امر بالخدمة ففعل فذلك له خاصة
ولا تثبت المهبة فيرجع عليه صاحبه بنصف الثمن
كتاب الوقف تناسا الكتابين من حيث
ان المقصود من كل منهما الانتفاع لكن انتفاع الاول
في الدنيا وانتفاع الثاني في الآخرة ولذا ذكر بعد الشركة
وهو في الاصل مصدر ووقفه اذا حبسه وقفا ووقف
نفسه وقفا يتقدي ولا يتقدي وقيل الموقوف وقف
نفسه بالمصدر وفي الشرع هو عيسى الغني على ملته
الواقف اي خضوعه عليه لا يجاوز الى ملك غيره والوقف

وقف على كتاب الوقف

هـ بالمنفعة على الفقراء وعلى وجه مخرج الكثرة عندنا
هـ إلى حنيف فيرجع عليه وسباع ويوهب ويؤت ويؤخذ
حينئذ العين على حكم ملكه تعالى فيؤول ملك الوقف عنه
والملك يزول بالقضاء لا إلى مالك لا ينتهي إلى يد مالك
وقال الشافعي يدخل في ملك الوقف عليه في أحد قوله
وعندنا في يوسف يزول بمجرد الوقف عند محله وبالشع
ولا يتم الوقف حتى يقبض المتولي ويعز وحق الوقف
الوقف آخره **ب** لا تنقطع عند محله وعند أبي يوسف
يتم بمجرد الوقف حتى إذا سمي جهة تنقطع جاز وصار
بعدها الفقراء وإن لم يستهم عنده **و** مع وقف الفقراء
ببقائه أي مع بقائه وأكوتة جمع أكار وهو المزارع وكذا
سائر آلات الخرافة عندهما وعند أبي حنيفة لا يجوز
مع عندهما وقف مشاع ففني بجوارحه أي فيما لا يقسم
وأما فيما يقسم فيجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند محمد
و مع وقف منقول فيه تعامل يعني جوت العادة
بوقفه مطلقا سواء كان مصحفا أو فاسدا أو مرادا
قد وعا أو خشا أو جنازة أو شيئا بها أو قد ورا أو
مراجل أو كواعا أو سلاخا عند محمد وعليه فاقه الشافعي
استحسانا وعن أبي يوسف لا يجوز في غير الكراع والإلاع
ولا ملك بعد الصلحة ولا يقسم وإن وقف على أولاد
يعني إذا قضى قاص بجواز وقف الشافعي ونفذ ففنا
وصار متفقا عليه وطلب تركه القسمة لا يقسم ومنها بون
عند أبي حنيفة وقال لا يقسم وأجمعوا أن الكهل لو كان وقفا
على الأبواب فإرادوا القسمة لا يقسم كذا في المحيط وإذا
وقف يبدوا من عتقه بعمارة بلا شرط من الوقف

ولو

ولو كان الوقف دارا فعمارة على من له السكنى ولو
إلى أي الموقوف عليه وهو السكان عن العمارة أو غير
الحاكم بأجرها وعمارة بجرتها فإذا عمرت ردها إلى من
له السكنى **و** من الحكم ففني إلى عمارة أن أحيط إلى
النفقن والآي وإن لم يحيط العمارة إليه حفظ بلا حتما
فيصرف فيها والنفقن بالضم البنا المنقوش ولا يقسم
أي النفقن بين مستحق الوقف وإن جعل الوقف غلة
الموقوف لنفسه مع عند أبي يوسف ومشاع بلخ وعليه
الفتوى ولا يجوز على قياس قول محمد وبه قال الشافعي
والخلاف فيما إذا شرط البعض لنفسه في حياته وبعد موته
للمفقرا وفيما إذا شرط الكل لنفسه في حياته وبعد موته
للمفقرا سواء أوجز الولاية له مع الوقف والشرط عند
أبي يوسف وموظ هو المذهب ويتزع لو خاينا أي لو شرط
الوقف الولاية لنفسه وكان منهما غير ما مولى على الوقف
فللقا من أن يخرج من يده كاللومي إذا كان خاينا وإن
شرط الواقف أن لا يتزع الوقف من يده **فصل**
لما كانت أحكام هذا الفصل مخالفة لأحكام ما سبق عليه
في الشروط في شروط التسليم إلى المتولي عند محمد
الشروط الحكم للخروج عن ملكه عند أبي حنيفة ذكرها
بفصل على حدة من بني مسجد المزل ملكه عنه ففني بغير
ويميزه عن ملكه بطريق بأن جعل له طريقا عاما
للمسلمين وحتى ياذن بالصلوة فيه بأن يقول للمسلمين
صلوا فيه بجماعة أبدا حتى لو قال صلوا فيه يوما أو
شهر أو نحو فصلوا لا يزول ملكه كذا في الواقفات
فاذا صلى فيه وأبعد **و** المملكه وقال أبو يوسف

ان لم يبين احد مما هذا اذا كان اكل في الزوج سواء
 وان بعض المنقود اروح ينصرف الى الادراج **وبياع**
 الطعام والجوب **كيلة** وجزاها معرب الكراف والجزا
 في البيع والشرا ما يكون بلا كيل ولا وزن هذا اذا باع
 بخلاف جنسه بمجازفة وان باع بجنسه بمجازفة لا يجوز
وبياع **بأنا** او **بحر** بعينه متعلق بهما لم يدردوه وروي
 الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجوز وانما حصل الجح بالذكر لان
 المسئلة فيما لا يحتمل الزيادة والنقصان والجح كذلك جني
 لو باع وزن وزنه هذه البطيخة او هذا الطين لم يجز
 لاحتمال النقصان بالخفض ومن هذا علم انه يريد بالذات
 انا لا يتبع عند الكس ولا يتقيد منه فانه
 لا يجوز ومن باع صبرة من الطعام كل صاع بدرهم **صح**
 البيع في صاع واحد عند ابي حنيفة الا ان يسمى جملة فقتلها
 وقال لا يجوز في اكل او لم يسم ولو باع كل قنير بدرهم من
 من صبرتي بر وقنير لا يبيع عنده في الكل وعند ما
 يبيع على قنير في اكل وذكور في المحيط والا يباح ان
 العقد يبيع على قنير واحد عنده **ولو باع مثله** اي
 قنير غنم او ثوباً مثلاً **كل شاة او كل ذراع**
بدرهم فسد البيع في الكل اي كل المبيع ولو سمي لكل
 في المجلس في هذه المسائل الثلاثة **صح** مطلقاً سواء كان
 عند العقد او بعده **في الكا** اي في كل المبيع في هذه
 المسائل فيوافق قوله فسد في الكل او في كل المسائل
 فينبغي لا يحتاج الى التعديل فان نقص كيل **اخذ**
بخصته او فسخ وان زاد فللبايع اي ابتاع صبرة
 على انها مائة قنير بمائة درهم فوجدت اقل فالمشتري

بالخيار

بالخيار ان شاء ترك وان وجدها اكثر الزرع الذي سماه
 فهو المشتري **ولاحيا** وللبايع **ولو قال** يفتك علي انه
 مائة ذراع بمائة درهم كل ذراع يكذا اي بدرهم
 ونقص ذراع فالمشتري بالخيار ان شاء **اخذ** المشتري
بخصته من الثمن او تركه وان زاد ذراع فللمخيار
 ان شاء **اخذ** كل ذراع يكذا اي بدرهم او فسخ البيع
 وفسد بيع عشرة اذرع من مائة ذراع من ذراع او
 حمام عنده خلا قالهما مطلقاً **لا سهم** اي لا يفسد
 بيع عشرة اسهم من مائة سهم من ذراع او حمام بالاجما
 وذكور الخصاص لو علم جملة الذراعان يجوز عنده
 وذكور او يزيد الشوط على وعينه انه فاسد عنده وان
 علم ذراعان اجملة وهو الصحيح وان اشترى عدداً
 بالكتس على انه عشرة اذواب فنقص ثوب او اذاد
 ثوب **فسد البيع** ولو بين لكل ثوب بمائة قال
 يفتك هذا العدل على انه عشرة اذواب بدرهم
 ونقص ثوب **صح** البيع بقدره وخير المشتري
 ان شاء اخذ الباقي بخصته من الثمن وان شاء ترك
 وان زاد ثوب فسد البيع في الكل واكثر ما يخفى
 ان الجواز في فصل النقصان قولهما واما عند
 ابي حنيفة فالعقد فاسد وقال **سمي** الاية
 التي خشي فالعقد فاسد لا مع ان هذا قولهم
 ومن اشترى ثوباً على انه عشرة اذرع كل ذراع
 بدرهم **اخذ** المشتري بعشرة دراهم في عشرة
 ونصف فلم له نصف ذراع بخلاف الخيار عنده
 وعند ابي يوسف **اخذ** عشرة اذواب عند محمد **اخذ**

ع

باخذ

بعثرة ونصف ان شاء اخذه **بشعة في شعة** و
نصف بخيار عنده وعتد اي يوسف ان وحده شعة
ونصف اخذه بعثرة ان شاء وعند محمد يأخذه
بنسبة ونصف ان شاء **فصل** فيما يدخل
تحت البيع بله ذكر وفيما لا يدخل وفيما يدخل البناء
والغنائم اي غنائم الاغلاق لا يغني الا قتال واما
كان متصلا بالبناء يبيع الدار وفي التماس لا يدخل
الغنائم ويدخل **الشيء يبيع** الا في الارض بله ذكر متعلق
بالمسكن ولا يدخل الزرع **يبيع** الا في الارض بله تسمية
مطلقا وذكروا القدر والاسم بما في اذا الزرع انما
لا يدخل في بيع الارض بله ذكر اذا لم يثبت بعد او ثبت
وصار له قيمة اما اذا ثبت ولم يصرف له قيمة بعد يدخل
ولا يدخل **الموت يبيع** الشجر **الا بالشرط** اي بشرط
دخوله في البيع مطلقا سواء كان له قيمة او لا وفيل
من اشترى شجرة او عليم غير لقيمة له فهو المشتري
وفي التماس يدخل الزرع والتمر **ويقال للبايع** في
الصورتين **اقطعها** **وسلم البيع** وهو الشجر والارض
مطلقا سواء كان الزرع والتمر جال لهما قيمة او لا
وعند ان فعي ان كان جال لهما قيمة يوفى بالقطع
والالا ومن باع ثمرة بدال في ثمر ملاح **ولامح**
البيع اعلم ان بيع التمر قبل القطر لا يبيع اتفاقا
وان باعها قبل ان تضيق منتفعا بها بان لم تصح
لتناول جدي ادم وعلق الدواب فالصحيح انه يبيع
وفيل لا يبيع **ولو قطعها المشتري في الحال** هذا
باع مطلقا او بشرط القطع وان باع **وشرط تركها**

على

على التخليل **فسد البيع** وهذا اذا لم يقناه عظمها فان
تناهي عظمها فباعها بشرط التولية لم يبيع ايضا قياسا
عندها ومع استحسانا عند محمد **ولو اشترى البايع**
منها اي من الثمرة المبيعة او طالا معلومة **في ظاهرها**
الرواية وهو قوله مالك وفي رواية الحسن والشافعي
لا يبيع استثنى اوطال معلومة **تبيع** براي كما يبيع
برخلافه في حيشه **في سنبلة** **وباقله** **في قشره** وكذا
الارز والتفاح وقيل **الثالث** فعي لا يبيع بيع الباقلا
الا خضر وكذا الجوز واللوز والمستثنى في قشره الاول
وله في بيع السنبلة قولان **واجرة الكمال** والوزان
والزراع والعداد اذا باع بشرط الكيل والوزن والذرع
والعد **على البايع** **واجرة** **نقد الثمن** اي قيمته الجيد
عن غيره **واجرة** **وزنه** **على المشتري** اما النقد فنفسه
روايات عن محمد وفي رواية يكون على البايع وفي رواية
يكون على المشتري **ومن باع سلعة بمثل حال سلمه**
اي المشتري الثمن **اولا** فان سلم قبل للبايع لم يبيع
وقال الشافعي يتقايضان معا **والا** اي واذا لم يبيع
سلعة بمثل ولكن باع سلعة بسلعة او ثمن بمثل فيقبل
لها سلعا معا **والسجانة** **اعلم** **بامسنة**
بخيار **الشرط** البيع نوعان لازم وغير لازم فلما
بين اللازم شرع في بيان عينه وهو ما فيه خيار شرط او
روية او عيب واضافة الخيار اليه اضافة الحكم اليه
سببه كصفة الظهور وقدم خيار الشرط على البواقي
لكونه اعم وجودا حتى شرع للمعاقدين ولا حد سما
لغيرهما باذنهما **بيع للمبتا** **بعين** **الا** **واحد** **لغير**

سما

ثلاثة ايام بالنسيب او اقل فالبيع بخيار اربعة اوج
 خيار البائع منفرد او خيار المشتري منفرد او خيارهما
 بمقتضى خيار غيرهما بخيار اما ان يكون مطلقا او بحد
 او موقتا والاولان لا يجوزان بالاتفاق واما الوقت فهو
 وهذا الخيار كما جاز عند البيع يجوز بعد ايه حتى لو باع
 ومعنى عليه ثلاثة ايام مثله بعد قبض المبيع فقال له
 البائع انت بالخيار ثلاثة ايام فله الخيار ثلاثة ايام ولو قال
 له انت بالخيار فادام في المجلس كذا في النوادر **ولو انكر من**
ثلاثة ايام لا يصح مطلقا عنده وقال لا يجوز اذ اسمي مدة
 معلومة طالت او قصرت **فان اجاز في الثلث** صح العقد
 عندنا خلافا لغيره وان فعي فيما اذا كان الخيار اربعة
 ولو باع عبدا على انه ان لم ينفذ المشتري الثمن الى قلة
 ايام فله بيع بينهما مع البيع عندنا استحسننا خلافا
 لغيره وهو القياس ولو باع على انه ان لم ينفذ الثمن الى اربعة
 او اكثر ايام يصح البيع عندهما وعند محمد جاز وان نفذ
في الثلث صح عند علمائنا الثلاثة خلافا لغيره فيما اذا شرط
 اكثر من الثلث **وخيار البائع يمنع** خروج المبيع عن ملكه
 عندنا خلافا لك فعي **ويقتضي** المشتري **بملك** بالقيمة
 مطلقا اي قبض المشتري باذن البائع او بغير اذنه هلك
 المبيع في يده في مدة خيار البائع منه بالقيمة في ظاهر
 الرواية وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه يجب الثمن المسمى
 وعن ابن ابي ليلى انه لا شيء فيه هذا اذا كانت من ذوات
 القيمة اما اذا كانت من ذوات الامثال فيجب المثل ثم
 المتبعض على سائر المشترا انما يقتضي بالقيمة اذا سمي منه
 فان لم يسم لا يضمن كذا في المفتي ولو هلك المبيع في يد

البائع

البائع قبل القبض انفسخ البيع ولا شيء على المشتري **وخيار**
المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع فيخرج المبيع
 عن ملكه **ولكن لا يملكه** المشتري عند ابي حنيفة وقال لا
 يملكه **ويقتضيه** ملك **بالثمن** في مدة خيار المشتري
 عندنا وعند الشافعي هلك بالقيمة **كقريب** اي كما
 لو تقيب المبيع في يد المشتري فيما اذا كان الخيار للبائع
 او المشتري بخيار القيمة او الثمن مطلقا سواء كان بفعله
 او بفعل اجنبى او بافاته سواء به او بفعل المبيع فكذا
 هذا فيهما **فلو اشترى زوجته بالخيار بقي المصاح**
 عند ابي حنيفة وعندهما يفسد قوله لو اشترى
 الى اخوة نيتجه قوله ولا يملك **فان وطئها له ان**
يرد بها عند ابي حنيفة خلافا لهما مدوا اذا كانت ثيبا
 فان كانت بكر اتمتع الرد عنده ايه وكذا اذا قبلها
 او طئها او متته بشهوة وكذا لو وطئها غير الزوج
 في يده **ولو اجاز من له الخيار بغية** صاحبها
 مطلقا سواء كان الاجارة صريحة باز يقول اجزته
 او اخوته او نحو او دلالة بان تصرف المايع في الثمن
 المبيع تصرف المالك **ولو فسح** البيع من له الخيار بقبلة
 صاحبه **لا يصح** النسخ عندهما خلافا لابي يوسف وان
 لم يتوقف النسخ فان بلغ خيرا النسخ في المدة ثم النسخ
 عندهما ولو بلغ بعد مضي مدة الخيار ثم العقد المدة
 قبل النسخ **ثم العقلة** الذي شرط فيه الخيار بموته
 اي يموت من له الخيار **ومضى المدة** وقال مالك ينسخ
 فيها وكذا الشافعي يورث عنه **والاعناق** في قوله
 اي ثم العقد بالاتفاق لا يورثه او بالتدبير او بالكتابة

فهي

اذا كان الخيار له **والاخذ** يشفعه اي لو اشترى دارا
على انه بالخيار ثلاثة ايام فباع رجل دارا بغيرها فخذ
المشتري يشفعه ثم بالاحذوم مع اخذه **ونو شرط المشتري**
الخيار لغيره مع استحسانا وقال زفر بن عبد العقد
القياس والتقييد به اتفاق لا يذكو في السراجية وفي
الكفر لو شرط احد المتعاقدين الخيار لغيره مع **واي**
من المشتري والغير اذا اجازا **ونقص** مع كل واحد
من الاجارة والنقص استحسانا وفي القياس لا يجوز
وهو قول زفر وان اجازا احدهما **ونقص** الاخير
فالا سبق منهما **مق** بما فعل **وان كان** اي الاجارة والبيع
معاً او لم يعلم التاريخ **فالفسخ** الحق في رواية الماذون
وقال ابو يعقوب الاصل تصرف المالك اولى من تصرف النائب
نقصا كان او اجارة ولو باع عبداً بالدين درهم على انه
ايما البائع او المشتري **بالخيار** في احدهما ان فصل عن
كل واحد منهما **وعين** العبد الذي فيه الخيار **ومع** والا
اي وان لم يفصل ولم يتعين او فصل ولم يتعين او عتيق
ولم يفصل **لا يصح** في هذه الصور الثلاثة **ومع خيار**
التعيين فيما دون الاربعة حتى لو اشترى احد
التوأمين على ان ياخذ اي شاة بعشرة دراهم وهو
بالخيار ثلاثة ايام مع **والاربعة** لا يصح وعند
مالك يصح وعند زفر والشافعي لا يصح في الكل وهو
للقياس ثم قيل شرط ان يكون في هذا العقد
خيار **الشرط** مع خيار التعيين والصحيح ان لا يشرط
واذا لم يندك خيار الشرط فلا بد من توكيد خيار
التعيين بالثلاث وبما دونه عند اي حيفة وبما

شاة

شاة العاقدان عندهما ولو اشترى عبداً مثلاً على
انها بالخيار فزفر **احدهما** لا يردده الاخر عندا حيفة
وعند مالك ان يردده ولو اشترى عبداً على انه خيار
او كانت وكان القيد غلظه فلم يشترى بالخيار ان شاة
اخذه بكل الثمن او ترك المبيع **بالبيع**
خيار الروية اعلم ان خيار الروية يمنع تمام الحكم
لخلل في الرضا وخيار الشرط يمنع نفس الحكم فكان اقوى
في لما نفيه ثم خيار العيب يمنع لزوم الحكم فكان اضعف
من الكل فلذلك قدم خيار الشرط ثم خيار الروية ثم
خيار العيب **شاة** ما لم يره جازي كما اذا اشترى زبيبا
في ذوق او برا في جوالق او ردة في حقة او ثوباً في
كم والتفقا على انه موجود في ملكه ولم يري المشتري شيئا
من ذلك مع البيع عندنا خلافاً للشافعي **وله** اي المشتري
ان يردده **اداره** وان رضى قبله بان قال رضىت
والا خيار لمن باع ما لم يره بان يردده شاة قبيل
الروية فكانا بوجوه اولا يقول له الخيار ثم رجع و
قال لا خيار له **ويبطل** خيار الروية بما يبطل به خيار
الشرط وكفت روية وجه الصبرة ووجه الوقت
مطلقا سواء كان رجلا او امرأة والنظر الى عيني المحبذ
لا يبطل الخيار وجه الدابة وكفلها بشرط بعضهم
روية القوام في ذواب الروب وعند محمد روية
الوجه تكفي وعن ابي يوسف ان النظر الى وجه الدابة لا
يبطل خيار الروية حتى ينظر ينظر الى كفلها ايضاً وفي
شاة اللحم لا بد من الجسق ومط شاة الغنينة لا بد من النظر
الي ضربها وفي يطعم لا بد من الذوق وفي اي حيفة

في البرد ونوال البخل والكمار يشترط روية الكافر والذبي
ايمن وكنت بروية **ظاهر التوبة** حال كونه **مطلوباً** وعند
زفر لا بد من نشره وروية كنهه قالوا لئلا اذا لم يكن في
التوب ما لا يكون مقصودا فان كان فيه ما يكون
مقصودا كالعلم لا يسقط خياره ما لم يرم موضع العلم
وكنت بروية **داخل الدار** وفي رواية الروايات اذا
راي صحن الدار فلا خيار له وان لم يربوئها وكذا
اذا راى خارج الدار واسجار البستان من خارج وعند
زفر لا بد من روية داخل البيوت ومثل المصحح وقيل
في الدار تعتبر روية ما هو المقصود حتى لو كان فيه
الدار بيتان ستمائة وبيتان صميمان ويتطابق
يشترط روية الكل كما يشترط روية الدار ولا يشترط
روية المطبخ والمزبلة والعلو الا اذا كان العلو مقصودا
وبعضهم شرطوا روية الكل وهو الاظهر كذا في المحيط
ونظروا كنهه بالعقب كنظروا لا نظروا رسول حتى لو
اشترى طعاما لم يره فوكل رجلا بالعقب فقبضه
الوكيل بعد ما راه فليس المشتري ان يرد الامن عيب
وان ارسل رسول لا يقبضه فقبضه الرسول بعد ما
راى فلم يشترى ان يرد وقال **ابو يوسف** ومحمد
الوكيل والرسول سواء والمشتري ان يرد اذا راه
وهذا الخلاف في الوكيل بالعقب واما الوكيل بالشر
فروية تسقط الخيارا جماعا وصورة الوكيل ان يقول
المشتري لغيره كن وكيل عني بقبض المبيع ومودة
الرسول ان يقول كن رسول عني بقبضه وصح عقد
الاعمى مطلقا سواء كان بيعا او شرا وقال **ابن**

لا يبيع

لا يبيع شراؤه **وقط اختياره** اذا اشترى الا اعمى
يعتبر المبيع اذا كان مما يعوف به **وسمه** اذا كان
مما يعرف به **ودوقه** اذا كان مما يعرف به وفي العقار
بوصفها يبيح خياره الا اعمى اذا اشترى العقار
بوصفه ما بلغ ما يمكن اذا قال رضيت وعن ابي
يوسف انه يقاتل الى ذلك الموضع فاذا صار بحيث لم
كان يصير الرأه فقال رضيت يسقط خياره وقال
الحسن بن زياد وهو رواية عن ابي حنيفة ان وكل
بمير ابني فقبضه الوكيل وهو ينظر اليه يسقط
الخيار ومن راى احد التوبين **فاشترى** مما بعفنة
واحدة ثم ان راى التوب الا تحزله **درهما ولا يرد**
خياره روية **خيار الشوط** حتى اذا مات المشتري
قبل الروية بطل خياره ولا ينتقل الى ورثته خلافا
للمشافي ومن اشترى ما راى اي قبل البيع **خير**
ان تغير عن الصفعة التي رآه والا اي وان لم يتغير
لا خيار له وان اختلفا في التغير فقال المشتري
قد تغير وقال البائع لم يتغير **فالمقول للبائع** مع يمينه
وعلى المشتري البينة وهذا اذا كانت المدة قريبة
يعلم انه لا يتغير في مثل تلك المدة فان بعدت المدة
بان راى خمسة شاة ثم اشترى اياها بعد عشر من سنة وزعم
البائع انها لم تتغير **فالمقول للمشتري والمشتري**
لو اختلفا في الروية فقال البائع رايت قبل البيع
وقال المشتري ما رايت قبل البيع **فالمقول للمشتري** مع
يمينه ولو اشترى **عدا** من الثياب ولم يره فقبضه
وباع منه ثوبا او ثوبا ولم يطلع على عيب فيه

ث

الباقي فهو بالخيار وان شأ رده **يعيب** لا بخيار ووثق
 او شرط **بالتسليم** خيار الغيب وهو نقص
 خلا عنه اصل الفطرة السليمة وهو نومان ظاهرى
 كالعمى والماء العين وباطنى كالسعال وانقطاع الكيف
 شهرين فضا عدا والاباق ونحوهما واعلم ان المراد
 بالعيب عيب كانا عند البائع ولم يره المشتري عند
 البيع ولا عند القبض من وجد بالمعيب عيبا ينقص
 الثمن فهو بالخيار ان شاء اخذه **بكل الثمن** او رده
 وما اوجب نقصان الثمن عند التجار عيبا لا باق
 مطلقا سواء كان الفراض المولى او ممن في يد باجاة
 او امانة او ديرة وان كان فيما دون السفر اما اذا
 غشبه رجل فابق عنه الى منزل مولاة فليس بعيب
والبول في الفراش والسقة في الصغير مطلقا
 سواء سرق من المولى او غيره اذا بلغ قدر الدرهم اما
 اذا سرق الماكوز فليس بعيب ولو سرق للبائع فهو
 عيب مطلقا سواء سرق من المولى او غيره ومداعيب
 في الصغير ما لم يبلغ فاذا بلغ فليس ذلك الماضي بعيب
 حتى يعاوده بعد البلوغ في يد البائع ثم يبيعه
 فيعاده في يد المشتري **وعنه** هذا انه اذا ظهرت
 هذه العيوب عند البائع في مصرف ثم حدث عند
 المشتري رده به والمراد بالصغير المذكور من يفتل
 ناذكوا كان او انثى وهو الذي ياكل وحده ويشرب
 وحده واما الذي لا يفتل فهو منال لا باق وهو ابن
 سنتين كذا في الذخيرة **والجبنون** يعني اذا خسر عند
 البائع ثم جن في يد المشتري فهو عيب وقيل اذا

استوى

استوى عند افتدجن عند البائع فله ان يره وان لم يجز
 عند المشتري وهو المجمع ثم تكلم المشايخ في ذره قال
 بعضهم ان كان الثمن من يوم وكيلة فهو عيب وقال
 بعضهم المطبق عيب وغيره ليس بعيب وخير الامور
 اوسطها كذا في الذخيرة **والنحو والدخول والزنا** **واللامعة** متعلق بالاربع المذكورة والنحو والدخول ليسا
 بعيب الفلام الا ان يكون عادة له وقال الشافعي الزنا
 عيب مطلقا والنحو بفتحين نقي الراية الغم والوفور
 بالذال المهملة مصدر رد فزوا اذا خبثت واجتبه وبالسكون
 النتن اسم منه والدخول بالذال الميم فالتريك لا غير
 وهو حنة الراية ايا كانت ومنه مسك اذا فزوا بيط
 ذفرو رجل ذقن به اى صنان وهو راية مكروهة
 في الابط وهو مراد الفتى في قولهم والنحو والدخول عيب
 كذا في المغرب **والكفر** مطلقا اى في العلم والجدية
 فلو اشترى عبدا على انه كاف فوجده مسلما له ان يرد
 خلا فالشافعي **وعنه** ان كفى في الباطنة **والاستحاققة**
 بالخبر على انه عطف على الاباق ويعتبر في ذلك اقصى ما
 يقترى اليه ابتعا لخص وذا بسبع عشرة سنة لان ذاه
 اقصى غاية بلوغهن عند الحنفية واما يعرف هذا
 بقول الامة ثم يستخلف البائع مع هذا ان كان بعد
 القبض فيرد ينكوله وان كان قبل القبض فذلك في
 الصحيح وعند محمد يرد بلا يمن البائع قبله قالوا في ظاهر
 الرواية لا اقول للامة في ذلك **والسعال القديم**
الذي الذي مطالب به في الحال لادن موجد فانه ليس
 بعيب كذا في الذخيرة **والشعر والماء في العنق** والمهوبة

اما

وهي جرة في الشعر عيب اذا انخشت حيث تغرب الى البياض
 وكذا تشقق في الصغير وهو اختلاط البياض بالسواد في
 الشعر **فلو حدث عيب اخر عند المتري** واطلع على عيب
 كان عنوا ليايع **رجع المتري بنقصانه او رد يرمي**
باجبه وقال مالك يرد به غير رضاء ويرد مع نقصان
 العيب الحادث في يده وكونه معروفته ان يقوم المبيع
 وبه عيب ويقوم ولا عيب فيه فان كان نقاد ما بين
 العيتمين العشر رجع بعشر الثمن فيه فان كان نقاد ما بين
 ما بين العيتمين العشر رجع بعشر الثمن وان كان نصف
 العشر رجع بنصف عشر الثمن وهكذا **ومن اشترى**
فقطعه ولم يخطه فوجد به عيبا رجع المتري بالعيب
او بنقصانه العيب فان قبله البايع فذلك اية
مطلوعه له ذلك وان باعه المتري لم يرجع بشيء
 مطلقا سواء كان عالما بالعيب وقت البيع او لا ومق
 ظاهر الرواية وعنه انه يرجع به فلو قطع ونحاطه
 المتري او صبغ اخر او اصغر ونحو مما يزيد قيمته
 الثوب او اشترى سويقا ولت السويق يسمى اي
 خلطه **فاطلع على عيب كان عند البايع في الثوب**
 او السويق ولم يكن عالما وقت الصبغ واللت رجع
 المتري بنقصانه كما لو باعه بعد روية العيب
 اي لو باع المتري الثوب المخط والثوب المصبوغ
 او السويق الملتوث رجع بنقصانه فكذلك انما اعلم
 اذا الزيادة نوان متصلة ومنفصلة والمتصلة
 نوان متولدة كالسمن ومنفصلة وهي لا يمنع الرد
 لال الزيادة بيع محض باعتبار التولد ومنفصلة

عن متولدة كالصبغ والخياطة واللت وهو يمنع الرد
 بالعيب اتفاقا والمنفصلة نوان متولدة كاله لود
 والمثروهي تمنع الرد وغير متولدة كالكسب وهي لا تمنع
 الرد بالعيب **او مات العبد عطف على باع اي كما كومات**
العبد او اغتقه بلا مال ثم اطلع على العيب رجع بنقصانه
 العيب والقياس في الاعتناق ان لا يرجع بالنقصان
 وهو قول الشافعي وفي بعض شروح الهكداية وهو قول
 زفر والمذبيبي والاستيلاء كالاقتناق **فان اغتقه على**
مال او كاتبه ثم اطلع على عيب لم يرجع بشيء وعز انه
 خفيفه وهو قولنا في يوسف انه يرجع بنقصان العيب
وقيل او باعه او كان المتري طعاما كاكله كله او
 بعضه او باع كله او بعضه **لم يرجع بشيء متعلق**
 بالجميع وعز اي يوسف انه في الاول رجع وعن
 اي يوسف ويحمد يرجع فيما اذا اكل كله خلا فانه واما
 فيما اذا اكل بعضه فعند اي خفيفه انه يرجع بنقصان
 العيب اكل وفي بيع البعض عتبار وايتان في احد
 الروايتين لا يرجع بشيء كما هو مذموب اي خفيفه وفي
 الاخرى يرد ما بقي ويرجع بنقصان عيب ما باع
 كما قال زفر **ولو اشترى بنقضا او قضا او جورا**
او بطيحا وكسرو وحده فاسدا فان كان يمتنع
 به مع فساد بان يصلح لاكل بعض الناس او العلف
يرجع بنقصان العيب ولا يرد مطلقا وكالت
 الشافعي يرد اذ كسر مقدار الابد منه للمعلم
 بالعيب ثم هذا اذا علم بالعيب بعد الكسر ولو لم قبله
 فكسر لا يرجع به **والا اي وان لم يجد فاسدا مستغنا**

به باز وجه غير منتفع به املا **وهذا**
اذا لم يكن لغيره قيمة اما اذا كان لغيره قيمة قيل يرجع
بخصه البائع ويصح العقد في القدر بحصته وقيل يرد
القدر ويرجع بكل الثمن ثم هذا اذا وجد الكل فاسد او اذا
وجد البعض فاسدا وهو قليل مع البيع حسنا وان
كان الفاسد كثيرا لا يصح في الكل ويرجع بكل الثمن بعد
ثم المراد بالكثير ما زاد على الثلاثة بقدر المائة لا الكثير
الذي هو نايذ على النصف وهو الاصح وقال بعضهم الكثير
ما زاد على النصف حتى لو اشترى مائة بيضة فوجد فيها
ثلاثة مذرة يكون له ان يرجع بشيئا اتفاقا واما اذا
اشترى عشرة من الجوز فوجد بها خمسة خاوية قيل يجوز
البيع في خمسة المحضة بالاتفاق ويرجع بنصفه
الثمن وقيل يفسد البيع في كل بالاجماع وقيل يفسد
البيع في كل عند ان يكتشف في البيع في خمسة المحضة
عند ما ينصف الثمن كذا في الدخيرة **ولو باع**
المشترى ان يبيع فود المبيع عليه بغير
بأن التكرار كون العيب عنده فانيثته بالبينة او لم ينع
تخلفه القامى كما في المبيع **ود** المشترى الاول
على بايعه اذا برهن ان العيب كان عند البائع الاول
ولو كان الرد عليه **برهن** لا يرد على بايعه والجواب فيما
يحدث مثله كالمزق وفيما لا يحدث كالمبيع الزاوية
سواء المصحح وبعين روايات اليسوع اي فيما لا يحدث
مثله ترده على بايعه سواء كان الرد بالقص او بغيره
ولو قبض المشتري المبيع **وادعى عيبا لم يجز** للمشترى
على دفع الثمن ولكن يبرهن اي يقيم المشتري البينة

على

على **شهودي** بالسام دفع يعني اذا كان شهود
عقبا فقال المشتري امهلي حتى يحضر شهودي لم يلتفت
القاضي اليه ولكن يخلص البائع ويأمره بتقدير الثمن **ان حلف**
بايعه والا لا وان ادعى المشتري ابا قالم **يخلص**
بأنه حتى يبرهن المشتري انه ابق عنده اي عند المشتري
فان يبرهن المشتري على انه ابق عنده ثبت العيب حقا
الخصوصية ثم **حلف** بايعه **باسم** ما ابق عندك **قط**
او باسمه لغيره **باسم** الله وما ابق قط او باسمه ما له
حق الرد عليه من الوجه الذي يدعي وان لم يكن للمشتري
بينة واراد تخليف البائع ما لم يعلم انه ابق عند المشتري
يخلص عندهما واختلف المتأخر على قوله اي حينئذ فقبل
يخلص عنده ايض وقيل لا يخلص عنده وهو الاصح
واذا كان الدعوى في اباي الكبير يخلص باسمه ما ابق
مؤلف مبلغ الرجال **والقول في قدر المقبوض للقام**
حتى لو اشترى مائة وثلاثين فوجد بها عيبا فقال
البائع بعثك هذه واخرى معها وقال **المشتري**
بعثت هذه وحدها قال قول للمشتري وكذا اذا
اتفقا في مقدار البيع واختلفا في مقدار المقبوض
قال قول للمشتري **ولو اشترى عشرين صنعة واحدا**
وقبض احدهما ووجد باحدهما عيبا او ردهما
مطلقا سواء وجد بغير المقبوض عيبا او بالآخر وهو
الصحيح وعنه اي لو **بينة** انه اذا وجد بالمقبوض عيبا
اورده خاصة وكذا اذا لم يقبضهما اخدهما او نقص
بيعهما الصنفه ضرب اليد في اليد في البيع ثم جرد
عبارة عن العقد **ولو قبضهما ثم وجد باحدهما عيبا**

رد المبيع فقط وقال وفوله رد مائة لو كان المبيع كيليا
 او وزنيا من نوع واحد ووجد بعض الكيل كالحنطة
 ونحوها والوزن كالذهب والمسك ونحو ذلك عيبا
 رده كله او اخذه وليس له ان يرده المبيع خاصة
 مطلقا سواء كان كله في وعاء واحد او في وعاءين
 كان قبل القبض او بعد وقيل هذا اذا كان الكل في وعاء
 واحدا ما اذا كان في وعاءين فهو كعبد يبي حتى يرد للمبيع
 الوعاء المبيع دون الآخر ولو استحق بعضه ابي
 بعض الكيل او الوزن بعد القبض لم يتميز رد مائة
 بقى مطلقا سواء في وعاء واحد او في وعاءين وعنى ان حيفانه
 يجزوا فاما قيدنا بالقول بعد القبض لانه قبل القبض
 يرد المتي لو الباقي وكان المبيع ثوبا فاستحق بعضه
 حذر ان شاء الله الباقي او رده والليس والركوب
 والمدواة رضا لعيب اي اذا اشترى ثوبا او دابة
 لم اطلع على عيب قبلها وركبها او دابة او ردها
 بالعيب اي رضي بالعيب لا الركوب للمستقي والرد
 لشرائه اختلف لها اي لا يكون هذه الاشياء رضا
 استحسانا والجواب في المستقي والرد وشراف
 العلف محمول على ما اذا كان لا يجزى بدامنه اما الصعوبة
 اي كونها جوحا لا ذلولا او ليجزى عن الميضي او لكون
 العلف في عدل او في وعاء واحد حتى لو كان في عدلين
 او امكنه السقي في منزله او قريبا منه من غير ركوب
 وركب فهو رضا وقيل الركوب للرد لا يكون رضا
 وان امكنه الرد بغير الركوب ولو قطع المقبوض
 بسبب كان عند البائع رده واسترد الثمن

اي لو اشترى عبدا كان قد سرق عند البائع ولم يعلم المشتري
 به عند البيع ولا عند القبض قطع يده في يد المشتري
 بثلث السرقة رده وليس رد الثمن عندا في حيفته وقال
 لا يردوه ولكن يرجع بحصته النقصان وعلى هذا الخلاف
 اذا قتل العبد بسبب وجد في يد البائع ولو سرق البائع
 من كل عند المبيع مائة وان لم يسم الكيل اي كل العيوب
 ولا يرد بعيب قيد في هذه البراءة من العيب الموجود
 عند العقد والعيب الحادث بعد العقد قبل القبض
 عند مائة وعند محذور من لا يدخل الحوادث قوله في اي
 مع البيع والشرط عند العلة ثم وعندك في لا يصح البر
 من كل عيب مالم يسم ويصح البيع وعند زوال البيع جاز
 والشرط باطل والله اعلم **باب في البيع**
الفاسد المصحح ما كان مشروعا باصله ووصفه وانما
 مشروعا باصله لا بوصفه ثم هذا الباب يشتمل على انواع
 ثلاثة باطل وفاسد ومكروه فالباطل ما لا يكون مشروعا
 باصله ووصفه والفاسد ما يكون مشروعا باصله ووصفه
 ومكروه ما يكون مشروعا باصله ووصفه لكن جاوز
 صفته او لم يرض عنه فالباطل والفاسد هذان التفسير
 متباينان في كل تعريف واحد قيد بيا في تعريف الآخر
 ثم لعقب الباب بالفاسد دون الباطل والمكروه لانه
 الفاسد وصف شامل كالعرض العام لما قلنا ان الباطل
 فابت الاصل والوصف والفاسد فابت الوصف الاصل
 والمكروه فابت وصف الكمال نعم فوات الوصف للكل
 لا الحركة بالنسبة للحيوان والنبات ثم الضابط فيه
 تمييز الفاسد من الباطل ان احدا العوميين اذ لم يكن

ا

د

مل

مالا في دين سماوي فالبيع باطل سواء كان مبيعا او ممتنا
فبيع الميتة والدم والحرم باطل وكذا البيع به في بعض الاوقات
مالا دون البعض ان امكن اعتباره ممتنا فالبيع فاسد
فبيع العبد بالخمر او الخمر بالعبد فاسد وان تغير كونه
مبيعا فالبيع باطل فبيع الخمر بالدرهم والدرهم بالخمر
باطل لم يجز بيع الميتة والدم والخمر والخمر من الخمر
واكروام الولد والمدبر والمواد به المدبر المطلق وهو
ان يقول انت مدبر وازمت فانت حر دون المدبر المقيد
وهو ان يقول ان مت في هذه المرض فانت حر فانه يجوز بيعه
بالاتفاق وقال الشافعي يجوز بيع المدبر المطلق ولم
يجز بيع المكاتب اي المكاتب الذي لم يرض ببيعهم ولو روي
المكاتب بالبيع ففيه روايتان والظاهر ان يجوز فلو هلكوا
اي لو باع هذا لاشيا وهلكوا عند المشتري لم يفهم
المشتري عند ابي حنيفة وقال لا يفهم في المدبر وام الولد
قيمتها وهو رواية عن ابي حنيفة فيضمن في ام الولد ثلث
ثلث قيمتها قنة وفي المهر ثلثا قيمته قنا في ام الولد
ثلثا قيمته قنا ولم يجز بيع قبل الصبي وكذا لو كان في
خطيرة لا يستطيع الخروج عنها اذا كان لا يؤخذ الا بالاصطبياد
ومعناه اذا اخذه ثم القاه في الخطيرة حتى صارت ملكا
ولو اجتمعنا فيها لا باصطبياد لم يبيع بغيرها سواء امكن
اخذها او لا وان سد مومنع دحوك الما بحال لا
يستطيع الخروج عنها لا يبيع البيع عند بعض المشايخ
وقيل يصح ان امكن اخذ من بلا اصطبياد وهذا خلاف
فيما اذا لم هي الخطيرة للاصطبياد واما اذا هيها
ملكها بلا اختلاف لم يجز بيع الخطيرة انما هو مطلقا

سواء

سواء اخذه ثم ارسله او لا وانما قيد به لانه لو اسقط
ثم القاه في الخطيرة نظر ان امكن اخذه من غير حيلة
كما زوالا لا والحمل والتمتع والحمل ما في البطن والشاح
ما يحمل هذه الحمل وهو حمل الحمل وقد كانوا يفتنون دون
ذلك في الجاهلية واللبس في الضرر واللولو في الصدقة
وقال ابو يوسف يجوز بيع اللولو ويخار اذا رآه و
لم يجز بيع الخنزير وان سقط وذراع من ثوب مطلقا
سواء ذكر ام مؤنث قطع او لم يذكروها ولو اخرج البايع
الخنزير او قطع الذراع من الثوب قبل فسخ المشتري
العقد انقلب صحيحا ومنه القابض اي الصايد وفي
ما يخرج من الصيد بغيره الشبكة مرة ولم يجز بيع
الموازنة مطلقا سواء في خمسة او سق او فيما دونها
او فيما زاد الموازنة بيع التمر بتمر مجذوذ مثل كيل خرصا
وقال الشافعي يجوز فيما دون خمسة وسق ولا
يجوز فيما زاد عليها وفي قدرا خمسة قولان والملازمة
والقائمة والخمسة ببيع هذه ببيع كانت في الجاهلية
وهو ان يبيسا ومن الرجال على سبعة فاذا لم يبيسا المشتري
او ومنع عليها حصاة او بنذرها اليها البايع لزم البيع
فالاول بيع الملازمة والثاني القابض والثالث
الملازمة وذكر في المنتقى قال ابو حنيفة الملازمة
ان يقول ابيعك هذا المتاع بكذا فاذا المشتري
البيع وقول المشتري كذلك والقابض ان يقول
المشتري كذلك والبايع اذا القيتا بخر وحب البايع
وثوب من ثوبي باذ يقول بعت منكنا احد هذين
الثوبين والمواعي واجازتها وهو جمع موعمي كالمواقي

والبراد بها الكلا النبات مطلقا سواء كانت في ارض مباحة
 او مملوكة بدون الارض قبل القطع والاحراز واما
 لو كان الكلا منبتا بان سقى الارض لاخذ الحشيش
 فنبت ينكف جازي بيعه كذا في المضام وانما قيد
 بدون الارض لانه لو باع المملوكة له يدخل الكلا
 كالشجر ولم يجوز بيع **التمل** عند مطلقا وعند محمد
 والثاني يجوز اذا كان مجموعا **دون القتر وبيعته**
 عند محمد مطلقا سواء ظهر القتر او لا وقال ابو حنيفة
 لا يبيع بهما وقال **ابو يوسف** يبيع ببيع الدود اذا
 ظهر القتر فيه والا لا ولو يوسف انظر في بيعته
 ولم يجوز بيع **الابق الا ان يتبعه ممن يريه** **عند**
ابن ابي ابي ولو قدح مطلقا سواء كان في حرة او
 امة وقال **الكافي** يجوز مطلقا وقال **ابو يوسف**
 ان كان لبن امرأة يجوز والا لا ومبني في عين رمد
 عند بعض اصحابنا لا يجوز وقيل يجوز اذا علم انه يزد
 به الرمد ولم يجوز بيع **شعر الخنزير** ولكن **يبيعه**
للخنزير عند محمد وعندي يوسف انه يكره ذلك ويصح
 قول **ابن يوسف** وعند بعض السلف انه ان كان
 لا يلبس فكعبا او خفا عذرا بشر الخنزير **وشعر**
الاشنان والاشفاق به اي يبيعه ويكره ان يكون
 الانتفاع به وجلد الميتة قبل الذبح **وبعده** ببيع
 وينفع به كعظم الميتة **وعصبتها وقوتها**
وصوفها وبرها وشعرها لا يبيع كلها بجهة لا يجوز
 الانتفاع بها وبيع عظم القمل وينفع به عند
 وعند محمد لا يبيع ببيع **والاشفاق به** ولم يجوز بيع

علو

علو سقطا اي اذا كان علوا حاد وسقط لا خرسقا
 او سقطا العلو وبقي السفلى فباع مما جاز العلو موضع
 العلو لم يجوز وان سقط العلو بعد البيع قبل القبض
 البيع ولم يجوز بيع امة **تتبعه** **عند** **وكذا عكسه**
 اي لو اشترى شخص امة فاداه هو عبد او علي
 امة عند فاداه وامة لم يجوز استحسانا خلافا لفرودا
 قيد بالامة لانه لو اشترى امة على انه ذكر فاداه امي
 صح البيع وثبت للمشتري اختيار ولم يجوز **بشراما**
بالاقل قبل التقد مطلقا سواء كان بشراية او لبشرا
 من لا يبيع شهادة له كولد وماله وزوجه وعبد
 ومكاتبته وقال **ابو يوسف** ومحمد يجوز بيع العبد و
 المكاتبه وسوا باع بنفسه او بيع له بان باع وكيله
 وسوا اشترى لنفسه او لغيره من مكاتبه او من
 وارثه لاسيما المومنين له والمومنين له هذا اذا كان
 المبيع لم ينقص ذاتا او اتحد الثمنان جسا واما اذا
 تغير المبيع ذاتا او بدل المشتري فباعه من المبيع
 بالاقل من الثمن جاز وانما قلنا ذاتا لانه لو انقصت
 قيمته تغير السعر لم يجوز شراؤه بالاقل وشراؤه
 اتحدا والتمن من جسا لانه لو اشتراه بجلسا اخر
 غير جنس الثمن الاول يجوز وان كان الثمن الثاني
 اقل ثم الدنيا وجنس الدرهم حتى لو كان العقد الاول
 بالدرهم فاشتراه بالدنانير وقسمها اقل من الثمن
 الاول لم يجوز استحسانا وجاز قيسا وهو قول
 الجمهور ان هذا لا يجوز عندنا خلافا لما في لفظ
 الاقل يبيح الى انة لو اشتراه بالكر او بمثل خي

وصح البيع فيما مضى **البيع** حق حتى لو اشترى انه تخساسة
 وقضاهما باعها واخرها من التبايع قبل نقد الثمن
 بحسبة ملك الشراء التي لم يشترها من البائع بحسبتها
 ولم يجز بيع زيت على ان يزنه بطرفه اي بشرط ان يزن
 الزيت مع طرفه وبطرفه عنه اي عن مبلغ الوزن هو
 مكان كل طرف خمس من طرفه **وحي البيع** لو شرط ان
 ان يطرأ عنه بوزن الطرف وان اختلفا في مقدار
 وزن الزرق قال قول المشتري مع عبته ولو امر به
 دميما بشرط ان يبيع بامره وقال لا يصح وعلى هذا الخلا
 المختار ولم يجز البيع امة على شرط ان يفتقر المشتري
 وقال الثاني ففي بيع بشرط الاعتاق وهو رواية
 الحسن عن ابي حنيفة او ان يدبر او يكاتب او يستنجد
 او لا يحملها اي لم يجز بيع الامة الا جهلا وفي العيادة
 تسامح وعلى ان يستخدمها البائع شهر او لم يجز بيع
 دار على ان يسكن المشتري البائع او على ان يقرض
 المشتري البائع درهم او على ان يهدي المشتري له اي
 البائع او على ان لا يسكن المشتري اليه اي في ذلك
 الشهر ولم يجز بيع ثوب على شرط ان يقطع البائع
 ويخطه قميصا للمشتري **ومر** استحقاقا به فاعل
 بشرط ان يخدمه البائع ويؤويه ويشركه تشريك
 النفل وضع الشراك على النفل وموسرها الذي على
 ظهر القدم وذلك زفر لا يجوز وهو القياس في البيع
 اي لا يجوز البيع بمن موجه الى النهر ومغرب النور روز
 وهو اول يوم من زوال الشمس الحمل والي المهرجانه هـ
 وهو اول يوم من زوال الشمس في الميزان والي صوم النصارى

وفقر

وفقر المهودان لم يرد العاقدان ذلك الاوقات
 وانما حق صوم النصارى وفقر اليهود كجها لهما
 بيان ان النصارى يبدون الصوم من يردون
 يصومون خمسين يوما ثم يعودون والنصارى غير
 معلوم لا يتعين الا بطن ومما وسه يعلم النجوم قريبا
 يخطى ويصيب اما اذا دخل صومهم فيوم فطوهم
 معلوم وان اليهود يصومون شهر رمضان كله ولا
 ينطرون يوم الفطر ويتبعون ميامهم والى الى تمام
 خمسين يوما ثم يعيدون فتبعد دخولهم صومهم لا يعلم
 يوم فطرهم لانه يختلف باختلاف عدة رمضان فكمثل
 ان يكون الكادري والمصري من شوال والثاني والثالث
 منه ولم يجز ان يقدوم الحاج والى الكسابة وهو قطع
 الزرع والى الوباسة والعطاف والدياس والدياسة
 في الكعام ان توطا بقوايم الدوايم والقطا في العنب
 الكوم ولو كمل في هذه الاوقات التي لا يجوز تاجز
 الثمن اليها ممر فان سقط الاصل اي اوتباع الى هذه
 الاجال ثم استعطا الاجل من له الاجل قبل حلوله صح
 خلافا للزفر والثاخي ومن جمع في البيع بين حرو وعبد
 وبين شاة ذكية وميتة بطل البيع فيهما مطلقا
 سواء سمى لكل واحد منهما ثمنام مع والعبد والشاة
 الذية وان جمع بين عبد ومدر او مكاتب وام ولد
 وبني عبد وعبد غيره وبين ملك ووقف صح
 ميت في القن وعبد وملك بالحق من الثمن
 خلافا للزفر **فصل** في بيان انواع الحكم
 البيوع الفاسدة وحكم الشياخ فيقتنع المؤثر وحكم

البيع

وحكم البيع الباطل انه هلك المبيع في يد المشتري فعند
 البعض بملك امانه وعند البعض مضمون بالقيمة
 واما حكم البيع الفاسد ففي هذا الفصل بيان ان **اقتبس**
المشتري المبيع في البيع الفاسد ما من البائع وكل
 واحد من **هو منية مال ملكا** لمشتري مطلقا سواء
 كان الامر صريحا او لا بان يقتبس بحصة البائع بحسب
 العقد ولا يحكم بها ملك **المبيع بقيمة** في ذوات
 القيم ويمثله في ذوات الامثال ويعتبر قيمته يوم
 القبض وقال **محمد** تعتبر قيمته يوم اقلعه وقال
 الشافعي لا يحكمه وان قبضه باذنه وانما قيد بقوله
 قبض لان الملك لا يثبت في البيع الفاسد بدون
 القبض وقيد بقوله **بامر البائع** لانه لو قبضه بدون
 امره لا يحكمه وقيد بقوله **وكل من عومنيه** مال لانه
 ان لم يكن احد العومنين مالا كالمسيرة والدم والخنزير
 لا يثبت ملك ثم هذا اذا لم يكن للبائع خيار **وكل**
 واحد **منهما فسخه** قبل القبض بخبر من الاخر وكذا
 بعد القبض اذا كان الفاسد في صلب العقد بان باع
 صدا بخر او خنزير وان كان الفاسد بشرط مزايدي بان
 باع الى اجل مجهول فحق الفسخ لمن له منفعة الشرط
 دون من عليه عند محمد وعند مالك لكل واحد من المتقارفين
 الفسخ **الا ان يبيع المشتري قبل الفسخ او يهب**
 المبيع او يبرأ او يبيعي اي لو يبي في دارا اشتراها
 شرافا سدا او اتخذها مسجدا عليه قيمتها وينقطع
 حق الاسترداد عند اني خفيفة وعند مالك يقطع
 البناء ويرد الدار على صاحبها ويا خذا الشفع بغيرها

عند اني خفيفة وعند مالك لا شفعة فيها والعرض على
 هذا الاختلاف وله اي للمشتري ان يمنع المبيع
 عن البائع بعد الفسخ حتى ياخذ المشتري الثمن
 هذه اي من البائع وطالب للبائع ما دفعه لا للمشتري
 اي لو اشترى مائة شرافا سدا يالف درهم وتقابضا
 ويرجع كل واحد منهما فيها قبض طاب للبائع ما دفع ولا
 يطيب للمشتري ما دفع فيها بل يتصدق بالبرء ولو
 ادعى شخص على شخص اخر رد اتم فقصا اياه ونصر
 القا بغير فيه ورجع ثم تصادقا انه لا شيء عليه طاب
 له الرجوع اي للمدعي ربحه وكره النجاشي بفتحين وهو
 ان يشتام السلعة باذن من عنها وانت لا تزويد
 شراها لبراء الاخر فيقع فيه وكذلك في النكاح وعين
 وردي بالسكون اي كذا في المغرب وكره السوم على
سوم غيره وهو ان يزيد في الثمن بعد تقريره لازادة
 الشرا وهذا اذا رضيت لها قدان على ثمن فاما ان ساد
 بشي ولم يركن احد هما الى صاحبه فلا باس للغير ان
 يساومه وشره لان هذا بيع عن يزيد ولا باس
 وكره **تلقى الخليل** يقال جلبا الشيء اذا جاءه من بلد الى
 وهو محتمل ان يكون بمعنى المجلوب كالمشور بمعنى المنشور
 فالمجلوب الى قريه من بلاد تعلق به حق العامة فيكون
 ان يستقبله البعض وشره ويمنع العامة عن شرايه
 هذا انما يكون اذا كان يضر باهل البلد وان كان لا يضر
 باهله فانه لا يكون الا اذا لبس السعر على الوارد من
 واشترى منهم باء خمس من سعر المصروم غير ما لئ
 فحينئذ يكره وكره بيع **الحاضر للباي** اي هذا اذا كان

البلد في حقه وهو بيع من اهل البلد ومرتبة في الثمن الفا
وقيل صوته ان يجي البادي بالطعام الى مصر فينقل
الحاضر للبادي ويتبع الطعام ويغني السعر على الناس
فانه منهي عنه وكرم **البيع عند اذان الجمعة** وبعد
الاذان الجمعة والمعتبر الاذان الاول بعد الزوال
لا يبيع اي لا يكره بيع من يريد **ولا يفرق** البايع بين
منعبر وذي رحم محرم منه فلا يدخل فيه محرم غير
قريب كالزناجر والمصارمة ولا قريب غير محرم ولا
العم والعمة **بخلاف الكبر** والزوجة مطلقا سواء
كانا صغيرين او لا فانه لا يكون تفرقهما والله اعلم
بما **الاقالة** وهي في اللغة دفع
واستقاط وفي الشرع عبارة عن رفع العقد وقيل انه
مستق من القول وهو موزع للسلب اي ازال القول السابق
كاذبا قسطا واقتطاع اي ازال الجوز وهو غلط لانهم قالوا
قلت البيع واقلته هي فتسخ **في حق المتعاقدين** مطلقا
بيع جديد في حق ثالث بعد القبض الا ان لا يكون
جعلها فسخا بان ولدت المبيعة فتبطل هذا عندنا عند
حنيفة وعند ابي يوسف في بيع جديد الا ان لا يمكن
جعله بيعا بان كان البيع منتقلا لم يقبضه فيجعل
فسخا الا ان لا يمكن ان يجعل بيعا وفسخا بان نقلا
في المنقول قبل قبضه على خلاف حبس الثمن الاول
فتبطل **وما** **يحدث** هو فسخ الا اذا تعدر جعله فسخا
فيجعل بيعا الا ان لا يمكن فتبطل وفايدته ان المبيع
لو كان هبة في يد البايع فباعه من رجل ثم نقلا فليس
للوامب ان يرجع فصار كان البايع ان تراه في حق الوهاب

كذا في شرح الطحاوي وبيع بمثل الثمن الاول بشرط
ان يكون **الاقل** بلا تعيب وجنس اخر لغو ولزيم
الثمن الاول بكل حال قوله بلا تعيب متعلق بقوله والاقل
وقوله حبس اخر عطف على الاكثر بيان انه اذا باع عبدا
بالف درهم وتقايلا العقد بالف وخمسائة محبت
بالف ويلغوا ذكر خمسمائة وان تقايلا بخمسمائة لم يبيع
عجالة لم يتعيب محبت بالف وتطل بخمسمائة وان
دخل كعيب محبت بخمسمائة والمحطوط بازاء العيب
ومذا عندنا في حنيفة وعندنا في شرط الزيادة يكون
بيعا وفي شرط الاقل كذلك عندنا في يوسف وعند
محمد يكون فسخا بالثمن الاول ولو تقايلا بفقر حبس
الثمن الاول فهو فسخ بالثمن الاول عندنا في حنيفة
ويلغوا ذكر حبس اخر وعندنا بما يكون بيعا وبلا
الثمن لا يمنع الاقالة ولكن **بلا** **البيع** يمنع
الاقالة **وملا** **بعضه** اي بعض المبيع يمنع ايضا
بقدره **بما** **التولية** **والمواجة**
المناسية بين البايعين ان الاقالة تنقل المبيع الى البايع
بمثل الثمن الاول والتولية كذلك تنقل لكن الى غير البايع
وكل ذلك يقتضي ساقية العقد **بيع من سابق**
بلا زيادة ربح **والمواجة بيع** به اي بالثمن السابق
وبزيادة ربح **والمواجة** **بيع** به اي بالثمن السابق
المشترى والمالك الماشترى **وسرهما** **في الثمن الاول**
مثليا كالمكبلات والموزونات حتى اذا لم يكن مثليا
بان كان عبدا او ثوبا لا يحقق المواجة والتولية وله
اي للبايع بالمواجة ان يبيع الى من شاء **اجرة القمنا**

والصبيح والطاراز والقتل والنشر واجرة حمل النعام
وسوق الغنم وان يقول قام على كذا ولا يقول
اشترته بكذا ولا يبيع حرة الراعي والتعلم مطلقا
سوا كان تعليم القرآن او غيره ولا يبيع كرايت كحفظ
فان كان البائع في بيع المراجعة فالتتري بالخيار ان شا
اخذ بكل غنمه اي غن الذي قال الخاني اودد علي البائع
وحط قدر الخيانة من الثمن في بيع التولية ومد عند
الي حنيفة وعند ابي يوسف يحط بكنهها وعند محمد بن
فيهما ويجمع الاقوال قطروا من اشترى ثوبا فباعه
بربح ثم اشترى اي ذلك الثوب فان باعه بربح لم
يخط منه كل ربح قبله وان احاط الربح بثمنه
لم يربح اي لم يربح مراجعة هذا عند ابي حنيفة وعند
بيعه مراجعة على الثمن الاخر صورة اذا اشترى ثوبا
بعشرة وقبضته ثم باعه بخمسة عشر وتقاضاه
اشترى بعشرة يبيعه مراجعة بخمسة عشر مبيع وهو
خمسة ويقول قام على خمسة ولا يقول اشتريته
بخمسة ولو اشترى ثوبا بعشرة وباعه بعشرين ثم
اشترى بعشرة لا يبيعه مراجعة املا عنده وعند
يبيع مراجعة بعشرة في الفعليين ولو اشترى ماذون
مدون محيط دينه برقبته ثوبا بعشرة وباع
من ثوبه بخمسة عشر يبيعه المولى ببيع مراجعة
على عشرة وكذا العكس اي لو اشترى المولى شيئا
بعشرة وباعه من عبده الماذون المدون بخمسة عشر
يبيعه الماذون مراجعة على عشرة والمخائب كالماذون
ولو بين انه اشترى من عبده الماذون المدون او من

مكاتبه له ان يبيعه مراجعة على خمسة عشر والمأقند بقوله
مدون ليصح العقد لكان الدين ولو كان البائع من
رب المال وهو عتق دراهم مضافا وبنا بالصف وبيع
المضارب رب المال ما اشترى بخمسة عشر مثلا واداد
رب المال البيع يبيع مراجعة رب المال باثني عشر
ونصف هذا البيوع يجوز عندنا وعند من لا يجوز
بيع رب المال من المضارب ولا يبيع المضارب من رب
المال اذ لم يكن في المال ربح ويراجع بدينان بالتقيد
ووطي الثيب ولو اشترى جارية فاعورت باقة
سها ونزاد وطبها وهي ثيب يبيعه مراجعة ولا يجيب عليه
ان يقول اننا اشتريتها سليمة فاعورت في يدي وعند
ابي يوسف وزفر لزومه بيان هذا والمثيلة فلما اذالم
ينقصها الوطي ويراجع بيان العيب ووطي البكر
اي ان فقا عيبتها بنفسه او فقاها اجنبيا واخذ
ارسلها ووطبها وهي بكر لم يبيعه مراجعة تخلي بيها
ولو اشترى شيئا بالف فسيئة وبيع بربح مائة
حالة ولم يبين انه اشترى فسيئة ففعل المشتري
ذلك خير المشتري ان شاو واذن ما اخذ بكرة
التمن وان اتلف المشتري المبيع والمسئلة بجاهها
فعل بذلك لزوم بائع ومائة ولا يرجع بشيء وكذا
التولية اي ان ولاه رجلا ولم يبين ان التم نسيئة
ثم علم المشتري رده ان شاو ففعله بكل الثمن ان شا
وان اتلفه ثم علم لزومه بالف حال ولا يرجع على البائع
بشيء وعند ابي يوسف انه يرد قيمة العيب وقبضه كل
التمن وقيل يقوم الشيء بمن حال ويمن من قبل فراجع

المشتري بفصل ما بينهما وعليه فتوى التي جعفر البلخي ومذا
اذا كان الاجل مشروطا في العقد وان لم يكن مشروطا فيه
لكنه مرسوم متعارف كما هو الرسم بين التجار ان لا يطالبوا
بالثمن جملة بل المشتري يوديه متجما في كل اسبوع ثم ان
المشتري باعه مراتجة فقبل لا بد من بيان وجهه ووجهه على انه
يبيعه مراتجة بلا بيان قال صاحب المحیط باب ذكر الكفا
في الاجل المشروط هذه رواية في معنى اشترى شيئا فضاء مغفونا
غنيا فاحسالة ان يرد على البائع حكم الغبن وقال القاضي
ابو علي النسفي في روايتان عن اصحابنا وبغني رواية الرد
وكان صدد الاسلام ابو اليسري في بان البائع ان قال المشتري
فتمت متاعى كذا وقال متاعى بياوي كذا فاشترى بياوي
ذلك فظهر خلافه له الرد بحكم التفسير وان لم يقل ذلك
فليس له الرد وبعضهم لا يفتنون به بكل حال والصحيح انهم
يبتنى بالرد اذا وجد التفسير وبدونه لا يفتنى به **من روي**
رجلا شيئا عما قام عليه ما يلو باع منه قوله يفتنى بياوي
وم يعلم المشتري كما قام عليه فسد البيع ولو علم
المشتري مبلغ الثمن في المجلس خير المشتري ان ساء مسكه
وان ساء رده وان علم بعد التفريق عنه لا يفتنى بياوي
ولا يجوز الا بتجدد عقده والله اعلم **قصة**
بيع العقار قبل قبضه وقال محمد وزهر والشافعي
لا يصح بيع العقار قبل القبض **لا يبيع المنقول الا بالبيع**
بيع المنقول مطلقا سواء كان طعاما او غيره وقال الشافعي
مالك يبيع بيع المنقول قبل القبض في غير طعام **ولو اشترى**
مكلا مكلا حراما للمشتري منه ببيع واكله حتى يكبله
المشتري ولو كاله البائع بعد البيع بغيره المشتري حتى

قبل

قبل لا يفتنى به والصحيح انه يكتفى به وعليه الحكم هو
وانما قيد بكلمة لانه لو اشترى مكلا مكلا حراما فله الاكل
والبيع قبل ان يكبله بعد القبض **ومثله الموزون**
والمعدود لا يفتنى عند روع عنده يعني لو اشترى موزونا
على شرط انه كذا اذا راعا يجوز للمشتري كبسه وبيعه قبل ان
ان يذره وعند ابو يوسف ومحمد المعدود كالموزون **ومع**
التصرف في الثمن اي تصرف البائع في ثمن البيع قبل
قبضه اي قبض الثمن ومع المشتري الزيادة فيه اي
الثمن للبائع بعد تعيينه في البيع ومع البائع الحكم فيه
المشتري بعد تعيينه فيه وعند زفر والشافعي لا يفتنى
ومع البائع الزيادة في البيع له بعد تعيينه **ويعلق**
الا يستحق بطله ايا استحقاق البائع والمشتري
في الثمن والمبيع والزيادة والمزيد عليه **ومع تاجيل كل**
دين حال حتى لو باعه شيئا بثمن حال ثم اجل اجلا معلوما
مما روي جلا غير الموض فان تاجيله لا يصح يعني لا يلزم
حتى لو اجله عند الاقراض مرة معلومة او بعد لا يثبت
الاجل وله ان يطالبه في الحال الا في مشالة وهي ان يوصي
ان يقرض من ماله الف درهم فلا تا الى سنة وهو يخرج من
ثلاث ماله يلزم ان يقرضه ولا يطالبه قبل المدة وقال
مالك يبيع في الغرض ايضا **بالمسألة**
تناسب البائعين من حيث ان كلا منهما زيادة لكن في المراتبة
زيادة حلال وفي الربا زيادة حرام والاختلاف عن المشية
واجب في كل باب ثم الربا في اللغة الغشل يقال هذا مبرو اعلى
ذلك اي يغشل ويسمى المكان المرتفع ربوة لفصله على سائر
الاماكن وفي الشرع **لو ففصل مال لا يوصي في معاوضة**

ما زال اي غالبا لا يبيع الدرامم بالدراهم متساوية
 جنسا واحدا نسيئة يكون زيا والفضل ليس بمال
 وانما هو فضل منفعة **وعلى ما يملكه** وهو بالساواة
 التي يلزم عند خواتها الربا او علة كون المال باو علة
 حرمة الفضل **القدر** **والجنس** والمراد بالقدر التكليف
 كمال والوزن فيما يوزن وعند الشافعي الطعم عند
 المطعومات والثمنية في الاثمان والجنسية بشرط
 قال **ما لك العلة** الافتيات والادخار **فحرم الفضل**
والنسا بينهما يعني متى وجد القدر والجنس حرم
 الفضل والنسا مطلقا سواء كان في المطعوم او غيره
 فلا يجوز بيع الكنطرة بالكنطرة متفاضلا او بشا مشلا
 والنسا بالمشلا لا غير ونحو المتأخير كذا في المغرب ويحرم
 النسا فقط اي دون الفضل باحدهما فيجوز بيع البر
 بالشعير متفاضلا بيدا بيدا لا نسيئة **وقال الشافعي**
 الجنس بانفراد لا يحرم النسا وحده بعدد مائتي حلا
 التفاضل والنسا اذا عدم القدر والجنس فيجوز
 بيع الكيل بالوزن بالتفاضل والنسا **ومح** **بيع الكيل**
 كالبر والشعير والتمر والمالح والوزون كالنقد في
 وما ينسب اليه الطل كالدين ونحوه بجنسه متساويا
 لا متفاضلا **وجيده** كرويه فلو باع قفيزا جيذا
 من جنسة بغير ردين منها لا يجوز **وبعض**
 التعيين لا التفاضل **يعني** في غير الصرف اي يشترط
 تعيين البلد لئلا يفسد العقد فيما يجري فيه الربا
 لتفاضلها **وقال الشافعي** التفاضل بشرط
 في بيع الطعام بالطعام وفي الصرف التفاضل

شرط

شرط بالاجماع **ومح** **بيع الحقنة** **بالحقنة** بالحقنة
 المهمة قدر على الكفة وبالجيم قدر على القسعة
 وما دون نصف الصاع فهو حكم الحقنة **والنقطة**
بالنقطة **والبيضة** **بالبيضة** **والجوزة** **هـ**
بالجوزة **والتمر** **بالتمر** **قضى** **خلاف الشافعي** في هذه
 الصورة **ومح** **بيع الفليس** **بفليس** **باعتبا** **فيها** **اي** **مع**
بيع الحقنة **بالحقنة** **الخال** **كأنها** **معينين** **حيث**
 لو كان احدهما بغير عينه باذ باع فليس معينين
 بفليس غير معين او باع فليس بعينه بفليس غير معين
 لا يصح وعند محمد لا يصح بيع الفليس بالفليس مطلقا
ومح **مطلقا** **المح** **بالكيل** **ان** **مطلقا** **عند** **ما** **سواء** **كان**
 من جنسه بان باع خم شاة بشاة او من خلافه
 بان باع خم بغير شاة **وقال محمد** **والشافعي** اذا كان
 المح من جنسه لا يصح الا ان يكون المح المقتر بالثمن
 المح الذي فيه الشاة ليكون المح بمقابلة ما فيه من
 المح والباقى بازاء السقط **ومح** **بيع الكرياس** **بالنظر**
 مطلقا سواء كان ميا ويا او متفاضلا **ومح** **بيع**
 الرطب بالوطي متماثلا او بائنة **متماثلا** **اي** **كل**
 كيل عند وعند اي يوسف ومحمد والشافعي لا يصح
ومح **بيع العنب** **بالعنب** **مطلقا** **سواء** **كان** **علم**
 التفاضل **ومح** **بعد** **الكفاف** **اولا** **والزبيب** **اي** **مع** **بيع**
 العنب بالزبيب كبيع الرطب بالتمر في الخلاف وقيل
 لا يصح انتافا **ومح** **بيع المحوم** **المختلفة** **بعضها**
ببعض **متفاضلا** **ومح** **بيع لبن البقر** **بالبن** **البقر**
 اي بيع لبن البقر بلبن الغنم ولبن الغنم بلبن البقر

متفاضلا وقل الدقل اي خل تمر الارود ايجبا المنية
وسم الطين بالالبية او باللم والخيز بالبراد
الدقنق متفاضلا متعلق بجميع هذه المسائل وعن
اي حنيفة لا خير في بيع الخبز نهما والفتوى على الاول
لا يصح اي لا يصح الرب بالدقنق والتسويق مطلقا
سواء كان متساويا او متفاضلا ولا يبيع الزيتون
بالزيت والسهم بالشرح اكثر مما يوزن الزيتون
والسهم ليكون الدهن مثله والزيادة بالشرح
اعلم ان بيع احد مما بالاخر على ربعة او ثمانية ان علم ان
الزيت الذي في الزيتون اكثر من الزيت المنفصل لم
يبيع وكذا ان علم انه مثله وان كان الزيت المنفصل
اكثر حارة وههذه الثلاثة بالاجماع وان لم يعلم انه
مثله واكثر منه او اقل منه مع عند زفر وعندنا لا
يصح ويستقر من الخبز وزنا لا عدد اعنداي
يوسف وعليه الفتوى وعندنا في حنيفة لا يجوز مطلقا
وعند محمد يجوز مطلقا ولا ريب بين القيد وعينه
هذا اذا كان العبد مازنا غير مديون فان كان مديون
لا يبيع ولا ريب بين المسلم والحر في ثمة خلافا لابي
يوسف والشافعي وانما فيه بقوله ثمة لانه لو دخل
دادنا حربي بامان فباع منه مسلم درهمين بدينار
لا يجوز اتفاقا بامان باب الحقوق
لما قرغ بين ما هو اصل في البيع وهو البيع والتمن
ذكر في هذا الباب ما يتبعه من الحقوق وله
مناسبة خاصة بالرب لا ان في ما به بيان فقبل ما هو
حرام ومنها بيان فضل على المبيع هو خلل العلو

لا يدخل

لا يدخل بغير ابي بيت كل حق اي لواش توي بنية فوقه
بيت لا يدخل العلو وان كان قد اشترى كل حق الا
ون يفس عليه ولا يدخل بشراء منزل الا ان يقول
اشترى بيت بكل حق طوله او بموافقة او بكل قليل
وسير موفيه او منه فحينئذ يدخل العلو ودخل
بشراء او ادراك ككثير وهو المباح لا الظلمة
يقال لها بالمارسية ساطاي لا تدخل الظلمة في بيع
الدار عند اي حنيفة مطلقا الا ان يقول اشترى بيت
بكل حق وعند ما يدخل بلاد كواحقوق ان كان
منهها في الدار والبيت اسم المستف واحد له دهر
والمنزل اسم لما يشمل على سوت ومحن مستف وطبخ
والدار اسم لما يشمل على سوت ومنازل ومحن غير مستف
فكان الدار اعم من اخبتها لما اشتملها عليها هذا في
مردا من الكوفة وذرقتنا العلو في جميع ذلك ولاه
يدخل الطريق والمسيل والشرب بالكل للنصيب
من الماء الا اذا قال اشترى هذا البيت والارض
بنحو كل حق فحينئذ يدخل بخلاف الاجرة فان فيها
يدخل الطريق والمسيل والشرب من غير ذلك قوله بنحو
كل حق ما باب الاستحقاق وبيع
الفضولي استحقاق الحقوق يكون بعد ما لا محالة
البينة حجة متعددة حتى تظهر في حق كافة الناك
كما اذا اشترى امه فادعى المهرى انها حرة الاصل
والامة تدعى واقامة البينة على دعواه تقبل بينة
ويرجع باليمن على البائع واذا ثبت حررتها في حق
البائع ثبت في حق كافة الناس البينة فيعلمه من

يدخل

من البيونة او البيان كذا في المغرب **لا لا قواد** اي ليس
متعدية حتى يقتصر على المدعي كما اذا اشترى امه وقبضها
ثم ادعى انها ملك فلان وفلان يدعيها لا يرجع بالتمن
على البائع **والتمنا** قضى المدعي **جميع** دعوى الملك
كما لو اشترى امه ثم ادعى انها ملكه فلان وفلان هـ
يدعيها واقام المشتري بنية على دعواه لا تقبل لانه
اقدامه على الشراء دليل على انها ملك البائع فاذا ادعى
لغيره كان متناقضا **لا الحرة** اي التناقض لا يمنع
دعوى الحرة **والطلاق والنسب** كالواشترى امه
وقبضها ثم ادعى انها مقتقة فلان والامه تدعى واقام
البيونة تقبل ويرجع بالتمن على البائع وكما اذا اختلفت
نفسها من زوجها ثم اقامت بنية على ان زوجها طلقتها
ثم ادعى ان قبل الخلع فانه يسمع دعواها وكما اذا باع عبدا
ولد عنه وقبض المشتري ثم قال البائع هو ابني تقبل
قوله ويثبت النسب منه ولو كانت مبيعة ولدته
عند المشتري **فاستحق** بنية يتبعها ولدها وان ادعى
المشتري بها **لوجل** والمثيلة بجاهها لا اي لا يتبعها ولدها
فيرجع بالتمن في الاول دون الثانية على البائع وان
قال **عبد** **مشترا** **شترتني** فانا عبد فاشتراه
بقوله فاذا هو حر فان كان البائع حاضرا
وغائب غيبة معروفة معلومة يدري مكانه
ويجى حضوره فلا شيء على العبد بالتمن ويرجع
العبد على البائع اذا ظهر به بخلاف الزمان اي
ان كان عبدا مقرا بالعبودية فوجده حرا لم يرجع
المشتري على العبد مطلقا سواء كان الراهن غائبا غيبة

معلومة

معلومة او منتطعة وعن ابي يوسف انه لا يرجع الاولي
على العبد بالتمن ايم **ومن ادعى** **حقا** محمولا لا غير معين
معين في دار فالتكرار المدعي عليه ذلك **فمحمول** على ما يـ
درهه **فاستحق** بغيرها لم يرجع المدعي عليه على المدعي
بشيء دللت هذه المسئلة على الصلح عن المجهول على بدل معلوم
حاضر وعلى ان تحت الدعوى ليست بشرط لصحة الصلح
لان دعوى الحق المجهول غير صحيح كجهالة الدعوى حتى
لو اقام البيونة عليه لا تقبل الا اذا ادعى قواد المدعي
عليه بالحق فيصح الدعوى والبيونة كذا في الفوائد
الظهيرية وذكر ابو الحسن الكرمي ان صحة الدعوى
شروط لصحة الصلح عن الانكار **ولو ادعى** **كلها** وبأية
المسئلة على حالها **رجع** المدعي عليه على المدعي **مستطاع**
من بدل الصلح **ومن باع** **ملك غيره** بغير فضول للمالك
ان يفتنه مطلقا مريجا او دلالة بان قال ففحت او
باع المعقود عليه من عيش وان يجيزه مريجا او دلالة
بان قال اجرت او قبض التمن من مشتريه ان بقي العاقدان
اي البائع المعقود والمشتري والمعتود عليه وهو
المبيع والمعتود له وهو المالك والعقود به وهو
التمن لو كان التمن عرضا قوله ان بقي العاقدان
المتعلق بقوله ويجيزه فهذا يدل على ان انعقاد البيع
غير نافذ ولازم اذا كان له مخير عند العقد حتى يجيز
اما اذا لم يكن له مجيز لا يتوقف ويتبع بالطلاقة **فان**
التفتي تصرفات المعقود كلها باطلة ولا تتوقف على
الاجازة فاذا اجاز المالك كان التمن عندنا مملوكا للمالك
امانة في يد المعقود والمعتود ان يفسخ العقد

لك

قبل الاجازة بخلافه في المفتولي في المكاح حيث لا يكون
له الفسخ قبل الاجازة ثم هذا اذا كان الثمن دينيا
فان كان عرضا معيناً انما يفسخ الاجازة اذا كان العرض
باقيا ثم الاجازة اجازة نقد لا اجازة نقد حتى يكون
العرض الثمن مملوكا للمفتولي وعليه مثل المبيع ان كان
مطلبا او قفصا ان لم يكن مثليا ولو ملك المالك قبل
الاجازة لا ينفذ باجازه الوارد في الفصلين اي فيما
اذا كان الثمن دينيا او عرضا ولو اجاز المالك ولم يعلم
حال المبيع جاز المبيع في قول ابي يوسف ولا وهو قول
محمد ثم رجع ابو يوسف وقال لا يصح حتى يعلم قفصه
عند الاجازة واعلم ان في قوله وله بعض بثوق بثوق
للمالك ان يجيزه **وملح عتق مشترى من غامب باجازة**
بيعه اي ان عتق عبد افتاعه فافتقه المشتري
ثم اجاز المالك بيع الغامب مع العتق من المشتري
استحسانا هذا عند محمد ومحمد بن فرود ورواية
عن ابي يوسف لا يجوز وهو القياس **لا يبيعه** اي
لا يبيع بيع المشتري من غامب وان اجاز المولي بيعه
ولو قطعت يده عند المشتري فاجيز بيع الغامب
فارسه لمشتريه ولكن نقد في المشتري من الغامب
بما زاد على نصف الثمن من الارش ولو باع عبد
غيره بغير امره فبطل من المشتري على اقرأ من
التابع المفتولي واقرأ ورب العبد انه لم يامر
بالبيع وادرد المبيع وقال يعتني هذا العبد بغير
امر صاحبه ومحمد اليابع ذلك وقالت بعتك بامر
مالك لم تقبل بيته وان اقرأ اليابع المفتولي بذلك

بان قال رب العبد لم يامرني عند الفسخ بطل البيع
ان طلب المشتري ذلك اي بطلان البيع ونقصه
وملح يابع وادريه وادخلها المشتري في بيته
ثم استحق الدوام **يفضون اليابع** وهو قول ابي يوسف
اخرى وكان يقول ولا يضمن اليابع قيمتها وهو قول
محمد وهي مثيلة غصب العقارات هل يتحقق ام لا عند
محمد ورفرد الثالث في يتحقق وعند ابي حنيفة واي
يوسف لا يتحقق وانه اعلم **باب السلم**
اعلم ان بيع العيني بالدين عزيمة وبيع الدين بالعين
مخصصة لما فرغ من بيان الاول شرع في الثاني وهو
السلم ثم السلم لغة هو الاستعجال وسرعا بيع الشيء
على ان يكون دينيا على اليابع بالشرايط المتبعة اي
واختص هذا النوع من البيع بهذا الاسم لاختصاصه
بكم بدل عليه وهو تجيل احد البدين قبل حصول
المبيع فالمبيع يسمى سلما فيه والثمن مرس المالك
واليابع سلما اليه والمشتري رب السلم ومعنى قولنا
اسلم وكذا اي الثمن فيه والهنه للسلب اي ازالته
سلامة الدوام بتسليمه الى المفلس وقيل السلم والسلف
بمعنى واحد مما يمكن منبسط صفته ومعرفة مقدار
من السلم فيه وما لا يمكن منبسط صفته ومعرفة
مقداره كالحبوان والحوار واللاقي فلا يصح فيه
فصح في المكيل كيلا وفي الموزون المسمى
وزنا الا الثمن كالدراهم والدنانير ويصح في العددي
المنتقارب عدد كالحبوز والبيض مطلقا سواء كان
بيعه نقامة او غيره وروي الحسن عن ابي حنيفة

اذا السلم لا يصح في بعض النعمان وكما يصح في المعدودات
 المتقاربة عددا يصح كيانا عندنا وقال زفر لا يصح كيانا
 وعنه انه لا يصح عددا ايضا ويصح في الغلس وقال محمد
 لا يجوز والديق والابوان **ان سمي ملين معلوم ويصح**
في الذرع ذراعا كالتوب ان بين الذراع والصفعة
والصفعة لا في الحيوان اي لا يصح في الحيوان مطلقا
 وقال الشافعي يصح ان بين جنسه ونوعه وسنة و
 صفته ولا في الطراف كالروس والاكارع وهو مادون
 الركبة من القوائم ولو سلم فيه وزنا اختل فوائده ولا في
المجلود عددا الا اذا بين الطول والعرض والصفعة وقال
مالك يصح السلم في روث الحيوان والطراف وجلوده
 عددا اكثر له عددا متعلق بالطراف والمجلود ولا في
الخطيب حرما ولا في الرطبة جزوا الا اذا بين طول
 ما تشد به الحرمة انه شير او ذراع فحينئذ يجوز ان
 يعرف به ولا يتفاوت والجوز جمع جوده بتقديم الراء
 المنحولة على الزاي للمجهول وهو العتصنة من الفتق وتحو
ولا في الخمر والخمر في صفا واللاي التي تباع وزنا
 يصح فيها السلم ولا في المنقطع عن ايدي الناس مطلقا
 سواء كان السلم فيه موجودا عند العقد منقطعاً عن ايدي
 الناس عند حلول الاجل او كان منقطعاً عند العقد
 موجودا في ايدي الناس عند المحل او كان موجودا
 عند العقد وعند المحل منقطعاً فيما بينهما وعند
 الشافعي يصح في الصودتين الاخريتين واذا كان
 السلم فيه موجودا من وقت العقد الى وقت المحل
 يصح اتفقا واذا كان السلم فيه موجودا من وقت

المعقود

العقد الى وقت المحل فلم يأخذه بعد المحل حتى انقطع
 عن ايدي الناس خير من السلم بين ان يفسخ ويأخذ
 راس المال وبين ان ينتظر وجوده فيأخذ ما سلم
 فيه وقال زفر يبطل العقد ويأخذ راس المال ولا
 في السلم **الطراف في جنسه وزنا وعددا فان**
كان في جنسه وزنا لا عددا ولو كان في بلد لا ينقطع
اصلا يصح في جميع الاحيان وعن ابي حنيفة ان السلم
لا يصح في الكبار ومن السلم التي ينقطع وزنا ومع
المسلم وزنا لا عددا وما لم يأت في السلم مطلقا عند
 ابي حنيفة وعندنا يصح ان بين جنسه ونوعه وسنة
 وصفته وموضع وقدره كثرة حتى يفي سمان من
 الجنب مائة من **ولا بمكيال رجل او ذراع بعينه لم**
يد وقدره واذا عرف يصح ولا بد ان يكون المكيال
 مما لا ينقص ولا يفيض كالقصبعة وان كان مما
 ينكسر بالاكبس فيه كالزنبيل والجراب لا يصح الا
 في قرب المالا استحسانا كذا عن ابي يوسف **وبرقوة**
 اي لا يصح السلم في برقية معينة **او من غلة معينة**
 ولو كانت النسبة الى قرينة البيان الصفة لا لتعيين الكا
 كالحشراني يجاري والبستاني بفرغانة يصح لانه
 ذكره لبيان الجودة **وسرقة اي شرط جواز السلم بيان**
اكثر من اي جنس السلم فيه كبر او صغير وبيان النوع
 كسقية او نجسة وبيان **الصفة** نجدة او ردية
 او وسطية وبيان **العقد** مثل كذا اتيل بمكيال معرو
 او كذا وزنا وبيان **الاجل** المعلوم فلا يصح السلم
 الا موحدا وقال الشافعي يصح حاله **واقله شهر**

ف

في الامح وعليه الفتوى وقيل ثلاثة ايام وقيل اكثر
 من نصف يوم وبيان **قدور** راس المال كايضا في **المكيل**
والموزون والمعدود وان كان مثار اليه وقال
 ابو يوسف ومحمد لا يشترط معرفة القدر بقدر النقيضين
 بالاشارة حتى لو قال اسلمت اليك هذه الدرامم في كرو
 برو لم يدور وزن الدرهم او قال اسلمت اليك هذا
 البر في كذا من الزعفران ولم يدور قدر البر لا يصح
 عنده وعندهما يصح واجمعوا على ان راس المال لو
 كان ثوابا او حيوانا يصير معلوما بالاشارة وشرط
 بيان مكانه **ان يغا فيماله حمل وموتة من الاشياء** كالنور
 ونحوه وقال ابو يوسف ومحمد ليس بشرط ولكن اذ
 شرطه صح وان لم يشترطه يتعين مكان العقد للتليم
وما لا حمل له ولا موتة كالمسك والكا فورا لا يحتاج
 الى بيان مكانه الا **يغا فيوقيه حيث شا** وموالا
 وذكر في الجامع الصغير وسوغ الاصل انه يتعين
 مكان العقد لا يباين وشرطه **قبض راس المال قيل**
الا فتراق بالابدان وهو شرط بقا العقد على الصحة
 وقاله مالك ترك قبض راس المال يوم او يومين
 بغير فان اسلم ما بيني ودهم في كرو مائة دينار
 عليه اي على المسلم اليه ومائة نقد **قال في خصنة**
الدين ما طل وفي خصنة العقد يجوز ولا يشيع
 النساد كما قال زفر هذا اذا كان راس المال من
 نوعي بان اسلم الى رجل في كرو بعشرة من الدراهم
 المعينة وبعشرة من الدنيا التي عليه فلا يجوز
 في حق الدنيا اجماعا وفي الدراهم كذلك عند خلقا

لما

لهما داما اذا كان المسلم فيه من نوعي بان اسلم مائة
 درهم في كرو وكرو شعير ولم يبين راس مال كل واحد
 لا يجوز عنده الكرو شتوت قفيزا والفقير ثمانية
 مكاييك والمكوك صاع ونصف كذا في المغرب
 وقيل اربعون قفيزا **ولا يصح التصرف في راس**
المال والمسلم فيه قبل القبض بشرط او تولية
 صورة الميلة رجل اسلم عشرة دراهم في كرو حنطة
 فجارحل اخرا الى هذا الذي وقال اخذ مني خمسة دراهم
 واشركني في الحنطة التي اسلمت فيها فاشركه فيها لا
 يجوز وقاله التلبيح بع مني الحنطة التي اسلمت فيها
 فما اسلمت فاعملها لا يجوز فان **فقال لا السلام** بقدر
 قبض المال **لم يشترط** راس المال **من المسلم اليه بوا**
المال شيئا استحسانا وعند زفر وان فعي يجوز قيا
 ثم هذا اذا كان المسلم محيا اما اذا كان فاسدا فلوب
 الكا ان يتصرف في راس المال قبل قبضه كذا في الكوا
 نقلا عن الشيخ **ولو اسلم في كرو فلما حل الاجل اشترى**
المسلم اليه من رجل كروا من المسلم اليه **دينه** المسلم
بقبضه منه قبضا كقاه فاقبضاه **ربا** لم يبيع
 القضا وصح القضا لو كان الكرو قرضا او امره **بقبضه**
له اي صح القضا او امر المسلم اليه **ربا** لم يبيع
 المسلم اليه ثم **يقبضه لنفسه** ففعل اي فاكتماله ثم
 اكتماله لنفسه **ولو امر** ربا **المسلم اليه** لو اسلم في كرو
 وحل الاجل **وامر** ربا **المسلم اليه** ان **يكيله** المسلم اليه في
 ظرفه اي ظرف ربا **المسلم** **ففعل** وكال **ومو اي** ربا
 المسلم **فأب** لم يكن قبض مطلقا وعليه ان يكيله بحضرة

سا
شي

وقال **شمس** الائمة الامع عندي ان يبيع قابضا ولو
كان في ظرفه طعام رب السلم وقد كالى السلم اليه الكو
فيه بامر قبل يبيع قابضا وقيل **لاجل** **المبيع**
فانه لو اشترى من اخر طعاما عينا وامره ان يكيله
في ظرف المشتري ففعل وهو غايب فهو قبض ولو لم
امة في كونه البر او غيره **ففتحت الامة فتقايلا**
السلم **فانت الامة قبل الاقالة** بقي الاقالة فيما
تقايلا فماتت **وصح** الاقالة فيما لو ماتت قبل الاقالة
وعليه اي على السلم اليه **قمتها** يوم قبضها في الصورة
وعكسه اي عكس الحكم المذكور **شراؤها** باللف صورتها
اشترى امة باللف ثم تقايلا فماتت في يد المشتري
بطلت الاقالة ولو تقايلا بعد موتها قال الاقالة باطلة
ايضا **والقول** **مدعي الرداة والتاجيل** **لأننا في**
الوصف اي لا يكون القول المنكرو وصف السلم فيه **والاجل**
مطلقا اي ايها كان حتى لو قال السلم اليه شرطت لك
رد يا وقال **رب السلم** لم تشتر شيئا فالقول السلم اليه
وفي عكسه بان ادعي رب السلم شرط الردى وانكر السلم
اليه الشرط املا فالقول قوله **رب السلم** عندي حقيق
وعندما القول السلم اليه ولو قال السلم اليه لم يكن
له اجل وقال **رب السلم** كان له اجل فالقول لو رأت
عندي وفي عكسه بان ادعي السلم اليه الاجل وانكر
رب السلم فالقول السلم اليه عندي حقيقه وعندما
رب السلم **وصح السلم** **والاستمناع** في **خوف**
ولست **وقمتها** ان كان يعرف بالوصف وان لا يعرف
بالوصف فلا خير فيه قوله والاستمناع اي استمنع

استمنع

في شيء من ذلك بخلاف ما استحسننا موصوفته ان يقو
للمخفاق اخر في خفا من ادعيت يوافق رجل ويريه
رجله بكذا واذا عمل الصانع **فله الخيار اذا رآه**
اي المستمنع للصانع وعن ابي حنيفة له الخيار رايه
وعن ابي يوسف انه لا خيار لو اخذ منهما **والصانع**
يبيعه قبل ان يراه وانما قيد به لانه اذا رآه واختاره
صار متعينا ولم يبق للصانع فيه حق البيع **وموجله**
اي موجه الا استمناع **سلم** ولو ضرب الاجل فيما
فيه تعامل صار كما عند ابي حنيفة وعندما هو الانتقضا
ولو ضرب الاجل فيما لا تعامل فيه صار كما عندهم حتى
يشترط قبض راس المال واستقصاء الوصف ولا
يكون له خيار روية **المتفرقات** كان من ادب اهل
التصنيف ذكر ما شذ من الابواب اخذ الكتاب **مع**
بيع الكلب عندنا مطلقا سواء كان معلما او غير معلم
فتمت متلفه وعند ابي يوسف لا يبيع بيع الكلب العقب
وعندك افعى لا يبيع بيع الكلب املا **ومع بيع الفهد**
والسباع من الهائم **والطيور** والمعلم وغيره سواء في
ذلك وذكر في الخواشي فقوله نقل عن الشرح هذا
اذا كان قابلا للتعليم **والذي كالمسلم في بيع الحمار**
والخنزير ولو قال رجل يبيع عبدك من زيد باللف
دعهم على اني غنا من لك مائة سوى الالف **فباع** **مع**
بالف وبأخذ من المشتري وبطل الصانع فلا شيء على
الضمين وان زاد قوله من المئتين بان قال يبيع عبدك من
زيد باللف **دعهم** على اني غنا من لك مائة من المئتين سوى
الالف **وباع** **فألف** **علي زيد** **والمائة** **على الغنا** من خلا

ع

✓

لو فردا كان في **روح الامه المشرقة** قبض لا
 عقد حتى لو اشترى عمامة ولم يقبضها فوطئها زوجا
 فوطئ يثوب عن قبض المشرى وان لم يطأها فليس
 يقبض والقبض ان يصير المشرى قابضا ومنه
اشترى عبدا فطاب عند القاضى على بيعه وطلب
 منه ان يقبض بدينه وقبضته **مردقة** لم يبيع **لدين**
 المبيع والاى وان لم يكن غيبته **مردقة** تعنى لا
 يدري مكانه **بيع** **لدين** واعطى الثمن ثم ان كان الثمن
 الثاني اكثر من الاول تمسك الفصل المشرى حتى يحضر
 وان كان انقص من الاول رجع البايع على المشرى اذا طهر
 به **ولو غاب** اي لو كان المشرى اثنين وقاب احد
 المشرى **دين** قبل فقد الثمن والقباض **للمحاضر** دفع الثمن
 وقبضته **وحبسه** اذا حضر حتى **ينقد** شركه من الثمن
 حصته وهذا قولهما **وقالت** ابو يوسف اذا اعتد المحاضر
 كل الثمن لم ياخذ الا نصيبه من العبد وكان مشترعا فيما
 ادى عن صاحبه فلا يرجع عليه هذا اذا كان الثمن
 الا اما لو كان موجلا فليس له دفعه وان حل الاجل
 كذا في المحيط ومن باع **امه بالغف** **مقال** **ذات** **قبض**
 ولم يعين فلها **نصفان** اي يجب من كل واحد منهما خمسة
 وان قضى **نصف** بدلا عن **تجيد** وتلف فهو قضا
 اي من له على اخر **دراهم** حيا **د** وقضا **ما** **ز** **وفاء** **و** **لا** **يعلمها**
 فانقضها او هلكت ثم علم فليس عليه شيء وقد تم استيفاء
 عند ما وعند ابي يوسف يرد القاضى عليه مثل زوجة
 ويرجع عليه بالخير وان كان قايما له **د** **واسر** **داد**
 لحياد اتقا **قاوا** **انما** **قيد** **ما** **لا** **علم** **بعد** **اتلاف** **لا** **انه** **لو**

المشرى قبل القبض
 وقبل نقد الثمن
 فبين البايع

علم ثم الفتي كان رضاه فلا يرد مثله بعده بالاتفاق
 وان افترج **لهيرا** او **باض** او **تكنس** **طبي** في ارض
رجل **هو** **اي** **كل** **واحد** **منهما** **لن** **اخذ** **لا** **لرب** **الارض**
 هذا اذا لم يرضى رب الارض رضاه له فان هيا له في
 ذلك فجميع ارضه فذلك لرب الارض وانما خص الطير
 والطبي لانه اذا غسل الثمل في ارضه فالعمل لرب
 الارض واذا لم يعد هذا ذلك **ما** **يبطل** **بالشرط** **الغا**
ولا **يجوز** **تعليقه** **بالشرط** **لما** **لغا** **البيع** **بان** **باع** **امه**
 علي ان يستخذمها للتابع **شهر** **او** **القسمه** **بين** **الشريكين**
 بان اقتسما علي ان لا يحدما الصامت والآخر العرقص
 وقصا صامتا كما نوت والدون على الناس على انه لو قوى
 شيء من الدون يردا خذ الصامت على شريكه نصفه
 كانت القسمة قاسرة كذا في الفتاوى **الكائنة** **والاجارة**
 كمن استاجر ارضا للزراعة على ان يرد بها كروية **والا**
 بان قال اجرت البيع اذا جازا من الشهر **الرجعة** **بان**
 قال ان مرضيت فتركت فقد راجعتك **والصالح** **عن**
مال **بان** **كاذ** **لرجل** **الف** **على** **اخر** **د** **ينا** **فقال** **له** **ان** **قدم** **فلا**
 فقد ما تحتك على الفنى على هذا العبد **والا** **يراعى** **الدين**
 بان قال ان حادلات برئت عنى **عوا** **اي** **هذه** **وعزل**
الوكيل **بان** **قال** **ان** **قدم** **فلان** **فقد** **عزلت** **عن** **الوكالة**
والا **اعتكاف** **بان** **قال** **ان** **قوم** **فلان** **فله** **على** **ان** **اعتكف**
رجيا **والمزارعة** **بان** **شرط** **فيها** **على** **العامل** **التحصا** **والد**
والنذرية **يعتد** **العقد** **في** **فلا** **هو** **الرواية** **والمعاملة**
 بان دفع الى رجل غنلة معاملة سنين معلومة على
 ان يقوم عليه ويسقته فما اخرج الله من الثمرة

سد

بجانه

ن

ياس

فهو بينهما نصفان وعلى ان لرب الارض على العامل مائة
درهم **والاقرار** بان قال لفلان على الف درهم ان امطر
السما او ميت الريح **والوقف** صورة فساد الوقت
بالشوط ان يموت وقت داري على كذا ان شاء الله فلا
يصح الوقف وهو المختار **والحكم** كرجلين قال الاخر
ان قدم فلان فاحكم بينهما في هذه الكادنة فلا يصح
عند النبي يوسف وعليه الفتوى **وما لا يبطل بالشرع**
الفاصد العرض بان يقرض على ان يكتب اليه صدقة كذا
كذا حتى يوفيه دينه **والهبة** كاهرة وميت مهرها
من زوجها على ان لا يطلقها وقيل الزوج صحت الهبة
طلقها او لم يطلقها **والصدقة** كما اذا صدق على رجل
بدراهم على ان يورده عليه شيئا منها الصدقة جائزة
والشرط باطل **والنكاح** بان يزوج له امرأة على ان
ينفق عليها في كل شهر مائة دينار **والطلاق** بان قال
النكاح جائز ولها نفقة مثلها **والطلاق** بان قال
طلقتك على ان لا تتزوجي يا خري بعد العدة وقيل
طلقتك تزوجت او لا وبطل الشرط **والخلع** بان اخلعت
من زوجها بشرط ان يكون الولد الصغير لها فصح الخلع
دون الشرط **والعتق** بان قال اغتقتك على ان لا
يكون الولا مينا وقيل العبد عتق وبطل الشرط
والرهن بان قال رهن عندا انسان شيئا فقال المهر
للمرأة اخذه على انما انضاع ضاع بعير سي فقال نعم
الرهن جائز والشرط باطل **والاوصية** بان قال الاخر
لثمانية درهم على ان يكون ومي الشرط باطل والمائة
وصية له وهو وصية كذا في المحيط **وانومية** بان

اومى بثلث ماله لام ولده ان لم تتزوج فقبلت فانها
تستحق الثلث وبطل الشرط **والشرط** كذا بان تفاوت
المال في شركة العنان وشرط الريح والوصية نصفين
قالوا الوصية فأسرة والشركة بمحض كذا في المحيط
والمنارية بان شرط الوصية على المضارب صحت
المنارية وبطل الشرط ويكون الوصية على رب المال
والعتق **والامانة** وفي الصرة اذا قدم فلان
فانت قاضيا وامير هذه اليلة جاز ومذا متفق
عليه **والكفالة** بان قال ان استحق البيع فانا كعيل
عن البايع بالتمني مع الشرط والكفالة كذا في المحيط
والحوالة بان انا حال رجل رجلا على غريمه بالف درهم
فقال الغريم للمحل قبلت الحوالة على ان تقومني الف
اخرى صحت الحوالة وفي الشرط اولاد **الوكالة**
بان قال ان هبت الريح فانت وكيل في كذا يصير
وكلا في الحال **والاقالة** بان اشتري رجل من اخر
عبد ابالف وقفا يصا ثم قال البايع اقلني حتى اخرجك
التمن سنة فقال المشتري اقلت جارتك الاقالة دون
التأخير **والكتابة** بان كانت بشرط ان لا يخرج من الكوفة
الا باذنه فالكاتبه جائزة والشرط باطل وله ان يخرج
وان العبد في التجارة بان قال لامل سوق اذنت
لهذا العبد التجارة بشرط ان يعلمني مع اقاربه **ودعوى**
الولد بان قال ان كانت البكارية حاملة فهو مني فهو
منه مطلقا سواء كانت حاملة او لا **والصلح** عن دم
العمد بان قال ان قدم فلان فقد صاكتك عن دم
مورتي على كذا حالا او مولا مع الصلح **وعلى الجراح**

التي فيها القصاص كما لو ضحى ما قال ان قد تم فلا ريب
 فقد صاكتك عن الموصحة على كذا حالا او موصلا مع
 الصلح **وعقد الذمة** بان صاحب الامام على ما لم يعلم
 على ان ياخذ ذلك من الروكس او من الاراضي خاصة لا يصح
 الشرط **وتعليق الرد بالعيب او بغيره** وفي الخلاصة
 اذا قال ان لم ارد هذا التوب المعب اليوم عليك فقد
 رخصت قال شرط بالرد بالعيب باطل ولذا الردية او الترة
 وشرط الحياء لنفسه ثلاثة ايام فقال ان لم ارد البيع
 عليك اليوم فقد رخصت فهو باطل وبقي اختيار الشرط
وعول القامني بان كتب الخليفة الى القاضي اذا وصل
 اليك كتابي فانت مغرول فوصل يصير مغرولا وقال
 ظهير الدين المرغيناني نحن لا نعني بعبارة تعليق العزلا
 وهكذا فتوى عمي وعينه **كتاب المراءاة**
 البيع بالنظر الى المبيع اربعة انواع بيع العين بالعين
 والعين بالدين والدين بالعين والدين بالدين فلما بين
 الثلاثة سارع في بيان الرابعة وانما اخرها لان الدين
 بالدين امتنعنا لبيعنا حتى شرط قبض المبدئي في
 المجلس والمناسبة الخاصة بنيه وبين السلم واسماها
 اذا كان الدراهم او دنانير كذا بيع دين بدين فتناسبا
 وانما سمي به كاحدة العقل في يد له من يد الى يد والصرف
 هو النقل والرد لغة وفي الشرع هو بيع بعض الاموال
 ببعض بان يبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة
 او احدهما بالآخر فلو تخافنا ان الذهب بالذهب شرط
 التماثل في القدر **والثاني** يقضى بمجلس العقد وان
 اختلفا جودة وصياغة والا اي وان لم يتجانسا

كتاب المراءاة

بان باع

بان باع ذبها بفضة **شرط التماثل** دون التماثل فلو
 باع الذهب بالفضة مجازفة مع البيع **انما باعنا**
 المبدئي في المجلس ولا نعني به موضع جلوسها بل
 المعتبر وجود العقب قبل ان يفترقا بالابدان حتى لو
 قاما وميا فرسحا او ناما في المجلس واغمي عليهما ثم
 تقابعا قبل الافتراق صح العقد وكذا المعتبر ما
 ذكرنا في قبض راس مال السلم بخلاف خيار المخير حيث
 يبطل بمجرد قيامها **ولا يصح التصرف في ثمن المراءاة**
قبل قبضه اي قبل قبض ثمن الصرف فلو باع دينار
 بدراهم ولم يقبضها واشترى بها ثوبا في هذا
 المجلس فسد بيع الثوب فقط وعن زفرانه يجوز
 ولو باع امة مع طوق ذميا او فضة في عنقها و
 ثمة كل واحد الكف بالغير **وقد مر الثمن الف** في
 المجلس هو اي الالف المقبوض عن الطوق وان
 اشتراها اي هن الامة بالدين الف نقد واللف
 نسيئة فالتقدم عن الطوق وانما قيد باللف تقدم
 واللف نسيئة لانه لو اشتراها بالدين نسيئة فسد البيع
 في كل عندا في حيفه وعندهما في الطوق خاصة وان
 باع سيفا محلا حلية خمسون درهما بمائة درهم
 وتقدم من الثمن خمسين فهو اي المقبوض حصتها
 وان لم ينشترى فسد نقد الف او خمسين اتمه
 حصته الطوق او اكلية او قال اي وان قال
 المشتري عند نقد الف او خمسين من ثمنها اي من
 عن الطوق والامة او اكلية او سيف ولو افترق
 بلا قبض الثمن مع البيع في السيف دونها ان يخلص

الكليّة على السيف بلا ضرر ولا إي وان يتخلص
 السيف الا بضرر بطلا اي عقد بما وهذا اذا
 كان الفضة المفردة ازيد مما فيه بان كانت فضة
 الكليّة خمسين درهما والفضة المفردة ستين درهما
 فان كانت الفضة المفردة متماثلة في القدر او اقل
 بان كانت اربعين درهما بطل العقد فيها وكذا اذا لم
 يعلم قدر الكليّة تخلو قال زقرون **لو باع انا فضة فضة**
او ذهب وقبض البائع منه فاقترقا بالابدان
معي البيع فيما قبض وبطل فيما لم يقبض والامساك
مشرىك بينهما وان استحق قبض الا انا والمثله
بحالها فهو بالخيار ان شا اخذ المشتري ما بقي من
الا انا يقبضه من الثمن وان قل او رده ما استراه
ولو باع قطعة نعة فضة وقبض منها واقترا
صح العقد فيما قبض والقطعة مشركة بينهما
فاستحق قبضها اخذ المشتري ما بقي من النقرة
يقبضه بلا خيار وطرح بعض المصوورة استقام
وكس قبله ولو لم يجعل هذا المثلثة مثل ميلة الاد
يصح فيكون في ميلة ابتداءه ومع بيعه وبعينه
ودينا وبعدهم ودينارين وبيع كوبر وسفر
يفعظهما استحسانا وقالت زقرون اني لا يصح
قياسا ومع بيع احد عشر درهما مبيحا بعشرة
دراهم ودينارين جعلت العشرة بمثلها والدينارين
بالورهم ومع بيع درهم مبيع ودينارين مبيحا
محصين ودينارين غلة الغلة ما ياخذ التجارة ويرد
بيت المال ومع بيع دينار بعشرة عليه ابي علي البايع

وقيمة الفضة ودفع الدينار وفي المصوورتين
 وتقالعت العشرة بالعشرة فسقط حق المطالبة
 ومع القاسم في الثانية استحسانا وقال زقرون لا يصح
 وهو القياس وقالب الفضة والذهب فضة و
 ذهب حتى لا يصح بيع بعضها ببعضها او بقالب
 الفضة ولا يصح بيع بعضها ببعضها اي بالخلاصة
 اي بيع بعض الدراهم التي تطلب عليها الفضة ببعض الدرا
 التي تطلب عليها الفضة الامتسا ويا وزنا ولا يصح
 لا يستقر من بها اي بالدراهم والدنانير التي تطلب عليها
 الفضة والذهب الا وزنا وتغالب العشر من الذهب
 والفضة ليس في خلا الدراهم والدنانير فبيع بعضها
 اي بيع الدراهم والدنانير التي تطلب عليها العشر بخسها
 متغا مثلا ويصرفا كبعض الى خلافا كبعض ولكن بشرط
 المتغا بعض وهو التبايع والاستعنا من عاروج
 من الدراهم والدنانير التي تطلب عليها العشر وزنا او عقد
 او بها ولا تغيب الدراهم والدنانير التي تطلب عليها
 النفس مادامت بروج بالتعيين لكونها اتما وشيعة
 ان كانت لا تروح والامتسا وتغالب الفضة في
 التبايع حتى لا يصح بيعها بالامتسا لامتسا ويا
 وزنا وفي الامتنع من بالتعيين حتى لا يصح الامتنع
 بها الا وزنا وفي المصوور كغالب النفس فيبيع بعضها
 بخسها متغا مثلا وتغالب المتبايع في المجلس ولو
 اشترى به اي بغالب العشر وتغلب من ما فجرة
 وبيع شيئا وكسده وتزك الثا من المعاملة بها قبل ولها
 الى البايع بطل البيع هذه فيرد الجميع ان كان قايما

الفضة الخالصة بها

والا يرد قيمته وعند ابي يوسف عليه قيمة غالب النفس
يوم البيع وقال محمد عليه قيمة امر ما يعامل الناس
به ومنع ابي يعقوب بالفلوس المتأففة الواحدة وان لم
يعين وما لكاسدة لا يصح حتى يعينها ولو كسدت
اي لو استقرض فلان فلان فكسدت اقل من العرفين يجب
و **ومثلها** اي مثل اقل من العرفين عند ابي حنيفة وعند
يجب قيمتها ولكن عند ابي يوسف يعتبر يوم القبض
وعند محمد يوم الكسادة اذا كانت هائلة وان
كانت قليلة يرد قيمتها بالايضا **ولو استوى شيئا**
بنصف درهم فلوس او بدلت فلوس مع فعلية
من الفلوس ما يباع بنصف درهم ونحوه وقال
زفر لا يصح في الكل وقال محمد يصح فيما دون الدرهم
لا في الدرهم **ولو اعطى رجل صير قيسا** اي صرافا درهما
وقال **اعطى** به اي بذلك الدرهم نصف درهم
حال كون النصف فلوسا ونصفا الاجنة مع العرف
تاسعة الكفالة المناسبة بين الكتابين
ان البيع توجب وينا في الذمة والكفالة شرع وثيقة
لا شريعة الدين غالبها ولها مناسبة خاصة بالعرف
لانه ضم ذمة الى ذمة في الواجب بالسبب والكفالة ضم
ذمة الى ذمة في المعاملة وهي لغة الضم وفي الشرع
هي ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاميل **في مطابقة**
دون الدين فيكون الدين باقيا في ذمة الاميل كما
كان وقال مالك يبرأ الاميل وقيل في الدين وهو
قولنا الشافي فيضمير الدين الواحد دينين **ويصح**
في النفس وان تعددت الكفالة حتى لو اخذ من

فصل في كتاب الكفالة

رجل

رجل كفيلة **بنفسه** ثم اخذ منه اخذ بنفسه فما كفيلة
ويطالب صاحب الحق اياها شأنا واكل به ثم المضمون بها
احضاد المكفول به وهو مذموم الشافعي وعنه انه لا يصح
ويصح الكفالة بالنفس **كفالت بنفسه** او بما غير عن
البعد حقيقة كالكبد والنفس وعرفا كما لروح والرائح
والوجه ونحوه **شاي** مع كالنصف والثلث **وبغضته**
وبعلى والنجى **وانما** عليم به وقيل به لا اي لا يصح
بقوله باننا من من **بمعرفته** ولا باننا من للث
لانه لم يثبت من المضمون هو نفسا وما لا يخلو في ما اذا قال
اشاي فلا بد من ست او قال فلان اشاي ست يكون
كفيلة فكانهم فروقا بين العربية والفارسية كذا في الاول
فان **ترجم** في الكفالة **تسليمه** اي المكفول به **وقت**
يعينه **احضره** فيه ان طلبة المكفول له باحضاره
فان **احضره** فيه فيها واللا اي وان لم يحضر **حبسه**
اي الكفيل الحاكم **فان** **غايه** المكفول له عنه وعلم مكانه
امهله الحاكم مدة ذميا به وايا به **فان** **مفتا** المدة التي
المدة التي ولم يحضره **حبسه** الحاكم وان غاب
ولم يعلم الكفيل مكانه لا يبرأ به ولا يجبر **فان**
احضره **ولم** بحيث **يقدر** المكفول له ان يخامه
مصر **مطلقا** عنده سواء كان المصرا الذي كفله فيه او
مصر اخر وعندهما اذا سلمه في المصرا الذي كفله فيه بري
والالا وان سلمه في برة او سواد لا يبرأ ولو **سرجا** **تسليمه**
في مجلس القاضي **تسليمه** في زماننا وفي المتقدم
لو لم في السوق يبرأ ويبطل الكفالة في النفس **مومت**
المطلوب وهو المطلوب عنه والكفيل لا يموت الطالب

المكفول له بخلاف الكفالة بالمال فإنه لا يبطل بالموت وبه
 الكفيل يدفعه إليه وإن لم يقبل للمكفول عنه إذا دفعه
 إليه فأنابري ولا يشترط قبول الطالب التسليم يعني
 يرأى المحلولة بينه وبين المكفول عنه وبري
مكلم المملوك نفسه بأن قال سلمت نفسي إليك
 عن الكفيل ولو لم يقبل عن الكفيل لا يبرأ كذا في الفتوى
 الخائنة من كفالة وبري بتسليم وكيل الكفيل ورأى
 فإن قال رجل إن لي مائة درهم على أخ فقال رجل إن لم
 أدفع به عداي أن لم أت بالمكفول عنه وهو على الكفيل
 ضامن ما عليه فلو وافق به عدا مع مكان الاحتضان
 أو مات المملوك أي المكفول عنه قبل معنى العدم
 ممن الكفيل المال فيصح الكفالة لئلا خلا فالكافي
 ومن ادعى على خرمية دناير فقال له رجل إن لم أدفع
 به عدا فعليه المائة فلم يوافق به عدا فعليه المائة
 مطلقا سواء بينا صفتا على وجه يصح الدعوى ولم
 يبين ذلك وقال محمد إن ادعاه ولم يبينها حتى
 كفيل له بمائة دينار ثم ادعى بعد ذلك لا يصح ولا يجبر
 على الكفالة بالنفس في حد قودا أي لا يجبر على الكفيل
 عند إلى حيفه مطلقا سواء كان حد قذا ولا وعند
 يجبر في حد العذف والعصا وإنما قيد بالحد لأن في
 النفس برنجون للقاضي أن يطلب فيه كتمان كذا في
 الخائنة ولو أعطى الكفيل فنهما يجوز اتفاقا ولا
 يحبس فنهما حتى يبرأ شامدا أن مستورا أن أو شامدا
 عدل يعرف القاضي بالعدالة ومنها في الحبس في
 الحدود والغصا في روايتان في رواية يحبس ولا

يكفل

يكفل وفي رواية تكسبه ويصح الكفالة بالمال ولو كان
 المال مجهولا إذا كان دينيا صحيحا وموكل دين لا يستط
 إلا بالاداء أو الأبرار وفيه احتراز عن بدل الكتابة
 بكفالت عنه بالغ وبالمالك عليه وما يدرك في هذا
 البيع أو ما يبعث فلا فاعلى وما يجب ووجب لك عليه
 فعلى وما عصبك فلا نفعلى طالب الكفيل أو المدعو
 أي إذا صححت الكفالة فالمكفول له بالخيار أن شاطا
 الكفيل وأن شاطا طالب المدعو وقال مالك يبرأ المدعو
 إلا إذا اشترط البراءة عن المدعو فصح يكون حوالة
 فيبرأ المدعو كما أن الحوالة بشرط أن لا يبرأ بها المحل
 كفالة فصح فصحنا بغير ولو طالب أحد ماله أن يعاقب
 الآخر فصح بتسليم الكفالة بشرط ملايم لها كشرط قبول
 الحق كان استحق المبيع كإناضامن لثمنه أو لثمنه
 أو لا مكان الاستيفاء أي لا مكان تسليم المكفول عنه
 عطف على وجوب الحق فاللام فيه مقدرة لا لا المناقة
 بمعنى اللام أي كشرط أو وجوب الحق كان قدم زيد وهو
 أي زيد مكفول عنه أو لثمنه أي لتعذر الاستيفاء
 كان غائب عن المصر فإناضامن ولا يصح الكفالة بجوان
 ميت الرخ أو جالمطر وإن جعله خلا فتصح الكفالة
 فإناضامن ولكن يصح الكفالة وجب المال حالا ولو قال
 ونجب عليه ما يكفل به لثمنه أو لثمنه والمالك كان
 أولى فإن كفل بماله فله بأن قال تكفلت بمالك عليه
 فبرأ من المكفول له على العذر ثم لم يبرأ من الكفيل
 والأي وإن لم يبرأ من المكفول له صدق الكفيل فما أقر
 بغيره يعني القول قول الكفيل في قدر ما أقر مع مينة على

ن

نفي العلم ولا يتخذ قول المطلوب في محذورهما فهو صحيح
 على الكفيل اي ان قال المكفول عنه له على الف وقد افتر
 الكفيل بحسنه ولا بينة للمكفول له لا يجب على الكفيل
 الف وانما يجب ما اقرب به بخلاف ما اذا قال ما ذاب له
 على وان فعل فيقال المطلوب لك على الف درهم وقال
 الطالب بل الفاه ولا بينة له وقال الكفيل ما لك عليه
 شي فهذا القول هو قول المطلوب لانه ثمة قد يكفل
 بما سيج عليه في المستقبل لان الذوب يستعمل فيه
 عرفا في الاصل ويصح الكفالة ما برأيا للمكفول عنه
 بغير امره فان كفله بامر رجوع الكفيل بعد ما ادى بما
 ادى عليه اي اذا ادى ما فمه وان ادى خلافه رجع
 بما ضمن لا بما ادى حتى لو كفله عن رجل بامر جواد
 واعطى الطالب زبوا فارجع بمثل ما ضمن على الاصل وان
 كفله بغير امره لم يرجع الكفيل عليه بشي خلافا لما لا
 ولا يطالب الكفيل الاصيل بالمالك قبل ان
 يردى عنه اي عن جهة الاصيل وهو المكفول عنه
 فان تزاد الكفيل بالمالك لارمه حتى يخلصه فان حبس
 حبس المكفول عنه بغير ويرى الكفيل باء او الاصيل
 ونوري الاصيل رب المال عن الدين او اخر الطالب
 المطالبة ونوري عن الاصيل عن الدين يرى الكفيل
 وما اخر المطالبة عنه اي عن الكفيل اي في نفسه وفي
 الاول بالاول والثاني بالثاني ولا ينعكس اي لو يرى
 الكفيل يرى هو لا الاصيل وكذا الواحر عن الكفيل لم يكن
 تاخيرا عن الكفيل الاصيل فيطالب الاصيل في الصورتي

عنه

ومرا

ومرا اذا كان التاخير بعد ما كفله حالالا ما لو كفله
 بالمالك مورا الى شهر فانه يتاخر عن الاصيل اي
 ولو صالحا احد مما مطلقا سواء كان اميلا او قتيلا
 رب المال عن الف على نصفه برأيا عن حسنه اخرى
 فلا يرجع الكفيل الا بنصف الف على الاصيل فيما صالح
 بخلاف ما اذا صالح الكفيل رب المال على حبس آخر
 حيث يرجع كل الالف وان قال الطالب مكفيل برأيت
 حال كونك موريا الى من المال الذي كتبت به عن
 فلا يرجع الكفيل على المطلوب اذا كفله بامر ولا
 لا لانه اقراو بالايضا لانه سند البراة الى الكفيل وغيا
 الى نفسه بقوله الى والبراة التي ابتدأها من الكفيل
 وانها بما الى الطالب لا تكون بالاداء فكان هذا
 منه اقراو بالقبض فترجع في رأت او ابرأتك
 لا يرجع وعندا الى نصف يرجع في رأت وبطلان تعليق
 البراة من الكفالة بالشرط فان قال الطالب للكفيل
 اذا قدم زيد فانت بري من الكفالة وقيل يصح و
 بطل الكفالة بحد وفود معناه بنفسه كحد والقود
 لا بنفسه عن عليه كحد والعصا من ويصح اي بطل الكفالة
 بنفسه مبيع في البيع الصحيح ومومون وامانة
 كالوديعة والمستفاد ومالك المضاربة والشركة والمنا
 وعندا بي يوسى وكحد العين في يد الاجير المستترك
 مضمون فيصح الكفالة به عنددما وكفله بتسليم
 المبيع قبل القبض او بتسليم الومن بعد القبض اي
 الرامن او بتسليم المستاجر الى المستاجر ويصح ومع
 الكفالة فان المكفول به عننا بان كفله عن المشتري

نا

جن

لو

بثمنه ومقصودا ومقبول منا على سوم الثوب ومبيعا
حال كون البائع قاسدا مطلقا سواء كان المعقبون ثوبا او
عينا والساكن في لا يصح الكفالة بالاهيان المضمومة
وحمل دابة اي لا يصح الكفالة بحمل دابة معينة مستأجرة
وتخدمه عبد معين استوجر للخدمة وان كانت بغير
عينا معن الكفالة بطل الكفالة بالنفس وبالمال لا قبول
الطالب ومجلس العقد عند خلافه لا يجزى فيها
الا اي لا يصح الكفالة بلاقبول المكفول له الا ان يكفل
وارث المرسى عنه موفورة ان يقول المرسى لو ارثته تكفل
عني بما علي من الدين لغيري فتكفل به مع غيبة الغرماء
استحسانا وان كان القياس على قولهما لا يجوز وهذا
الكفيل انما يصح اذا كان المرسى مال وانما قيد بالوارث
لانه لو قال لا جني فتكفل الا جني دينه قيل يجوز وقيل
لا يجوز **وعن ميتة مفلس** اي اذا مات الدون فمفلسا
فتكفل رجل عنه للغير ما يصح عندهما وهذا في حقيقة لا يصح
والوارث وغيره سواء بطل الكفالة **بأن يبيى للموكل ووب**
الحال اي اذا باع رجل ارسل بوايه ثم ضمن الثمن عن
المشتري للامراء باع المضارب مال المضارب ثم ضمن
الثمن لرب المال لا يصح **والمشريك** بطل الكفالة بالثمن
للمشريك اذا بيع **عبد صنفه** اي اذا باع عبدا من رجل
صنفه واحدة فضمن احد ما لصاحبه حصته من الثمن
بطل الضمان وانما قيد بقوله صنفه لانه لو باع كله
واحد منهما حصته بعقد ثم ضمن احد ما لصاحبه حصته
من الثمن مع الضمان **بطل الكفالة كانه** اي انا اشترا
عبد افضمن له رجل بالعهدة فالضمان باطل لانها اسم

مشترى

مشترى **والخلاص** اي بطل الكفالة لو ضمن تخليص المبيع
هذا في حنفية خلافا لهما **وحال الكفالة** اي اذا قال
رجل لمتولي انا كفيك عن هذا المكاتب بمالك كفايته لا يصح
فخصم ولو اعطى المظنون التكفيل ما ضمن
مالا يتعين كاله واهم او مما يتعين كالبر قبل ان
يعطى التكفيل الطالب لا يبيى ر المظنون منه اي
من الكفيل مطلقا سواء كان اداء الكفيل سيترده من
الكفيل ما اخذ وما ربح الكفيل في ذلك له وقد برده
اي ربح المال **على المطلوب** لو كان البرح شيئا يتعين ولا
يجز عليه في الحكم هذا عند ابي حنيفة في رواية الجاهل
المنفرد وقال لا يرد على الذي قضاه ومورد رواية عنه
وعنه انه يصدق به هذا اذا دفع المال على وجهه لا
بان قال اني لا امن ان ياخذ منك الصلح بحقه فانما
اقضيتك المال قيل ان تؤديه بخلافه ما اذا كان الدفع
على وجه الرسالة بان قال المطلوب لكفيل اخذ هذا
المال وادفعه الى ابي له فانه لا يطيب له الرجوع سواء
كان المدفوع مما يتعين او مما لا يتعين عندهما خلافا
لابي يوسف **ولو امر المكفول عنه كفيك ان يتعين**
هبة اي يشتري بيع العينة **حري او موكور** والعينة
مشتقة من العين سمي بها لانه امر من رب المال من القوم
الى بيع العينة قيل اياك والعينة فانها لعينة وهي مخترعة
اكله اكرها والمواد بالعينة ان ياتي المحتاج الى رجل
يستقضى منه قرضا حشا طمعا في اصله التكفيل الذي
لا يباله بالقوم فيقول له ابيعك هذا الثوب وقمته
عشرة دوايم باثني عشر الى رجل لبيعه في السوق بعشرة

تقينا

فيحصل له ربح درهمين **فقه** واشترى حراما وبيع
 بأقل مما اشترى **فإن** كان الكفيل والربح عليه ومن
 نقل عن رجل بما ذاب عليه أي بما وجب للمكفول
 له على المكفول عنه أو بما قضى له عليه **فقال** فقلوا
 فرب من المدعي على الكفيل **فإن** له أي الطالب على المكفول
فقال بقيل بينة على الكفيل حتى يحضر المكفول عنه
 فيقضي عليه **ولو** قال الطالب أي قدمت المطلوب
 بعد الكفالة إلى فلان القاضي فاقبت البينة عليه
 بالف وقضى لي بذلك عليه فصرحت كفتلته بذلك
 فثبت الدعوى حتى لو أنكروا الكفيل فاقام البينة عليه
 بذلك قضى على الكفيل والغائب بالف **ولو** من
 رجل على أن له على زيد الغائب كذا أو بر من أف هذا
 كفيل عنه بأمرة قضى به عليهما ولو ادعى الكفالة
 بلوا أمر قضى على الكفيل فقط دون الأصيل ولا يرجع
 على المطلوب **وإن** كانت بالدرك تسليم أي إذا باع
 رجل دارا فكفيل رجل المشتري عن البايع بما أدركه منه
 من دوك ككفالة بالدرك تسليم المبيع حتى لو ادعى
 الكفيل على المشتري أن الدار ملكه لا تسع دعواه
 بعد ذلك **وسهبا** ذمة وختمه لا أي لو كتبت شهادة
 على صدك الشرا وختم على ذلك الصك ثم ادعى الشاهد
 بعد ذلك أن الدار له تسع دعواه فلا يكون اتشهادة
 والختم تسليمها واقرأ وأبان الملك للبايع ما لو شهد
 بالبيع عند القاضي وقضى بشهادته أو لم يقض فادعى
 بعد ذلك فلا يصح وأعلم أن الجواب المذكور في الكتابة
 منقول على ما إذا كتب شاهد فلان البيع والشرا أو كتب

جوي

جوي البيع بمشهد ي أو كتب اقربا البيع والشرا
 عندي أما إذا كتب في الشهادة ما يوجب محققا البيع
 ونفاذه بأن كان في ملك المبيع باع فلا يكون كذا أو هو
 بملكه أو باع ببيعنا ما نأخذ أو هو كتب شهد بذلك
 فلا يصح دعواه أما إذا كان في الملك باع فلا يكون كذا
 واقرانه باع ملكه يصح دعواه بعد ذلك كذا في شرح
 المبسوط وأجاب مع الصغير وهو أنه وختم الشاة إلى
 يعرف ما نهم فإن الرجل إذا كتب شهادة في ملك
 الشرا ختمه في أخوه حتى يكون ذلك علامة الكتابة
 ولم يبق ذلك العرف في زماننا **ومن** من عن آخر
فقرأ أوجه **أو** من به أي بالكراج **أو** من نوايته
أو قسمته **مع** في الغرب النائية النازلة التي يقبيل
 الأنسان بحق ككوري زهر مشترك بينه وبين غيره
 وأما الموايب التي يبالي الإنسان بغير حق كالحيايا
 في زماننا فلا تصح الكفالة بها **وقال** بعضهم تصح وتقبل
 القسمة هي النائية وقيل هي الغائبة الموقوفة وهي
 القاطعات الدنيوية في كل شهر فيكون عطفت
 الخا من على العام **ومن** قال لا أثر لمنعت لك عن فلان
 ما به درهم طاركونها موجهة إلى شهر **فقال** الطالب هي
 حائلة **فأقول** للقاضي في طاهر الرواية **ومن** اشترى
 أمه فتفعل له رجل ما لدرك **فأستحققت** الأمة
 لم يأخذها المشتري الكفيل بغيره من الدرك حتى يقضي
 له أي المشتري بالنقض على البايع وعن أبي يوسف أن
 العقد ينقض بالقضاء بالاستحقاق فعلى هذا الرواية
 المشتري أن يأخذ الكفيل بالنقض إذا قضى عليه بالاستحقاق

فعلى هذه الرواية للمترى ان ياخذ الكفيل بالثمن اذا
 قضى عليه بالاستحقاق **بأمره** كغالة الزبير
 والعبد من ديني عليهما على السوية وكل واحد من المديونين
 كفيل صاحبه بأمره فها اياه احدهما من الدين لم
 يرجع على شريكه وان عني عن صاحبه فيكون مختصا
 من نصيبه من الدين فان زاد المودي عن النصف
 فمقتضى رجوع المودي بالزيادة على شريكه ولو كان ما عليه
 حالا وما على الاخر من جلا مع تعيينه وان كفلا عن رجل
 بالف وكفل كل واحد منهما هذه الالف عن صاحبه
 فها اياه احدهما يرجع المودي بنصفه اي بنصف
 على شريكه مطلقا سواء كان قليلا او كثيرا او يرجع بالكل
 على الاصيل ولو ابرا الطالب عن المطالبة احدهما اخذ
 الطالب الكفيل الاخر بطله ولو افرق وفسخ الشراكة
 المفاوضان اخذ الغريم اي الدائن اياهما من المفاوضين
 بكل الدين ولا يرجع المودي على شريكه حتى يودي المود
 من النصف وفي الدستور الغريم من له الدين ومن
 عليه الدين وان كانت عديده كتابة واحدة بان قال
 كاشتكتما على الف سنة وكفل كل واحد من العبد من المكاتبين
 عن صاحبه فها ادى احدهما رجوع المودي بنصفه
 وهذا العقد يجوز استحياءا وتوجرد المولى احدهما
 قبل ان يودي شيئا اخذ المولى اياهما بحصة من لم
 يعتقه فان اخذ المولى المعتق رجوع بما ادى
 على صاحبه اي الذي لم يعتقه وان اخذ الاخر
 اي الذي لم يعتقه لا يرجع على المعتق بشيء وانما
 قيد المسئلة بكتابة واحدة لان كل واحد منهما لو

كل

الي

كان

كان مكاتباً على حدة فكفل كل واحد عن صاحبه بديل
 الكتابة للمولى لا يصح قياسا واستحسانا كذا في النهاية
 ومن ضمن عن عبيد مالا يؤخذ به بعد عتقه فهو
 حال وان لم يسهه قوله يؤخذ بنصفه مالا اي من ضمن
 عن عبيد مالا يطالب به هذا العبد بعد عتقه بان
 افتر العبد باستهلاك مال وكذبه سيده او اقضيه
 انسانا او باعه وهو محجور ولم يسم الضامن حالا او غير
 حال يؤخذ الكفيل حالا ولو ادعى على رجل رقبة
 العبد في يده وكفل به رجل فها العبد فهو من
 المديونين كان له ضمن الكفيل قيمته ولو ادعى رجل
 على عبيد مالا وكفل بنفسه رجل فها العبد من
 الكفيل ولو كفيل عبيد عن سيده بامره فعتق فاداه
 لو كفيل سيده عنه واداه بعد عتقه لم يرجع
 واحد منهما على الاخر وقال زفر يرجع كل واحد
 منهما على الاخر ومعنى الوجه الاول ان لا يكون
 على العبد دين حتى يقع كفايته بالمال عن المولى بامره
 واما كفايته عن العبد فصحة بكل حال سواء كان العبد
 مدبونا او لا **كتاب** **الحالة** المناسبة
 بينهما ان في كل واحد منهما التزام ما على الاصيل الا
 ان الحالة تتضمن براءة الاصيل دون الكفالة فلهذا
 اخرا الحالة عنها ثم الحالة اسم بمعنى الاحالة يقال
 احلت زيدا بماله على رجل فاحتمل زيدا به على ذلك
 الرجل فانما المدبون يحملون محال ويمتثل والمالك
 محتمل به والرجل محتمل عليه وتقدر المحتمل بالفاعل
 محتمل بالكسر وفي المفعول بالفتح وقولهم للمحتمل

مقف على حاله

المختار له لغولانه لا حاجة الى هذه الصلة كذا في الغريب
 من نقل الدين من ذمة المختار الى ذمة المختار عليه وضع
 في الدين لا في الدين بر من المختار اي الدين والمختار
 على ما الذي يقبل الحوالة واما رضى المختار اي المدين
 فليس بشرط فلهذا لم يتعرض له وبرى المختار بالفتوى
 من الدين اي بر من الدين بقبول المختار الحوالة هذه
 عندنا في نوسخه في محمد بن يونس من المصاحفة وعندنا في لا يبرأ
 المختار منها ولم يرجع بالدين المختار على المختار اي
 المديون الا بالتوقي اي الا ان يتوي حقه فاذا توي
 على المختار عليه عاد الدين الى ذمة المختار وقال الشافعي
 لا يعود الى ذمته وان توي وهو عندنا في حيفه احد
 الامر من اما ان يحدد المختار على الحوالة ويجلف المختار
 عليه ذلك ولا يتبين له عليه اي الطالب على ذلك وهو
 المختار عليه مفلسا ولم يتولى كفيلا وان ترك كفيلا
 كفله عنه بامر او بغير امر لا يعود الى ذمة المختار وقال
 هذان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحكم باقله سه
 حال حياته كما طالب المختار عليه المختار بما اصاب
 فقال المختار احلقت يد من لي عليك من المختار مثل
 الدين ولا يقبل قوله بل القول قول المختار عليه وان
 قال المختار بالمختار احلقتك لنفسه في ذمتك
 وكلي في قبضه الى على فلان ولا شيء لك على فقال المختار
 احلقتك يد من لي عليك فالقول للمختار ولو اصاب
 رجله بانه عند من قيد ودعة سمحت الحوالة فان هلك
 الودعة قبل ان يودعها الى المختار يبرئ المودع وكذا
 السباغ ومن قرض استغاد به المقرض سقوط خطره

عند

الطريق

الطريق وهذا نوع نفع استغيد بالقرض السباغ
 جمع سفاغ بضم السين وفتح النون وهو قرض سفاغ
 وهو شيء محكم او محجوز يسمى هذا القرض بها لا بها
 لاحكام امره اولها تشبيهه له بوضع الدوام في
 السفاغ اي في الاشياء المحجوزة كما يحفل المصالح
 ويجبا فيها المال واما او مرده في الحوالة لانه في معنى
 الحوالة لانه احال الخطر المتوقع على المستقرض
 كتاب **الفقهاء** وهو عبارة عن الاحكام
 لغة وعن الالزام شريعة وفي النهاية معناه شراعا
 فصل الخصومات وقطع المنازعات اهلا عا القضا
 من موائل الشهادة والفاسق اهل القضا كما هو اصل
 الشهادة وقال **ابن** في لا يجوز قضاؤه كالا يجوز
 شهادته وعن علمائنا الثلاثة في التوازل النوادر
 انه لا يجوز قضا الفاسق وقال بعضهم اذا قل
 الفاسق ابتداء يصح ولو قل وهو عدل ففسق بغير
 بالفسق الا انه لا ينبغي ان يفتل كما لا ينبغي ان يعقل
 القاضى شهادة الفاسق وان قيل مع ولو كان القاضى
 عدلا ففسق باخذ الرشوة بالحركات الثلاثة لا ينعزل
 بذلك خلافا لبعض علمائنا ولكن يستحق العزل وهو
 ظاهر الرواية وقال القاضى في خبر الدين اجمعوا
 على انه اذا ارتشى لا ينعذ قضاؤه فيما ارتشى واذا
 اخذ احد القضا بالرشوة لا يصير قاضيا ولو
 قضى لا ينعذ قضاؤه والفاسق يصلح ان يكون
 قضيا وقيل لا وينبغي ان يكون فظا فضا سيء
 الخلق عليلنا قاضي القلب مجبارا من جبره على الامر

في

بمحض اجراءه لا يجبر غيره على ما لا يريد عند اي
 معانيدنا بحاجتنا للحق معا دنيا لاهله وسبغنا يكون
 موثوقا به في عفاقه اي كفه عن اكرام وعقله وميله
 وفهمه وعلمه بالسنه والآثار اي مما ثبت عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قولا وفعله وسكونا عند امر
 يعاينه ووجوه العقده اي علم بطريق العقده
 وهو عند عاقبة العلمها من في الدنيا لا لكل علم وهو
 العلم بالمعاني التي تعلقت بها الاحكام من كتاب
 الله وسنته الرسول عليه السلام واجماع الامة
 ومقتضياتها واخبارها والآثار والاشهاد بشرط الاوليه
 لا شرط التجاوز حتى يجوز تقليد الجاهل في الصحيح
 ويعمل بفتوى غيره **وقال** انما في لا يجوز
 تقليد الجاهل والاول له المجتهد ثم لو لم يكن مجتهدا
 فاما فظلا قايلا لامة اولي ولو لم يكن حافظا
 لها فالعدل لامل الشهادة اولي والمفتي منه
 ان يكون هكذا اي موثوقا به في العفاف الى آخره
 وكره التقليد لمن خاف الخيف وهو الجور والظلم
 من خاف عليه الخيف اذا جاز وان ائنه لا يكره
 تقليد القضاة ويكره الدخول فيه لمن خاف الخيف
 عنه ولا يامن على نفسه الخيف فيه وقيل يمكن
 الدخول فيه مختارا وان ائنه على نفسه الخيف
 لا يرى انه ممنوع كثير من العالم كالسعي وان
 حنيفة وقد روي ان ابا حنيفة دعي الى القضاء
 ثلاث مرات فابي حتى خبث وجلد كل مرة هـ
 ثلاثين سوطا حتى قال له ابو يوسف لو تقلدت لفتقت

اسم

الناس

الناس فنظر اليه شبه المعتصم فقال له لو امرت
 ان اقطع البحر سباحة لكنت اقد ر عليه وكافى بك
 قاصيا **وجوز تقليد المعتصم من السلطان** **العاذ**
والبحار اي الناس لم مطلقا سواء كان كافرا او مسلما
 كذا في الاصل ومن ابل الميضي وان تقلد يسأل
 ديوان قاضي قبله الديوان اخذ من قولهم دون
 الكتب اذا جمعها واعلم ان كلمة ان تنسبه على اذه
 تقليد القضاة ما دد غير كافي لا يتقلد الا كل من
 يحدك النفس وهي **الخرائط** اي جميع السجلات
 والامامات وغيرها من نصب الاوصياء والعلم في
 احوال الوقت وتغير النفقات والعسكوك
 هذا مجازا والديوان مولد كرملة واغاسم الخوايط
 ديوانا لانها محلات الجرايد **ونظروا حال المعتصم**
ثم اخبرهم **بحق** او قامت عليه بيعة بان انكر
 الحق **فما حلت عليه بيعة الزعة** اي ذلك المحسوس
 المكسب **والا** اي وان لم يقرب المحسوس بحق او لم يقر
 عليه بيعة **فادى** مطلقا **اي** امرنا ديانا
 كل يوم اذا جلس من كان يطلب فلما انقضى لان
 المحتسوس القلاء في بحق فلما حضر حتى يجمع بيعة
 وبيته فان حضر فيها وان لم يحضر فاني في ذلك
 ايا ما على حبس حسب ما يري القاضى فان لم يحضر
 اخذ منه كميلا بنفسه واطلعه **وحمل في الود**
وغارت الوصف بيعة او اقرا ولم يحمل
 المقلد بقول المعزول في هذه المسائل **الاذان** يعز
 ذوالبيد انراي المعزول **سما** اي ذي اليد

مع

فيقبل المقلد قوله اي قوله المعزولة فيها ويقضي في
المسجد او اداره اي يجلس في المسجد للتمسك مطلقا
والمسجد الجامع اولى وقال **الثاني** في يكون الجلووس
وقالت مالك انما يكون اذا انقرا الجلووس فيه لفصل
لخصومات واما لو كان في المسجد فقدم لكفمان
لا بأس بفصل الخصومة **وترد هدية** الا ان يكون
الهدية من قريب او ممن يقرت عادة بذلك
قبل القضا ولو كان القريب خصومة لا يقبل
مديته اي وكذا لو زاد المهدى على المعتا ويرد الزا
وكذا لو وقعت له خصومة لا تقبل اي ويرد
دعوة خاصة اي لا يحضرها الا ان يكون المضيف
له قريبا له فحشد يجيبه كذا ذكر الخصم في بزه
خلاف وذكر الطحاوي ان على قول اي حنيفه والي
يوسف لا يجيب الدعوة الخاصة للقريب وقال
محمد بن حبيب وانما يجيب الدعوة العامة والصحيح
ان المضيف لو علم ان القاضي لا يحضرها لا يتخذها
في خاصة وان كان يتخذها في عامة **ويشهد**
تكملة **وبعد** والمرقص هذا اذا كان المريض
من غير المتخاضمين واما اذا كان من المتخاضمين
لا يعود **ويستوي** القاضي بينهما اي بين المدعي
والمدعي عليه واحصوا **جلوسا** **واقفا** لا اي
فيهما او من جهتهما يريد تستوية النظر من
الجانين **ويشترط** على مسادة احداهما **واشارته**
وتلقين حجة وخيافة والضحك في وجهه

والمزاج

والمزاج معه او مع غيره **وتلقين الشاهد** الشاهد
مطلقا ومعناه ان يقول لما تشهد بكذا وكذا
واستخسته ابو يوسف في غير موضع **الزئمة**
فمنه **المدعي** **والمدعي** **والمدعي** **والمدعي** **والمدعي**
على المدعي عليه عند القاضي امره بدفع ما عليه ولا
يجنبه على الفور هذا اذا ثبت بالاقوال فان ثبت بالبينة
حبسه كما ثبت فان ابي عن الدفع حبسه في القرض
والمهر العجل وما التزمه بالكفالة لا في غيره لا يجيبه
في غير ذلك كضمان الغصب وارث الجنايات ان ادعى
المدعي عليه الفقد عند الامر بالدفع الا ان يثبت
تحريره **عنه** **بذل** **شرعي** **فيحبسه** **بما** **او** **اي** **من** **المصلحة**
وعن اي حثيفة انه مقدّر لشهر وعنه ليلة اشهر
وعنه ثمانية اشهر والصحيح ان التقدير مفوض الي
راي القاضي **ثم يسأل عنه** اي يسأل القاضي الناس
عن حاله فان لم يظهر له ماله خلاه بعد مقضى المسدة
ولم يحل القاضي بعد ما اخرج منه بيته **ويشترط**
ومرد البينة لو قامت البينة على افلاسه **فقتل**
حبسه عند الجمهور **وقيل** **تقتل** **وبينة اليسار**
الحق اي لو اقام المجوس بينة على عسرته واقام رب
المال بينة على يساره فبينة اليسار اولى وكيفية
الشهادة على الافلاس بحيث يفي عن اي القاسم انه قالت
ينبغي ان يقول الشهود تشهد انه مفلس بعد وم لا
نعلم له مالا سوى كسوته التي عليه وثياب ليله وقد
اختبرنا امره في السر والملاينة كذا في شرح السيد
للهداية **وابتد** **حبس** **الموسر** الا ان يدفع المال الي

المدعي ويحبس الرجل لنفقة زوجته لا في دين ولده
الا اذا في الاب عن الاتفاق عليه اي على الولد فينفذ
بحسب هذا اذا كان الولد صغيرا لا مال له وانما فيدين
الولد لان الرجل يحبس في دين والده وفي قوله يحبس الرجل
بنفقتة زوجته استنباه لانه ميا قض قوله فيما تقدم لا
في غيره ولو قال في الاول حبسه في القرض وما التزمه بالعتد
كالمرور والكفالة لكان ادنى لان نفقة الزوجة والولد
من قبيل ما يلزم بالعتد **باب كفاية**
القاضي الى القاضي وعينه اي غير كتاب القاضي او مرد
هذا الباب بعد فصل الحبس لانه يتم بقاض واحد
وكتاب القاضي الى القاضي لا يتم الا بقاضين والواحد قبل
المتعد ولا محالة وفي السراجية كتاب القاضي الى القاضي
فيما دون مسيرة السفر لا يجوز في ظاهر الرواية وعن ابي
يوسف انه لو كان بجبال لو فدا الى باب القاضي لا يمكنه الرجوع
الى منزله في يومه ذلك وعليه الفتوى **ويكتب القاضي**
الى القاضي في الحقوق كلها غير حدود وقود ولا يقبل
في الاعيان المستولة كالنشاب والعبيد والامان وعن ابي
يوسف انه يقبل في العبيد دون الامان عنه يقبل فيهما
وعن محمد انه يقبل في جميع ما يقبل وعليه المتأخرون
باب القاضي لا يسجد وعليه الفتوى ثم كتاب التماسي
الى القاضي نوعان احدهما السجل والثاني يسمى بالكتاب
الحكمي فان شهد حفيظ حاضره وهو المدعي عليه حكم
بالشهادة وكتب بحكمه ليرجع على يايه وهو المدعو
سجدا والا اي وان شهد وان غير حاضره لم يحكم وكتب
الشهادة ليحكم المكتوب اليه بها وهو الكتاب

عليه حفيظ

الحكمي

للقاضي وهو اي هذا الكتاب نقل الشهادة في الحقيقة
والغرض بينه وبين السجل ان السجل لا يكون الا بعد الحكم
والكتاب الحكمي لا يكون الا قبل الحكم وحكم القاضي في السجل
اذا وقع في مسألة تختلف فيها ليس المكتوب اليه ولا ية
الرد بل عليه تنفيذه لاتصال الحكم به بخلاف الكتاب الحكمي
فانه جاز للمكتوب اليه رده وقد ذكر كيفية هكذا
يكتب قاضي بخاري الى قاضي سمرقند ان فلانا وفلانا
شهودا عندي ان عبد فلان المسمى بالمبارك الذي حليته
كوا وكذا اتق من ماله فلان ووقع في سمرقند في يدي
فلان الى اخذ الكتاب وختمه فاذا وصل الى قاضي سمرقند
يحضر الخصم مع العبد ويقنع بشرايطه التي تاتي في الميز
فان لم تكن حليته كما كتب تركه وان كان فالحكم ان
ذمب الى بخاري فيها والا سلم العبد الى المدعي لا على
وجه القضاو ياخذ منه كيندر بنفس العبد ويجعل
في عنقه شاة وختمه حتى لا يتغير من لواحد في الطريق
انه سرق ويكتب الى قاضي بخاري الى جواب كتابه
وانه ارسل ارسل اليه العبد فاذا وصل اليه الكتاب
يحضر الشهود الذي شهدوا في غيبة العبد ليشهدوا
في حضوره **باب رد اليه** انه ملك المدعي كمن لا يحكم
يكتب موالى قاضي سمرقند ان الشهود شهدوا بحضور
ويؤسله مع العبد اليه ليحكم قاضي سمرقند على الخصم
ويبرأ الكيندر عن كفايته كذا في الاصل ثم يترك
ان يكون الكتاب من معلوم الى معلوم في معلوم
لمعلوم على معلوم واعلام مولا يذكروا اسمهم وبهم
الى اسمهم وخدمهم او قبيلتهم فان لم يذكروا اسم الاب

وا
ن

ولا الجحد لا يحصل التقريب بالانفاق وان ذكر اسم ابيه
ولم تذكر واسم جده او قبيلة لا يحصل التقريب
ايضا الا اذا كان مشهورا باسمه العلم **وقر** اي يجب
ان يقرأ الكتاب **عليهم** او يعلمهم بما فيه ان لم يقرأ
وخم عندهم مطلقا هذا عندهما وعند ابي يوسف
لا يشترط شيء من ذلك وقبل ذلك اذا كان الكتاب في يد المدعي
يعني بان الختم شرط وان كان في يد الشهود يعني
بانه ليس بشرط كذا في الاصل **وسلم اليهم** وعمل القضاة اليوم
انهم يملكون الى المدعي وعن ابي حنيفة انه يسلمه الى الشهود
فان وصل الى القاضى المكتوب اليه نظر الى ختمه **ولم**
يقبل يلاحظه وشهوده كان شهدا وان كان كتاب
فلا يقرأ القاضى **سليم البضاة** مجلس حكمه وقراه علينا
وختمه فتح القاضى المكتوب اليه وقراه على الختم و
الزينة ما فيه هذا عندهما وعند ابي يوسف اذا شهدوا
ان كتابه وختمه ولم يشترط في الكتاب ثم يورث العدة
للمتخ حيث قال فاذا شهدوا ان كتاب فلان القاضى
الى ان قال فتح ولم يرد وعدوا فعمل بهذا انه لا يشترط
العدالة للمنتخ والتصحيح انه يصح بعد ثبوت العدالة
الشهود كذا ذكر في اذنب القاضى المختص **ويبطل**
الكتابة بموت القاضى التايب وعزله وعدم اهليته
وعزالي يوسف انه يقبل بعد موته اي **وموت**
المكتوب اليه وعزله الا ان يبطل بموت المكتوب
اليه الا اذا كتب بعد اسمه اي اسم المكتوب اليه
والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين فحنيفة
لا يبطل بموت المكتوب اليه فيقتله من يصل اليه

ن
الينا

من

من القضاة وينفذ بخلاف ما اذا كتب القاضى ندا
وكتب الى كل من يصل اليه فانه لا يجوز عندهما خلافا لابي
لابي يوسف **لا يموت الختم** اي لا يبطل الكتاب بموت
الختم ولما فرغ من كتاب القاضى شرع في عزله فقال
وتنقض المراه في غير حد وقود كشهادتها **ولا يستخلف**
قاض على القضا الا ان يعوض لا امام اليه ذلك اي
لا استخلف في حثيثه يجوز له ان يستخلف بخلاف المأمور
بالحكمة حيث يجوز له استخلاف غيره وان لم ياذن الا
لامام الجماعة بالاستخلاف فان اذن بالاستخلاف
فاستخلف ما راء المستخلف قاضيا من جهة الامام لا من
جهة القاضى حيث لا يملك القاضى الا ان عزل الثاني
الا ان يقول له الخليفة **ول** من شئت واستبدل من
شئت فيمك ان عزل الثاني واذا دفع اليه حكم قاضى
امضاء وان لم يخالف حكم ذلك القاضى **الكتاب و**
السنة المشروعة والاجماع بان كان قولا لا دليل
عليه وينفذ القضاة بشهادة الزور والعقود
بان اذ عي رجل على امرأة نكاحا وهي بحمد واقام عليها
شاهدي زور وقضى القاضى بالنكاح بينهما **والفسخ**
طاهر اذ لم المراه الى الزوج ويقول سلمى نفسك اليه
فانه زوجك **وبالطنا** فيحمل له وطنها ويحمل لها التكملي
فيما بينهما وبين الله تعالى وعندهما لا ينفذ بالطنا
وموقوف **القاضى لا في الاملا** المرسل اليه
المطلقة التي ثبت بدونها اسبابها يعنى لو قضى بها
لدرخ الاملا المرسل اليه المطلقة تنفذ ما راء
لا بالطنا وفي الهبة والصدقة روايتان عن ابي حنيفة

مام

خ

ولا يقضي القاضي على غائب مطلقا وقال ابو يوسف
 ان انكرتم غائب يقضي وقال الثاني في يجوز القضا
 على الغائب بالبيينة الا ان يحضر من يقوم مقامه
 كالوكيل عن الغائب والوصي عنه او يكون ما يدعي
 على الغائب سببا لما يدعي على الجاحز فان ثبت الجاحز
 خصما عنه كمن ادعى شيئا في يد غيره **امه** استأجر
 من فلان الغائب واقام البيينة على ذي اليد وقضى به
 ثم حضر الغائب وانكر ذلك لا يلتفت الى انكاره
 ويقضى للقاضي ما لا يثبت وما لا الغائب ويثبت
 الصلح اي يكتب قدد القرض واسم المستقر وخلافه
 في ديوانه لا الوصي اي لا يقضى من الوصي ما لا يثبت ولا
 الامة مال ولده حتى اذا اقر من ضمن المال وعنى ان
 حثفه ان الاله كالقاضي **بامسب** **المحك**
 يقال حكم اي فوم الحكم اليه الحكم اذ في مرتبة من القاضي
 فلذلك ميزه واخره عنه بباب على حدة حكما وجلا
يحكم بينهما الحكم ذلك الرجل بيينة او قرارا ونكول
 عن اليدين في غير حدود وقود ودية على العاقلة بينهما
 ورضيا فتح ذلك الحكم لو صلح المحكم قاضيا فلا يجوز
 حكم العبد والصبي والمجنون والكافر والمحدود في
 القذف ونحوها وانما قيد بقوله على العاقلة لانه لو
 قضى بالدية على القاتل فيما اقر بالقتل خطا بجور حكمه
 بالدية عليه وكل من المحكمين ان يرجع قبل حكمه عليها
 فان حكم لزمهما وان رفع حكمه الى القاضي امضي القاضي
 حكمه ان وافق مذهبه والا بطله وبطل حكمه
 اي حكم المحكم لا بويه وولده وزوجته كحكم القاضي

لهو لا المذكورين بخلاف حكمه اي حكم المحكم عليهم مسائل
 شتى من كتاب القضا اذا كان العلوي لرجل والسفل لآخر
 لا يتقد ذو سفلية فيه ولا يتعقب قوة يلا ورضي ذي العلوي
 مطلقا عند اي حقيقه سواء كانا مضرين او لا وعندهما
 يصنع ذوا السفل ما لا يضر بالعلوي وعلى هذا الخلاف
 اذا اراد صاحب العلوي ان يبنى على علوه ما لم يكن قبل
 وتخصيص الوعد والنقبا شارة الى انه لا يهدم بالطريق
 الاولى عنده **راي** اي سكة تراضت الشمس مالت سميت
 بالزاوية ليلها من طرف الى طرف مستطيلة **يتشعب**
 عنها مثلها في الاستطالة **غير نافذ** مفتوح لا يفتح
امل الزاوية الاولى من حائط دارهم فيلحق الزاوية
 المشتعبة **يا** قبل النع من المرو ولا من فتح الباب فتح
 انه يفتح من النع ثم هذا اذا فتح للاستغناء والريح
 بابا للمرو وما اذا فتح للاستغناء والريح لا يمنع
 صورته هذا وانما قيد بقوله غير نافذ لان المشتعبة
 لو كانت نافذة لا يمنع امل الزاوية الاولى **بجلا**
المستدرة اي اذا كانت الزاوية الثانية مستدرة
 قد اتصل طرفاها بالمستطيلة يجوز ان يفتح بابا
 في اي موضع شا هذا اذا كانت مثل نصف دائرة او
 اقل حتى لو كانت اكثر من ذلك لا يفتح فيها فليصور
 صورتين في الاولى يكون له فتح الباب دون الثانية
 ادعى دارا في يد رجل انه اي ذاليد **وهي** **اله**
 وسلمها اليه في وقت معين كومتعات وقبضها لنفسه
 فمثل البيينة يعني طلب القاضي البيينة من المدعي على
 دعواه هذه فقال المدعي لم تكن لي بيينة في حق الهينة

ولكن لي بينة على الشرا منه وذلك لا في طلب البينة المدعى عليه
 هذا بان انصرف ذهن الداد لانها ملكي بطريق المهبة والكلم
 منه فحينئذ يتخذ منها المدعى عليه فامتنع من بيعها الى شرا
 هذه منه فاشترى منها من اوراقه وبر من على الشرا
 قبل الوقت الذي تدعى فيه المهبة ويقضي له
 كسعيان لا يقبل البرهان ولا يقضي له وبعد كسوال
 يقبل ويقضي له ومن قال لا خراشيت مني هذه
 الامة بالف درهم فانكر الاخر وقال ما اشتريت للبائع
 ان يظلمها ان ترك البائع للخصومة ومن اقر بقبض
 عشرة من فلان ثم ادعى انها زبوف او بخرجة صدق
 مع عييه وانما قيد به لانه لو قال انها ستوقه لا يصدق
 ولو اقر بقبض حقه او بالاستيفاء ثم ادعى انها زبوف
 او بخرجة لا يصدق ومن قال لا خراشيت على الف قرده
 بان قال المقتول لا شيء لي عليك ثم صدقه فلا شيء عليه
 اعي المقرم لم يثبت بالبينة او بالاقرار بعد الرد ومن
 ادعى على اخرا ما لا فقال المدعى عليه ما كان لك علي
 شيء قط فبر من المدعى على الف وهو اى المدعى عليه
 بر من على الفضا بالالف والابرا قبل برهانه وعند
 زفولا يقبل ولو زاد المدعى عليه على قوله ما كان لك علي
 شيء قط ولا اعرفك لا يقبل وذكر القدرى عن هـ
 اعيما ثانيا في هذه المسئلة ان بينته على القضا يقبل ايض
 وقيل يقبل البينة على الابرا في هذا الفصل باتفاق
 الروايات ولو ادعى على اخرا انه باعه من المدعى
 عليه فقال لا خراشيت ابعها منك فقط فبر من المدعى
 على الشرا فوحيد المثرى بها عيبا كما لا يسمع الزايد

واراد رد ما فبر من البائع انه اى المثرى برى اليه
 اى الى البائع من كل عيب لم يقبل بينة البائع عندهما
 وعند ابي يوسف يقبل ويطل الصلح بان شاعره
 وبطل اخره لا بحكمة حتى اذا كتب ملك الطرا وكتب في
 اسخله وما ادرت فلا تا من درك فعلى فلا في خلاص
 ذلك وتسليمه ان شا بطل الصلح كله حتى يفسد الشرا
 واخلاص من عنده وعندهما الشرا جاز وقوله ان شاعره
 ينصرف الى قوله فعلى فلا في خلاص من استحقا فان مات
 ذى فقالت زوجته اسلمت بعد موته ولى الميراث
 وقالت الورثة اسلمت قبل موته ولا ميراث لك قالوا
 لهم ولا تترك الزوجة وعند زفر القول لها وان قال
 المودع لرجل هذا ابن مودعي ولا وارث له عني
 دفع المال اليه اى باسم القامى يد فعليه وان قال
 لا خراشيت ابنته ايم وكذا به ايم الابن الاول وقال
 ليس لوالدى ابن اخر قضى الاول لاله خسريراته
 قسم بين الغرما وبين الورثة لا يكفل منهم ولا من
 وارث وهو شي خفاط به بعض القضاة ويظلم عند
 ابي حنيفة وكالا ما خذ الكفيل من القوم والوارث والمسئلة
 فيما اذا ثبت الدين للغرما وقضى القامى ديونهم
 واحتمل ان يكون على الميت دين عينه او ثبت الارث
 بالسهاوة ولم يقبل الشهود لا تعلم له وارثا عن حتى
 لو ثبت الدين والارث بالاقرار بوخذ الكفيل بالاتفاق
 ولو قال لا تعلم له وارثا عن حتى لا بوخذ كفيل بالاتفاق
 سواء كان وارثا محال او لا ولو ادعى اذا ارثا
 لنفسه ولا تخفى ان يثبت وبر من عليه اى على ما قابوه

وترك الدار ميراثا بينه وبين أخيه فلا ذناب ولا
 وارث له غيرهما **أخذ نصف المدة حتى فقط** وترك
 الميراث الآخر في يد الذي هو في يده ولا يستوثق من صاحب
 اليد كغيره مطلقا عند أبي حنيفة وعندهما إذا كان ذو
 اليد منكر ذلك أخرج نصيب الغائب من يده ووضع
 في يد عدل حتى يقدم الغائب **والأترك النصف الباقي**
 لأخ الغائب وتركه في يد صاحب اليد قبل الاختلاف
 في جواز القضا بضمها للغائب فعندهما يقض به له
 وعند لا يقض به للغائب **وقيل** لا خلاف في أنه
 لا يقض للغائب لكن الخلاف في النزاع من يده والتوك
 فيها كذا في الأصول وإذا حضر الغائب لا يحتاج إلى إعادة
 البينة في الصحيح فيل النصف إليه بذلك القضا
 وأما قيد بالدار لا لو كان الدعوى في منقول فيقتل
 يؤخذ كغيره من اتفقا وقيل المنقول على الخلاف
ومن قاله ماله أو ما أملك في المساكين صدقة
فهو يقع على مال الزكوة كالمنقود والسوايم ومال
 التجارة مطلقا سواء بلغ النصاب أولا والقياس أن
 يلزمه التصديق بالكل وهو قول زفر ورواية
 لو قال ما أملك صدقة في المساكين تنبأ وكل المال
 والصحيح أنها سواء وقالت مالك يلزم فهما تلك
 المال ويدخل فيها في كل واحد منهما الأرض والعشرة
 عند أبي يوسف خلافا للمجد ولا يدخل أرض الخراج بالاجماع
 ثم إذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الإيجاب عيشت
 من ذلك قوته وقوت من يجب عليه نفقته ثم إذا ه
 أصاب ثيابا بعد ذلك تصدق منه بمثل ما أمسك

ولم يبين في المبسوط ما عيشت لقوته والمتأخرون
 قدروا وقالوا المحترف عيشت لنفسه وعباله قوت
 يوم ومصاب الغلة ومواجر الدوم ونحوها عيشت
 قوت شهر ومصاب الضيعة عيشت قوت سنة ومصاب
 التجارة عيشت مقدارا ما يرجع إليه ماله **ولو أوصي**
له شئ ولم يعلم بالوصية فهو وصي وعند أبي يوسف
 لا يكون وصيا حتى يعلم بخلاف الوكيل حتى لو وكل رجلا
 ببيع شئ وهو لا يعلم به فباع ذلك الشئ قبل العلم لا
 يجوز بالاتفاق **ومن أعلم من الناس بالوكالة مع نصر**
ولا يثبت عزله إلا بعدل مستور عن عند أبي حنيفة
 وعندهما هذا الأول سواء كان لاجبا وللسيد جباية
عبد وللشعيع والكبر والملم الذي لم يهاجراي
 إذا أخبر بجباية عبده فباعه واعتقه لا يصير مختارا
 للعبد عند إلا إذا أخبر عدل أو مستورا أن خلافا
 لهما وإذا أخبر واحد غير عدل وسكت لا يتطل
 شفعته عنده خلافا لهما وإذا أخبر واحد غير عدل
 بالشرايع لم يلزمه عنده خلافا لهما **ولو باع القاصي**
أو أمسه عبد العفر ما وأخذ المال أي الثمن
فباعت المال من يده قبل قضا الدين واستحق العبد
من يد المئثر لم يضمن كل واحد منهما ورجع المئثر
 بالثمن على العفر ما وأن أمر القاصي الوصي ببيع
 لهم فاستحق العبد ومات قبل القضا أي قبض
 المئثر فباعت المال مرجع المئثر على الوصي
 وهو أي الوصي يرجع على العفر ما ولو قال قاض
 عدل عالم قضيت على هذا بالرجوع في الزنا أو ه

ماله فهو يقع على كل شئ
 ومما وصي إليه في جمل
 وصيا
 ص

فه

ما

في

بالمقطع في السرقة او بالضرب في الحقد فافعله ^{معك}
فعله وقال محمد اخرا لا يقبل قوله حتى يبين الحق وكثير
من شائنا اخذوا برواية محمد في هذا وقالوا ما احسن
هذا في زماننا وان كان عدلا جاهلا يستفسر فان
احسن تفسيره وجب تصديقه والا لا وان كان جاهلا
فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل قوله الا ان يبين سبب
الحكم وهو الشهود **وان قال قاضي عزل لرجل اخذت**
منك الغاو دفعت اليه يد حال كوني قد قضيت له به
عليك فقال الرجل اخذته ظمنا قال لقول للقاضي بغير
بين وفي الذخيرة لا يقبل قول المعزول ويضمن المقضي
به وكذا لو قال قضيت بقطع يدك في حق وقال
فعله ظمنا قال القاضي مصدق بكل حال اذا كان المقطوع
يده والمأخوذ منه المال عفوا انه اي القاضي فعله
وهو قاض ولو زعم المقطوع يده والمأخوذ فيه ماله
انه لم يكن قاضيا يومئذ وانما فعل ذلك قبل التقليد
او بعد العزل قال لقول قول القاضي ايم في الصحيح
كتاب الشهادات **الشهادات** ات الشهادة انما تقبل
في مجلس القاضى ولا يكون ملزمة بدون القضا فلذا
عقبه بكتاب الشهادات **هي اخبار عن مشاهدة** **وعيان**
لا عن تخمين اي ظن **ومحسبات** ولهذا قيل انها مأخوذة
من المشاهدة المنبثقة عن العانية وقيل من الشهود
بمعنى الحضور لان الشاهد مدحوظ الكادية ثم يجلس القاضي
لاداء الشهادة فيسمع الحاضر شاهدا او اداؤه شهادة
ويلزمه اي اداء الشهادة **بطلب المدعي** وهذا
يشير الى انه لو امتنع الشاهد عن اداء الشهادة بعد

الطلب

الطلب بايم وذكر في الذخيرة انما يائى اذا كان في امتناعه
تفصيل حق المدعي او كانت شهادته اسرع قبول والا متنا
كان بغير عذ و ظاهر وسترها **في الحقد** واجب
وافضل **ويقول في السرقة اخذ المال لا سرق اي لا**
يقول سرق رعاية بجانب السر وسوط للزني اي لا
شأت الزنا اربعة رجال **وليعقبة الحقد** وكذا الشرب
والقتل والسرقة **والقصاص** اي للقصاص من رجل
فلا يقبل في الحقد والقصاص شهادة النساء ويشترط للولا
والبكارة **وعيوب النساء** **والا ما فيها لا يطلع عليه**
رجل وامرأة واحدة وعند الشافعي شهادة اربع و
قال مالك يشترط امرقان ويشترط لغيرها اي لغير
الاشياء المذكورة **رجلان او رجل وامرأتان** مطلقتا
سواء كان الحق مالا او غيره كالطلاق والعتاق والنكاح
والوكالة والوصية وقال الشافعي لا تقبل شهادة النساء
مع الرجال الا في الاموال وتابعها كالأجل وشرط الحنابلة
والكفالة **وشرط للسكك** اي جميع ما تقدم **لفظ الشهادة**
حتى لو قال اعلم او اتيقن لا تقبل وعن شمس الائمة الكلويني
ان السائلة لو قالت اقول انها ولدت او اخبرت انها
ولدت كفى **ويشترط لكل العدالة** مطلقا في الحقد
وغيرها وعن الجوسي ان الفاسق اذا كان وجبها
في الناس ذمومة تقبل شهادته والاصح الاول
العدالة هي الاستقامة في الدين والعدل من كان
مجتنبا عن الكبائر غير مصر على الصغائر والعدالة
شرط العمل بالشهادة لا شرط الاهلية **وتنبأ القاضي**
عن حال الشهود سرا **وعلى في سائر الحقوقيات**

ع

د

ة

في جميعها عندهما وعليه الفتوى وعند أبي حنيفة انه
يفتقر الحكم على ظاهر العدل في المسلم ولا يسأل عنهما
ولا يفتقر من انهما عدل او غير عدل الا اذا طعن الخصم
او كانت الشهادة في الحدود والعصا من مطلق فانه
يبال في السرو يركي في العلانية فهما بالاجماع ثم
التزكية في السر ان يبعث اليها من الذي فيها اسم الشهود
ونسبهم وحليتهم ومبا جد بهم التي يصابون فيها الي
المعدل حتى يعرف المزكي من عرفه بالعدالة يكتب اسمه
في البيا من انه عدل جازي الشهادة ومن عرفه بالفسق
لا يكتب ذلك اسمه بل يكتب ومن لم يعرفه بالعدالة
ولا بالفسق يكتب انه عدل ويمنع ان يكون المزكي عدلا
غير طماع وفتير وانما يسأل عنه جيرانه وانما كان ذلك
في السراذ لو كان ربما يجده المزكي بالمال او يقصره
التعد بل للمخافة ونزول العلانية لا بد ان يجمع القاصي
بين العدل والشاهد في مجلس القضا فيسأل المزكي
عن الشهود وهو لا عدول مقبولوا الشهادة ويشترط
في المزكي في العلانية ما يشترط في الشاهد من العدالة
والبلوغ والحرية والعقل والبصيرة وان لا يكون محدوا
في القذف سوى لقطعة الشهادة وفي تزكية البكر
يشترط عدالة المزكي فقط وان كان محدودا القذف
كذا في الذخيرة **وتعد بل الخصم لا يصح حتى لو قال**
المدعى عليه الشهود عدول لا يعقني بشهادتهما مطلقا
حتى يبال من غير المشهود عليه وعن أبي يوسف ومحمد
انه يجوز تزكيته ان كان عدلا والواحد يكفي للتزكية
والرسالة من القاصي الي المزكي والتزجئة بفتح الجيم

اذا كان القاصي لا يعرف لغة الشاهد والاثنان احوط
هذا عندهما وعند محمد لا يكفي الاثنان وقد قالوا
بشرط الاربعة في تزكية شهود الزنا عند محمد واعلم
ان ما يتحمل الشاهد على نوعين ثبت بنفسه بلاء
اشها كالبائع ونحوه فاذا سمع الشاهد البائع والاقراء
وحكم الحاكم او راي الغاصب والقنل وسعة ان يشهد
وان لم يشهد عليه واليه اشارة بقوله **وله ان يشهد**
بما سمع او راي كالبائع والاقراء وحكم الحاكم وه
الغصية والتقتل وان لم يشهد عليه فيه لع
ونشر ولو سمع من وراء الحجاب لم يجز له ان يشهد ولو
شهد به وقيل للقاصي لا يقبل الا اذا دخل تحت البيت
وعلم انه ليس فيه غيره ثم خرج وقعد على الباب وليس
للبيت مدخل عنده فسمع اقراء من البيت ولا
براه فحسب حمله ان يشهد على اقراء. ولهذا قالوا
اذا سمع الرجل موت امرأة من وراء الحجاب وشهد عنه
اثنان انها فلانة بنت فلان لا يجوز ان يشهد عليها
كذا في الذخيرة ونوع لا يثبت حكمه بنفسه كالشهادة
على الشهادة فاذا سمع شاهد يشهد بشيء لم يجز للشاهد
ان يشهد على شاهدته الا ان يشهد به واليه اشارة بقوله
ولا يشهد على شهادة غيره ولم يشهد به علمها
ولا يعمل شاهد وقاصي وراي بالخط ان لم
يتذكروا فلا يجوز للشاهد اذا راي خطه ان يشهد
الا ان يتذكر كالحادثة وكذا القاصي اذا وجد في
ديوانه اقترار رجل لرجل بحق من الحقوق وهو لا
يتذكر كالحادثة لا يحكم بذلك وكذا اذا وجد شهادة

رجل يشهد لرجل آخر على رجل بحق من الحقوق وهو لا يذكر
ذلك لا يحكم به ذلك ولا ينفذ حتى يتذكر وكذا الراوي
اذا لم يتذكر رواية الحديث لا يجعل له الرواية قتل هذا
قول **الحديث** وقال له ان يشهد ويغني ويروي
اذا علم انه خطه على القضية **ولا ان يشهد بما له يمينه**
الا الكذب والموت والسكاح ولا ينافي
اصل الوقف فله ان يشهد **بها اذا احضرها**
او الشاهد من يثق به استحسانا والقياس ان لا يجوز
الشهادة بالتسامع في شيء ويشترط فيها ان يجيزه
رجلان فدل ان اذ رجل وامرأتان وقيل يكفي في
الموت باخبار واحد وواحدة **واما الوقف** فالظاهر
انه يقبل الشهادة بالتسامع فاصله دون شرايطه
وكان الامام ظهير الدين اكرهنا في بقوله لا بد من
بيان الجبهة بان يشهد وان هذا وقف على المسجد او
على المقبرة او نحو ذلك حتى لو لم يذكروا ذلك في الشهادة
لا قبل شهادتهم والمراد باصل الوقف ان هذه الصيغة
وقف على كذا فبيان المصروف داخل فيه اما الشرط فلا
كذا في الذخيرة ومعنى قوله دون شرايطه ان ما ذكرنا
ان هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا انهم يبدوا
من غلته فيصرف الى كذا حتى لو قالوا ذلك في شهادتهم
ثم قصرنا الاستئناس على هذه الاشياء الستة اشارة الى انه
لا يجوز ان يشهدوا بالتسامع في غير هاتين الشاغلين
الى يوسع ان يجوز ومن في يده شيء سوى الرقيق **لك**
لك ان يشهدا انه له اي لذي اليد قالوا انما يجعل له ان
يشهد بالملك لذي اليد اذ اوقع في قلبه انه ملكه فان

وقع

ملك

وقع في قلبه انه ملكه غيره لا يجعل له ان يشهد بالملك
وهذا **الشافعي** دليل الملك اليد مع التصرف فيه
قال بعض مشايخنا واما العبد والامة او كان يعرف
انها رقيقان فكذلك يجعل للرأي الشهادة وان كان
لا يعرف انهما رقيقان الا انهما متعيران لا يعرفان
عن انفسهما فكذلك يجعل له وان كانا كبيرين او صغيرين
يعبران عن انفسهما فكذلك مصرف الاستئناس وغن
ابي حنيفة وابي يوسف يجعل له ان يشهد فيهما ايتم
المثلية على اربعة اوجه ان عاين المالك والمالك
بان عرف المالك باسمه ونسبه ووجهه وعرف المالك
بحدوده وراه في يده بلا منازعة ثم راه في يده اخر
فجاء الاول وادعى الملك وسعه ان يشهد **للاؤدة**
بالمالك وان عاين الملك دون المالك بان عاين مكانه
بحدوده ينسب الى فلان بن فلان انفلان وهو لا
يعرف بوجهه ونسبه ثم جاء الذي ينسب اليه الملك
وادعى ملكية هذا المجدود على شخص حل له ان يشهد
استحسانا وان لم يعاين الملك والمالك ولكن سمع
من الناس قالوا انفلان بن فلان في قرية كذا
ضبيعة حدودها كذا وهو لم يعرف تلك الضبيعة و
حدوها ولم يعاين لا يجعل له ان يشهد له بالملك
وان عاين المالك دون الملك بان عرف الرجل معرفة
تامة وسمع ان له في قرية كذا ضبيعة وهو لا يعرف
تلك الضبيعة بعينها لا يسعه ان يشهد **وان قضى**
للقاضي ان يشهد بالتسامع في غير صورة الموت
والوقف او بمعاينة اليد لا يقبل وهو الصحيح وفي

ين

صورة الموت والوقت لو فسر بقتل اذا اسند لمن يتوق به
 ومن شهد انه حضر دفن فلان او صلى على جنازة فهو
 معاينة حتى لو فسر للقاضي قبل با ~~ف~~
 من تقبل شهادته ومن لا تقبل ولا تقبل شهادته
 الا على مطلقا سواء كان بصيرا وقت النخل او لا وسواء
 كان قتيلا يجري فيه التسامع ~~والا~~ لو يوفى والثافي
 اذا تحمل الشهادة وهو بصير ثم اداها وما واعي تقبل وقال
 مالك تقبل شهادته مطلقا ولو ممي بعد الادا قبل القضا
 يمنع القضا عندهما وعند ابي يوسف لا يمنع بد يقتضي
 بها ولا يقبل شهادته ~~المملوك~~ مطلقا سواء كان قتيلا او
 مكاتب او مدبرا والصبي خلافا لمالك فهما الا ان يجاز
 في الرق والصغر واديا بعد الحرمة والبلوغ ولا تقبل
 شهادته المحذود في قذف وان تاب الا ان يجحد
 الكافر في قذف ثم اسلم فحينئذ يقبل شهادته وقال
 الشافعي يقبل اذا تاب وفي المحذود في غير القذف يقبل
 شهادته ان تاب وانما قيد بالكا فلو لانه لو حذر العبد المسلم
 في قذف ثم عتق ترد شهادته ولا يقبل شهادته الولد
 لا بويه وجديه وعكسه ~~واحد الزوجين~~ الا في
 التمدد لعبد مطلقا سواء كان عليه دين ولا او مكا
 ومالك يخالف في الولد والوالد فهو يجوز شهادته كهل
 واحد منهما لصاحبه وان فني بخالفنا في احد الزوجين
 فهو يجوز شهادته احدهما لصاحبه ولا يقبل شهادته الشريك
 لشريكه فيما هو من شريكتهما ولو شهدا بما ليس من
 شريكهما مقبل وهذا في شريك العنان اما
 شهادته احد الفاضلين فلا يجوز لصاحبه في غير الحدود

والقصاص والسكاح كذا في الذخيرة لا تقبل شهادته
 المختص ~~والناحية والمعنية~~ ولا فرق بين ان تقضي
 للناس او لنفسها هذا اذا كان مختصا باختياره بان
 يقتضيه بالناس في الفعل والقول او يجعل نفسه مختصا
 للواطي واما المختص الذي في كلامه لين وفي اعضائه
 كسر خلقه ولم يقتضه بفعل الرودي وهو مقبول
 الشهادة والمراد بالناحية التي تنوح في عصيته غيرها
 ولا فرق بين ان يكون النوجة المال او بدونه كذا في
 الاصل ولا تقبل شهادته العدو على عدوه ان كانت
 العداوة عداوة دينية وان كانت عداوة دينية
 لا يمنع قبول الشهادته وفي العتبية هذا اذا كان غير
 عدل وان كان عدل لا يقبل في المصحح وفي الخيانة العدو
 من صرح كثره ويخون لفرقه وقيل يعرف بالعرف
 ولا يقبل شهادته ~~عد من الشرب على الله~~ والحق الشرب
 ليتناول الاشرية المحرمة وغيرها لا يسقط العداوة
 ما لم يسكر بل اذا كان السكر يسقط وقد ذكرنا الا اذا كان
 في النية وموان شرب وفي عزمه ان يشرب كل واحد
 كذا في الاصل ولا يقبل شهادته من يلعن بالطيبور
 وفي بعض النسخ يا طيبور وموان لا نسب اما اذا كان
 يمسك الحماة في بيته للاستئناس وموان لا يطهرها
 فهو عدل ~~وتعني للناس~~ وانما قال للناس لان من
 يغني له دفع الوحشة عن نفسه لا تسقط عداوته او
 يرتكب ما يوجب الحد او يدخل اعمام بلا اواس
 او ياكل الربا اي لا يقبل شهادته اكل الربا مطلقا
 سواء كان شهيدا او لا واشترط في الاصل ان يكون

مشهوراً به أو يقيم بالزود والطرح أو تقوته
 الصلاة **بسمها** وإنما قيد به لأن مجود اللحن بالطرح
 ليس بفسق مانع من الشهادة وإذا كان مكروهاً عندنا
 ومن يلعب بالزود فهو مردود والشهادة بكل حال فلو
 قال أو يقيم بالطرح ويلعب بالزود لكانا ولي
 أو يبول أو ياكل على الطريق متعلقاً بها أو يظهر سبب
 الشك في أي العناية والعلم المجتهدين **وتقبل الشهادة**
 لأخيه وعمه وأبويه رضاعاً وأم امرأة ونسبها أي
 بنت أمة وزوج بنته أو امرأة أخته وتقبل شهادة
 أهل الأهل والاختصاص أي الذين يتبعون أهليهم
 ولا يتبعون مذمب أهل السنة كما تخارج والمثبه
 والمعتله والعذرية والخبرية والردافضد كالمادة
 هو لا مقبوله عندنا إذا كان هو لا يكفر به ما حبر
 ولا يكون ما جئنا كذا في الذخيرة **وقال** الشافعي
 لا تقبل شهادة أهل الهوى والبدع والخطيئة وهم
 صنف من الردافض ينسبون إلى أبي الخطيئة
 يعتقدون أن الشهادة لكل من حلف عندهم أنه محق
 ويقولون المؤمن لا يكذب ولا يخلف كاذباً وقيل يرون
 الشهادة لتكليفهم ويدينون بشهادة الزور
 لموافقتهم على مخالفتهم **وتقبل شهادة الذمي على**
الذمي لا على المسلم مطلقاً سواء كان مسلمًا واحدًا
 أو لا **وقال** ابن أبي ليلى يترط اتحاد الملة وقال
 مالك والشافعي لا تقبل شهادة **وتقبل شهادة**
أجنبي على مثله لا على الذمي وتقبل شهادة من المهر
 بصغيرة أي أذن بمعمية صغيرة مشتق من المهر

وهو الصغيرة **إذا اجتنب الكبير** وكانت حسنة
 أغلب من سيئة هذا هو الصحيح في العدالة المعنوية
 وقيل من أوثق كبير أو أصغر على صغيرة سقطت
 عدالته الكبيرة عند أهل الحديث سبعة الاستدراك
 بالله والفراغ من الزحف وعقوق الوالد وقتل
 النفس بغير حق وهذه مال المؤمن والزنا وشرب
 الخمر وقيل كل الربا وأكل مال اليتيم وقيل الكبيرة ما
 تسمى فاحشة في الشرع كالواطئة والزنا أو شتم قلدته
 ولكن شرع عليها عقوبة ينص قاطع في الدماء كحد
 أو الوعد بالنار في العقوبة كالسرقة وأكل مال اليتيم وما
 يسمى فاحشة في الشرع ولا شرع عليها عقوبة في أحد
 الدارين كالغرة أو القبلة فهو صغيرة وقيل ما
 كان حراماً لعينه فهو كبيرة وما كان حراماً لغيره
 فهو صغيرة والامح ان ما كان شنيعاً بين المسلمين
 وفيه هتك حرمة الله تعالى والدين فهو كبيرة **والأقل**
 فهو صغيرة **وتقبل شهادة الأقل** الذي لم يجتنب
 وعن ابن عباس أنه لا يقبل شهادة **والأقل** عندنا
 إذا تركه بعدزالكه وخوف الهلاك وإن تركه على وجه
 الاعراض عن الفرض أو السنة على ما قالوا والاختصاص
 بالدين فلا تقبل شهادة من لا بد من معرفته وقتبه
 فأبو حنيفة لم يقدره بشي وعينه قال من سمع من
 إلى مشر **وتقبل شهادة العدي ولد الزنا** **وتقبل**
 إلا أن المشكل لا يشهد مع رجل ولا امرأة ولو شهد مع
 رجل وامرأة يستل كذا في الخزانة وإنما تقبل شهادة
 ولد الزنا مطلقاً سواء شهد في الزنا أو لا وقال مالك

تقبل في جميع الحقوق الا في الزنا ويؤمن كالحواشي المذكورة
في المتن ظاهر الرواية وقيل لا تقبل مطلقا وتقبل
شهادة **الغافل** المراد بهم السلطان الذين ياخذون
الحقوق الواجبة كلخواجه ونحوه عند كتمهم ورواها
مذا في عصرهم فاما زماننا فلا تقبل شهادتهم اقلية
ظلمهم فالحاصل انهم ان كانوا عدولا لا تقبل والا لا
وذكر شمس الائمة السرخسي ان العامل اذا كان وجيها
في الناس ذا مروءة لا يجازي في كلامه تقبل شهادته
واما اذا كان ساقط المستولية عند الناس او مجازفا
في كلامه لا تقبل شهادته **وتقبل شهادته للمعتق للمعتق**
والاول مبنى للمفعول والثاني مبنى للمفاعل ولو شهد
اذا اياهما وصفا اليه والوصي يدعيه جاز الشهادة
استحسانا والقياس ان لا يقبل **وان انكر الوصي لا**
تقبل **كما لو شهد ابي لا تجوز الشهادة كما لو شهد**
ان اياهما الغائب وكله يقتضى ديونه وادعى الوكيل
او انكر ولا يسمع القاضى الشهادة على جرح مجرد
ولا يحكم بذلك اي لا يسمع الشهادة على ما يقتضيه
تفسير الشهود من غير ان يقتضيه ايجاب حق من
حقوق الشرع او العبد يحوز ان يشهد وان الشهود
فسقة او ترقة او اكلة ربا او شربة خمر او على اقرارهم
انهم شهدوا بالزور او على اقرارهم انهم جروا على اداء
الشهادة او على اقرارهم ان المدعي مبطل في هذه الدعوى
او على اقرارهم انهم لا شهادة لهم بهذه الحادثة **الا اذا**
شهدوا على اقرار المدعي انهم فسقة او شهدوا
بالزور او نحو ذلك اقام المدعي عليه البينة ان المدعي

استاجر

استاجر الشهود بعشرون دراهم لاداء الشهادة وه
اعطاهم العشرة من مالى الذي كان في يده او اقام
المدعى عليه البينة بانهم زنوا او متغوا الزنا او تزوا
الزنا او سرقوا مئني كذا ولم يتقدم العهد او انهم عبيد
او احد منهم عبدا او محدودون في القذف او اقرار المد
انما استاجرهم على هذه الشهادة فحينئذ تقبل **ومن**
شهد ولم يبرح اي لم يبارق مجلس القضا حتى قال
او محض بعقبي شهادتي اي اخطات بذكر زيادة
كانت باطللة او اخطات بنسيان ما كان يجب على ذكره
يقبل قوله لو كان الشاهد عدلا **والا لا** وانما قد يتوهم
ولم يبرح لانه لو قام عن المجلس ثم عاد وقال او محض بعقبي
شهادتي لم تقبل ذلك منه ونحو اي حنيفة واي يوسف
انه تقبل قوله في غير المجلس اذا كان عدلا ثم تقبل
يقضي بجميع ما شهد به وقيل يقتضى بما بقي حتى لو شهد
بالفم ثم قال **كل غلطت في جنسية يقتضى جنسية**
والله ما لشمس الائمة السرخسي بان
الاختلاف في الشهادة ان وافقت الدعوى اي
لفظا ومعنى عند اي حنيفة وعند ما معني قبلت
والا لان ادعى دارا او ارضا او شرا فشهدا
بملكك عليك مطلق لغت ويعكسه اي ولو ادعى
دارا ملكا مطلقا فشهد اهلك مقيد بالارث او
نحوه لا يلغوا فيقبل ويعتبرا اتفاقا **الشاهد في**
لفظا ومعنى عند اي حنيفة وعند ما يعني
لا لفظا والمواد بالاتفاق لفظا نظائري لفظها على
افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن كدلالة

هي

الالف على الالف فان شهدا احدهما بالالف والاخر
 بالالف لم يقبل عنده مطلقا وعندهما يقبل على الالف
 اذا كاذبا المدعى يدعى الفين وعلى هذا الخلاف في المائة
 والمائتين والثلثة والثلثين والثلثة والثلثة
 فان شهدا الاخر بالالف وخمسائة والمدعى مدعى
 ذلك قبلت الشهادة على الالف ولو شهدا بالالف
 وقال احدهما قضاه منها اي المدعى عليه من الالف
 خمسماية تقبل الشهادة بالالف وعن ابي يوسف انه
 يقتضي خمسماية ولم يسمع انه قضاه الا ان يشهد
 معه اي مع الذي شهد به ان قضاه شامدا اخر فحينئذ
 يسمع وينبغي ان لا يشهد بعينه اذا ادعى المدعى الالف
 ولم يقتر بيقين خمسماية ينبغي للشامدا الذي علم اذا ادعى
 خمسماية ان يستع حتى يقر المدعى بما يقضي ولو شهد
 على رجل بقرض الف درهم وشهدا احدهما انه
 اعطى المدعى عليه قضاه وقال المدعى لم يقضها جازت
 الشهادة على القرض وذكر الطحاوي عن امحاننا انه
 لا يقتضي القرض بالقرض وهو قول زفر ولو شهد
 انه قتل زيدا يوم النحر بكذا وشهد شامدا ان اخر
 انه قتل يوم النحر بمصر ودنا اي الشهادة ان
 وهذا اذا اجتمعوا عند الحاكم وشهدوا فان سبقت
 احدهما في الاداء فغنى الغامى باحدهما ولا يثبت
 الاخرى بطلت شهادة الاخرى ولو شهدا على
 سرقة بقرض ما خلت في لونها قطع يد السارق
 مطلقا بجميع الالوان عند ابي حنيفة وهو الصحيح
 خلافهما هذا اذا ادعى سرقة بقرض فخطا

اذا ادعى بقرض سودا او بيضا لا يقبل بالاجماع قيل
 لا اختلاف في لونين يتشابهان كالحمر والسود او
 كالصفرة والحمر لا في السواد والبيضا من فائهما يتشابهان
 فلا يقبل الشهادة كذا في الاسلح وانما قد يقوله في
 لونها لانه لو اختلفا في القيمة لا يقبل بالاتفاق **خلاف**
الذكوة والاثوثة اي اذا اختلف الشامدان في
 ذكوة المشهود به وانوثة لا يقبل شهادتهما
 بالاتفاق فلا يقطع **والقصص** اي بخلافه فاختلاف
 الشامدين في لون بقرض الغصب حيث لا يقبل بالاتفاق
 وفي شهد لرجل انه اشترى عبدا فلا يقبل بالالف
 وشهدا اخر انه اشترى عبدا فلا يقبل بالالف وخمسماية
 بطلت الشهادة مطلقا سواء ادعى اقل المالين او
 اكثر هذا اذا اختلف البايع والمشتري قيل تسليم
 العبد لان الدعوى حينئذ دعوى العقد اما بعد
 التسليم فتكون الدعوى في الدين فحينئذ يقبل
 وفي الغايد الظهيرة انه اذا اختلف جنس الثمن
 واختلف في قدره كما في هذه المسئلة تقبل الشهادة
 بخلاف ما اذا اختلفا بجنس بان شهدا احدهما ان
 بالالف درهم وشهد الاخر بمانه دينار لا يقبل وكذا
الكتابة اي هي كالبيع وكذا **الخالف** والاعتناق
 على مال وانصالح عن دم العمد اذا كان المدعى هو المرأة
 او العبد او العتق تل ما اذا كان الدعوى من جانب
 الزوج او المولي او ولي المقتول فهو بمنزلة دعوى
 الدين فاما **الكساح** فيصح بالالف وهو اقل المشهور
 به عند ابي حنيفة وقال لا يقض بالكساح ايم وهذا

مطلق سواء كان الدعوى في الزوج او من المرأة وسواء
ادعى الاقل او الاكثر وقيل الاختلاف فيما اذا كانت
المرأة هي المدعية فان كان المدعي هو الزوج لا يقبل
اجماعا ولا مع از اختلاف في الفصلين **ملك المودع**
من ثبت لم يقض لوارثه بلا اجر بان يقول الشاهد
انه كان لابي مات وترك ميراثا له الا ان شهدا
ملكه اي ملك المودع او يده او يد مودعه او
بدست غيره وقت الموت متعلق بالكل بانه اذا مات
رجل فاقام وارثه على مينة على دارها كانت لابي
اعارها او اجرها او اودعها الذي هو يده فانه
ياخذها ولا يكلف البينة على انها مات وتركها ميراثا
له هذا بالاجماع ولو شهد ابيد حتى في شهر
الشهادة وعند ابي يوسف لا ترد وانما قيد بقوله بيد
حتى لانهم لو شهدوا وانما كانت في يد فلان مات قبل
بالاتفاق كذا في الاصل قوله مند شهر وجوده كعدمه
والخلاف ثابت ايضا بدون ذكره فانه يذكروا في اجماع
الصغير التمرقاشي شهدوا الحي ان العيين كان في يد
المدعي ولو اقر مودعا عليه بذلك اي بان كان في
يد المدعي او شهد شاهدان انه اراد المدعي عليه اقر
انه اي العيين كان في يد المدعي دفع الى المدعي
والله اعلم **باب** الشهادة على الشهادة
يقبل فيها لا يستقطب بالبينة بخلاف الحدود والقود
وجوارها استحسانا والقياس يابي جوارها ان
شهد رجلان على شهادة شاهدين بان شهدا على شهادة
واحد من الاصل ثم شهدا على شهادة الاخر من الاصل

وقال

وقال الشافعي لا يجوز الا الاربع عن كل اصل شهادات
ولا تقبل شهادة واحد من الفروع على شهادة واحد
من الاصل وعند مالك والا شاهدان يقول الاصل
للفروع اسشهد على شهادة حتى اسشهدا ان فلانا اقر
عندي بكذا او يقول اسشهدا انك على شهادة في ذلك او
يقول اسهدا في سمعت فلانا يقر فلان بكذا فاشهد
انت على عهدي في ذلك او يقول اسهد على شهادة في ابي
اسهدا ان فلانا ابن فلان اقر عندي بكذا واشهد في
على نفسه اي المقروا او اسهدا ان الفروع ان يقول
اسهدا ان فلانا اسهد في شهادة ان فلانا اقر
عنده بكذا وقال الاصل في اسشهد على شهادة بذلك
اي بان فلانا اقر عندي بكذا او لها لفظا طول من
مذا او اقصر منه لكن ذكر الوسط الى العدل اقرب
وخير الامور واسطها اما الاطول فهو ان يقول الاصل
اسهد بكذا وانا اسهد لك على شهادة فاشهد على شهادة
وقية خمس شهادات ويقول الفروع اسهدا ان فلانا
شهد عندي بكذا واشهد في على شهادة وانا اسهد
على شهادة بذلك وقية ثمان شهادات والا قصر ان
يقول الفروع اسهد على شهادة فلان بكذا او فيه
شهران والا طول اشار بعض المشايخ والا قصر
اختيارا الى جعفر وابي الليث وسموا لابي الحوي
وما ذكرنا من اختيار شمس الائمة المكلوا في انهم
ولاشهادة للفروع بلا موت اصله او مرضه
او سفره اي لا تقبل شهادة شهود الفروع الا ان
يموت شهود الاصل كلهم او بعضهم او يمضون مرصا

لا يستطيعون حضور مجلس القضاة ويغيبون مسيرة
ثلاثة ايام وليا لها فصاعدا وعندنا في يوسف انه لا
يجعل السفر شروطا ولكنه قال ان كان قايما على المصير
في مسافة او غدا الى القاضي لاداء الشهادة لم يستطع
ان يثبت بامله مع الاشهاد **فان عدله** اي الاصول
المفروغ مع التعديل **ولا** اي وان تركوا تركهم **عدلو**
ومدا عند اي يوسف وعند محمد لا يقبل شهادة الفروع
اذا لم يعلموا عدالة الاصول **وتبطل شهادة الفروع**
بانكار شامدا الاصل **الشهادة** ومعنى المسئلة انهم قالوا
ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما نوا او نهابوا ثم جا
الفروع يشهدون على شهادة اتم هذه الحادثة ما منع
حضرهم فلا يلتفت الى شهادة الفروع وان لم ينكروا
كذا في الكافي ولو شهد اي شامدا الفروع **على شهادة**
رجلين على فلانة بنت فلان الغلاني **الغلانة** بالف
وقال اي شامدا الفروع اخبرنا شامدا الاصل انها
يعرفانها فجا المدعي بافراة **وقال** اي شامدا الفروع
لم يدرا هي هذه ام لا فقتل للمدعي قد ثبت الحق على
فلانة بنت فلان الغلانية بشهادة هذين ثم **جاءت**
شامدا في اخرين انها اي هذه المرأة **فلانة بنت**
فلان الغلانية وكذا كتاب القاضي الى القاضي اي
اذا ورد كتاب القاضي الى القاضي وفيه شهادتين يدي
فلان ابن فلانة ان فلانة على فلان كذا من المال وانكر
ذلك الرجل ان يكون هو فلانا بخلافه فلا يكون القاضي
الى القاضي عليه حجة ما لم يشهدا خزان انه فلان بن
فلان **ولو قال** اي الفرعان **فيهما** اي في الشهادة

على

على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي فلانة بنت فلان
الفخمة لم تجزه الشهادة **حتى ينسب الى اخذها**
وسى القليلة الخامسة بالنبة الى ما فوقها من الشعب
وخوها قتل هذا في العرب اما في العم فلا يشرط
ذكر الفخذ وقيل في بلادنا الى فرعا نة شبه عامة والاول
جند خاصة وقال الامام البردوسي بالنبة الى سمرقند
وبخارا لا يصلح للتعريف وقيل السنة الى السكة هـ
الصغيرة خاصة والى المحلة الكبيرة عامة كذا في الاصل
ولو اقر شامدانه شهد زورا **يشهد ولا يجوز** اي
مطلقا واعلم ان شامدا الزور يجوز اجماعا اتفق القضاة
بشهادة او لم يتصل وقال ابو حنيفة تغرس شجر
ولا يضره ولا يسود وجهه فيبعثه الى سوقه ان
كان سو قيا والى قوله ان كان غير سو قى بعد العصر
في اجمع ما كانوا يقولون ويقولنا انا وجدنا هذا
شامدا زورا فاحذروه وحذروا الناس عنه وقال ابو
يحيى بن يوسف وهو قول الشافعي وذكره في الاصل الحاشي
شهر عند ما ايقنوا القزير والكيس على قدر ما يراه
القاضي عند ما قال الحاكم الامام ابو محمد انما تب
وان مرجع على سبيل الاحتراز بعد زورا لضرب بلا خلاف
وان كان لا يعلم قتل هذا الاختلاف ولو تاب بعد ما
يشهد بزور يقبل شهادته في الاصل كذا في الجامع الصغير
المجبوب قبل انما ومنع المسئلة في الاقرار لانه لا
طريق الى بيان ذلك باليمين وذكر في المفتي قال
صاحب الاقضية وشامدا الزور عند الفروع بنفسه
على ذلك او يشهد بموت رجل يقتله فيجزي المشهود

ف

يقتله او يوتيه حيا فعلم من هذا ان شهادة الزور قد
 يعلم بدون الاقرار بالكذب لكن ينبغي ان يختص النفي
 بالاقراء بذلك متعمدا اما بدو منه فتلا كما اشار اليه
 في الهداية **كتاب الرجوع عن الشهادة** فتأب
 تناسب الكتابين فلا يراى الرجوع عنها يقتضي سنها
 وله مناسبة خاصة بشهادة الزور اذ الرجوع عنها من
 اسباب شهادة الزور وكما ينبغي ان يقول بايد الرجوع
 الا ان الرجوع عنها كان مباحا فلحقه بالكتاب تبينها
 لا ولي الا نيبا لم يكن وهو قول الشافعي في شهادته
 بزور وشرط وهو ان يكون عند القاضي وحكم وهو وجوب
 النفي واليمين معه بعد القضا وكان الشهود به
 ما لا وقت اذ لا يغير عوض بعد له لا يبيع الرجوع عنها
 الا عند قاض من تكبيره يشر الى انه يشرط مجلس القضا
 اي قاض كان ولا يشرط الرجوع عند الذي شهد عنده
 فان رجعا عن شهادتهما **فيكون قبل حكمه** لم يفتقر الى
 بعده وان رجعا بعده لم يفتقر حكمه **فمنها ما**
اقتضا من المال للشهود عليه اذا فتن المدعي المال
 مطلقا سواء كان دينيا او عينا وكان الشافعي لا
 يضمنان وفي سبوط شيخ الاسلام والذخيرة ان كان
 الشهود به عينا فله ان يضمنها بعد الحكم قبل قبض
 المدعي العين او لا فان رجعا احدهما ضمن النصف
 والغيره لمن بقى من الشهود ولا لمن رجعا مدام
 الاصل في الباب وان شهد ثلاثة ورجع واحد
 منهم لم يضمن الراجع شيئا وان رجع اثنان من هذه
 الشهود **فمنها اي الراجعان النصف وان شهد**

رجل وامرأتان رجعتا امرأة فثبتت الزور من
 المال فان رجعتا فثبتت النصف وان شهد رجل
 وعشي نسوة فوجعت ثمان نسوة لم يفتقر الى
 الراجعات فان رجعت اخرى فالمسئلة بحالها فمن
 اي الراجعات الشفع الويع فان رجعا الى الرجال
 قالتا فالغرم بالاسداس على الرجل السدس وعليه
 النسوة خمسة الاسداس وقالوا على الرجل النصف و
 على النسوة النصف وان شهد رجلا فله عليه اربعة
 عليها بنكاح بقدر مهر المثل ورجعاه لم يضمنان **وان**
زاد عليه اي على مهر المثل ففمنها اي الزيادة للزور
 فيما اذا ادعت المرأة النكاح والرجل يامل ولم يضمن
 في البيع الا ما نقص من قيمته المبيع فحينئذ يضمن
 هذا اذا كان المدعي مشتريا اما اذا كان بايعا فلا
 يضمنان ايم ولا فرق بين ان يكون الباع بائنا او فيه
 خيار الباع وفي الطلاق اي ان شهدا على رجل
 انه طلق امرأته قبل الوطى ثم رجعا ففمنها نصف
 المهر ولم يضمن لو كانت الشهادة بالطلاق بعد الوطى
 ونحو المعتق اي لو شهدا على رجل انه اغتق عبدا ثم رجعا
 ففمنها القيمة وفي القضا من ان شهدا وبقضا من
 ثم رجعا بعد القتل ففمنها الدية ولم يفتضا وقال
 الشافعي يفتضان وان رجع شهود الغريم ففمنوا
 لا شهود الاصل ما لم تشهد الغريم على شهادتهما
 اي لا يضمن شهود الاصل ان رجعوا بعد القضا فقالوا
 لم تشهد الغريم على شهادتهما اي شهدا ففمنهم
 غلظناهم وعند عبد في الثانية يضمنوا الا مولا

ولورجع الاصول والفروع فمن الفروع فقط دون
الاصول عندنا وعند محمد المشهور عليه باختيارنا
ضمن الفروع وان شاء ضمن الاصول ولا يلتفت الى قول
الفروع مطلقا سواء كانا الفروع كقولنا **اصول**
او غلطوا في شهادتهم وضمن المزمع بالرجوع عن التزكية
عندنا في حنفية وعندنا لا يضمن وضمن شهود اليمين
والزنا لا يشهدوا الاحصان والشرط اي اذا شهد
شاهدان باليمين في الاثمة لعده ان دخلت الدار
فانت حرة شاهدان بوجود الشرط ثم رجعا فاضايت
على شهود اليمين وقالت زفر على الكفريقين ولورجع شهود
الشرط وحدهم اختلف المشايخ وخالفنا رفر في احصان
كتاب الوكالة المناسبة بين الشهادة والوكالة
ان كلامه ما من باب الولاية على الغير على سبيل الاعانة
في المعاملات ثم هي بفتح الواو وكسر هاء اسم للتوكيل وهو
يكتفوا ومنه التوكيل في اسم الله تعالى بمعنى الحفظ ولهذا
قالوا اذا قال وكلتك بما لي انه يملك الحفظ فقط فيكون
فعلا بمعنى فاعل وقيل التوكيل يدل على معنى الاعتماد
والثبوت ومنه التوكيل يقال على الله تع توكلنا اي
فوضنا امورنا اليه فالتوكيل تقويص التصرفات الى
الغير ويسمى التوكيل به لان الموكل وكل اليه القيام بامر
اي فوضه اليه اعتمادا عليه التوكيل القيام بما فوض
اليه فيكون فعلا بمعنى مفعول لانه يوكل عليه الامر
فتح التوكيل ومواقامة الغير مقام نفسه في التصرف
من يملكه فلا يبيع توكيل الصبي الذي لا يعقل والمجنون
اذا كان التوكيل ممن يعقده العقيد ولو جسيمة او عبد

قال

محمود

محمود اي مع التوكيل بكل ما يعقده بنفسه كالبيع و
الشرا والاجارة والتكاح والطلاق والخلع والنكاح
والاستعانة والرهبة قيل هذا على قولهما واما على قول
ابي حنيفة فالشرط ان يكون التوكيل جاملا بما يملكه
التوكيل فاما كون الموكل مالكا للتصرف فليس بشرط حتى يجوز
عنده توكيل المسلم الذي هو الكفر والكفر هو توكيل
المحرم الكلال بيع الصبي وقيل المواديه ان يكون مالكا
للتصرف نظرا الى اصل التصرف وان امتنع بفرض و
بيع الكفر يجوز للمسلم في الاصل وانما يمنع بفرض الزنا
ومع التوكيل **بالخصومة** اي الدعوى في الحقوق **بوصي**
الكفيم الا ان يكون الموكل مريضا بحيث لا يستطيع
ان يمشي على قدميه الى مجلس القضاء ولو امكن ركوب
الدابة والحمل على ابدى الناس يلزم منه التوكيل بالارضا
وان كان لا يزده الركوب مرضا في الاصح هذا عند
ابي حنيفة وعندنا ما يصح بغير رضى الكفيم وهو قول
ابن شافعي ثم قيل لكذا في الصحة والصحيح ان الخلا
في الزوم وفي النهاية الصحيح قولهما والشرع وغيره
سواء فعلى القاضي الالتزام بغير رضاه او غايها هو
مدة السفر او مودة للسفر ولو قال بانه جبال
ولا يريد السفر قيل يحلفه القاضي وهو اختيار الكفا
وقيل لا يحلفه بل ينظر الى حاله فان كان عليه عدة
السفر يلزمه التوكيل والا لا ومحمد اي مع لها
التوكيل بذه رضى الكفيم مطلقا وهي التي لا يراها غير
المطهر المجازم من الوجاه ولم تجز قاداتها بالبروز
وحصول المجلس الحكم فاذا توجه اليمين عليها او علي

ف

ف

المريض بعث القامتي امينا يعرض عليها فاذ اعرض
فابت ان تخلف عرض عليها الى ان تخلت او تنكح فاذا نكحت
امرها ان توكل وكيلها يحضر مع حضنها الى القامتي و
يحضر شامدا ان يشهدا على ثوبها عند القامتي ثم يحكم
القامتي بالنكول ويلزمها ما وجب عليها والمتاحزون
اختاروا اللعنوي ان القامتي اذا علم من الخصم التفتت
في ابا التوكيل لا يمكنه من ذلك ويمثل التوكيل من الموكل
بغير رضاه وان علم من الموكل القصد الى الاضرار لصاحب
في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضى صاحب ولو اختار
الايمت الشرحشي ومع التوكيل بايضا اي باء الحقوق
واستيفائها اي يقبض الحقوق الا حد وقوده
اي مع التوكيل باستيفائها الا في حد وقود ان غاب
الموكل وقال الشافعي فينبغي ان القصاص في حلال غيبة
الموكل والحقوق الحائقة فيما يضيغه الوكيل الى نفسه
كالبيع والابحار والصلح عن اقتدار تتعلق بالوكيل
ان لم يكن يجوز الا بالموكل وقال الشافعي تتعلق
بالموكل قوله والحقوق مبتدأ خبره تتعلق كسليم البيع
فما اذا باع مودا بيان الحقوق وقبضه فما اذا
اشترى وضمير الثمن فما اذا باع والرجوع عند
الاستحقاق والخصومة في الغيب والمالك يثبت
للموكل ابتداء التوكيل حتى لا يعتق قربة التوكيل
بشراؤه وقال ابو الحسن الكرخي للمالك يثبت
للموكل بالشر او لانه ينتقل الى الموكل والحقوق فيما
يضيغه الموكل كالتكاح والخلع والصلح عن
وم عمده والصلح عن النكاح وتعلق بالموكل فلا يباين

شمس

الوكيل

الوكيل بالمهر ولا يطالب وكيلها بتسليمها ولا يشر
منع الموكل عن الثمن نعم اذا باع الوكيل بالبيع ثم
طالب الموكل المشتري بالثمن يجوز له ان يمنع
الثمن اياه ولا يدفعه اليه وان دفع اليه صح ولا يبط
اي المشتري التوكيل ثانيا **باب الوكالة**
باب البيع والشراء التوكيل بالشراء التوكيل
بالبيع لان الشراء جالب للملك والبيع سالب له والجالب
اقوي من السالب فقال **امر به بشرا ثوبا هرويا**
فوسا ويقال **فوسا** او **لاوا** احسن في العنوان
لان البيع مقدم عليه ثم اذا اشترى بمثل قيمته او بما
يتغاضى الناس فيه نفذ على الموكل وان اشتراه بخلاف
فاحسن نفذ على الوكيل **وامر به بشرا عبد او دابة**
ان سمي ثوبا والا اي وان لم يسم لا يصح **وامر بشرا**
ثوب او دابة لا يصح الامر وان سمي ثوبا **وامر**
بشرا طعام يقع على اليد ودقيقه مطلقا والينا
ان يقع على كل مطعوم وقيل ان كثرت الدرهم فعلى اليد
وان قلت فعلى الخبر وان كانت بين الامرين فعلى
الدقيق والقلبة مثل الدرهم الى مائة والوسطا
مثل اربعة الى خمسة او سبعة كذا في شرح السيد وان
لم يدفع اليه ثوبا قالت اشترى حنطة لم يجز علي
الامر والوكيل الرد بالعيب مادام المبيع في يده
فالوكيل حابس المبيع لثمن دفعه من ماله فلو هلك
المبيع في يده قبل قبضه اي الوكيل ملك من مال
الموكل ولم يسقط الثمن عن الموكل فيرجع الوكيل عليه

س

فان هلك لا يثبت الثمن بعد حبسه لاستيفاء الثمن منه
كالبيع عند ما اي يكون مضمونا بالثمن مطلقا قلت
قيمتة او كثرت وعند اي يوسف كماله الرهن حتى لو
كان فيه وقابا لثمن يسقط والا يرجع بالفضل على
الموكل وعند زفر كماله المعصوب فعليه ضمان مثله
وتعتبر مفارقة الوكيل في المصروف والسلم دون
الموكل حتى لو فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد
مذا اذا كان الموكل غائبا عن المجلس واما اذا كان حاضرا
في مجلس العقد بعينه كان الموكل صارف بنفسه فلا يعتبر
مفارقة الوكيل كذا في النهاية نقلنا عن خواهر زاده ولو
فارق الموكل لا يبطل والمراد بالسلم الاسلام وهو ان يوكل
رجلا بنسليم دراهم معدودة في معاملته اما لو وكل
المسلم اليه رجلا بقبول الثمن فانه لا يجوز توكيله ولو
وكله بشرا عشرة ارطال خم درهم فاشترى عشرين
وطلا بدوهم مما يبيع اي من خم يبيع مثله عشرة
ارطال بدوهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم
هنا اي جنيته وعند ما يلزمه العشرون وقول محمد
مع اي جنيته في بعض النسخ قوله مما يبيع الخ اي اذا كانت
عشرة ارطال من ذلك الخم تساوي قيمته درهما وانما
قيد به لانه اذا كانت عشرة ارطال منه لتساوي درهما
نقد الكل على الوكيل بالاجماع ولو وكله بشرا شي بعينه
اما بالاشارة او باسم العلم او بالامانة الى ما لزمه لا يشتر
لنفسه اي ليس الموكل ان يشترى لنفسه فهو الامر
فلو اشترى بغير النقد وامره بالنقد او بخلاف
ما سمي له من الثمن بان وكله بشرا به عينة درهم فاشترى

بعشرة دنانير او بمائة درهمين وقم الشراء للوكيل
وان كان بغير عينه فالشراء للوكيل الا ان ينوي
الوكيل للموكل ويشترى به ماله اي اضاف العقد الى
مال الموكل سواء كان نقد الثمن من ماله او مال غيره
انما قيد به لانه اذا اضاف العقد الى درهم نفسه فهو
له وان اضاف الى درهم مطلقة فان نواها للامر
فهو كما نوى وان نواها الى نفسه فهو له وان كان با
في البينة حكم النقد اجماعا ان نقد الثمن من مال الموكل
فهو له نقد من ماله ونوله وان تضادقا على انه لم يخضع
البينة فعند اي يوسف حكم النقد عند محمد هو للوكيل
وان قال اشتريت للاخر وقال الامر اشتريت
لنفسك ولم يدفع الثمن الى المأمور فاقول لا امر
وان كان الموكل دفع الثمن فللمأمور اي القول
له وهذه المسئلة على ثمانية اوجه لانه ما ان يكون
مأمورا بشرا عبيد بعينه او بغير عينه وكل وجه
على وجهين لانه اما ان يكون الثمن منقودا او لا وكل
وجه على وجهين لانه اما ان يكون العبد حيا حين اخبر
الوكيل بالشراء او ميتا فان كان مأمورا بشرا عبيد
بعينه فان اخبر عن شرايه والعبد قائم حي فالقول
للمأمور اجماعا منقودا كان الثمن او غير منقودا ان
كان ميتا حين اخبر فقال هلك عبيد بعد الشراء
انكره الموكل فان كان الثمن غير منقود فالقول للامر
وان كان الثمن منقودا فالقول للمأمور مع بعينه وان
كان العبد بغير عينه فان كان حيا فقال للمأمور
اشتريت له ذلك قال الامر لا بل هو عبدك فان كان

بغيره

حيثما فقال المأمور اشتريته لك وقال المأمور لا يبيع المأمور
فإن كان الثمن منقودا فالقول للمأمور وإن لم يكن منقودا
فالقول للمأمور عند أبي حنيفة وعندهما القول للمأمور
وإن كان العبد ميتا وفي مسألة الكتاب فإن لم يكن منقودا
فالقول للمأمور وإن كان الثمن منقودا فالقول للمأمور
وإن قال الصنف **يعني هذا العبد** فلا بد من قبضه **فإن**
الأمري أم حنيفة فلا بد وقال في امرته أخذه **فإن**
الإنسان يقول فلو لم أموه بأمي بالثمن فحنيفة لم
يكن لفعل أن يأخذه إلا أن يملكه المأمور **فإن**
سلم إليه وأخذه الذي اشتراه له صار بيعا للذي أخذه
من المشتري وتكون العتقة على المشتري وإن أموه **فإن**
عبدتي معينين ولم يسم عتقا فاشترى له أي لكل
أحدهما صح وإن أمر بشرا بهما بالثمن وقيمتها سوا
فالمشتري أحدهما بنصفه أو أقل مع ويعتد للامر
وإن اشتري أحدهما بالأكثر لا يصح مطلقا إلا أن يشتري
العبد الباقي بما بقي من الثمن قبل الخمسة فحنيفة
يعني وقال أبو يوسف ومحمد إن اشتري أحدهما بالأكثر
من خمسة بية بما يتغابن الناس فيه وقد بقي من الألف
ما يشتري بمثل له العبد الباقي فهو جائز وإن أموه
بشرا أمه العبد بدين له عليه أي بدين للامر على
المأمور **فإن** اشتري هبة العبد مع ولو كان للعبد
غيره من يعني لو أمر بشرا عبد غيره عتق فاشترى
أمه مأمورا **فإن** أخذ على المأمور حتى لو مات العبد عند
المأمور مات من مال المأمور والدين عليه فإن قبضه
الامر من يملكه وهذا عند أبي حنيفة وقال المأمور لازم

رجل آخر

في

في الوجهين وإن أمره **بشرا** أمه بالثمن دفع اليد
أي المأمور **فإن** اشتري الأمه فقال الأمر اشتريتها
بشرا أمه وقال المأمور اشتريتها بالثمن فالقول
للمأمور وهذا إذا كانت الأمه تباينها والعاوان كانت
تباينها وفي خمسة قال القول للمأمور **فإن** لم يدفع الألف
إليه والمسيبة بحالها **فإن** أمراي القول له ويلزم
الأمه المأمور وإن أمره **بشرا** أمه هذا العبد ولم
يسم عتقا فاشترى **فإن** قال المأمور **بشرا** أمه
بألف وصدقه بأربعه وقال الأمر اشتريته
بشرا أمه تخالفنا أي بالبيع والمشتري وهو اختيار
أي مضمور وقيل لا تخالف وهو اختيار الفقيه
أي جعفر والأول مع وإن تخالف يلزم الشراء
المأمور ولا يعتبر قصد بقايب في حق الأمر وقد
نحو محمد في الجامع الصغير إن القول للمأمور مع يمينه
وإن أمره **بشرا** نفس الأمر من يمينه بالثمن ودفع
العبد الألف إلى الوكيل فقال الوكيل لسيدة
أشترى أمه لنفسه أي لنفسه ذلك العبد فباعه سيدة
على هذا أي على أن يشتري لنفسه عتق العبد
وإذا **أشترى** سيدة **فإن** قال المأمور **أشترى** أمه
ولم يزد قوله لنفسه فالعبد للمشتري والألف
لسيدة **فإن** المشتري أخذ حقه ثمنًا للعبد
أي مثلك دفع العبد إليه إن كان دراهم فدراهم
وإن كان دنانير فدنانير ولقائل أن يقول قد ذكر
فيما تقدم أن الوكيل بشر أمه بعينه لا بمثل
شراؤه لنفسه فلا يجوز أن يكون العبد للمشتري

ويمكن ان يحاب عنه بان توكيل العبد بشرا نفسه يكون
توكيلا بقبول الافتتاح تحقيقا فشر الوكيل لنفسه
يكون اثنا فاجلس تصرفا اخر وان قال رجل لعبد
رجل اخرا شتر في نفسك من مولائك بالف درهم
فقال العبد للمولى يعني نفسي لفلان بالف درهم
ففعل وباع مولا فله مولا لم يفعل العبد
لفلان بان قال يعني نفسي ولم يزد عليه شيئا
فصل في توكيل بالبيع والشرا لا يقع
عند الخليفة مطلقا سواء كان بمثل القيمة او
انقص من ثمنها الا اذا زاد على ثمن المثل
في البيع ونقص عن ثمن المثل في الشرا وموالا بوان
والاجداد والجدات وان علوا والاولاد وان سفلا
والزوجات والسيد للمملوك والمكاتب والشريك
للمشريك وقال يجوز بيعه منهم بمثل القيمة وبما
يتغابن فيه الا من عبده ومكاتبه وفي بيعه
نحو الامر ببيع مطلق بما قل من الثمن واكثر وبالف
والنسيئة عند الخليفة وقال لا يجوز بيعه بقبض
لا يتغابن الناس في مثله ولا يجوز الا بالدرهم
او الدنانير وهو قول الشافعي والنسيئة بخون
عندنا بخلاف الشافعي ونقيد شراؤه اي الوكيل
بالشرا المطلق بخون شراؤه بمثل القيمة وزيادة
يتغابن الناس فيها وهو ما يدخل تحت تقوم
المقومة من فاقومه عدل عشرة وعدل اخر ثمانية
واخر سبعة فيما بين العشرة والسبعة داخل تحت
تقوم المقومين اما الزايد في الشرا والنقص في

البيع

البيع فلا وقيل في العروش ده ينم وفاقبوانا ده
يا زده في العقار ده دوا زده ولود له بيع
عبد له فباع نصفه او عشرة مع عنده وعند مالا
بيع وبالشرا يتوقف ما لم يشتر الباقي فان اشترى
بأقنيه لزم الموكل وارتفع التوقف ولو رد المشتري
على الوكيل بالبيع بالعيب مطلقا سواء كان جديا مثله
في هذه المدة او لا كما لا يمنع الزايدة والشرا الزايدة
بينينة او كقول مرد الوكيل على الامر وكذا باقراره
اي رد الوكيل على الامر لو اقر الوكيل ان العيب حصل
في يد الموكل فيما لا يجد ما يبرده فيما لا يجد مثله
في هذه المدة وانما قيد به لانه ان كان ما يحدث ورد
ياقراره لزم الوكيل دون الموكل وان باع الوكيل بالبيع
نسيئة فقال الموكل امرتك بنقد وقال الما موزية
اطلفت الامر ولم يقيد بشي فالتقوا بالامر وفي المضار
المضارب يعني لو اختلف المضارب ورب المال فقال
رب المال امرتك بالبيع بالنقد وقال المضارب امرتني
بالبيع ولم يزد عليه قال قول المضارب ولو امر رجلا
ببيع عبده واخذ الوكيل بالثمن رهنا فصاع اي
التمس في يده واخذ بالثمن كقبضه فبوى الحال
عليه اي على الكفيل بان يرغ الامر الى قاضي بري بواة
الاصيل بنقسي الكفالة كما هو مذهب مالك فيحكم
ببراة الاصيل بتوى المال على الكفيل لم يضمن الوكيل في
الصورتين وحصل المراد من الكفالة هنا الحوالة
لان التوى لا يتحقق في الكفالة وقيل بل الكفالة على
حقيقتهما فان التوى يتحقق فيها بان مات الكفيل

والملكفول عنه مفسا وذكر في الجامع الصغير النهائي
التوي على الكفل بان يموت مفسا كذا في النهاية **ولا**
يتصرف احد الوكيلين وحده الا في خمسة فانه
لا يتوما حضرة صاحبه عند اجمعه وروقتصل
يشترط وهو قول زفر والشافعي واعلم ان هذا
الحكم الذي ذكره فيما اذا وكلهما بكلام واحد في دفعة
واحدة بان قال وكلتكم ببيع عبدي هذا وبجمل
اخراتي اما اذا وكلهما بكلامين كان لكل واحد منهما
ان يتصرف في التصرف كذا في النهاية وفي طلاق و
عناق بلا بدل متعلق بهما وانما يتدبه لانه لو سرها
البدل لا يجوز ان يتصرف احدهما وحده والمراد بالطلاق
والعناق ان يكونا معجزين بان قال طلقاها واعتقا
اما لو قال طلقاها ان شئتما او قال امرها بايديكما لا
يتصرف احدهما بالطلاق والعناق وفي رد ودبعة
قيده لانه اذا وكل رجلين بقبض الودبعة ليس
لكل واحد منهما ان يتصرف بالقبض واذا قبض برون
الاخر صار مفسا كذا في النهاية وقضا دين ولا
يوكل وكيل فيما وكله به الا باذن او اعلم برأيه
فحينئذ يجوز فان وكل الوكيل بلا اذن الموكل فقد
الوكيل بحضرة اي بحضرة الوكيل الاول وباع اجنبى
فاجاز الوكيل صح وقال زفر لا يبيع وهو الفياس انما
قد بحضرة لانه لو عقد حال غيبته لم يحز الا ان
يبلغه فمحز فان زوج عبدا ومكاتب او كافر
مفسدة الحرة المسلمة او فاع لها او ان شئتي لم يحز
فالكا فرئتيا والذمي والحربي والمستامن والموتد

اذا مات على الردة نعوذ بالله تعالى **يا مفسد**
الوكالة بالخصومة والقبض لما كانت الخصومة
مربحونة شرعا اخر باب الوكالة بالخصومة الوكيل
بالخصومة اي باثبات الدين او نحوه والتفاسي لا
يملك القبض وهو قول زفر وعليه الفتوى وعندنا
الثلاثة يملك القبض والوكيل بقبض العن لا يملك
الخصومة عندنا اي حينئذ حتى لو اقام المدعي عليه البيعة
ان رب المال الدين استوفى منه او ابراء يقبل بيئته
وقالا لا يكون حضا ومرواية عن ابي حنيفة والوكيل
بقبض العن لا يملك الخصومة فلو برون ذي اليد
على الوكيل بالقبض ان الموكل باعه من ذي اليد وقف
الامر حتى يحضر الغائب استحسانا اي اذا وكل رجل
رجلا بقبض عبده وغاب فاقام ذي اليد بيئته انه
اشتراه من الذي وكله بالقبض لم يقبل بيئته في اثبات
الشرا وسمع هذه البيعة لدفع الخصومة فيتوقف
حتى يحضر الموكل وكذا الطلاق والعناق يعني لو كان
التوكيل بنقل المرأة والمملوك من بلد الى بلد فقامت
المرأة ببيعة على الطلاق او المملوك على العتاق لا يقبل على
اثبات الطلاق او العتاق ويقبل في قصر يد الوكيل
حتى يحضر الغائب ولو اقر الوكيل بالخصومة اي ان
وكل وكيل بالخصومة فاقرا الوكيل على موكله عند التفاسي
هو اقراره عليه والا اي وان اقر في غير مجلس
العقنا لا يصح اقراره عليه عندنا استحسانا الا
ان يخرج من الوكالة وكذا ابو يوسف يصح اقراره
عليه وان اقر في غير مجلس القامني وقال زفر وان

لا يبيع في الوجهين وهو قول أبي يوسف ولا وهو القياس
 وبطلان وكيل الكفيل بمال أي لو كان لرجل على رجل مال
 فكفله به رجل فوكل العاقل الكفيل بقبض المال من المطلوب
 لا يكون وكيل في ذلك أبدا ومن ادعى أنه وكيل الغائب
 في قبض دينه فصدقه الغريم أي المدينون أمرو
 بدفعه إليه فإن حضر الغائب فصدقه أي الغائب
 الوكيل في دعوى الوكالة منه فلا شيء على الغريم والى
 أي وإن لم يصدقه في ذلك دفع إليه أي إلى رب المال
 الغريم الدين ثانيا ورجع الغريم به على الوكيل
 لو كان المدقوع باقيا في يده وإن ضاع لا يرجع
 إلا إذا ضمنه عند الدفع أو لم يصدقه أي المدينون
 الوكيل على الوكالة بأن سكت أو كذب ودفعه الغريم
 إليه على ادعائه ولفظ ضمنه مروي بالتشديد والتخفيف
 فمعنى التشديد هو أن يجعل المدينون الوكيل ضامنا
 فالمستكن في ضمنه مستند إلى المدينون والثاني راجع
 إلى الوكيل ومعنى التخفيف هو أن يقول المدينون للوكيل
 لو رجع عليك رب الدين ثانيا بذلت المال فإضا من
 به فالمستكن مستند إلى الوكيل والبارز إلى الدين ولو
 قال له رجل أنا وكيل بقبض الوديعه فصدقه
 أي الوكيل المودع فيما ادعاه لم يورم بالوفاء إليه
 وكذا لم يورم المودع بالدفع لو ادعى الشراعي لوجه
 ادعى أنه اشترى الوديعه من صاحبه وصدقه
 المودع فيما ادعى ولو ادعى رجل أن المودع مات
 وتركها ميراثا ولا وارث له غيره وصدقه المودع
 دفع الوديعه الوديعه إليه فإن وكله بقبض

فمعنى

قاله

ماله فادعى الغريم أن رب المال أخذ منه دفع الغريم
 المال إلى الوكيل وأبى المدينون وبالمال فما استحل منه
 أي المدينون رب المال على أخذه واستيقانته وإن وكله
 بصيب في أمة أي وكله برد جارية بسبب عيب بها فاد
 البايع رضى المشتري لم يرد الأمانة عليه أي على البايع
 حتى يخلف المشتري أنه لم يرض بالعيب وعند أبي يوسف
 ويحمد يخذ الجواب في الفصلين أي فصل الرد بالغيب
 وفصل الدين ولا يورث العتق برد الجارية وقيل لا يورث
 عند أبي يوسف أنه يورث الفصلين ومن دفع إلى رجل
 عشرة ليتفرقا على أهله فانفق عليهم عشرة من عنده
 والعشرة بالعشرة والقياس أن يكون متبرعا فيجب
 عليه رد ما قبض به عزل الوكيل وبطلان
الوكالة بعزله إن علم أي الوكيل به أي بالغفل فإن لم
 يبلغه لا ينعزل وقالت الشافعي ينعزل وموت أحدهما
 وجنونه أي جنون أحدهما جنونا مطلقا أي مشورا
 من قواهم طبق الغيم السما أي استوعبها وجد الجنون
 المطبق سائر عند أبي يوسف وعنه أكثر من يوم و
 ليلة وعند محمد حول كامل وهو الصحيح وكوفه حال
 كونه مرتدا أو فراق الشريك أي وبطلان الوكالة
 بنفسهما الشركة مطلقا سواء كانت الشركة مفادصة
 أو عنانا وسواء وكل كلاهما ثالثا أو أحدهما وعجز موكل
 عن بدل الكتابة لو كان الموكل مكاتبا وخرج لوما ذو
 وتصرفه بنفسه أي إذا وكل رجلا بشي ثم تصرف
 بنفسه فيما وكله به بطلت الوكالة كتاب
 الدعوي هي إضافة الشيء إلى نفسه حال المنازعة

أي

فوق كتاب الوكيل

وشرط جوارها مجلس القضاة وحكمها وجوب الجواب على
المدعي عليه والمدعي من اذا ترك ترك اي لا يجبر على
الخصومة اذا تركها والمدعي عليه بخلافه اي يجبر على
على الخصومة اذا تركها هذا صحيح ولا تقع الدعوى
حتى يترك المدعي شيئا علم بنفسه بان قال خبطة مثلا
وقد بان قال اقترع مثلا فان كان المدعي هينا وهو الما
والمدعي به خطأ في يد المدعي عليه كلف المدعي عليه
احضاره ليشهر المدعي بالدعوى وكذا في الشهادة و
الاستخلاء في اي كلف المدعي عليه باحضار المدعي ليشهر
الشهود باداء الشهادة والقاضي عند الاستخلاء
والمدعي عليه عند الخلف هذا اذا امكن احضار العين
في مجلس القضاة كالشباب والعبيد وان كان مما يتعذر
نقلها كالرحى والكنيسة الثقيلة ونحوها حضر عند
الحاكم او بعث امينا ليشهر مع شهادة الشهود عند خرفة
الرحى فاذا سمع يجيز القاضي بذلك فيقتضي القاضي
باخبار امينه وحده كذا في القنية فاذا تعذر احضارها
بان لم تكن حاضرة **ذكر قيمتها** وقال الفقيه ابو الليث
يتوسط مع بيان القيمة ذكر الذكوة والا نؤكده وقال
القاضي فخر الدين وماحب الذخيرة فيها وان كان العين
غائبا وادعى انه في يد المدعي عليه فانكر وان بين
المدعي قيمته وصفته تسمع دعواه وتقبل بينته
وان لم يبين القيمة وقال غصبت مني عين كذا ولا
ادري انه كم كانت قيمته ذكر في قامة الروايات انه
تسمع دعواه وان ادعى عقارا ذكر حدوده
الاربع مطلقا وقال شوا كانت الدار مشهورة او لا

والله مال ابو حنيفة رحمه الله وهو ظاهر الرواية قيل
ان كان الدار مشهورة كدار الوليد بالكوفة وداره
الفضل بخاري يكتفي بذكرها دون الحدود وهو قولها
وكنت تنوي اي لو ذكر ثلاثة من الحدود يكتفي بها خلافا
لما في خلافه ما اذا غلط في الرابعة لا يصح الدعوى وذكر
انما اوصاها وانما بالاولاد من ذكروا احدى حصص
الحداد الم يكن صاحبه مشهورا وان كان مشهورا
يكتفي بذكره وذكر انه اي العقار في يد اي يد المدعي
عليه ولا يحتاج الى هذا القيد في المنقول لانه متايد
في اليد **ولا ثبت اليد في العقار بقصد** فاما بان ذكر
المدعي ان المدعي في يد المدعي عليه ومدة المدعي عليه
في ذلك **ثبت اليد بيمينه او علم قاضي في القمع**
وقال بعض المشايخ يكفي التصديق بخلاف المنقول
فانه ثبت فيه اليد بقصد فاما وذكر انه يطالبه به
اي ذكر المدعي انه يطالب المدعي عليه بالعقار اية
بتسليمه اليه لانه يحتمل ان يكون مرهونا في يده او
محموسا بوجه شرعي في يده وانما يزول هذا الاحتمال
بالمطالبة ولهذا قالوا يجب ان يقول في يده بغير حق
كذا في الكافي ففعل منه ان هذا القيد مراد في المنقول
ايه وان كان المدعي **دسالة الذمة** ذكر المدعي
وصفة وانما يطالب به ولو ادعى الخبطة بالامنا
وبين اوصافها تغذ قبل لا يصح وقيل يصح كذا في
النهاية فان صححت الدعوى سالا القاضي المدعي
عليه عنها اي عن الدعوى فان اخر المدعي عليه
او انكر فبمن المدعي فغني عليه لكن في الاول بالاداء

فقط وغالباً ثمانية بالاداء والروم فحينئذ لا يكون
قوله قضى مجازاً في الاولى حقيقة في الثانية **والا**
اي وان لم يبرهن بان عجز عن البينة **حلف** القاضي
المدعي عليه **بطلبه** اي المدعي الحلف وان لم يطلبه
لا حلف عليه **ولا يرد** يمين على مدع مطلقاً وقال
الشافعي اذا لم يكن للمدعي بينة اصلاً وحلف القاضي
المدعي عليه فنكّل مرد اليمين على المدعي فان حلف قضى
به والا وكذا اذا اقام المدعي شاهداً واحداً وعجز
عن اقامته شاهداً اخر فانه يرد اليمين عليه ان حلف
قضى له بما ادعى وان نكل لا يقضى له بشئ **ولا يثبت**
لذعي اليد في الملك المطلق اي لا يعتبر دونه الخارج
الحق واولى يعني لو ادعى خارج داراً او منقولاً متكاملاً
مطلقاً وذو اليد ادعاه كذلك ولم يورخا وارخا مارخا
واحداً لا تقبل بينة ذي اليد ويقضى للخارج الا ان
يكون تاريخ ذي اليد اسبق فحينئذ يقضى لذي
اليد قوله وبينة الخارج الخ ببيان اقوله ولا
بينة لذي اليد والمواد بالملوك ان يدعي ان هذا
ملكي ويسكت عن السبب اما لو ادعى ذو اليد
الشئ او ادعيا تلفي الملك من واحد واحد مما قابض
او ادعيا الشرا او ارخا تاريخاً وتاريخ ذي اليد
اسبق فان هذه القصور تقبل بينة ذي اليد
بالاجماع كذا في الميسرة في الشئ الاسلام وقال
الشافعي يقضى ببينة ذي اليد مطلقاً **وقضى**
بمال المدعي عليه **ان نكل** المدعي عليه **مرة**
حلف اي بان قال لا حلف هو النكول الحقيقتي

او يسكت وهو النكول الحكمي اذا علم انه لم يكن من خوس
او ميم في الصحيح وعند الشافعي لا يقضى به بل يرد
اليمين على المدعي فان حلف المدعي اخذ المالك وان ابي
انقطعت المنازعة بينهما **وعرض** القاضي اليمين على
المدعي عليه **فكرنا** ندبا وهو لازم في المروى عن ابي
يوسف ومحمد والجمهور على انه للاحتياط حتى لو قضى
بالنكول مرة نفذ قضاءه في الصحيح **ولا يستحلف**
في نكاح بان ادعى رجل على امرأة او هي نكاحا عليه والآخر
ينكر **في رجعة** بان ادعت عليه او هو عليها بقول العدة
انه واجعه في العدة وانكر الاخر **في** بان ادعى المولى
عليها او هي بعد المدة انه فاء في المدة وانكر الاخر
او استيلاء بان قال ادعت امه على سبها انها ولدت
من هذا الولد او ولد اقدم مات وانكر الاخر **في زوق**
بان ادعى على مجهول النسب انه صبي او ادعى المجهول
عليه انه عبد وانكر الاخر **في نسب** بان ادعى على
مجهول النسب بانه ابنه او هو يدعي عليه والآخر
ينكر **في** **ولا يثبت** بان ادعى على معروف انه معتقه ومولا
او ادعى المعروف ذلك عليه او كان ذلك في ولا المولا
والآخر ينكر هذه المسائل كلها عندنا في حنفية وعند
يستحلف فيها **ولا يستحلف** في **حد** **لعان** صورة
اللعان ان امرأة ادعت على زوجها انه قد قذفها بالزنا
وطيبك اللعان وهو منكر وصورة الكد ادعى على اخر
انه قد قذفني بالزنا وطيبك الكد وهو ينكر فسمي
الصوريين لا يستحلفا اخما الا اذا انفقتا حقا
بان علق عتق عبده بالزنا وقال ان رنيت فانت حرة

فادعي العبد انه قد زنى ولا بينة له عليه ان استخلف
المولى حتى اذا نكل ثبت العتق دون الزنا كذا اذا ادعى
القاضي للصدر الشهيد وقال القاضي الامام **نحو الذي**
قاضي خان الفتوى على انه يستخلف المنكرين والاشياء
الستة فان قيل كيف يكون هذا المسائل ستة وهي
سبعة قلنا امومية الولد تابعة لثبوت النسب
ويستخلف السارق فيما اذا ادعى رجل على اخرا انه سرق
منه كذا فان نكل عن اليمين منى السروق ولم يقطع به
ويستخلف الزوج اذا ادعى دعت المرأة طلاقا قبل
الموطى فان نكل عن نصف المهر والتعديت بقبل الموطى
اتفاق لان الاستخلاف يجري في الطلاق مطلقا ويختلف
جاءد العتق فان نكل في قتل النفس فلا قصاص ولا
دية ولكن حدس حتى يقر او يخلف وان نكل فيما دونه
اي فيما دون النفس يقتضيه هذه عند ابي حنيفة
وعند ما تلمسه الدية فهما ولا يقتضي بالقصاص
قال المدعي في بينة حاضرة في المصير وطلب اليمين
لم يستخلف خاله فالابي يوسف ومحمد في رواية
لكن خصمه عطله تعذر بيمينك ثلاثة ايام ومنه
استحسن وبه اخذ ابو حنيفة وقال له استخلافه
وعيان يكون الكيف ثمة معروف الدار والكفالة
بالنفس جارية عندنا خلافا للشافعي والتقدم
ايام مروي عن ابي حنيفة وهو الصحيح كذا في الكافي
وفي النهاية وعما في يوسف انه ما خذ كفله الى جلوس
القاضي مجلسا اخر وموسى وذكر في المعقولات في الثانية
هو الصحيح وذكر سمس الامية المحلوا في انه يفوض الى

قيل

اي

راي القاضي ولا فرق في الظاهر بين الخامل والوجيه
والخفي من المال والخطير وعن محمد ان الخصم اذا كان
مورقا والمال حقيقا والظاهر من حاله ان لا يخفى
نفسه بذلك القدر من المال لا يجبر على عطاء الكفيل
والما قيد بقوله في بينة حاضرة لانه لو قال لا بينة
لي او شهودي غيب يستخلف اتفاقا وانما ردنا فوق
في المصير لانه اذا حضر البينة في المجلس لا يجوز الحكم
باليمن حثيثه بالاتفاق فان ادعى المدعي عليه
اعطا الكفيل بنفسه **لا زعم المدعي اي ورمعه حثيث**
دار المدعي عليه حتى لا يغيب ولو كان المدعي عليه
نحو ساما فالا زعمه قد راي مقدار مجلس القاضي
وكذا لا يكفل الا الى اخر المجلس واليمين المعتبرات
يخلف بالله تعالى لان يخلف بطلاق وعقاق الا اذا
الح الخصم فحينئذ يخلف بهما ومع ذلك لو نكل لاه
يقتضي القاضي بالنكول واذا قضى لا ينبغي قضاؤه
وتعطل اي تؤكد اليمين بذكر او مصادقه مطلقا
اي بذكر او مصادقته تعالى فيغير حقوق العطف نحو قل
والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن
الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما افلان
به اعطيك ولا قبلك هذا المالك الذي ادعاه وبوكه
وكذا ولا شيء منه وله ان يريد في التعليظ على هذا وله
ان ينقص منه الا انه يختار وقيل لا يعطى على الرجل
المعروف بالصلاح ويعطى على غيره وقيل يعطى من
الخطير من المال دون الخفي لا بزمان اي لا يعطى
اليمن على المسلم بزمان ومكان مطلقا وقال ان في

لنا

ان كان المدين في قسامة او لعان او في مال عظيم يبلغ عشرين
 مثقالا لا يختص بالمكان كما بين الركن والمقام في مكة وعند
 منبر النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة ومسجد الجامع في
 غيرها والمسجدان لم يكن جامع ويستخلف اليهودي
 بالله الذي انزل النوراة على موسى عليه السلام والنصارى
 بالله الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام والمجوسى
 بالله الذي خلق النار والوثني بالله ويعلف على كل احد
 مما يعتقد اليقين به وعن ابي حنيفة انه لا يخلف احد الا
 بالله خالصا وعن الكشاف انه لا يخلف غير اليهودي
 والنصراني الا بالله وهو اختيار بعض مشايخنا ولا
 يخلقون في موت عباد الله اي معادهم ويخلف
 المدعي عليه على الحاصل الا على السبب اي بالله ما بينكما
 بيع قائم ونكاح قائم وما يجب عليك رده وما هي ايت
 منك الا في قوله الا ان متعلق بالجميع في دعوى البيع
 والنكاح والغصب والطلاق اي يخلف على الحاصل
 في هذه الصور مطلقا ثم في هذا الكلام ان ونسرى على
 الترتيب والامتنان الدعوى اذا وقعت في سبب يرتفع
 بعد وقوعه كالصورة المذكورة في المتن فان اليقين يكون
 على الحاصل لا على السبب عندهما وعند ابي يوسف يخلف في
 الجميع على السبب الا اذا قال المدعي اذا امر من القاضي عليه
 التمس ايتها القاضي قد بيع الانسان شيئا ثم قبضت له
 فحينئذ يخلف القاضي على الحاصل وعنه انه ينتظر
 القاضي الى انكار المدعي عليه ان انكر السبب وان انكر
 الحكم يخلف على الحاصل وعليه اكثر القضاة وقال في الام
 يفوت من اي رأي القاضي وان كان سببا لا يرتفع برفع

فالتخلف

فالتخلف على السبب اجماعا كالعبد المسلم اذا ادعى
 العتق على مولاه ومحمد المولى يخلف على السبب وان ادعى
 شفعة باجوار او نفقة المكتوبة وكان المشتري او
 الزوج لا يراه اي لا يفتقد هذه الدعوى بان كان
 المشتري شافعي المذهب او الزوج كذلك فحينئذ يجوز
 على السبب اتفاقا وانما قيد باجوار لان الشفعة
 عندنا انفع تستحق بركة الشفعة وبالمستوتة لان
 المطلقة الرجعية تستحق النفقة عندنا شافعي
 ويخلف على العلم لو ورث عيدا مثلا وادعاه اخوان
 العبد له ولا بينة للمدعي وعلى التينات لو وميت له
 او اشتراه اي يخلف المنكر على القطع لا على العلم لو ملك
 العبد بالهبة والشرا ولو اقدم المالك ميمنه وصاحبه
 منها على شيء او ادعى على اخر ما لا فانكر فاستخلف فافد
 يمينه بالان وصاحبه عن يمينه صحح الافتد او الصلح ولم
 يخلف بعده ثم الافتد اقد يكون بما لم يملك المدعي وقد
 يكون باقل منة او ما الصلح عنه فانما يكون على ما لم يملك
 اقل من المدعي فاليك في النهاية **باب**
التخلف في الاختلاف قدرا التمس او المبيع بان ادعى
 المشتري تمنا وادعى البائع اكثر منه واعترف البائع
 بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه **قضى** الحكم
 لمن برهن وان برهنا فللمشتري الزيادة مطلقا سواء
 كان بايعا او مشتريا ولو كانت الاختلاف في الثمن والمبيع
 جميعا بان ادعى البائع اكثر مما يدعيه المشتري من
 الثمن وادعى المشتري اكثر مما يقر البائع من المبيع
 في حالة واحدة فبينة البائع اولى عند التمس وبينة

المشتري والى ذى البيع **وان عجز ولم يرضيا بدعوى**
احدهما تخالف اي ان لم يكن لكل واحد منهما بينة قيل
للمشتري اما ان ترضى بالتمن الذي ادعاه البايع والا
فستحنا البيع وقيل للبايع ان ان تسلم ما ادعاه المشتري
من البيع والا فستحنا البيع وبكبان لا يجعل القاضي
بالتمن حتى يسأل كل واحد منهما عما يختاره فان لم
يتراميا استخلف القاضي كل واحد منهما على نفق دعوى
الاخر **وبدعي يميني المشتري في الصحيح** وهو المروي
عنه ما هو قول محمد وزفر رحمهما الله مع وعي اي يوجب
انه يدين يمين البايع وهذا اذا كان بيع عيني بدري
فان كان بيع عيني بعيين او عني ثمن يدين القاضي يمين
المتاعا وصيغة التخالف ان يخلف المشتري بالله
ما اشتريته بالعين ويخلف البايع بالله ما باعه بال
كذا ذكره في الاصل وفي الزيادات ويخلف البايع بالله
ما باعه بالف وقربا به بالعين ويخلف المشتري بالله
ما اشتراه بالعين ولقد اشتراه بالف واذا تخالفا
فسخ القاضي البيع بطليل احدهما وهو الصحيح وقيل
يفسخ التخالف **ومن نكل منهما على يمين لزمه دعوى**
الاخر وان اختلفا في الاجل اي في اجل الثمن لم
يتخالفا **وقال محمد** وفروخا فان في اختلاف الاجل او
في شرط الخيار او في قبض بعض الثمن او في اصل الثمن
او في مكان دفع السلم فيه او اختلفا في قدر الثمن
بعد هلاك البيع لم يتخالفا والقول المنكر مع يمينه
عندما وعده بغيره **محمد** وان فسخ التخالف وينسخ
البيع على قيمة الهالك او بعضه اي ان اشترى عبد بن

صفقة واحدة وقبضهما ثم مات احدهما واختلفا
في قدر الثمن **فقال محمد** المشتري اشترى بدينه بالف وقال
البايع اشترى بدينه بالفين لم يتخالفا عنداني حنيفة
الا ان يرضى البايع ان يترك حصته الهالك وشي
لجميع الصغير القول قول المشتري مع يمينه عنداني
حنيفة الا ان يرضى البايع ان ياخذ الحكي ولا شيء له
وقال محمد ابو يوسف يتخالفان في الحكي وينسخ العقد
في الحكي والقول للمشتري في حصته الهالك من الثمن مع
يمينه **وقال محمد** يتخالفان بينهما ورد الحكي وقيمة
الهالك قيمته يوم القبض **وفي بدل الكتابة** اي لو
اختلف الولي والمكاتب في قدر بدل الكتابة لا يتخالفا
والقول قول العبد مع يمينه عنداني حنيفة وعندما
وعند ان قضي يتخالفان وتفسخ الكتابة وان اختلف
رب المال والمسلم اليه **في قدر** **واسأل المال بعد اقالة**
المسلم فقال الرب المسلم راسل عشرة وقال المسلم اليه
خمسة لم يتخالفا **والقول المنكر مع يمينه** قوله لم يتخالفا
الجواب الشرط متعلق بالجميع ولو اشترى امته بالف
درهم وقبضها ثم تقابل بالبيع حال قيام الامة ثم
اختلفا **في مقدار الثمن بعد اقالة** قبل ان يقبض
البايع الامة بحكم الاقالة **تخالفا** ويعود البيع الاول
ولو قبض البايع الاول الامة بحكم الاقالة يجب ان
يتخالفا ويلون القول المنكر خلافا لمحمد ولو اختلفا
في قضي لم يرضى **وان برهننا** اي قضي لها
وان عجزا عن اقامة البينة **تخالفا** عني اي حنيفة
ولكن لم ينسخ التكاليف بعده بل يحكم مهر المثل فقضي

ن

بقوله لو كان مهر المثل كما قال الزوج او اقل منه وقضي
 بقولها لو كان مهر المثل كما كان قالت المرأة او اكثر منه
 وقضى به اي بمهر المثل لو كان بينهما اي بين قولها
 بان كان اكثر مما قاله او اقل مما قالته فقد ذكر المتألف
 اولاً التكميم وهو قول الكرخي وعند الرازي يحكم
 مهر المثل ثم يتخالفان في كشمس لامية السري الاصح
 قول الكرخي **ولو اختلفا في الاجارة قبل الاستيفاء**
 اي استيفاء المنفعة **تخالفنا** وتفاضلنا العقد مطلقاً
 سواء اختلفا في البدل والمبدل اي المنفعة او قيمتهما
 قال الموجرا جرت ستة بما يتين وقال المتاجر بما ية او
 ادعى الموجرا جارة ستة بما ية وقال المتاجر سنتين
 بما ية تخالفنا وادعى ان وقع الاختلاف في الاجرة يدي
 يمين المتاجر وان وقع في المنفعة يدي يمين الموجر
 واما نقل لزمه دعوى صاحبه واما اقام البينة فقبل
 بينته ولو اقامها فبينة الموجر او في ان كان الاختلاف
 في الاجرة وان كان فالتا فبينة المتاجر او لجدان
 اختلفا فيهما معاً كما قال الموجرا جرت ستة بما يتين وقال
 المتاجر لا بل اجرت سنتين بما ية واما البينة ثبتت
 في سنتين بما يتين وان اختلفا بعده اي بعد استيفاء
 المنفعة لا يتخالفان **والقول للمتاجر مع يمينه** **بعض**
معتد في الكل يعني اذا اختلفا بعد استيفاء بعض المنفعة
 تخالفنا وقسح العقد فيما بقي والقول للمتاجر فيما مضى
 مع التمين وان اختلفا الزوجان في مقام البيت
 مطلقاً سواء كان حال قيام الكساح او بعد فسخ الكساح
 وكل واحد منهما يدعي انه له **فالقول لكل منهما فيما**

131

صالح له فما صلح للزوجان كالعمامة والعبا والقلنسوة
 والعلسان والسلاح والمنطقة والكتب له وله مع يمينه
 وما يصلح للنساء كالحمار والدرع والسواو والمنفعة والملاة
 ونحوها فهو لها مع يمينها **وكه** اي القول قول الرجل مع
 يمينه **فيما يصلح لهما** كالفواش والاواذ والامتعة و
 الرقيق والمتركة والعقار والمواشي والنقود هذا اذا كانا
 حيين **فان ماتا احدهما واختلقت ورثته مع الآخر**
 فالجواب في غير المشكل على ما مر واما فيما يصلح لهما **فالمحج**
 منهما اي ما كان وهذا الذي ذكرنا قولاً اي حصة وعندنا في
 يوسف الى المرأة من المشكل ما يجهز به مثلها او الباقي للزوج
 مع يمينه او لورثته وقال **محمد** ما يصلح له او لورثته
 وما يصلح لها فلها او لورثتها وما يصلح لهما فلها او لورثته
 وقال **مالك** وان نفي فخره مو بينهما وقال **ابن ابي ليلى**
 الكل للرجل ولها ثياب بدننها وقال **الحسن البصري** الكل
 لها وله ثياب بدنه هذا اذا كانا حيين واما لو كان احد
مماوكا فلكم في الحسوة مطلقاً سواء كان المملوك محجوراً
 او ماذوناً ومكاتباً وقال **المأذون** والمكاتب **كلهم والمحج**
في الموات اي فيما اذا مات احدهما المتاع له مطلقاً و
 رواية محمد وان تزعموا الحق للمحرفين **فصم**
 فيمن يكون خصماً وفمن لا يكون لو قال المدعي عليه
 في جواب من ادعى عيتم في يده هذا **السني** او دعيته
 منه او ابويته او اعماديه فلا رن الغاييب او
 دمنه او غصبته منه وروى عن طلبة دفعت خصومة
 المدعي مطلقاً او اقام ذوا اليد بينته ان المدعي اقر
 انه لقاه وان دفعت خصومة المدعي عنه وقد بقوله

ما

وبرهن لانه ما لم يقر البينة لا يندفع الخصومة خلافا
لابن ابي ليلى فان عندئذ تندفع الخصومة بمجرد قوله بغير بينة
وقال ابن شبرمة لا يخرج من خصومته وان برهن وقال
ابو يوسف اذا كان ذواليد صاحبا تندفع عنها الخصومة
اذا برهن وان كان مع ذواليد لا يندفع الخصومة بالبينة
رجع اليه حين ابتلى بالفضا وعرفا حوالا الناس هذا الذي
ذكرناه اذا عرف شهود صاحب اليد المودع باسمه ونسبه
ودجهم فاما اذا قال شهودي ذواليد اودع رجل رجل
لا نعرفه اصلا فالقاضي لا يقبل شهادتهم ولا تندفع
خصومة المدعي عن صاحب اليد بالاجماع فان قال الشهود
نوف المودع بوجهه ولا نعرف باسمه ونسبه لا تندفع
الخصومة عندئذ وعندئذ لا يندفع الخصومة
عنه ونسبه هذه المسئلة بخمسة كتاب الدعوى اما لانها
خمس صورا ولا ينفك عنها خمسة اقوال كما بينا وان قال
المدعي عليا بقبضته اي اشترته من الفاييب او قال
المدعي سرق مني او قال غصبته مني او سرقة وقال
ذواليد اودعني فلان وبرهن ذواليد عليه
على ما قاله وهو الوديعة لا تندفع الخصومة وقال
محمد تندفع في قوله سرق مني والوقال غصب مني تندفع
وان قال للمودع انبعت من فلان وقال ذواليد
اودعني فلان ذلك سقطت الخصومة بغير بينة
بما سبق ما يدعيه الرجلان اذا ادعى
اشنان غيبا في يد اخر وكل يزعم انها له وبرهن على ما
في يد رجل اخر فتنفيها على سبيل التصفيف وفي
واحد قولنا الثاني انها من البينتان وفي قوله

يفزع بينهما ويتقضى الحق جرح قوعته ولو برهن على نجاح
امر سقطت اي الوهاتان هذا اذا كانت حال
حياتها وان كانت الدعوى بعد موتها فقبل البينتان
لان الارث يقبل الاشراك وهي اي المرأة من صدق
او سبقت ببينته اي لو ادعى على امرأة نكاحا فجدت
فاقام البينة قضى بها له ثم ادعى عليها اخر واقام
البينة عليها انها امرأة لا يحكم بها الا ان يوقت شهود
الثاني يوقتا سابقا وكذا اذا كانت المرأة في يد الزوج
ونكاحه ظاهر لا يقبل بيينة الخارج الا على وجه السبق
ولو عبد في يد رجل ادعى رجلان كل واحد برهنه على
اشراكه اي من ذواليد ونقد الثمن ولم يوقت واحد
من البينتين وقتا فيكون لكل من المدعين نصف
بيد له ان شاو ورجع كل منهما على البايع بنصف الثمن
وان شا ترك واخذ كل الثمن وبما اذا احدهما عن اخذ
نصف المدعي بعد القضا بينهما لم ياخذ الا حركه
اي لا يجوز الا يجديد العقد في النصف الباقي قوله
بعد القضا اشارة الى انه يجوز له ان ياخذ كله قبل
القضا هذا اذا لم يورثا او ارتخا تاريخا احدهما
اسبق فللسابق وكذا اذا ارتخا احدهما ولم يورث الاخر
للمورث عند اي لا يست وان ادعى الشرا من واحد
واحد مما قابض وارتخا تاريخا فللسابق والا اي
وان لم يورثا وارتخا تاريخا واحدا او ارتخا واحدهما
فلدى القابض منهما والشوا حق من البينة حتى اذا
ادعا احدهما شوا والاخر مبنية وقبضا معناه من واحد
واقاما البينة ولا تاريخ معهما فالشرا اولى واقا ادعى

من اثنين ذلك فانه يقضى بينهما نصفين **والشرا والمير**
سوا اي لو ادعى احد مما شرا العبد من ذي اليد واد
امراة ان ذا اليد يزوجهما عليه استويا فيقضى لكل واحد
منهما بالنصف **هذا** عندنا في يوسف وعند محمد الشرا
اولى **والرهن** **حق** بالهبة حتى لو ادعى احد مما والاخر
ميت وقبض او بر منا فالرهن اولى استحسانا وشي
القياس للهبة اولى ولو بر من الخارج **جان** على الملك
المطلق وعلى التارخ وهو مختلفا او بر من الخارج **جان**
على الشرا من واحد **فالا** سيقا حق قوله من واحد
اي من غير صاحب اليد اذ دعواهما بالشرا من صاحب
اليد قد مر في صدر الباب فالتقيد بغير صاحب اليد
لدفع التكرار لا لاخراج صاحب اليد لان حكمها واحد
ولو بر من الخارج **جان** على الشرا من رجل اخر **وذكر**
تاريخا واحدا استويا فيكون بينهما ثم يحسب كل واحد
منهما كما ذكر من قبل ولو بر من الخارج **جان** على ملك مطلق
مورخ **وتاريخ** ذي اليد استويا فذا اليد احق منه
وعن محمد انه لا يقبل بينة دفعا لليد او بر منا اي الخارج
وذا اليد على النتاج فذا اليد احق منه وقال
عيسى بن ابيان انها ترا البينة وتترك العيب في يد
ذي اليد لا على طريق القضا او بر منا على سبب ملك
لا يتكرر وكسب الثياب المظنية والفزل وحب البز
او بر من الخارج **جان** على ملك المطلق و بر من ذي اليد
على الشرا **مئة** اي من الخارج فذا اليد احق منه هذا
جواب المسائل الاربعة وانما قيد بقوله سبب ملك
لا يتكرر لان كان سببا يتكرر لا يكون لذي اليد بل

الخارج

للخارج **و** لو بر من كل منهما على الشرا من الاخر يعني اذ
ادعى الخارج على ذي اليد انه اشترى منه هذه الدار **بكذا**
وادعى ذوا اليد انه اشترىها من الخارج واقاما البينة
ولا تاريخ معها **سقط** اي لبرهانان مطلقا سوا شهد
بالبينة ولم يشهدوا **وتترك** الدار في يد ذي اليد
بغير قضا وهذا عندنا وعند محمد يقضى بالبنتين ايضا
فيقضى بها لذي اليد ان ذكروا القبض وان لم يذكروا
القبض فيقضى بها للخارج **ولا يرجح** زيادة عدد الشهود
وعدا التهم حتى لو اقام احد المدعين شاهدين والاخر
اربعة فما استوا وعندنا لا وزاعي يقضى لاكثرهما عددا
وعند مالك يقضى باعد البنتين **دار** في يد رجل اخر
اي خالده مثلا **ادعى** رجل اخر اي يزيد مثلا **تقضيها** وادعى
رجل اخر اي بشرا مثلا **كلها** و بر منا على ذلك قسم الدار
بينهما ارباعا **فللاول** وهو مدعي النصف ربعا والباقي
للاخر اي مدعي الكل وقال لا تقسم الدار بينهما ثلثا ثلثا
لمدعي الكل وثلثها لمدعي النصف **ولو كانت** في ايديهما
اي في ايدي مدعي النصف ومدعي الكل **فهي** للثاني اي
الدار كلها لمدعي الكل نصفها على وجه القضا ونصفها لآخر
وجه القضا ولو برضا على نتاج دابة وارخا تاريخا
قضى لمن وافق سننها تاريخا اي تاريخ البينة وانما شكل
ذلك لئلا يعلم سننها فها هذا اذا ادعا خارجا داما
اذ ادعى الخارج وذا اليد النتاج واقاما بينة وذكرنا
تاريخا فان وافق سن الدابة وقتنا الخارج قضى له وان
وافق وقت ذي اليد او اشكل قضى لذي اليد وان خالف
سن الدابة الوقتين اي لا يوافق تاريخ هذا ولا تاريخ ذلك

بطلت البنتان هكذا ذكر الحاكم في مختصره وفي
 المبسوط الدابة بينهما في الفصلين ولم يبرهن
 أحد الخارجين على الغصب والاخر على التوبة
 استويا اي اذا كان العبد في يد رجل وقام رجلان
 عليه البنية أحدهما بغصب والاخر بوديعة فهو
 بينهما نصفان **والواكب واللابس** حق من أخذ
~~في الحياض~~ **واللجام** والكم اي اذا تنازعا في دابة او
 قنصر واحد من ركبها ولا يسه والاخر متعلق
 باللجام او الكم فالواكب واللابس ولي وصاحب الجمل
 والتجذوع **والا اتصال** حق من الغنم اي اذا تنازعا
 في بيع ولا أحد مما عليه حمل فصاحب الجمل احو او
 تنازعا في حائط ولا أحد مما عليه جذوع فصاحب
 الجذوع اولى وان كان لرجل حائط متصل ببنيان
 فصاحب الاتصال احو والمراد بالانصال مداخلة
 لبن جداره فيه ولبن هذا في جداره وان كان الحائط
 من الخشب فالانصال بان يكون سباحة احداهما مرتبة
 في الاخرى **توب طوقه** في يده **وطوقه** الاخر في يده
 تخضع **اخر نصف الثوب** بينهما صبي في يد رجل يغير
 عن نفسه اي يعقل فخرى ما يجري على لسانه **فقال**
الصبي فاحرقوا كرم صاحب اليد **فالمقول** له اي
 للصبي **وان قال الصبي** لعاقل انا عبد لفلان
 والذي هو في يده يدعي انه عبده فهو عبد للذي في
 يده او صبي لا يعبر عن نفسه فهو عبد لمن في يده
 في المسألة عشرة ابيات من دأبه في يده وبنت في يد
 رجل آخر تنازعا في الساحة فالساحة نصفان بينهما

ادعي

ادعي كل واحد من المدينين ارضا منها في يده ولا
 بينة لهما ولكن لبن واحد مما بينهما او بن واحد مما
 بينهما او خفر قنينة في يده كما لو برهن انها في يده
يا مـ **شـ** **د عوي** النسب ولدت امة
 مبيعة لاقل مدة الحمل اي من ستة اشهر منذ بيعت
 فادعاء البايع فهو ابنه ومولود ولد **وليس**
 المبيع ويرد الثمن الى المشتري مطلقا والغياض ان لا
 يثبت النسب من البايع اذا لم يصدقه المشتري ولا أخذ
 زفروا كقنينة وان ادعاء **المشتري** معه وبعد وانما
 قيد بهما لانه لو ادعاء المشتري او لا تخادعاء البايع
 لا يثبت النسب من البايع بل من المشتري **وكذا ان مات**
الام فادعاء البايع وقد ولدت لاقل من ستة اشهر
 ثبت نسبه الولد واخذه البايع ويرد الثمن كله عند
 المي حينة وعندهما يرد حصته الولد **فقط غلا في موت**
الولد اي اذا مات ثم ادعاء البايع والمسلية بحالها
 لم يثبت نسبه منه **وعنفهما كوتها** اي عتق الولد
 المبيعة كوت الولد والمبيعة حتى لو حبست امة
 في ملك رجل وبيعها فولدت في يد المشتري لاقل من
 ستة اشهر منذ باعها واعتق المشتري الام فادعاء
 البايع فهو ابنه يحكم بخبرتيه ويرد عليه حصته من
 الثمن عندهما وعند محمد يرد بكل الثمن ولو اعتق
 الولد فادعاء البايع قد عوته لا يضح لا في حق الولد
 ولا في حق الام **وان دلت** لاكثر من ستة اشهر
 من وقت البيع ولاقل من سنتين وهي تمام السنتين
 ردت دعوى البايع الا ان يصدقه المشتري فحينئذ

جملت
 جملت

يثبت النسب منه ويبطل بيع الامة والولد حر والامة
 ام ولد ومن ادعى نسب اخذ التواخين ثبت نسبهما
 منه والتواخان ولدان بين ولادتهما اقل من ستة
 اشهر وان ولدت توأمين ثم باع احدهما وا
 المشتري ثم ادعى البائع نسب الاخر بطل عتق المشتري
 وثبت نسبهما منه هذا اذا كان اصل العلوق في ملكه
 البائع وان لم يكن في ملكه والمسئلة بحالها يثبت نسب
 الولد منه ولا يبطل عتق المشتري في الذي عنده
 ولا ينقض بيعه لان هذا دعوى تخيير لادعوة
 استيلاء مبنى عند رجل فقال الذي هو في يده
 ابن عبد ي فلان الغائب قال له ذوالبيد هو ابني
 لم يكن ابني ابدا وان تجد فلان ان يكون ابنته
 ولكن يفتق عليه وان لم يثبت نسب منه كذا في
 المبسوط وهذا عندنا في حنفية وعندنا ما اذا وجد
 العبد ان يكون ابنته فهو ابن للمولي وعلى هذا الخلاف
 اذا قال مولى ابن فلان ولد على فراشه ثم ادعى
 لنفسه ولو كان صبي في يد مسلم وفي يد نصراني
 فقال النصراني هو ابني وقال المسلم هو عبيدي
 فهو حر ابن النصراني هذا اذا ادعى عيا معا كذا
 في الظهيرية وفيه شاة الى انه لو سبق دعوى المسلم
 يكون عبدا له وان كان صبي في يد زوجين فزعم
 اى قال الزوج انه ابنه من غيرهما وزعمت المرأة
 انه ابنها من غيره فهو ابنها جميعا وان لم تشهد
 قابلة على الولادة ومن اشترى جارية فوطئها ثم ولد
 جارية مشتركة ولدا فاستحققت الامة البينة

عزم الاب اي من مثنى ترى الامة قيمة الولد يوم
 التخاميم لا يوم القضا ولا يوم الولادة وقال الطحاوي
 يفرم قيمة الولد يوم القضا ولو اعاد الولد حر فان
 مات الولد استحققت لم يضمن الاب قيمته وان ترك
 الولد ما لا فيكون المال ميراثا للاب وان قتل الاب
 الولد عزم الاب قيمته وكذا اذا قتل غيره فاخذت
 بعزم ويرجع المشتري بالثمن اي بمن الامة
 وقيمة اي قيمة الولد على بايعه الا بالعقد قال
 ان قبي رجع بالعقرا يضمن على البائع وفيه شاة الى
 انه لو استحققت اخذ العقر من المشتري انتهى
 كما في قوله الاقرار قرا المسمى اذا ثبت
 والاقرار اثبات لما كان متولزا وفيه السمع فهو
 اخيرا رعن يوثق حق للغير على نفسه واذا اقر
 حر مكلف بحق صح ولو كان الحق مجهولا كسبي
 وحق اي بان قال فلان علي شي او حق وكذا العبد
 المادون فانه يبيع اقراره ويجبر المقر على بيانه
 وبين ماله قيمته ولو قال له علي حق ولو قال عني
 به حق الاسلام نظران قال مفصولا عن قوله على
 حق لا يصدق وان كان موصولا يصدق كذا في
 المحيط والقول للمقر مع يمينه ان ادعى المقر له
 اكثر منته اي مما بين وفي مال اي فيما اذا قال
 له علي مال لم يصدق المقر في اقل من درهم ومال
 عظيم نصاب اي لو قال فلان علي مال عظيم فان
 بين انه من الغنمة لم يصدق في اقل من مائتي درهم
 مطلقا هذا قولهما وموردية عن ابي حنيفة وعنه

قوله كذا الاقرار

انه يصدق في عشرة وذكر شمس الائمة السرخسي الصحيح
عنده ان المقر لو كان فقيرا يصدق في عشرة
وان كان غنيا فعليه ما يتا درهم ومن الذهب في
اقل من عشر من مثقالا وفي كل جنس من اجناس مال
الزكاة لا يصدق في اقل من قدر النصاب قيمة **ولو قال**
له علي اموال عظام لزومه ثلاثة نصبت من جنس ما
سماه **ولو قال له علي دراهم كثيرة** لزومه عشرة من
الدرهم عند ابي حنيفة وعندهما ما يتان **ولو قال**
له علي دراهم لزومه ثلاثة **ولو قال كذا درهم** لزومه
درهم وذكر في التتممة وفتاوى فخر الدين **ولو قال**
كذا دينار اطيعه دينارا **ولو قال له علي كذا او كذا** بغير
الواو لزومه **احد عشر** **ولو قال كذا او كذا** بواو وجدة
لزومه **احد وعشرون** **ولو قلت كذا ابا** لو او
فيكون واوان **يزاد مائة** فيجب مائة واحد وعشرون
ولو وقع لفظ كذا ابا لو او فيكون ثلاث واوان **يزيد**
الف فيجب الف ومائة واحد وعشرون **ولو قال له**
علي وقتلي ولم يزد على ذلك فهو اقرار **يدين** وانه
فتح مختصر القدر في قوله **قتلي** انه اقرار **بالامانة** **ولو قال له**
عندي او معي او في بيتي او في صندوق
او في كيس فهو امانة **قال له** وجعل لي عليك
الف فقال لا اخرا نومة او تنقده او اجلني به
او قضيتك او اجلتك به على الغير فهو اختار
وبلا قناية اي **لو قال بلا صبر** لا يكون اقرارا وان
اقر رجل بدين وجعل بان **قال له** علي مائة درهم
موجب الى شهر واذا هي المقر له انه حال لزومه

حال كونه حالا وحلف المقر على القابل بانه لم يكن
ولو قال له علي مائة درهم في دراهم قيلت مائة
درهم **ولو قال له علي مائة** وتواب **يفسر المائة**
اي لزوم توب ويرجع اليه في ثوب المائة والقياس
في مائة ودرهم كذلك وهو قولان **ففي كذا** لو
قال له علي مائة وتوبان لزومه توبان ويرجع في به
تفسير المائة اليه بخلاف **له علي مائة** **وكلامه**
ا تواب حيث يلزمه الكل ثانيا **اقرت بيا** **قال**
نصبت ثمرا في قومصة لزومه مائة وبها الضعيف
والشديد وعالم التمر يتخذ من القصب ويسمى بها
ما دام التمر فيها والافى تسمى بالزنبيل كذا في المفرد
وبدابة **ا اقطع** لزومه الدابة فقط عندهما
وعلى قياس قول محمد لزومه **ا بجاء** اي لو اقرت بجاء
بان قال له **علي خاتم** له اي للمقر له الخاتم والغص
وسيف لزومه الفصل اي لكديدة **ا يحضر** اي
عنده **ا احميل** جمع حمالة بكسر الحاء وهي علامة السيد
والحملة لزومه له العبدان والكسوة والحملة
بالتمر بك بيت يزين بالثياب والستر بر وقيل بيت
يتخذ من خشب وبياب اسم سر كاخانة وقيل
حزكان والعبدان جمع عود وهو الخشب كالديدان
جمع رود وتوب في منديل او في ثوب لزومه اي
في الاولى توب ومنديل والثانية توبان وتوب
في عشرة اي اتوات لزومه مؤنة واحد عندهما
ومند محمد اخذ عرقا **توبا** وخمسة في خمسة وعشرون
الفرب لزومه له خمسة **وقال الحسن** بن زياد يلزمه

يلزمه خمسة وعشرون وهو قول زفر ولزمه له عشرة اذ
 عين مع بقوله في خمسة مع خمسة ولو قال له علي من درهم
 الى عشرة او قال له علي ما بين درهم الى عشرة لزمه
 له في الصورتين تسعة عند أبي حنيفة وعندهما يلزمه
 العشرة وقال زفر يلزمه ثمانية ولو قال له من داري
 ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط لزمه له ما بينهما
 فقط فلا بد خلافا بينان ومع الاقوال باكمل اى لو قال
 حمل امي وحمل شاتي لفلان مع اقاربه ولزمه ولحمل
 ابي مع لو قال حمل فلانة على الف درهم ان يتخذ سبيها ما كان
 بان قال اوصي له فلان او مات ابوه فوريته فاسر ملكته
 فهذا الاقرار صحيح ولزمه المال ثم ان جات به حيا في مدة
 يعلم انه كان قايما وقت الاقرار لزمه بان وضعته لا قبل
 من سنة اشهر مذ مات المورث والوصي فان وضعته لاكثر
 من سنة اشهر لم يستحق شي الا ان يكون المرأة معتدة فح
 اذا ولدت لا قبل من سنتين لزمه ان تضعه فان ولدت ميتا فالمال
 مردود على ورثة الموصي ولو ولدت ولدين جيتين فالمال
 بينهما وان كان احدهما ذكرا والاخران نثى ففي الوصية يقيم
 بينهما نصفين وفي الميراث المذكور مثل حظ الانثيين
 والا يداوان لم يبين سبيها ما كان لا يصح مطلقا سوا
 كان سبيها مستحيلا او اباهم في الاقرار وعند محمد ان اباهم
 الاقرار يصح وان كان السبي مستحيلا بان قال اقرضني
 او باع مني شي بالف درهم فهذا الاقرار باطل ولا
 يلزمه شي وان اقر رجل لرجل بدين على انه بشرط الحيا
 فلا ثم ايام لزم المال وبطل الشرط بما شرط
 الاستثنى وهو الحكم بالباقي بعد الشيء ولزمه الباقي

بعد الشيء مطلقا سوا كاف الاستثناء اقل مما بقى او
 اكثر وعني ابي يوسف وهو قول مالك والغرض لا يصح الاستثناء
 الا اذا كان الباقي اكثر لا استثنى الكل اى لا يصح استثناء
 اكل ما في قال له على الف درهم الالف درهم فان الالف
 لازم عليه وكذا اذا كان مضمولا بطل الاستثناء والمراد
 بقوله متعلقه الاتصال بحسب التلفظ وهو ان لا يكت
 بين المستثنى والمستثنى منه لا الاستثناء المتصل ومع
استثنى الكيل والوزن من الدرهم بان قال له علي
 الف درهم الا دينار او الا قنبرا حنطة وهو لا يساوي
 المتلزم الف درهم الا قيمة الدينار او البقيز وهذا
 عندهما وهو الاستحسان وقالت محمد وزفر لا يصح
 وهو القياس لا غيرهما اى لا يصح استثناء غير الكيل
 والوزن من الدرهم بان قال له علي الف درهم الا شاة
 او ثوبا او قال له الك في بيع فيطرح عنه قدر قيمة
 المستثنى ولو وصل باقراره لفظه ان شاء الله اى
 بان قال له علي الف درهم ان شاء الله بطل اقراره فلا
 يلزمه شي ولو استثنى البنا من الدار بان قال هل
 الدار لقنلان الا بناها فانه في هذا المقوله وان قال
 بناوها لي والبرومة لك وهي البقعة الخالية عن النبي
 فكما قال ولو قال له علي الف من من عبد اشتريته
 منه لم اقبضه فان مني المقر العبد وسئل المقر
 اليه لزم الالف والاى وان لم يسلم المدة شي له
 على المقر هل من المسئلة على وجوه احدها هذا والثاني
 ان يقول المقر العبد عبدك ما بعثك وانما بعثك غير
 وقد قبضته ولى عليك الف درهم منه وفيه مال لازم

على المقر ان يأت ان يقول العبد صدي ما يعتد وفيه
 لا يلزم شي على المقر والواقع ان يقول العبد صدي
 ما يعتك وانما يعتك غيره وحكمه ان يتخالفوا اذا
 تخالفوا انتفى دعوى كل واحد منهما عن صاحبه فلا
 يقتضي عليه بشي من المال والعبد سالم لمن فيه هذا
 اذا عثر العبد **وان لم يفتن لزمه الالف** مطلقا ولا
 يصدق في قوله ما قبضت صدائي حنيفة وصدما
 ان وصل صدق ولا يلزمه شي وان فصل لم يصدق
 اذا التكرار لمقر له ان يكون ذلك من عثر العبد وان اقر
 انه من عثر العبد فالقول قول المقر ان لم يقبضه **قوله**
من عثر خيرا وخيرا هذا متصل بقوله لزمه الالف
 اي يلزمه هناك كما يلزمه هنا مطلقا فلما اذا قال
 لفلان على الف درهم من عثر خيرا وخيرا عند الحنيفة
 وعندهما ان وصل يصدق ولا يلزمه شي **وتوقفت**
 له على الف درهم من عثر متناع باعه ميني او فارقوا
 الف درهم وقال هي زوف او بنهرجه وقال المقر له
 خيار **لزمه بكيا** مطلقا صدائي حنيفة وعندهما
 ان وصل صدق وان فصل لا **وقالت** زوف بطل اقران
 اذا قال المقر له هي جيا دو عن ابي حنيفة انه يصدق
 في القرض في الزوف ان وصل وانما قيد بمن متناع
 وبالقرض لانه لو لم يذكر البيع والقرض يا فان قال
 لفلان على الف درهم زوف فقط قيل يصدق
 اجماعا وقيل هو على الخلاف **ايضا بخلاف الغصب**
والوديع اي اذا قال غصبت منها الف او ودعتني
 القائم **قالت** هي زوف او بنهرجه صدق في الغصب

مطلق

فذلكا وعثر ابي يوسف انه اذا قال غصبت ثم قال هي
 زوف لم يصدق اذا فصل **ولو قال في البيع والغصب**
 والقرض والوديع ان له الف على الا انه **ينقض كذا**
 حال كونه **متصلا** بقوله **صدق المقر** والا يرد ان لم
 يقل متصلا بل منعصلا لا يصدق واعلم انه لو وقع
 الفصل بين الاستئنا وبين صدوره ضرورة انقطاع
 النفس اذ باخذ السعال فهو وصل ومن اقرب غصبت
 ثوبه وجا بعيب **صدق المقر** وان قال اخذت
 منك الف ودعيت **وهككت** وقال المقر له لا بل اخذتها
عنصلا فهو ضامن بالقول قول المقر له مع يمينه وان
 كمل عن اليمين لا يضمن المقر **ان قال اعطينتها ودعيت**
نهككت وقال المقر له **غصبتها** لا يضمن المقر وكان
 القول قول المقر مع اليمين فان كمل عن اليمين يلزمه
 الالف وان قال زيد لغمر وهذا الشئ كان وذئفة
 عندك فاخذته منك فقال **محمم** هو لما حذر
 عمرو وان قال اجرت بعيري او بوي هذا فلا
 فركه او لبسه فزوه **علي** وقال كذبت بل الثوب و
 الدابة لي فالقول للمقر صدائي حنيفة وقال المقر
 للذي اخذ منه الثوب والدابة وهو القياس **وتوقفت**
 هذه الالف ودعيت فلان لا بل ودعيت **فلان**
 فالالف الاول وعلى المقر مثله **للساخي** اي المقر
 الثاني مثل ذلك الالف وعند ابي يوسف ليس عليه
 بشي **بأن** **اقر** والمرضى **دني الصحة**
 وما لزمه بسبب معروف قدم على ما اقربيه في
 مرضه **واخر** لا رمت منه اي اذا اقر الرجل في مرضه

كذبت

موته بدونه وعليه ديون في محته وديون لزمته
 في مرضه باسباب معلومة من الغرم والشرا والتزوج
 وطبق الشهود هذه الاسباب فدين العمة والديون
 المعروفة الاسباب مقدم على ما اقرب في مرضه والار
 موخر عن دين ما اقرب مرضه وقال الشافعي دين المريض
 ودين العمة يستويان **وان اقر المريض لوارثه مطلقا**
سواء اقرب دين او غيره بطل الاقراء الا ان يصدق
البقية اي الا ان يصدق بقية الورثة المص في الاقراء
وكالت الشافعي يصح وان اقر المريض بدينا عين لا جني
ص وان احاط بماله اي وان اقر بجميع ماله والقياس
ان لا يصح اقراؤه الا فالثلث وان اقر المريض لا جني
بجهول النسب ثم اقرب بنوته ثبت نسبه من المريض
وبطل اقراؤه وان اقر المريض لا جنيية ثم نكحها
صح الاقراء وعند زفر بطل بخلاف الامة والوهمية
اي لو ومب المص او اوممي لا جنيية ثم تزوجها بطل
الامة والوهمية وان اقر لمن طلقها ثلاثا فيه اي
في المرض فلها الاقل حال كونه من الاوت والدين وان
اقر بغيره بجهول النسب بولد مثله لمثله انما فيه
ومدقة الغلام يثبت نسبه من المص ولو كان المص
مريضا ويشارك الغلام المورثة وانما قيد بقوله بجهول
لانه لو كان له نسب معروف لا يثبت نسبه منه ويقول
يولد لمثله لانه لو لم يكن كذلك لا يثبت نسبه منه
وانما شرط تصديق الغلام لان المسئلة في غلام يعبر
عن نفسه فلا بد من تصديقه لانه في يد نفسه اما
اذا كان صغيرا لا يعبر عن نفسه فلا يعتبر تصديقه

قوله

قوله ولو مريضا في باب اقراء المص لا يحسن ومح
اقراؤه بالولد بان قال رجل هذا ولدي والوالدين
بان قال هذا ابني او امي والزوج بان كانت المرأة خالصة
عن نكاح الغير وعدته وان كان لا يكون تحت المقر اخن
ولا اربع سواها والمولى صح اقراؤها اقراء المرأة
بالوالدين والزوج والمولى وبالولد ان شهد مت
قابلة او صدقها زوجها اي صدقها المرأة زوجها
الاقراء ولا بد من تصديق مولا اي انما يصح الاقراء
اذا صدق المقر له في الاقراء فالتا بل كلها وصح النقد
اي تصديق المقر له بعد موت المص لا تصديق الزوج
بعد موتها اي ان اقرت بنكاح لرجل وماتت فصدق
الزوج لم يصح عندنا في حنيفة وعندهما يصح فعليه
مهرها وله الميراث منها وان اقرب نسبا نحو الاخ و
العم لم يثبت نسبهما منه من الجد والاب فان لم يكن
له وارث غيره قريب كالعمة او بعيد كولي المولاة
ورثة المقر له وان كان المقر وارثا قريب او بعيد
لا يرث المقر له حتى لو اقر باخ وله عمة ومولى المولاة
فالارث للعم او مولى المولاة ومن ماتت بنوه فاقتر
باخ شركه في الارث ولكن لم يثبت نسبه منه
وان ترك ابنتين وله اي للميت على رجل اخو مائة
فاقرا حدما بقبض ابنة خمس من مائة وكذا الاخ
فلا يثنى المقر وللآخر خمسون بعد ما يخلف باه
ما تقسم ان اباك قبض منه مائة كفا
الصالح هو اسم بمعنى المصاحبة وهو خلا والمخاضمة
والمشروع هو عقد يرفع النزاع ودكته الايجاد القبول

يق
قها

وقد عرفت ان الصالح

وشرطه ان يكون البذل اي المصالح عليه ما لا معلوما
ان اخرج الى منفعة والالات توط معلومته وهو اي
المصالح **جائز باقرار المصالح** على ثلاثة اشهر يصلح مع
الاقرار وصلاح مع سكوت ويهو ان لا يقر المدعي عليه
بما ادعاه المدعي ولا ينكره وصلاح مع انكار ذلك
وقال الشافعي لا يجوز المصالح مع انكاره وسكوت
وان رقبه المصالح عن مال بمالي باقراره اعتبر بيعا يعني
يجزى فيه احكام البيع فيثبت فيه اي في المصالح منه
استفعة اذا كان عقارا والرد بالعيب وخيار الرؤية
اي برؤية الرؤية وخيار الشرط ونفسه جهالة
ليدرك اذا كان يحتاج الى منفعة لاجهالة المصالح
منه وهو المدعي وان استحق بعض المصالح منه
او كله رجع المدعي عليه على المدعي بحصة ذلك اي
بحصة ما استحق من المصالح منه حال كون الحصة من
العوض او رجع كله ولو استحق المصالح عليه
اي بدل المصالح كله او بعضه رجع المدعي على المدعي
عليه بكل المصالح عنه او ببعضه وان وقع المصالح
عن مال بمنفعة اعتبر اجارة يعني تجزى فيه
احكام الاجارة فشرط التوقيت اي توقيت
استيفاء تلك المنفعة حتى لو صالح عن سكنى بيت
ابدا او حتى يموت المدعي لا يجوز كذا في المحيط انتهى
ويبطل المصالح بموت احدهما مطلقا اي اذا هلك
المدعي والمدعي عليه وكذا اذا هلك محل المنفعة
قبل الاستيفاء بطل المصالح قياسا وهو قول محمد
فيعود المدعي الى راس الدعوى ولو كان بعد

استيفا

استيفا بعضها بطل بقدر ما بقي ويرجع في دعواه
بقدره وقال ابو يوسف ان مات المدعي عليه يبطل
المصالح والمدعي يستوفى في المتأخر وان مات المدعي
فكذلك في خدمة العبد وسكنى الدار وانوار مث
يقوم مقامه ويبطل في ركوب الدابة ولبس الثوب
وتو قال يبطل بهلاك كل واحد ليقينا ولا يحمل كذا
اولي ولما فرغ من سائل المصالح مع الاقرار شرع في
سائل المصالح مع الاقرار وسكوت وانكار فقال
والمصالح عن سكوت وانكار فدأ للامتنع وعوض عنه
في حق المنكسر ومعاونه في حق المدعي فلا شفعة
للمبار على المدعي عليه ان صاحبه عن دار بهما اي يسكن
وانكار ونجيب الشفعة للمبار على المدعي لو صالح على
دار بهما ولو استحق المتنازع فيه كله بعد
المصالح رجع المدعي على المصالح بالخصومة ومرد
المدعي البذل على المدعي عليه ولو استحق بعضه
فبقدره ولو استحق المصالح عليه كله او بعضه
رجع المدعي الى الدعوى في كله او بعضه وبه لا
بدل المصالح بعد التيقين قبل التسليم الى المدعي
كما استحقه اي استحقا وبطل المصالح في الحكم
في الفصلين اي في المصالح عن اقرار والمصالح عن
انكار وسكوت وقد مر حكمهما اتفاقا والله اعلم
فصل واعلم ان ما جاز بيعه جاز صلحه
المصالح جائز عن دعوى المالك والمنفعة يان
ادعي في دار سكنى سنة او في عبد خذوة شهر
فجدة تر بيا مال او اقربه ثم مات فجدة الورثة

فصاحبه الوارث على شئ من عيني او منفعة جاز وعني دعوى
الحماية هذه اللقطة تبيننا ولد العمد والخط والنفس
وما دونه **تخلو** **الكند** فانه لا يصح الصلح عن دعوى
حد حتى لو اخذنا انا او ساوقا او شارب خمر فصالح
على مال على ان لا يرفعها الى البلفان فهو باطل ويورد
ما اخذ من دعوى **النكاح** مطلقا ومن **الرق** **وكا**
خلعا **وعتقا** **على مال** والصالح عن دعوى النكاح
على وجهين احدهما ان يدعى رجل على امرأة نكاحا وهي
تجوز فصاحبه على مال جاز والثاني ان تدعى امرأة
نكاحا على رجل فصاحبه على مال جاز هكذا في بعض
نسخ المختصر وفي بعضها قال **الم** يجوز قوله والرق
اي الصلح جائز من دعوى الرق اذا ادعى على محمول
انه عبده فصاحبه المدعى عليه على مال جاز ويجعل في حق
المدعى عليه بدلا لدفع الخصومة وفي حق المدعى كانه
اعتقه على مال الا انه لا اول له لا تكاد المدعى عليه الا
ان يقيم المدعى عليه بعد ذلك بدنة على اثبات الولا
دون اثبات الملك وان قتل العبد الماذون **جلا**
عمدا لم يجز صلحه عن نفسه مطلقا وان قتل عبده
اي عبد العبد الماذون **جلا** **عمدا** فصاحبه اي العبد
اي صاحبه العبد الماذون عن عبده جاز مطلقا سواء
كان الماذون مد يونا او لا ولو صالح عن المضمون
التلف بما زاد على قيمته او صالح على عرض قيمته
اكثر من قيمته المضمون المتلف مع عن في حيفه
وعندما يبطل الفضل على قيمته بما لا يتغنا بن النكاح
ويلزم رد الزيادة ولو اعتق مو سر عبدا متركا

والصلح
جائز

بينه

بينه وبين آخر فصاحبه اي المعتق الشريك على اكثر
من نصف قيمته **لا يصح** الصلح في الزيادة من نصف
قيمته وان صاحبه على عرض قيمته اكثر منه جاز وانما قيد
بقوله مو سر الا انه اذا كان مضمرا يجب سعاية النصف
على العبد ومن وكل رجلا بالصلح عنه اي عن الموكل
فصاحبه الوكيل لم يلزم الوكيل ما صالح عنه اي بدل
الصلح ما لم يفهمه الوكيل بل يلزم الموكل ما صالح
عليه وهذا اذا كان الصلح عن دم العمد او عن بعض
ما يدعيه من الدماء اما اذا كان وكله بالصلح من مال
يملك فهو بمنزلة آبيع فيكون المبيع ثب بالمال الوكيل
دون الموكل وان صالح رجل عنه عن رجل بلا امر
من ذلك الرجل صح ان ضمنى القسولي المال او امنا
الح **ماله** اي مال نفسه بان قال صاحبتك بانفي حق
او عبدي او قال صاحبتك على هذه الالف ولم ينسب
الى نفسه ثم الصلح بقبوله **او قال** **صاحبتك على الف**
والم الالف اليه **والا** اي وان لم يفهم قسولي او لم
ينصف الى ماله او لم يسلم الالف الى المدعى فوقف
الصلح وفي الذخيرة انه يتوقف عند البعض وعند
البعض ينقد على الصالح فانا جاز **المدعى عليه** جاز
ولزم الالف **والا** اي وان لم يجوز بطل الصلح انتهى
باب **الصلح في الدين الصلح** **عما**
استحق اي وجب وثبت يعقد المداينة هي البيع
بالدين ثم ذكر عقد المداينة مع ان الحكم في القسب
كذلك حملا للامرات لم على صلاح اخذ البعض حقه
واستقاط للباقي لا معاوضة لانه مبادلة الاكثر

ف

بالاقل لا يجوز فلو صالح عن الف حال على نصفه او
على الف موجد جاز الصلح ولو صالح عن الف درهم حبة
على الف و ثمان موجد كذا او صلح عن الف موجد
او سود على نصف حال او بغيره لا يجوز فيه لفه فشر
قال اول الاول والثاني والثاني ومن له على اخو الف
فقال الدارين للمديون اذ عندا نصفه على انك بري
اي في الحال من الفضل ففعل بري من النصف الاخر
والا اي وان لم يود اليه خمسمائة في الفد لا يبرأ من
الفضل وعاد الف عليه صدمها وعرضا اي يوسف
لا يعود ومن قال لا اخر لا افتر ملك بما لك حتى توخر
اي مطالبته عنى او تحت بعض المال ففعل مع عليه
اي بوزنه وليس للدارين ان يبالى المديون في الحال
او بما حطه هذا اذا قاله سراج حتى لو قال علة بنية
بخصوة اليهودي وخذ المتعربا لما في الحال انهي
فصل في الدين المشترك وهو ما حصل
بسبب متحد كالوبا عاصدا مشتركا صفة واحدة
او اشتراكه انسان او كان الدين ميراثا فان كان
دين بينهما ثم صالح احدهما عن نصيبه على ثوب
لشريكه الاخر ان يتبع ويطلب المديون بنفسه
او ياخذ نصف الثوب من شريكه الا ان يقضي
الدين فحينئذ لا ياخذ نصفه ولو قبض احد الا يكن
نصيبه شريكه الشريك الاخر فيه ورجعا بالمال
على الغريم ولو اراد احدهما ان ياخذ حصته ولاه
يكون لشريكه حصته فيما قبض قال في النواز لم
يبيع من المطلوب كذا من الزبيب بقدر حصته من الدين
وسلم الزبيب اليه ثم يبر الغريم عن حصته دينه

ويشأ له ثمن الزبيب وياخذه فلا حق لشريكه في ذلك
ولو اشترى احدهما نصيبه شيئا فمعه ربع الدين
وبطل صلح احدهما السلم من نصيبه على ما دفع
اي رجلان اسما الى رجل في طعام ثم صلح احدهما
من نصيبه على راس المال لم يجوز عندهما وعند اي يوسف
يجوز فالحكم مال انه يتوقف هذا الصلح عندهما على
اجازة صاحبه فان رد بطل اصلا ويكون الطعام
المسلم فيه بينهما وان اجازة نفذ عليهما فكلما مباحا
فيكون نصيب راس المال بينهما ونصف الطعام المسلم
فيه ابيع بينهما وعند الصلح جاز على من ياشئ وله
نصف راس المال وشريكه ان يشا شريكه فيما قبض ثم
يتبعان المطلوب بنصف الطعام المسلم فيه وان شأ
سلم له ما قبض ويتبع المسلم اليه بنصف المسلم فيه الا
اذا توي ما على المسلم اليه فيرجع على الشريك المصالح
ثم المصالح باختيار ان شارفع اليه نصف ما قبض وان
شأ دفع اليه ربع المسلم فيه وان اخرجت الورثة
احدهم عن تركته عن من او بمقادير او عن ذمة بنصف
او باع نس من الصلح قل المصالح عليه او الكفر فلا
يعتبر القسوي في القدر ويعتبر القبط في المجلس
وعن نقد بن وغيرهما باحد النقد بن اي باعطا
احدهما لا اي لا يجوز مطلقا ما لم يكن المعطي اكثر
من حطه منه اي من جنس المعطي ليكون نصيبه
بمثله والزيادة بحقه في بقية التركة ولو كان ما
اعطوه اقل او يداي نصيبه او لا يعلم قدر نصيبه
من الدرهم ضد الصلح ولا بد من التقابض فيما

يتبادل نصيبه من الذهب والفضة قال الحكم انما
 يبطل الصلح على نصيبه او اقل من مال الربا في حال
 التصديق واما في حال المذاكرة فالصلح جائز وقيل
 انه باطل في الوجهين **ولو في التركة دين على الناس**
فامتنعوا اي ان كان في التركة دين على الناس فضاكون
 على انه يخرج الصلح عن الدين **ليكون الدين لهم باطل**
 الصلح مطلقا اي في الدين والعين قيل هذا قول
 حنيفة وعندنا يبقى العقد صحيحا فيما ورأى الدين
 وقيل هو قول الكل **وان شرطوا التورث في هذه المسئلة**
ان يورا الغرماء منه اي من نصيب المصالح من الدين
منح الصلح ولو على الكيفية دين يحيط مستغرق جميع
 التركة بان لا يبقى بعد اداؤه **بطل الصلح والغنمية**
 وان لم يكن مستغرقا لا ينبغي ان يصاحبه ما لم يعطوا
 دينه ولو فعلوا قالوا يجوز الصلح وذكر الكرخي في
 القسمة انها لا تجوز استحسانا ونحو من قياسا والله
 اعلم **كتاب المضاربة** هي كالمصاحبة من
 حيث انها تقتضي وجود البدل من جانب واحد وهي
 مقابلة من متوكل في الارض اذا سار فيها وفي الشرع
في شركة من جانب زيد المالك وعمل من جانب المضارب
 والمواد الشركة والمضارب **امين** بعد القبض قبل
 التصرف وبالتصرف فيه وكيل بالبرج اي اذ ابرع فهو
 شريك له في الربح وبالفناء ايجز حتى استوجب
 اجر المثل وباختلاف اي اذا خالف المضارب رب
 المال فيما فوضه اليه فهو غاصب ضامن وان اجاز
 بعد ذلك حتى ان اشترى ما اناه عنه ثم يامه وتعرف

بحاله

ثم

ثم اجاز له رب المال فانه لا اثر لاجازته خلا فاما مالك
 ولو اراد رب المال ان يجعله مضمونا على المضارب فالحيلة
 ان يقر من المال من المضارب ويشهد عليه شهودا ثم
 ياخذ منه مضاربة بالثلث ثم يدفع الى المستقرض
 يستعين به في العمل حتى لو ملك في يده هلك كالقرض عليه
 واذا ربح ولهم بذلك بينهما على ما شرط كذا في الاصل **وباشترط**
كل الربح اي للمضارب مستقرض **وباشترطه** اي كل
 الربح كرمب المال مستنضع **واغنا** تفصح المضاربة بما يقع
 به الشركة من الدوام والدنا يبرعدهما وعندنا وبالفناء
 الراحم ولو دفع اليه مرضا وقال له بعه واعمل مضاربة
 في ثمنه في ثمنه مباح بدوام او بدنا يبرعدهما **ويكون**
الربح بينهما مشافا فان شرط لاحد مما زيادة عشرة
من الربح على ما شرط انفسد المضاربة **فله اجر مثله** ولكن
 لا يجازي الا اجر عن القدر المشروط عند اي يوسف وعند
 محمد يجاوز ويبلغ بالغاما بلغ ويجب الاجرة المضاربة
 المفاسرة واذ لم يبرع في رواية الاصل وهو ان يوفى اذ لم
 يبرع فلا اجر له **وكل شرط يوجب الجهالة في الربح** ينفسد
 اي عقد المضاربة وذلك بخلاف يشترط المضارب ان يسكن
 رب المال دار مدة سنة او ارضه لانه جعل نصف الربح عوضا
 عن عمله واجرة فصارت حصة العمل مجهولة فلم يصح و
 كذلك لو رد في الربح اي ينفسد عقد المضاربة والا
 اي وان لم يوجب الشرط جهالة الربح لا ينفسد العقد
 ولكن يبطل الشرط كشرط الوضعية اي الحشران **على المضارب**
 او طبعها ويدفع المال الي المضارب ويبيع المضارب
 بنقد ونسيئة ويشترى المضارب ويوكل المضارب احدا

عند

لا بيع والشوا **ربا** فرب المضارب مطلقا ومن ابي يوسف
 انه ليس له ان يبا فوالا ياذنه وعنه عن ابي حنيفة ان رفع
 المال اليه في مصر وهو من اهل ذلك المص لا يسره ان
 يبا فربه الى بلده **ويبيع** اي يعطى المال بمناعة للتجار
 ويورع المال **ولا يزوج** المضاربين من مال المضاربة **عند**
الامة وعن ابي يوسف انه تزوج الامة **ولا يمتار** رب المضار
الا باذن رب المال **او باعمل** اي الا ان يقول رب المال
اعمل براك ولم يتعد اي لم يتجاوزا المضارب عما عينه
من جلد وكذا ليس له ان يبدعه بمناعة الى من يخرجها
 من تلك المبلدة فاذا اخرج المضارب الى ذلك المبلد
 فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه ومنبعته
 وان لم يشتر حتى رده الى البلد الذي عينه يري من
 الضامن وانما عينه بالبلد لانه لو قال له علي ان تشتري
 في السوق لا يبيع التقييد به وله ان يعمل به في غير
 السوق بالمصر استحقاقا لم يتعد عما عينه من **المنفعة**
 بان قال له خذ هذا المال مضاربة علي ان تشتري الطعام
ووقت بان وقت للمضاربة وقتا بعينه **ومعامل** كما في
الشركة اي لم يتجاوز عما عينه من هذه الاشياء كما لا
 يتعدى احد الشركيين في الشركة المنقيدة مع شتي فها
 والمراد بالعمل مع كل بعينه لانه لو قال علي ان تشتري
 من الكوفة او قال علي ان تعمل في مصر وتشتري
 من الصيارفة وتبيع منهم فباع بالكوفة من رجل ليس
 من اهل الكوفة من غير الصيارفة جاز ولم **يشترى**
 المضارب **من يفتق** بقراءة او يمين **على** المال **او عليه**
 اي على المضارب ان ظهر **روح** في الصور **تبي** ان فعل وتفتق

متعلق بقوله
 او عليه **ومن**

عليه

عليه نصيبه ويعتد نصيب رب المال عنده ويعتق عندهما
فان لم يظن ربح في المال **صح** ان يشتري من يعتق عليه **فان**
 زادت قيمته بعد الشرح حتى ظهر الربح **عتق** حصته منه
 ولم يفتق المضارب لرب المال **بشيئا** وسعي العبد **المعتق** في
 قيمته نصيب رب المال معه اي مع المضارب **الف** اخذها
 مضاربة **بالنصف** فاشترى به امة قيمتها الف فوطها
 المضارب فولدت اي فولدت الامة ولذا **يسوي** الولد
 الف **فادعاه** المضارب حال كونه موسرا **فبلفت** بعد
 الديموقية **الف** وخمسماية سعي الولد لرب المال **الف**
 وربعه وهو مائة وخمسون **او اعتقه** رب المال فيكون
 لثب المال **لجبار** فان **قصر** رب المال **الف** من الغلام
 بالاستسعي وموراس **المالك** **المدعي** اي مدعي البنوة
نصف قيمتها واعلم ان قوله موسرا ليس بقبيل لازم بل
 ذكر لانه لما لم يضمن في الولد مع انه موسر فلان لا يضمن
 اذا كان معسرا **اولى** **باب** **المضارب يضارب**
 وهو حال من المضارب او صفة لان المضارب بمنزلة النكح
 واعلم ان المضارب لا يملك ان يضارب الا باذن رب المال
فان مضارب المضارب بلا اذن رب المال **لم يضمن** بمجرد
 الدفع **مالم يعمل** المضارب **الثاني** مطلقا سوارج او لم
 يربح وبذا عندهما وهو ظاهر الرواية **عنه** اي حنفية
 وقال **وفرضت** بالدفع عمل ولم يعمل وهو رواية عنه اي
 الحسن **عنه** اي حنفية لم يضمن بالدفع حتى يربح حتى لو
 هلك المال قبل ظهور الربح لا يضمن كلاما فان ربح ضمن
 الاول لرب المال هذا اذا كانت المضاربة صحيحة فان كانت
 فاسدة لا يضمن الاول وان عمل **الثاني** **فان دفع** الاول الى

رب المال

الثاني بأذن رب المال بالثلث أي دفع بشرط الثلث
 وإكمال أنه قيل له أي للمضارب الأول ما رزق الله به
 نصيبان وقد صرح الثاني وربع فلما لك النصف من الربح
 وللأول سدس والثاني الثلث وقيل له أي
 للمضارب الأول ما رزق الله به نصيبان نصيبين والثلث
 بحالها فللثاني ثلثه والباقي بين المالك والمضارب
 الأول نصيبان فيكون الربح اثلاثا وقيل له أي للمضارب
 الأول ما ربح نصيبان نصيبان ودفع الأول إلى الثاني
 بالنصف فللثاني النصف واستوبا أي رب المال
 والأول فيما بقي من النصف فيكون الربح لرب المال والربح
 للأول وقيل له أي للأول ما رزق الله به نصيب
 أو قيل ما كان من فضل نصيبنا نصيبان فدفع المضارب
 الأول بالنصف فلما لك النصف وللثاني النصف
 ولا شيء للأول ولو شرط المضارب الأول للثاني ثلثيه
 والمثلية بحالها فله رب المال النصف والمضارب الثاني
 النصف ومن المضارب الأول من ماله للثاني السدس
 من الربح وإن شرط المضارب للمالك ثلثه وللعبد أي
 عبد رب المال ثلثه على أن يعمل عبدا لملك معه وشرط
 لنفسه ثلثه مع ونصرف وربع فكان ثلث الربح للمضارب
 وثلثان لرب المال إن لم يكن على العبد دين وإن كان عليه
 دين فهو للعبد ما هذا إذا كان العاقدين المولى ولو عقد
 العبد المأذون عقد المضاربة مع جنبي وشرط العمل
 على المولى لا يبيع إن لم يكن عليه دين مع عند أي حثيفة
 وتبطل المضاربة بموت أحدهما وبكسب المال
 أي الحكم بلحق المال وأدرك حال كونه مرتدا

ن
 نصيبان

قيد

قيد بالحق لأن قبل كونه يتوقف تصرف مضاربة
 عند أي حثيفة إذا سلم نفذ وأما ما أو قتل على
 الارتداد بطل وقيد بالمالك لأنه لو ارتد المضارب
 وبكسب المضاربة على حالها عند ميم ولو كسب المالك مرتدا
 ثم عاد مسلما جاز ما فعله مضاربة من البيع والشرا
 وبقي المضاربة على ما شرط كذا في المبسوط ويحرم
 المضارب بعزله أن علم المضارب العزل قيد به لأنه لو
 لم يعلم به حتى اشتري وباع فنصفه فيه جائز وإن
 علم المضارب بعزله والمال عرو من باعها ولا يمنع
 العزل عن ذلك ثم لا يتصرف المضارب في غيرها ولو
 افترقا يعني فسخا المضاربة وإكمال أنه في المال دون
 وربع أجبر أي الحاكم المضارب على اقتضا الديون
 اقتضيت منه حتى أخذته وإلا أي وإن لم يكن ينفق
 المال ربح لا يلزمه الاقتضا ويكمل المالك عليه
 أي على اقتضا الديون من الغرما والسهمسا بالكر
 الدلال فارسي معرب يجبر على اقتضا حتى أخذت
 المبيع وما ملك من مال المضاربة فمن الربح هلك
 دون رأس المال فإن زاد الهلاك على الربح لم يضمن
 المضارب وإن قسم الربح قبل استيفاء رأس المال
 وبقيت المضاربة ثم هلك المال كله أو بعضه
 نردوا أي المالك والمضارب الربح ليعاخذ المالك رأس
 ماله وما فضل من رأس ماله فهو بينهما وإن نفق
 من رأس ماله بان كان الهالك أكثر من الربح لم يضمن
 المضارب وإن قسم الربح وفسخت المضاربة
 عقدا أي رب المال والمضارب المضاربة ثانيا

فيقول لا شئ يثبث تخماسة معه الف بالنصف فاشترى
به عبدا قيمته الفان فقتل العبد رجلا خطأ امر
يا لدفع والقدان فان اختار العبد الدفع يدفع وتقتني
المضاربة وان اختار العبد قتلا ثمة ارباع العبد انما
على المالك وربعه على المضاربة وانتهت المضاربة ثم
العبد له المالا على المضاربة بخدم المالك ثمة ايام و
المضارب يوما وانما قيد بقوله قيمته الفان لانه
اذا كان الف لا على المضارب بعد الف فاشترى به
عبدا او مالا ثم قبل التصدق دفع المالك الى المضارب
الف اخرى حتى ينفذ المضارب ثم العبد ثم و ثم أي يرجع
على رب المالا الى ان ينفذ ثم العبد ولو عمر مرات و
المال جميع ما دفع المالك اليه معه الفان فقال المضارب
وقعت الى الفاء وحيث انا الفاء وقال المالك دفعت
المالك الان في مضاربة بالقول للمضاربة وكان ابو حنيفة
يقول اولا القول لرب المالا وهو قول زمر رجوع وقال
القول للمضارب وهو قولهما واذا اختلف رب المالا والمضارب
فلراس المالا والبرج فقال رب المالا راس المالا الفان
وشرطت لك تلك البرج وقال المضارب راس المالا انك
وشرطت لي النصف فالقول للمضارب في قدر راس كامة
من الاختلاف والقول لرب المالا فيما شرط له من البرج وايها
اقام البينة على ما ادعى من الفصل قبلت بينته ولو
ادعى المضارب العموم في كل ما كان وادعى رب المالا خصوصا
وادعى رب المالا المضاربة في نوع وقالت المضارب سميت
لي تجارة بعينها فالقول للمضارب وقال زفر لمي المالا
تعه الف فقال المضارب هو مضاربة با حصة او

قرض

قرض والحال ان المضارب قد دفع الف وقال المالك هو
بضاعة او ودیعة فالقول للمالك والبينة بينة
المضارب فان قلت ما وجه الفرق بين هذا وبين ما
اذا انعكس صورة الميثلة بان ادعى رب المالك الغرض
والمضارب المضاربة بالبينة مثا ك ببينة رب المالا
والقول للمضارب قلت وجه الفرق انعكاس العلة
لانها قد اتفقا على ان الاخذ كان باذن رب المالا
بدعي صحتا وهو ميكر كذا في الايضاح كما
الوديعة هي امانة تزكيت للمحفظ والمضاربة للاسترباح
فكانت اكثر وجودا من الوديعة فلهذا اخبرنا عن
ثم الوديعة والايدياع في اللغة تسليط الغير على الحفظ
اي شئ كان مالا او غيره يقال او دعت زيدا مالا
استودعته اياه اذا دفعته اليه للمحفظ فانما مودع
ومستودع بالكره فلهذا و زيد مودع ومستودع بالقرع
فهما والمال مودع ووديعة وركبها الايجاف والقبول
وسرطها كون المالا قابلا لاثبات اليد لئلا يمتنع من حفظ
حتى لو ادعاه الا بقا والمالا الساقط في البحر لا يصح دونه
المودع مكلفا بشرط لوجوب الحفظ عليه وحكمها
وجوب الحفظ وصيرورة المالا امانة عنده وفي السرع
الايدياع تسليط الغير على حفظ ماله والوديعة
ما ترك عند الاخيرين وهي امانة الا ان الفرق بينهما
اذا الوديعة خاصة والامانة عامة فلا يضمن المودع
بانه لا يملك مطلقا وقال مالك ان سرقت الوديعة عند
المودع ولم يسرق معها مالا اخر للمودع يضمن والمودع
ان يحفظها بنفسه وبعياله من زوجته او ولده

قف على كما الوديعة

او والى او احيى فالعبرة في هذا الباب الساكنة لا
للتفقة حتى لو دفعت وبيعتهما الى زوجها لا تضمن
وان لم يكن الزوج في نفقتها والابن الكبير اذا كان يمكن
مع المودع ولم يكن في نفقته فخرج وترك المنزل على
الابن لا يضمن المودعة والتكليف الخاص الذي استأجره
مساكنة او مساندة دون المياومة فهو بمن في عياله
اما الاجير لعامل من الاعمال فكسايه لا جانب يضمن
بالدفع اليه فان حفظها بغيره وادعها عند
غيره فمنه الا ان يخاف الحرق او الفرق فيسلمها
الى جاره او فذلك اخر اى يضمن الا ان يقع في داره
خروق غالب فخاف على المودعة فسلمها الى جاره او يكون
في ذلك فحرق الفرق فالقائم في سعيته اخرى فيجوز
لا يضمن مطلقا قيل هذا اذا احاط الحرق بمنزلة المودع
وان لم يحيط بمنزلة يضمن ولا يصدق على العذر حتى
يعيم البيئة فكونه من الامنة المحلولة الى المودعة الى
جاره مع امكان الدفع الى بعض من في عياله ضمن والى
قوله الفرق يفتحن مصدر غرق في الماء من باب ليس
فهو غرق وغرق بالتسكون من النار والتحرك من هـ
المقتار كذا في الغريبان اودع ثم طلب بها فحلبها
المودع حال كونه قادرا على تسليمها او خلطها المودع
بماله حتى لا يتميز بان خلطها بنفسه كاللبن باللبن وهـ
الكنسطة بالكنسطة ضمنها في المشتكين وانما قد ها
بقوله قادرا لانه في الاول لو كانت تبعد عن المودع
لا يقدر على دفعها لضيق الوقت او غير فلا ضمان عليه
ويكون القول قوله كذا في الحاشية واعتلم ان الخلط

على اربعة اوجه خلط بطريق المجاورة مع تيسر التمييز
بخلط الدرامم البيض بالأسود والدرامم بالدفانير
ولكوز باللوز وانه لا يقطع حق المالك بالاجماع وخلط
بطريق المجاورة مع تعسر التمييز بخلط الكنسة بالشعير
وذلك يقطع حق المالك وتوجب الضمان وقتئذ لا
ينقطع حق المالك عن المخلوط بالاجماع منا ويكون لم
الخيار وقيل القياس ان يصير المخلوط ملكا للمخاطط
عند ابي حنيفة وفي الاستحسان لا يصير وخلطه
بالخمس بخلافه مما رجة بخلط الخل بدمن السمسم او
الخل بالزيت وكل ما يعم بغير جنسه وانه يوجب
انقطاع حق المالك الى الضمان بالاجماع وخلط الجبن
بالخمس به مما رجة او مجاورة بخلط دمن اللوز
ودمن الجوز بدمن الجوز واللبن باللبن او الكنسة
بالكنسة او الشعير بالشعير او الدرامم البيض بالدرامم
البيضاء او السود بالسود فعند ابي حنيفة موهـ
استهلاله مطلق لا سبيل لصاحبه الا تضمن المودع
مثله او قيمته وصار المخلوط ملكا للمخاطط وعند
لا يقطع ملك المالك عن المخلوط بل له الخيار ان شاء
ضمن المخاطط وان شاء تركه في المخلوط بقدر درامم
وان اختلطت المودعة بماله فلا فعل كما اذا
اشق الكيس في صندوق فاخلط به درامم اشتركا
اي المودع والمودع في المخلوط حتى لو ملك بعضها
ملك من مالهما ويقيم الباقي بينهما على قدر ما كان
لكل واحد منهما ولكن اشق المودع بعضها فيرد
المودع مثله اي مثل ما اشق فخلطه بالباقي من

الوديعه **فمنها كل** وان تعدى المودع فيها ما كان كالت
 الوديعه دابة فركبها او ثوبا فلبسه او عبدا فاختصمه
 او اودعها في **ثم ازال التعدي** فزدها الى يده على ما
 كان **قال النعمان** الواجب بالتعدي وقال ان في
 لا يبرأ عن النعمان **بخلاف المستعير والمستاجر** يعني
 اذا تعدي في المستعير والمستاجر بان استعار ثوبا
 ليلبسه يوما فلبسه يومين ونزع للتلبيس او استاجر
 دابة ليركبها اياما معدودة او ليحمل عليها امنا معلومة
 فركبها او حملها اكثر منها ثم ردها كما كانت لم يبرأ من
 النعمان خلا فالتعدي فيها **و بخلاف اقاربه** **يقول**
 اي ويضمن المودع باقتاربه بالوديعه بعد ما جدها
 ولو جدها عند غيره ما جدها بان قال اجنبي للمودع
 عندك وديعه لفلان فقال لا يضمن وعند زفر
 لا يضمن **وله ان يسيأ قرضها** مطلقا سواء كان لها حمل
 وموتة او لا **عند عدم الهوى والخوف** وان روى عن
 السفر بها قرضا فمنه بالانفاق وقد بقوله عند
 عدم الخوف لانه لو كان الطريق مخوفاً وله بد من
 السفر منه بالانفاق هذا عند ابي حنيفة وعندهما
 ليس له السفر اذا كان لها حمل وموتة وقال ان في
 ليس له ذلك في الوجهين واعلم ان اطلاق قوله
 له ان يسيأ فريدل على انه لا فرق بين السفر الطويل
 والقصير وذكره الجاهل مع الصغير الخالي والذخيرة
 قال ابو حنيفة مطلقا **وكالت** محمد لا يسيأ فريدل
 وقال ابو يوسف له ان يسيأ فيها سفرها قصيرا لا
 سفرها طويلا **وهذا الخلاف** فيما اذا امكنه الحفظ

في السر

في السر بان كان بعض عياله ثمة او كان ولكن احتاج الي
 ثقتهم لا يضمن بالاجماع **ولو ادعاه ثيا** وديعه عند
 رجل فخرج احداهما وطلب نصيبه لم يدفع الى احدهما
حفظه حتى يحضر الآخر عند ابي حنيفة ولو فعل ضمن
 نصيبه وعندهما يدفع اليه نصيبه ولا يضمن **وكله**
 في المكمل والوزون **ونحو الذخيرة** ذكر الخلاف في الثيا
 والدواب ايمن وكذا في الكا في الصحيح ان الاختلاف
 فيما هو من ذوات الالة كالملكيات والوزونات
 وفيما عداهما من الثياب والدواب والعبيد فليس للحاضر
 ان ياخذ نصيبه بالاجماع **وان اودع رجل عند**
رجلين ثيا مما يقسم كالملكيات والوزونات
 والثياب وكذا كل ما لا يتعيب بالتقسيم **اقسموا وحفظ**
كل واحد منهما نصيبه **ولو دفع احداهما كله** الى كل
 ما في يده **الى الآخر** فضايع عند من الدافع لا اثنا
 عند ابي حنيفة وقال لا يضمن ان به **بخلاف ما لا**
ينقسم اي ان كان الوديعه مما لا يقسم كالعبد والنوب
 الواحد وكل ما يتعيب بالتقسيم الحسي جاز ان يحفظه
 باذن الآخر فلو دفع الى الآخر ثم ضاع لا يضمن ولو
 قال المودع له **لا تدفع الوديعه الى عيالك او**
قال احفظ في هذا البيت فدفعها الى من له منه
 او احفظها في بيت آخر من الدار التي كالا البيت
 في تلك الدار لم يضمن الدافع وان كان له منه اي
 من المودع **يدو** **وحفظها في دار اخرى** ضمنه **ومودع**
القاصب فضا من حتى لو غصب رجل ثيا فادع عند
 رجل فملك عند من والمالك مخير ان شاء ضمن القاصب

من

٢

لا بد

مب

وان شامني المودع وذكر ابو البراء ان لم يعلم ان المودع
 غاصب يرجع عليه وكذا اشار اليه الشرحي **لا مودع المودع**
 اي لا يضمن مودع المودع بان اودع عند رجل ودفعه
 فاودعها المودع عند شخص اخر من غير عياله فملك ضمن
 الاول دون الثاني عند ابي حنيفة وعند مالكية ان
 يضمنان بها شام فان ضمن الاول لم يرجع على الثاني وان
 ضمن الثاني يرجع على الاول **مع الفاء دعي رجلان**
 كل واحد منهما انه له اودعه اياه فانكر وليس له بينة
 ثم عرض للمدين عليه **فتكفل** عنه لهما فالالف الموجد
 لهما **وعنه** اي على المدعي عليه **الف بينهما** وانما قيد
 بقوله فتكفل لهما لانه ان حلف لهما فلا شيء لهما وان خلف
 للاول ونكل للثاني فالالف له وان نكل للاول وحلف
 للثاني فالالف للاول ولا شيء للثاني ويتبع للقاضي
 ان لا يقضي بالنكول للاول **ول** حتى يحلف للثاني فلو
 قضى القاضي للاول **ول** حتى نكل مع انه ليس له ذلك
 لا ينفذ قضاؤه حتى لو حلف للثاني بعد فتكفل يكون
 الالف بينهما ويقوم الف اخريتهما **كتمان**
العادية المناسبة بين الكتابين ظاهر لان الاول امانة
 تركت للحفظ والثاني امانة دفعت للحفظ والانتفاع
 والعادية فعلية منسوبة الى العارة اسم من الامارة
 كالغارة اسم من الامارة واخذها من العار الغيب او
 العري خطا يقال استعرت منه الشيء فاعادته و
 استعرت اياه على حذو الجار كذا في المغرب **وسنة**
 المبسوط مشتقة من انتعا وروى الثنا وبه فكانه
 يجعل للغير نوبة في الانتفاع بملكه على ان تعود النوبة

قوله على العارية

اليه

اليه بالا ستروا ومتى شامني **تمليك المنفعة** بل عموم
 قيد الاول لا حصر عن امانة لانها تمليك العين والثاني
 احتراز عن الاجارة فانها تمليك المنفعة بعموم وقال
 الشرحي **والكرحى** الاعادة اياحه الانتفاع لا تمليك
 المنفعة وثمة اختلاف تظهر في اعادة المستعير عندهما
 مما لا يعبر لانه اياه وصدا يعبر لانه تمليك **وتدعي**
 الاعارة **باعتك والعمتك ارضي** اي جعلتك طاعما لها
 وممتلك اي اعطيتك **قولي** هذا او جارتني هذه
 واخذت منك عيدي وداري لك سكتي وداري لك
عمري سكتي والعري اسم من الاعمار مغناه جعلت سكتا
 لك مرة عمرك فعمري مفعول مطلق بفعل محذوف تقديره
 اعمرتها لك **عمري** وسكتي يتميز ويرجع المعبر **بما شاء**
 والعارية امانة حتى لو ملكته **بلا تعدم** يضمن مطلقا
 سواء هلكت من استعماله او لا وان لم يملك
 من استعماله المعتاد لم يضمن وان هلكت لاني حال الانتفاع
 يضمن وان تعدي ضمن بالاجماع بخلاف حمل عليها ما لم ان
 شلها لا تحملها **ولا توجر العارية** ولا تزامن كالودعة
 اي كما ان الودعة لا توجر ولا تزامن فان اجور المستعير
فعلية اي هلك **ضمن** المستعير حين سلما الى المتناجر
 ثم ان شال المعبر ضمن المتناجر فان ضمن المستعير لا
 يرجع على المتناجر وان ضمن المتناجر يرجع على المتناجر اذا
 لم يعلم انه كان عارية فزيد وان علم هذا لم يرجع
ويعبر المستعير ما لا يختلف **بالمستعمل** لا كحمل
 ولا استخدام والزراعة والسكنى **فلو قيد** بالمعبر
بوقت كيوم وشهر او منفعة كما اذا قال اركب هذه

متى

الدابة او قيدهما لا يجاوزهما سماء وان اطلق في
 الامارة له ان ينقطع اي نوع في اي وقت شاء وعارية
 الثمن اي الدوا سم والدنا نعوذ الحكيل كالحنطة والسليخ
 والموزون كالذهب والنقطة فالعدود كالجوز والبيض
 قرض فالوامد اذا اطلق العارية اما اذا عين الحجة بان
 استعار صير في دوا سم او دنا نعوذ بها وكما هو او يعاير
 بها من انا فانه لا يكون قرضنا وان اعاره ارضا لبنا وللغير
 من الامارة وله ان يرجع ويغفل المستعير قلعها ولا
 يعين المعير ما تقص من لبنا والفرس بسبب القلع ان لم
 يوقت وان وقت المعير ورجع قبل منى ما تقص منها
 بالفتح وذكر الحكم الشهيد انه يعين رب الارض للمستعير
 قيمته غرسه ونباته ويكونان له الا ان يشاء المستعير ان
 يرفعها ولا يضمنه قيمتها فيكون له ذلك وهذا اذا لم يكن
 مضرا بالارض فان كان مضرا لها فالحينا ولوب المالك
 وان اعارها الى الارض لزم عنها المستعير لا تؤخذ حتى
 يحصد الزرع وقت اولا بوقت استحصالها حصدا
 او حصادا من باجي طلب ومن رب كذا في المغرب ومونة
 الرد على المستعير ومونة رد الوديعة على المؤدع بكسر الدال
 ومونة رد المتاجر على الموجر ومونة رد الغنم على
 الغاصب ومونة رد المرمون على مؤتمن وان استعار
 دابة ثم رد المستعير الدابة الى صاحبها ملكها ولم
 يسلم او استعار العبد ثم رده الى دار المالك بوجه
 من الضمان استحسانا والقياس انه يعين غلا في انقص
 والوديعة حتى لو رد المغنوب والوديعة الى دار المالك
 ولم يسلم اليه فضاها منى وان رد المستعير الدابة مع

عنده او اجيره مشامدة او مشاهة لاميا ومه او
 رد مع عيبد رتب الدابة او اجيره مشاهة او مشاهة
 بري المستعير في الضورتي والمثيلة الثانية مطلقة
 اي سواء كان قيدها يقوم على الدابة او غيره قتل هذا
 في العبد الذي يقوم على الدواب والاول وهو الصحيح
 بخلافه **اجبني** اي ان رد ما مع اجبني فمكنت منى
 دلت هذه المثيلة على ان المستعير لا يملك الابداع من
 اجبني وقالت مشايخ العراق انه عليك الابداع وعليه
 الفتوى واذا لو اهداه المثيلة بان موضوع المثيلة
 فيما اذا كانت العارية موقوفة وقد انتهت العارة
 بانقضاء مدتها فحينئذ يصير المستعير مودعا والمودع
 لا يملك الابداع بالاتفاق ومن اعار ارضا بيضا لغيره
 واداره كتابة الصلح **يكتب المعاراة** انك اطعنتني ارضك
 عند ابي حنيفة وعند ما يكتب انك اعترتني وانما قال
 ارضك اشارة الى انه في اعارته الارض يكتبها طعنتني
 وفي غيرها يكتب انك اعترتني اجماعا **كتاب**
 الهبة المناسبة بين الكتابين ان كلا منهما عليك بغير
 هو من ثم هي في اللقنة ايضا لا النفع الى الغير ما لا كان
 او غير مال وفي الشروع **يملك** يعني بلا عوض قوله
 يملك العين احترازا عن الاغارة وبلا عوض احتراز
 عن يملك تبعض اذ من بيع وتقيح الهبة بالبيع من
 الوامب كوهبت **وتخلت** اي اعطيت **واختصمت**
 لهذا الطعام وجعلت لك عري **واعمرتك** هذا
 انشئ وتصح بقوله حملتك على هذه الدابة مطلقا سواء
 قال لعلك ان او غيره قيده به لانه لو قال حملتك على هذه

الدواب

قوله يملك الدابة

حال كونها تادوا
 به الهبة مطلقا

الولاية ولم ينو الهبة تكون عارية وقيل هو من السلف
مبة مطلقا ويقول كسوتك هذا الثوب ويقول
داري لك هبة اي من جهة الهبة تشكها قولم تشكها
لامدخله في الهبة حتى لو لم يقل تشكها تكون هبة
لا يقول داري لك مبة سكتي وداري لك سكتي مبة
وقبول اي يصح بايجاب وقبول من جانب الموهوب له
او قبض منه في المجلس اذا كان وبعد به اي يرضع
الهبة ان قبض بلا اذنه اذا كان في المجلس استحقاقا
وان قبض بعد الافتراق لا يصح الا باذنه وقال مالك
يثبت الملك فيه قبل القبض ثم يصح بايجاب وقبول
ويثبت الملك وسى محرم مقسوم وفي سى مشاء
لا يقسم لا فيما يقسم وقاله الشافعي يصح ونعني بالجوهر
ان يكون مفرقا عن املاله الواهب وحقوقه ونحوه
يقسم ما لا يحتمل القسمة اي لا يبقى منتفعا به بعد
القسمة املا كعبد واحد ودابة واحدة او لا يبقى
به منتفعا به بعد القسمة من جنس الا انتفاع الذي
كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير والنو
الصغير ونعني بالمقسوم ان يبقى منتفعا به في الحالين
قبل القسمة وبعدهما فان وهب شيئا فاسد
الهبة فان قسمة ومله الى الموهوب له صح وان وهب
دقيقا في بولا يصح وان عصى وكلم اليه وكذا الهبة
في القسمة والسكنى في اللين وملكت الموهوب بلا
قبض جديد لو كان الموهوب يذيد الموهوب له ومبة
الاب لطفله تتم باعقداي بقوله ومبت هذا الشيء
لابني فلان لا فرق بين ان يكون هذا الشيء في يده او في يد

مورعه وانما قيد بقوله لطفله لانه لو وهب شيئا لابنه
الكبير شرط قبضه وان كان في عياله ولا يكفي
بقبضه عنده ناكذا اذا وهب للطفل امه شيئا
ومويز عياله وابوه ميت ولا وصي له جازمت الهبة
وان وهب له اجنبي تتم قبضه وليه وهو الاب و
يكيد ابوالاب عند عدم الاب او وصيتهما ويقبض امه
واجنبي لو كاف الطفل في حجرهما قيد به لانه لو لم يكن في
حجرهما لا يتم قبضهما بخلاف الولي حيث لا يشترط كونه
في حجره وتتم قبضه ان عقل وان وهب اثنا دارا
مشتركة بينهما لواحد صح لا عكسه اي لا يصح لو وهب
واحد اذا من اثنين عند ابي حنيفة وعندهما يصح
وممي تصدق عشرة دوايم من الدراهم ومبتها فقير
لا لغنيين اي لا يصح تصدقها ومبتها لغنيين وقال
ابو يوسف وكذا يجوز كله وانما حفل العشرة بالذكو
اثناء المحرقة ووقع المسئلة في الجامع الصغير هكذا
باب الرجوع في الهبة اذا وهب هبة
لاجنبي صح الرجوع فيها اي في الهبة اما بالغنى او
بالرقت والكراد بالاجنبي هنا من ليس يدي رحم محرم
ولازوج وقاله الشافعي لا رجوع فيها ومنع الرجوع
في الهبة سدعا شيئا جمعها المص في حروف ومع خرفة
فالدال الزائدة المتصلة كالفرس بالكسر واليمين
والسهم وغيرهما ما يوجب زيادة قيمة الموهوب
اما اذا لم يزد فماله كما اذا بنى كائنا صغيرا او عرس
عرسا لا يقبض به فلا يسقط الرجوع وكذا اذا زاد
زيادة توجب نقصا كلسن الشاة فانه ليست

ين

زيادة حقيقة بل هي نقصان معنى فلا تمنع الرجوع ولو
كانت الزيادة منفصلة بأن كانت الهبة امة فولدت
عند الموموب له من زوج او جود فاللوايب ان يرجع
فيها دون الولد وان كانت الزيادة من سرفله ان يرجع
واذا اومب عند فعله القرآن او الحرف لا يرجع عند
عند ابي يوسف وفي قول زفر يرجع ولو اذعي الموموب
له انه شئ عندى وكذا به اللوايب فالقول للوايب
عندنا وعند زفر القول للموموب له **والنم مونا احد**
المتعا قد من فاذا مات الموموب له او اللوايب بمنع
الرجوع من اللوايب او من ورثة اللوايب **والنم**
العو من بان قال الموموب له اللوايب خذه **عو من**
يدملك او يدنها او بمقا بلتها فقبضه اللوايب **من**
الرجوع ولو ومب للوايب شيئا ولم يقل هذا عوض
مملك او ما شاكله فكل واحد منهما ان يرجع اما اذا
كانت الهبة الفدوم او دارا والعوض درهم من تلك
الدراهم او بيت من تلك الدار لا يكون ذلك عوضا
واللوايب ان يرجع في الباقي **وصح من اجنبي** اي ان
عوضه اجنبي من الموموب له من غير ما قبضه اللوايب
العوض بطل حتى الرجوع ثم المسترع لا يرجع على الموموب
له بما عوضه وان امره به ما لم يضمن له الموموب
له فريحا وان استحق نصف الهبة **رجع الموموب**
له بنصف العوض **وبعده** اي ان استحق نصف
العوض لا يرجع اللوايب في الهبة بشئ حتى يرد اللوايب
ما بقي من العوض فحينئذ يرجع فيها **وقال زفر**
اذا استحق نصف العوض له ان يرجع في نصف

الهبة وان كان لا يقبل القسمة **فلو عوض النصف**
رجع اللوايب بما لم يعوض الموموب له **والنم**
الهبة من ملك الموموب له بان باع الهبة او هبت
لاخر وبيع نصفها **رجع في النصف** اي ان ومب
دارا وقبضها الموموب له ثم باع نصفها فاللوايب
ان يرجع بالنصف **لعدم بيع شئ** اي اذا لم يبيع شئ منها
له ان يرجع في نصفها **والنم** **الزوجة** **جينة** الزاوي جفها
ان يكتب بالياء الفرق بينه وبين الزاوية والمالة والعبارة
لوقت الهبة لا وقت الرجوع **فلو ومب رجل اجنبية**
رجع وبالعكس لا اي ومب تزوجته ثم اباها
لا يرجع **والنم** **القراءة** **الحرمة** بالزخم لا بالمصاهرة
فلو ومب لذي وهم محرم منه لا يرجع فيها قيده
لان لو ومب لذي زخم غير محرم كالبني العم كما الرجوع
فيها **فلو ومب لفتى** **اجنبية** ولا حية الفتى يرجع عند
وقال ابو يوسف **ومحمد** لا يرجع في الاول **والها**
اله لاني هلاك الموموب **فلو ادعاه** اي الموموب
له هلاك الهبة عند الرجوع **مدق** بلا حلفه **والنم**
يعني الرجوع **منها** **منه** **و** **بحكم الحاكم** بالرجوع ه
فلو كانت الهبة عبدا فباع الموموب له واعتقه
قبل ان يقضى به القاضى للوايب **فلو ادعاه** **مدق** **بلا حلفه**
منعه بعد الرجوع قبل القضا **فبالد** لم يضمن وكذا اذا
هلك في يد بعد القضا لم يضمن الا ان يمنعه بعد القضا
وقد طلب منه اللوايب واذا رجع بالقضا او الرضا
يكون فسخا من الامل فيعود المالة القديم حتى لا يتر
قبض اللوايب **فان** **تلفعت** **العين** **الموموب** **بثروا** **تحتها**

مستحق ومن المستحق الموموب له لم يربح غير
 بما تم في الهبة بشرط العرض باق يربح عبده لرجل
 على ان يربح الموموب له عبده كنهية ابتداء في شرط
 التقابل في العوضين في المجلس او بعده باذنه
 وبطل بالشيوع باذنه وبب شقضا متاعا بشرط العرض
 لا يجوز فترد بالغيب وجبا الروية وتوحيد
 بالشفقة لو كان عقارا او لـ زفروان فتنفذ
 ابتداء وانتهاء حتى يثبت الملك بمجرد العقد ولا
 يبطلها الشيوع وذكر المحبني في الجامع الصغير هذا
 اذا ذكره بالباقي قال وهبت العبد ثوبين هذا
 او بالف درهم بيع ابتداء وانتهى كذا في النهاية والله اعلم
 في الاستثنى والتعليق وغيرهما
 وف وبب امة لا حلقها او وهب امة على شرط
 ان يرد بها الموموب له عليه بعد حين او على شرط ان
 يفتقرها او يستولدها او وهب دارا على شرط
 ان يرد الموموب له عليه شي منها او يعوضه شي منها
 اي يعطى بعد الدار المومومة موضعا عن كل الدار محت
 الهبة في الصور كلها وبطل الاستثنى في الاول وبطل
 الشرط في تمام الصور ومن قال لزيد اذ ارجعك
 فهو لاني او انت منه بري او ان اديت الي فضعفه
 ذلك نصفه او انت بري من النصف الباقي فهو
 اي كل واحد من هذه الاقاويل باطل وصح العمري للعمو
 بلغة المفعول حال حياته ولو رثته بعده وهي
 الى العمري ان يجعل الموموب داره لعمري للعمري
 اي لعمري فاذا مات الموموب يرد عليه لا الرقبي

اي ان

اي ان يربح الموموب له اي لا يربح عند ما خلا
 لا يربح بوسقة فان عبده كالعمرى والصدقة كالهبة
 فتنفذ لا يربح الصدقة الا بالقبض من المصدق عليه
 في المجلس او بعده باذنه وعن ابراهيم النخعي والقاضي
 شرع فيه رواية في رواية يجوز بدون القبض
 وفي رواية لا يجوز ويشترط القبض ولا يربح الصد
 في متاع يحتمل الغنمة هذا يستقيم على رواية الال
 مطلقا وعلى رواية الجامع الصغير يستقيم مقتيد
 بالمعنى وانما قيد بالغنمة لان الصدقة تبيع في
 متاع لا يحتمل الغنمة كالهبة ولا رجوع فيها
 اي الصدقة كمتاع **الاجارة** تناسب
 الكتابين ان كل واحد منهما يكون مملوكا بغرض لكن الاجارة
 تملك المنفعة بعوض هي بيع منفعة باجر معلوم
 كل ما صح ان يكون متاعا يبيع من ان يكون اجرة
 في الاجارة كماله وامم والدنانير والمكيل والموزون
 وهذا لا ينكس فان الثياب والاواني والدواب
 والعبيد والامام وغيرهم من الامان لا يسلح متاعا
 ويصلح اجرة والمنفعة تعلم بامور ثلاث الاولى
 ببيان المدة اي مدة الاستئجار كالسنة والوزر
 فتصح على مدة معلومة اي مدة كانت ولم تزد
 المرة في اجارة الاوقاف على ثلاث سنين في
 المصحح وعندك ان في قول لا يبيع في اكثر من سنة
 واحدة وفي قول يجوز ثلاث سنين وفي قول يجوز
 ابدان لو وقفنا وقفا لا يعيش اليه احد من ابائنا قيل
 لا يبيع وقيل يبيع في الوقف لو اجرا اكثر من ثلاث سنين

ق

في كتاب الاجارة

لا يصح عند شيخ بلخ وغيرهم وقال بعضهم يرفع الى
الحاكم حتى يبطله والحكمة في جواز الاكثر ان يرفع
الى الحاكم حتى يجوز له وقيل ان يعقد واعتقدوا
متفرقة كذا في ذخيرة **او بالتسليم** اي المتفعة
تارة تقبل بتسليم العمل الذي اليه المنفعة وذا بيا
محملة **كالاستيجار على مبلغ ثوب** وخباطة وهذا
يشير الى انه لا يشترط بيان قدر المبلغ وقد نص عليه
في كتاب الاستصناع وذكره بعض الكتب انه يشترط
حتى لو لم يبين قدر الصبغ لا يجوز **او بالاشارة**
كالاستيجار على نقل هذا الطعام الى موضع كذا والاجر
لا تملك بالتسليم ولا يجب تسليمه عندنا عينا كان
او دينارا تملك الاجرة **بالتعجيل** من طرف المستاجر
من غير شرط **او بشرطه** اي بشرط التعجيل **او بالتمكين** اي من استيفاء
العقود عليه بان قبض الدار فعليه الاجرة وان لم
يسكنها وكذا لو استاجر دابة ليركبها الى مكة فذهب
ولم يركبها بحسب الاجرة **وقال** **كأن** اتمى بملك بنفس
العقد ويجب بتسليمها عند تسليم الدار والدابة الى
المستاجر **فان عقيب الموجه منه** اي من المستاجر **سقط**
الاجر وبل ينفسخ العقد ذكر القنصل والقاضي فخر
الدين في الفتاوى انه لا ينتقض الاجارة ولكن يسقط
الاجر مادامت في يد الغاصب وذكرنا هذه انه ان
العقد ينفسخ وان وجد الغصب بعض المدة يسقط
بقدره ومن استاجر دارا وارضا مدة معلومة
فيكون لرب الدار والارض **مطلب الاجر كل يوم** و

من استاجر بغيره فيكون **للحما** ان يبطله كل مرحلة
اذا لم يبين وقت الاستحقاق فان بين بان قال
بشرط ان اعطى الاجر بعد شهرين يبطل به بعدهما
والقصار **والخباطة** ان يبطله بعد الفواغ من عمله
والخيار بعد اخراج المكنوز من الثنوم **فان اخرج**
من الثنوم **فان احترق** من غير فعله **له** اي الخيار **والاجر**
ولا ضمان على الخباز بالهلاك عند اكل وذكروا القدوري
في شرحه ان على ثولهما بحسب الضمان اما لو احترق او قضا
من يده قبل الاخراج لا اجر له **والطباخ** بعد الغرف
اي من استاجر طبيا خاليطا له الطعام للوليمة فالغرف
عليه اي اخراج المرق من القدرا الى القضا عليه وان استجر
لطباخ قدمه من فالفرف ليس عليه للغرف **والمباين**
بغيره **قائمة** اي ان استاجر لبا فبا لمضرب له لبنات
ملكه فليمنه يستحق الاجرا اذا اقامه عند ما ياتي خيفة
وعندما لا يستحقه حتى يسرجه ومذا اذا ضرب
اللبان في ملكنا لم يتاجر وان ضربه في ملك نفسه
فلا يجب لاجر عنده الا بالعدل عليه بعد اقامته
وعندما بالعدل عليه بعد الترخيص كذا في نظم الزند
ومن عمله انراي قائم في العين **كالصباغ** **والقصار**
بحسبهما الصانع **للاجر** عندنا خلاه فالزفرد ذكره
الذخيرة ان القصار اذا قمر بالثا سنج او بياض
البيضا له حق الكبس وان يتبعض الثوب فقط ليس له
حق الكبس في الاصح **فان جنس الصانع العين** **فلا**
ضمان عليه عندا في خيفة وعند لهما يضمن ونصا
لخيار ان شامته قيمته غير محمول **ولا اجر له** وان

يستي

منه فقهه معولا وله الاجر ومن لا اثر له في العين
كما كماله وان لا يحبس للاجر ولا يستلزم الاجر
غيره ان شرطه تعلم بنفسه اي ان قال له اجرتك
لتخبطه بنفسك او بيدك فليس له ان يستعمل غيره
وان اطلق له ان يستاجر غيره بان قال استاجرتك
لتخبط لي هذا الثوب به مريم فهو من قبيل اطلاق العمل
عرفا وان كان المذكور خياطة لفظا فله ان يستاجر
من عمله وان استاجر ليحيى بعباله ومات به
اي ان استاجر رجلا ليندب الي البصرة وبجي بعباله
فذهب فوجد بعضهم قد مات فجاء بمن بقي فله الاجر
جساره مطلقا هذا ظاهر الرواية قاله النقيبه ابو
جعفر الهندواني هذا اذا قلت مونة البعض عن مونة
الكل اما لو استتوت مونتيا بان مات الكبار ومثله
فله الاجر كله ولا اجر لحامل الكتاب **للجواب** اي
ان استاجر رجلا ليندب بكتابه الى فلان بالبصرة
وبجي بجوابه فذهب فوجد فلانا ميتا فرد الكتاب
على المستاجر فلا اجر له عندنا مطلقا وعند محمد له اجر
الذهاب وذكر النقيبه ابو الليث قول ابي يوسف مع محمد
وغیره ذكر مع ابي حنيفة وانما قيد بتبليغ الكتاب لانه
لو استاجر لتبليغ الرسالة الى فلان بالبصرة وذهب
الرجل ولم يوجد اكرسل اليه او وجد الا انه لم يبلغه
الرسالة فزجر فله الاجر بالاجماع كذا في شرح الهداية
او كمال الطعام ان رد التلوث متعلق بالمطعمين
اي ان استاجر له ليدب بطعامه الى فلان بالبصرة
فذهب فوجد فلانا ميتا ولم يجد فلانا او وجد

ولم يدفع فرده فلا اجر له وعند زفر الاجر وانما
فقد بقوله ان رده لانه ترك المحو ذلك المكان
وعاد يستحق اجر الذهاب حامل الكتاب وكل الاجر
حامل الطعام بالاجماع والله اعلم **باب**
باجور من الاجارة وما يكون خلافتها بان خالف
المستاجر في الاجارة ما اقتضاها العقد مع احسان
الدور والحوائث المعدة للسكنى وان كان بلا بيان
بما يعمل فيها والقياس ان لا يجوز ما لم يبين وله اي
المستاجر ان يعمل فيها كل شيء مما لا يضر بناحو الوضوء
وعمل الثياب وكسر الخطب ووضع القناع ونحو ذلك
وله ان يسكنها في جميع الاحوال الا انه اعلى المستاجر
لا يمكن حال كونه حداثا او قصارا او لمحاذا الاثر
ما لكه ومع اجارة الاراضي للزراعة والمستاجر
الشرب والطريق وان لم يشترطها بخلافه فما اذا اثير
ارضافا في الشربة والطريق لم يدخل ملاذ كوان بين
ما يزرع فيها انما يقرب لانه لا يصح العقد حتى يبين
ما يزرع فيها لان ما يزرع فيها يتفاوت ويعقبت
يقتر بالارض وان قال قلت علي ان يزرع ما شئت ومع
اجارة الارض للبنا والفرس فان وقعت المذمة
قلعها الى المستاجر ان لم يرمي الموجر بتزويرها
حالتونها فارعة خالية عنهما الا ان يضرر الموجر
قيمتها اي قيمة كل واحد منهما حال كونه مغلوبا
ان يملكه الموجر هذا بمنزلة التفسير لقوله ان يضرر
الموجر قيمته هذا اذا كان صاحبا للفرس والبنا رافيا
ولم يضر الارض فاذا فسر الارض فحيثما يملكها من غير

ان

يج

رمناه او برضى الموجر بنزكه فيكون البناء والسير
لهذا اي المستاجر والارض لهذا اي الموجر والربط
كالسجور في حكم القلم والترك على حالهما والزرع
بنزك باجر المثل الى ان يدرك اي ان استاجر
الارض للزراعة فنضت المدة ولم يدرك نزكه باجر
المثل الى ان يدرك ومع اجارة الدابة للركوب والحمل
يشترط ان يبين من يركبها او ما يحمل عليها ومع اجارة
النوب للبيس فان اطلق بان قال على ان اركب او يلبس
من شاة وهو المراد بالاطلاق لانه يستاجر الدابة
للكوب ويطلقه اطلاقا فانه لا يجوز نفع عليه في الخيرة
والمغنى وشرح الطحاوي اركب والبس من شاة ولكن
اذا اركب بنفسه او ركب واحدا ليس له ان يركب غيره
فان قيد براكب ولا يس بان قال على ان يركبها فلان
او يلبسها فلان فخالف المستاجر ثم غلب ضمن
مثله ما يختلف بالمستعمل كالفسطاط ونحوه
حتى لو استاجر فسطاطا فدفعه الى غيره اجارة او
اغارة فنصيبه وسكن فيه حتى تلف ضمن عنداني
يوسف وعند محمد لا يضمن وما يختلف به من الاغنيان
يطلق القيد كما لو شرط سكني واحدا له ان يسكن
عينه فان اسمى نوعا وقد اكد كثر تر له اي المستاجر
حمل مثله في الضرر واخف كالسعيير والسهم
لا اضروا اي ليس له ان يحمل ما هو ضرر من البرك والمخ
واحد يد وان استاجر ليحمل عليها مقدار من القطر
فليس له ان يحمل مثل وزنه حديد او ان عطيت
بالاوراق ضمن النصف اي ان استاجرها ليركبها

فاردى

فاردى معه رجلا فعطيت ضمن نصف قيمتها مطلقا
سواء كان اخذ او اشترى فذا اذا كانت الدابة تطبق
حمل اثنين فان علم انها لا تطبق فضمن كل قيمتها ولو
اردى صبيا لا يستمسك عليها ضمن ما زاد الشغل
وان كان صبيا يستمسك فهو كالرجل كذا في الفوائد
ثم المالك باختياره وان شاة ضمن المستاجر وان شاة
ضمن ذلك الرجل فان ضمن المستاجر لا يرجع هو على
ذلك الرجل مستاجر اكان او مستغيرا وان ضمن
ذلك الرجل رجوع هو على المستاجر ان كان الرجل مستاجر
او ان كان مستغيرا لا يرجع ويلزم تمام الاجرة
اذا اعطيت بعد البلوغ الى المقصد كذا في الذخيرة
وان اعطيت بالزيادة على الحمل المسمى ما زاد اي
ان استاجرها ليحمل عليها مقدارا من الحنطة فحمل
عليها اكثر منه فعطيت ضمن ما زاد الشغل الا اذا كان
حملا لا يطبقه مثل تلك الدابة فحينئذ يضمن كل
قيمتها فلو استاجرها ليحمل عليها عشرة محلات ثم
حنطة فحمل عليها خمسة عشر محلا فما فربك
يضمن تلك قيمتها مضافا اذا كانت الزيادة من جنس
المسمى واما اذا كانت من غير جنس المسمى يضمن جميع
القيمة لا قدر الزيادة فقط كذا في الامل وان عطيت
بالعرب والبيك اي اذا ضرب الدابة او كبرها بالمها
او جذها الى نفسه لتقف اذا سرعت في السير فعطيت
ضمن كل قيمته عند اي خيفة وقال لا يضمن اذا فعل
فلا متعارفا ونزع السرج والايكاف يعني اذا
اكري حمارا بهرجه فنزع السرج واوكف باكاف لا

يوكف بمثله البحر فمن اجامه واذا وكفه بكاف يوكف
 بمثله البحر فمن كل القيمة عند أبي حنيفة اذا اهلك
 وعندهما يضمن الزيادة **والاستراح بما لا يسبح**
بمثله اي اذا نزع سرجه واسرجه يسرج لا يسرج بمثله
 البحر بان اسرج الحمار يسرج البرذون فمن كل القيمة
 وان كان يسرج بمثله لا يضمن الا اذا كان زائدا
 عليه في القدر فيخشد يضمن الزيادة **وسلوك طريق**
غير ما عينه وتفاوت اي اذا استاجر رجلا ليعمل
 عليه متاعا وعين له الطريق فاخذ في طريق اخر مما
 لا يسلكه الناس فعطبت ضمن اكل فان كان مما لا
 يسلكه الناس فهلك المتاع فلا ضمان عليه اذا لم يكن
 بين الطريقين تفاوت بان كان الطريق المسلول
 او عراوا بعيدا واخوف من ما عينه المالك ضمن كل
 قيمته **وحمله في البحر** فمن **الكل** اي استاجر ليجمل
 متاعا في البحر فحمله في البحر من ما يحمل الناس وعطبت
 ضمن اكل قوله اكل متعلق بالمسائل كلها المذكورة
 كلها من قوله وبالنضرب **وان يلحق المتاع الى المقصد**
فله الاجر وبرزع رطبة وقد اذن في البرامى
 استاجر ارضا ليزرعها بها فزودها رطبة ضمن ما
 نقص من الاجر ولا اجر على المستاجر **وبخياط**
قبا وقد امر بتمديد اي اذ دفع الى خياط ثوبا
 وامره ان يخيطه فتمد يد يدهم فخطه قبا وامره
 بالخلاف فترك الثوب الخيا ران شا غنمه **قيمة** لا
 وترك الغنم عليه **ولما اخذ العبا** ورفع اجر مثله
 ان شا ودوي الحسن عن أبي حنيفة لا خيار لرب الثوب

والخياط ضامن قيمة ثوبه **بأمره** **الاجارة**
الفاسدة **يفسد الاجارة الشوط** مثل ان يستاجر
 رجلا ما على انه ان انقطع الما فالاجر عليه **وله** اي لا اجر
 اجر مثله بعد التسليم واستيفاء المستاجر المنفعة
 حال كونها لا يجبا وزب اي باجر المثل الاجر **المسمى** وقال
 زفرو الكافعي يجب اجر المثل بالغاما بلغ فان اجر دارا
 على شرط انها تمل شهر بدرهم **مع العقد في شهر واحد**
قط فتنفسد في بقية الشهر ونحو اذا تم الشهر الاول
 فكل واحد منهما ان ينقص الاجارة بحضرة صاحبه
 الا ان يسمى **الكل** اي كل شهر عدد دا فيخشد **مع وكل**
سكن ساعة منه مع العقد فيما في ذلك الشهر
 ومذا مو القياس وقد مال اليه بعض المتأخرين و
 في ظاهر الرواية الرواية لكل واحد منهما الخيار في الليلة
 الاولى من الشهر والداخل ويومها وفي الخلاصة وفي
 الفتاوى الصغرى رجل استاجر دارا للمكنى كل شهر
 بكذا جاز ولزم في الشهر الذي يليه ولا يلزمه في سائر
 الشهور بالاجماع **وان استاجرها اي دارا بعشرة**
درهم سنة مع العقد ولم يسم اجرا كل شهر وابتدأ
 المدة وقت العقد ان لم يسم شي وان سمي يعتبر ما
 سمي فان كان العقد حين **نزل الهلال** اي يوم القرع
 يعتبر الاملية فشهور السنة كلها بالاملية **والا**
 اي وان لم يكن يوم القرع بان كان في اثنا الشهر
بنا الايام فشهور السنة كلها بالايام ثلاثون يوما
 عند أبي حنيفة ومورد رواية عن أبي يوسف وعن محمد
 رواية وعن أبي يوسف الشهر الاو ث بالايام والثاني

بالاهلية فيكمل الاول ثلاثة ايام الاخير و
كذا في الذخيرة اذا استاجر في اثناء الشهر يعتبر
اكل بالايام بالاتفاق **وصح اخذ اجرة الحمام والنجار**
لا اجرة عسب النيس وموضرا به يقال عسب
النجار الناقة يعسبها عسبا اذا قوعها كذا في المغرب
ولا اجرة الاذان والحج والاسامة وتعليم العزاة
والفتنة ومهورة المسيلة ان يقول استأجر ثلث
بكذا على ان يحج عني وان تؤذن عني اما اذا امره بالحج
او الاذان من غير ذكر الاجارة فيجوز كذا في الاصيل
ثم المذهب عندنا ان كل ما عتد بمختص بها المسلم فالاستيجار
عليه باطل بخلافه في بنا المساجد والفتن طر وعتد ان يفتي
ان كل ما لا يتعين على الاجير اقامته فالاستيجار وعلى ذلك
صحح بخلاف الاستيجار وعلى الصلاة والصوم وتخصيص
تعليم العزاة والفتنة يشتر الى انه لو استأجره
لتعليم الخط والكتابة وعلم الادب والشعر والحساب
او الطب جاز **والفتن في اليوم على جواز الاستيجار**
لتعليم العزاة وكذا يفتي اليوم بجواز الاجارة على
تعليم الفتنة **قال** شاعنا يجبر الاب على دفع الاجر
الى الاستاذ وكذا يجبر على اكله المرسومة **وقالت**
الامام ابو محمد الحنفي بخلافه في زماننا لا مام
والمؤذن والمعلم اخذ الاجرة كذا في الذخيرة والروضة
وكذا في الخاتمة واجمعوا على ان الاستيجار على تعليم
الفتنة باطل **ولا يجوز الاتجار على الفتنة والنوع**
والامام كالمزمار والطبل **وفسد اجارة المتاع**
مطلقا فيما يقسم وفيما لا يقسم عندنا في حنيفة ودفتر

الامام

الامام الشريك وعندنا يجوز وهو قول الشافعي وروى
الحسن عن ابي حنيفة انه لا يصح من الشريك والفتوى
على قولها كذا في المعنى والحنبلية في جواز ذلك على قول
الكل ان يعقد العقد على اكل او لا ثم يدفع ثمن العقد
في بعضه بقدر ما يتفق عليه العاقدان وهذا جائز
اتفاقا كذا في الاصل **وصح استيجار الطيور باجرة**
معلومة استمسكتا وصح بطعامها وكسوتها
استمسكتا عندنا في حنيفة اذا كانت المرة معينة وعند
لا يجوز قياسا وهو قول **الشافعي** وفي الحمام الصغير
فان سمي الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة واجلها
وزرعها جاز اجماعا ومعنى تسمية الطعام دراهم ان
يجعل الاجرة دراهم ثم يستبدلها بطعاما يعني يسمي
الدرهم المقدرة بمقابلته طعاما ثم يدفع الطعام
عوضا لها ولو سمي الطعام وبقدر وصفه وقدر
جازا يفي وان استأجرها بالثياب او العوض بشرط
فيه بيان شرائط السلم **ولا يمنع المستاجر من ذبحها**
من وطئها فان اجرت نفسها بغير اذن الزوج فله
ان يبيع الاجارة سواء كان الزوج ممن يبيعه ان يكون
اسرته ظهرا او لا وهذا اذا كانت الزوجة معروفة
فاما اذا كان لا يعرف انها امراته لا يقبونها فليس له
ان يبيعه الاجارة والمستاجر ان يمنع من غشائها في
منزله **فان حبست الظير او مرضت فسخت الاجارة**
وعليها اصلاح طعام العبي يريد به الممنوع وغسل
ثيابه وطعام العبي على ابيه وتهنئته على الطير وما
ذكر محمد ان الدهن والرياحان على الظير فهذا من عادة

[illegible]

ریز عہا

يزرعها المستاجر له كاجرة المالك بالذكي بان اجر
داره ليسكتها يد لا ان يسكن الموجد دار المستاجر
فانه لا يجوز جلا فالك فاعى **فان استاجر كحمل**
طعام بينهما فلا اجر له اي اذا كان الطعام مشتركاً
بين رجلين فان استاجر احدهما صاحبه او حمار صاحبه
ليحمل فضيله منه الى مكان كذا الحمل الطعام كله فلا
اجر له لا التسمي ولا اجر المثل **وقال** ان فعلى له التسمي
كروا من استاجر الوهم من الموهن فانه لا اجر له
واذا استاجر ارضاً لم يذكروا ان يحمل المستاجر ثوبها
او ذكوانه يزرعها ولكن لم يذكروا اي شيء يزرع فالاجرة
فاسدة فزرعها **ومعني** الاجل فله اي للموحر التسمي
ويقلب العقد جائزاً استحساناً والقياس ان يجب
الجر المثل وموقوف ذفر وان استاجر حماراً
بدنياً الى ملكة ولم يسم ما يحمل عليه فالاجرة له
فاسدة **فحمل عليه** ما يحمل الناس على مثله فنسق
الاجرة في الطوق لم يضمن وان بلغ ملكة فله
التسمي استحساناً وفي القياس يجب اجر المثل وان
سأله اي اخضعه الى القامى قبل الزرع في الادنى
وقبل الحمل في الثابتة **نفقت** الاجارة دفعا
للفساد ولو تعدى المستاجر ومنه لا يجب الاخر
باب **ش** **فما ان الاجير** هو تعيل بمعنى
فاعل وفي الحمل اجرنا الرجل مو اجرة اذا جعلت
له على فعله اجرة على ضربين **الاجير** ترك واجير
خاص **الاجير** المترك من يعمل لغيره **واجير** هو
يسحق الاجر حتى يعمل كاصبياع والمضار

والمشاع في يده غير مضمون بالهلاك عند أبي حنيفة
 وزفر والحن بن زياد ومواليناس مطلقا سواء هلك
 بامر يمكن التخزين عنه كالسرقة والغصب او بامر لا يمكن
 التخزين عنه كالحرق الغالب والغارة الغالبة والمكاتب
 وقالوا ان هلك بامر لا يمكن التخزين عنه فلا ضمان عليه
 وان هلك بامر يمكن التخزين عنه فعليه الضمان استحيانا
 واختار المتأخرون الفتوى بالصالح على نصف القيمة
 كذا في الاسرار وقيل اذا شرط الضمان على الاجير المشترك
 مع عند أبي حنيفة وصار كان الاجر في مقابلة العمل و
 الحفظ جميعا كذا في شرح الوقاية وهو قول الفقيه الجي كبر
 والفقيه ابو الليث يعني بان اذا شرط عليه الضمان لا يبيع
 وما تلف اي المشاع الذي تلف بعملة كالتخزين الثوب
 من دقة وكفء ومن فخر او تشميسه وزلفه
وانقطاع الحبل الذي يثبت به المكا وبالحبل وعرف
السفينة من مدة مضمون عندنا في جميع قوله
مضمون خبر ما تلف وقال زفر وان افنى لضمان
عليه ولا يضمن به اي يفرق السفينة بني ادم حتى لا
 يضمن دية من يفرق في السفينة وكذا يستقط من الدابة
 لا يضمن وان كان بسوقه وقوده وكذا من لا يثبت
 على الدابة كالرضيع وان انكسرون في الطريق فمضمون
 احوال قيمته في مكان حمل ولا اجر له او في موضع
 انكسروا اجر بحسابه اي اذا استاجر له حمالا ليعمل
 له دنا على ظهره او دابة الى موضع معلوم باجر معلوم
 فحمل ثم انكسر في بعض الطريق فاما لك بالخيار ان يسأ
 ضمنه قيمة في المكان الذي حمل منه ولا اجر له وان سأل

ضمنه

ضمنه قيمته فمحمولا في الموضع الذي انكسروا عطا اجره
 بحسابه وكذا اذا كسره عمدا فاما لك بالخيار وقال زفر
 ان انكسر لا يضمن وان كسره عمدا يضمن قيمة في المكان
 الذي كسره **ولا يضمن حجام او بزاغ او قصاد لم يتعد**
اي لم يتجاوز الموضع المعتاد بزاغ والبذع والنصد
وفي المغرب بزاغ البيطار الدابة اذا سقطت بالمزوغ
وهو مثل مشروط الحجام والاجر الحجام من يستحق
الاجرة بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن
استاجر شرا بذرهم للخدمة او لرعي الغنم هذا اذا
 تمكن من العمل اما اذا منع عذر من العمل لا يستحق الاجر
 كمن استاجر جيرا يوما للعمل في العجوة كما تتخذ الطين
 ونحوه فمطر ذلك اليوم بعد ما خرج الاجر الى العجوة
 لا اجر له كذا في الدخيرة وقد يسمى جيرا وحده لانه
 لا يمكنه ان يعمل في تلك المرة لغيره ثم اعلم انه اذا
 استاجر لرعي غنمه بدرهم شهرا فهو جيرا جبر مشترك
 الا ان يقول ولا تزغ غنم غيره فحينئذ يصير جيرا
 وحده وان ذكر المدة او لا بان استاجر لرعي غنم
 شهرا بدرهم فهو جيرا وحده الا ان يقول ونزغ غنم
 غيره فحينئذ مع غنمي **ولا يضمن الاجير الحجام من**
يألف بيده او تلف بعملة ومع تزود العمل
في الثوب نوعا وزمانا في الاول اي ان قال لي
ان خطته فاريتا فلك درهم وان خطته روميا فلك
 نفسه درهم فالشرط ان جاز ان عندهم واي العملين
 عمل استحق ما سأل حقه له وقال زفر والشا فقي
 الشرط ان فاستدان وعلى هذا مع تزويد الاجر بالتزود

ديد

في مبيع الثوب بعصفرا وزعفران وان قال للمخاط ان
 خطنة اليوم فلك درهم وان خطنته غدا فلك نصف
 درهم مع الشوط الاول وفسد الثاني عند ابي حنيفة
 حتى لو خاطه اليوم فله درهم وان خاطه غدا فله اجر
 مثله لا يتجاوز درهم في ظاهر الرواية ولا ينقص
 عن نصف درهم في رواية النوادر وقال الشرحان
 جازان وقال **ز** فلو ان فعي الشرطان فاسدان
 ومثوا القياس وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه لا
 يزداد على نصف درهم ولا ينقص عن نصف درهم فان
 خاطه في اليوم الثالث فالصحيح انه لا يتجاوز نصف
 درهم عند ابي حنيفة والصحيح عندهما انه ينقص من
 نصف درهم ولا يزداد عليه فهذا اذا قال على سبيل
 التردد اما اذا قال ان خطنة اليوم فلك درهم فان
 له درهم وان خاطه في الغد وكذا ان قال ان خطنته
 غدا فلك نصف درهم كان له نصف درهم وان
 خاطه في اليوم كذا في شرح الجامع الصغير اليوهاني
 وصح تردد يد العمل في الدكان والبيت اي ان قال
 اجرتك هذا الدكان والبيت على انك ان سكنته عمارا
 فبدرهم وان سكنته حداثا فدرهمين فالاجارة
 جائرة واي العملين عمل استحق المسمى فيه وقال
 الاجارة فارة فيه غير جائرة وصح تردد يد العمل
 في الدكان **م** اخذ اي ان قال اجرتك هذه الدابة
 الى مكة بدرهم وان جاورتها الى المدينة فبدرهمين
 فهو جائز ذكر محمد هذه المسئلة ولم يحكم فيها خلافا
 فاحتمل ان يكون قولك اكل واحتمل قول ابي حنيفة

وقال لا يجوز ربح مع تردد يد العمل في الدابة حملا اي
 ان قال اجرتك هذه الدابة الى مكة على ان حمل عليها
 كوشعير فاجر نصف درهم وان حمل كوحفلة فاجر
 درهم جاز عنده وعندهما لا يجوز ولا يسافر بعبد
استأجره للمخدمة بلا شرط فان سافر به فهو مناجن
 لمولاه ولا اجر عليه وان رده على مولاه بعد ذلك ولا
 ياخذ المستأجر من عبد مجورا اجرا اذا فعله دفعه
لعمله استخسانا ولا يضمن غاصب العبد ما اكل
من اجرة اي ان غصب عبدا فاجرا العبد نفسه ولم
 من العمل محتملا لاجارة فان اخذ العبد الاجر واخذ
 الغاصب الاجر منه فأكله لا يضمن عند ابي حنيفة
 وعندهما يضمن ولو وجد ربه اخذ **ومح قبض**
العبد اجرا ولو اجره عبده هذين الشهرين شهر
 باربعة وشهرا بخمسة مع العفد والشهر الاول
 يكون باربعة والثاني بخمسة ولو اختلفا في ايام
 العبد وجزمه وجري ما الرحي حكم الحال حتى لو اختلفا
 عبدا شهرين بدرهم فقبضه في اول الشهرين جاز
 اخر الشهر والعبد مرض او ابق فاختلفا فقال
 المستأجر ابق او مرض حين اخذته وقال رب
 العبد لم يكن ذلك الا قبل ان تاتي بي ساعة فالتول
 للمستأجر ولو كان موصيا في الحال او غير ابق فالتول
 للموثر والقول **لرب الثوب في المختصر والقبض**
والكمرة والمغفرة اي ان قال رب الثوب للمخاط
 امرتك ان تغسله قبا وقال المخاط فتمتصا فالتول
 لرب الثوب وان قال رب الثوب للمصباح امرتك

جو

ان تصبغها احر فصبغها اصفر وقال الصباغ امرتي
اصفر قال قول لرب الثوب والقول لرب الثوب
في الاجرة **عدمه** اي قال رب الثوب عملته لي بعير
اجر وقال الصباغ باجره قال قول لرب الثوب مطلقا
وقال ابو يوسف ان كاذب الصانع حريفا له اي بينهما
اخذ وعطا كما يخاط بخيط بخيط الثوب باجره فقتل
ذلك مرارا فله الاجر والا فلا **وقال** محمد ان كان
الصانع يعرف ان هذه الصنعة باجره قال قول له
باب فسخ الاجارة وتقسيم الغنم
اذا استاجر دارا فوجد بها عيبا يضرب بالسكنى فله
الفسخ وخراجه بالدار وانقطاع ما اكد مدته وما
الرجعي وقد اختلفت المذاهب في هذه المسائل الثلاثة
فقبل يفسخ بنفسها ولا يحتاج الى الفسخ **وقال**
موت احد المتعاقدين ان عتقه **قال** لا
ان فسخ لا ينتقض بموته وان عتقه **قال** لا
تفسخ بموته كالوكيل والاب والوصي **وقال** في
في وكف **تفسخ** بخيار والشرط والروية **وقال**
عندنا خلاف **قال** في الاولى والثانية والثالثة
الاولى **قال** في المعنى في وجبه الاحتمال من رايها
لا **بمقتضى** ثم العذر اذا تحقق يفسخ بنفس العذر
عند بعض المذاهب وعند عامة المذاهب لا يحتاج فيه الى
الفسخ وهو الصحيح **ثم** الفسخ يحتاج فيما الى القضا او
رضا **قال** الاخر ذكر في الزيادة **ان** يشترط القضا
او الرضا **واشار** في الجامع الصغير وفي الامل **ان**
لا يشترط القضا والرضا **كن** استاجره **قال** لا يقطع

منه **قال** اوجع او ليبلغ له طعام الوليمة
قال اختلفت امواته منه او ماتت او حاقوت **قال** لا يجر
في الفسخ واجره **ولزمه** دين بعيان او بيان من
الموجر او باقرار منه والظاهر ان احدهما مفسد على الآخر
فان المراد بالاقرار الاقرار السابق على الاجارة والا يلزم
ان يكون حجة متعديته ولا مال له سواء او استاجر
داية للسفر **فبدا** **قال** منه **اي** ظهر له منه راي يعني
مدم عنه لا للمكاري اي ان يد المكاري راي منه
فانه ليس بعد راي رواية الامل وروي الكرخي **ان**
عذر **سائل** متفق **وقال** لو احرق حصا يدار من
مستأجرة او مستعارة فاحترق شيء من الزرع
وكوه من ارض غيره لم يضمن وانما ومنع المسئلة
فيها دون ارض ملكه لانه لم يضمن منها فعدم الضمان
بالاخر اذ في ارضه بالطريق الاولى والحصا يد جمع
خصصة اي محبوسة ايا وما يبيع في الارض من
اصول الغنم محبوسة كذا في المغرب **قال** الامام
الميرضي **ان** اذا كانت البرج مادية من هذابي ساكنة
وفي نسخة مادية باليا من هذابي لم يضمن اي سكن حين اوقد
النار ثم تغيرت فاما اذا كانت مضطربة يضمن ان
يضمن ولو سقى سقيا لا يحتمله الارض فتعدي الى
ارض جاره يضمن وان اقعده **خياط** او مبيع **في**
حائز من يطرح عليه العمل بالنصف من منورة
خياط او مبيع **قال** في حائز خياط او مبيع
على ان يقتل ويطرح عليه ويكون الاجر بينهما نصفين
مع استحسانا وان استاجر جولا ليعمل عليه **قال**

بفتح اليم الاولى وكسر الثاني او بالعكس الهودج **وراء**
الى مكة مع **وله الحمل المعتاد** وفي القياس لا يجوز
وتقول **كاشافي وروية** اي روية الجمال الحمل
احب **ومقداد** زاد صطف على قوله ليحمل كان معناه
لان الحمل اي الحمل يعني استاجره جمل ليحمل مقدار مراده
فيحمل فاكل منه في الطريق **رد عوف** اي جازله ان
يرد عوف ما اكل منه وتعي الاجارة وفسخها والوراء
والعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والابدية
والوصية والعقود والامارة والطلاق والعقود
والوقف اي تقع هذه الاشياء اربعة عند خلافا
لكاشافي حال كون المذكور اكل واحد مضافا الى زمان
مستقبل لا البيع واجازة بان باع فضولي عبد رجل
تقال المالك اذا باع ففقد اجزته وفسخه والعتمة
والشركة والهبة والتملك والعلم عن مال قيديه
لانه لو كان عن عدم العدم بيع وبراء الدين
كتاب **المكاتب** اسم منقول من كانت عبده
مكاتبه وكتابا **المطوري** لم اجد الكتابة بمعنى
المكاتب الا في الاساس الكتابة بخبر المملوك سواء
كان قننا او ام ولد او مدبر **مد** اي الحال ورقبته
في المال اي عند اداء المال قوته يوا منسوب على القيمة
او على البدل من محل النقول بدلا لبعض من اكل ثمر
مدار تركيبه على الجميع ومنه كتب الكتابة لانه جمع
الحروف ومنه بعضها الى بعض فسمي هذا العقد كتابة
لانه لا يخلو عن كتابة الوثيقة عادة فالمكاتب كتب
على نفسه امر المولي بايفا البدل والمولي كتب على نفسه

فقد على كتاب المكاتب

الامتنان بعد قبض البدل وركنها الايجاب والقبول
وحكمها صيرورة العبد احق بنفسه ومنافع نفسه
من سيده حتى لا ينبغي له عليه وعلى اكسابه سبيل وشرط
جوازها قيام الرق في المحل فلو كانت مملوكة **ولو غير**
يعقل البيع والشوايخ **حال** او **و** جازا **ن** قال كاتبك
على الف درهم الى سنة **اشهر** **ومنه** بان قال كاتبك على
الف درهم الى سنة على ان يعطيني كل شهر كذا من المنجم
وهو الطالع ثم سمي به الوقت ثم سمي به ما يود به
منه من الوظيفة ثم اشتقوا منه فمما لو انجم الدية
اذا اداهما بخواتم **فيل** المملوك مع عقد الكتابة وقال
ان فملا يجوز كتابة الصبي وقال لا يجوز الكتابة
الامو حلة منجما وانما قيد بقوله يعقل لانه لو لم يعقل
لا يجوز بالاتفاق **وكذا** ان قال لبيد جعلت عليك
انما تود به بخواتم **او** **البحر** كذا **واحد** كذا اذا
ادبته فانت حر والاي وان لم تود فانت قن مع
العقد استحسانا **فخرج** من يد نسيجة لما سبق اي
يخرج بعد الكتابة من يد المولي حتى لا ينبغي للمولي عليه
وعلى كسبه سبيل فلا يمنع من السفر وان شرط عليهم
ان لا يخرج من البلد دون ملكه **وعوم** المولي ان **و**
عكا **نسيجة** فيكون لها العنقا **وجني** المولي عليها **او**
على ولذها **او** تلف مالها **وان** كتابته **المسلم** على
حمر **او** خنزير **او** قيمته **او** على شيء **عني** **لغير**
او على مائة **تبر** **وسيد** **وصيف** اي على ان يرد المولي
عبدا **لغير** **صيته** **فسد** عقد الكتابة **وروي** ان كسب
انه يجوز في الرابعة حتى لو ملك ذلك العين وآداها الى

المولى عتق وان عجز عن ادائه رده الى المولى الى الوقف فلو
 اجاز صاحب العين ذلك فغن مجدا انه يجوز ومن الى حنيفة
 انه لا يجوز وعن ابي يوسف انه لا يجوز اجاز ذلك اولم
 يجوز عن ربه عند الاجارة يجب تسليم عينه وعند عدما
 يجب تسليم قيمته وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه ان
 ملك تلك العين فادى لم يعتق الا ان يكون المولى قال
 ان ادائه ذلك كانت حره حينئذ يعتق وذكرنا اختلاف
 زفر بن يعقوب ان قول زفر كذلك ومورد اية الحسن
 عن ابن مالك وروي صاحب الامالي عن ابي يوسف انه
 يعتق بالاداسوا قال له المولى ذلك اولم يفل وان كان
 طوعا من فديا المكاتب وهو من كسبه باذ كان ما دونها
 في التجارة فغنيه روايتان ولو كانت عليه ذراعتان بيد
 العبد من كسبه تجوز بانفاق الروايات وقال ابن يونس
 في المسئلة الخامسة الكتابة جارية وتقسيم لاية على
 قيمته وقيمة عبيد وكط فيبطل منها حصته العبد ويكون
 مكاتباً ما بقي ما في ادعى الحرة الاول عتق مطلقا وما
 زفر لا يعتق الا بالاداسا قيمة نفسه وعند ابي يوسف ايها
 ادعى شروط او قيمة نفسه يعتق وعن ابي حنيفة
 ومحمد انه انما يعتق با دأعي العين الحرة اذا قال ان ادائها
 فانت حرة وفي شرح الخاوي والتمري تاسي لو ادعى الحرة
 بنا لا يعتق ولو ادعى القيمة يعتق واذا عتق با دأ
 الحرة سعى في قيمته ولم ينقص عن المسمى يعني اذا كان
 قيمة نفسه انقص من المسمى سعى في المسمى لا في قيمة
 نفسه **روى** عنه يعني اذا كانت قيمة نفسه اكثر
 من المسمى سعى في قيمة نفسه بالغة ما بلغت هذا

وان كان مستقفا دأمن قوله ويسعى في قيمة نفسه
 الا انه ذكره بيا نأ وتأكيد الدفع الوهم الذي نشأ
 من قوله ويسعى في قيمته ولا ينقص عن المسمى
 ومع عقده الكتابة على حيوان **هو موصوفه** معناه
 ان بين الجنس كالفرس والجد ولا يبين النوع والصفة
 كالتركي والهندي والبيد والودي وينصرف الى
 الوسط وعبر على قول قيمته وقال الشافعي
 لا يجوز وهو القياس **وكانت** عطف على قوله كانت
 في اول الكتاب اي صح **هو** هذا العقد ايتم او على قوله
 قال في قوله وكذا ان قال اي وكذا مع ان كانت
 كما هو عبده **الكافر** على مقدار حرم معلوم **داي** اسم
 من المولى والعبد له اي للمولى قيمة الحرة **وعتق** **هو**
 بقبضتها وان ادعى الحرة عتق ايتم كذا في شرح الخاوي
 الصغير وفي شرح الخاوي والتمري تاسي لو ادعى الحرة
 لا يعتق ولو ادعى القيمة يعتق ايتم **ما**
ما تجوز للمكاتب ان يفعل به يجوز للمكاتب البيع
 والحلاقه يتناول ثمره المثل وبالمحاباة وبالنقد
 والنسيئة والشرا والسفروا **ان شرط** المولى عليه
 الا يخرج من المصرو للمكاتب تزويج امته وكتابة
 عبده **وقال** زفر وان شافعي لا يجوز وهو القياس
 والمولا اي ولأء المكاتب الثاني له اي للمكاتب الاول
 ان ادعى الثاني بعد عتقه اي المكاتب الاول والا
 اي وان ادعى الثاني قبل عتق الاول **فالاول** المستد
 لا **التزويج** اي لا يجوز له التزوج **ولا** اي بلا
 اذن المولى ولا الهبة ولو بمحض والتصدق **الا**

بيسير اي هبة ربيعة ومدة بيعة ولا ياكل بهما
 وذكر في الذخيرة انه يتصدق ويهب بقدر فلس
 رخيص وقصة اقل من قدر درهم وياخذ الضيافة
 البسعة ويهدي بالطعام المهيأ للاكل بقدر دائق
 فلو وبيع او اقعدى بهما فضاغدا لا يجوز ولا
 التكفل بنفس او بمال ولا الاقراض ولا اعتاق
 عبده ولو كان بمال رجب وبيع نفسه اي لا يجوز
 بيع نفسه من عبده **وتزوج عبده اي لا يجوز**
 مطلقا اي لا فرق بين ان يزوج عبده من امته او من
 امته عينه وبوطاير الرواية وعن اي يزوجانه لو زوج
 عبده من امته **جوز والاب والوصي في حق ربيعي**
الصغير في باب النكاح كما سكت فيمكن ان يبيع ربيعي
 الصغير من عينه وكتابت لا تزوجه ولا يبيع من نفسه
 ولا اعتاقه ولو بمال ويمكن ان تزوجه امته **ولا**
ما دون ومضاد وشريك مطلقا سواء كانت الزوجة
 شركة القاذورة او العفا في شئ من المذكور
 صندما وعند اي يوسف لم تزوج الامه ولو اشياء
المكاتب ابناءا وابنة كانت عليه اي دخل في كتابته
 تهما وانما لم يقل ما ركبنا لانه لو كان مكاتب امالة
 لم يثبت كتابته بعد عجز المكاتب الاصل وليس كذلك
 حتى اذا عجز المكاتب تبعه الاب ولو اشياء **نجاه**
 وكونه في العراية وكلواكل ذي رحم محرم لا ولا بينهما
 لا يدخل في كتابته المكاتب عند اي حنيفة حتى يجوز
 له ان يبيعه وعند ما يدخل **وتواشوي ام ولد**
 منه مع بان تزوج رجل فولدت منه ثم اشترها مع

نفس

الولد

الولد لم يجوز بيعها ولم يدخل في كتابة حتى لا يعتق عليه
 نفس عليه في المشبوط ويدخل ولدها في الكتابة وانما
 قيد بشرا الولد معها لانه لو لم يكن معها الولد يجوز بيعها
 حرة قالهما وان ولدت له اي المكاتب من **منه اي**
 المكاتب ولد مكاتب عليه وكتسبه اي كسب هذا الولد
 له اي المكاتب والزوج المكاتب امته من عبده فكاتبها
 المكاتب فولدت دخل الولد في كتابتها وكتسبه لها
 مكاتب او ما دون نكح ما دون مولاه حرة كايته حرة
بغيرها انها حرة فولدت منه فاستخقت فولد
بغيرها فلا يباخذ بالعتمة وهذا عند ما وعند محمد ولدها
 حرة بالعتمة وان وطئ المكاتب والمادون المكاتب او
 المادون امته ملكها **بشرا** صحيح بغير اذن مولاه
 او **بشرا** فاستخقت فولدت الامه الي بايعها فاعقر في
المكاتب اي في المكسوت الكتابة ولو وطئ المكاتب او
 المادون امته **بشرا** بغير اذن المولي كاستخقت
 اخذ به اي بالعقر **مد** عتق هذا اذا كانت الامه
 شيئا ما لو كانت بكرا فافتقها يوجب بالعقر في الحال
 وكذا لو تزوجها باذن مولاه يوجب بالهر في الحال
فصل واذا ولدت مكاتبه من كسبه
 معتت على كتابتها او عجزت نفسها ومي ام ولد
 صورتها كاتب امته ثم وطئها فولدت فهي بائنا
 ان شاء معتت على كتابتها او اذت بدلها واخذت
 العقر واكسبها من مولاه ان شاء عجزت نفسها عن
 ادا بدل الكتابة ومرد بها الى الوق ومأرت ام ولده
 سواء صدقة في الدعوي او كذا بته فان مات المولي

نوا

عنتت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة وانما
وتركت مالا تؤدي مكاتبها منه وما بقي ميراثا لوارثها
فان لم تترك مالا فلا سعاية على هذا الولد وان ولدته
ولدا اخر فنشاء المولى ولم يدعه فان نسبها لا يثبت
منه لانها مكاتبته ولا يجعل للمولى وطهرها فلا يثبت
النسب منه الا بالدهوة فاذا ماتت سمي هذا الولد
فيما بقي عليها فلو مات المولى بعد ذلك عتق الولد وطلت
عنه السعاية **وان كاتب ام ولد او مدبر مع عقد**
الكتابة حتى لو اديا بدل الكتابة قبل موت المولى صنفها
بالكتابة وعنتت **مجانا بموته** وسمى **في ثلثي قيمته**
او كل البدل بموته حال كون المولى فقيرا لا مال له عز
عبد وعندي يوسف يسمى في الاقل منها وعنده محمد
يسمى في الاقل من ثلثي قيمته وثلثي بدل الكتابة وقيد
بقوله فقير لانه لو مات وترك مالا يخرج المديون
الثلث عتق بالتدبير وسقط بدل الكتابة **وان كاتب**
معي فان عجز نفسه بقى مدبرا والا اي وان لم يعجز مضى
على الكتابة ومات المولى ولا مال له سواء سمي **ذلك**
قيمه او ثلثي البدل بموته حال كون المولى محسرا
لا مال له غيره عند ابي حنيفة وعندهما يسمى في الاقل
وانما قيد بقوله محسر لانه لو كان موبرا ويخرج المديون
من ثلثي المال عتق ولا يلزم السعاية **وان عتق مكاتبه**
عتق وسقط عنه البدل وان كاتبته على الف وجعل
فصاحبه على نصف حال صح والقياس ان لا يصح ان
مريض كاتب عبده على الف من ماله الى شئ من
قيمه الف درهم ولا مال له غيره ولم يخرج الورثة

التاجر

التاجر ادي العبد ثلثي البدل حالا وادي الباقي
الى اجل او رد وقيمتها اذا عتقها وعند محمد يرد
ثلثي الف وموالت قيمته حالا والباقي الى اجله **وان**
كاتبته على الف وجعل الف قيمته الفان ومات
ولا مال له غيره ولم يجز واى الورثة وادي العبد
ثلثي القيمة حالا او رد وقيمتها وسقط عنه الباقي
حر كما تب اى اذا قبل الحر الاجنبى عقد الكتابة لم يرد
العبد ثانيا عن عبد بالف وادي الحر عنه عتق فان
قبل العبد حتى سمع كلامه قبل ادايه فهو مكاتب وان
قار لا قبله ثم ادي القابل الف لم يعتق لانه اراد العتق
برقه كذا في الهياية اي صورة ان يقول حر لمولى العبد
كاتب عبدك فلا فاعل الف درهم ثم على ان يقول حر لمولى
العبد كاتب عبدك فلا فاعل الف درهم على ان اديته اليك
الفا هو حر فكاتب المولى على هذا او قبل الرجل ثم ادي
الثمانية يعتق بحكم الشرط ولو لم يقل على ان اديت
اليك الفا فهو حر فادي لا يعتق فينا ساو في الاستحسان
يعتق ولو ادي القابل البدل لا يرجع على العبد وهل
يرجع على المولى ويتردد منه ما ادي ان اداه بضمات
يتردد وان اداه بغير ضمان لا **وان كاتب العبد**
الحاضر والغائب معني المثلثة ان يقول العبد كاتبني
على الف درهم على نفسي وعلى فلان الغائب وكاتبته على
مذا وقيله **الحاضر مع** العقد عليهما استحسانا والقياس
ان يصح الكتابة على الحاضر حصته من البدل وتتوقف
في حق الغائب على اجازته **وايهما ادي عتقا** ويجز
المولى على القبول وايها ادي بدل الكتابة لا يرجع على

س

صاحبه بشي وان وهب الولد الكتابه للمخاض فبقينا
وان وبيها للغايب لم يعنى وان حررا العبد الغايب
المخاض عتق و بطل عنه حصته من الكتابه ويؤدي
الغايب حصته حاله والا رد في الرق ولا يوجبه
العبد الناييب بشي من البدل وتبطله لغيره يعني
قبل العبد ذلك ولم يقبل فليس ذلك منه بشي حتى لا
لا يجب عليه شي من البدل والكتابه لازمة لثامه وان
كانت الامه عن نفسها وعن ابنتين صغيرين بشي لها مع
العقد راي ادي بدل الكتابه لم يرجع على صاحبه
بشي ويحبر المولي على القبول ويعتقون آية انتهى
باب كتابة العبد المملوك في دلهما
انما اخرجنا مما احببنا ان مكاتب خطه اي خط
المادون بالف وان يفيض الشريك المادون بدل
الكتابه فكتاب نصيبه بالف ويفيض نصيبه فالف
لنما يعنى فان ادعى الف عتق خطه ولا يعنى لشريكه
لكن يسمى العبد في نصيبه الساكت هذا عند ابي حنيفة
وعند ما الكتابه لا تجوز فيكون الاذن بكتابه نصيب
اذنا بكتابه الكل فيكون بدل الكتابه بينهما فان قبض
المكاتب شي يكون بينهما قبل العجز وبعده وانما قيد
بقوله اذن احدهما لانه لو لم ياذن له حق الضيق عند
الكل وان لم يفسخ حتى ادي بدل الكتابه عتق خطه
عند ابي حنيفة وللساكت ان يأخذ من الذي كاتب
نصف ما اخذ من البدل امة بينهما كاتبا با فوطها
احد من ولدته ولدا فادعاه الواطى تحت دعوة
ويثبت النسب ثم وطئ تلك الامه الشريك الاخر

ن
محت

قوله

مولا ولد اقامه عام الاخر تحت دعوة ابيه ويثبت
النسب فبقيت عن الاداء في عام ولد للاول ومن
المستولد لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها
من شريك الاخر عقرها وقيمة الولد ومولاه
والى مستولد من دفع العقرا لها المكاتب فلا يملك
ثانيا يعنى قبل العجز اذا عجزت ترد الى المولي وهذا
عند ابي حنيفة وعند ما ياتي ام ولد للاول ويملكها
كلها له وعليه نصف قيمتها لشريكه عند ابي يوسف
وعند محمد عليه الاقل من نصف القيمة ومن نصف ما
بقى من بدل الكتابه ولا يثبت بنسب الولد الاخير من
الاخر ولا يكون الولد بالقيمة ويعزم العقرا وان
الامه الشريك الثاني ولم يملكها فعتت مولا الشريك
عندهم و عام ولد الاول ومن المستولد لشريكه
الاول نصف قيمتها ونصف عقرها والولد الاول
وانه قبل الاول مع في خطه عند ابي حنيفة وعند
مع من الكل يعنى نصيب الشريك موسرا كان او
مفسرا وان كاتبا بآثارها احد ما حال كون
المعتق موسرا فجزت عن المعتق لشريكه نصف
قيمته ورجع به اي بما ادي عليها عند ابي حنيفة
وعند ما لا يرجع عبد لها دبره احد ما تم حوره
الاخر حال كون الحرة موسرا للدين ان دفعها فعتت
نصف قيمته حرة وان شا عتق وان بنا اسلمني
وان حوره احد ما تم دبره الاخر لا يفيض
المدبر المعتق ولكن ان شا عتق وان شا اسلمني وهذا
عند ابي حنيفة وعند ما ان دبر احد ما او لا صار كله

بته

مبر او ملك نصيبه مباحه فبطل تقويمه الا في ضمن
 نصف قيمته قنا موسرا كان او فسر او عند ما اعتق
 زعم ما نصيبه او لا عتق كله وبطل تدبيره الا في ضمن
 نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى العبد في ذلك اذا كان
 معسرا **باب مسمى موت المكاتب** ويجوز وموت
 المولى كاتبة عن عظمى قسط ووظيفة من وفاء
 بدل الكاتبة وقد كان له مال **سبيل** اي برجي وصوله
 اليه بان كان دينه يقبضه او ما لا يقدم عليه **باب**
الحكم ثلاث ايام والا اي دان لم يكن له مال سبيل في
 طلب المولى بغيره **عجز** بكلمة **فسخها** اي فسخ الحاكم
 الكتابة او فسخها **سيدة** رضاء اي رضاء العبد و **عاده**
 احكام الرق وما في يده **السيدة** وانما لم يقل في الرق
 لانه في حال الكتابة موقوف اليه مزا عند ما وعند ان
 لا يفسخ ولا يعجز ولا يرد في الرق حتى ينوال عليه بخان
 وفي بعض الروايات ينفرد المولى بالفسخ ولا يشترط
 رضا العبد واذا مات المكاتب وله مال لم يفسخ
 الكتابة ونودي كاتبة اي بدل الكتابة من مال
حكم بعتقه في اخر جزء من اجزا حياته وما بقي فهو
 ميراث لورثته ويقتضى اولاده الذين ولدوا من امته
 او اشترام في حال الكتابة فهو قول على وابن مسعود
 وبه اخذ علي وناو قال زيد بن ثابت تنسخ الكتابة
 بموته وموت عتق او ما ترك المولاه وهو قول
 ان فسخ وان مات المكاتب وترك ولدا ولد في كتابته
 لا وناسط على قوله وكذا اي لم يترك ما لا بقي ببدل
 الكتابة سمي الولد في كتابته كاتبة على بجمه فاذا

ادنى حكم بعتقه اي يقتضى الولد وعتق ابيه قبل موته
 ولو اشترى المكاتب ولده ثم مات وترك ولدا مشترى
 فقط **عجز** الولد بالبدل حالا او رد الولد وقيمتا
 عتدا في حيفه وعند ما يورثه على بجمه قال اشترى
 المكاتب ابيه فمات المكاتب وترك وفاقا ورثه ابيه
 مكاتبين كتابه واحدة ولومات المكاتب وترك ولدا
 كاتبا من نحره وترك دينه على الناس فيه وفالمكاتب
 في الولد ففسخ به اي بارسا كناية على ما قلناه
 لم يكن ذلك لفتنا ففتنا بغير المكاتب وفتنا قيد بالدين
 لانه لو ترك عينا لا يتا في العتق بالاحاق بالام اذ
 يمكن الوفا في الحال كذا في شرح السيد وانما **الحكم** موا
 الام وموا لا ب في ولاية اي ولا ولد المكاتب
 في اي بالولا لموا الى الام فهو اي العتق بالولا
 لموا الى الام **فتنا** بالعر والفسخ وما ادعى المكاتب الى
 مولاه من الصدقات والمولى لمن لا يحل له الصدقة
عجز العبد طاب لسيدته وهذا اذا عجز بعد اداؤه
 الى المولى فلو عجز قبل الاداء الى المولى فكذلك يطيب له
 وان كان عينا عند محمد رحمه الله وكذا في الفسخ من
 مؤمب الى يوسف وان جنى عتق كاتبة سيدة حال
 كون السيد حاملا بها اي بالكناية **فجز** دفع او فدى
 اي دفع المولى نفس العبد او قيمته الى ولي الكناية وانما
 قيد بقوله حاملا بها لانه لو كان قاطنا بها عند الكتابة
 يصير مختارا للعتق وكذا دفع او فدى ان جنى مكاتب
 ولم يفتن به اي بارسا كناية على المكاتب **فجز** المكاتب
 عن الاداء اي بارسا كناية على الكاتبة عليه في حال

تب

كتابته في المكاتيب عن الاداء اي نذر قيمته
 عليه اذا كان ارش اختيارية الكثر وان كان اقل فارش الجناية
 وبن بيع المكاتب فيه اي في حقه وقيمة الا ان يقيم
 المولى عليه هذا قوله وما قولك الي يوسف والاخر
 في قوله الاول وهو قولك زفوا ذا فجر قتل القضايع ايم
 وان مات السيد لم تنقش الكتابة ويودي المكاتب
 المال او يتركه على عومه وان غرره عتق بماله
 والقياس ان لا يعتق وان حرر اليه لم ينفذ شرطه
 وقالت الشافعية يعتق صحيح كتابه الولا
 بموتها اذا العتق فيتلوه ثم هو ما حوذه من الولي بمعنى
 القرب يقال بينهما ولاي قرابة ومنه قوله عليه السلام
 الولا كحمة النسي اي وصلة كوصلة النسب وقيل
 الولا والولاية بالفتح النصرية وحصول الثاني بعد الاول
 بغير فصل واستحقاق الارث والنصرة مثبت بعد
 العتق هنا فسمى باسم الولا ثم اعلم ان الولا نوعان ولائقة
 ويسمى ولائمة وسبب هذه الولا الاعتاق عند الجاهل
 والامح ان سببه العقد الذي يجري بين اثنين الولا
 لمن اعتق ولو كان العتق بتدبير وكتابة واستيلاء
 وملك قريب بان ملك ذارحم مخوم منه عتق عليه مطلقا
 سواء كان مالا او بغير مال هذا اذا لم يكن العتق حربيا
 اما اذا عتق حر في عبدا حربيا في دار الحرب وخلاه
 ثم خرجا مسلمين فلا ولاء له ضد ما وعنده اي يوفى
 الولا له ثم العتق لا يترك من العتق وقال العتق يترك
وشرط النسيبة لغواي لو اعتق وشرط ان لا يوليهما
 فالشرط باطل والولا لمن اعتق ولو اعتق رجل امته

في كتاب الولا

من زوجهها العتق لرجل اخر عتقت وعتق هو
 حملها ولا ينتقل ولا يحمل عن مولى الام الى مولى الاب
 اير او هذا اذا ولدت لاقل من ستة اشهر فان ولدت
 بعد عتقها لاكثر من ستة اشهر فولاؤه لمولى الام
 فان اعتق العبد في هذه المسيلة جر ولا ياتيه الى
 مواليه حر عتق لم يعتقه احد تزوج معتقة سواء
 كان للمرب او للجم وسواء كانت عرسية او عجمية فولد
 ولد اولا ولدها لموالها وان كان له آية
 العجمي ولا الموالاة بان والي رجلا عندهما وعندهما في
 يوسف حكمه حكم ابيه حتى لو ترك هذا الولد عمه او خا
 او معتق امه فمهراته لو ارثته عنده لا لمعتق امه
 وعندهما للمعتق اذا لم يترك عصبة بطريق الولا
 وانما قيد بالاعجمي لانه لو كان الاب غير سببا يكون منسوبا
 الى قوم ابيه والتقييد بالحر اشارة الى انه لو كان
 الاب عبدا يكون منسوبا الى موال الى الام بالاتفاق
 والمعتق مقدم في الارث على ذري الارحام حتى لو
 اعتق رجل عبدا ثم مات العتق وترك العتق وخالته
 او عمته او نحوهما يترك العتق دون الخالة والعمة
 ونحوهما والمعتق موخر عن العصبة المسبية
 حتى لو اعتق رجل عبده فمات العتق وترك امنا
 او اخا وعصبة غيرهما وترك العتق يترك
 الابن والاخ دون العتق وان لم يكن له عصبة
 من النسب فان كان هناك صاحب فرض له الباقي
 بعد فرضه وان لم يكن صاحب فرض فمهراته
 المعتق قوله عن النسبة النسبية اخترا عن

العصبة السببية وهو مولي الموالاة **فصل في** العتق
 عليه فان مات المولى بعد الاعتاق ثم مات المولى
 ولم يترك صاحب فرض ولا عصبة **فصل في** المولى
عصبة المولى اي بان ترك المولى ابنا او ابيا يكون
 الميراث للابن دون الاب عندهما وعند ابن تومس
 للاب السدس والياقي للابن وليس للنساء من الميراث
 الا ولما اعتق او اعتق من اعتق بان اعتقت
 امرأة عبدا ثم اعتقه معتقها بعد فوات العبد
 المعتق ثم مات العبد المعتق وتركها فلهما ثلث
 من فني معتقها او ولا من كانتين وكانت من كانتين
 او غيرهن او دبر من دبرهن او غيرهن ولا معتق من
فصل في ذوات الموالاة وهو بحالفه ولاه
 العتاقه باشيائها ان ذوات الموالاة يتوارثون
 من الجانبين اذا انفصل كل تورث كل واحد من صاحبه
 بخلاف ذوات العتاقه لا يجتمع ومنها انه متاخر عن
 ذوي الارحام وذوات العتاقه مقدم عليهم فلذلك
 حيزه بفعل على حدة اذا سلم رجل على رجل **فصل في**
على ان يرثه الذي سلم بان قال واليتك على ان مات
 من راني لك وعلى ان يعقل عنه اي ان قال جنيت
 فعقل عليك وقبله الاخر منه او سلم على يد غيره
 ووالاه اي الرجل على ما بينا **فصل في** العتق وعقله
 على مولاه اي ديبته على الاعلى واربته له ان لم يكن له
 اي للاسفل **وارث** نكرة في موضع النفي نعم جنس
 الورثة من اصحاب الفرائض والعصبات النسبية و
 السببية وذوي الارحام وهو اي المولي الموالاة

اي المولى المولى في استحقاق الميراث وان مات
 المولى قبل ماله لا قرب عصبات الاعلى كما في ذوات
 العتاقه كذا في الذخيرة وقال **فصل في** الموالاة
 ليس بشي شرعا حتى لا يورث ولا يعقل عنه ولا
 اي للاسفل **ان ينقل عنه** اي عن المولى الاعلى
فصل في المولى من الاشياء وهو الاعلى ما لم يعقل الا
 منه اي عن الاسفل وكذا الاعلى ان يورث ولا يورث
 وانما قيد بقوله ما لم يعقل عنه لانه اذا عقل الاعلى
 عن الاسفل وتحمل جنابته عنه او عن ولده لم يكن
 للاسفل ان يتحول بولاية الى غيره وليس للمعتق
 على لفظ اسم المفعول ان يتولى حدها ونحوه
 امرأة فولدت يتيمها الولد فيه وقال لا يتبعها
فصل في الاكراه **فصل في** المناسبة بين الكتابين
 من حيث التدرة والعرو من وهو مصدر اكرهه اذا
 حمله على امر يكرهه ولا يريد والكسر بالفتح اسم
 منه وفي الشرع **هو** فعل فاعله **الانسان** بغير
 زل **ب** الرضا ثم يفسد به اختياره وان كان
 ملكيا والا لا يفسد ولا يزول به امله المكره ولا
 يسقط عنه الخطاب **وشروطه** قدوة المكره على مخيقه
 ما هو فيه وخوف سلطانا كان او لصا والذي
 قال ابو حنيفة ان الاكراه لا يتحقق الا من سلطان قد
 قالوا هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة
 وبرهان **وشروط خوف المكره** على لفظ اسم المفعول
 وقوع ما مدد به وذا ما ان يغلب على ظنه ان فعله
 يصير به محمولا على ما دعي اليه من الفعل وحله

فصل في كتاب الاكراه

وهو الرخصة او الاباحة او غيرهما على ما يشاء من ماله
 ان شاء الله تعالى يثبت صدق وجوده **فان اكره**
 به ماله او شرا السلقة او اقرا بان اكره على ان يبيع
 لتريد عليه الف درهم او اجارة بان اكره على ان يواجر
 داوة **فان قتل متعلق بآكره او ضرب بشدة او جرح**
مدد ففعل خير من ان يبيع البع او الشرا والاقرا
 او الاجارة **اد بفسخه** بخلاف ما اذا اكره ببيع يوم
 او قيد يوم او ضرب سوط لا يكون اكرها الا ان يكون
 المكره صاحب عز ومرتبة يعلم انه يستضربه بقوة
 المكره الرضا قال في الميسوط واحد في البيع الذي
 هو اكره بما يجي الاغتمام البين به وبالضرب الذي
 هو اكره او ما يحدث منه ألم شديد وليس فيه حد
 لا يزداد عليه ولا ينقص منه ولكن على قدر ما يورى الحال
 اذا رفع ذلك اليه **ويثبت به** اي بكل واحد من البيع
 والشرا **وكموم المالك مطلقا** سواء كان ملك عين
 او ملك متفعة **عند القبط للفساد** اي يثبت عند
 القبط وان كان مكرها عند لاجل فساد ممكن
 العتد بسبب فقد ان شرط وهو التراضي وعند زفر
 لا يثبت بلا اجارة ونزاع وقبض **التمن طوعا اجارة**
 كالتمنيم حال لونه ما بعد وان هلك في هذا المثل
 وهو مكره مكره على القبط والبايع مكره على التملك
 ضمن المشتري **قيمة للبايع والمكره** اي البايع المكره
 ان يضمن المكره ان شاء ثم رجع المكره على المشتري
 بالقيمة وانما قيد بقوله وهو غير مكره لانه لو كان
 مكرها وملك البايع في يده من غير نقد لا يضمن وهلك

امانة كذا في الصغير ولو اكره على اكل لحم خنزير
 وكحم ميتة ودم وشرب خمر والواوات بمعنى او
حس او ضرب او قيد لم يحل له ذلك وحل الاقوام
ان اكره بقتل وقطع والواو بمعنى او او ضرب بخاف
منه التلغ على نفسه او عتو من اعضائه **واسم**
يسير اي لا يسعه ان يصير على ما قوعده فان
 صبر حتى تلف به يكون اثم وعنى اي يوسف انه
 لا ياتم وكذا فيما اذا اصابته محنة فلم يتناول
 من الميتة حتى مات في ظاهر الرواية يكون اثم اخلافا
 لابي يوسف وفي الدخيرة فان هدد بضرب سوط
 او سوطي فهو غريم معتبر الا ان يقول لضربيك
 على العين او على المذاكر فالحاصل انه لا تقدر برية
 الضرب بالراي لا بخلافه في احوال الناس في تحمل
 المشاق فالوجه فيه ان يثاب راي المكره فان وقع
 في غالب رايه انه لا يتلف شي منه لا يصير ملجأ
 فيثبت به الاباحة كذا في الامل ولو اكره **علي**
الكره بالله تعالى او بسبب النبي صلى الله عليه وسلم
 فعوذ بالله تعالى **واتلاف ماله مسلم بقتل او قطع**
لا يضمن كما لضرب والخمس **وخصل له اقلها**
 كالمكره واتلاف ماله المسلم فان اظهر ذلك وقبضه
 مطمئن بالايان فلا ياتم والتقبيد بما لم يفيد
 لو جعل احترازا عن ماله الخوي فانه مباح لكن
 الاكره على الايقان بالمباح لا يكون اكرها واثم
 الذي فكاك المسلم ولكن **بما** المكره على الكيف
 واتلاف الماله **بالعبر** بان قتله ولم يظهر منه شيء

واذا لم يصبر واتلف المال للمالكين **فيضمن المكره** على
لفظ اسم الفاعل ولو اكره **على قتل غيره** يقتل لا
يرخص الاقدام **فان قتلها ثم فيها** اذا اكره هذا
اذا كان محققا الدم وان كان متباح الدم فاكراه
على قتله لا يكون اكرها وبالترك يكون انما كذا في
التجنيس الناصري وانما قال على قتل لانه لو كانت
السلطان لرجل قطع يد فلان والاقتلتك وسعد
ان يقطع يد **ويقتل المكره** على لفظ اسم الفاعل
فقط اي دون المكره عندهما وعند ابي يوسف
لا يجب التقاضي على واحد منهما وقال **الزفر** يجب
على المكره دون المكره وقاض **الشافعي** يجب عليهما
ولو اكره **على اعتاق عبده وطلاق امراته** **فقط**
وقم العتق والطلاق عندنا وقال **الشافعي** لا
يتعان ولو اكره على الاقرار بالطلاق فاقر لا يصح
اقراره والفرق ان مائة بالاكراه هو الرضا شرط
اعتبار الاقرار لان الاقرار خير واخيرا فما يقبل
ويعتبر اذا ترجح صدقة على كذب ولا رجحان عند
سلب الرضا به يوبى هذا الفرق ان الكراهة
على الارضاء اذا اذ منعت ثبت حكمه والمكروهة على
الاقرار بالارضاء اذا اقرت لا يصح اقرارها كذا
في القاعدى لكن **في المكره** **بمئة** مطلقا
سواء كان موسرا ومفسرا ولا سعاية على العبد
فلا يرجع المكره على العبد بالضممان ونصف **برأ**
اي يرجع الزوج على المكره **ان لم يلباها** والمهر مسمى
وان لم يكن مسمى يرجع بالمعنة وان وطئها لا

قوله كذا

يرجع عليه بشئ لو اكره **على الردة** والعياذ بالله تعالى
فاظهر المكره لم يرد **ويعتق** والله تعالى اعلم انتهى
كذا **سبب** **الحكام** **مما** **بين** **الكتابيين** **ان** **كلا** **منهما**
من العوارض التي تزيل سبب الولاية والرضا ثم اكره في اللفظ
المنع ومنه سمي كظيم جرا لانه يمنع عن الكعبة وسمي العقيل
جرا لانه يمنع عن التبايع ويقال فلان في حجر غيره اي تربيته
الممانعة للفرق من مومنين **تصرف** **قولا** **لا** **فعله** **لصبر**
وقد **وجنون** **فلا** **يصح** **تصرف** **مبني** **عاقلة** **يقفل** **الشرا**
والبيع **لان** **تصرف** **مبني** **عز** **عاقلة** **لا** **يجوز** **اصلها** **وعنده**
الا **اذن** **ولي** **وسيد** **قوله** **لف** **ونشر** **فالاول** **بالاول**
والثاني **بالثاني** **ولا** **تصرف** **المجنون** **المغلوب** **بمال**
قوله بجواز ان يتعلق بقوله المغلوب فحينئذ معنى الكلام
لا يصح تصرف المجنون المغلوب بماله دون حال اذا تصرف
في حالة الجنون سواء اذن له الموتى او لم ياذن وبجوز ان
يتعلق بقوله لا يصح فحينئذ معنى الكلام لا يصح بماله سواء
اذن له الموتى او لم ياذن اذا تصرف في هذه الحالة وعلى
التقديرين المراد بالمجنون المغلوب الذي يحسن ويفيق
وهو المعتوه الذي لا يفيق اصله كما قالوا ان يكون مرجع
الضمير في قوله ومن عقد منهم وهو يعقله مذكورا
ولان الذي لا يفيق اصله وهو مسلوب العقل لانه
المغلوب او نقول المجنون على نوعين مجنون مغلوب
وهو الذي اختلط عقله بحيث يمنع جريانا لافعال
والا قوال على نهج العقل الانذار او تصرفه لا يصح بماله
وغير مغلوب وهو الذي يختلط كلامه فيشبه مرتكزا
العقل دونه لا وهو المعتوه وكلامها داخل تحت قوله

وجنون فيكون مرجع الضرر مذكورا **فصل في**
منهم وهو يعقله **بغيره الولي** **ويعتد** اي من باع
 من يولا شيئا واشترى وهو يعتد البيع والشرا
 او يقصد فالولي والولي باختيار ان شاء اجازة اذا
 كان فيه مصلحة وان شاقه والمواد بقوله منهم الصبر
 والعبد والمجنون الذي لا يتكلم كلامه والصبي والعبد
 بطريق اطلاق الجمع **وارادة** التثنية كما قبل لرفع الابهام
 والمواد بقوله عقد عقد بين المنفعة والمضرة
 المنصرفات ثلاثة انواع مائة كالمطلق والعقاق
 والهبة والصدقة فلا يملكه وان اذن له الولي ونافع
 محض كقبول الهبة والصدقة فيملكه **بغير اذنه** وداير
 بين النفع والضرر كالبيع والشرا والاجارة والكساح
 فيملكه بالاذن قوله وهو يعقله **احتراز** عن الصغير
 والمجنون الذي لا يعقلان والمراد بقوله عقد عقدا
 داير بين المنفعة والمضرة والتصرفات ثلاثة انواع
 مائة محض كالمطلق والعقاق والهبة والصدقة
 فلا يملكه وان اذن له الولي ونافع محض كقبول الهبة
 والصدقة فيملكه **بغير اذنه** وداير بين النفع والضرر
 كالبيع والشرا والاجارة فيملكه بالاذن قوله وهو
 يعقله **احتراز** عن الصغير والمجنون اللذين لا يعقلان
 والمراد بقوله يقصد انه يقصد انشاء حكمه وفيه
احتراز عن الهازل فانه لا يقصد حكمه **فان ابلغوا**
شيا من نفس او مال فتمنوا هذا التفرع على قوله
لا فعلا ولا ينفع **قرا والصبي** **والمجنون مطلقا**
 اي لا مال ولا يجد من الحدود ولا بطلاق وعقاق

وينفع **قرا والعبد** في حقه لا في حق سيده فلو
 اقرا العبد مال على نفسه لزمه بعد الحرية ولو اقرا
 بجد او قود لزمه في الحال لا بسفاه المحرم من النفع
 بصغر لا بسفاه وقال ابو يوسف ومحمد وهو قول
 الثالث في بخر بالسفاه السفاه الخفة والسفاه الذي
 في عقله خفة وقيل السفاه هو العمل بخلاف موجب
 الشرع ابتعا للهوى وترك ما يدل عليه الحق والسفاه
 من عاداته التبذير والاسراف في النفقة وان يفتقر
 فصرفات لا لغرض او لغرض لا يعود العقل من اهل
 الراي عزضا مثل دفع المال الى الغيبين والعاينين
 وشر الكفاية الطيابة ثم قال والغيبين في العجالة
 من غير محلة **فان بالغ الصبي** **عزير** **سيد** ومعنى
 الرشيد ان يتفق المال فيما يحل ويمسك عما يحرم ولا
 يتصرف فيه بالتبذير والاسراف لم يدفع اليه ماله
حتى يبلغ **عزير الرشيد** **خمسا وعشرين سنة**
 وخروج الزكاة من مال السفاه ويتفق منه على ولده و
 زوجته ومن يجب عليه نفقته من ذوي الارحام الا
 ان القامني يدفع قدر الزكاة اليه ليصرفه الى المساكين
 ولكن يبعث معه امينا ليدفع الى المساكين بمحض من
 امينه ليصرفه الى مستحقها ولو اراد حجة الاسلام
 لم يمنع منها ولكن يسلم القامني النفقة الى ثقة من
 الكساح يتفق عليه في طريق الحج ولو اراد عمرة واحدة
 لم يمنع منها استحيانا **ونفذ** **تصرفه** **قبله** اي تصرف
 غير الرشيد قبل الاجل المذكور هذا عند ابي حنيفة
 وعند ما لا يدفع اليه ابد احتي يوساي يعلم منه

ويجوز تفرقه فيه ويدفع اليه **سواء كان بالغ أو صبي**
 أي خمس أو غير خمس سنة حال كونه **ممسدا** عند خله
 ظمنا وانما قيد بقوله غير شيد لانه لو بلغ رشده ثم صار
 مسفها لم يمنع عنه المال عند أبي حنيفة **وقسوق عطف على**
 قوله لا يستفد لا يمنع بفسق مطلقا سواء كان موصيا
 لماله أو مفسدا له وعند أبي يوسف ويجوز اذا كان مفسدا
 طاله بغير عليه ثم العسوق الاصيل والطارى سواء الاصل
 ان يقع فاستغنى والطارى ان يقع فلا ثم يفسق وقال
 الشافعي بغير عليه **وعفلة** أي لا يحج عليه بفسقة وهو
 ان يكون مفسدا ولكنه سليم القلب لا يهتدي الى التفريط
 الرأفة ويعين ايض في التجارات وعندهما وهو قول
 الشافعي بغير عليه **ودين وان طلب عتقا** وهو اي عتقا المدين
 جسده **وحبس** لم يمنع المدين ماله في دينه **فان كان**
 ماله **دراهم** في سنة **فرضي** يأخذ بلا امره **اجام** ان
 كان **دراهم** وله **دنانير** او بالعكس بيع الدنانير
 في الاول والدراهم في الثاني في دينه استخسانا عند أبي
 حنيفة **دم** مع **القاضي** عرضه **وعفارة** في قضاء دينه
 ولكن يجبر ابد حتى يقضى دينه وقال البيه القاسمي
 في البيع في الدين بالنقد ثم بالعموم ثم بالفقار وقيل
 ببد القاضي ببيع ما يجنى عليه التوي من عروضة و
 يترك دستا من ثيابه بدنة وبيع الباقي وعلى هذا
 المكن وقيل دستان ليدل بقعود في بيته ملوما محسورا
 اذا غلب ثقبه ثم اذا باع القاضي ماله او امر به امينه
 به كان العتق على المدين لا على القاضي وامينه حتى لو
 استحق البيع يرجع بالتمن على المطلوب كذا في شرح

الطحاوي واذا لم يراى لا يحج بافلاس عند أبي حنيفة
 خلا فالتها **فان افلس** متاع اي مشوي **عنى** اي صار
 ذا افلس اي دخل في الافلاس وعنه متاع رجل بعينه
 ابتاع المتاع من الرجل الموعى **فباعه** **سواء**
 اي ماله **للغير** ما حتى يباع المتاع ويتضمن منه بينهما اي
 بالخصص وعندها في يكون للمبايع حق العتق وهذا
 اذا اخذ ارباب الديون او انقام من ماله وقسم بينهم بدار
 اختيارا اما الديون لو اثر بعض الغرماء بقضا الديون باختيار
 فله ذلك كذا في فتوى النسفي **فصل** في حد
 البلوغ **ملوغ** الغلام بالاحتلام **والاجال** والالتزام
 اذا دلت على ذلك وان لم يوجد ذلك فحتى اي قبلوه
 موقوف حتى يتم ثمان في عشرة سنة عند أبي حنيفة وبلوغ
 الجارية بالحيض والاستحلام والكبل والاداي وان لم يوجد
 ذلك فحتى يتم لها **بيع عشرة سنة** وفي بعض النسخ
 ثمانية عشر سنة على ما وكل الحول او العام ولم يتركوا التزاع
 في علامات بلوغها فلو ان ازالها قل ما يعلم بخلافه في العبي
 ومينى بالبلوغ فيها اي الغلام والجارية **بجعة** **عشرة**
 هذا قولهما ومورد رواية عن أبي حنيفة وهو قولك في
 واد لخامدة في حقه **اشترا** **سنة** وحكمها **شع**
مستحق فان تراى قارب الحلم واشكل ارجها في البلوغ
وقالا قد بلغنا **عمد** **قارا** **حكام** **احكام** **البالغين**
 فلو اقر الغلام به ومواري اشترى غرسه او اقرب الجارية
 به بعد ان تم لها **شع** **سنة** **فقبل** قولها بالاجماع اما
 قبل ذلك فلا والله تعالى اعلم **كتاب** **المأذون**
 المناسبة بين الكتابين ظاهرة اذا لاذن فيقتضى سابقة الحجر

فتنبت الاذن عليه **الاذن** الاعلام لغة وفي الشرع
ذلك الحجر المأثبات بالرق **واستقام** استقامت عندنا وعند
الك في وزفر عبارة عن اناية وتوكيل ثم اراد ان يظهر
ثم الخلاق فصرح فقال **فلا يتوقف** الاذن بالاما كن
والا زمان حتى لو اذن لعبد بوما او شهرا او مكانا
كان ما دوننا ابد الى ان يحرق عليه عندنا وعند زفر وقت
ولا يتوقف بزوج دون نوع حتى لو اذن له في نوع فهو
ما دون له في جميع الانواع وعند زفر والشافعي لا يكون
ما دوننا الا في ذلك النوع ولما كان الاذن مثبت بالدلالة
ايضا اثار بقوله **ويستلزم** **السلوك** ان راى عبده **ببيع**
ويستلزم فانه يصير ما دوننا عندنا في غير ذلك
التصرف الذي يراه مولا فيه وفي ذلك لا يتخذ ولوراه
المشتري شيئا بمال المولى فلم يملك منه ولو اذن منه ويتخذ
ذلك الشرا كذا في الذخيرة ولا فرق بين ان يبيع عبدا
مملوكا للمولى او لاجنبي باذنه او بغير اذنه فصحا
كان او فاستقامت **قال** زفر والشافعي لا يكون الاذن
فان اذن المولى اذنا **عالم** العبد بان قال اذنت لعبدك
في التجارة **لا يملك** **شيئ** **بعينه** **بيعه** **ويستلزم** **التقاضي**
وكذلك اذا قال اذنت لك في جميع انواع التجارة قوله
لا بشرأشي بعينه لتف في اخلا في بيننا وبين زفر والشافعي
موجباً وتأكيده للعموم ثم ان اذن فاما يبيع ويشترى
ما بداله من الايمان بغير ريب وكذا بالعبث الفاخر
عند ابي حنيفة خلا فالهما سواء كان عليه دين او لا
ويؤكد اما اذن من بهما ويرى من شيئا لنفسه **ويستلزم**
ويستلزم **بغير ريب** ويشترى شركة عنان **ويؤجر**

٢١٢
نفسه خلا فالك **فمنع** **بغير ريب** من فلو اقر بدين
يلزمه في الحال اذا اقر بغير الولد والوالد والزوج
وبطلان شراره له ولولا عند ابي حنيفة خلا فالهما
ويستلزم **وود بعة** **ولا يتزوج** **المأذون** **ولا**
يتزوج **مملوكه** **مطلقا** **سواء كان** **عبدا** **او امة** **هـ**
وقال ابو يوسف له تزوج الامة **ولا يملك** **المأذون**
الا ان يجيز المولى ولادين عليه فحينئذ يجوز الكتابة
ويصير المأذون نائبا عنه واما لو كان عليه دين **هـ**
مستغرق **مستغرق** حكمه فيما اذا تصرف المولى في
كسب المأذون والمديون **ولا يعنى** ولو بمال الا ان
يجيزه المولى ولم يكن عليه دين ولو كان مديونا ضمن
المولى قيمته لغرماء المأذون على قولهما كذا في الامل
نقلا عن الايضاح **ولا يقرون** **ولا يوهب** **ولو بعوض**
ولا يتصدق **وهدي** **طعاما** **يسير** **اكال** **لوصيف** **وتخوم**
ويضيف **من** **قطعة** **ويحيط** **المأذون** **من** **الشيء** **بغير**
مثل ما يحيط به التجارة ولا يملك حطا الزيادة ولا يملك
الحط من غرضيب **ودينه** **متعلق** **بشيء** **بغير** **بيعه**
المأذون **بشيء** **اي** **يسير** **الدين** **ان لم يقد** **تسليم**
بفضا الدين بامر القاضى فان قضا لا يباع **وقال** **زفر**
وان **الشافعي** **لا يتعلق** **بالرقبة** **وانما يتعلق** **بالكيب** **فلا**
تباع **ورقبته** **في** **دين** **التجارة** **ويباع** **كسبه** **واسم** **بين**
الغرماء **ونحو** **بغير** **اي** **يجوز** **المولى** **ان** **علم** **به** **اي** **بالبحر**
اكثر **امل** **سوق** **وقال** **الشافعي** **يجوز** **الحمل** **بغير** **علم**
العبد وامل السوق هذا اذا علم بالاذن اهل السوق
وان علم بالاذن رجلا ورجلان او ثلاثة فليكون بحض

من العبد ولا يصح اذا كان في بيته بغير محضر منه ثم العبرة
 بشرع الجرد واستناده لا الجرد السوق حتى لو جرد السوق
 وليس فيه الا رجل او رجلان لا ينجر ولو باعوه جاز وان
 باعه الذي علم بجده وان جرد في بيته بمحضر من اهل السو
 ق **ينجر** فمما **يجوز** **كسبه** **وجنونه** اي جنون المولى
 مطبقا **نحو** **قوله** اي المولى يدار الحرب حال كونه **موقفا**
 وان لم يعلم به اما بغير المطبق كالم من فلا ينجر به دون
 السنة غير مطبق كذا في الذخيرة ولو اعني عليه لا يعبر
 بجودا **وينجر** **بالا** **باق** **قوله** **الاب** **ففي** لا ينجر ثم ان عاد
 من الاياق هل يعود قتل لا يعود وقيل يعود **والاستدلال**
 ان ينجر الامة الماذون لها في القارة اذا دلت من موالاتها
 فادعاه المولى هذا عندنا وعند زفر لا ينجر **بالاستدلال**
 اي لا ينجر الماذون بالتدبير ولكن **فمن** المولى **بهما** **اي**
 بالا استدلال والتدبير **فيمتد** **للعن** **ما** لو كان عليها
 دين التجارة وان اقترع **جوده** **بما** **في** **يده** **محر** عند
 اي حنيفة معناه ان يقر بما في يده انما تنته لغريمه
 او غضب منه او يقرب من على نفسه فيعفى **بما** **يد**
 يده وقال لا يصح اقراره ويؤخذ به بعد العتق وما
 في يده لمولاه وانما قيد بما في يده لانه لو اقر بائنة
 الموحية للدفع او للغدا لا **لا يملك** **سيرة** **ما** **في** **يده**
لو **اخذ** **فيه** **بماله** **ورقبته** **اي** **اذا** **الزمه** **ديون**
تقيط **بماله** **ورقبته** **لم** **ملك** **سيرة** **ما** **في** **يده** **فبطل** **تحرير**
 اي تحرر المولى **عبد** **من** **كسبه** **هذا** **اعتد** **اي** **حنيفة**
 وقال لا يملك ما في يده من كسبه وينفذ عتقه في عبده
 ويغرم قيمته للغير **وان** **لم** **يخط** **اي** **وان** **لم** **يكن** **الدين**

محيط بما له ورقبته **محر** **تحرير** **عبد** **من** **كسبه** **قوله** **وان**
لم **يكن** **يخط** **مطلوق** **على** **مجموع** **الشرط** **والجز** **اي** **قوله** **لو** **اخذ**
ولم **يكن** **مطلوق** **اي** **بيع** **العبد** **المأذون** **شيئا** **من** **سيرة**
الا **بمثل** **القيمة** **هذا** **اذا** **كان** **عليه** **دين** **اما** **اذا** **لم** **يكن** **عليه**
 دين فلا يجوز بيعه من المولى ولا يزوج ولا يبيع المولى منه
 فان باعه من المولى ينقصان عن القيمة لم يجز مطلقا
 كان الغيب او بواحد في حنيفة اي عند ما جاز
 البيع فاحسب ان الغيب او يسيرا ولكن بخير المولى بين
 ان يزيل الغيب ويبقى ان ينقص البيع وهذا الذي ذكره
 على قوله **اي** **حنيفة** **قوله** **بعض** **المشايخ** **وقيل** **الصحيح**
 ان قوله **كقولها** **ان** **باع** **سيرة** **من** **بمثل** **القيمة** **واقل**
محر **وبطل** **التمن** **لوسم** **المولى** **المبيع** **الى** **العبد** **المديون**
اي **قبضه** **اي** **قبل** **قبض** **التمن** **بمختلف** **ما** **اذا** **كان** **التمن**
 عرضا فحيث لا يبطل **ولم** **جنى** **البيع** **بالتمن** **اي**
 المولى ان يجبس البيع لا يسل الى العبد بسبب التمنا
 قيد بمثل القيمة واقل لانه لو بلغ المولى من عبده باكثر من
 القيمة بقليل او كثير فالرأى ان لا تسلم للمولى ويكون
 المولى بالخيار ان يشأ فنقص البيع وان شأط الغنفل
 من القيمة كذا ذكره **شمس** **الامة** **الشرعي** **وعنه** **في** **شرح**
 المبسوط من غير ذكر الخلاف ويحتمل ان يكون البيع كلوا
 عند اي حنيفة وهو قول بعض المشايخ كما في البيع الاول
 كذا في الكافي **ومحر** **اعتد** **اي** **اعتاق** **المولى** **عبده**
 المديون ولكن **ممن** **المولى** **قيمة** **لغير** **ما** **اذا** **كانت**
 مثل الدين او اقل وان كان اقل من قيمة من الدين
 غير **وطول** **بما** **بقي** **من** **الديون** **بعد** **عتقه** **فان** **باعه**

سيد اي العبد المدبون وعليه دين يخط برقبته وقبضه
 المشتري **عقبة المشتري** هي التي تسمى **العقبة** ما لم يبيع وهو
 المولى **فان** وجد المشتري العبد بعد التضمين و
 د عليه اي على البائع **بغير** رجم المولى **بقيمة** على الذي
 اخذ منه ويكون **حق الفروما في العبد او مشتري**
 عطف على البائع اي منمن الفروما البائع او مشتريه او
ايجازوا البائع واخذوا الثمن ثم ان ضمنوا المشتري
 قيمته رجم المشتري بالثمن على البائع واما اختار
 الفروما فضمنته بري الاخر حتى لو توبت القيمة على الذي
 اختاروه لم يرجعوا على الاخر وتوباع **سيدة** من رجل
 واشتم المشتري بالدين ثم جال الفروما بعد ما قبض المشتري
 العبد **فالفروما** رد البيع اذا باع بئس لا يعني بدوهم
 اما اذا باع بئس يعني بدوهم فليس لهم ان يردوا البيع
 وقايدة الاعلام سقوط الخيار للمشتري في الرد بعيب
 الدين فان باع عبده المدبون وكلمه الى المشتري وان
 قال **ان ايم** قال **المشتري ليس بحصم** لهم معناه اذا انكر
 المشتري الدين عند ما وعده الى يوسف الحصري خصم
 لهم فسمع بينهم عليه ويقضي بدوهم وانما قلنا
 معناه اذا انكر لانما اذا اقر المشتري بدوهم ومعدتهم
 في دعوى الدين كان للفروما ان يردوا البيع بلا خلا
 كذا في شرح الهداية نقلا عن الامام الحنوبجي وعلى هذا
 الخلا في اذا اشترى دارا فباعها رجلا او وهراب
 وسلمها اليه وغاب ثم حضر الشفع فالمشتري والمولى
 ليس بحصم عند ما خلا فالابي يوسف وروى ابن سماعه
 عنهما مثل قول ابي يوسف في مسئلة السطحة **ومن قدم**

سحر او قاله **فابعد** يد فاشترى وباع ارضه كل
 شي **فانما التجارة** والمسيولة على وجهين احدهما ان يخبر
 مولاه اذ ناله فيصدق استحسانا عدلا كان او غير
 عدل وثانيهما ان يبيع ويشترى ولا يخبر بشي فسمى
 الاستحسان بثبت واذ الزمة ديون لا يكون في كسبه
 وقال قتادع الرقبة حتى **يحضر سيدة** فان حضر
 واشترى بانه **بيعه** الدين والاي واز لم يقر وقال
 انه محجور لا يباع والقول قوله وعلى الفروما البينة فان
 اقاموا يباع والا لا ويطلب بعد العتق واذ اذن **ه**
الدمي الذي يعقل او المعتوه الذي يعقل البية
 وانشر او ليه فهو اي كل واحد منهما في البية **والشرا**
كالعبد الماذون حتى ينفذ تصرفه ولا يتعقد بنوع دو
 نوع ويصرف ما ذونا بالسكوت ويبيع اقراره بما في يده
 من كسب الى غيره ذلك وقال الثاني يقر في الصبي لا يجوز
 قوله يعقل البيع اي يعلم كوز البيع سالما للمالك جاليا
 للبرع كذا في الهداية وذكر في الخامسة معناه ان يعرف ان
 البيع بطل الملك ويعرف الغبن القاحل والبيع حتى لو
 لم يعرف ذلك لا يصح الاذن واعلم ان وليه ابوهم ومو
 الابن ثم الجد اب الاب ثم وصيه ثم الولي ثم القاضى او
 وصيه فاما الام او وصيها فلا يصح وكذا امير البلوة
كف **العصب** المتأسست بين الكتمانين
 ان العصب من انواع التجارة حتى اذا اقر الماذون
 به صح كما يصح بدو التجارة ولم يصح بدو ما ظهر لانه
 ليس من التجارة والغبن المفضوثة لا يملكها الغاصب
 كالعبد الماذون لا يملك ما اكتسبه والعبد كما كان هو

على كذا الغصب

يجوز ان يصر في مال مولاه يدوانه فكذلك القاسم
 لا يملك ذلك شرا وبه في اللغة اخذ الشيء ظاهرا يتا
 عصبت على الرجل الشيء وعصبت منه وعصبت ما يا عصبها
 ويقال للمغصوب عصب شتمته بالمصدر الشتمت عصبها
 لمتقوم بحترم يغتر اذن المالك على وجه يزيل يدان كان
 في يده وزاد في كانه على هذا القول او يتصرف به ان لم يكن
 في يده وفزع على القصر مسئلة استخدام عبد الغير واخذ
 على ذابة الغير وفزعها في المتن على الوداد بالغير وفزعها في
 المتن على الازالة والنصب شرعا لا يتحقق في البيعة والحريم
 الحريم لانه ليس بما ولا في حرم السلم لانها بمنقوتة ولا يبي
 مال الحريم لانه ليس بمحترم ولا فيما اذن المالك باخذه
 كالوديعة ولا فيما لا يزيل يد المالك منه كزوايد المغصوب
 فالعصب عندنا **اليد المبطلة بالبيعة**
 اي مع اثبات اليد المبطلة وهذا ان نعي هو اثبات اليد
 المبطلة ولا شرط ازالة اليد واعلانه لا بد ان يرا
 على هذا التعريف لا كسبل الخفية للمخرج السرق وحكمه
 الا ان لم يعلم ورد العين قائمة والعزم مأكلة وان كان يدون
 العلم بان غلزان الماخوذ ماله واشترى عينا ثم ظهر
 استحقيقه فالضمان لا يضر **فالاستخدام** اي استخدام
 عبد الغير **حمل الدابة عصب** لا يجوز ان يصر على اليد
 والنال للمخبر وزوايد المغصوب غير مضمونة عندنا
 خلا فالزفرو قد فرع على هذا بتعبد المالك عن الماشي
 حتى هلكت وامساك الغير حتى قلعه الاخر ضرر سواه
 حبه حتى ضاع ماله او اهدام داره وهذا غير متفق
 لانا اثبات اليد لم يوجد في هذه المسائل **وجب** على القاسم

عصب

رد عصبه الى المغصوب من ان كان قايما في مكانه
 او رد مثله ان ملكه عند الغاصب مطلقا كما كان
 بفعله او بغير فعله **وهو مثلي** اي والحال انه المغصوب
 مثلي الكيل والموزون **وان اقصر** وانقطع **المثل**
 غير ايدى الناس **فقيمة يوم الكفومة** اي يجب
 قيمة المغصوب يوم الكفومة عند اي حقيقه
 عند اي يوسف قيمة يوم الغصب وعند تحصيل قيمته
 يوم الا تقطع **وما لا مثل له** من المغصوب كالعدد
 المتفاوتة كالتيك والدواب والبطيخ والرحمان
فقيمة يوم عصبه وقال مالك يضمن مثله سواء
 من جنس ذلك والحكم فيه غير مقصور على العدديات
 المتفاوتة فان كثيرا من الموزونات ليس بمثل
 من ذوات القيم كالقيمة والقدر ونحوهما ثم المراد
 ليس بالوزن مثلا ما يوزن عند البيع بل يكون
 مقابله بالتمش مبنيا على الكيل والوزن والعدد
 ولا يختلف بالصنعة حتى لو اختلفت كالقيمة والقدر
 لا يكون مثليا ثم مالا يختلف بالصنعة اما غير مصنوع
 او مصنوع لا يختلف كالدرهم والدنانير والفلوس
 فكل ذلك مثلي وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات
 القيم في كتبهم ولا احتياج الى ذلك فما وجد له المثل
 في الاسواق بلا تفاوت يعنده فهو مثلي وما ليس له
 كذلك فهو من ذوات القيم ثم معنى العدد **ياتي** المتفاوتة
 الشيء الذي يعد وتكون افراده متفاوتة ولا يرا
 منها ما يكون مقابله بالتمش مبنيا على العدد كما يكون
 مثلا فانه يعد عند البيع من غير ان يقال يباع الغنم

يات

✓

ن

عشرة بكذا واما العدد في العي هو المتفاوت مثل الجوز
والبيض والفلس فهو كالمكيل وفائدة التشبيه بالمكيل
دون الموزون ان من الموزونات ما ليس بمقابل للموزون
الذي في تعيينه ضرر وهو الطشت والتمائم ونحوها
من المصنوعات كذا في شرح الامل فان ادعى الغاصب
بملكه حبسه اكله حتى يعلم انه لو بقي لآل سوره
ما اذالم يظهر قضى عليه يبد له اي المثل او القيمة
مدا اذالم يرضى المالك بالتعويض بالقيمة ما اذ ارضى فانه
يقضى ولا يتلوم ومدة التلوم ما تقول الى رأي الثاني
والغصب ثابت فيما ينقل ويحول فان غصبه فحقا
اي الصبيحة وقيل كل مال لا يملك كذا في المغرب
في يد بان صار جراسية وسجدة ونحوها لم يملكه
الغاصب عند اي حيفه وهو قولنا في يوسف الاخر وقال
محمد بن ميمون وهو قول ابي يوسف الاول وهو قال الثاني
وما فقص بسكناء وعمله بان كان عمله اكداة والغصا
وزراعتهم ضمن النقصان كما في النخل اي يضمن
النقصان في الصورتين كما يضمن النقصان في المصوب
النخل فيما انتقل عن الغاصب مطلقا سواء كان بقوله
او بفعله غيره كالغور والثلل وذهب الى السمع والبصر
وانما قلنا بسكناء لانه اذا اهدمت الدار بعد ما هو
عضبها وسكن فيها لا بسبب سكناء وعمله لا ضمان عليه
عند اي حيفه وفي القول الاخر عن ابي يوسف كذا في
غصب المبسوط وقال في خبر بن يحيى في نقصان
الارض انه ينظر كم ستا بجره من الارض قبل استمائها
وكلم ستا بجره اذا استمائها فتفاوت ما بينهما نقصانها

وقال محمد بن سلمة ينظر كم تشتري قبل استمائها وبكم
تشتري بقدره فتفاوت ما بينهما نقصانها كذا في
النهاية ثم النقصان انواع **اربعة** بتراجع السعر
وبتفاوت جزاء العين وبتفاوت وصف مرقه رفته
كالسمع والبصر واليد والاذن في العين والسياسة
في الذئب واللبس في الكتلة وبتفاوت المعنى المرغوب
في العين فالاول لا يوجب الضمان في جميع الاحوال
اذا رد العين في مكان الغصب والثاني يوجب الضمان
في جميع الاحوال والثالث يوجب الضمان في غير احوال
اثرها اما في الربوي بخوان يغضبه حنطة فتعفت
عنده او انا فضة فتعفت فليس له ان يمسكها بالخير
لان شاخذ ذلك بعينه ولا شيء غيره وان شاخره
وضمنه مثله فناديا عن الربا وقال **الثاني** له
ان يضمن النقصان والرابع وهو فوائد العين المرغوب
فيه في العين كالعبد المحترف اذا سئى كرفته في يد
الغاصب او كان شاخا فتشاخ في يده يوجب الضمان
مدا اذا كان النقصان قليلا اما اذا كان كثيرا يتخير
المالك بين الاخذ وبين تركه مع اخذ جميع قيمته وتركه
اخذ الفاضل بينهما في مثله كخرق الثوب والخرق
وقد اذا اورد في مكان الغصب اما اذا كان في
غير مكان الغصب فالمالك بالخيار بين اخذ القيمة وبين
الاخذ برأيه الى مكان الغصب **وان استغله**
تعدى بالقيمة اي ان غصب عبدا فاجره فاخذ
اجرة فنقصت الاجرة من النقصان وتصدق بالقيمة
عندما وعند ابي يوسف لا يتصدق **كالرهن**

ويزان بترك التولوع وياخذ القيمة وان نقصت
 الارض تا قطع **فمن** مالك الارض له اي للغاصب
 البنا والفرس اي قيمتها ان شاها لكون كل واحد منهما
 مقلوما ويكون ويكون كلاما له معناه يضمن
 بنا او سجن يوم يقطع لاقية بنا او سجن ثابت في الارض
 ولا قيمة بنا او سجن مقطوع وان عصب ثوبان صبيع
 احمر او سوي قاتم **السوي** السوي السمن اي بلبه
 به وخطه **منه** المالك **قيمة** ثوب ابيض ومثل
 السوي او واحد من المالك ومنه ما زاد اصبع
 والسمن اي زيادة الصبغ والسمن والامنافه
 المتعدية تباينة فليزوم عليه الصبغ والسمن وقال
 الشافعي في الثوب لما كره ان يمسكه ويامر القاصب
 بازالة الصبغ عن ثوبه بالغسل بقدر الامكان ويضمنه
 نقصان الثوب ان استقصى بذلك ثوبه **فمن**
عيب المضموم ولو قال اذا غاب المضموم كان ربه
ومن المالك **قيمة** ملكه الغاصب وكذا ملكه باذنه
 الضمان او حكم القامي عليه بالضمان وقال الشافعي
 لا يملكه فلو كان قريب الغاصب يفتق عليه باذنه
 الضمان عندها وعندنا لا يفتق **والقول في القرض**
للغاصب مع يمينه والبينة للمالك اي اذا قام
 للمالك البينة على زيادة قيمة المضموم يقبل بینه
 ولا يلتفت الى قول الغاصب ثم اذا لم يكن للمالك بينة
 وجاء الغاصب بيمينه ان قيمته كذا وكذا كذب ربه بالثوب
 وطلب يمينه هل يقتل بینه الغاصب قيل لا يقتل
 وقيل ينبغي ان تقبل كذا في الاصل **فان** طر المضموم

للمالك

بعد التقضي وقيمة اكثر مما ادى للغاصب والحال
 انه قد ضمنه بقول المالك او ببينة اقامها المالك
 او بتكول الغاصب عن يمينه وهو اي المضموم للغاصب
 والاخياد المالك في ايراد القيمة وياخذ المضموم
 فان ضمنه يمين الغاصب فالمالك يضمن الضمان
 او ياخذ المضموم ويرد العوض في ظاهر الروا
 وهو الاصح وقال الاخر لا خيار له وان باع المضموم
 بيمينه المالك يفتق بعه وان حوره ثم ضمنه
 لا يفتق **وزايد** المضموم امانة في يده **الف**
 مطلقا متصلة كانت كالسمن والجمال والصوف او
 منفصلة كولد المضموم واللبن والبيض وعمر
 البستان المضموم قوله **فضمن** بالتحدي اي
 من الغاصب تفريع على قوله امانة او بالمنع بعد
حب امانته وقال الشافعي روايد الغصب مضمونة
 مطلقا ولو باع الغاصب الاصل والزيادة وكلم والزيادة
 متصلة فان كان قائما اخذه صاحبه وان كان هائلا
 فهو بالخيار وان شا من الغاصب قيمته يوم الغصب
 وان شا من المشتري قيمة يوم القبض وليس له
 ان يضمن البايع بالتبعية والتسليم قيمة زائدة عند
 البويضة وقاله ان يضمن البايع بالتبعية والتسليم
 قيمة زائدة **وما** نقصت الكبارية بالولادة
 في يد الغاصب **مضمون** هذا اذا حدث الحبل
 في يد الغاصب من غير المولي والزواج اما اذا كان الحبل
 من احد هما لا يجب عليه الضمان لان النقصان ولا
 في الهلاك ولكن **يجبر** النقصان بولدها ان كان في

ص

قيمة الولد وقابله يسقط ضمنا عنه الغاصب اذا ادى
الولد **قال** زفران فمضى لا يجبر النقصان وذكر في
الذخيرة لا يسقط في ظاهر الرواية وعن محمد بن سفيان
وكذا اذا قطع قوائم شجر انسان او جز صوف شاة فمضى
ثم ثبت مكانها اخري او حصي عيد غيره فاردادته قيمته
بسبب الخصى **ولو زنى الغاصب او غيره بمقصودة قود**
الى صاحبها **ثم انت** التجارية بالولادة **فمن الغنم قيمتها**
يوم طلعت عند ابي حنيفة وعند ما لا يضمن قيمتها التجارية
ويضمن نقصان الكيل **ولا يضمن الكوة** اي دية الكسوة
اذا زنى بها فحملت ثم ماتت بالولادة **ولا يضمن مساقعة**
الغصب اي الغصب مطلقا الا ان ينعقد باستعماله
فيغيره نقصانه **وقال** الشافعي يضمنها حتى يجلس جسر
المثل ولا فرق في المذهب بين من صرفها الى نفسه
او مطلقا على المالك في الحكم **وقال** مالك ان صرفها
الى نفسه بحسب اجر المثل وان عطلها لاشي عليه وزيده
الفتاوى السر اجبه اذا سكن دار معدة للقلعة من
غير استيجار بحسب الاجرة وعليها الفتوى ولا يضمن
خمر المسكين واختاره بالقلعة **ومن المثل** لها
لو كان الذم حيا **وقال** الشافعي لا يضمنها للذمي اي غنما
وان غصب من **لم يضمن** خمرها او جلد مسنة فدفن
فلما لك احد **وما** زاد الدباغ اي ورد
زبادته الدباغ معنا ان ينظر الى قيمة ذكيا غير تدبوع
والى قيمة تدبوعا فيضمن فضل ما بينهما والغاصب
حسبه حتى يستوفي حقه **وان** **التلف** **فمن الكيل**
نقص دون الجلد عند ابي حنيفة وعند ما يضمن قيمة

الجلد مدبوعا ويعطى ما زاد الدباغ فيه ولو هلك بالجلد
واخل في يده لا يضمن بالاجماع قوله فمضاهي الماردينه الخليل
بالنقل من الشمس الى الظل ومن الظل الى الشمس وبالذباغة
الدباغة بما له قيمة كالقرص والعصا **وان** **دبغة** **بما** **لا** **قيمة**
له كالتراب والشمس فلصاحب ان ياخذ الجلد ولا شيء له
عليه وان استهلكه الغاصب يضمن قيمته ظاهر غير
مدبوع فان خلل الخمر بالقاء الملح فعند ابي حنيفة مساو
ملكها للغاصب فلا شيء عليه وعند ما ياخذ المالك ويعطى
الغاصب مثل وزن الملح من الخمر وان خللها ببيت الخمر
ضمن محمد بن حنبله تعالى ان صار خلا من ساعته يغير ملكه
للغاصب ولا ضمان عليه وان لم يصر خلا الا بعد زما
بان كان اخل المعصية قليلة فهو بينهما على مقدار كلهما
وقال بعض المشايخ لما لك ان ياخذ الخمر والوجوه كلها
بغير شيء **ومن** **سهر** **مغرفا** **واراق** **سكوا** **او** **مصنفا** **للماء**
فمن **ومكروهم** **هذه** **الاشياء** **مدا** **عند** **ابي** **حنيفة** **رحم** **الله**
وعندهما لا يضمن ولا يصح بيعها والمعرفة اليه الا هو
السكر فيختصن بصير الرطب اذا اشتد والمنصف
ما دهم بضعفه بالطنخ وقيل الاختلاف في طرد في الطيل
الذي يضرب للرهبان ما طيل الفزاة والذو الذي يباح
ضربه في العرس يضمن بالاختلاف من غير خلاف **وقال**
الغفيرة ابو الليث رخصته الدفات الذي يضرب في
زها شامع الصنجات ينبغي ان يكون مكروها وقيل
الفتوى على الضمان اعمه عدمه على قولهما لا في بيع
ذلك وهو اختيار سند الاسلام وهو الصحيح **ومن**
عقبا **م** **ولدا** **ومدبرة** **في** **يد** **الغاصب** **فمن** **قيمة**

المسلمين بالاتفاق لا قيمة ام الولد عند ابي حنيفة
وعندهما يضمن قيمتها ولا فوق بين المدبر والمدبرة
وامه اعلم **قصاص الشفعة** تناسل الكتمانين
من حيث ان كل منهما يقتضي الى ملك مال الانسان بغير مشا
الا ان الغصب يصلح سببا لتملك كل مال والشفعة لا تجري
الا في العتاد فلذلك قدم الغصب مع كونه عدوانا وهي
مشقة من الشفع ومن الغنم سميت بهما لما فيها من شبهة
المشقة الى ملك الشفيع ومنه الشفعة الذي هو ضد
الوتر لما فيه من الغنم ومنه الشفاعة لانه يضمن الجاني الي
غيره من الكافرين وفي الشرع **هي تملك البقرة جيرا**
على المشتري بما قام عليه اي يبدل ما قام المبيع على المشتري
وهو الثمن وحق الدلالة وهي ما تحق من المون بسبب الشري
وعلى الشفعة للمخلط في نفس المبيع بان يكون المبيع
مشتريا بين رجلين فباع احدهما من اجنبي **في المخلط**
في حق الشفعة والكسوف بالكسر وهو نصيب المالك في الشرع
عبارة عن ثوبه الانتفاع بالمأستقبال من ارضه والادواب
كذا في المغرب ونحو ابي يوسف انه مع وجود الشريك في
الرفقة لا شفعة لغیره **او استوى والطريق** **او كان**
كل واحد منهما **حائقا** والطريق الحائس ان لا يكون
نافذا والشريك الحائس ان يكون زهرا لا تجري فيه الشفعة
ثم قيل ان يدبر امير السفن وما يجري فيه السفن وهو
شركة عامة وهذا عندهما وعند ابي يوسف انهما لا ينفعا
الحائس ان يكون زهرا يستقيم منه قرا حان او ثلاثة اقرح
والقرا ح قطع ارض لا يجر فيها وقيل ان كان شركا
الزهر من يحيي فهو خاص والافواه عام ثم اختلفوا في

حد ما يحيي وما لا يحيي فقتل ما يحيي قدر ما فيه
وقتل خمسة وفتل ما يعيون وما لا يحيي كله لا
ولما لا يصلح خاص ما يتفرق ما في بين الشركاء ولا يبقى
اذا انتهى الى الاخر ولا يكون له منفعة العام بخلافه
ثم الجار الملك وهو الذي داد على ظهر الدار المشقوة
وبابه في سكة اخرى وقال **الشركة** في الشفعة الجوار
وواضع الجذوع على الحائط والشريك في حشيشه كانية
على الحائط جاز وتاويله اذا كان حق وضع الجذوع
من غيره ان يملك شيئا من رقة الحائط لانه اذا كان هكذا
فله حق الشغل لا ضرر فكان جارا لا شركا وكذا الشريك
في حشيشه موصوفة على الحائط او لم يكن له شيء من النعنة
جاز لا شريك فلا يشفعه مع الشريك **على عدد**
الروس اي تجبا الشفعة مقسومة على عدد الروس دون
معايير الاملاك **بالبيع** وقال **الشركة** في قسم بينهم على
عدد سهامهم حتى لو كانت دار بين ثلاثة لا حصة
نصفها والاخر ثلثها والاخر سدسها فباع صاحب
السوس فيسبب اجنبيا واخذ الشريك ان البيع بالشفعة
فعندنا يقسم بينهما نصفتان وعنده يقسم بينهما بال
ثلاثة اخماس لصاحب النصف وخمس لصاحب
الثلث ولو اسقط بعضهم حقه فهو للباقين على عدد
روسهم ولو كان البيع غريبا يقتضي بها بينكم
على عدد رؤوسهم **وتستغفر الشفعة بالاسماء** **او تملك**
بالاخذ بالتراضي او بقضاء القاضي وقايدنه تظلم
فما اذا مات الشفيع بعد طلب العائنة والنفذير
او باع داره المستحق بها الشفعة وبيعت وان يجنب

خماس

الدار المشفوعة قبل الحكم او تسليم المشتري لا تورث
 ضمنه في المصونة الاولى وتبطل شفعة يفلت الثانية
 ولا يستحقها في الثالثة لعدم الملك في المشفوعة
 والله اعلم **باب من يشهد بالبيع** طلب الشفعة والحفوة
 فيها فان علم المشتري بالبيع **اشهد في مجلسه**
 اي مجلس علمه على ان يثبت على فوزه بالبيع من غير
 توقف حتى لو بلغ البيع ولم يطلب بطلت سواء
 حضره اثنان او لا وذكر في المبسوط واذا علم في
 الشفعة بالبيع وهو محضر من المشتري فالحواج
 واضح اي يطلبها وكذلك اذا كان محض من الشهود
 ينبغي ان يشهد به على طلبه وكذلك لو لم يكن محض
 احد حين سمع ينبغي ان يطلب الشفعة والطلب صحيح
 من غير اشهاد حتى اذا حلف المشتري امكنا ان يحلف
 انه طلبها كما سمع ولو اخبر كتاب **والشفعة في اوله**
 او في وسطه فقصر الكتاب الى اخره فلا طلب بطلت
 شفعة لتاخير الطلب **وعلى هذا عامة المتأخر رحمهم**
وهو رواية عن محمد بن حماد بن عمار انه سئل عن رجل اشترى
 العلف في هذه الا يبطل بالتاخير الى اخر المجلس والرواية
 في التوارد وبالثانية اخذ الكوحي وموافق الروايتين
ثم اشهد على البايع لو كان العقار في يده او على المشتري
او عند العقار ولو لم يكن البيع في يده بالبيع ذكر
 ابو الحسن القدوري والناظمي انه لا يصح الطلب عنده
 وذكر شيخ الاسلام انه صحيح استحسانا وهكذا ذكر شيخ
 الاسلام احمد الطبري وسي كذا في شرح الهداية للشيخ
بالتاخير اي تاخير طلب الحفوة مطلقا عند اي

حنيفة

حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله تعالى
 وهو ظاهر الرواية وعن محمد بن ابي بكر ذلك شرا
 بعد الاشهاد بغير عذر كالمريض والكهوس ونحوهما
 بطلت شفعة وموقوف زفر ولو علم انه لم يكن في
 البلد قاض لا تبطل شفعة بالتاخير انما قال
فان طلب الشفعة هذا القاضي الشفعة سال
القاضي المدعي عليه فان اقر بملك ما سئله به او نكل
المدعي عليه عن التمس او يرمي الشفعة على الدار
التي يطلب الشفعة بها سأل القاضي المشتري
على الشراء قل اقرب او نكل او يرمي الشفعة على الشرا
قاضي القاضي بها متعلق بجميع الصور واعلم ان صوة
طلب الخاصة ان يقول الشفعة للقاضي ان فلا نا
اشترى دارا او بني مصرها وتحتها وجدودها
وانما شفعتها بداري وبني حدودها فمؤثر بطلبها
 الى فبعد ذلك سأل القاضي ان المشتري قبض الدار
 ام لا واذا بين ينبغي ان يسأله باي شيء يدعي الشفعة
 واذا بين يسأله القاضي متى علمت بالشراء وكيف
 صنعت حين علمت قال **مساخنا** رحمهم الله تعالى
 والصحيح ان القاضي يقول متى اخبرت بالشراء وكيف
 اجرت وانما اختاروا الاخبار لان العلم لا يثبت
 الا بدليل مقطوع به وانما يسأله القاضي عن وقت
 الاخبار او وقت العلم حين يرى القاضي ان المدة
 هل تظ ولبت من وقت العلم الى وقت المرافعة الى
 القاضي فعند ابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى
 اذا تظ ولبت المدة فالقاضي لا يلتفت الى دعواه

وعليه الفتوى ثم ان سأل عن طلب الموائمة فقال
 طلبت حين علمت او حين اخبرت من غير ثبوت لبياله
 عن طلب الاشهاد بعد ذلك من غير تأخير وتقصير
 فاذا قال نعم يسأله عن الذي طلب بحضرة هل كان
 اقرب اليه من غيره فان قال نعم بيمين ان الاشهاد
 قد صح ثم اذا بين ما يبيع عنده الطلب فقدم
 دعواه كبعد ذلك يسأله القاضي المدعي عليه عن دعوي
 المدعي فان انكر ان يكون شفيعا بان كان المدعي ادعى
 الشفعة بسبب الجوار والمدعي انكر ان يكون الدار
 بجنب الدار المشتري ملك المدعي فان عجز عن البينة
 استخلف المشتري بانه مالم تعلم انه مالك للذي ذكروا
 فيما يشفع به هكذا قول أبي يوسف وعند محمد يختلف على
 البنان كذا في شرح البيهقي على الهداية ولا يلزم الشفعة
 احضار الثمن وقت الدعوى بل يلزم الشفعة
 احضار بعد التقاضي بالشفعة وهو ظاهر الرواية
 وعن محمد انه لا يقضى حتى يحضر الشفع الثمن وهو رواية
 الحسن عن أبي حنيفة وخامس الشفع بطلب الشفعة
 البائع لو كان العقار في يده واذا انكر البائع كونه
 مالكا للذي ذكره مما يشفع به بعد الخصومة في حال المدعي
 بالبينة لا يسمع القاضي البينة حتى يحضر المشتري
 فمضى بالرفع اي القاضي البيع بمشهد اي بحضور
 المشتري ويقضى بالشفعة على البائع والعهد اي ضمان
 الثمن عند استحقاق الدار على البائع بخلاف ما اذا
 كانت الدار قد قبضت حيث لا شرط حضور البائع
 في تمام المشتري وقالت الشافعي العدة على المشتري

بكل حال سواء اخذها من يد البائع او من يد المشتري
 الوكيل بالشرع خصما اذا وكل رجل رجلا ليشتر
 له دارا فاشترى له دارا قال الوكيل خصم الشفع
 مالم يسأله الدار الى الموكل فان سلم البينة فالموكل
 هو الخصم وهذا موطأ من الرواية وعن أبي يوسف
 الشفع لا ياخذها من يد الوكيل لكن يقال له سلمها
 الى الموكل ثم ياخذها الشفع من الموكل كذا في الجواب
 نقله عن الشرح وللشفعة خيار العيب والرؤية
 وان شرط المشتري المرأة منه اي من كل واحد
 من خيار العيب والرؤية فان اختلف الشفع و
 المشتري ذو مقدار الثمن فقال الشفع اشترتها
 بحماية وفك المشتري اشترتها بحماية وعن أبي يوسف
 للمشتري مع يمينه لانه منكر وجوب التسليم البيع
 بالثمن الاول وان برهننا فله شفعة وعند أبي يوسف
 وان افهم البينة بينة المشتري وان ادعى المشتري
 ممنا وادعى بانه اقل منه ولم يقبض البائع
 الثمن اخذها اي الدار الشفع مما قال البائع
 من الثمن مطلقا سواء كان الدار في يده او في يد المشتري
 كذا في الايضاح وانما قيد بقوله اقل لانه لو ادعى
 البائع الاكثر قبل قبض الثمن ايض يتحالف اي البائع
 والمشتري ويزاد انهما وانما كل طرف ان الثمن
 ما يدعيه الآخر فياخذها الشفع فان خلفا فصح
 القاضي البيع بينهما وياخذ الشفع بقول البائع
 ان شاء وان قبض اخذها مما قال المشتري و
 حط البعقن يظهر في حق الشفع اي اذا حط

البائع عن المشتري بعض سقط ذلك عن الشفع خلافا
 للشافعي **لا حظ التخل** ولا الزيادة اي اذا اراد المشتري
 ان يثمن بقدر ما تقرره الثمن لا يظهر زيادة الثمن في
 حق الشفع وان اشترى دارا من ارضه او عقارا
أخذها بالشفعة بقرينة اي العرض والعقار قال
 واهل المدينة يأخذها بقرينة الدار **ولا** يأخذها بمثل
 اي بمثل الثمن لو كان الثمن مثليا كالملك والمورد
 والعدد المتقارب **و** يحال لو موحلا او بصير حتى
بمضي الاجل فبأخذها اي اذا باع دارا بثلثي موحل
 فللشفع الخيار ان شاء أخذها بثلثي حال وان شاء صبر
 حتى يمضي الاجل ثم يأخذها وليس له ان يأخذها
 في الحال بثلثي موحل وقال زفر ومالك والشافعي
 له ذلك وأخذها بمثل **الحجر وقمة** **لخبر** **براف** كان
 الشفع ذميا وكان الثمن خرا او خنزيرا **وبقرينة**
 لو كان الشفع مسلما وان اشترى عرقه أخذ الشفع
 بالثمن وقمة **بالبنا** وقمة **الفرس** مقاو عني
 لو اشترى عرا وعرسا **وكلف** **المشتري** **قلعه** **بها**
 وعن ابي يوسف انه لا يكلف القلع ويجوز ان يأخذ
 بالثمن وقمة البنا والفرس وبين ان يتركه وبه قال
 مالك والشافعي **وان** **تقديم** **الشفعة** **اي** **أخذها**
الشفع **بالشفعة** **فبني** **فيها** **او** **عرس** **فاسحققت** **جمع**
الشفيع **بالثمن** **اي** **على** **البنا** **او** **المشتري** **فقط** **اي** **ان**
 لا يرجع بقرينة البنا والفرس وعن ابي يوسف انه يرجع
 وأخذها الشفع **بكل** **الثمن** **ان** **تخربت** **الدار** **مطلقا**
 سواء كان بالاندام او بالاحتراق **او** **بغير** **الشجر** **من**

البستان

البستان بغير فعل احد وقال مالك الشافعي في قول يأخذ
 بالقيمة **ويأخذ** **الشفيع** **بقرينة** **الفرصة** **من** **الثمن** **اذا**
 قسم على قيمة الارض وقيمة البنا وقت العقد ان شا
 له **يعض** **المشتري** **الي** **البنا** **والمنفعة** **اي** **بالمقيم** **لم**
اي **البنا** **المنفعة** **من** **المشتري** **واخذها** **بمشتريا** **مع** **بها**
 ان امتاع الرضا ونخله **و** **عمر** **بكل** **الثمن** **ان** **شا** **وهذا**
 استحسان والفتاوى ان لا يأخذ **او** **عمر** **في** **بها** **اي**
 لا يأخذ مع المشتري **بكل** **الثمن** **ان** **شا** **وليس** **في** **النخل** **عمر**
 في يد المشتري فان جده المشتري ثم جاء الشفع
 لا يأخذ المهر في الفضل **وان** **وجد** **المشتري** **في**
 الفصل الاول **بمنفعة** **عن** **الشفيع** **حصته** **اي** **حصته**
المطقة **من** **الثمن** **الحج** **بالدال** **المهر** **المطعم** **ومنه** **جد**
 النخل اي قطع عمر جداد او هو جاد كذا في الغرب
 وان جده **يعد** **الفصل** **الثاني** **بأخذ** **الارض** **والنخل**
بكل **الثمن** **بأشبه** **ما** **يجب** **فيه** **الشفعة**
وما **لا** **يجب** **انما** **يجب** **الشفعة** **في** **عقار** **مطلقا** **ملك**
يعرض **احترز** **عن** **الهيئة** **بلا** **عوض** **هو** **ما** **لا** **احترز**
 عن المهر فيما اذا دفع العقار مبرا وقال مالك في
 وجه انه تعالى لا شفعة فيما لا يقبل المسمومة وانما
 هي في العتارات التي يفتع باقسامها بعد المسمومة
 كالحكام والوحى والبيور والطريق وقال مالك
 لا شفعة في الآبار **لا** **في** **عروض** **اي** **لا** **يجب** **الشفعة**
 في عروض **وفلت** **وقالت** **مالك** **نبت** **في** **السفن**
 ايم **ولا** **يجب** **الشفعة** **في** **بنا** **ونخل** **بها** **بلا** **عمر**
 ولا يجب في دار جعلت مبرا مطلقا سواء قبل

بالشرا فاشترى لأجل الموكل والموكل شفع كان له
الشفعة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشرا
شريكا ولدا أو شريكا آخر فلهما الشفعة ولو كان هو
شريكا ولدا أو جارا فلا شفعة للمجار مع وجوده
وإن قيل للشفيع أنها بيعت بالف **فصل الشفع**
الشفعة ثم علم أنها بيعت بأقل منه أو بيعت
بأكثر أو شعير فتمتته ألفا وأكثر فله الشفعة
بجلا في ما إذا علم أنها بيعت قيمته ألفا وأكثر حيث
يصح التسليم كما إذا علم أنها بيعت بأكثر من ألف ولو با
بأن قيل للشفيع أنها بيعت بالف فسلم ثم علم أنها
بيعت بدنا بغير قيمته بالف إذا كان أكثر أقيم **فصل الشفعة**
وإن كان أقل فهو على شفيعته وقال بفرله الشفعة
في الوجهين وإن قيل له إن المشتري **فصل**
فيما إن أنه غيره فله الشفعة ولو علم أن المشتري
هو مع غيره فله أخذ نصيب غيره وإن أخبر أنها
كلها بيعت فسلم ثم ظهر أنه بيع البعض لا شفعة
له وفي عكس هذا لا تبطل الشفعة وإن باعها إلا
ذراعا أو شبرا عرضا وتام الطول في جانب الشفع
والشفعة له وإن ابتاع منها سهما بممن
أي بمن الكل إلا درهما ثم ابتاع قيمتها بغيرهم
والشفعة للمجار في السهم الأول بما اشترى
فقط أي دون السهام الباقية وفي المستصفي
شرح النافع للعلامة النسفي تأويل المسئلة إذا
بلغه بيع سهم منها فزده أي رد الطلبة أما إذا
بلغه بيعان فله الشفعة وتغليل صاحب الهداية

هذه

هذه المسئلة بقوله لأن الشفع جار فلهما إلا أن
المشتري في الثاني شريك فيقدم عليه فيقتضي الإلزام
وعلى هذا عياره عامة الكتب **وإن ابتاعها بممن**
ثم رد المشتري إلى البايع ثوبا حال كونه عوضا
عنه فالشفعة بالثمن لا بالثوب ولا بكرة الحيلة
بسط الشفعة **والزكوة** عند أبي يوسف وعند
محمد تكرر ثم الحيلة في هذا الباب فوكان حيلة لا تقا
بعد وجوب الشفعة نحو أن يقول المبتاع للشفيع
أنا ابتعها منك بما اشتريت فلا في مدة لك في الأخذ
فيقول الشفع نعم أو ما يدل على الرضا بطلت شفيعته
أو يقول له أنا قد مبيت منك الدار فتقبل مني فلما
قبلت تبطل شفيعته ثم يبيع عن التسليم فلا تتم الهدية
وإن سلم إليه يرجع في هيبته فله الحيلة مكروهة
بالاتفاق والثانية حيلة قبل وجوب الشفعة و
هي ما عداها في هذا الباب وفيصل يغني بالشفعة
يقول أبي يوسف ويقول محمد في الزكوة كذا في
الأمم **وأخذ الشفع** **حفظ البيهقي** **يتعذر**
المشتري مطلقا لا يتعذر **البايع** أي إذا اشترى
خمس مثله دارا من رجل فالشفيع أن يأخذ
بشيء أحدهم ويترك الباقي أن يشاء وإن يأخذ
نصيب الكل أن شاء سوا كان قبل القبض وبعد وهو
الصحيح وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه فصل فقاتل
أن أخذ قبل القبض نصيبا أحدهم ليس له ذلك وبعد
القبض له ذلك وكذا نقول قبل القبض لا يمكن الأخذ
نصيب أحدهم إذا نفذ الشفع ما عليه ما لم ينفذ

لها

الاخر من الثرى حصته من الثمن وان اشترها رجل من
 جهة اخذ الشئ بغير كلها وتركها وليس له ان ياخذ بغير
 دون البعض وقال **الثاني** ان ياخذ حصته
 احدى من وان اشترى نصف دار **وغير مقسوم اخذ**
الشئ بغير حفظ المالك ترى اي النصف بقسمته الى البائع
 مطلقا في اي جانب كان ان شاء وترك وليس له نقض
 القسمة وهو المروي عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة انه
 انما ياخذ اذا وقع في جانب الدار التي يشقق بها اما اذا
 وقع في الجانب الاخر فلا وانما قال بقسمته لانه اذا
 قسم الماشي يكون له نقض القسمة **واللعبد المذنب**
المأذون الاخذ بالشفعة من يده كعكسه اي
 ان باع العبد المذنب فمولاه الشفعة بخلاف ما اذا
 لم يكن عليه ذنب والعبد باع فانه لا شفعة للمولى اما لو
 اشتراه فمولاه الشفعة **ومع تسليم الشفعة من**
الذنب والوصي على الميعور عند ما حتى لو اشترى رجل
 دارا وشفعها صبي فسلم ابيه او الوصي ببيع تسليمه
 حتى لا يكون للوصي ان ياخذها اذا بلغ وقال **الثاني**
 وزفولا ببيع حتى كان له ان ياخذ بالشفعة اذا بلغ
 من ومع تسليم الشفعة من **الوقيل** مطلقا اي اذا
 سلم الشفعة او اقر على الموكل انه سلمها فعنده اي خيفة
 يمحان في مجلس القاضى ولا يمحان في غيره وقال
 ابو يوسف اولا لا يمحان كيف ما كانا ثم رجع وقال
 يمحان ان كانا وقال محمد لا يمحان تسليمه بحاله ويصح
 اقراره في مجلس القاضى ولا يصح في غيره انتهى
كتاب القسمة القسمة في اللغة اسم

للاقسام

للاقسام ووجه المناسبة ان الشفعة شرعت لدفع
 ضرر الحار وتكميل منفعة المالك جبرا فكذلك القسمة
 شرعت لتكميل منفعة المالك وعبري فيه الجبر الا ان
 في الشفعة تحمل معنى المبادلة فيقدم ثم القسمة في
 الاعيان **في جمع نصيب شائع** في نصيب معين
 وهي تشمل على الافراد والمبادلة لانه ما من جزء
 الا وهو مشتمل على النصيبين فكان ما يجمع في نصيب
 احدهما بعضه له وبعضه كان لصاحبه فصار
 له عوضا عما في يده صاحبه فكان مبادلة من حيث
 انه اخذ حق صاحبه في مقابلة حقه وافرازا من
 حيث انه يقبض حقه ايضا **وهو اي الافراد الظاهر**
في المثل كالمكليات والمزونات والعدديات
 المتقاربة **فياخذ احد الشريكين حظه حاله**
عنده صاحبه وهي اي المبادلة الظاهرة **في**
 اي في غير المثل كالحيتوانات والبرود من فلا ياخذ
 احد الشريكين نصيبه عند نصيب صاحبه **ويجبر**
القاضي الشريك على القسمة في مخرج الجنس عند
طلب احد الشريكين القسمة لا في غيره اي لا يجبر
 في غير مخرج الجنس **ونذير للقاضي نصب قاسم**
من بيت المال ليقسم بلا اجر والا اي
 وان لم ينصب فنصب قاسم يعين على المتقاسمين
بحر بود الروس اي باجر مقسوم بينهم حسب
 عدد الروس مطلقا اي على الجميع وهذا عند ابي حنيفة
 وعندهما على قدر الانصاف وهو قول الثاني حتى
 لو كان مال بين اثنين لاحدهما ثلثه والاخر

ثلاثه فالاجر عليها نصفين عنده وعندهما الثلثه
يجب اثلاثا وروي الحسن عن ابي حنيفة ان الاجر على
الطالب دون الممتنع وقال عليهما ويقدر القاضى
اجر مثله كاجر الكتاب وفي الذخيرة يجوز للقاضى ان
ياخذ على الغنمة اجرا ولكن المستحب له ان لا ياخذ
ولو اطلبوا لم يرضوا الا امر القاضى واقتسموا
بانفسهم برايم جازا الا اذا كان بينهم صغير فيحتاج
الى امر القاضى ورايه ويجب ان يكون القاسم عدلا
امينا عالما بالقسمة ولا يتعاضد قاسم واحد ليشاخر
دون غيره ولا يشترط ان يكون القاسم اى لا يكون القاضى
القاسم يشتركون في القسمة فلهذا كان للقاضى ان يقول
لكل واحد منهم استبدات بالقسمة بلا اشتراط الاخر
ولا يقسم العقارب بين الورثة باقترابهم اليها ميراث
لهم من فلامات حتى يرمونوا على الموت وعدد
الورثة عند ابي حنيفة وعندهما يقسم بينهم ويقسم
في القسمة بين الورثة باقترابهم ويقسم في العقارب
المشتركة اى لو حضر الشركاء عند القاضى وفي ايديهم
عقاروا دعواهم اشترؤا يقسم باقترابهم وروي
عن ابي حنيفة في غير رواية الامور ان القاضى لا
يقسم العقارب المشتركة بينهم فسوي بين الشرا
والارث **ودعوى المثل** اى اذا حضر واحد
ايدهم عقاروا دعوا المثل ولم يذكروا كيف
انتقل اليهم من ارث وبيع او غيره قسمة القاضى
بينهم بقولهم دون البينة وهن روايت كتابت
القسمة وفي الجامع الصغير ارضي داما رجلا ن

واقاما

واقاما البينة انها في ايديهما واداد القسمة لم يشترط
حتى يقيم البينة انها لا تأثم قيل هو قول ابي حنيفة
خامسة وقيل هو قول الكل وهو الامح بخلاف المتن
حيث يجب قسمة ولو يوهنا ان العقارب في ايديهما
لم يقسم حتى يبرهنها انه لهما ولو حضر وارثان
ويوهنا على الموت وعدد الورثة والدار في
ايديهم ومهم وارث غائب او مبيع قسم الدار
وتكن غيب وكيل يقبض نصيب الغائب او مبيع
يقبض نصيبه اى نصيب الصبي ولو كانوا ابي
الذين حضروا عند القاضى ونادى بهم عقارب
مشتركة واقاموا البينة على الشرا وكما باحدهم
او كان العقارب في يد الوارث الغائب او يد الطفل
او حضر وارث واحد وبرهن على الموت وعدد
الورثة والدار في يده ووجه وارث غائب او مبيع
لم يقسم في المسائل الثلاث وقسم القاضى المالك
المشتركة بطلب احدى مملووا منع كل واحد من الشركاء
بطلبه بعد القسمة وان فقير من الكل لم يقسم
القاضى الا برفقهم وان امتنع البعض وتظنر
البعض لقله حفظه بطلب ذى الكثرة فقط
اى لا يطلب صاحب القليل كذا ذكره الحنفية في حمله
وذكر الجعفاص على عكس هذا وذكر الحكم في مختصره ان
ايها طلب القسمة يقسم القاضى وما ذكره الحنفية فامح
في قسم القاضى **العروض** حال كونهما من جسر واحد
جبرا ولا يقسم المثل في جبرا فيقسم كل مكمل
ومورون كثيرا وقليلة والمعدود والمتقارب هـ

وتبر الذهب والفضة وتبر الحديد والنحاس والابر
 بانفرادها او بالبقرا والغنم بانفرادها ولا يقسم شاة
 وغيره او ثورا او برذون وحمار ولا يقسم **الحواجر مطلقا**
والوقيق عندنا في حنيفه رحمه الله تعالى وعندنا يقسم
 الوقيق واما الحواجر فقد قيل اذا اختلفت كملسها
 كاللالي واليوافيت لا يقسم وقيل لا يقسم **الحواجر**
 منها وتقسم الصغار ولا تقسم **الحمار والبئر والرحى**
 وكل ما لا ينتفع به بعد القسمة **الابر** من متعلق
 بالمسائل الستة دور متركبة او دار وصنعة او
 دار ومخاضات **قسمة** واحد منها على حدة بغير مطلقا
 سواء كانت الدور مثلا زقة او متباينة في حلة او في
 محلتي في مصر ومصرين وقالوا اذا اراد القامعي
 قسمة حلة بينهما في الاصلح قسمها كذلك وقالوا
 ان كانت الدورية مصرين لا يجتمعان في القسمة
 كما هو مذموم كذا روي هلال عنهما وعن محمد انه
 يقسم احداهما في الاخرى اي يقسم الدور حال كون
 احد الدورتين الاخرى اي خصتها في الاخرى وهي
 قسمة الجمع ثم بتي ثلاثة فصول الدور والبيوت
 والمنازل فالدور عندنا لا تقسم قسمة واحدة الا
 برضا جميع سواء كانت متباينة او متلازمة وبالمنازل
 ملحقه بالسوق ان كانت متلازمة وبالدور
 ان كانت متباينة وقالوا في الفصول كلها ينظر
 الى القامعي الى اعدل الوجوه فيمضي على ذلك
 ويصور **القاسم** ما يقسمه على قسطا من الجفلة
 او يرفع ذلك الى القامعي ايضا **وتعدله** ويسويه

على

على سها مهم ويذكره ليعرف قدره **ويقوم البنا**
 بحاجته اليه في الاخزة ويصور الذراع على ذلك
 الفزها من تعلم الجدول فيكون كل ذراع يسكل
 لبنه ويعوز اي يقطع كل نصيب بقرينة
شربه **وتلقب الاغصبا** بالاول والثاني والثالث
 اي من اي طرف شاملا اذا جعل الجانب الغربي
 او لا يجعل ما يليه ثانيا ثم ما يليه ثالثا الى الاخر
وتكتب سهامهم اي اسماء اصحاب السهام على الفرعة
 وتوزع فمن خرج اسمه **اولا** **الاسهم** الاول
 اي يعطى نصيبه من الجانب الغربي مثلا من العرصة
 او البنا الى ان يتم نصيبه ومن خرج **ثانيا** **فله**
الاسهم الثاني اي يعطيه نصيبه متصلا بالاول
 الى ان يتم سواء كان الا ايضا متساوية او متفاوتة
 ثم ما بقي نصيب الثالث وطريقه ان يقسم المقسوم
 باقل الاغصبا بان يجعل ثلثا ان كان الاقل ثلثا
 او اسداسا ان كان سدسا لسهل القسمة كما اذا كان
 لاحد من نصف والاخر ثلث والاخر سدس فيجعل
 الجميع اسداسا ويلقب الجزء الاول بالسهم الاول
 والثاني يليه بالثاني والثالث فان خرج اسم صاحب
 الثلث فله جزان من الاول وان خرج اسم صاحب
 النصف فله ثلاثة اجزاء الاول وان خرج اسم
 صاحب السدس او اقله الجزء الاول **ولا يدخل**
في القسمة الدار امم التي ليست بتركة ليخبرها
 نقضا بعض الاغصبا **الابر** من متعلق وان
 بين جماعة فقسما وفي نصيب واحد فعمل بناه

حب

فاراد احدهم ان يكون عوض البنا درهم واراد الآخر
 ان يكون عومته من الارض لانه لا يكلف
 الذي وقع البناء نصيبه ان يرد باز البنا درهم
 الا اذا عذرا فيه فحينئذ للقاضي ذلك **فان** سمع
 بينهما وادعاهم **مسيل** او طريق في ملك الآخر
ثم شرط في القسمة **موقوف الطريق والمسيل عنه**
 اي عن ملك الاخر **ان امكن** وانه اي وان لم يكن
فسميت القسمة قوله لم يشترط منفعة كل واحد من
 الطريق والمسيل قيده لانه اذا شرط ترك الممر او
 المسيل على حالهما **سفل له علو** وسفل مجرد بان كان
 السفل مشترك والعلو لغيرهما **ولو** مجرد بان كان
 العلو مشترك والسفل لآخر **فوق كل واحد منهما**
حدة وقسم بالعمدة ولا يعتبر بغير ذلك وهو القسمة
 بالذراع ومدأ عند محمد وعليه الفتوى وعندهما
 ينقسم بالذراع ثم اختلفا في كيفية القسمة قال
 ابو حنيفة يجب في القسمة ذراع من السفل بذراع
 من العلو **وقالت** ابو يوسف ذراع بذراع قيل اجاب
 كل واحد منهم على عادة اميل زمانه وانما بلده وقيل
 هو اختلاف على الدليل **وتقبل شهادة القاسمين**
 مطلقا سواء كان باجرا او بغير اجرا **ان اختلفا**
 اي اذا قسمت الدار والارض بين الورثة والمترين
 فانكر بعضهم ان يكون استوفى نصيبه فتميل
 شهادتهما عندهما وعند محمد وان في لا تقبل وهو
 قول ابي يوسف اولا وذكر الحنفية قول محمد
 مع قولهما وقاسما القاسمي وعينهما سواء **وقالت**

المناخ

المناخ اذا قسمها باجرا لا يقبل بالاجماع والاصح انه
 يقبل وانما قيد بقوله القاسمين لانه لو شهد
 قاسم لا يقبل بالاجماع ولو ادعى احدهم ان من
 نصيبه شيئا في يد صاحبه **والحال** انه قد افتر
 المدعي بالاستيناف لم يصدق ولم يفسخ **لا بينة**
 وان لم يتم بينة استخلف الشراكا من كل منهم جمع
 نصيب التنازل واكدعي فيقسم بينهما على قدر
 نصيبهما قالوا ينبغي ان لا يقبل دعواه اصلا
 لانه متناقض لانه اقرب بالاستيناف وانه عبارة
 عن قبض حقه كاملا فاذا زعم ان مما اصابه شيء
 في يد صاحبه يكون متناقضا مبطلا للدعوى و
 الشهادة **ولو قال استوفيت انا حقى ولكن اخذت**
انت مني بعينه وانكر شركه **مدعي** **تقبل**
 مع اليمين وان لم يقرب بالاستيناف وادعى ان ذاك
 خطه ولم يسم نصيب الحق وكذبه شركه في يده
 النصيب **تخالفوا** **فتشخت القسمة** ولو ظهر عين
 فاحسبان كان ما يدعي من مقدار الغلط لا يدخل
 تحت تقويم القومين **فالقسمة** **تقسم** القسمة
 مطلقا سواء كانت القسمة بقضا القاسمي وبالزاي
 كذا ذكره القاسمي فخر الدين قاسمي خان رحمه الله
وقيل اذا قسم بالترامي لا يفسخ وانما قيد
 بقوله فاحسب لانه اذا كان يراي لا يفسخ كذا في
 الاخيرة **ولو استوفى** بعد القسمة **بعض** **شاي**
من حظه بان كان نصيب الدار في يده مثلا وانفق
 نصف ما في يده **رجع** **بقسمته** اي برجعه في حظه

بتركه ولا تقسم العتمة عتداً في حقيقته وقال ابو يوسف
 تقتض العتمة وما بقي في ايديهما يكون بينهما نصفان
 وقال محمد بن مضر والاصح انهما في حقيقته وان
 استحق بعض معين لا ينفع العتمة ولو استحق بعض شايع
 في الكل تنفع اتفاقاً ولو نهايا الهيته في حاله الظاهر
 للشيء والهيته يوقعا على منها وما وان يتواضعوا على امر
 فيثرا ضوا به وحقيقته ان يتواضعا لثركا بهيثة
 واحدة بان يتتفع بهذا التصف المفروض وذلك في
 النصف او هذا بطله في كذا من الزمان وذلك بقدر
 مرة الاول في سكنى داود او دارين او خدمة عبد
 واحد او عبد بن او غلة داود او دارين اسحاناً
 اتفاقاً ولو نهايا في غلة عبد او غلة عبد بن او بطل او
 بغير او ركب بطل او بغير او ركب او بغير او ركب
 غنم لا اي لو نهايا في غلة عبد او غلة عبد بن او بطل او
 ولو نهايا في غلة عبد بن او غلة بغير او ركب بطل او
 بغير لا يصح عند ابي حنيفة خلافاً لما في المسائل
 غير التمر واللبس شئ عريضة في شئ لا يصح اتفاقاً
 وفي ستة نفع اتفاقاً في اربعة خلقة والله اعلم
كتاب المزارعة المناسبة بين الكتابين
 المزارعة شرعت لتحصيل منفعة المالك وهو المزارع
 كان العتمة شرعت لذلك لان العتمة اعم لانها تجري
 في العقار وغيره والمزارعة تختص بالارض في هذا
 اخوها عن العتمة في اي مفاعلة من الزرع وهو الابناء
 لغية والمفاعلة تجري بين اثنين كالمزارعة وفي
 السرع في عقد على الزرع ببعض ثماره ونفع غنمه

ثمرة

كتاب المزارعة

خلافاً

خلافاً لا يبي حنيفة والفتوى على قولهما بشرط صلاحية
 الارض للمزارعة واهلية التعاقد من يعني بشرط ان
 يكون رب الارض والمزارع تافلاً بالغاً وبيان المدة
 لان العقد يرد على منفعة الارض ان كان البذر من
 قبل العامل او على منفعة العامل ان كان البذر من قبل
 رب الارض والمراد بالمدة مدة يتمكن فيها من الزراعة
 حتى لو بينا مدة لا يتمكن من الزراعة لا تجوز وبيات
 رب البذر وجنسه وقال في العتمة ابو بكر البجلي
 تجوز المزارعة بدون بيان رب البذر وبيان حفظ
 الآخر وبشرط التخلية من الارض والعامل حتى
 اذا شرط في العقد ما يرد به التخلية وهو عمل رب الارض
 مع العامل لا يصح العقد بشرط الشركة في الخارج من
 الارض عند حصوله وبشرط ان يكون الارض في البذر
 شراحدو العمل والبقر لا خرو ويكون في الارض من لواحد
 وانما في لا خرفان كانت الارض والبقر لواحده
 في البذر والعمل لا خروا وكان البذر لواحدهما واليا
 لا خروا وكان البذر والبقر لواحدهما واليا لا خرو
 فسدت في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يجوز في الاول
 والثانية واعلم ان المزارعة على اربعة اوجه وهذا
 لان ما تقوم به المزارعة اربعة وهي الارض والبذر
 والعمل والبقر وبالمقتضى العقلي على سبعة اوجه لانه
 اما ان يكون الواحد من احدى الثلاث من الآخر ولذا
 على اربعة اوجه وهو ان يكون الارض او العمل او البذر
 او البقر من احدى الثلاث من الآخر فالاولان جائزان
 والثالث غير جائز والرابع غير مذكور في الكتاب

في

وهو غير جائز ايضاً وأما ان يكون اثنتان من احد هما
 واثنتان من الاخر وهو على ثلاثة اضروب وذلك اما ان
 يكون الارض مع البذر او مع البقرة والعمل من احد هما
 والباقيتان من الاخر والاخر الاول جائز دون الاخرين
 ومن اراد منبسط هذه الاقسام فليحفظ هذا النظم
 وقسمت الف وباعين وقاسم بحكم
 نظم طبيعي جوهقت شمس حاميل
 الف حوكتج بدارت حوكتج ميكت
 نافت جانبك بالف وان ذكرهم باطل **او شرط**
 لاحد هما نقرانا مسماة او شرط لاحد هما ما على الماذيان
 والسواقي او شرط ان يرفع رب البذر بذره او ان
 يرفع الخراج والباق بينهما فنسبت جواب لقوله
 فان كانت هذه اذا كان الخراج خراج مقاسمة وموجزه
 شايع من الخراج كالثلث والرابع فلا تنسب كما اذا شرط
 صاحب البذر عشر الخراج لنفسه او للاخر والباقي
 بينهما حيث لا تنسب وهذا هو الحيلة في ان يجوز
 اشتراط رفع مياحيا لبذر بذره وطريقه ان ينظر
 هذه الارض كم تخرج من مثل هذا البذر فان كانت تخرج
 عشرة الداد والبذر كثر يترتب لنفسه الخراج والباقي
 بينهما وعلى هذا القياس والماذيان جمع ما ذيان
 وهو منفر من النهر واعظم من الجدول ويشمل ما يجتمع
 فيه ما السبل ثم يسمى منه الارض والسواقي جمع ساقية
 وهي الانهار الصغار فيكون الخراج **لرب البذر**
 ولا خراجا غير مثل عملة او ارضه ولكن لا يزدل الاجر
 على ما شرطوا فلو كان البذر من رب الارض فللعامل اجر

مثل

مثل ارضه ثم عند ما لا يزداد على ما شرط له بالمزارعة
 وعند محله في الفصلين له اجر مثل بالغ ما بلغ ولو
 كان البقر والارض من لواحد والبذر والعمل لاخر فعلى
 العامل اجر مثل الارض والبقر وهو الصحيح وقيل
 يعزم له اجر مثل الارض والبقر فيكون له واما البقر
 فلا يجوز ان يسحق بمقدار المزارعة سواء كان العقد
 صحيحا او فاسدا فاذا فسدت المزارعة والبذر من رب
 الارض طاب له الخراج كله وان كان البذر من العامل
 طاب له قدر بذره وقدر ما عزم من اجر مثل الارض
 وتصدق بالفصل وان صححت المزارعة **فالخراج على**
الشرط فان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل بخلاف ما
اذا افسدت المزارعة ولم يخرج الارض شيئا فانه يجزي
المثل في الذمة ومن ابي من القادين بعد العقد غنى المعنى
 على ما التزم من العمل **ايحذر القاسم على العمل الا اذا كانت**
 عذره تنسخ به الاجارة **الارب البذر يعني اذا كانت**
الابار من رب البذر فحيث لا يجبر ويبطل المزارعة
بموت احد هما اي اذا مات احد المتعاقدين بطلت له
 المزارعة فلو دفعها الى ثلاث سنين فلما بينت الزرع في
 السنة الاولى ولم يحصل ثم مات رب الارض تركت
 الارض في يد المزارع حتى يستصعد الزرع **ويقسم بالشرط**
 ويتفق المزارعة في السنين الباقيتين ولو مات
 رب الارض قبل المزارعة بعد ما كثر الارض وحسن
 الامتار انتفعت المزارعة ولا شيء للعامل في مقابلة
 عمله فاذا فسدت المزارعة بدى قاذح كحق صاحب
 الارض فاحتاج الى بيعها جازيعة الارض وفسخ الاجارة

ثم قيل لا بد للفسخ من القساقا والرضا على رواية الزماد
وقيل لا يحتاج الى ذلك وهو رواية كتاب المزارعة كذا
في شرح الاصل فان مقتضى المدة والزرع لم يدرك
ففي المزارعة اجر مثل ارضه حتى يدرك ويخصد
ونفقة الزرع عليها بقدر حقوقهما كما جرت
الحصا وبالفم والقم لغتان والرقاع بالفتح والكر
وهو ان يرفع الزرع الى البيد بعد الحصاد والدياسة
وهو ان يوطأ الزرع بقوائم الدواب **والندوة** فان
شرطه على العامل فسد المزارعة وروى صاحب
الامالي عن ابي بصير انه يجوز اذا شرطه والاصل انه اذا
شرط المزارعة على احداهما ليس من عمل المزارعة فسد
واذا شرط في المزارعة ما هو من اعمالها لا تفسد انتهى
كتاب المساقاة والناسبة بين الثمار بين
فلان ثم هي مناملة من السقي وهي المعاملة وفي الرواية
هي معاودة دفع الاشجار والى من يعمل فيها على
ان الثمر بينهما وهي كالمزارعة **حكمها** وخلافها
وشرطها فان حكم المساقاة حكم المزارعة في ان الفتوى
على محبتها وانها باطلة عند ابي حنيفة خلافا لهما وفي
ان شرطها كشرطها في كل شرط يمكن وجوده في
المساقاة كاهلية العاقدين وبيان نصيب العامل و
التخليه بين الاشجار وبين العامل والشركة في الخارج
اما بيان البدن ونحوه فلا يمكن فيها **وقال مالك**
وان اشتمل المعاملة جائزة ولا يجوز المزارعة الاتبع
للعاملة وشرط الاتبعه عند مالك ان يكون الاصل
منعفا لاتباع والمعاملة انما تصح عند اذا شرطه

قوله في المساقاة

بالنفقات كلها للعامل وتصح المساقاة في الشجر
والكروم والوطام يريد بها جميع البقول وامر الباذنجان
وقال مالك في لا يجوز الا في الكرم فان دفع نخلة
ففيه ثمرة مساقاة وقد كانت التمرة تزيد بالعمل
صحت وان انتمت التمرة لا تصح كالمزارعة اي اذا
دفع الزرع وهو ثقل جاز وان استخصد وادرك لم
يجز **واذا اشتد** المساقاة **فالعامل** اجر مثله اي
مثل عمله ولم يزد على ما شرط من التمرة وقال محمد له
اجر مثله بالغ ما بلغ ولم يذكروا هذا الشرط اكتفا بما
قاله يصدور الكتاب وهي كالمزارعة وهذا الشرط في المزارعة
مذكور **وتبطل بالموت** فان مات رب الارض والخارج
تسرى فالقياس ان تنقضي المعاملة ويكون البسرين
العامل والورثة نصيبين **والاستحسان** لا ينتقض
وللعامل ان يقوم عليه حتى يدرك الثمر وان كره ذلك
ودعه رب الارض فان **قال** العامل انا اخذ نصف البسر
فله ذلك لا اية لا يملك الحاق الضرر بورثة رب الارض
فيثبت لهم الحيا وان شاوا امرمو البسر فسموه على
الشرط ان شاوا اعطوه نصف قيمة البسر حتى يبلغ
ويرجعوا ينصف نفقتهم وحصته العامل من الثمر كما
في المزارعة وان مات العامل فلو رثته ان يقوموا عليه
وان كره رب الارض فان قالت الورثة نحن نضربه بسرا
فلرب الارض اختيار ان التلاوة كما حرافا بخار لورثة
العامل لا لورثة رب الارض **وتفسخ بالعذر** كالمزارعة
بان يكون العامل سارقا معروفا بالسرقه غاف عليه
سرقه الثمر او الغصن او مريضا لا يقدر على العمل قبل

الادراك قد تابه اذ بعد الادراك انتهت فلا يمكن النسخ
ولو اراد العالم الترك هل يكون عذرا فيه روايتان وتاويل
احدهما ان يشترط العمل ببدية فيكون عذرا عن جهته
كتاب الذبايح المناسبة بين الكتابين ان المزارعة
انلا في موجود في الحار وهو يتبدل بالبدن لتحصيل النفع
في المال من الخارج فكذلك الذبح انلا في موجود في الحار لتسليم
باللحم في المال لان الاول سبب حصول افوات الاناسي
والله يام وهذا سبب حصول غذا بعض الحيوانات وكذا
المساقاة لتحصيل الثمرات كما ان الذبح لتحصيل اللحم **في جميع**
ذبيحة وهو اسم لما يذبح كالذبح بالكسر **والذبح** اي الذكاة
اختياري واضطراري والاول هو قطع الاوداج
ومع عروق الحلق في المذبح والثاني قطع اي موضع كاز من
البدن **وحل ذبيحة** **مسدود** كتابي مطلقا سواء كان جريسا
او ذميا او عرسيا او تعليا ثم حل ذبيحة الكتابي فيما اذا لم
يذكر وقت الذبح مع اسم الله تعالى عزيرا واسم المسيح
اما اذا ذكر ذلك فلا يحل ذبيحة اللحم اذا ذكر وقت الذبح
عمر اسم الله تعالى **وحل ذبيحة صبي وامرأة واخرس واقلع**
هذا اذا كان الذبايح عاقلا مضابطا فالعاقل هو ان يعقل
التسمية وقبل ان يعقل ان الذبيحة انما تحل بالتسمية وقبل
ان يعقل بقطع الحلقوم والاذواج **واما المضابط**
بان يعقل شرايط الذبح من قطع الاوداج ويحس القيام
به اما اذا لم يكن بهذه الصيغة لا تحل ذبيحته وان كان
مثلا بالغ **مجنوسي ووثني ومرد** **ومحرم** اي لا يحل
ما ذبحه المحرم من الصيد سواء كان الذبايح حلالا او
حراما **وقد كانت التسمية** اي لا يحل ذبيحة تارك التسمية

حال كونه **عمدا** **وحل** لو كان الترك **ناسيا** وقال الشافعي
يحل في الوجهين وقال مالك لا يحل فيهما والمسلم والكتابي
في ترك التسمية عند ارسال البازي والكلب وعند الرمي
واذا افجع شاة وتسمى ثم تركها وذبح شاة اخرى وترك
التسمية عليها لا يحل ولو رمي سهمها الى صيد وتسمى فاصاب
صيدا اخر او اخذ سكينا وتسمى ثم تركه واخذ سكينا
اخرى وارسل كلبه الى صيد وتسمى في ترك الكلب ذلك هو
الصيد واخذ فيه حل ولو ذبح تلك الشاة ثم ذبح اخرى
بعد ما وغلان تلك التسمية فكيفه لا يحل لا يسمى ولو رمي
على سهم ثم رمي بغيره صيدا لا يוכל **وكره ان يذكر**
اسم الله عزوه بخوان يقول بسم الله محمد رسول الله
وان يقول عند الذبح اللهم تقبل من فلان **واذا قال**
هذا القول قبل التسمية والامنياع جازيلا كراهة
وبخوزان يكون قوله وان يقول بدل او صحت بيان
لقوله ان يذكر الخ بدل عليه قوله في الكاذب وكره ان
يذكر مع اسم الله شيئا غيره ثم قوله عند الذبح اللهم تقبل
من فلان **واصل** ان هذا على ثلاثة اوجه احدها ان
يذكر هو مولا لا معطوف فيكون ولا يحرم الذبيحة بخوان
يقول بسم الله محمد رسول الله ان قال بالرفع يحل
وان كان فاجبر لا هكذا ذكر في النوازل وقال بعضهم
هذا اذا كان يعرف الحق وقال بعضهم على قياس ما رو
عن محمد انه لا يري الخط في الحق معتبرا في الصلاة ويكره
لا يحرم الذبيحة كذا في الذخيرة وذكر الامام الترمذي
ان ذكر غير اسم الله تعالى هو مولا بغيره او يحل سواء
كان بالتصيب او بالرفع او بالجرو فانهما ان يذكر مولا

ما

على سبيل العطف فان كان بالجر لا يحل وان كان بالرفع
يحل وان كان بالنصب اختلفوا فيه كذا في شرح السيد
الهداية وثالثها ان يقول مقصودا عنه صورة ومعنى
بان يقول قبل التسمية وقبل ان يجمع الذبيحة او بعد
ومذا لا بأس به والذبح يكون بين المكمل والمبني
المخرج من الصدر وهو رواية المبسوط وفي الجامع الصغير
لا بأس بالذبح في الحلق كله ووسطه واعلاه واسفله
في ذبايح الذخيرة فان الذبح اذا وقع اعلى الحلقوم او
اسفله منه لا يحل وفي كتابي اهل سمرقند فكتاب ذبح
شاة في ليلة مظلمة فقطع اعلى من الحلقوم او اسفل
منه يحرم اكلها وفي مواضع الامام الرضا عن شيل عن فح
شاة فيعتك عقدة الحلقوم مما يلي الصدر فكانت تحت
ان منى مما يلي الراس او كل اولا قاتل هذا قول القوام
من الناس وليس هذا معتبر ويحوز اكلها سواء بينت
العدة مما يلي الراس وما يلي الصدر لان المعتبر عندنا
قطع الاكتر الادراج وقد وجد كذا في شرح السيد
الهداية والمذبح امرى وهو مجرى الطعام والماء وقيل
مجرى النفس **وتدق** وهو مجرى النفس وقيل مجرى
العلف **والودجان** وهما مجرى الدم **وقال** الثاني
ان قطع الحلقوم والمرى يحل وان لم يقطع الودجين و
كن **فقد** **الثلاث** منها كاف مطلقا عن اي حنيفة وهو
قولنا في الوضوء والادوية ان يشرط قطع الحلقوم والمرى
واحد الودجين وعن محمد انه لا بد من قطع اكثر من واحد
من هذه الاربعة وهو رواية عن ابي حنيفة **وقال** الثالث
يشرط قطع الكل **ولو** **فقط** اي قطع الثلاثة كاف ولو

بغير

بغير وقول **وعظم** وسن منزوع ولكنه كره هذا
الذبح وقال الشافعي المذبح بها ميتة قوائمه منزوع
متعلق بقوله بكل واحد **وليطة** وهو قشر القصب
وسروة وهو حجر رقيق ابيض كالسكين يذبح بها **وما**
انراي اسال الدم الاسنا وطفرا **قاي** من غير منزوع
وندى **حد الشفرة** وكوه ان يجمعها ثم يجد الشفرة
وتن **التخم** وهو ان يبلغ بالسكين حد الخناخ وتوكل
ذبيحة بعد الشفرة وقيل ان يمد راسه حتى يظهر مذبحه
وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن من الامنطراب **والنخا**
ع عرق ابيض في جوف الرقبة يمتد الى الصلب **وكوه قطع**
النوا **س** **والذبح** من القفا هذا اذا بقيت حية ثم قطع
اكتر العروق وان ماتت قبل قطع اكتر العروق لا يحل **و**
صيدا **سنا** **ش** فلا يحل ذكاة الا مضطرا وهو يخرج
والعقر **وجرح** **نعم** **توحشا** وتري اي قفا في جرح
ودقع الجرح من ذكاة الاختيار **وقال** **مالك** لا يحل بدكا
الامنطراب في الوجهين **وسن** **نخرا** **الامل** **ود** **البيقر**
والغنم **وكوه** **عكسه** اي ذبح الامل ونخرا البيقر والغنم
والنخل **خلا** **فاما** **الذبح** **الخنزير** **قطع** **العروق** **فما** **سفل** **العنق**
عند **الصلب** **والذبح** **قطع** **العروق** **فما** **علا** **العنق** **تحت**
اليمين **ولا** **شذ** **في** **جنب** **بذكاة** **امه** **مطلقا** **حتى** **لو**
نخر **قنة** **او** **ذبح** **بقرة** **او** **شاة** **فخرج** **من** **بطنها** **جنب**
ميت **لم** **يؤكل** **الجنب** **عند** **اي** **حنيفة** **وزفر** **والحن**
ابن **زيد** **اذا** **شعر** **او** **لم** **يشعر** **قال** **ساك** **فعما** **ذا** **ثم** **خلقه**
اكل **والا** **فلا** **فصل** **فما** **يحل** **وما** **لا** **يحل** **لا** **يؤكل**
ذوا **اناب** **وتحلب** **من** **البيع** **والخير** **فيه** **لف** **ونشر**

فيه لف الاول بالاول والثاني بالثاني والثالث بالثالث
 والمخلب ما له سلاح منها بان يصيد بها والسميع كل
 مختطف منتهب جارح فاعل عادة قدرا لناب من السباع
 الاسد والذئب والتمر والعهد والتغلب والضبغ والكلب
 والسنور والبرقي والاهلي والفيل وسباع الهوام و
 الصب والبرنوع وابن عرس والسحاب والفنك و
 السمور والدلق والهوام التي تسكن في الارض الغارة
 والوزغة والتنفذ والحيات وجميع هوام الارض الا
 الارضنة ودوا المخلب من الطيور الصقر والبازي والعتاة
 والسامي وما اشبه ذلك وكل ما لادم له كالزنبور
 ونحوه لا يؤكل الا السمك والجراد وحل غراب الزرع
 وهو ما لا يؤكل الجيف اصلا الا لا بقعة الذي ياكل
الجيف وهو الذي فيه سواد وبياض والابقع في الطير
 كالا بلنط والدواب ولا باس باكل الغنق كذا في الكتاب
 وفي شرح السيد للهداية ولا باس بغراب الزرع وفي
 الدخيرة واما الغراب الابقع والاسود فهما نوعان
 ثلاثة نوع يلتقط الحبوب ويأكل الجيف وانه لا يكره
 ونوع منه لا يأكل الجيف وانه مكروه ونوع منه يخلط
 الجيف بالحبوب فيأكل مرة والجيف اخرى وانه غير مكروه
 عند ابي حنيفة وعبد ابي يوسف يكره وهو الغداف
 وهو غراب اسود مخم وغانا حين والفاخرة تؤكل
 وكذا الدتسي بضم الدال واما الخفاش فقد ذكر في
 بعض المواضع انه يؤكل وفي بعضها انه لا يؤكل الى ههنا
 كلامه **ولا يؤكل القنيد والقنب** وقالت **الكاف**
 يؤكل الضبغ والقنب والتغلب ولا يؤكل الزنبور

والسحلفاء

والسحلفاء **والسحلفاء** وهي من غار دوا اما الارض
 ولما كانت السحلفات من الخبث الكثيرات خفت
 بالذكر وان كان داخل في الحشرات ولا تؤكل الحشرات
 الا مصلية خلا لما لك والوحشية وتؤكل **ولا يؤكل**
البقل مطلقا عند ابي حنيفة وعنه ما اذا نزل القرس
 على الاقان يكره وان نزل الحمار على الرملة قيل يكره و
 قيل لا كذا في الحواشي نقله عن الشراح **ولا يؤكل الجمل**
 عند ابي حنيفة ومالك وعندهما وان في لابس
 باكله وسوره طاهر في ظاهرها الرواية وهو الصحيح
 وروى الحسن عن ابي حنيفة الكرامة في سورة كاشفة
 لبته وقيل لا باس بلبته وحل الارنب وذبح ما لا
 يؤكل لحمه **يظهر لحمه وجلده الا لادمي** والخنزير
 فقال ان في الذكاة لا تؤثر في جميع ما لا يؤكل ولا
 باس باكل ما **الا السمك** حال كونه غريب في المراء
 به ما يولد للعاش لا ما يولد للعاش دون المولد
 كبعض الطيور فانه يؤكل **وقالت** مالك والشافعي و
 جماعة يؤكل جميع حيوانات البحر واستثنى بعضهم
 الكلب والخنزير والانسان والخنزير في البيع و
 الاكل واحد **وقال** لا يبيع لا باس باكل السمك الطافي
 وهو الذي مات خنفا الغنم فينعوا ويظهر الطافي
 اسم فاعل من طعن الشيء فوق الماء يطغوا طفوا اذا
 علا وروى همام عن محمد انه اذا انخسر عن بعضه
 فان كان راسه في المافات لا يؤكل وان كانا انخسر
 عن راسه وبقي ذنبه في المافات لا يؤكل كذا في شرح السيد
 للهداية وان مات بافة وهي ان ينخر عنه الماء و

او طفي على وجه الارض او وجد في بطن طير او سمك
او ربطته احد في الماء واذا امتطر العيا دون جماعة
منها الى معين فتراكمت فهاكمت اول ذفنه حينئذ اذنا
حديده او التي في الماشي فاكله فهاكمت يوكل واذا قتله
خرالما او بروه لا يوكل عند ابي حنيفة كالطائر وعند
محمد يوكل وهذا ارفق بالناس **وحل السماء بلا ذكاة**
كالبعير او قال مالك لا يحل البعير الا ان يقطع الاخذ
راسه ويشويه **ولو ذبح شاة ففتح كفتها وخرج الدم**
بعد الذبح حل والاداي وان لم يحرك او لم يخرج الدم
لا يحل ان لم يد الذابح حياته عند الذبح وان لم يحل
حد وان لم تحرك ولم يخرج الدم كالمجروح اي لو
ذبح المتخنقة او المودودة او المتردية او النسطمجة
او التي تقرب الذيب بطنها ربه حياة حل مطلقا في
ظاهر الرواية المذهب وعند ابي حنيفة انما يحل اذا
كان بحال يعيش بوجها لولا الذكاة وغوالي يوسف
انه اذا كان بحال يعيش اكثر يوم لولا الذكاة
يوكل والا لا وهو محمد اذا بقي حياته اكثر من حياة
المقطوع او داجه بجمل والا لا كذا في الكافي في شرح
الطحاوي في خروج الدم لا يدل على الحياة الا اذا كان يخرج
كما يخرج من الحي وهذا عند ابي حنيفة وهو ظاهر
الرواية وحبل ذبح شاة مرقيقة لا تغل حياتها ولم
تتحرك منها شي الا فيها **وقال محمد بن مسلم** ان فتحت
فاهها لا توكل وان صمتت توكل وكذا في العين ان فتحت
لا توكل وان صمتت توكل وفي الرجل ان قبضت رجلها
توكل وان مدت لا توكل وفي الشتر ان نام شعرها لا توكل

وان قام يوكل كذا في الخلاصة **كتا** **الامنية**
وهي ما ينفخ بها اي تدفع وجمعها الامناعي ويقال
الامنية وصحبا كهدية وسدايا وامنية وامني
وبه يسمى يوم الامني المناسبة بين الكتابين ان
الامنية من جنس الذابح الا ان الاول في الغم والثاني
احسن واعا افردهما بكتاب واحد لاهل واجبة
يثبت بشرايط واحكام واسباب خاصة **عند**
ابي حنيفة ويحدو زفر الحن بن زياد وفي احدي
الروايتين عن ابي يوسف وعنه عنه وهو قولان في
ذكر الطحاوي انه على قول ابي حنيفة واجبة وفي قولها
سنة موكل **على حرم مسلم حقيم** في مصر وقرية **موسى**
عن خمسة لا عن طغاة مطلقا وروى الحن عن ابي
حنيفة انه يجب عن ولد الصغير وان كان للصغير
حال ينفخ عنه ابو او وصية من ماله هذا في حنيفة
وابي يوسف ويأكل الصغير ما امكنه ويتنازع ما
بقي مما ينتفع بعينه مع بقائه كالنوت وزفر
والا ففي ينفخ من مال نفسه لا من مال الصغير وقيل
لا يجوز ايض التخمية من مال الصغير في قولهم
شاة اي يجب شاة او سبع بدفة **فجر يوم النحر**
وهو العاشر من ذي الحجة **الى اخرها** **يامه** وهو ثلاثة
ايام عندنا فاذا غربت الشمس من اليوم الثالث لم
يجز التخمية بعده **وقال** الشافعي يجوز في
اليوم الرابع والبدنة في اللغة من الابل خامسة
ونوع الشريعة الابل موالذي له ما يتادرم او
عمر من تساوي ما في درهم سوي المسكن والخدام

والتياب التي تلبس والمتاع الذي يحتاج اليه وهذا
اذا بقي له الى ان يذبح الاضحية وفي الهارونيات
ان جاب يوم النحر الاضحية وكه ما يتادروهم او الكروا
ملا له قنوه فملك لم تجب الاضحية وكذا لو تقصر عن
الما تين ولو جاب يوم الاضحية ولا مال له ثم استفاد ما
درهم وجبت الاضحية والفقر والغنا والولادة
انما يعتبر في حق الاضحية خرايام النحر ولو كان له فقرا
مستقلا اختلف المتأخرون ففيها حي الزعفراني يعتبر
قمة لا دخله وقالت ابو علي الدقاق يعتبر دخله
كذا في الخلاصة ولا يذبح منه روى قبل الصلاة وفيه
منه قبلها وقالت مالك وان ففي لا يجوز بعد الصلاة
قبل بخ الامام ثم المعتبر مكان الاضحية حتى لو كانت
في السوار والمضي في المصير يجوز كما تستحق الفجر ولا
يجوز على العكس لا بعد الصلاة وفيه ما جاء في
لا قرن لها ونخصي والثو لا يكون الواو وهي
المجنونة هذا اذا كانت سميت وتختلف لا بالانعام
والعورا والعجفا وهي المهرولة والعرجا التي
لا تمشي الى النسل ومقطوعة اكثر الاذن والذئب
والواو بمعنى او والعين اي مؤموب بالكر منوه
العين في الآية وفيه نكر لاكثر عند ابي حنيفة
اربع روايات ففيها روايت عن الزايد على
الثلاث حتى لو كان المقطوع اكثر من الثلاث لا تجزئ
هكذا روى هشام عن محمد بن وهب روايت بشر عن ابي حنيفة
الثلاث حتى لو كان الذائب اقل من الثلاث يجوز وان
كان الثلث لا يجوز وفي رواية ابي سفيان عن ابي حنيفة

البرع

البرع وفي رواية الزايد على النصف وهو قولها وانما
يعرف ذهاب قدر النصف او الثلث من العين بان
تستد العين المعيبة بعد ان لا يعتلف الشاة يوما
او يومين ثم يقرب العلف اليها قليلا قليلا فاذا راته
من موضع اعلم ذلك المكان ثم تستد العين المعيبة
ويقرب العلف اليها قليلا قليلا حتى اذا راته من
مكان اعلم ذلك المكان ثم يقدر ما بين الروية الاولى
والثانية من المسافة فان كانت المسافة بينهما الثلث
فقد ذيب الثلث وبقي الثلثان وان كان نصف
فقد ذيب النصف والاضحية من الابل والبقر
والغنم وجاز الشئ من الكمل والجذع من الضان
اي الاضحية محصورة في الاربعة ولا يجزئ وزعها
ولا يجزئ تمام دون الشئ الا الجذع من الضان فانه
يجوز اذا كان عظمها بحيث لو اختلط بالثنيات لا يكتفى
التمييز من بعد الغنم اسم جنس يطلق على الذكور والا
من الضان والنعور والضان خلاف النعور والجذع
من الضان الذي اتى الحول عليه من الاكثر وفيه
الغنم ما تمت له ستة اشهر وذكر في المبسوط اذا لم
له سبعة اشهر فهو جذعة بعد ذلك والثني ما تم له
سنة وطعن في الثالثة عند جمهور الفقهاء ويدخل
فيها كما موس ومن الابل الذي طعن في السادسة
وفي الطلبة ما تمت عليه اربعة احوال المتولد بين
الوحشي والاهلي اذا كانت امه وحشية لا يجوز وان
كانت امه اهلية يجوز ولو نزا اكلت على شاة مولد
قالت عامة العلماء لا يجوز وقالت الامام الحنفي اخري

تي

ان كانت شبه الام يجوز والا لا ولو تراشاة على فلي
قال الامام الخيز اخوي العبرة المشابهة كذا في الخلاصة
وان اشترى سبعة بقرعة ليفضوا بها ما تاحد
السبعة قبل النحر وقالت الورثة ومم كيار ذكورها
عنه اي نايين عن الميت وعنكم فذبحوها **استحسانا**
لوجود قعد القرية من اكل والقياس ان لا يجوز ولو
رواية عن ابي يوسف ولو ذبحها البا قون بعثوا ذن
الورثة لا يجزئهم ولو كان احد من اشوكا صبيا ومخ
عنه ابو او كان ام ولد وصحى عنهما مولاها جاز وان
كاد شريكه السنة وفي بعض النسخ شريكه السبعة وكل
وجه يعني احد السبعة نفرا **ابدا** او مرقد اللحم اى حلا
لوي واراد اللحم لم يجز عن واحد منهم وبكل من
لحم لا ضحية وكذا من بابا فعل فنيشا وفتيرا
و مذكروا فذبح ان لا يفتقر الصدقة من الثلث
ويصدق بجلدها ويعمل منه نحو جراب وطراب
ونظع ولا بأس بان يترى به ما ينفع بعينه في
البيت مع بقائه ولا يعطى اجرا بخوار من الامحية
وذبح ان يذبح بيده ان **قال المصنف** ذلك اى
الذبح وان كان لا يحسنه فالأفضل ان يستغفر
بغيره ولكن ينبغي ان يشهدا **وكرم ذبح الكفتا** يذ
معناه اذالم يامر ذلك عليه قوله في الكافر ولو امر
م كتابيا بان يذبح امحيته جاز ويكون ان يذبحها
بدون امره ولو امر بجوسي فذبح لم يجز ولو ظلم
و ذبح كل واحد منهما **امحيته صاحبه** معهما
خلافا لزمرو **ولا يفيمنا** استحسانا والقياس ان

يعني

فصل في كراهية الكراهية

يعني كل واحد منهما وان يحويه عن الامحية انتهى
كراهية الكراهية هي مصدر كرهت
الشي كراهية وكراهية وهو مكره اذا لم يزد ولم يزد
المنا سية بين الكتابيين ان الامحية تستعمل على الواجب
والسنة والكراهية وعلى الاستحسان المختلفة وكذا
الكراهية يتحقق في الانواع المختلفة المستمدة على الواجب
والخطر والاباحة ولهذا الغية في بعض النسخ كتاب
الخطر والاباحة **المكروه الحرام اقرب** عندنا
وقال خلف بن يحيى المكروه اقرب الى الحلال ونحو
مما ان كل مكروه حرام وانما يطلق عليه لفظه لانه
لم يثبت حرمة بدليل قطعي كما في الحرام واسه تراعى
فصل في الاكل والشرب وغيرهما كره
لذا الاتان وكحه ويول الابل وكه الاكل والشرب
لادها ن والتطيب من انا فضة وذهب
فصل في الحرام قيل سورة الادها ن هو اذا خذ
اينة الفضة او الذهب ويصب به الدهن على الرأس ما
اذا دخل فيه فيها واخذ الزمن ثم مبه على الرأس لا
يكون كذا في شرح السيد للهداية **لا من رما من اى لا**
يكره من رما من معناه لا يماس من اثار الرما من
فصل في الشرب وقال المصنف في كره فيها
و هذا الشرب من انا مفضض **وايجلوش على نوي**
فصل في حريم وكذا في حريمه وكذا في حريمه
اي ينبغي موضع الفم وقيل هذا وموضع اليد في الاخذ
وفي السرير والسرير موضع ليلوس وقال ابو يوسف
يكره ذلك وقول محمد بن روي مع ابي حنيفة فيما يخص

فاما المموم الذي لا يخلص فلا يباس به بالاجماع **قوله**
فوت انك فزيت اكل والحرمه حتى لو كان له اجيره
بحوسي او خادم بحوسي فارسله ليشتري له كما ظن
كما وقال اشريت من يهودي او نصراني او مسلم وسعه
اكل وان كان غير ذلك لم يبيعه ان ياكله **واعلم** ان قول
الكا فزيتا يقتل فهما ان كان قوله منتزعا لهما واما
اذا صرح بهما فلا يقتل لانها من الديات وقول الكا فزيت
لا يقتل في الديات قلو قال يقتل قول الكا فزيت شر الحم
من يهودي او نصراني كما ذاولي **ويقتل قول المملوك**
والنبي في الهدية والاذن في التجارة حتى لو كانت
امة لو رجل يعتني اليك مولاي هدية تسعه ان ياخذها
ويقتل قول القاسق في المعاملات ما
يكون مطلقا سواء كان حرا او عبدا او انثى مسلما او كافرا
لا في الديات المعاملات ما يكون بين العباد والديات
ما يكون بين الرب والعبد والاول مثل الوكالات و
المضاربات والاذن في التجارات والثاني كالاجنار
بكل الطعام وحرمة وطهارة الماء ونجاسته والشهادة
بخلال رمضان واجنار النبي عليه السلام حتى لو اخبر
قاسق بنجاسته الماء ووقع في قلبه كذب جاز التومني
بخلاف العدل كذا في شرح العذوري **ومن ذعي اليه**
وانك لانه ثمة ثوب وغنا يالم يقدد ويأكل هذا
اذا كان الغنا والنعمة لك لا على الغايرة فان كانت
على المايرة لا ينبغي ان يتعدد وهذا اذا كان الرجل
مخاملا الذي فقوده واما اذا كانت مقتد مشار اليه
فلا ينبغي ايضا ان يتعدد بل يخرج ويعرض عنهم ان لم يقدر

يهودي

علي

على النبي والتغير وهذا اذا لم يعلم ذلك حتى حضر
فاما اذا علم بذلك قبل الكضور فانه لا ينبغي ان يحضر
وقال شيخنا استماع القرآن بالاحكام ابلغ معصية
والثاني والاسامع اثان وروى الصدر الشهيد في
كراهة الواقعات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
قال استماع الملاهي معصية والجلوس عليها
فسق والتلذذ بها من الكفر واقعه تعالى اعلم
قوله في اللبس وعين حرم للرجل مطلقا
اللبس الحرير والديباة الا قدرا وبغلة اصاب
الحرير الا برسيم المطبوخ ثم سمي المتخذ منه حريرا كذا
في المغرب وقال بعض الناس يحل للرجل الا يغم وقال
بعض الفقهاء يوحوا من يلبس وقال ابو يوسف ومحمد
لاباس بلبس الديباة والحرير في الحرب **وحل ثوبه**
واقراسه اي جعل الحرير وسادة وفراشا عداي
حينئذ خلا فاكما يقال قوسدته اذا جعلته تحت
رامك وكذا الخلاف في ستر الحرير وتعليقه على الابواب
والحيطان **وحل لبس ما سداه حرير وخمته قطن**
او خراييم في الحرب وصره **وعكسه حل في الحرب**
فقط اي لا يفر من الحرير اسم دابة من الحرير سمي الحرير
المتخذ من وبره خزاكنا في المغرب ولا يحل الرجل
بالذهب والفضة الا باغنام والمنطقة و
حليته السيف ويجعل الفضل الى باطن كفه بخلاف
النساء يجوز لهن جعل الفضل الى ظاهر الكف والافضل
ولغير ترك التخنم وحرم التخنم بالحرير مطلقا
سواء كان ليش او غيره **واحد يد في الصنفين**

وقال بعض الناس لا بأس بالتختم بالذهب وقال
 الأئمة السرخسي لا بأس بالتختم بالسب كالتختم واليشتف
 اليا وسكون الشين المجتمعة جزميل الى الصعقة يتخذ منه
 خاتم وحل مسمار الذهب وهو الذي **يجعل في حجر**
الفضة في ثقبه وحل سد السني بالفضة اذا ترك
 لا بالذهب وهذا عندنا وقال محمد بن ناس بالذهب وهو
 رواية عنهما وكراه الباسر ذهب وحرر صبيها لا الخوكة
 لو صنود او بخاط اي لا يكون حملها للوقت والمخاط
 ويقال بالفارسية تستادجة وفي الجامع الصغير يكرم
 حملها للمسيح بها العروق والصحيح انه لا يكون وحاشا له
 ان من فعل شيئا تكره فهو مكروه ومن فعل ذلك كجاجة او
 ضرورة لا يكون **ولا الركن** ويسمى ذلك الركنة ويؤخبط
 لتذكرو ويقعد على الاصابع وهو من عادات العرب انتهى
فصل في النظر والنسب وعمرهما
 اعلم مساهل النظر اربعة اقسام نظر الرجل الى الرجل والمرأة
 الى المرأة والمرأة الى الرجل والمرأة الى المرأة اما نظر
 الرجل الى المرأة فاربعة فصول نظر الرجل الى زوجته
 ومملوكة والى ذوات محارمه والى اما الغير والى الخوكة
 الاجنبية فبدا بالفصل الاخير فقال **لا ينظر**
غير وجه الخوكة الاجنبية وتفتها مطلقا ولا يحل
 له ان يمس وجهها ولا يفتها وان كان يامن الشهوة و
 روي الحسن عن ابي حنيفة انه يباح النظر الى قدميها
 وعن ابي يوسف انه يباح النظر الى ذراعيها وهذا
 اذا لم يكن النظر عن شهوة فان كان يعلم انه ان ينظر
 اشهر لم يحل النظر الى شيء منها وهذا اذا كانت ثابتة

لا الخوكة

تشتري

تشتري فان كانت عجوزا فلا بأس بمسها فحشها ومس يديها
 وكذا ان كانت شيخا يامن على نفسه ويطها فلا بأس
 بان يصامحها وان كان لا يامن يطمها من ان تشتري لم
 يحل له ان يصامحها والصغيرة اذا كانت لا تشتري يباح
 النظر والنسب اليها **ولا ينظر من اشترى الى وجهها**
الا الحكم اذا اراد الحكم **والثاني** اذا اراد الشهادة
 عليها وان خاف ان يشهد بها ولكن عند النظر ينبغي
 ان يقصد اداء الشهادة والحكم عليها ولا يقصد فقط
 الشهوة واما النظر لتحمل الشهادة اذا اشترى فحليل
 مباح والاصح انه لا يحل وكذا ان اراد ان يتزوجها
 فلا بأس بان ينظر اليها وان كانت شريتها **وينظر**
الطبيب الى موضع مرضها ولكن ينبغي ان يعلم المرأة
 مداواتها فان لم يجدوا امرأة تداءي تلك المرأة
 ولم يتدروا على امرأة اخرى تعلم ذلك اذا علمت وخاف
 ان تهلك او يبيسها بلاء او وجع لا بأس بان يستر
 منها كل عضو سوى موضع المرض ثم يداءيها رجل و
 يغشى بصره ما استطاع وكذا ينظر الرجل الى موضع
 الاختقان من الرجل عند الحاجة اليه ويجوز ايضا
 الاختقان للمرض والهرال الفاحش واما نظر الرجل
 الى الرجل فانه يجوز كما قال **وينظر الرجل الى**
كامل بدن الرجل الا العورة وهي ما بين سرة الى الركبة
 ورواية اما دون سرة حتى يحاذي ركبتيه وهذا
 ثبت ان السرة ليست بعورة والركبة عورة خلافا
 لما في فيها وقال **الحبيب** الطواهي العورة من
 الرجل مع منع السرة واما التخذ فليس بعورة ثم حكم

العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفيه اخف منه
 في السرة حتى ان من راي غيره مكشوف الركبة ينكر
 عليه برفق ولا ينازع ان يحج وان راه مكشوف الفخذ
 انكر عليه ولا يضربه ان دلج وان راه مكشوف السرة
 امره بستر العورة وادبته على ذلك ان يحج وما يباح
 النظر اليه من الرجل يباح معه واما نظر المرأة فانه
 يجوز كما قال **ونظروا المرأة الى المرأة والرجل**
كالرجل للرجل فلا ينظر المرأة الى ما بين سرة المرأة والركبة
 وفي كتاب الكشي من الاصل المطبوعة الى ان ينظر المرأة الى
 الرجل كنظر الرجل الى محارمه حتى لا يباح لها ان تنظر
 الى ظهره وبطنه وهذا اذا آمنت الشهوة فان كان
 في قلبها شهوة او اكبر رايها انها تستهي رايها انها تستهي
 او شك في ذلك يستحب لها ان تغض بصرها ولو كان
 الناظر هو الرجل اليها وبهذه الصفة لم ينظر وعني
 اني حينئذ ان ينظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى
 محارمه حتى لا يباح لها النظر الى ظهرها وبطنها
 والاولى مع اما نظر الرجل الى امرته التي يحل لها وطئها
 وفرج زوجته والى ما يربدها وكذلك المرأة والامة
 الى زوجهها ومولاها وانما قيدنا ما كل لان اباحة النظر
 الى جميع بدن امرته مبني على حل الوطئ وفيما لا يحل له
 من امرته كالامة المجوسية وامرته التي هي اخوته من الرضاع
 كان حكمها في النظر كامة الغير كذا في النهاية واما
 حكم نظر البقرة الى جميع بدنها دون امته والامة الى
 سيدتها فغير معلوم واما نظر الرجل الى احوال محارمه
 فانه يجوز كما قال **وجه محرمه** اي ونظر الرجل الى

وجه محرمه وراسها وصدرها وساقها **وعضدها**
لا الى الظهر وبطنها وفخذها وبمسه ما حل النظر
اليه وانما يباح النظر والمس إذا أمن الشهوة على نفسه
 وعليها واما اذا لم يامن فلا يحل له ذلك ويحل له ان
 يتناول ويبا فويهن فاذا احتاجت الى الاركاب والانزال
 فلا بأس بان يمسها من وراء ثيابها وياخذ بطنها وظهرها
 دون ما يختبرها اذا أمن الشهوة وان خاف على نفسه او
 عليها يقينا او ظنا او شكاً فليجتنب ذلك ثم اذا مكنتها
 الركوب بنفسها بمنع عن ذلك أصلاً وان لم يمكنها
 تتلف بالثياب كيلاً يمس به حرارة عضوها وان
 لم يمكنها يجدد الثياب يدفع عن نفسه الشهوة
 بقدر الامكان واما النظر الى امه الغير فانه يجوز كما
 بينه بقوله **وامرته غير محرمه وله مس ذلك الموضع**
الذي يحل له النظر اليه اذا اراد الشراء او الشئ
وكذا في الجاهل الصغير لا يباح المس اذا استهي او كانت
أكبر رايه ذلك ولا تعرض الامة اذا بلغت في ازارها
والمراد ما يستوما بين السرة والركبة وما لا يحد ذلك
اذا بلغت موضعاً يتجامع وتستهي فلا تعرض اذا اراد
والخصي اي الذي تزغ خصية **والمجبوب** مطلقاً
 اي الذي قطع ذكره **والمخنت** في الردى من الفجا
كالنخل في النظر الى الاجنبية وخص بعض مشايخنا
 في حق المجبوب الذي حفر ماؤه الاختلاط بالنساء
 والاولى مع واما المخنت اذا كان في اعضائه ليس
 وبواسمته فكسره ولا يستهي النساء ولا يكون مخنتاً في
 الردى من الاطفال فيقدر رخص بعض في ترك مثله

وعنده **كالاجني الحرامي** لا يحل له ان ينظر الى زوجها
 وكثيرا عندنا وقال مالك والشافعي نظره كتنظر الرجل
 الى ذوات محاربه **واجزرك الوطى ماوه عن امته**
بلا اذنها ان شا ومن زوجته باذنها ان شئت ولو
 كانت تحنة امه لغيره فالاذن الى مولاها عندني
 حنيفه وعندهما اليها وفي الخلاصة يجوز الغرائ
 عن زوجته الحرة بغير اذنها **فصل**
في الاستبراء **او غيره** استبرا الكهنية براءة رجمها
 من الحمل من ملك امه حرة وطهرها ونفسها والنظر
 الى زوجها بشهوة حتى يستبرا اي حرم مطلقا
 سواء يتفق بفراغ وجهها من ماء البايع باذ يكون
 مالكا امراة او مبيعا او تكون اجاوية بكر او نحو
 او لم يتفق بفراغ وجهها من ماء البايع فليس عليه
 الاستبراء ثم الاستبراء في الحمل بوضع الحمل وفي
 ذوات الحيض بحبضة وان كانت لا تحيض من
 صفها فاستبرا ما بشهر وان حاضت في اثنائه
 بطل الاستبراء بالايام وان ارتفع حبضها بان مارت
 محبده الطهر وفي تحيض بتركها حتى اذا تبين
 انها ليست بحامل وليس فيه تقدير في ظاهر الرواية
 الا ان شائخنا قالوا ينبغي ذلك بشهرين او ثلاثة
 اشهر وكان يقول باربعة اشهر وشهر ايام وقال
 يستبرأ بشهرين وخمسة ايام وعليه الفتوى وعن
 زفر قتيبر ما يتحولن ومرواية عن ابي حنيفة وقال
 ابو مطيع يستبرأ بها تسعة اشهر وعن ابي يوسف

انه قدر ثلاثة اشهر ولا يجزى بالحبضة التي استبراها
 في اثنائها ولا بالحبضة التي حاضتها بعد الشراء او
 غيره من اسباب الملك قبل الحيض ولا بالولادة الكاملة
 قبل الحيض خلافا لابي يوسف ولا باس بالاحتياط
 لا سقط الاستبراء عند ابي يوسف خلافا للمحمد والحيلة
 اذ لم يكن تحت المشري حرة ان يتزوجها قبل الشراء ولو
 كانت تحنة فالحيلة ان تزوجها البايع قبل الشري
 او المشري قبل الحيض ومن يوثق به ثم يتزوجها
 او يقبضها ثم يطلق الزوج له اثنان اختان قبلها
 المولي والمسلم بشهوة او وطئها حرم وطئ واحدة
 منهما لا على التقيين ودوا فيه حتى يحرم فرح الاخرى
 بملك او نكاح الى الغير او اعتق او كتابته لار من اياها
 او تدبير وعق البعض ومليك كعتق الكل ومليك
واما قيد بقوله قبلها لانه لو قبل احداهما يحل له
 وطئها وتقبيلها دون الاخرى والمراد بالنكاح الا
 يدخل الزوج بها فيه وكس تقبيل الرجل في الرجل
 ويده وشيا منه مطلقا ورخص بعض المتأخرين
 تقبيل يد العالم عصمة وفي غيره لا يرخس فيه واما
 ما يفعلون من تقبيل الارض بين يدي العلماء حرام
 والفاعل والمواضي به اثم **وقال الصدوق**
انه لا يكره هذا السجود وقال **شمس الامم الحلي**
السجود يغتسل به على وجهه المقطم كثر **وتره معافقة**
في ازار واحد وذكر الطحاوي ان هذا قولها وقال
 ابو يوسف لا بأس بالتقبيل والمعاينة **ولو كان عليه**
شعر او حية جاز كما لصاحبه يجوز بل كراهة كما

يجوز المصافحة **وفيه** **البيع** **كمن** **بيع**
العدو **المخالصة** **ومي** **رجيع** **الادعي** **لا** **السوق**
معناه لا باس ببيع السرقين وعزالي يوسفانه
لا باس بالانتفاع بالعدوة المخالصة لانه اذا كان
مخلوقا يرماد وتراب غالب عليها يجوز بيعها والانتفاع
بها بالثمن في الارض لا تستكثر الربح وهو الصحيح
وحكم **له** **شرا** **امته** **مد** **قال** **وكلفني** **زيد** **بيعه**
اي من علم بامته انها لرجل فزاي اخري بيعها حال كونه قال
وكلفني مياجها ببيعها فانه يسمع ان يشتريها ويطلب
هذا اذا كان الباع ثقة وان كان غير ثقة واكثر
راية انه صادق فكدلك وان كان اكبر اياه كاذب
لم يسمع ان يتعرض من ذلك وكذا لو قال اشتريها
منه او وهبها الي او تصدق بها علي وان لم يخبر
بكربشي منها ان كان عرفها المشتري لم يشتريها حتي
يعلم انتقالها الي كبر **وكمن** **لرب** **الدين** **أخذ**
خبر **باعتها** **مسلم** **انما** **اذا** **باع** **مسلم** **أخيرا** **وأخذ** **منها** **عليه**
دين كرم لرب الارض الذين المسلم ان يأخذ منه بدلا
عنه دينه الا اذا علم به **لا** **كافرا** **اي** **لا** **يكن** **اذا** **باعها**
كافر **وكمن** **ايض** **احتكا** **وقوت** **الادعي** **وقوت**
البيعة **في** **بلد** **بعض** **بأهلها** **يان** **كان** **البلد** **كبيرا**
فحشد **لا** **باس** **به** **الا** **احتكا** **رجعي** **الطعام** **للغلة**
اقتعال **من** **حكر** **اذا** **ظلم** **ونقص** **وحكم** **بالسبي** **اذا**
استبد به **وحبس** **عن** **غيره** **وكذا** **الثلثي** **علي**
التفصيل **وصورة** **ان** **يخرج** **من** **البلد** **الي** **الثالثة**
التي **جاءت** **بالطعام** **واشترى** **منها** **خارج** **البلد**

وهو يريد حبسها وميتنع عن بيعها ولم يترك حتي
يدخل القافلة البلد قالوا هذه ليس اذا لم يلبس
المتلقي سحر البلد حتي على التجار وان ليس قفسو
محتكر في الوجهين ثم الاحتكاك المنهي عنه في الاشيا
التي هي قوت الناس واليهام كالبر والسعر والغيب
والتم والتين والقت وهو قولها وعليه الفتوي وقار
ابو يوسف كلما امر بالناس حبسه احتكاك وان
كان ذميا او فضة او ثوبا ثم المدة اذا قصرت لا
يكون احتكاك وان طالت يكون احتكاك اكره
والفاسل اربعون يوما وقيل شهر والاصل ان
التجارة في الطعام غير محرومة ان كان على قصد الا
وتزيت الغلة وقصد الامتزاز بالناس اما اذا لم
يكن شي من ذلك فهو محمود **لا غلة** **صنعة** **اي** **دكر**
احتكاك **قوت** **لا** **احتكاك** **غلة** **صنعة** **وما** **جلبه** **من**
بلد **اخر** **اي** **لا** **يكن** **احتكاك** **ما** **جلبه** **من** **بلد** **اخر** **عند**
اي **خيفة** **وقال** **ابو** **يوسف** **يكن** **وقال** **محمد** **كل**
بقعة **تتبع** **جلبه** **منها** **الي** **المصر** **والعادة** **فهو** **منزلة**
فنا **المصر** **يحرم** **الا** **احتكاك** **رفقه** **بجلا** **ما** **اذا** **كان**
البلد **بعيدا** **لم** **يجز** **العادة** **باحتكاك** **منها** **الي** **المصر** **فانه**
لا **يكن** **ولا** **يسفر** **السلطان** **اي** **لا** **يتبعي** **للسلطان**
والامام **ان** **يسفر** **علي** **الناس** **مطلقا** **الا** **ان** **يخرج**
او **يتعدى** **ويجوز** **او** **باب** **الطعام** **عن** **القيمة**
تعد **يا** **قاس** **بان** **يبيع** **تغيرا** **بما** **يه** **وهو** **شوي**
بمشتري **وهو** **القاضي** **عن** **مبانية** **حقوق** **المسلمين**
الا **بالسعر** **فلا** **باس** **بالمناورة** **من** **اهل** **الوادي** **ومن**

حكاك

باع منهم بما قدره الامام مع وهل يبيع العاني على
المحتكر طعامه من غير رضاه قيل هو على اختياره
في بيع مال المدنون وقيل يبيع بالاتفاق وقال
مالك يلزم الوالي ان يستقر عام الغلاء ثم اذا دفع الي
القاضي هذا الاقرار بما للمحتكر يبيع ما فضل عن قوة
وقوت اهل له على اعتبار السعة في ذلك وينهاه عن
عن الاحتكار ويوجره عنه فان رجع اليه مرة اخرى
وهو مصر على عادته وعظه وهدده وان رجع اليه
مرة اخرى حبسه وعززه على ما يرى حتى يمنع عن
سوء عمله **وجاز بيع العصير من خمار وكرة عند**
بعض العلماء وجاز اجارة بيعت ليخذ بيت ناز
او بيعة وهو مبيع المضاري او كنيئة وهو مبيع
اليهود او بياع اي جاز اجارة بيت لبياح فيه
فيه حمز بالسواد من المهر متعلق بالربعة الاخيرة
مذا عند ابي حنيفة وقال لا ينبغي ان يوجر بشي
من ذلك وانما قيد بالسواد لانهم لا يمكنون من
اتخاذ البيع والكنيا يس واظهار الخمر والخنا زير
في الامصار ثم قالوا هذا في سواد الكوفة فاما في
سواد بلادنا فاعلام الاسلام فيها ياديه فلا يمكنون
فيها ايض وهو الصحيح وجاز رجل خمر وخنزير
تاجرة ويطيب لما جره عند ابي حنيفة وعند ثمال
مكروه وجاز بيع بموت مكية بالاجماع وجاز بيع
ارضها عند ما ومواحدى الرقائين عند ابي
حنيفة وجاز قتل من المصنف وتغلبه بفتح
النون ولو فضل هذه الما ينل مما قبلها كما فصل

في الكا

في الكا فصل في البيع وغيره لكانا ولي **وجاز**
تخلته ثم قالوا في زما اثنا لا بد للبحر من دلالة ه
فيا لتعذر يحفظ الاي وفي النقط يحفظ الاعرا
مكانها فكانا حنين وجاز دخول ذمي بجدا ه
مطلقا سوا كان حراما او غيره وقال مالك يكره
يكره ذلك في المسجد الحرام وعبادة اي عيادة
المسلم دينا واختلغوا في عبادة الفاسق والاصح انه
لا بأس به وجاز خصا اليها ثم دون الادمي ولا بأس
بكي الاغنام واخصا بها واخصا الاسق ولا بأس
بكي المبيات اذا كان له داء وانرا اكير على الخيل
قبول هدية العبد التاجر واجابة دعوته و
استغنا ولايته وكنه كسوته القوب بالفتح
مصدر كسوته الثوب وكنه هدية العبد من اي
العبد التاجر والمياس ان لا يجوز في الكل والاتقان
يجوز هدية اليسر والدعوة اليسيرة وكنه استخدا
الحضي وكسبه اطلاقه يثير الى ان مطلق الخدمة
مكروه وذكر في الامع انما يكره استخدا مهم في الخدمة
المعروفة وهو الدخول في الحرم وكره الدعاء ان
يقول اسالك بمعقد العن من عرشك وعن ابي غيان
انه لا بأس به اخذا بوالديث ويان يقول عني فلان
او بحق انبيائك ورسلك وبحق البيت والمسعر الحرم
ولو قال رجل لغيره بحق الله او بالله تفعل كذا لا يحل
على ذلك الغيران ياتي بذلك الفعل شرعا وان كان
الاولى ان ياتي به وكرة اللعيه بالسطر خ والنسب
والله هو وان تقامر بها فهو حرام بالاجماع واما حنيفة

م

والشافعي بالطريق قال سهل ابن محمد الصعلوي
 وبسبب اصحاب الشافعي اذا سلمت يده من الكسرة و
 الصلوة من النسيان واللسان من الهذيان فهو ادب
 بين الخلق ثم ان قاهر بالطريق سقطت عدالة
 ورده شهادته وان لم يقام مرتبة وكان متاولا قبلت
 شهادته وبقيت عدالته **وكره اللعب بالسطوح و**
النسب وكل لهم وان تقام بها فهو حرام بالاجماع اليهم
 وموان يجعل عتق عبده طوقا حديد مسمرا بمسما وحديد
 يمنع من ان يتحرك راسه وهو معتاد بين الظالمين
 قالوا لمذا في زمانهم واما في زماننا فلا بأس به بقلية
 الابقا خصوصاً في الهتود كذا في الخلاصة وفي فتاوى
 السراجية قال الامام الا سيحاي لا بأس بالفضل اذا
 خيف الابقا **وحل قنده** **والكفنة للرجل والمرأة**
 للتداوى بالكلال ولا تجوز استعمال المحرم في الكفنة كالحجر
 ونحوها **وحل رزق العاقر من بيت مال** مطلقا سواء
 كان غنيا وفقيرا وقال بعضهم ان كان غنيا فاخذ
 حلال وتركه افضل والامع ان هذه افضل وان كان
 فقيرا محتاجا فعليه اي الواجب ان ياخذ رزقا بقلية
 من بيت المال وهذا على وجهين اما ان يكون شرطا لفقره
 الاجارة او يكون كفايته وموثقة كالنفقة اما الاول
 محرام واما الثاني فلا بأس به وهذا اذا كان مال بيت
 المال حلالا جمع بحق فان كان حراما جمع بيا لم يحل
 وليس ذلك بمال عامة المسلمين وتسميته رزقا يدل على
 انه مقدور بالكفاية في كل زمان وقد جري للرسم
 باعطائه في اول السنة وفي زماننا يؤخذ الخراج في

آخر السنة فنعطى القاض في اخرها واما اخذ من الخراج
 خراج السنة الامامية في الصحيح وعليه الفتوى وان
 اخذ الرزق في اول السنة ثم عزل قبل مضي السنة يجب
 رد رزق ما بقي من السنة وقال بعضهم لا تجب الرد وقال
 بعضهم على قياس مولاها لا يلزم الرد على قياس قول محمد
 لزومه الرد وهو الصحيح رويان عليا كرم الله وجهه رزق
 شريفا خيمته درهما كل شهر **وحل سفرة الامة وام الولد**
بالعزم قالوا هذا في زمانهم واما في زماننا فلا وشرا
 ما لا بد منه وبيع بكون العلم والام والمصلحة لو كان
 الصغير في حجرهم وتو حرامه فقط اي دون العلم و
 الملتقط مطلقا عند اي حجة يوسف وعند محمد اذا
 كان في عيان الغير لا يجوز لها **كما**
اجبا الموات اتمنا سيرة بين الكتابين من حيث ان في
 كل منهما العمل بالاحسن ففي احياء الموات اثبات ارض
 هامة واجزا الا نهاري تحت الخيل والاشجار وهذا
 امر مستحسن فان النعيم العاجلة موزع النعيم الاجلة
 والمواد بالاحياء فيها احياء وها بالحياء النامية قال
 تعالى فاحييتا به الارض بعد موتها وانما سمي مواتا
 لبطان الانتفاع بها كالميت الكفيني ولهذا قال
 في ارض تعد رزقها لا تقطاع الماعنها او لغلبة
 غلبها وما يشبه ذلك مما يمنع الزراعة **عن مملوكة**
قوله مرفوع بالصفة **بعيدة** من العاقر اي القوية
 بحيث اذا وقف انسان من اقصى العامر فصاح لم
 يسمع الصوت منه فهو موات ونواله خير الناميل
 بين العزيب والبعيد مروي عن ابي يوسف قال

فمن على نسا احياء

يقوم وجل جزيه وري الصوت من اقصى العمر انا على مكان
 عال وينادي باعلا صوته فان الموضع الذي لا يسمع
 منه صوته يكون بعيدا عنه فيه رواية اخرى فان
 البعيد قد رغلوه كذا في شرح السيد ويعتبر عند محمد
 انقطاع انتفا اهل القرية عنها وان كان قريبا من
 القرية هذا اذا كانت غير مملوكة لاحد اما اذا كانت
 مملوكة لاحد فان عرق مالها بئى له وان لم يعرف مالها
 فهي لجماعة المسلمين وان ظهر له مالك يرد عليه ويضمن
 الزواجر نقصانها وذكر القدر وري اذا كان قدم خرابها
 او كان مملوكا في الاسلام لا يعرف له مالك فهي بعينه
 وهو بعيد من القرية فهو موات **وهي احياء** اي وري
 جعله مباحا للزراعة **بأذن الامام ملكه** وبغير اذنه
 لا يملك عند ابي حنيفة وقال لا يملكه **وان حجر** اي بعد
 الاذن لا يملكه النخيل والاعلام مشتق من الحجر وهو المنع
 فان اعل علامته في موضع من الموات علامة فكانه
 منع الغير من الاحياء ثم هو قد يكون بوضع الاحجار عليه
 وقد يكون بغيرها فان عذرها حولها صنبا نايابا
 او نقي الارض او حرق ما فيها من الخشب والشوك
 او حصدها فيها من الخشب والشوك وجعلها حولها
 وجعل التراب عليها من غير ان يتم المسنة ليمنع الناس
 عن الدخول او حفر من يثر ذراعا او ذراعيين ولو كورها
 او ضرب عليها المسنة او شقها نهرا فزوا حيا
 كذا في المبسوط وذكر في الهداية ولو كورها وسقاه
 فعن محمد احياء ولو فعل احد ما يكون بحجر او لو حفر
 انها رما ولم يبقها كان بحجرا وان سقاها مع حفر

الانهار كان احياء وان حولها وسنمها بحيث يعم الماء
 يكون احياء **ولا يجوز احياء ما قريب من العامر** فترك
 مري لا يمل القرية ومطرها كحما يدمم وقدر الفرق
 بين القرب والبعد انما ومن حفر يثر اذ ارض
 موات بأذن الامام فله حرمها **وبقول ذراع**
من كل جانب مطلقا سواء كان للمنفذ وهي التي يترج
 المانها باليد او كانت للناسخ وهي يترج المانها
 بالبعير عند ابي حنيفة وعند ما في الناصح لتوز ذراعا
 ثم يقتل اربعون ذراعا من الجوانب الاربع من كل جانب
 وعند بعضهم خمسمائة من الجوانب الاربع من كل جانب
 مائة وخمسون والاول هو الامع والذراع هي المكسرة
 وهي ستة قصبات وكان ذراع الملك سبع قصبات
 فكسره قصبة وقيل ان التقدير في البيرو والعين
 بما ذكر في اراغهم لصلاتها وفي ارضنا يرا لرخاوتها
 لئلا يتحول الماء الى الثانية **فمن حفر في حرمها منع منه**
 فان حفر اخر يثر في حريم الاول فلا ولا ياخذه
 بكيس ما اختفوه وقيل يضمنه النقصان ثم يكبسه
 وبذا هو الصحيح واذ حفر الثاني يثر ابا من الامام
 يثر غير حريم الاول وهي قريبة منه وذمها البيرو
 الاول وعرق الثاني فلا شيء عليه ولذا في الحريم
 من الجوانب الثلاثة دون الجوانب الاولى **وللقناة**
حريم بقدر ما يصلح مطلقا وعن محمد انه بمنزلة البيرو
 في استحقاقه الحريم فيقتل ومذا عند ما واما فتدة
 فلا حريم له عالم يظهر للماء على وجه الارض قالوا وعند
 ظهور الماء على الارض هو بمنزلة عين فوادة فيقدر

حريمه بجمهاية ذراع وحرم شجرة فخرس فارض موات
 خمسة اذرع فلا يتصرف الاخر في حريمه وما عد عنه
 الخرافات اي ماقوم ولم يحتمل عوده اليه فتم موات
 اذا لم يكن حريما العام وان احتمل عوده اليه لا يكون
 مواتا ولا حريم فلنهر اي من كان له نهر من ارض غيره
 فليس له حريم عند اي حنيفة الا ان يقيم بينة على ذلك فلا
 له مناة النهر يشي ويعلق عليها طينة **مسألة الشرب**
بالكسر وهو نصيب الماء يسمى المزارع او الدواب
الابهار العظام كدجلة اي نهر بغداد والقراء نهر
 الكوفة وجميع نهر خوارزم وسبب يكون لاحد ويحوز
 كما احد ان يسمى ارضه ودوابه بما به ولو قال لكل
 كان احسن وان يتوضى به وينصب الرحي عليه
 ويكرى اي يشق منها نهر الى ارضه ليس بها اثم
 يضرب العامة وان اضربهم بان يميل النهر العظيم اليه
 هذا الجاني اذا انكسر عنقه فغرق الغري والادامي
 ونحوه لا يجوز قوله ان لم يضرب العامة متعلق بالرحي
 والكري وكذلك الاحكام المذكورة في البحار وفي
 الابهار المملوكة والابار المملوكة وانما هو المملوكة
 يجوز ان يستره وسقي دابته لا ارضه وان
 خاف تخريب النهر لكونه اليقور يمنع مطلقا
 وله ان يمنع من الشفة من الدخول في ملكه اذا كان
 يجد ما اخر يقرب هذا الماء من ملك احد واذا
 كان لا يجد ذلك يقال لصاحب النهر اما ان تخرج
 الماء اليه او تنزكه لياخذ بنفسه بشرط ان لا يكسر
 عنقه وقيل هذا اذا احتضر في ارض موات فليس

من

نهرات ترك
 غير موات
 ص

له منعه ولو منعه عن ذلك وهو يخاف على نفسه ودوابه
 العظمى له ان يقابل بالسلح وان كان محوزا في الاواني
 ويخاف الهلاك من العطش بقا تل بغير اسلح والماء
 المحرز في الكوز واجب بضم النحاة المهمة وتشد يد الب
 الموحدة وهي النخابة ونحوها ايضا لا يتقطع به ولو
 كان قبلا **الاياض** ما حبه كالصيد اما خوذ ولكن
 بقيت فيه شبهة الشركة حتى لو سخره انسان في موضع غير
 وجوده فيه وهو يباوي نصا بما لم تقطع يده **وكري**
نهر غير مملوك يكون من بيت المال على السلطان
 ان احتاج فان لم يكن فيه شيء يجبر الناس على
 كرية الا ان يخرج له من كان يطيقه ويجعل موثقه على
 الميا سير الذين يطيقونه بانفسهم كما في نهر الجيوش
 وكري ما هو مملوك يكون على امله والنهر
 المملوك يكون خاصا واما والفاسل بينهما ان ما
 يستحق به ما حبه الشفعة فهو خاص وما لا يستحق
 به الشفعة فهو عام فكريهما على املهما لا على بيت المال
وجبر الابي منهم على كرية مطلقا سواء كان المملو
 خاصة او عامة وقيل لا يجبر ان كان خاصا وموت
 كوي النهر المستوي يكون عليهم من علاه اي
 موثقه من علاه فان جاوز الكري ارض رجل من الشر
 يرى ذلك الرجل عند اي حنيفة وعند ما الكري عليهم
 مزاولة الى اخره يحصر من شرب والاراضي وزعم
 بعض المشايخ ان الكري اذا انتهى الى فوطة ارضه من
 النهر فليس عليه شيء من الموثنة والامح ان الموثنة عليه
 لا احترا وعن هذا الخلاف جري الرسم ان يؤخذ من

ك

كا

من اسفل النهر ويترك بعض النهر من اعلاه حتى يفرغ
 من اسفله **والكوي على اهل السنة** في الارض المملوكة
 وبهم الذين يشربون ويتقنون دوائهم **ويخرج دعوى**
الشرب بغير ارض من استحقاقا والقياس ان لا يصح
 منهن قوم ولهم على ذلك اراضي **اختصة** وان
 الشربة في اي الشرب بينهم **على قدر اياهم**
 في المصحح وقيل يقيم بعد اخراج وقال الامام ابو علي
 الدقاق يقيم بقدر الحاجة **وليس لاحد من الشربة**
ان يشق عنه اي من النهر المشترك **نهر او ينصب عليه**
وحالا برضاهم وان لا يكون الرعي بغير النهر المشترك
 ولا بالما ويكون موضعها في الارض صاحبه بان يكون على
 النهر وحافته مملوكا ولا يخرج حق السبل فانه يجوز
او ينصب **والله** عليه جذوع طويل يركب تركيب
 مذاق الازر ويؤرأسه مفرقة كثيرة ويستقي بها
او ينصب جسر او قنطرة اكبر اسم لما يوضع ويرفع
 ويتخذ من الخشب والالواح والقنطرة اسم لما يتخذ
 من الاجر والجو ويكون موصوفا لا يرفع **او** ان يوسع
من النهر مطلقا سواء كانت القسمة بالكوي وكذا
 اذا اراد ان يوسعها عن فم النهر فيجعلها في ارضه
 اذرع او واحد منه لا يختص بالما فيه فيزداد وجو
 الماخلاف ما اذا اراد ان يسفل كواه او يرفعها حيث
 يكون له ذلك في الامح **وان يقيم بالايام** وقد
وقعت القسمة بالكوي الكوي ثمة البيت والجمع
 كوي وقد تقع الكاف في المفردة والجمع وتنتعاه
 لمناج الما الى المزارع والجداول فيقال كوي النهر

كذا في المغرب او ان يسوق شربه الى ارضه اخرى
 ليس لها فيه شرب اي ليس للارض في النهر شرب
 بلا رضامته ويورث الشرب ويومى بالانتفا
 بعينه ولا يباع ولا يوجب فلو تزوج امرأة على شرب
 بغير ارض فالنكاح جائز وليس لها من الشرب شيء و
 يجب مهر المثل والصالح من دعوى الشرب بالمل ولو كان
 ارضه ما فترت **وشرب ارض جارة او عرقا**
لم يضمن قالوا هذا اذا سقي ارضه سقيا مضادا
 تحمله ارضه عادة واما اذا سقي سقيا لا يتحمل ارضه
 فيضمن **قنا** **الاشربة** جمع شراب
 وهو كل ما شرب من المايعات وسمي هذا الكتاب به لان
 فيه بيان احكامها ثم المناسبة بين الشرب والاشربة
 فامرة الان الشرب في بيان شراب الكلال وهذا
 بيان احكامه فذلك فضله واخره عنه وفي الشرح قال
والشراب ما يسكر والمحرم منها اربعة الاول
الخمر وهو النبيذ من ماء العنب غليظا قاقا ملاما بامسا
 اسفله **والشند** وقذف بالزبد اي برماه واذا
 فانكسفت عنه وسكن هذا عند ابي حنيفة وعندهما اذا
 اشند ما وخر ولا يشترط القذف بالزبد وقال بعض
 الناس كل مسكر خمر والمرد بالاشند اذ كونه صائلا
 للاسكار وانما سمي الخمر لتخمرة اي لشدده وقوة
وحرم قليلا وكثيرا ومن الناس من اكره حرمته
 عيها وزعم ان الكرخام وهذا باطل وكفر منه وقيل
 لا يجد فيها ما لم يسكر منها **وقال** **سئل** لامة الخمر
 يحد من شرب منه قليلا كان او كثيرا ويجوز تحليلها

قنا كتاب الاشربة

عندنا خلافا لما في ذلك فقي فلو ان المنظر بالمعطر
شرب من الخمر مقدار ما يورده فشكر لاخذ عليه ولو شرب
زيادة عن المقدار ولم يشكر قالوا ينبغي ان يلزمه المكيد
والثاني **الطلاء** وهو **العصير** مراد به النبي من ما العنب
فقد ذكر في المبسوط ان النبي من ما العنب يسمى عصيرا
ان طلع حتى ذهب اقل من ثلثيه ويسمى الباقي ومنها
المصنف وهو الذي طلع حتى ذهب نصفه واكمل حرام
عندنا اذا غلب واشتد فذوق بالزبد واشتد على الاختلاف
وقال الاوزاعي هو مباح وهو قول بعض اصحاب الطواغيت
وبعض المعتزلة والتقييد بالطلع باهتبا والغالب لا فرق
بين ان يذهب ما ذهب بجزء الشمس او النار كذا في الفتاوى
اختلافه وانما قد يقول اقل لانه اذا ذهب ثلثه فادام
حاول يحل شربه عند الكحل وان علا واشتد يحل شربه عند
ما لم يشكر خلافا لمحمد **والثالث السكر** فيختص **وهو النبي**
من ماء الرطب اذا صار مسكرا فهو حرام **والرابع نقيع**
الزبيب وهو النبي من ما الزبيب **والكحل** اي التلابة
الاخيرة حرام اذا غلب واشتد خلافا لالاوزاعي في
النقيع ولكن حرمته دون حرمه الخمر فلا يكفر
بمستعملها ولكن يعزل بخلاف الخمر فان استعمالها يكون
كافرا ويجاز بيع غير الخمر من هذه الاشربة ولا يجب اخذ
بشرها ما لم يشكر ونجاستها خفيفة ذرواية وعليلة
في رواية ومن متلفها عندا في خيفة وكالا لا يجوز
بيعها ولا يفرض متلفها ومن يبي يوسع انه يجوز بيعها
اذا كان الذاهب اكثر من النصف دون الثلثين **والكحل**
منها اربعة الاول نبيذ التمر والزبيب **ان طلع**

كل واحد منهما او في طبعه **وان اشتد فاشرب ما**
لم يشكر لا هو ولا طوب عندهما وعند محمد ان النبي
حرام ولو شرب باللهو والطرب فهو حرام بالاتفاق
اللبيد اسم التمر نبيذ في حمة الماء وغيره اي يلقى فيها
حتى يغلي وذكرون من الزبيب والعنب كذا في المغرب
والثاني الخليلجان وهو ان يجتمع بين ما التمر وما
الزبيب فيطبخ اذ في طبعه وينزل الى ان يغلي ويشد
كذا في شرح السد تغلا عن الايضاح **والثالث نبيذ**
الحسل والنتي والبر والشعير والذرة طبع
اولا وعندهما اذا كان من غير لهو وطرب في ظاهر
الرواية وفي النوادر عن محمد ان شرب النبي منها بعد ما
اشتد لا يحل ولا حد على من شرب ما يتخذ من الحسل
والبر والشعير والغابيه والسكر والنوت والتفاح
والكمثرى وغير ذلك سكر او لم يشكر كذا في المبسوط
شمس الائمة الشرحي وكونه الهداية الامحانه يجدو
كذا المتخذ من الابان اذا اشتد فهو على هذا وقيل على
قول ابي حنيفة لا يحل لبن الرمكة والحج ان يحل النبي
والرابع المثلث العنب وهو حرام وان غلب واشتد
وسكن من الغليان اي الذي ذهب ثلثه وبقي ثلثه
ومدا عندهما وعند محمد ومالك والشافعي قليله و
كثير حرام وشلب ابو حنيفة الكبير فقال لا يحل شربه
فقل خالفه ابا حنيفة وايا يوسف فقال لا لانهما
انما يحلان للاستمرار والباس في زماننا مشربون
المخمر والتلبي فعلم انه حلال اذا قصد التقوي
اما اذا قصد به التلبي فلا يحل بالاتفاق وعن محمد

مثل قولهما وعنه انه يكره ذلك وعنه انه توقف فيه
 وقال لا احرمه ولا ابيحه ولو طبخ الخمر او غيره بعد
 الاستداده حتى ذهب ثلثاه لم يجز **وحل الانتباه**
اي النبذ في الدنيا وهو القترع وقال ابو عبيدة
 الدبا وهو جمع دباة وهي القترع **واكتنه** وهو جرا
 خمر وقيل جوارح خمر يولى بها من نواحى اليمن والواحد
 حنمة **والمرافقة** التوقفا التطل بالزفت وهو القير
والنفير من نفرا الكتبة اذا حفها والنفير
 الكتبة المنقورة وانما خص هذه الاوصية بالذكر
 لان الانبذة تشد في هذه الذروق اكثر مما تشد في
 غيرها **وحل خل الخمر مطلقا** سواء خللت بالفتاشي
 في الخمر من الملح او الخل او غيرها **او خللت** بنفسها
 من غير الفتاشي **وقال** ان فعل التخليل حرام ثم ان
 كان بالفتاشي في الخمر من ملح او خل فلا يحل ذلك الخل
 وان كان التخليل بغير الفتاشي في الخمر بان كان النقل
 من الظل الى الشمس او بايقاد النار بالزيت منه فله
 قولان في الاوجه تتناول الخل **وتوه شرب دودي**
الخمر والاهتياط به والانتفاع ولكن لا يجد
 شاربه بلا سكر **وقال** سالك في يجد بلا سكر
كما **الصبيد** المناشبة بين الكنايين
 ان كلامها من اسباب الهمود والطرب وما يوجبان
 الغشلة **قال** النبي صلى الله عليه وسلم من اتبع الصيد
 فقد فعل **مولا الاصطيد** ويطلق على صيد لان
 لان المصيد قد يطلق على المفعول وحكم الاصطيد
 نبوت الملك لا يحل لانه حكم الزكاة وشرط نبوت

والامتناع
 فعل ذاك الصيد

الملك

الملك كونه الصيد غير مملوك وشرط الحلال ان يكون
 الصايد من اهل الزكاة وسبب نبوت الملك الاخذ
 ثم الصيد مباح لغیر المحرم في غير الحلال **وعلى الكلب**
المعلم والغريد والباري بالتحقيق المستند
وسائر الجوارح المعطاة كالشاهقين والباقين
 الصقر وعن ابي يوسف انه استثنى من ذلك الاسد
 والذئب **وعلى الجائع الصغير** وكل شيء علمته من ذئب
 على السباع ذئبه يحل من الطيور فتعلم فلا يأس
 بصيده وما سوى ذلك لا تحرم فيه الا ان تدرك
 ذكاته فتزلي يويده به انه اذا اخذ كلب غير معلم
 صيدا فلا تحرم فيه اذا قتله الكلب الا ان يدرك
 ذكاته وفي معنى الجوارح قولان اخدهما ان يكون
 جوارحا حقتة بنابه او بمجلبه فيكون من الجرح بمعنى
 الجوارحه والثاني الكواصب لقوله تعالى ويعلم ما
 جرحتم بالنهار اي كسبتم ويمكن الحمل عليهما فيشرط
 ان يكون من الكواصب التي خرج فيعمل بالجرح بيقين
ولا بد من التعليم فيها **وذا جهرك الاكل** **فله**
من الموات في الكلب عند ما ومورداته عن ابي
 حنيفة وابو حنيفة لم يوقت فيه وقتا ولكن خرج
 الى اجتهاد صاحبها فان كان اكبر رايه انه صار معلما
 فهو معلم والا فان صاد فلا رية او اكبر من المصيد
 ولم ياكلها لم ياكل الاول والثاني وذالك لك
 روايتان والاقبح انه على انكالت كذا في الحلال منه
وذا بالرجوع والاجابة اذا دعوه مطلقا سواء
 كانت الرجوع لطعم اللحم ولا وقيل لورجع بلا طمع اللحم

فهو معمل والافلا ولا بد من النسيئة عند الارسل
حقيقة او حكما كل الناسي ولا من الجوا
اي موضع كان من الصيد وتغن الى يوسف انه لا
يشترط ان ارسله بعد النسيئة فاخذه وخرج ثم
مات واكل منه الباقي الباقي وكان القياس ان يحرم
الباقي ومنوا حد قولك **اي وان اكل الكلب** اكل
لا لا ياكل الباقي وقال مالك والثاقي لا يحرم ولو
شرب الكلب من دم الصيد اكل **وان ادركه** المرسل
حياء كاه **وان لم يدرك** حتى مات حرم مطلقا سوا
تمكن من ذبحه او لا وعي الى حقيقة واي يوسف انه
اذا وقع في يده ولم يتمكن من ذبحه وقتله من الحياة
فوق ما يكون من الذبوح يحل وهو قولك **اي وان**
اذا لم يتوهم بقاؤه خيا مع الجرح الذي جرحه الكلب
اما اذا شق بطنه واخرج ما فيه ثم وقع في يده
فما جبه فمات حل تناوله **او خنقه الكلب** ثم
يجزى حرم مطلقا سوا كسر منه عضو او لا
ابو يوسف عن ابي حنيفة انه اذا انكسر عضو فقتله
حلا **وان شاوره كلب غير معمل** وكتب بجوسه
كلب لم يدركه اسم الله عليه حاله كونه حيا
خلا فالتاقي في هذه الاجيزة قوله حرم متعلق بالحي
الحيوة ولو رد الصيد عليه الكلب الثاني ولو لم
يجرح معه ومات بجرح الاول كره اكله قيل تراهم
تزييه وقيل كراهية تحريم ومنوا خيا رخص لا يمت
اكلوا الى ولو رد الصيد على الكلب بجوسه حتى اخذ
فلا يابس باكله **واذا ارسله مسلم عليه** فترجوه بجو

فان جرح

بجرح فترجوه بجرحه حل الصيد ولو ارسله بجوسه
مسلم فترجوه والموا بالرجوا لا غوا يا نصباح
عليه وبالا نرجوا انهما زينة الطيب **وان لم**
يوسله احد ولكنه انبعث الكلب على امر حرم
والموا بالانرجوا لا غوا يا نصباح عليه وبالا نرجوا
انهما زينة الطيب **وان لم يرسلها احد** ولكنه
انبعث الكلب على امر الصيد بغوا ارسال فترجوه
فترجوه فخذ الصيد حل والقياس ان لا يحل وكذا
جميع الاحكام في البازي الا انه وضع المسائل في الكلب
لانه يحل الاستثناء **واذا رمي وسمي وجرح اكل**
وان ادركه حيا ذكاه **وان لم يدركه** ثم مات
حرم وقد مر الاختلاف في الكلب فلا يحتاج الى
الاعادة **وان وقع سهم بصيد فتخامل الصيد**
بالسهم التخامل بالسهم في المشي تكلفه على مشقة
واعيا يقال تخاملت في الشيء ومنه وبما يتخامل
الصيد ويظهر ان يتكلف للطيران وهو من الحيل
ان يحل الصيد نفسه على تكلف المشي والطيران
كذا في المعربة **وقال عن النظر** **وموت الطيب**
ولم ير في طلبه حتى امناه حل استحيانا والقتال
ان لا يحل وهو قولك **اي وان قعد** **عنه**
طلبه ثم امناه الرامي حاله كونه ميتا لا يحل مطلقا
وقال مالك ان ما توارى عنه اذا لم يشي يحل والا
بات ليلة لا يحل **وان رمي منبعا في ماء او على**
سطح او على جبل او على شجرة او حائط ثم تردى منه
الحيا الارض حرم وان وقع على الارض ابتداء او

او على الجبل فاستقر عليه **حل اكله** اذا لم يكن شئ من ذلك
تخذ وداوان كان محدودا فاصابه وجرحه
لم يحل واما الطير اذا وقع في الماء او لا اذا كان بحالة
لا يتوهم نجاة العبيد منها كما اذا وقع في الماء فان
كان برئا لا يحل سوا كانت الجراحة قبل ان يتغير
الماء او لا اذا كانت بحالة لا يتوهم نجاة العبيد منها
كما اذا كان ثم وقع في الماء فان كان الطير ما شا
فان كان لا يتغير في الماء اكل وان انفس لا يוכלه
ومن قتله المظفر بعرضه وهو سهم يدره ريش
يجري غابله عرضا او قتل **البندق** وهي طينة
مدورة حرم وان قتل المعرا من جده **اكل وان**
الصيد لمقطع عصفوا منه وما ف اكل الصيد
لا **تعضوه** اذا كان يبقى الميان منه حيا بدونه
عادة كاليد والرجل والنخذه وتلك مما يلي القوائم
والاقل من نصف الراس **وان قد** نصفين او قطعة
اكثر ما وقد كان **الاكثر مما يلي العجز** او قطع راسه
او نصف راسه او اكثر منه **اقطع** فظهر من عود
ان التفتيد بقوله **ان لا** ما اتفأ في اللحم الا ان يقال
انه حصة بالذكري ليتها له بنا قوله والاكثر مما يلي
العجز وهذا اكله عندنا وعند ان فحى جبل الميان
والميان منه في الوجوه كلها اذا ما منه **التصيد وحرم**
صيد الجوسي و **الوشى** **والخرد** وان **دمي** **صيد**
او اصابه فلم يتخذه اي لم يؤمنه الرمي **فترمي**
اخر فقتله فهو **للثاني** وحل الصيد **وان**
واومنه **فلا** **ولكن** حرم الصيد هذا اذا كان

الراي الاول بحال لا يجوز امنه الصيد فان بقي فيه من
الحياة بقدر ما يبقى من المذبح كما لو بان راسه بحيل
وان كان الرمي الاول بحال لا يعيش بوجها ودونه فقتل
الى يوسف لا يحرم وعند محمد يحرم **ومن الثاني الاول**
فقتله **فقتله** **جراحته** اي ضمن قيمة الصيد الا
ما نقصت من قيمة الصيد جراحته فلا يضمن قيمة الصيد
الصحيح هذا اذا علم ان القتل حصل بالثاني فان كان
الاول بحال يجوز ان يسلم الصيد منه **والثاني** بحال لا
يسلم الصيد منه ليكون القتل مضيا الى الثالث فانه وان
علم ان الوقت حصل من الجراحتين او لم يدرك من الثانية
ما نقصه جراحته ثم ضمن قيمته مجزأ جراحتين ثم
يضمن نصف قيمته كما ذكرنا وان رماه الاول ثانيا
فالجواب في حكم الاباحة كالجواب فيما لو كان الرامي مري
وحل **مطيا** **وما يוכל لحم** **وما لا يוכל** **انتهى**
كتا **الرهق** يقال رهق الرجل الشئ
ورهنه عنده وارهنه لغة ورهنه صيغة فارتنوا
من اي اخذها رهنا والرهق المرمون تسمية المفعول
بالمصدر والجمع رهق ورهان ورهن والرهق
والرهينة الرهن ايض والتركيب دال على الشاة والدوام
ويؤيد اللغة جعل الشئ مجوسا اي شئ كان باي سبب
كان ثم المناسبة بين الكتابين اي ان الصيد لا يملك
الا بالاحذ فكل الرهن لا يملك الا بالقبض وهو الشربة
حينئذ شئ بحق يمكن استيفاء منه اي من الشئ
المرمون كالدمن حتى لا يصح الرهن الا بدين واجب
ظاهرا او باطنا او ظاهرا ما بدين معدوم فلا كالرهن

بالحدود والعصا من وكذا لا يجوز من **ولزم** الرهن
بالحجاب الراهن بان يقول رهنك هذا المثل يد لك
 على وقبول من المراتين **ويتم بقبضه** حال كونه **مضمونا**
 مضمونا فلا يجوز من المشاع وقالت **ملك يلزم الرهن**
 بالاحجاب والقبول **مضمونا** على ملك الراهن فلا يجوز من
 دارقها متاع الراهن **مما** ان لم يكن الرهن متصلا بغيره
 اتصالا خلفته كالورق من الثمر على راس الشجر دون الشجر
 او عارضها كمن الحنطة في الجوالق **والحنطية** بين الراهن
 والمراهن **فيه** اي في الرهن **في السبع** قبض مطلقا
 ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا يثبت في المنقول الا
 بالنقل **يجوز** له ان يرجع عن الرهن ما لم يقبضه المراتين
 خلا لما لا تعلم انهم قالوا الرهن يجوز الايجاب واختلفوا
 في القبول قال بعضهم انه شرط والظاهر من المحيط والمنقح
 انه ركن حتى لا يثبت من حلف لا يبرهن بدون القبول
 واما القبض شرط الزوم وقال بعض اصحابنا هو شرط الجوا
 وهو اي المرهون **مضمون** بعد القبض **يا قل من قبضه**
ومن الدين وقال مالك والشافعي هو امانة فلا ينفق
 شي من الدين يهلكه وذلك زعم مضمون بقيمة يوم الرهن
 ولو قال هو مضمون بالاقل لكان احسن واظهر لان من
 ليست تفصيلية بل لبيان الاقل **فلو ملك المرهون**
وقبضه مثل دينه اي دين المراتين صار مستوفيا **دينه**
حكما وان كانت الرهن دينه فالفضل امانة فلا
 يضمنها وبقدر الدين صار مستوفيا وان كانت اقل
 من دينه صار مستوفيا بقدره **المراهن** على الراهن
 بالفضل بانه اذا اراد من ثوبا بقيمة عروة بعثه فملك عند

المشترى

المشترى سقطا دينه فان كانت قيمته خمسة يرجع الى
 المرهون بخمسة اخري وان كانت قيمته خمسة يرجع الى
 المرهون بخمسة اخري وان كانت قيمته خمسة عروة الفضل
 امانة عندنا وعند من يرجع الى الراهن على المرهون
 بخمسة **فله** اي يجوز للمراهن ان يطلب الراهن اي عروة
 شاة **وتجيبه** قد كبتا حقه بعد الرهن واذا طلب الراهن
 بالدين يوم المرهون **يا حضا** رهنه واذا حضا يوم
 الراهن **يا دايئا** ولا ثم يوم المرهون **بمسليم** الرهن
 هذا اذا كان الدين حالا اما اذا كان موقفا فيطالبه عند
 حلوله الا حل وكذا ان طالبه بالدين في غير بلد الرهن ولا حمل
 له ولا حمل له ولا موقة يوم باحضاره وان كان له حمل
 وموثة ماخذ دينه ولا يكلف المراتين احضار الرهن
 وان كان **يد** **يد** **لا يمكنه** اي لا يجب على المرهون
 ان يمكن الراهن من البية **حتى يقبضه** اي الراهن
 المرهون الدين فاذا قضى **المراهن** **سلم** **الراهن** **وهو يتبع**
المراهن **استخدا** ما اي من جهة الاستخدا ام العبد
وسكنى في الدار وليس في الثوب **واجارة** **وامارة** في الدار
والعبد **والثوب** **والدابة** **الا باذنه** **ويحفظ** **بنفسه** **وزوجه**
وخادمه **الذي في عياله** قوله الذي في عياله متعلق به
 بالجميع والمراد بالولد الكبير والخادم الحر الذي اجور
 نفسه مسانمة او مشاورة لاسيا وممة ثم ذكر وان العبرة
 في هذا الباب للمساكنة ولا عبرة بالنفقة الا ترى اذا المارة
 اذا اودعت ودعة فدفعت الودعة الى زوجها لا تقضي
 وان لم يكن الزوج في نفقتها لانها تسكنان بيتا الا ترى
 ان الابن الكبير اذا كان ساكنا مع المودع ولم يكن في نفقة

فخرج المودع عن المترك وترك المنزل على الابن الكبير فانه
لا يضمن فعلم ان العبرة لما فكتنا كذا في شرح السيد الهادي
وتمت المراتين **بمقتضى** اي الراهن **بغيره** وفهم **بغيره**
ووجهه **بغيره** بعد هلاكه وهل يضمن الثاني عند اخيه
لا يضمن وعند ما يضمن ولورهن خاتما فجعله خضرم
فهو ضامن لانه ليس واستعمال ولو جعله في بقية الاصابع
كان رهنا واجرة **بيت حفظ** واجرة **حفظ** على الراهن
في الروايات المشهورة وعن ابي يوسف ان كرا الماوي على
الراهن واجرة **رايم** و **نفقة الرمن** بان كان دابة
او عبدا **لخرايم** على الراهن فقط والعشوة فيما يخرج
باخذه الامام لان العشوة متعلق بالعين فيكون مقبضا
على حق المراتين قوله على الراهن متعلق بالجميع وعلى الراهن
كسوته واجرة خيره ولذا المراتين وكري النهر وسفحه
البتان وتلقح غلة وجذاه والقيام بمصاحبه وعلى
المراتين جعل الامن الا بقا اذا كانت قيمة الرهن والدين
سواء وان كانت قيمة الرمن اكثر فعليه بقدر المضمون
وعلى الراهن بقدر الامانة ومد اداة الجراح والقروح
ومعالجة الامراض والغدا من الجناية ينقسم بقدر
الامانة والضمان **ما يجوز ان يثابته**
اي اخذ رهنا **بالأمر** ان اي اخذ الرهن بذلك الشيء
وما يجوز منها **لا يصح رهن** امساخ فيما يقسم وفيما
لا يقسم مطلقا سواء كان الشيوع طاريا او لا **وقال**
الثاني في يجوز رهنا امساخ والشيوع الطاري بان من
جميع الثمن ثم تقاسم العقد والتصف وروى المراتين
وعن ابي يوسف ان الشيوع الطاري لا يمنع بقا حكم

الرهن والاول هو الصحيح لان ما يرجع الى المحل يستوي
البقا والابتداء ولقائل ان يقول هذا مفتوح بما اذا
وهب شيئا منها يقسم ثم يرجع في البعض الثاني لا يتطل
الهيئة مع ان الشيوع في الابتداء فيما يقسم مانع من
في الهداية **ولا يصح رهن الممسوخ على النخل** دونها
اي دون النخل وزرع في الارض دونها ولا يصح رهن
نخل في ارض دونها وكذا الور من الارض دون النخل
او دون الزرع والنخل دون الثمر لم يجز وروى الحسن
عن ابي حنيفة ان الارض بدون الاشجار تقبض **والحر**
والمكاتب وام الولد **ولا يصح بالامانات** اي
كالودائع والعواري والمضاربات وما لا شركة
وماله وكل وصورة من رجل باع وملك المأثري وقبض
التمن فخاف المأثري الاستحقاق فاخذ من البايع
رهنا بالتمن قبل الدرك فانه باطل حتى لا يملك حبس
الرهن واذا هلك الرمن عشرة كان امانة حتى يدفع
جميع الثمن عند استحقاق المبيع **ولا با المبيع** اي اذا
باع شيئا ولم يقبض المأثري المبيع واخذ المأثري من
البايع رهنا بالمبيع ليس بمضمون حتى اذا هلك
المبيع لم يقبض البايع شيئا ولكنه سقط الثمن وهو
حق البايع **وانما يصح الرمن يدين** او موعودا
وموانا يقول رهنك هذا لتفرضني الف درهم
تقبض الرهن فان هلك في يد المراتين حتى يجتهد
تسلم الف الى الراهن **وقال** اذا كان الموقوف مسادا
لفقمة الرمن او اقل منه اما اذا كان الدين الموقوف
اكثر من قيمته يجب على المراتين الدفع بمقدار قيمة الرهن

كذا في شرح السيد وانما يصح الرهن براس مال السيد
وغيره **والصرف والمسا فيه فان هلك الرهن براس مال السيد**
وتمن الصرف في المجلس العقدية السلم والصرف مسار
المؤمن مستوفيا لراس مال السلم وتمن الصرف وان
افترقا قبل هلاك الرهن بطلا وفي الثالثة متى هلك
الرهن صار المرتهن مستوفيا للسلم فيه ولو فزروا بينك
فيه ويجوز للاب ان يرهن بدني عليه عبدا انطلقه
والوصي بمنزلة الاب في هذا وعن ابي يوسف وزعمو
انه لا يجوز ذلك منهما وهو القياس وفي الولد الكبيره
لا يصح الا باذنه فان خاف الرهن يصير المرتهن مستوفيا
دينه اذا هلك عنده ويصير الاب والوصي موقفا
ويضمنان للمصبي قيمة الرهن فاذا كانت القيمة اكثر من
الدين يضمنان مقدار الدين لا الزمادة وفي الاما الى
اذا كانت قيمة الرهن اكثر من الدين الا به بقدر الدين
والوصي يقدّر القيمة كذا في شرح السيد نقلا عن الامام
الترمذي ومجرب ومن اخرج في المالك والمروزي
فان رهنه هذه الاشياء فخلصها فخلصت بطلانها
من الرهن مطلقا ولا عبرة بالجودة بياها اذا رهن
الراهن فضة وزنه عشرة بغش ومككت فان كانت
قيمة مثل وزن عشرة يسقط الدين بالاتفاق واذا كانت
قيمة اقل من وزنه فكذلك عند ابي حنيفة وعندهما
يضمن المرتهن قيمة من خلاف جنسه ومن باع عبدا
شرط ان يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه جائز
استحسانا وكذا اذا باع شيئا على ان يعطيه كفيلة
معينة حاضرا في المجلس وان لم يكن الرهن ولا الكفيل

معينة او كان الكفيل غائبا حتى افترقا تفسد العقد
واذا باع هذا الشرط فامتنع المشتري به **خير وقال**
زفر بجير واذا امتنع بجور للبائع ففسخ البيع الا
ان يدفع المشتري الثمن دفع حالا اي في الحال
او دفع قيمة الرهن رهنا وان اشترى ثوبا بدره
قال المشتري للبائع اسك هذا الثوب حتى اعطيك
الدين في ثوب الثوب رهنا وعند ابي يوسف وزعمو
لا يكون رهنا بل يكون ودعة وان رهن عبدا بن يالف
درهم لا ياخذ احدهما بقضاه حتى يودي باقي
الثمن كما يبيع اي كما اذا باع شيئا والمبيع في يد البائع
ففسد المشتري بقض الثمن واراد ان ياخذ بقض المبيع
لا يملك ذلك ولو رهن عينا واحدة عند رجلين
بدن لكل واحد منهما عليه مئة مطلقا سواء كانا شركين
فيه او لا وجميعها رهن عند كل واحد منهما والمقترض
على كل واحد من المورثين حصته دينه فان قضى
الراهن دينه ارضا فلكل رهن عند الآخر وبطل
بينة كل منهما على رجلانه رهنه عنده وقبضه
اي ان كان رجلان يد عبدا فادعاه رجلان كل واحد
منهما يقول لذي اليد قد رهنتمني عبدا كذا هذا يالف
درهم بدني لي عليك وقبضت منك واقام البينة
على اذعياه قضي لقياس لا يقضي لواحد منهما بشيء
وهو الماخوذ ونحو الاستحسان يقضي به بينهما رهنا
واحداهما ارضا رهنها معا ولو مات واحد كان
العبد في ايديهما فيرهن كل واحد من المورثين على ما
وضعا اي ان الراهن رهن العبد عنده وقبض المدي

العدا المرمون كان في يد كل واحد منهما نصفه **وهذا**
حقه هذا استحسان وهو قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى وفي القياس باطل وهو قول أبي يوسف
رحمهما الله تعالى كذا في النهاية وفي الكافي القياس قوله
محمد بن حنيفة ومحمد بنهما الله تعالى **بما**
الرهن لو وضع على يد عدل قوله وضع يجوز ان يكون
حالا او منفعة بان يكون اللام زائدة ولو وضعه
اي الراهن والمرهون **الراهن على يد عدل** خلافا
لمالك ولا باخذ احد **ما** اي من العدل ولو ملك في
يد **بما** في ضمان المرهون ولو دفع الى احدهما ضمن
واذا ضمن العدل قيمة الرهن بعد ما وقع الى احدهما ضمن
العدل قيمة الرهن بعد ما دفع الى احدهما وقد اختلف
المذوقون اليه واختلف في بده لا بعد العدل ان يجعل
قيمة الرهن بعد ما دفع اليه الى يده رهنا ولكن لمّا
ان ياخذ ما عليه ويجعلها عنده وان تعذر
اجتماعهما برفع احد **ما** الامر الى القاضي ليفعل ذلك
واذا فعل ذلك ثم قضى الراهن دينه وقد ضمن العدل
القيمة بالدفع الى الراهن فالقيمة سالمة له وان كان
ضمن بالدفع الى المرهون فالراهن ياخذ القيمة منه
فان كان وكل الراهن المرهون او العدل او غيره
بيعه عند حلول الدين ولو وكل صغيرا لا يعقل
قباعه بعد بلوغه لا يبيع عند ابي حنيفة وعندهما
يبيع **فان شرطت الكالة في عقد الرهن** فان يقول
الراهن رهنه على ان يكون فلان وكيله يبيع الرهن عند
حلول الاجل فليس للراهن ان يعزله ولو عزله لم ينعزل

بعزله ايمه

ايه ولم ينعزل بموت الراهن او المرهون اذا لم يكن
المرهون وكيله ولو وكيله يبيع بعد موت الراهن **وهو**
بغيبته ورثته ونقطة الوكالة بموت الوكيل ولا
يقوم وارثه ولا وصيه مقامه وعن أبي يوسف
ان وصي الوكيل يملك بيعه ولا يبيعه المرهون او
الراهن الا برضاه **الاخر فان حل الاجل ايمه** واني
الوكيل الذي في يد الرهن ان يبيعه وقد غاب الراهن
اجبر على بيعه **مطلقا** وقيل لا يبيع كالوكيل **بما**
اذا **عن الجواب** **فما** **معه** **اجبر** **على** **اخذ**
الوكيل بالبيع فانه لا يجبر اذا امتنع عن البيع وذكره
شمس الامم السرخسي ان كان المسلط مشروطا في العقد
لا يجبر في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف ان التوكيل
بعد تمام العقد يصير كالمشروط فيه **فان** **الامر**
خواه زاده **وفخر الاسلام** **البردوي** **هذه الرواية** **اصح**
ثم كسيفة **الاخيار** **ان يحبس** **القاضي** **اياما** **ليبيع** **هـ**
فاذا امتنع **بعد الحبس** **اياما** **فالقاضي** **يبيع** **عليه** **سبح**
احم **ان** **يقوله** **ولا يبيعه** **المرهون** **او الراهن** **الا برضي**
الاخر **او اخره** **عن قوله** **فان حل الخ** **او قدمه** **على قوله**
فان وكل المرهون او العدل الخ **كان حشا** **فان باعه**
عدل **واو** **موتنه** **منه** **فاستحق** **الرهن** **ضمن**
العدل **بالختيار** **ان** **ضمن** **الراهن** **قيمة** **المرهون**
منه **اي الذي** **اعطاه** **وكسفه** **هذه** **ان** **المرهون** **ليبيع**
اذا استحق **اما** **ان** **يكون** **هاكما** **او قايما** **ففي الوجه** **الاول**
المستحق **بالختيار** **ان** **ضمن** **الراهن** **قيمة** **وان** **ضمن** **العدل**
فان **ضمن** **الراهن** **بقدر** **البيع** **ومع** **الاقتضا** **اي** **استيفاه**

تأني

الموت من دينه وان ضمن العدل بالخير اذا نشأ
رجع على الراهن بالقيمة ونفذ البيع وصح الاقتضا
ولا يرجع المهر من عليه بشئ من دينه وان نشأ رجع على
المهر من عليه بشئ من دينه وان نشأ رجع على المهر من
ونفذ بيعه عليه واذا رجع بطل الاقتضا ويرجع المهر من
على الراهن بدنيه وفي الوجه الثاني وهو ان يكون قايما
في يد المشتري ان يرجع على العدل بالثمن ثم العدل بالخير
ان نشأ رجع على الراهن بالقيمة وان رجع عليه صح قبض
المهر من وان نشأ رجع على المهر من وان رجع عليه فيرجع
بالدين على الراهن ولو ان المشتري سلم الثمن الى المهر من
لم يرجع على العدل ولو كان المتوكيل بعد عقد الرهن غير
مشروط في العقد فما الحق العدل من العهدة يرجع به
على الراهن قبض المهر من اولا وان مات فالتحق ومن
الراهن قيمته بحكم التخيير **باب** الرجوع
بالدين وصح الايضا وان ضمن المهر من رجع على الراهن
بالقيمة وبدنيه **باب** النقص في
الرهن والحيثية عليه وحيثية اي الرهن على صفة
يوقفه بين الرهن على اجازة مؤتمنة او قصدا
ومنه اي فقنا الراهن دين المهر من وعن اي يوسف
انه نافذ واذا نفذ البيع باجارة المهر من ينتقل الى
التمن في الصحيح وعن اي يوسف ان المهر من اذا شرط
عند الاجارة ان يكون الثمن رهنا فهو رهن والا فلا
وان لم يجز المهر من البيع وفسخه انفسخ في رواية ابن
سماعة عن محمد بن حماد بن محمد بن حماد الراهن
الرهن لا سبيل للمشتري عليه ونوامح الروايات لا

ينسخ

ينسخ بنفسه واذا بقي موقفا فان شا المشتري صبر
حتى يفتلكه الراهن فيسلم له المبيع وان شارب الامر
اليه الى القاضى لينسخ القاضى العقد فان باع الراهن
من رجل باعه ببيعاً ثانياً من غيره قبل اجازة المهر من
فالتا في اي موقوف **ونفذ غنقه اي غنق الراهن**
العبد المهر من بلا اجازة المهر من مطلقا سواء كان مورا
او معسرا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا ينفذ ان
كان معسرا وان كان مورا ينفذ على بعض اقواله
وطوليب بدنيه لو كان الدين حالا والراهن مورا
ولا يضمن قيمته **ولو كان الدين دينا مورا** لا يضمن
منه اي من الرهن قيمة العبد وجعلته ونفعا مكانه
اي مكان العبد حتى يحل الدين ولو كان الراهن معسرا
سعى العبد المهر من في الاقل من قيمته ومن الدين
وقضى به الدين ولكن يرجع العبد بما يماسعي
في سله اذا ايسر واقله ان الراهن كاعتقاه
في الاحكام المذكورة وان كان انقلبه اجنبيا فالمهر من
اي الاجنبى قيمته يوم هلك فتكون قيمته بقضا عتق
وحرم ايها الرهن من ضمانه اي من ضمان المهر من
باعتادة حتى **راهنه** لخدمته او ليعمله عملا فلو
ملك بعد الاعادة في يد الراهن يملك الرهن مجازا
بغير عوض قبل الرد على المهر من كان المهر من احق به من غيره
الفرما ويرجع الى المهر من ضمانه على المهر من ولو
اعاده احدهما اجنبيا باذن الآخر قط الغنم ان
ولكل من الراهن اذ يروى **رهنا** كما كان وانما ينفذ
بثوبه باذن الآخر لانه اذا كان المعير هو المهر من

وقد اعاده بغير اذن الراهن بقي الضمان على المرتزق
انتهى والرهن مرة في المتن انفا وحسب العادة لانه
اذا اجره او باعه او ماله احد مما من اجبى باذن
الاخر يخرج عن الرهن ولا يعود رهنا مبتدا وهذا
لوما تال الراهن قبل الرد الى المرتزق يكون المرتزق اسوة
وان استعار رجل من غيره **ثوبا لرهنه** لا يستعان
والرهن باي شيء كان وبأي شيء او شئ او شئ او اي
بلد شئ **وتوعن** المعبر بان قال لرهنه بعشرة مثله
قد ايان قال او هبته بدينار او بكذا من الحنطة او
او الشعير او نحو **جنس** ايان قال رهنه بالموتة مثلا
او رجلا **فما** المستعير بان قال رهنه بأكثر من
العشرة او اقل او رهنه بالدرهم او رهنه فالبصرة
او رهنه من حراة فالمعبر بالكثير ان شئ **منه** المعبر
المستعير وشم العقد بينه وبين المرتزق **او المرتزق**
ودرجع المرتزق بما ضمن وبالدن على المرتزق **فان** وافق
المستعير بان رهنه بما ضمن من المقدار والجسم والبلد
والرجل **وبذلك** الرهن **عند المرتزق** ما دار المرتزق
مستوفيا دينه ان كانت قيمته مثل قيمة الدين او اكثر
وان كانت اقل ما دار المرتزق ايها مستوفيا بقدره ورجع
بالفصل على الراهن **وجيب** مثله اي مثل ما سقط من
الدين **المعبر** على المستعير وكذا اذا اصابه شيء ذهب
من الدين بحسابه **وجيب** مثله لوب الثوب على الراهن
كامر انفا **وافتكر** فكه **وافتكر** اي خلصه **فمهر**
جيرا بغير رضا الراهن لا يمنع المرتزق عن دفع الرهن
الى المعبر **اذ افضى** المعبر دينه ويرجع المعبر على الراهن

عما اذ يحبه اذا كانت القيمة مساوية للدين وان كان الدين
اكثر منها لا يرجع على الراهن الا بقدر القيمة ويكون في
الزيادة من غير عا واذا اختلف الراهن والمعبر وقد
ملا الدار الرهن فقال المالك هلك في يد المرتزق الموثق
وقال المستعير هلك قبل ان رهنه او بعدما فككته
فالمقول للراهن مع اليقين ولو اختلفا في مقدار ما امر
بالرهن والقول للراهن مع اليقين ولو اختلفا في مقدار
ما امر بالرهن والقول للمعبر **فما اذا انكر اصله وجنبا**
الراهن **والمرتزق** على الراهن **من مضمونة وجنبا**
اي الرهن **عليهما** **وكل مالهما** **هد** **وعند اي** حقيقه
وقال لا جنبا بته على المرتزق معتبسة والمراد بالجنباية
على النفس ما وجب المال بان كان خطأ في النفس او
ما في دونها ثم ان شئ الراهن والمرتزق ابطلا الرهن
ودفعه بالجنباية الى المرتزق فان قبلته ما وعده له
وبطل الدين وان قال المرتزق لا اطلب الجنباية فهو رهن
على حاله وجنباية على حاله المرتزق وان قال المرتزق
لا يعتبر بالانفاق ان كانت قيمته والدين سواء وان
كانت قيمة الدين فعن اي حقيقه انه يعتبر بالامانة
وصنه انه لا يعتبر **وان رهنه** **عبدان** **وي العا**
بالف **من** **جر** **فرجعت** **قيمتها** **الى** **ما** **ية** **سواء** **كانت** **مهر**
نقصان سعر المبلد او نقصان قيمته **فقتل** **من** **جر**
خطا **وعزم** **ما** **ية** **وحل** **الا** **يحل** **فالمرتزق** **يقضي** **من**
المقاتل **المائة** **قضا** **من** **حقه** **ولا** **يرجع** **على** **الراهن**
تشي **من** **بقيته** **لا** **ت** **وقال** **ذخير** **فما** **له** **تعالى** **يرجع**
بالاستنماية الباقية في النقصان بسبب السعر **وقر**

اكثر من

الدين بلا رهن وقال ابو يوسف يجوز الزيادة
في الدين وقال زهير الشافعي لا يجوز فيها وإذا
صحت الزيادة في الرهن وتسمى هذه الزيادة
وتعدية لقسم الدين على قيمة الاول يوم القبض
وعلى قيمة الزيادة يوم القبض حتى لو كانت الزيادة
يوم قبضها ختمت وقيمة الاول يوم القبض
القاد والدين الف تقسم الدين ثلاثة ثلثا في الزيادة
ثلث الدين وفي الاصل ثلثا الدين وان رهن
عبد بالف قد دفع عبدا اخر وقيمة كل من العبد
الثالث فالاول وهن كما كان حتى يرد الى الراهن
فلو هلك من العبد من قبل الرد يضمن المرتهن والمرتهن
في العبد الاخر اذ يضمن حتى يجعله مكان الاول
فلو هلك عنه قبل ان يرد الاول الى الراهن لا يضمن
المرتهن **باب الجنايات** هي جمع
جناية وهي ما يجتنبه من الشوائب ويجرم ويكسبه
وهي في الاصل مصدر وجني عليه وهو عام في كل
ما يقع وسوء وقد خص بما يحرم من الفعل ولكن
في لسان الفقهاء يراد بالجناية الفعل المحرم الواقع
في النفوس والاطراف وانما جمعها باعتبار انواعها
ترعاية للتناسب بين اللقب والملقب ثم المناسبات
بين الكتابين ان الرهن شرع لاحيا الدين وقائه
له وميانه له عن الهلاك فكذلك الجناية حكمها
شرع لصيانة النفوس واحياها كما قال تعالى
ولكم في القصاص حياة الا ان الرهن وسيسه
مشروران والجناية حكمها مشروع فقد الرهن

عليه

عليه والقتل على خمسة اوجه عمد وشبهة عمد وخطا
وقال جري مجري الخطا والقتل بسبب موجب للقتل
حال كونه عمدا او بدو ما تعد ضربة بالسلاح
كالسيوف وكوم في تغريق الاموات كالمحدوده
من الخشب ومن الحجر ومن اللبنة والشار
يا كرم عطف على المحدود الا ان بالرفع على انه خبر
موجب للقتل والقود عينا الا ان يعنى
في القود واجب عينا وليس للولي اخذ الدية الا بقرضا
القاتل عندنا وهو اي قولك ان قمي وفي قوله الاخر
ان موجبا العمد لقصاص والدية ويتعين ذلك
باختيار الولي وحق العفو للاوليا من العصبة
دون غيرها **الكفارة** اي ليس موجب القتل
عمدا الكفارة وقال الشافعي يجب الكفارة **وموجب**
شبهه اي شبه قتل العمد وهو ان يتعمد ضربه بخير
ما ذكر في تغريق الاخر عندنا وقال ابو يوسف وعمد
والشافعي هو ان يتعمد الضرب باله لا يقتل عليها
الفالب لا كالعصى والصوت والحجر والمدرفلو ضرب
بحجر عظيم وخشبة عظيمة فهو عمد عندنا خلافا له
ولو ضرب به بسوط صغير او الى في الضربات حتى مات
يقتصر عندنا الشافعي خلافا لهما **الام والكفارة**
وقال صاحبنا لا يضاح وحدث في كتبنا مما يشاهد
لا كفارة في شبه العمد عندنا في حشفه والسيوف هو الا
فعد ذكر الطماوي والجصاص وغيرهما ان الكفارة
واجبة عنده وتيسر الام بادا الكفارة **ودية**
مغلظة على العاقلة في ثلاث سنين لا القود اي

اي ليس موجب شبه العمد المقصود وموجب القتل الحرام
وهو ان يرمى شخصاً فطنه صيداً او شخصاً فتنه
حرباً فاذا لم يمت او عرضا هذا فامدا بالسر
ادنيا فقتله وموجب قتل ما يجري مجرى
الخطا كتابا انقلب على رجل فقتله الكذابة اي
موجبها الكفارة لا اثم القتل ولكن لا يجري عن الاثم
ترك للبالة والدية هي العاقلة في ثلاث سنين
وموجب القتل ببيت حافة البير ووافهم الحرة
غير مسلمة متعلق بها الدية على العاقلة اذا تلفت
لا الكفارة خلا فالتشا في هذا اذا كان البير على ممر الناس
وان لم يكن على ممر الناس لادية على العاقل وان لم موجب
حرمان الارث الا هذه الاشارة الى القتل بسبب قاته
لا موجب حرمان الارث وقال الشافعي موجب حرمانه
الارث وشبه العمد في الارث عمدان سواء ما من
الاطراف حتى لو قربه بجسده على يد الضارب فاباها
اقترن منه باب ما يوجب القود وما
لا يوجب ويجب القصاص بقتل كل يحمقون الدم
اي يحمقون الدم حال كون الدم المحقق ثابت على الشايد
ويجب القصاص بقتله حال كونه عمدا او اخترا محقورا
الدم عن مباح الدم كالزاني المحصن والمرتب وبالنتايد
عن المستامن بقتل الحر اذا لم يامر المقتول القتال
بقتله اما اذا امن بان قال له اقتلني لا يجب القصاص
ويجب الدية وفي الخريد لا يجب الدية في امع الروايتين
عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قولهما ولو قال له يقتلك
دمي بالك درهم او بفلس فقتله يجب القصاص كذا في

الخلاصة

الخلاصة بقتل الحر باكر وقال الشافعي لا يقتل الحر
بالعبد بقتل المسلم بالذمي خلا فالتشا في قتل الذمي
المستامن ويقطع يده بسرقة ماله كذا في الزهبي
وبقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والعصم بالآل
وبالزمن وبنا قتل الاطراف وبالمجتنون وبقتل
الولد بالوالد ولا يقتل الرجل بالولد مطلقا وقال
مالك ان قتل الاب ابنه ضربا بالنسيب فلا قصاص عليه
وان دبحه دبحا فعليه القصاص والام وابعد وان عدا
وابعدته وانما علت كالا بد ولا يقتل الرجل بجسده
وبجسده وبهكاتبه وبعبد ولا قبل وبعبد ماله
بعضه وان ورث الولد قصاصا على ابيه بقتل
اسمه مثلا سقط القصاص وانما يقتصر اي لا يشترط
القصاص الا بالسيف وكفه من السلاح مطلقا وان حط
القتل بآية اخرى فان استوى بعينه لا يفتن شا وقال
الشافعي ان قتل من حصل القتل بطريق شرعي بان
سقاء خمر قتله او لاط بالصغير حتى قتله بالنسيب
وان كان بطريق مشروع يفعل به مثل ذلك الفعل
بمهل مثل تلك المدة فاذا مات فيها والاخر ردية
خو ما اذا قطع يده بعد ان كان عمدا مات فيه يقطع
يد القتيل فان مات في تلك المدة فيها والاخر ردية
مكاتب قتله عمدا او ترك المكاتب وقا ووارثه سيدة
فقط ولم يترك وقا وله وارث غير سيدة او لاه
ولا يقتل الولي عند دم ذاك ابنته وقال لا يقتل في
الاولي وقال محمد لا قصاص من قتلها وان ترك قتل
وارثا حرا غير الولي لا يقتل وان اجتمعوا قتل

عمى

ولده

عبد الوهاب لا يقتصر حتى يجتمع الروم والارمن
فان اجتماعهم كان للراعي ان يستوفي القصاص وذكر
في العيون والجامع الصغير نسخ الاسلام وغيرهما انه
لا يثبت لهما القصاص وان اجتمعا **لابد المقتول**
القتل والصلح لكن هذا فيما اذا صاح على قدر الدية
اما اذا صاح على قل بن من الدية لم يجز الخط وان قتل
بجبال دية كذا في شرح الشدة **لا العفو بقتل وليه**
اي ولي القتل وانما في كالا في الصحيح والوصي
بصاح اي عز قل لنفس فقط لا يقتصر ولا يعفو
وكذلك يصاح عن استيفاء القصاص من كل طرف وذكر في
كتاب الصلح ان الوصي لا يملك الصلح في النفس **اعني**
كالقصور في الحكم المذكور وقيل المدحوش من غير
جنون وقد عنته عنها وعناها كذا في المغرب **لكبار**
اي من مال وليه كبار وصغار فللكبار **القتل وقيل**
كبر الصغار عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى وقال
ليس لهم ذلك قبل التلوغ الصغار وفي فوارق
مولانا حميد الدين عبد بن مولي بن واحد هما
صغير قتل عمدا قال يقتل بختا عند ابي حنيفة
له ولاية استيفاء القصاص وذكر في الاسرار لارواية
في عبد الله من جلان ثم قتل او قتل وله موليان
ومجوزان لا يثبت القتل لاحد منهما الا اذا اجتمعا كما
في نكاح امه اغتفها رجلان كذا في شرح الشدة وان
قتله بغير نكاح الذي يعمل به في الطين **يقتصر ان**
امسا به **نجد يد** مطلقا عند من سوا اصا به جرح
وجرحه او اصا به ظهر المحذور وعن ابي حنيفة انه

يجب اذا جرح كذا ذكره ابيهم المجاوي رحمه الله تعالى والمعلوم
من الكتاب ان الاول اصح وذكر في الهداية والاصح الاخير
والا اي وان لم يصيبه احد يد ولكن اصا به العود **لا اي**
يقتصر مطلقا عند ابي حنيفة وعندهما ان كان عصا
عظيمة يجب وهو قول الشافعي كذا في الخلاصة ثم قيل
هو بمنزلة عصا كبيرة فيكون قتلا بالتقل وفيه
تلاف ابي حنيفة وقيل هو بمنزلة السوط وفيه
تلاف في الشافعي وهي مثيلة المولاة على ما قررناه
كالخنق والتفريق اي لا يجب القصاص في العود
وتجب الدية على العاقلة سواء كان الميت صبيا او
بالغا عند ابي حنيفة وعندهما وعند الشافعي عليه
القصاص عتوان عندهما يستوفى جزا وعنده يفرق
وقال في الامل وان خنق رجلا حتى مات فعلى
قوله ابي حنيفة لا قصاص ولكن ان اعتاد ذلك
فالامام يملكه سياسة وان تاب قبل ان يقع في
يد الامام تقبل توبته ولا يقبل وان تاب بعد
ما وقع في يد الامام لا يقبل توبته وهو نظير السابق
اذا تاب واما على قولهما اذا دام على الخنق حتى مات
فعليه القصاص وان دام مقدار الموت الانسان
منه غالبا فلا قصاص وذكر في نسخ الاسلام في شرح
الزيادات ان من غرق انسانا بالما ان كان قلبه لا
لا يقتل فيه غالبا ويرجى منه النجاة غالبا فمات من
ذلك وهو خطأ العمد عند من جميعا واما ان كان
الما عظيما ان كان بحيث يمكنه النجاة منه بالسباحة
بان كان غير مشدود ولا مشغل وهو يحسن الباحة

فما ت فانه يكون خطأ عمد او ان كان لا بحيث لا يمكنه
النجاة فعلى قولنا في حقيقته هو خطأ العمد ولا قضاء من ولى
قولنا هو عند محض وجوب العقاص وفي المنتقى عن ابي
يوسف عن ابي حنيفة رجل اتى رجلا في سفينة في بحر فربسته
وكما وقع وغرق فعلى ما قلناه الدية وان كان رجلا في القاء
سبع ساعة ثم غرق فلا دية فيه والالقاص من طم او جيل او
يبر مثل الاغراق كذا في المحيط **ومن جرح رجلا عمدا**
قضاء الجرح اذا فرس ولم يزل عنه حتى مات ما
يقتصر وان مات بفعل نفسه **وبفعل زائد** او اسد
وحية فمن ثلث الدية والقياس العقلي انه يقتصر بال
الدية لكن فعله في حق نفسه عذر في الدنيا لا في العقلي
حتى ياتم بالاجماع ولهذا قال ابو حنيفة ومحمد فيمن
قتل نفسه انه يغسل ويصلى عليه وقام ابو يوسف يغسل
ولا يصلى عليه ومن سهر على **شئ** سينا او سكتا
وجب قتله ولا شئ على قاتله **بقتله** ومن سهر على
رجل سلاخا ليل او نهارا في مصر او غيره او اشهر
عليه عصا سواء كان صغيرا او كبيرا ليل في مصر
او نهارا في غيره **فقتله** اي الشاهر المشهور عليه
عمدا فلا شئ عليه اي على المشهور عليه وان
اشهر عليه فخصا بها نهارا في مصر **فقتله** المشهور
عليه عمدا **فقتله** به عذابي حنيفة وعند ما لا قصاص
عليه وان شهرا المجنون على غيره سلاخا فقتله
امس بوجوب عليه عمدا **حب الدية** في ماله وقال
ان ضعى لاشئ عليه وعلى هذا الخلاف في العبي والداية
حتى اذا شهرا العبي على رجل سلاخا فقتله المشهور عليه

عمدا حب الدية في ماله واذا حمل دابة على رجل فقتلها
موجب الثمان في خله فالشافعي في المصورتين وعن ابي يوسف
انه حب الثمان في الدابة ولا حب في العبي والمجنون ولو
ضرب الشاهر قاض في ترك القرب وكف عنه على وجه
لا يريد به ضربه ثانيا **فقتله** اي الشاهر الرجل الاخر
وهو المشهور **قتل القاتل** ومن دخل عليه عينه ليل فافترق
السرقه اي الماله المسروق **فارتفع** المسروق منه السارق
عمدا **فقتله** فلا شئ عليه اذا قلن من الاسترداد الا بالقتل
وان كان تمكن من الاسترداد بدونه بان علم بان لو منع
او هدد بطرح المال لا يحل له القتل حتى لو قتل مملوكه
ثم اعلم انه اذا قتل هذا السب فقال عند القاض فقتله
بهذا السب لا يقبل قوله الا اقام البينة عليه والاصل
انه اذا اقر بسبب الثمان ثم ادعى براه لا يقبل الا هو
ببينة وفي الزاوي الاصل في كل شخص اذا راى مسلما
يزني يحل له قتله وانما يمنع خوفا من ان يقتله ولا
يصدق في انه يزني **باب** **القصاص** فيها
دون النفس **يقطع** **اليد** من المفضل قطع يد
غيره عمدا من المفضل **يقطع** يد هكذا وان كانت يد
القاطم اكبر من يد من يد المقتوغة وكذا الرجل وما زن
الانف والاذن يجوز بالرفع عطفت على الرجل وبالجرح
على الانف وكذا العين **ان ضرب** رجل ذيب ضوها
ومى قامة يقتصر بضمها وفي العيون فيها حكمومة
عدا كذا في الخلاصة وطريقة لك الاختصاص في العين ان
يحمي له امرأة ثم يقترب منها ويربط عينه الاخرى وعلى
وجهه قطن رطب وعاينه بالمرأة فيذهب منوها

وقطعها او جازها ايمن بالسكين لا يقتض ولكن يجب الدية
ثم اذا انكر الضارب ذهاب الضوء ذكر القدر الذي انه
يعرف بنظر الاطباء وقيل يستعمل في نصب شيئا بحجة
بنيديه وقال مقاتل يستعمل عين الشمس مفتوح العين
اذا دعت عنه علم ان الضوء باق وان لم تدمع دية
الضوء وان لم يعلم بذلك بقيت الدعوى والاشكار في
ذلك والقول قول الضارب مع يمينه على البتات ولا
يقتض اليسري باليمين واليمين باليسري وان كان يمين
المجني عليه حول لا يضر بصره اقتضى منه وان كان حول لا يضر
ببصره من البصر فلها حكومة عدل وان كان الحول الشدة
بغير الكلى دون المجني عليه بغير المجني عليه ان شاء
اقتضى منه وان شأ من بصره الدية وكذا في الحول منه
والسن يقتض به وان تقاوت ولا يؤخذ الا على بالاسفل
ولا الاسفل بالا على وكذا ان وقع السن فانه لا يقطع منه
سنة قضا ما ولكن يؤخذ بالمورد من سنة الى ان ينتهي الى الم
وسقط ما سواه والنزع مشروط ولا يؤخذ بالمورد من
سنة احبها كذا في النكاح لا يمت وطريق الاقتضا ان
يورد بالمورد بقدر ما كسر منه ولا قضا من في السن الزائدة
وانما يجب فيها حكومة عدل وكل شئ يحقق فيها المماثلة
فيقتض بها **ولا قضا من عظم المروءة** غير السن هذا
اذا كان السن عظميا وان كان عصبيا كما قال بعض الحكماء
يحتاج الى هذا **ولا قضا من في طرفي رجل وامرأة** اي لا
قضا من بين الرجل والمرأة فيما دون النفس ولا في طرف
حرو ومثله مطلقا ولا في طرفي **في عبد** خلافا لثاني
في جميع ذلك الا في كرفانه اذا قطع العبد يده يقتض

وطون

وطرف المملوك وانما فرستان حتى يكون القضا من يمينها
في الاطراف **ولا قضا من قطع يد من نصف الساعد** ولا
ولا في حافة الكافية الطعنة التي تبلغ الجوف يرضي منها
قديرة لانه اذا ماتت منها يجيب القضا **ولا قضا من يده**
انسان وذا مطلقا وعن اي يوسه انما اذا قطع من هو
امها يجب القضا **الا ان يقطع الحشفة** فحينئذ يجب
القضا ولو قطع الذكر فلا قضا من عليه **وخير** مقطوع
اليدين اذا كانت مميحة او المشجوع بين القود اي قطع
اليدين او اقتضا من مقدار شجة **والا** **ان كان القضا**
اسل او ناقصا **ما به** وكان من راس الشايع اي ومن
رجلا فاستوعب الشجة ما بين قرويه وهي لا تستوعب ما
بين قرويه الشايع فالمشجوع بالخيار ان شاء اقتضى منه مقدار
شجة يتي من اي كما بينت شأ وان اخذ الارشود في عكسه
يجوز اي وكذا اذا كانت الشجة في طول الراس وهي تأخذ
من جهته الى قفاها **الشاح** فهو بالخيار واسه تعالى اعلم
قضا **وان صوغ** عن دم على ما وجب المال
حالا وسقط القود ونصف ان امرأته القتلى
وسقط القاتل رجلا ما يصلح عن دمها على الف فتعجل
اي ان قتل حرة عبد رجلا فامر الحرة ومولى العبد رجلا ان
بان يهاكما عن دمها على الف فصالح فالالف على الحرة والمولى
فمنها فان صالح احدا **اوليا** من خطبه **في عوض** او
عفي سقط حق الباقي من القضا من فلان بقي خطبه يكون
من الدية وسقط القضا من **وكي** **الجمع** بالتمرد و
الفردي بالجمع اي ان خسر او ليا المتقول **التمنع**
اي يكفي بئله ولا شيء لهم من المال فان خسر واحد

من الاوليا المقتولين قبل الفرد له اي لذلك الواحد **وقطع**
حق البينة على الاوليا **كوتنا القتلى** وقال الشافعي
ان قتلهم يقتل باولاهم ويقضي بالديات لمن بعد الاول
في تركته وان قتلهم معا يفرع بينهم ويقضي بالفرد لمن
خرجت قرعته وبالدية للمبايعين وقد قول لهم وقسمت
الديات بينهم **وان قطع يد رجلين مطلقا** **يد رجل**
واحد ولكن **فهم اذ تها** **وقال** **ان** **تقطع ايديهما**
اذا اخذا سكيناً من جانب واحد وامراه على يده حتى
انقطع اما لو وضع احدهما السكين من جانب والاخر
من جانب اخر وامراه حتى التقتا السكينان لا يجب التقصير
وان قطع رجل واحد يمينه رجلين فخصرا فلهما **ان**
يمينه **وتنق الدية** **تقتسمان** **تصفين مطلقا** **سواء**
قطعهما معا او على التقارب وقال الشافعي ان قطعهما
على التقارب يقطع بالاولد ويغرم الارش للمبايعين وان
قطعهما معا يترع بينهما ويكون القصاص لمن خرجت
قرعته والارش للاخر **فان خضر واحد من مقطوع**
اليدين وقطع يده **فالاخر عليه** **اي على الدية** **قطع يمينه**
نصف الدية **ولو قضي بالقصاص بينهما ثم عني احدهما**
قتل استيفاء الدية **فللاخر التودد** **عندهما** **وعند محمد الارش**
ولو قطع احدهما يد القاطع من المرفق فلهما دية وان
اقرع عبد يقتل عمه **تقتصر به** **مطلقا** **سواء كان العبد**
ماذونا او غيره **وقال** **الزفر** **لا يصح قتله** **وقيد بالعمد**
لانه لو اغرم بالخط لا يجوز اقتراه وان رمي وجلا وميا
عمدا فقتل السهم **لما خرفنا** **تا يقتصر من الراية**
لاول **والثاني** **الدية** **اي على قلة** **فصل**

ومن قطع يد رجل ثم قتل احدى الامرين وكان الامر
عند من اخطا من او مختلفين **تخلل بينهما** **او اولا**
هذه **لكل** **صفة** **لكل واحد من المورثين** **فان تخلل**
بينهما **برد** **يعتبر** **كل فعل** **ويؤخذ** **بموجب** **لنطين** **حتى لو**
كانا **عبد** **ين** **فللولي** **القطع** **والقتل** **وان كانا** **خطئين** **تجب**
الدية **ونصف دية** **وان كان احدهما عمدا والاخر خطا فان**
كان **القطع** **عمدا** **والقتل** **خطا** **يجب** **اليدين** **نصف الدية** **و**
النفس **التودد** **وان لم يتخلل بينهما** **برا فان كان احدهما**
عمدا والاخر خطا **يعتبر** **كل فعل** **على حدة** **فيجب** **الخطا** **الدية**
وفي **العمد** **التودد** **وان كانا** **عبد** **ين** **فعندهما** **يقتل** **ولا قطع**
وعند **اي** **حينئذ** **للولي** **الخيار** **ان شا قطع** **وقتل** **وان شا**
قتل **ولا يعتبر** **اتحاد** **المجلس** **وتعدده** **وان كانا** **خطيين**
تجب **دية** **واحدة** **التقارب** **كما بين** **بقوله** **الا في خطئين**
اي **اخذ** **بالامرين** **الا في خطئين** **لم يتخلل بينهما** **بر**
وتجب **دية** **بالرفع** **كمن** **ضربه** **اي** **تجب** **فيه** **دية واحدة**
كما **تجب** **فمن** **ضربه** **مائة** **سوط** **فبرا** **من** **تسعين** **ومائة**
من **عشرة** **دية** **مئة** **مترية** **تسعين** **في موضع** **وعنه** **في**
موضع **اخر** **فبرا** **بوضع** **التسعين** **وسرى** **المئة** **فليس**
عليه **بضرب** **التسعين** **شي من جهة** **الارش** **وان بقي من جهة**
التعزير **و** **عن** **ابي يوسف** **انه** **اوجب** **فيه** **حكومة** **عدل** **وعن**
محمد **انه** **اوجب** **فيه** **اجرة** **الطبيب** **وتنق** **الادوية** **قالوا** **هذا**
يحول **على** **ما** **اذا** **يري** **من** **تسعين** **ولم** **يبق** **له** **ارش** **ملا** **فان** **بقي**
له **ارش** **ينبغي** **ان** **تجب** **فيه** **حكومة** **عدل** **ودية** **القتل** **وان**
عني **المقطوع** **قنى** **القطع** **العمد** **فما** **ت** **من** **ذلك** **القطع** **و**
فمن **القاطع** **الدية** **عند** **ابي حنيفة** **استحسانا** **والقياس**

ينبغي ان يحجب القصاص عندهما لا يضمن الدية وان عني
عن القتل وما يحدث منه اي من القطع او عني عن الجناية
لا يضمن الدية ايضاً فالحظ اي اذا كان القطع خطاً فالعفو
يعتبر من الثالث اي ثلث العفو فيضمن القصاص مطلقاً
العفو والحمد يعتبر من كل المسالك فلا يضمن شيئاً
ونذا اذا عني عن الشبهة ثم سرى الى النفس وان قطعت
احراقة يد رجل عمداً فقتل زوجها مقطوع اليد على من مات
انقطع عود فلها مهر مثلها والدية في ما لا يملكها
اي يجب مهر مثلها في ماله والدية على عاقلة المرأة لو كانت
حرة اسكتنا والعياض ان لا يجب القصاص في قوله على
ما قلتهما ان عطلت جملة على جملة لا على قوله في ما لها هذا
عند ابي حنيفة وعندهما لا يجب شيء واذا وجب لها مهر
المثل وعليها الدية وقعت المقامته ان استولى وان
فضلت الدية توده على الورثة وان قتل المهر بوجه الورثة
عليها وان تزوجها على اليد وما يحدث عليها او على الجناية
ماتت فلها مهر مثلها ولا شيء لورثة الزوج عليها لو كان
القطع عمداً ولو كان القطع خطاً رفع عن العاقلة مهر
مثلها ولهم ثلث ما ترك وميتة وما زاد على مهر المثل
من الدية فان كان مهر مثلها والدية سواء فالعاقلة لا
يغرمون شيأ من ذلك لها وان كان مهر مثلها اقل من الدية
يرفع عن العاقلة مهر المثل وما زاد على ذلك ان كان يخرج
من الثلث يرفع عنهم ايضاً وان كان لا يخرج من الثلث
سقط ثلثه ورد القتل ونوقطع يده فاقصر له من
اليده فمات الاول قتل ايضاً المتعص من اي يبيع القطع
وعن ابي يوسف انه سيطر حقاً في العماص وان قطع ولي

المقتول

المقتول القاتل العامد وعلى ولي المقتول عن القصاص
منه من القاطع دية اليد مطلقاً قضي له بالقصاص
اولي وعنده ابي حنيفة وقال لا شيء عليه والعياض ان
يجب القصاص وقتد بالعفو لانه اذا لم يعف لم يضمن
ولو قطع وما عني بري فهو على الخلف في الصحيح ولو قطع
ثم حرر رقبتة قبل البرء فهو استينافا ولو حرر رقبتة
بعد البرء فهو على الخلف في الصحيح ومن لم القصاص من شيء
الطرف اذا استوفاه ثم سرى الى النفس ومات يضمن
دية النفس عند ابي حنيفة وعندهما لا يضمن شيئاً وهو
قول ان فعلى واليه اعلم **باب المشاهدة**
في القتل لما كانت المشاهدة متعلقة بالقتل فتقتل نفسه
او رد ما بعد ما ذكر احكام القتل لان متعلق الشيء كان
الذي درجة من نفس ذلك الشيء ولا يعيد اي حاشي
بحكمة اذا كان اخوة غائب عن حضرة ولكن قبلت
البينة وحبس القاتل فان بعد الغائب عن البينة زيد
من اعادة من اي من اعادة الغائب البينة لمقتله القاتل
عن ابي حنيفة وقال لا يعيد هذا اذا كان القتل عمداً
ولو كان خطاً او دينا كان الحق دينا لا مهراً على الآخر
فاقام على احدى البينة والاخر غائب بعيد البينة
بالاجماع فان اثبت القاتل عند الغائب لم يقد
بعد حضرة الغائب ايضاً وكذا لو قتل عبداً مملوكاً
فما حكم المذكور وان شهد وليا بعفوا ثلثهما
لقتلتهما دهما وهو عفو بغير ايضاً فان صدقتهما
القاتل بالعفو ولم يصدق الشهود عليه فالدية
كلها لهم اثنان وان كذبهما القاتل والشهود عليه

هما

فلا شيء لهما ولا لغيرهما **الدية** وان صدقهما المشهود عليه
وحد حرم القاتل ثلث الدية وهو نصيب المتهود عليه
لكنه يهرق الى الشاهدين والقياس ان لا يلزم القاتل شيء
ولو شهد الشاهد من امة ضربه عمدا فلم يزل المضروب
ساجدا فوالله حتى مات يفتن من الفتنة وبها شهد
انه ضربه بشي جريح وان اخذ لغنا من القاتل
الزما فبان شهدا احدهما ان القاتل كان يوم الخميس
شهدا احدهما ان القاتل كان في بلد كذا وكذا وشهد الآخر
انه في بلد اخر وفيما به القاتل في الالة بان قال
احد مما قتلناه بالعصا والاختراة قتلناه بالسلاح او قال
احد مما قتلناه بالعصا والاخر قتلناه ولكن لم ادر بماذا
قتله بطلت الشهادة في كل واحد وان شهدا امة قتلنا
وقال لم ندر بماذا قتلناه بحب الدية استحسننا والساكن
ان لا تقبل هذه الشهادة وان اقر ان كان اي واحد
قتله منفردا اي زيدا مثله وقال الولي قتلها جميعا
اي حال كونها مجتمعين لمه اي يجوز للولي قتلها ولو كان
منها الاقرار بشهادة لغت الشهادة بان شهد ابا
لانا قتلنا وشهد الاخوان على اخراة قتلنا وقال
الولي قتلها جميعا بكل الكل والله تعالى اعلم
بالمسبب في اعتبار حالة القاتل حالة الرمي
دون الامانة فحجب الدية بردة المومي اليه قبل
الوصول اي ان رمي مسلما فارقت المومي اليه والغيابا به
ثم وقع السهم فمات فعلى الراعي الدية لو رثته المرتبة
عند ابي حنيفة وعند ما لا شيء على الراعي وان رمي الى
فاسلم فوقع السهم عليه فلا شيء على الراعي عندهم **وحجب**

قال

القيمة

القيمة بعنقه ايمان رمي عيدا فاعتقه مولاه ثم امان
السهم فمات منه فعلى الراعي قيمة المولى عند ما وافر
محمد عليه فقتل ما بين قيمة الى غير رمي حتى لو كانت قيمة
قبل الرمي الفاء بقدر الرمي ثم انما يلزم ما بينان وقال
زفونيلة الدية ولا يضمن الراعي برجوع **في الرمي**
بقدر الرمي صورة من رجل قضي عليه بالرجم فوماه رجل
يخرج ارجع احد الشهود ثم اصابه الحجر فلا شيء على الراعي
وحمل الصيد بردة **الراعي** بقدر الرمي **وحجب** الكفا
بخله لا يا حراما يغني اي لو رمي المحرم صيدا ثم حل
قاما به السهم فعليه الجواز وان رمي حلالا صيدا ثم
احرم فاما به السهم فلا شيء عليه **في الرمي**
الرويات لما كانت الدية احد موجبي القتل الا ان
معنى الاحياء في القصاص اكثر قدم بيان التوعد على الدية
ومى مصدر من ودي القاتل المقتول اذا اعطى المالك
بدلا عن النفس ثم سمي ذلك المال بالدية تسمة بالمصدر
والتي في اخرها عوف من عن الواو فاولها كما في العدة
والاوسى اسم للواجب على ما دون النفس **دية** تسمة
مائة مولا ابل او ما من بنت مما من الرمي **اي**
تجب وعزرون من بنت مخاض لبون وخمس وعزرون
من حقة وخمس وعزرون من جذعة في ثلاث سنين
عند ابي حنيفة واي يوسه وعند محمد وال في ثلاثين
جذعة وثلاثون حقة واربعون شية خلفات اي
في بطونها اولادها والكلفة الكامل **ود** تغليظ الامل
الامل ودية الخطا ما بين من الابل الخماس الى غاض
عزرون ومبنت مخاض عزرون ومبنت لبون عزرون

وحفنة عشرون وحفنة عشرون وبه قال مالك في
 الا انه قال عشرون اجابون مكان ابن مخاض **والنفث**
 دينار او عشرة آلاف درهم وقال مالك والثوري اشأ
 عن الفاضل الدرامي ولا تثبت الدية الا من هذه الانواع
 الثلاثة عذابي حنيفه وقالهما ومن البقر ما يتا بمقره
 ومن الغنم العاشاة ومن الخلل ما يتا حلفه كل حلة اذا امر
 وردا ولو صاح الولي من الدية على اكثر من هذه الاشياء قبل
 لا يجوز ومو قول الكل وقيل هو قولهما واما عند الحنيفة
 فينبغي ان يجوز وكفا ونهما ما ذكره النضر وهو مخزير
 مرفقة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجوز
 الاطعام ولا يجزي يعني مخزيره ويجوز الرضخ لو كان
 احدا يؤمنه او دية المرأة على النصف من دية الرجل
 في حق النفس وما دونها حتى يجب قتل المرأة خطأ
 الا في درهم وفي قطع يدها الفان وخمسائة درهم وعند
 يزيد بن ثابت تلك الدية وما فوقها ينتصف وما دونها
 لا ينتصف وبه اخذنا في **ودية المسلم** والذي
 والمستامن سواد قال انما في دية الكتابي اربعة آلاف
 درهم وهو احد قولي الا في **فصل**
 يجب فدية في النفس من ماء يسب الله فيها لا تنفع
 طرفا للدية والانت والماء واللسان والذکر **والنحو**
 والعقل والسمع والبصر والشم والذوق واللبية ان لم
 تنبت ومن شقير الواسم والعيش واليد والرجل
 والحاجبين والرجلين والاذنين والاشيى **والدية**
 المرأة وحلمتها الدية متعلق بالجميع وهو مرفوع
 بالابدأ وخيره والنفس في اول الفصل او بالمناطية

والقفل بخذوف اي يجب وفي اول الفصل او ثدي المرأة
 حكومة عدل وقال مالك وان اقم في الحاجبين حكومة
 عدل ويجب في بعض اللسان اذا امتنع الكلام **وفي دل واحد**
 من هذه الاشياء التي اثنان في دون الانسان نصف دية
 وفي اشياء والعيش في الدية اذا لم ينبت **وفي احد**
 ربهما ثم يخجل ان يراد بها الاهداب لان خجل شعر العينين
 العيشين بالضم منبت الاهداب ويسمى الهدب شفرا
 تسمية للنابت بسا سم المنبت لجاروة بينهما ولو قطع
 الجفون باهدابها يجب دية واحدة **واما**
 امية اليد او الواحدة في عجزها وفي قطع كل اصبع
 ثلاث مفاصل ففي كل حد منها ثلث دية امية وفي عجزها
 اي نصف دية امية او فيها مفصلا كالاهام وفي
 كل من خمس من الابل وخمس دية درهم وكل عضو
 ذهب نفعه فدية كاملة **فدية** فدية او
 ذهب فدية بالضرر ومن ضرب مملوك غيره كاقطع
 ماؤه يجب الدية وكذا الواحديه **فصل**
 في السجاج الشجاج مختص بالوجه والراس لغته وفي غيرها
 ما يسمى جواخه لا بجثة وهي عشرة احارصة وهي التي
 تحرس الجسد اي تحده شه ولا يخرج الدم والدائمة
 بالعين الممالة وهي التي تظهر الدم ولا تسيل بل تجتمع
 في موضع الجواخه كالدمع في العين **والدائمة** وهي
 التي تسيل الدم والبياض **فدية** وهي التي تبضع الجلد
 اي تقطع **والمنزلة** حمه وهي التي تاخذ في اللحم وتقطع
 والسمي **في** وهي التي تمشط الى السحاق وهي جلدة
 رقيقة بين اللحم وخطم الراس **والمنزلة** وهي التي توخ

بماذا

العظم أي يمينه **والأمانة** وهي التي تكمل العظم
والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر أي تحوله
المستقلة والأمانة وهي التي تنقل إلى الم الرأس وهو التي
 فيه الدماغ **في الموضع نصف** **الدية** أن كان خطأ
 وأن كانت هذا يجب القضا **مدوخا** **لهامة** **عريها** **و**
المنقلة **عري** **ونصف** **عري** من الدية **و** **المنقلة** **و** **المنقلة**
ملزما في الايضاح الجائفة ما تنقل إلى الجوف من الصدر
 والظهر والبطن وما وصل من الرقبة إلى الموضع الذي إذا
 وصل إليه الشراب كان مضطرا وما فوق ذلك الجائفة فيكون
 جائفتين قتلها فاعلى هذا ذكر الجائفة في مسائل الشجاج
 اتفاق في ذلك الجائفة تختص بجوف الرأس وجوف
 البطن فيكون ذكرها في محلها **و** **المنقلة** **و** **المنقلة**
والدائمة **والباضعة** **والمنقلة** **والمنقلة** **والمنقلة**
عدا إلا إذا كان خطأ **والمنقلة** **والمنقلة** **والمنقلة**
 رواية الحسن عن أبي حنيفة وقيل الصحيح أنه يجب العقاص
 فيما دون الموضع من الشجاج وفيه الرواية وغيره
 شجرة أخرى تسمى **المنقلة** وهي التي تنقل إلى الدماغ وأما
 يذكرها لأن النفس لا تبقى بعد ما عادة فيكون قتلها
 الحقيقية لا شجرة **والمنقلة** **والمنقلة** **والمنقلة**
 وما كان في غير الوجه والرأس يسمى جراحة **والمنقلة** **والمنقلة**
 الحقيقة **والمنقلة** **والمنقلة** **والمنقلة** **والمنقلة**
 والصدر يجب حكومة العدل واليمان من الوجه عندنا وقيل
 ليس من الوجه وهو قول مالك والذوق من الوجه اتفاقا
 واختلفوا في نصف حكومة العدل فقال الطي وبالسيل
 في ذلك أن يتوهم لو كان ملوكا بدو **والمنقلة** **والمنقلة**

مع هذا الاثر ينظر ما بين القفتين فإن كان نصف
 القيمة يجب نصف عري الدية وإن كان بقدر ربع العري
 يجب ربع الدية وعليه الفتوى **والمنقلة** **والمنقلة**
نصف الدية **والمنقلة** **والمنقلة** **والمنقلة**
 الأصابع عري الكف نظرا أن قطع قبل تحلل البرقلا شيء
 الكف ولو قطعت بعد فتي الأصابع نصف الدية وفي
 الكف حكومة عد ولو قطعت الأصابع **والمنقلة** **والمنقلة**
 فتي الأصابع والكف **نصف الدية** **والمنقلة** **والمنقلة**
 عدل وهذا قولها ومورواية عن أبي يوسف وفيه انما إذا
 على ما بين اليد والرجل فهو يتبع إلى المكعب وإلى الفخذ **والمنقلة**
الكف **والمنقلة** **والمنقلة** **والمنقلة**
اصبعان **عشر** **والمنقلة** **والمنقلة** **والمنقلة**
والمنقلة **والمنقلة** **والمنقلة** **والمنقلة**
 وقال ينظر إلى رأس الكف وهو حكومة عدل وإلى رأس ما
 بقي من الأصابع فيكون الأكثر عليه ويدخل الأقل فيه
 الأكثر ولو قطع ذنبها ثلاث أصابع فغلبه ثلاثة
 الخماس دية اليد ولا شيء في الكف بالاجماع **والمنقلة**
الزايدة **والمنقلة** **والمنقلة** **والمنقلة**
المنقلة **والمنقلة** **والمنقلة** **والمنقلة**
 والذكور والامهات **والمنقلة** **والمنقلة** **والمنقلة**
 في اللسان يجب **والمنقلة** **والمنقلة** **والمنقلة**
 الأخيرة دية كاملة وكذلك ذكر الخصى والعين حكما
 وخلافه أن يكون بعد ذلك حكومة حكم الياق والخطا
والمنقلة **والمنقلة** **والمنقلة** **والمنقلة**
والمنقلة **والمنقلة** **والمنقلة** **والمنقلة**

الارش بل تجب الدية فقط وقال زفر لا يدخل هذا اذا
 عقله او شغور راسه **وان دمه سمع ونصره او**
كلامه لا يدخل الارش في الدية بل يجب ارش الموضحة مع
 الدية هندية وعندي ابو يوسف في دية السمع و
 الكلام لا يذية البصر **وان شجته حال كون الشئ موفقة**
عمدا فذمت عيناه فلا تؤد في شئ منها عذابي خيفة
 وجنب الدية فيهما وقال ابو الموضحة العضا من دية البصر
 الدية وروى ابن سامة عن عمدا انه يجب العضا من الموضحة
 والعينين وقطع اصبعه عمدا فذلك اصبع اخرى
 فلا تؤد فيهما عذابي خيفة وتجيب الدية للماصبعين و
 عندهما يجب العضا من ذوالاولى والارش في الثانية وهو
 قول زفر لا يحسن وقطع **الفصل الاعلى من الاصابع فذلك**
ما ينفي من تلك الاصابع او مثل كل اليد فلا تؤد فيبقى ان
 تجيب الدية في الفصل الاعلى فيما بقي حكومة عدل **الواسر**
نصف سنه فاسود ما بقي اذا صغر اذا حمر فلا تؤد
 بالاجماع قوله فلا تؤد متعلق بالجميع وتجيب الدية في
 السر كله فان اصغرت روي ابو يوسف عن ابي خنيفة
 ان فيها حكومة عدل وروي هشام في نوادره عن محمد بن
 ابي خنيفة قال في الحولا يجب شئ وفي العبد حكومة عدل
 وهو قول ابي يوسف وفي التجريد لو كسرت بعض السن
 فاسود الباقي او دخله غيب تجب حكومة عدل ولا
 قضا من فمها وفي الكا مع المنعني تجب دية السرحمة
 ولو كسر بعض السن فشقط الباقي لا تجب القود في المشهور
 من الرواية وروي ابي سامة انه يجب كذا في الخلاصة **وان**
قنبت ما منها سن اخرى سقط الارش عذابي خيفة

مطلقا

مطلقا سواء كان مقلوع السن صبيا او لا وقال ابي
 الارش كاملا ان كان غير صبي وان كان صبيا لا يجب
 الارش وعندي ابي خنيفة يوسف انه يجب حكومة عدل وان
 قطع سن عينه فتودها صاحبها الى مكانها فتبت عليها الدم
 يجب على القاتل ارشها وكذا لو قطع اذنه فالصحة
 قالتمت **وان اقتد فثبت سن الاول تجب الدية**
عليه اي لو نزع رجل من رجل فتزوع المنزوع منه سن النافع
 فثبت سن المنزوع او لا فعلى الذي ثبت منه لصاحبه
 خمسمائة درهم **وان شج رجل رجلا فذلك ولم يخاله**
اثر ونبت الشعر وضرب رجلا فخرج فبرأ او ذمها
لله امره عذابي خيفة وعندي ابو يوسف عليه ارش
 الالم وهو حكومة عدل وقال محمد عليه قدر ما انفق
 في صاكنة الى ان يبرأ من اجر الطبيب ومضى الدواء **ولا**
تؤد جرح حتى يبرأ او المراد انه لا يحكم بشئ على الجاني
 بجرحه ما لم يتحقق الحال ولم يتقرر المال على شئ من الر
 والهلان كنزوله طيلة السلام يستأ في الجراحات سنة
 ولكن العيانة لا تسامه وقال سالك في يقتض منه
 في الحال كما في القود في النفس وكل عمد سقط قود
 يشبهه بقتل الاب **ابن عمدا فدية في مائة**
ولذا لم ما وجب من الارش مائة او اعترفا بقتل
الحق او لم يكن نصف حشر بان كان اقل منه يكون
 في مال الجاني ثم ما وجب بقتل الاب ابنه عمدا في ماله
 في ثلاث سنين وقال سالك في عمدا عمدا الدية
 حالا **وعمد عبيد والميتون حقا ودية اي دية**
العمد على قتلته اذا بلغت خمسمائة فان كان اقل منه

تل

ففني اموالهما والعنوهن كالمجنون وقال الشافعي عمنهما عهد
 حتى تحب الدنيا في مالهما **ولا** يكون فيه اي في قتلها عهدا
تغير ولا حرمان من ارش وقال الشافعي فيه تكفير بالمال
 وهو ما زاد الارث **فصل في دية الجنتين**
 الولد مادام في الرحم **ضرب بطن امراة** فالتقت المرأة
جنتنا ميتا **حب غرة نصف** **هر الدية** اي دية الرجل
 ان كان ذكرا وان كان انثى **غرة دية المرأة** وكل منهما خنثى
 درهم والقياس ان لا يجب فيه شيء وقال مالك والثاني
 كل منهما ستماية وهي على العاقل صدقنا وقال مالك وفيه
 ماله وعندنا ثمانية سنة وعندنا طي في ثلثي سنة قوله
 نصف **غرة الدية** يجوز ان يكون بدلا من غرة او خير منها
 محدوفي اي وهي نصف **غرة الدية** وذكر في مبسوط شيخ
 الاسلام انما سمي بدل الجنتين غرة لان الواجب بعد العبد
 يسمى غرة الملاقاة لاسم الوجه على الكل **فان التقت جنتا**
الجنتين فدية كاملة فان كان ذكرا فدية الرجل وان كان انثى
 فدية المرأة **واذا التقت ميتا جنت الام فدية كاملة**
 بالام **وعنق بالجنتين وان ماتت الام من الضرب ثم خرج**
 الجنتين بعد ذلك جنتا ثم مات فعليه دية في الام ودية
 في الجنتين وان ماتت الام **فالتقت ميتا فدية فقط**
 اي دية في الام ولا شيء في الجنتين وقال الشافعي يجب الدية
 في الجنتين **وما يجب فيه اي في الجنتين من الغرة والدية**
 يورث عنه وقال الشافعي ومالك يورثه خاصة
 ولا يورث تغارب ولو ضرب رجل بطن امراة فالتقت
الدية ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يورث ابوه
 منها اي من الغرة شيئا **وفي جنتين الامة** لو كان ذكرا

يجب نصف **غرة قيمته** اي قيمة الجنتين **لو كان** الجنتين
 حيا **وغرة قيمته** لو كان انثى بيان هذا انه يقوم الجنتين
 بعد التقت له ميتا على لونه وحياته لو كان حيا فينظر قيم
 قيمته بهذا المكان فتبعد هذا اذا كان ذكرا يوجب نصف
 غرة قيمته وان كان انثى يجب غرة قيمته وقال الشافعي يجب
 قيمة الام ذكرا كان او انثى ثم وجوب البدل في جنتين الامة قوله
 اي جنته ومحمد وموافقه من غرة لونه وعنه وفيه
 مرداية انه لا يجب الا نفقاس الامة وان لم يكن فيه نفقاس فإ
 ن لم يتمكن فيه نفقاس فان لم يتمكن لا يجب فيه شيء كما في جنتين
 الهميمة هذا اذا كان حيا لا في مولاها ولا في الغرور
 لان اسمها من احد ما حرقت الغرة ذكرا كان او انثى
 كذا في كرم السيد **فان حرر اي الجنتين بيده بعد ضربه**
 اي يضمن بطن الامة **فالتقت حيا** **فالتقت الجنتين فعليه**
قيمتها اي قيمة الجنتين حال كونه **ولا يجب الدية** **وان**
 مات بعد التقت وقيل هذا قولهما فاما عند محمد فتجب
 قيمته ما بين كونه مضروبا الى كونه غير مضروب اي يجب
 نقاد ما بينهما **ولا لقارة في ائله في الجنتين** **وعند**
ان فعلى الجنتين الكفارة والمرأة ان ضربت بطن نفسها
 او شرب دوا التطرحه تعدا او عايجت فوجها حتى
 سقطت **فمن عاقلة** **البقرة ان فعلت بيلا اذن**
 زوجها وان فعلت بيلا اذنه لا يجب شي با ص
 ما بعد ثمة الرجل في المروق من اخرج الى طريق العامة
 كمنعها اي مسترا حاد فتراها او حوضا يا بحيم
 والصادا المهمة دجيل ليس يعزى وقد اختلف فيه
 فيقتل البرج وقيل تجري ما تركته في الحائط وغى الامام

البزوي جذع يخرج الانسان من الحائط الى الطريق
 يعني عليه كذا ان المغرب **او كانا فكا** واحدا من المسلمين
نزع اي نزع ما اخرج مطلقا ولا يختص به سكان
 المحلة قاله ستمسك الامام خريجان كان الاحداث يضربا بله
 الطريق لا يحدث ذلك وان كان لا يضرب لسعته جازله
 احداثه ما لم يمنع منه واما في الخمسة فقال ابو حنيفة
 لكل واحد من بني آدم ان يمنع من الوقوع وان يكلف الوقوع
 بعد الوقوع سواء كان فيه ضرر او لم يكن اذا اذنته بغير
 اذن الامام وعلى قول ابي يوسف لكل واحد قبل الوقوع
 ان يمنع منه لا بعد الوقوع وعلى قول محمد لم يملكه ان يحاكم
 بالمنع ابتداء ولا بالوقوع انتها اذا لم يكن فيه ضرر هذا اذا لم
 يكن باذن الامام واما اذا كان باذنه فليس لاحد ان
 يترعه ولا ان يترعه لكن لا ينبغي للامام ان ياذن به
 اذا اضر بالناس بان كان الطريق صنيقا لكن لو راي
 المصلحة مع ذلك واذن جاز **وله** اي لصاحبه من الايات
النصف في الطريق النافذة الا اذا اضر اضرهم ام لا
الا ياذنهم فان ما تاحوهم بسقوطها اي بسقوط
 هذه الاشياء في صدر الباب **فد يثبت على عاقلة** اي
 المخوف فان سقط الميزاب ينظر فان اصابه ما كان منه
 نفا الحائط رجلا فقتله لا ضمان على احد وان اصابه
 ما كان حقا رجلا من الحائط فالضمان على الذي وضعه ولا كفا
 عليه ولا يحوم من الميزاب ولو اصابه بطرفه وان علم ذلك
 وجب النصف وهذا النصف وان لم يعلم اي طرفه اصابه
 ففي النيات لا شيء عليه في الاستحسان يعني النصف
كالو حفر ثورا في الطريق اي يجب سقوط هذه الاشياء

على العاقلة اذا حفر ثورا في طريق المسلمين وما ان الواقع
 بالوقوع وان مات ثورا بان اختنق من هو البئر او جوى
 فلا ضمان على الكافر عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف ان مات
 جوى فكذا ذلك وان مات ثورا فالكافر ضمان له وقال محمد
 هو من في الوجوه كلها **ووضع ثورا في طريق المسلمين**
قتل به انسان او موات بهيمة فمات في مال
 اي ماله المخرج ومن جعل بالوقوع في طريق عام بامر
 او في حائكه او وضع حشيشة او وضع قنطرة على طريق
 اذن الامام فتعبد رجل بان كان بصيرا **المرد عليها**
 ويعد موشعا اخر للمرد فسقط مواته **يعني** اما اذا
 لم يتعبد بان كان اعمى او مريلا يعني اذا اذنته بغير
 اذن الامام فاما اذا اذنته بغير اذن الامام فلا يعني
 وكذا اذا حفر في الطريق بغير اذن الامام فسقط
 ومات يعني ومن حمل **ثيب** وسمي في الطريق سقط
 المحمول على الانسان ومات من الحامل الدية ولو كان المحمل
 دابة او قد ليسه **فسقط** الردا فغلب بها انسان لا
 يعني مطلقا وعن محمد انه اذا لبس ثوبا من زينة على قدر
 الحاجة يعني اذا سقط منه وعطب به انسان وعنه
 اذا لبس ما لا يلبيه في الحامل فهو كالحامل **سجد لعشر**
فعلق رجل منهم قديلا او جعل فيه ثوبا او حيا
فقطب به رجل لم يعني وان كان ذلك الفعل من غير
 نية ان كان نية غير الصلاة وان كان نية لا يعني
 عند ابي حنيفة وقال لا يرميها الا لا يعني بكل حال
 ولو كان حيا لم يقرأه الموانع او للتعليم او للصلاة
 او نام فيه في خلال الصلاة او غير الصلاة او رميها

او تعد فيه يتحدث فهو على هذا الاختلاف واما المعتكف
 فقد قيل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بالاتفاق وان
 جلس رجل من غير العشرة فيه في الصلاة فمقتله
 انسان لا يضمن في الجميع **فصل في الحايطة**
 المايل حايطة مال الى طريق العامة مضمون وبه ما تلت
 به اي يستعمل من نفس مال ان طالب ينقصه
 مسلم او ذمي رجلا كان او امرأة حوا كان او مكاتباً ولم
 ينقصه ربه الحايطة في مدة يقدر على نقصه استحسانا
 والقياس ان لا يضمن ويؤقول ان في ثم ما تلف به من
 النخوس تحبب الدية على العاقلة ومن الاموال كالهواب و
 العروض يجيب ضمانها في ماله والشرط المتقدم اليه وطلب
 التضمن منه دون الاشهاد وانما ذكر الاشهاد من اثبات
 عند انكاره ومودة الاشهاد ان يقول لا شهد والي
 تقدمت الي هذا الرجل في هدم حايطة هذا ولا يصح
 الاشهاد قبل ان يميل الحايطة وصورة الطلب ان يقول
 حايطة لك هذا مايل فاهدمه وتقبل منها دية وجلو امر
 على التقوم واذا انما ما يلا الى الطريق ابتداء مضمون
 ما تلف يستعمله بلا طلب من احد فان مال الحايطة
 الى دار رجل فاطلقت مضمون من المهر بها خاتمة وان
 كان فيها سكان فلم ان يطالب به فان اجله اي ربه
 الدار ربه الحايطة او امراه منها او فعل ذلك سجناتها
 ولا ضمان عليه فيما تلف بالحايطة خلا في ما اذا مال
 الى الطريق فاجلته القاصي او من اشهد عليه حيث لا
 يصح ونوباع الدار بعد ما اشهد عليه وقبضها المشتري
 او لا يري من الضمان ولا ضمان على المشتري ما لم يشهد

عليه

عليه بعد ثرائه حايطة مشترك بين خمسة اشهد على احد
 فسقط على رجله فمات ضمن الذي اشهد عليه مضمون
 الدية ويكون ذلك على عاقلة وان كان دارية فلا
 ويضمن احد مضمون فيها ربيها او ربي حايطة يغير اذن
 صاحبها فيعطيه به رجل ضمن الحايطة واليها في السابق
 الدية لانه متعدد في الحسنيين وموافاقه في حنته و
 عدم ما عليه فصلا لدية في الحسنيين والله اعلم
باب من جناية النهمية والنجاسة عليها
 وغير ذلك مضمون الرأب ما وطأت دابة يده ورجل
 ورأس والوادات بمعنى او دمت الكدم العضم
 بمقدم الانسان او حطت الحنط المصوب باليد
 او سدمت المدم ضرب الشئ بحديد **فصل في الحايطة**
 لا يضمن ما تلفت الدابة برجل لو ذنب الا اذا وقع
 الرأب في الحنط فحينئذ يضمن يقال فتنحس الدابة الشئ
 اذا ضربته عند حافرها كذا في الصحاح وان اصابته
 بيدها او رجلها حصاة او نواة اي حبل النمر او اما
 فبارا او حرا صغيرا ففقا هينا او غارها بات
 شق حذوقها او افسد ثوبها لم يضمن ولو اثارته حجر
 بيضا ضمن فان رايت او باليت في الطريق لم يضمن
 من عطب به وان او ففقا لذلك وان او ففقا
 لعنونه فعطب انسان يرد ثوبا او يوبها ضمن والمراد
 فيما ذكرناه الرأب وما ضمنه الرأب مضمون السابق
 ولت يد على الرأب الكفاية فيما اذا وطأت الدابة
 بيدها او رجلها لا عليها ولا على الرأب فيما ورا الا يطا
 وذكر القدر في المختصر والسابق مضمون لما اصابته

رت

بعد ما اوجدها والقائد ضامن لما عاينه يديه و
 رجلها والموا والخنقة والمصيح ان السابق لا يفتقر انفسهم
 ايضه وان كان بمواي عينه وقال سالك فمى كلهم يفتنون
 ولو اسطدم فارسان اي لومر ب واحد من الاخرين
 او ما شيان **فما قاتل منى ما قلة كل واحد منهما**
 الاخر اسحقنا وقال من هروان فمى يجب على ما قلة كل
 واحد منهما نصف دية صاحبه وهو القياس هو اذا كانا
 حرين في العمد والمخنة وان كانا عبيدين هدد والد ثم العمد
 والمخنة ولو كان احد مما حرا والاخر عبدا ففي الخطا يجب
 على ما قلة اكر المقتول قيمة العبد فيا خطفها ورثة المقتول
 اكر وسيل حق المقتول الحرة في الدية فيما زاد على القيمة
 وفي العبد يجب على ما قلة اكر نصف قيمة العبد فيا خطفها
 وفي المقتول ونوسان رجل دية فوقه البرج على رجله
 فقتله وكذا على هذا سائر ادواته كالبحام ونحوه وكذا ما
 يحمل عليها وان قاتل قاتلا او ايا الكسر الا بل تقطر على سنق واحد
 فوطى بعض من القتل را شانا فمى ما قلة **القائد الدية**
 الكامل وان كان معه سابق فعليه الدية هذا اذا كان
 الابق في جانب من الابل اما اذا توسطها واخذ بدنام
 واحد يفتن ما عطي بما هو خلفه ويفتن ما قلف بين
 يديه وازرب بعيرا على فقا ورجع ما قلة **القائد يدية**
 ما قلف على ما قلة **الرائد اعيا** رباط بعيرا بالعتار والقائد
 لا يعلم فوطى المربوطا رجلا فقتله فعلى ما قلة القائد الدية
 ثم يرجع بها على ما قلة الرابطة قالوا هذا اذا ربط في حال
 سير القطار اما اذا ربط وفوق الابل ثم قاتل صاحب القطار
 لا يرجع **ومن ارسل يديته** اي كلبها وقد كان المرسل

سابقها

سابقها وخلفها فامسا بت شيئا في قودها منى وان
 ارسل طيرا اي بازيا او طيرا ولم يكن المرسل سا
 له او انفلت دابة الانفلت خروج الشئ فلتة
 اي نجاة فامسا بت ما لا او ادما يفتن او بها را لا اي
 لا يفتن المرسل وما حبل دية وعن اي يوسف انه يجب
 الضمان في كلها وذكر في الميسوط اذا ارسل دابة في طريق
 المسلمين فمسا بها بت في فورها فالمرسل ضامن وان
 عطفت بينا او شمالا فلا ضمان عليه الا ان لا يكون لها
 طريق غير الذي اخذت فيه فحشيد يكون ضامنا وكذا
 اذا وقفت ثم سارت منقشها فلا ضمان عليه ومن فتح باب
 قنص فطار الطائر او باب اسطبل فخرجت الدابة ومنلت
 لا يفتن الفاع وقال محمد يفتن وفي فقا عيني شاة يكون
 لقتلها ب فمى **لنقصان** اي ما نقصها وفي فقي عيني شاة
 الجزار وعين الكمار والفرس والبغل يجب **ديعة القيمة**
 وقال ان فمى منى منى **لنقصان** ايتم بما
 جنابة المملوك والجنابة عليه جنبا يات المملوك وان كثرت
 لا يوجب الادفعه واحدا لو كان محلا له اي للدفع
 بان كان ملكا مولا وقت الجنابة والا اي وان لم يكن
 محلا له لا يوجب الا قيمة واحدة فاذا اخذ عبيد خطا
 فمولا بالجنار ان شاة دفعه بالجنابة فيملكه وفي الجنابة
 او فداء بارسها وامسك عبيده وقال سال فمى جنابة
 يكون في وقتته يباع فيه الا ان يقتضى المولى الارث وفائدة
 الخلاق في ابتاع الجاني بعد العتق فعندنا اذا عتق المولى
 بعد العلم بالجنابة كان مختارا للعتق او عند لا يطالب
 المولى بعد العتق بل يطالب العبد ثم الواجب الاصيل هو

ينما

لي

الدفع في الصحيح حتى يسقط الموجب بموت العبد وان
مات بعد ما اختار المولى العدم لم يبرأ بموت العبد و
اعلم ان التقييد بالخطا هنا انما يفيد في جنائز العبد في
النفس لانه اذا كان عمدا يجب القصاص واما فيما دون
النفس على السوا فيما يوجب المال في الحالين لان القصاص
لا يجري بين العبد والعبد ولا بين العبد والاحرار فيها
دور النفس فانه قد المولى في العبد جنائز اخرى هي
اي هذه الجنائز كالزنى و**الجنائز** التي قال المولى بالجنائز
ان شاء **فقد** هما الى الجنائز التي في ملك العبد ويضمنان
على قدر جنايتهما او فداها بارسئها اي بارسئ كل واحد
منهما فان اعتقه المولى حال كونه غير عالم بالجنائز سواء
كانت الجنائز في النفس او في الاطوار فيمنع المولى اقل من
قيمتها اي قيمة العبد ومن الارش ونوا اعتقه اي قيمة العبد
عالم بها لزمه اي المولى الارش كبيعته كما يجب الارش فيما
اذا باع العبد بعد العلم بالجنائز وكهبة وتديه واستلذه
وتعليق عتقه بقتل فلان ودميه وشكر ان فعل ذلك
اي ان قال العبد ان قتل فلانا او رميته او سجنه فانه حر
فعل العبد شيئا من ذلك فعلى المولى دية القتل وقال زفر لا
يجب الدية وعليه قيمة العبد **عبد** قطع يد حر عبدا و
العبد اليه مطلقا سواء كان بعتنا او بغير قضا فحر
ولي الجنائز فحقت الحرة من اليد فالعبد مباح بالجنائز
وان لم يحرقه والمثل عاها ودا العبد على سيده وبقا
اذا كان الاوليا وان كانا ولا يحقوا عنه حتى عبد ماذون
مذون بجنائز خطا فحر من سيده بلا علم بالجنائز يجب
عليه اي على المولى قيمته لقيمة لرب الدماء وقيمة لولي

الجنائز اذا كانت القيمة اقل من الدين ومن الارش وان
كانت اكثر يجب الدين والارش فاذا اعتقه بعد العلم فعليه
قيمة لرب الدين وارش الجنائز لا وليا المجني عليه **ما ذون**
مذون وولد في حال الاذن بيعت مع ولدها **للمدين**
وان جنت فولدت عبدا بجنائز لم يدفع لولد ودفع
الامة له **عبد** راع رجل ان سيده حره فقتل العبد
وليده اي ولي الزاعم خطا لا سي عليه له اي لولي الرجل
الزاعم لا على العبد ولا على العاقلة ولا على المولى فان قتله
عمدا يقتل العبد قال معتق لرجل قتلته انا **خطا**
وانا عبد وقال ذلك الرجل قتلته بعد اعتق قال القول
للعبد بالاجماع ولا يؤخذ به وكذا لو قال سيده بعد عتقه
اخذت مالك او قطعت مالك او قطعت يدك وانا عبد
وقال السيد لابل فعلت بعد العتق قال القول للعبد بالاجماع
وقال ايضا اي لاسراة معتقه للقبيل **قطعك يدك** وانت
امتي وقال لامة كان عبد اعتق قال قول لها و
يضمن المقر عند ما وعدهم القول المقر ولا يضمن الارش
بعميته فانه يامر برده الى المقر له وكذا كل ما اخذه المولى
منها فالقول لها **الا اجماع والغلة** اي اذا قال المولى
لمعتقه وطبتك واخذت منك كذا من الغلة واعت
امتي وقالت لابل فعلت ذلك بعد العتق قال قول
للمولى ولا يضمن شيئا بالاتفاق **عبد** مجبور امر سيده
بقتل رجل فقتله مطلقا سواء كان عمدا او خطا
فدنه على عاقلة الصبي ويرجعون على الامر بعد العتق
لانه لو كان الامر حوايا بالفار جمع عاقلة الصبي على عاقلة
الامر وبالمجور لانه لو كان مكانا بالفار ترجع عاقلة

العبي عليه بالاقل من قيمته ومن الدين وان كان الامر صبي
او مكاتب صغيرا لا رجوع على الصبي الامر ادا وان
كان الامر عبدا ما ذوقا يرجعون عليه بعد العتق وكذا
ان امر عبدا محورا لطلب سيد القاتل بالدفن او الغدا
ولا رجوع على الاول في الحال ويجوز ان يرجع بعد العتق
بالاقل من الغدا وقيمة العبد هذا اذا كان القاتل خطا او
عمدا والعبد القاتل صغيرا فان كان كبيرا يجب العضا من ولو
كانا مكاتبين يجب لثمان على القاتل ولا يرجع على الامر ولو
كانا ما ذوقا رجوع بالاقل **عبد قتل رجلا من عبدا وكل**
واحد من المتولين وليا نفعي احد وبي كل واحد منهما
دفع سيدة **نصفه** الى الاخرين الذين لم يعفوا او فدا
اي نصف العبد بالدية وهو عشرة آلاف درهم فيكون منها
خمس مائة فاقول العبد احد ما عمدا او الرجل الاخر خطا
ولكل واحد من المتولين وليا نفعي احد وولي العبد
فالمولي باختيار ان شاء فدا بالدية فولي الخطا ونصفها
وهو خمسة آلاف لاحد وولي العمد الذي لم يعف او دفع
اليهم اثنان في ثلثاه لولي الخطا وثلث للذي لم يعف من
ولي العمد عند اي حينة وعند ما يبرهن اربعا ثلاثة
اربعة لولي الخطا واربعة لاحد وولي العمد **عبد ما قتل**
عمدا قتل **عبد ما عني** **عبد ما عني** **عبد ما عني** **عبد ما عني**
كل الدم ولا يلزمه شي عني الى حينة وعند ما يدفع الفدا
في نصف نصيبه الى الاخر او يعديه بربع الدية وذلك في
بعض النسخ قول محمد مع اي حينة **عبد ما قتل**
المتفرقات قتل عبد قتيلا خطا **عبد قيمته** ولكن نقص
شدة لو كانت قيمته **عشرة آلاف** او اكثر منها فيقتل

له بشرة الا قدرهم وفي الامية اذا زادت قيمته على
الدية **نقص ثلثه** من خمسة آلاف هذا في اهل الروم
وفي بعض نصوص خمسة وهذا عند ما وقال ابو يوسف
ان نفي تحب قيمته بالغة ما بلغت وفي **المقصود**
اي لو غصب عبدا او امة وقيمة عروها الفدا في يد الغاصب
عبد قيمته بالغة ما بلغت بالاجماع والاصل ان كل ما قد
من دية امر قد من قيمته لان القيمة في العبد كالدية
في الكوفي قطع **من نصف قيمته** بالغة ما بلغت في
المصحح من الجواب الا في رواية عن محمد انه يجب قطع
يد العبد خمسة آلاف الا حصة كذا في المصنف **نقص**
رجل يد عبد عمدا **آخره** سيدة **فما** العبد منه
وله اي للعبد المذكور **وارث عني** اي غير السيد **نقص**
منه بالاجماع **والا** اي وان لم يكن للعبد ورثه غير
السيد **انقص منه** عند ما وقال محمد لا فضا من ذلك
وعلى العالم ارش العبد وما نقص به القطع الى عتقه
وبطل الفصل قال المولي لعبد ما **احد كما** حرولم يعين
نسخا **عني** **العتق** **في احد ما** **فاز** **سيدة** **ولو قتلها**
عبد **التعيين** **عبد دية** **خود** **قيمة** **عبد** **ولو قتلها** **قتل**
التعيين **عبد** **قيمة** **الملك** **ومن** **فقد** **عني** **عبد** **قالو**
باختيار **ان** **شاد** **فد** **سيدة** **عبد** **الى** **الفاقي** **واحد**
عبد **وامسكه** **ولا** **ياخذ** **النقصان** **عند** **اي** **حينة**
وقال **ان** **شاد** **خذ** **قيمة** **واعطاه** **دقية** **وان** **شاد** **امسكه**
ومن **ما** **نقصه** **وقال** **ان** **في** **ميسكه** **وباخذ** **كل**
القيمة **وفي** **عني** **حر** **ياخذ** **كل** **الدية** **وفي** **قطع** **احدي**
يدي **العبد** **وفي** **احد** **عيني** **نصف** **القيمة**

في

ما لا فاسد تملكه لا يؤخذ بالضمائم في الحال عند ما يؤخذ
 به بعد العتق وعند أبي يوسف وإن فني يؤخذ في الحال و
 هذا الخلاف في الأمراء والأعارة والبيع والتسليم في العبد
 والعبيد والخلاف في بيع العبيد العاقل في الصحيح حتى لا
 يضمن غير العاقل بالاجماع وذكر في شرح الطحاوي ومن
 أودع عند مبيح ما لا يملك في يده لا ضمان عليه بالاجماع
 وإن استهلكه العبيد ينظر إن كان العبيد ما ذوات
 له في التجارة بالاجماع وإن كان مجبوراً عليه ولا يضمن قبل
 الوديعة بأمر وليه ضمن بالاجماع وإن قتل بغير إذن وليه
 فلا ضمان عليه في قولهما لا في الحال ولا بعد الإدراك
 وقال أبو يوسف يضمن في الحال واجمعوا على أنه لو استهلك
 ماله الغير من غير أن يكون عنده وديعه ضمن في الحال كذا
 في النهاية **باب** **القسامة** هي اسم يكون
 بمعنى الأقسام ثم هي بيان تقسيم على أهل المحلة **قتل واحد**
في محلة لا يدرك قاتله يجوز أن يكون حالاً أو صفة
 بعد صفة **خلف** في محل الوقع بأنه خير قاتل **محمسون**
سنة منهم في حالة **تجريم** **أبوي** بأنه ما أن يقول
 حلف يميني بيمينه ما قتلنا **بأنه ما قتلنا** ولا
علينا **قاتله** هذا على سبيل الحكاية من الجمع وأما
 عند الكلف فيحلف كل واحد منهم ما قتل وما علمت
 ولا يحلف بأنه ما قتلنا كذا في شرح السبب **باب**
حلف **فعل** على عاقلة **أهل** **أهله** **أدته** في ثلاث
 سنين **ولا يحلف** **أبوي** مطلقاً وقال الثاقبي إذا كان
 هناك لو استخلف الأوليا خمس سنين وقال ترفير
 القسامة على عاقلة أهل المحلة وأما قاتل القاتل أظهر

ولم يحلفوا وإذا حلفوا قضى على عاقلة أهل المحلة بالدية
 وقال إن فني **روا** وإن لم يتم العدد كروا حلف عليهم لينتم
محمسون يميناً أما إذا كان العدد كاملاً فأراد الولي أن
 يكرر على أحدهم فلا يجوز له ذلك ولا قسامة على مبيح **ويعتق**
وأمر **أهله** **ولا قسامة** **والدية** في حيث لا أثرية أي
 بذلك الميت أو يسيل دم من ثقتهم أو من ثقتهم أو دبره
بجلاف **دم** **يسيل** **من عينه** **وإذا تم** **ففيهما** **القسامة** **والدية**
والواو **بمعنى** **أو** **وإذا وجد** **يدن** **القتيل** **أو أكثر** **من نصف**
البدن **أو نصف** **البدن** **ومعه** **الرأس** **أو محلة** **فعلها** **أهل**
القسامة **والدية** **وإن وجد** **نصفه** **مشقوقاً** **بالطول** **أو**
وجد **قل من النصف** **ومعه** **الرأس** **أو يديه** **أو رجله** **أو**
رأسه **فلا شيء** **عليهم** **فيه** **وكذا** **الجنين** **والسقط** **إذا كانا**
تأخر **الخلق** **وإن وجد** **قتيل** **على دابة** **حال** **أو نهم** **معها** **سابق**
أو تأخر **أو** **شبه** **قد شته** **على عاقلة** **أي** **سابق** **أو** **القائ**
أو **الراكب** **دون** **أهل** **المحلة** **ولو مرق** **دابة** **عليها** **قتيل**
ولم يكن **معهما** **أحد** **من قريبين** **فعل** **أو** **قريب** **منها** **القسامة**
والدية **قتل** **هذا** **المحمول** **على** **ما** **إذا** **كان** **بحيث** **يلعب** **أهلها**
الصوت **أما** **إذا** **كان** **بحيث** **لا** **يلعب** **منهم** **الصوت** **فلا شيء**
عليهم **وإذا وجد** **القتيل** **وإن** **أشار** **فعل** **أي** **القسامة**
والدية **القسامة** **والدية** **على عاقلة** **أي** **القسامة**
والدية **على أهل** **الخط** **ومعه** **مكلمهم** **الامام** **هذه** **البقرة**
بعد **المنع** **وسمو** **أهل** **الخط** **لأن** **الامام** **قتل** **بينهم**
وخط **نصيب** **كل واحد** **منهم** **وهينه** **دون** **السكان**
والشتر **ومما** **فضول** **أحد** **أنه** **لا** **يدخل** **السكان**
في **القسامة** **مع** **الملا** **عند** **ما** **قال** **أبو يوسف** **أهل**

باب المعاقلة لما ذكرنا من موجب غير العمد الدية على
العاقلة ذكرها في الكتاب تفسيرها وأحكامها المنقطة
بها ثم **جمع العقلة** بهم القاف كالمكارد جمع مكرمة
الدية وتسمى الدية عقلا ومقتلة لأنها تقتل الدما
من أن يسفك أي يمشك الجاني عن سفك الدم **على دية**
وحيت بنفس القتل كقتل شبه العمد والخطأ يكون **على**
الدية أي عاقلة قوله بنفس القتل احترازاً عن الدية
التي يجب عند تعذر العقاب من قتل الأبائمه وعن التي
يجب بالاقترار والصلح كاذنيتها يجب الدية على القاتل
وعلى أعيال العاقلة **أهل ديوان** وهم الجيش الذين كتب
أسماهم الديوان وهي الجريدة من دوان الكتب إذا جمعها
هذا عندنا وعندك نفي الدية على أهل العشيقة **ان كان**
العاقلة منهم يؤخذ من عطاياهم **في ثلاث سنين** من
وقت القضا لا من وقت القتل العطايا اسم لما يخرج للجنح
من بيت المال في السنة مرة أو مرتين والرزق ما يجمع
له كل شهر وقيل ما يعطى يوماً بيوم وفي القدر
العطية للمقاتلة والرزق للفقراء **فإن حوت عطايا**
في ثلاث سنين أو أقل منه أخذ الواجب منها
هذا إذا كانت العطايا للسنين المستقبلية بعد القضا
بالدية حتى لو اجتمعت العطايا للسنين الماضية قبل
القضا ثم خرجت بعد القضا لا يؤخذ منها والمراد من
ثلاث سنين ثلاثاً عطية حتى لو أعطى لها في سنة واحدة
ثلاث مرات للمستقبل بعد القضا يؤخذ منها كل الدية
ثم إذا كان جمع الدية في ثلاث سنين فكل ثلاث منها
في سنة ولو كانت عاقلة الدية في ثلاث سنين الرجل

أحباب

أصحاب الرزق يقتضي بالدية عليهم في أرزاقهم في ثلاث
سنين في كل سنة الثلث ثم ينظر إن كان أرزاقهم يخرج
في كل سنة فكما يخرج رزق يؤخذ منه الثلث وإذا كان
يخرج في ستة أشهر ويخرج بعد القضا يؤخذ منه سدس
الدية وإن كان يخرج في كل شهر يؤخذ من كل رزق شهر
بخصته من الشهر حتى يكون المستوفى في كل سنة مقدار
الثلث وإن خرج بعد قضا القاصي يوم وأكثر يؤخذ
من رزق كل شهر بخصته الشهر وإن كان لهم أرزاق في كل
شهر وأعطيت في كل سنة فرضت عليهم الدية في عطايهم
دون أرزاقهم **وإن لم يكن القاتل ديوانياً فعاقلته**
قيتله أي عايله وأقاربه **تقسم الدية** بينهم **ثلاث**
سنين بأن لا يؤخذ منه واحد من عشرية **في كل سنة**
الأدوية أو درهم مائة درهم ومرد على كل واحد
من عشرية **من كل الدية** في ثلاث سنين **أو بغيره** درهم
أو ثلاث كذا ذكر في المبسوط وذكر العدة ودرهم مخصوم
ينضم عليهم في ثلاث سنين لا يراد الواحد على أربعة دراهم
في كل سنة وينتفع منها وهذا يشير إلى أنه يراد في كل الدية
والصحيح هو الأول **فإن لم تقسم المقتلة** لدا أي لم
ذكرها من قسمة الدية عليها بأن كانوا قليلاً منهم **أقرب**
القبائل **سب** **أو سب** **العصبية** **الافرية** ثم أبناءهم
ثم الأعمام ثم أبناءهم وأما الأبا والابناء فقتل بدخلون
وكتيل لا دية على هذا حكم الديوان إذا لم يتسع بذلك ديوان
ينضم إليه أقرب الديوان بقرة ثم الأقرب فالأقرب
وهذا عندنا وهذا إن فهم ما يقضي به على كل واحد منهم
لا يكون أقل من نصف دينار قالوا هذا الجواب إنما ينضم

في حق العربي لان العرب حفظوا انسابهم فامكننا ايحا
 العقل على اقرب القبائل من حيث النسب اما في حق العربي
 قد ضيعوا انسابهم فلا يمكننا ايجاب العقل على اقرب
 القبائل فنعد ذلك اختلافا لما في قول بعضهم بغير الجاهل
 والقرى الاقرب فالاقرب وقال بعضهم يجب الباقي بغير
 ما لا يخفى **والقائل كاحد** هم فيما يورثي مطلقا سواء
 كان امراة او صبيا او مجنونا وقيل لا يدخل الارجل عاقل
 وقال الشافعي ليس على القاتل شيء من الدية **واقوله المعترف**
قبيلة مولاه ويعقل اي يعطى عن موطن الموالاته و
قبيلته وفيه خلاف الشافعي **ولا تعقل عاقله** جناية
العبد وجناية العمد حتى لو جنى عبدا على حر خطا فهو على
 مولاه او قتل رجل عمدا ففني بعض اوليا ينقلب ضيق
 الباقي ما لا دية يجب على القاتل في ماله لا على عاقلته ولا تعقل
 عاقله **ما لم يزد من فحشا** او اعترافا ونجسالة في ماله **الا**
ان يصد غوه اي لا يجب في صورة الاعتراق بالدية الا
 ان يصدق العاقله المعترف فيما اعترف به فنجس
 يجب على العاقله **وان جرح** بان قتل **عليه خطا**
 لئلا يبدل الجناية **على عاقلته** وفواحد قوله الشافعي
 يجب على القاتل ثم هذا الذي ذكره كله فيما اذا كان للجاني
 عاقله اما اذا لم يكن له عاقله فالدية في بيته المالدروي
 من الجاني حنفية ان يكون في مال الجاني **فما**
الوصايا اراد هذا الكتاب سوا واخر الكتاب ظاهر الكتاب
 لا الاكتاب مبدا ومعاد والوصية معاملة وقت
 المعاد فتاسب اراده في منتهى الكتاب على ان لها اختصا
 بالجنايات لانها تنفي الي الموت الذي هو وقت الوصية

ثم هي جمع وصية والوصية والوصاية اسمان في
 معنى المصدر وما حوذا من وصي الشيء بالشيء اذا وصله
 به والموصي يوصل الى الموصي له بالارث ثم تسمية
 الموصي به بجاز ثم ركن الوصية قوله او صيت بكذا
 لفلان وشروطها كون الموصي اهلا للملك والموصي
 به بعد موت الموصي ملكا قابلا للملك وحكمها ان
 يملكه الموصي له ملكا جديدا وفي الشرع **الوصية**
تملك مضاف الى ما بعد الموت وهي مستحقة استحقاقا
 وانقياسا ان لا يجوز وقال بعض الناس واجبة على كل من
 له يسار وقيل مباحة وقيل ان كان عليه شيء من الواجب
 كالحج ونحوه فالوصية واجبة والارث بأكبر **ولا**
تصح الوصايا بما زاد على الثلث للاجنبي الا اذا جاز
 الورثة **ولا تصح الوصية لقاتله** مطلقا سواء كان
 عمدا او خطا بعد ان كان مباحا وقال مالك تضع دمه
 الوصية للقاتل ان المجرم اذا اوصى للمحتاج ثم مات وعلم
 بهذا الخلاف اذا اوصى لرجل ثم انه قتل الموصي تبطل
 الوصية عندنا وعند لا وان اجازته الورثة جازت
 عندنا وعند ابي يوسف لا يجوز **وارثه ان لم يجز**
الورثة فان اجازوا بعد الموت ولهم كبارهم وقال مالك
 وان قتل ليس لهم ان يرجعوا بعد موته لانهم قد اطلوا
 حقه وليس ان يرجعوا بعده وان اجازوا في حال الحياة
 فلمهم ان يرجعوا بعد الموت ثم المراد بالوارث الوارث
 بالفعل لا بالقوة حتى لو كان له اب واخ واخي اخ فامري
 الاخ او لا بن الاخ جاز فالعتر كونه وارثا وغير وارث
 وقت الموت لا وقت الوصية كذا في شرح القودوري

ويوصي المولى بالذمي وبالعكس وقبولها بعد موته في حال الكفا
حتى لو قال في حياة الموصي لا قبل ثم قبل بعد موته مع القبول
عندنا وعند زفر لا يصح **وبدب** النقص منها أي ندب أن
يوصي الإنسان بأقل من الثلث ثم الوصية بأقل من الثلث
أولى من تركها إذا كانت الورثة أصنافا أو يستغنون
بنصيبهم وإن كانت الورثة فقرا ولا يستغنون بما
يرثون فالترك أولى وملك الموصي به يقبوله فإن قبل
الموصي له الوصية بعد موت الموصي ثبت له الثلث
في الموصي به قبضه أو لم يقبضه وإن رد الموصي له
الوصية بطلت وصيته برده عندنا وقال زفر في رواية
وإن أفعى في قول لا يتعلق إلا في مسألة واحدة وهي أن
يموت له الموصي بعد موت الموصي قبل قبوله أي قبل
قبول الموصي له الوصية فيه خالف الموصي به في تلك ورثة
الموصي له استحسانا والقياس أن يتعلق ولا تصح وصية
المذيون أن كان دينه محيطا إلا أن يبريه الفرم ولا تصح
وصية العبي مطلقا **وقالت** الشافعي تصح أن كان في وجه
الكبر ولا تصح وصية المكاتب وإن تركه وقيل على قول أبي
حنيفة لا تصح عندهما تصح ثم العبي والمكاتب إذا بلغ
وعتق وأجاز تصح ثم بطريق لا ابتداء وتصح الوصية للمملوك
بأن قال الوصية بهذا الحمل فلا نه وبه أي بالحمل بأن قال
أوصيت بحمل جاريتي هذه لفلان وتصح في الصورتين أن ولد
لاقل مدته وموتته أشهر من وقت الوصية ولا تصح الهبة
أي الحمل وإن أوصي بأمنه بأن قال أوصيت لفلان بهذه أجاز
لأحلبها تحت الوصية فتكون الامة للموصي له **والاستثناء**
فيكون الحمل لورثة الموصي وله أي يصح للموصي الرجوع عن

الوصية قولاً بأن قال رجعت من وصيتي به لفلان له
وفلان بأن باع أو وهب أو قطع الثوب للموصي به أو ذبح
إثابة الموصي بها والتجود من الوصية لا يكون رجوعا
كذا ذكره في النجاشي وذكره في المبسوط أنه رجوع
قبل ما ذكره في النجاشي مع محمول على التجود كان عند غيبة
الموصي له وهذا لا يكون رجوعا في الروايات كلها وما
ذكره في المبسوط محمول على أن التجود كان عند حصة الموصي
له وعند حصة يكون رجوعا وقيل في المسئلة روايتان
وقيل ما ذكره في النجاشي مع الصغير قول محمد وما ذكره في المبسوط
قول أبي يوسف وهو لا يصح **باب الوصية**
ثلث المال **وغيره** **أوصي** **بثلث ماله** **والآخر ثلث ماله**
ولم تجز الورثة ثلثه **لها نصفان** **وإذا أوصي لأحد**
بجميع ماله **والآخر ثلث ماله** **ولم تجز الورثة ثلثه**
منها نصفان **عند أبي حنيفة** **ومنهما الثلث بينهما**
على أربعة أسهم ثلاثة للموصي له بأكل وسهم للموصي له بالثلث
وأعله أن لا يضرب الموصي له **بأكثر من الثلث** إذا لم
تجز الورثة عند أبي حنيفة **الآخر ثلث ماله** **بأكثر من الثلث**
وإذا باه فيه محاباة هي أكثر من الثلث وأوصي بالآخر ثلث
ماله فإن صاحب المحاباة يضرب في الثلث بجميع المحاباة
وفي السعادية **بأن** **أفتق** **لمرضي** **عبد** **أقيمت** **نصف ماله**
وأوصي بالآخر ثلث ماله **ولم تجز الورثة** **فإن** **العبد** **بضرة**
بقيمة في الثلث بالغاما **بلغ** **في** **الدايم** **الموسل** **بأن**
أوصي لوجل بالف والآخر بخمسائة ولم تجز الورثة فالموصي
له بالالف يضرب في الثلث بالالف والموصي له بخمسائة
يضرب في الثلث بخمسائة فيكون الثلث بينهما أملا

ثلاثة لزبد و**ثلاثة** من ثا قال او صيت بثلث مايل
 لزبد والمباكين لزبد **نصفه** و**نصفه** عندها
 وعند محمد ثلثه وثلثه للمساكين كان له مرفق الى
 مسكين واحد عندهما وعند محمد لا يصرف الا الى مسكينين
 ولو او صي **بماية** لو حر **بماية** لاخر فقال الموصي **لآخر**
 ثالث اشركتكم معهما له اي لثالث **لآخر** من كل منهما
 فيكون للاول مايتان وللثالث ثلثا **بماية** وان قال له **ولله**
فلازل على دين **فصد قوه** انتم فاما يتول الدارين ثم مات
 الموصي ولم يصد قوه **فانه يصدق الى الثلث** اذا ادعي
 اكثر من الثلث هذا في الاستحسان والقياس ان لا يصدق
فان او صي بوصايا بعدما قال لو رثت لفلان على دين
 فصد قوه عزل الثلث من ماله **لا محاب او صايا** وعزل
الثلث للورثة وقيل بكل واحد من محاب الوصايا
 والورثة **صد قوه** فيما شئتم فاذا صد قوه اخذ الدارين
 المصدق منهما **وما بقي من الثلث** المفضل من محاب الوصايا
فلو صايا وما بقي من الثلثين فللورثة لا يشارككم فيه صاحب
 الدين ثم على كل فوقع منهما اليمن على العلم ان ادعي المفضل
 الزيادة على ذلك ولو او صي **لجني ووارثه** نسي ولا وارث
 له غيره ثم مات فيكون له اي لارث **جني** **نصف الوصية**
 وبطل وصية الوارث وان كان له وارث عنه واجاز
 لا يبطل وان لم يجز تبطل ولو او صي **بثياب متفاوطة**
ثلاثة بان قال او صيت لفلان بهذا الثوب الجيد ولفلان
 بهذا الثوب الوسيط ولفلان بهذا الثوب الردي ثم مات
 الموصي **فصاع ثوب** و**يدراي** من الثياب **فصاع ثوب**
يعول كل واحد من الوصايا **بثلث** **فصاع ثوب** الوصية

الا

الا ان يسلموا ما بقي من الثياب فحينئذ محبت وتقسيم
 فلهي **بثياب** اي ثلث الجيد من الثوبين و**لذي**
الردي ثلث اي ثلث الردي من الثوبين و**لذي**
ثلث اي كل واحد من الثوبين يعني ثلث الردي وثلث
 الجيد ولو او صي **بثياب** **فصاع ثوب** **لذي** **بثياب** **لذي** **بثياب**
 وبين الاخراي مات الموصي وقسم الدار ووقع البيت المعين
في حطما اي المبيت المعين **للموصي** له **والا** اي وان لم
 يقع البيت الموصي به في نصيب الموصي **فالموصي له مثل ذرعه**
 فيما صاب الموصي من الدار وهذا عندهما وعند محمد له
 نصف البيت ان وقع في نصيبه وان لم يقع في نصيبه فله
 نصف ذرعه نصف البيت **والا** **قوار** **نصفها** اي مثل الوصية
 في الحكم الذي يني قبل موته على الخلا في هذا والامع انه على الاتفاق
 ولو او صي **بثلث** **عن** من ماله رجل اخرا **بثياب الوصية** وب
 الما **بعد موت الموصي** ودفعه **مخ** **وخرج** **للمبايع** **اي**
 بعد الاجازة وصح **قرار** **احدا** **البنين** **بعد** **للقسمة**
 بوصية ابيه في ثلث نصيبه استحسانا وقال **لذفر**
 في نصف نصيبه وهو القياس فيعطيه نصفه ولو او صي
 بامته فولدت **خدمته** ولدا قبل القسمة وقد خرجا
 من ثلثه اي من ثلث ماله **فاما** **له** **اي** **الموصي له** **فاما**
 اي وان لم يخرج من ثلث ماله **فاما** **له** **اي** **الموصي له** **فاما**
 المال **منهما** **ان** **ففي** **شي** **خدمته** **اي** **من** **الولد** **هذا**
 عندنا في جنته وعندهما ينفذ وصيته منهما على السوا
 هذا اذا ولدت قبل القسمة فهو للموصي له وان ولدت بعد
 القبول قبل القسمة ذكر القدر الذي له لا يصير موصي به
 ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصي له ان يجمع ماله

ط

ص

كما لو ولدت بعد الفسمة ومشاغنا رجمهم الله تعالى بصير
 به حتى يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت قبل المقبول
 وان ولدت قبل موت الموصي لم يدخل تحت الوصية و
 اكتسب كالولد في جميع ما ذكرنا والاصل في هذا الباب كما
 ان كون الموصي له وارثا او غير وارث يعتبر يوم الموت
 لا يوم الوصية وفي الاقرار فلو اوصى لابنه الكافر والرفيق
 غير وارث يوم الاقرار فلو اوصى لابنه الكافر او اعتق الرقيق
 فطلقا في **مرثته** اي من ماله فاستلم الكافر او اعتق الرقيق
 قبل موته بكل هيئته واقراره اي بطل ايضا وكما بطل
 هبة المرنى لابنه الكافر او الرفيق واقراره له اذا اتم
 او اعتق قبل موته وروى ان الهبة تقح وفي عامية
 الروايات الهبة في من الموت بمثولة الوصية فلا تقح
 والمقعد والمقنوع يقال فلجئت الي فلجئت الي شقيقة
 نصيب ومنه المقلوع لانه ذاهب النصف كذا في الغرب
 والاشل والاسلول اي المدقوق ويجوز ان يكون المراد
 المسلول الذي سل انشاء اي تزعت خصمته ان تطاول
 ذلك ولم يتفق منه الموت بان استحكم ومبارجيت
 لا يزداد بعده **فهبتة** اي هبة كل واحد من المذكورين
 معتبرة من كل الماله والا اي وان لم يتطاول ويخاف
 منه الموت بان كان بحيث يزداد المرء حاله في الاالي
 الى ان يكون اخر الموت **في الثلث** ومدة التطاول
 بقدر سنة والمراد منه الخوف الغالب لا تقبل الخوف
 فلو صار مناجب فواس بعد ما صار بمثولة حدوث المرض
 والله اعلم **باسم** **اعتق** **في** **المرء** **اي** **من** **المرء**
عزيره **في** **مرضه** **ومحاياته** **في** **البيع** **وهبتة** **وصية**

في حق الاختيار من الثلث ولم يسمع العبد ان يبيع حتى
 لو ترك ابنين ومائة درهم وعيدا قيمته مائة وقد اعتقه
 في مرض موته جازا الوارثان العتق لم يسمع في شيء **فان**
حايما تخبر فهو الحق من العتق صورته اذا باع رجل في
 مرض موته عبدا من رجل بالف درهم وقيمة الفان ثم
 اعتق عبدا اخر يساوي الف والاول مال له فهو ماله **فان**
 اولى من العتق فيسلم العبد للمترى بالف ويسمى العبد
 في قيمته لورثته **وبعكسه** **استويا** اي ان اعتق ثم حايما
 والصورة باقية على حالها **فان** **سواء** **فيسمى** **العبد** **بقيمة**
 خمسمائة ويعتق المضا لا خرو ويكون محايمة بقدر
 خمسمائة وهذا عندنا في حيفه وقالارحمها الله العتق
 اولى في المشليتين وقال زرارة الاول اولى **واذا وصي**
بان **يعتق** **فابا عنه** **هذه** **المائة** **عبد** **الموصي** **فهبتة**
منها **درهم** **لم** **يتخذ** **الوصية** **فلم** **يعتق** **عنه** **بما** **بقي** **عنه**
اي **حيفه** **وقالارحمهم** **الله** **يعتق** **عنه** **بما** **بقي** **عنه** **فان**
اي **لو** **اوصى** **بان** **يحج** **عنه** **هذه** **المائة** **فهبتة** **منها** **درهم**
يحج **عنه** **بما** **بقي** **عنه** **من** **الحجة** **يرد** **على** **الورثة** **واذا وصي**
فما **الموصي** **فحج** **العبد** **ودفع** **العبد** **الى** **ولي** **الحياة** **فان**
الوصية **وان** **فدى** **الورثة** **لا** **تطيل** **الوصية** **واذا وصي**
بثلثة **لزيد** **ثم** **مات** **وتولد** **عبدا** **ومالا** **دارثا** **فادعي**
زيد **عتقه** **اي** **عتق** **العبد** **في** **مكته** **واذعي** **الواو**
عتقه **في** **مرضه** **فان** **الواو** **لا** **للوارث** **مع** **مكته** **ولا**
شي **لزيد** **لان** **يعتق** **من** **ثلاثة** **ماله** **شي**
على **قيمة** **العبد** **فحيفه** **يكوف** **الفصل** **لزيد** **او** **بغيره**
الموصي **له** **على** **عواء** **وموانه** **اعتق** **العبد** **في** **مكته**

فيكون لزم ذلك سائر امواله **ولو تركه** وارثا بعد
 ايراد **عني** **رخد** **ينا** **عليه** **وادعي** **العبد** **عنتا** **في** **محنة**
فصدقه **اي** **بالدابة** **والعبد** **وارث** **تسمى** **العبد** **في**
قمة **عند** **اي** **حين** **معه** **وعند** **ما** **يقتق** **ولا** **يسعى** **في** **قمة**
الي **الفرم** **وقوله** **اي** **حقوق** **الله** **تعالى** **قد** **مست** **الفرم**
الفرم **اي** **منها** **وان** **اخره** **الموصي** **الوصية** **كالح** **والزكاة**
والكفارات **وان** **تساوت** **الحقوق** **في** **القوة** **بدا** **بما**
بدا **في** **الموصي** **اذا** **ضاف** **عنها** **الثلاث** **واختلف** **الروايات**
عن **ابي** **يوسف** **في** **الحج** **والزكاة** **في** **رواية** **عنه** **بدا** **الحج** **وان** **اخره**
في **رواية** **عنه** **انه** **يقدم** **الزكاة** **على** **الكفارات** **وروي** **الحسن**
عن **صحابنا** **ان** **العتق** **بعد** **الزكاة** **وبعد** **الحج** **وواو** **مي** **بحجة**
الاسلام **اي** **يخرج** **الي** **يخرج** **الي** **نايبا** **عنه** **رجلا** **من** **بلده** **اي**
بلد **الموصي** **كل** **كونه** **حج** **كأن** **تجنبه** **لانه** **لا** **يلزمه** **ان** **يحج** **ما** **شا**
والا **اي** **وان** **لم** **يلزمه** **ان** **يلزمه** **من** **بلده** **من** **حيث** **يلزم**
اجوا **عنه** **استحسانا** **وفي** **القياس** **لا** **يحج** **عنه** **ومن** **خرج** **من**
بلده **حال** **كونه** **حاجا** **فما** **في** **العتق** **واو** **مي** **يا** **الحج**
عنه **من** **بلده** **عند** **اي** **حين** **معه** **ورفر** **وعند** **ما** **يحج** **عنه** **من**
حيث **بلغ** **استحسانا** **وقيد** **بقوله** **حاجا** **لانه** **لو** **خرج** **الحج**
فانه **يحج** **عنه** **من** **بلده** **بالا** **تفاق** **والحاج** **عن** **غيره** **مكده** **اي**
مثل **من** **خرج** **من** **بلده** **حكما** **او** **خلا** **فاما** **سب** **الوصية**
لا **قارب** **ومر** **بم** **جيرانه** **بله** **مفقود** **حتى** **اوصى**
بجيرانه **يدخل** **الملا** **مفقون** **يداره** **عند** **اي** **حين** **معه** **وزمن**
ومو **القياس** **وفي** **الاستحسان** **ومو** **قولها** **الوصية** **لكل** **من**
يسكن **محلة** **الموصي** **وتجمع** **مجلس** **المحلة** **وقال** **ان** **في** **الحج**
الى **اربعتين** **دارا** **من** **كل** **جانب** **ثم** **قال** **يستوي** **فيها** **الساكن** **والمالك**

والانشى والمسلم ط لذي والصغيرا **يتم** **والكبير** **ولا** **يدخل** **فيه**
للعبد **والامة** **والمدبر** **وامهات** **الاولاد** **والمكات** **يدخل**
كذا **في** **الزبادات** **والمحيط** **من** **غير** **ذكر** **خلاف** **وذكر** **في** **الطهارة**
ويدخل **فيه** **العبد** **الساكن** **عنده** **ولا** **يدخل** **عنده** **ما** **وامهات**
كل **ذي** **رحم** **محرم** **من** **ام** **انه** **هذا** **التفسير** **اختيار** **محمد** **و**
ابي **عبد** **وكذا** **يدخل** **فيه** **كل** **ذي** **رحم** **محرم** **من** **زوجته** **ابنه**
وزوجه **اي** **من** **زوجته** **كل** **ذي** **رحم** **محرم** **منه** **وانما** **يدخل** **تحت**
الوصية **من** **كل** **مهر** **الموصي** **من** **يوم** **موته** **يا** **كانت** **منكوحة**
له **عند** **الموت** **او** **معتدة** **عنه** **بطلاق** **رجعي** **حتى** **لومات**
الموصي **والمواة** **في** **نكاحه** **او** **في** **عدته** **من** **طلاق** **رجعي** **فالصبر**
يسمي **الوصية** **فان** **كانت** **في** **عدته** **من** **طلاق** **يا** **ين** **اولا**
لا **يستحقها** **واختلاف** **في** **الحج** **كل** **ذي** **رحم** **محرم** **منه**
كازواج **البنات** **والاخوال** **والعمات** **والخاللات** **وكذا**
كل **ذي** **رحم** **محرم** **من** **ازواج** **مولاه** **كذا** **ذكر** **محمد** **قيل** **هذا**
في **غير** **فهم** **من** **عرفنا** **لا** **يتناول** **الارواح** **المحارم** **وسيتوي**
في **الحج** **والعبد** **والا** **قرب** **والا** **بعد** **وامهات** **حتى** **لو**
اوصى **لا** **يملك** **فالوصية** **لزوجته** **عند** **اي** **حين** **معه** **وعندهما**
لمن **كان** **في** **عياله** **وفقته** **واله** **اهل** **بيت** **ه** **وجلس** **اهل**
بيت **اي** **فلو** **اوصى** **بكنسه** **اولا** **اهل** **بيته** **اولا** **له** **يدخل**
فيه **كل** **من** **ينسب** **اليه** **من** **قتل** **اباه** **الي** **اقصى** **بله** **في** **الكل**
والا **قرب** **والا** **بعد** **والا** **نكرو** **والا** **نكرو** **والا** **نكرو** **والا** **نكرو**
والصغير **والكبير** **سوا** **ولا** **يدخل** **فيه** **اولاد** **البنات** **واولا**
الاخوات **ولا** **احد** **من** **قرباه** **ام** **الموصي** **والا** **ب** **الا** **كرو**
كان **جبالا** **يدخل** **تحت** **الوصية** **ولو** **اوصت** **المواة** **بكنسها**
اولا **اهل** **بيتها** **لا** **يدخل** **ولدها** **الا** **ان** **يكون** **ايوه** **من** **قومها**

وإذا أوصى لأقاربه أو لغيرهم أو لغيرهم أو
 لأقاربه أو لغيرهم أو لغيرهم أو لغيرهم
 رحمه محرم منه وندخل فيه الجدة والجددة وولد الابن في ظاهر
 الرواية وعزائي خيفة وأبي يوسف أن الجدة وولد الولد لا يدخل
 فيه ولا يدخل ولد الابن والولد والنوارث ويكون للأقارب
 قضاء أو يستوى فيه الصغير والكبير وأبو القاسم والذكر
 والأنثى والمسلم والكافر وعندهما يدخل في الوصية كل قريب
 ينسب إليه من قبل الأب ومن قبل الأم إلى أقصى أب له في المم
 مستوى فيه الأقرب والأبعد الواحد والجمع والكافر والمسلم
 وقيل يترط في الإسلام أقصى الأب وقيل يترط وقيل لا ولكن
 يترط أدراك الإسلام عند وعند ما أن يكون له أقضي
 أب في الإسلام وصداك يسمى الأب الأدنى **فإن وصي**
لأقاربه وكان له عمان وحالات فهي **عند أبي**
 حنيفة وعند ما يتسم بينهم أرباعا ولو كان له عم و
خالات له النصف وهما النصف ولو كان له عم واحد
 فله الثلث ولو كان له عم وعممة وخال وخالة استويا
 أي العم والعممة ويكون بينهما نصفين وإن لم يكن للموصي
 ذوا رحم محرم في هذه المسائل فالوصية باطلية ولو أوصى
 لذي قرابة لا يترط فيه الجمع حتى لو كان له عم
 وخالات فكل للعم عند **وأبو داود** ولو كان له
 فالوصية **مذكرة** **وذهب** **علي** **أسوأ** وإن لم يكن لفلان
 ولا ولد واحد كان الثلث كله له وإن أوصى لورثة
 فلان فالوصية بينهم فلذلك **كرو** **شكر** **حسب** **الاشيخ**
بأس الوصية بالخدمة وإن سكنى والتمرة
 وتصح الوصية عندنا خلافا لابن أبي ليلى بخدمة عبده

وسكنى

وسكنى داره مدة معلومة وأبدا أو في خدمة
 مطلقة غير موقوفة يتناول الأبد وإن أوصى بسنتين
 يتناول ثلاث سنين وكذا الوصية بخلة العبد والدار
 وإن أوصى بخدمة عبده لرجل مدة معلومة **فإن وصي**
 العبد من نفسه بأن كان قيمة العبد مثل الثلث ماله أو
 أقل **سليم** **الميراث** إلى الموصي له **بخدمته** **والأب** وإن لم
 يخرج من الثلث بأن كان لأملاك له غيره **خدم** العبد
أدونه **وميراث** **الموصي** **له يوم** حتى يستكمل الموصي له
 مقدار ما عتق الموصي من الزمان وليس للموصي له بالحكم
 والسكنى أن يوافق العبد والدار وقاسا كفا في ذلك
 أن يخرج العبد من ممل الموصي إلا أن يكون الموصي له وأهله
 في غير مصره فيخرجهم إلى أهله للخدمة هناك إذا كان يخرج
 من الثلث **وعتبه** أي يموت الموصي له **يعود** العبد والدار
 إلى **ورثة** **الموصي** **ويومات** **الموصي** **في حياة الموصي**
تطلق **الوصية** ولو أوصى بسكنى داره مدة معينة وأخرج
 الدار من الثلث **سكنى** **وحد** **هذه** **المدة** **أن لم يخرج** **ولا**
 ماله غيرها تقسم الدار ثلاثا سكنى الموصي له ثلثها و
 الورثة الثلثين حتى يستكمل الموصي له مقدار ما عتبه
 ولو خرب ما في يده من الدار كان له أن يراجع الورثة فيما يذ
 أيهم فلو قد شقوا الدار مهاباة من حيث الزمان يجوز
 أيهم إلا أن الأول هو العدل والأولى وليس للورثة بيع ما
 في أيهم من ثلثي الدار وعزائي يوسف أنه يجوز لهم ذلك
 ولو أوصى **بخدمته** **لعبثا** **بأن** **قال** **أوصيت** **بثلاث** **في** **لغلا**
لغات **الموصي** **وقد** **كان** **معه** **معه** **الموصي** **له** **تقدم**
تقدم **وحدد** **الدار** **بأن** **قال** **أوصيت** **بثلاثة**

ن

بهما في طاعة ابدانه هذه وما يستقبل ما عاش
 هذه يستقبل ما عاش اي يكون للموصي له المخرج الموجود في حياته
 فيما يستقبل ما عاش كما تكون له الغلة القائمة وغلته
 فيما يستقبل اذا اوصى له بغلة ميتة واذا لم يذكر الابد
 وان لم يكن له مال منى كان له تلك الغلة والتمتع واما قد
 بقوله وفيه مخرج لا نسا اذ لم يكن فيه مخرج فله مخرجه فيما يستقبل
 ما عاش للموصي له كمشكلة الغلة كذا في شرح السيد ولو اوصى
 بموتى عنه لرجل وولدها ولبهنا ثم مات له الموصي
 على ظهر غنمه وفي بطنها وولدها فمخرجها من الدين عند موته
 فيكون له سواء قال ابد او لا **باب وصية الذي**
جعل داره ببيعة وهي عبيد النصارى او كنيسة وهي
 عبيد اليهود او بيت نار في صحنه فمات الذي في داره
 فيقسم بين ورثة وان اوصى بذلك لسا عاذا وصي فان
 بيت داره ببيعة او كنيسة لقوم مسلمين فهو اي لا يصار
 جاز من الثلث في القرض فاما في المصرة فلا يجوز ان يتم
 بالاقطاع كذا في النهاية **ان اوصى بداره** اي يجعل
 داره كنيسة او ببيعة لقوم غير مسلمين **صحة**
 الوصية عند ابي حنيفة وعند سائر باطلة الا ان يكون
 لقوم هي باعياتهم **وصية خري** اي خذ هذه الوصية
 كما صحت وصية خري **مستأجر** اوصى بكل ماله **مسلم**
او ذمي في دارنا قبل هذا اذا لم يكن ورثة معه دارنا
 اصلا اما اذا كانت الورثة معه يتوقف على جازتهم ولو
 اوصى باقل من ذلك اخذت الوصية ورثة الباقي على ورثته
 ولو اوصى الذمي في دار الاسلام تخذ في دار الحرب ولو
 اوصى للمسلمين مسلم او ذمي بوصية كذا في شرح السيد

الوصي وما يملكه **او وصي الى رجل** اي فرض اليه الموقوف
 في ماله بعد موته **تقبل** الوصية **عنده** اي عند
 الموصي **ورث** الوصي الوصاية **عنده** اي عند الموصي
 يرتد **والا** اي وان اردتها في غير وجهها اي في غير وجه
 الموصي لا يرتد **وبيعت** ترثته بعد موته **تقبوا** الوصا
 في حياة الموصي **وبيعت** سوا اهل باهية حتى باع
 او لم يعلم فان لم يقبل ولم يرد حتى مات الموصي فهو بالخيار
 ان شاء قبل وان شاء لا **وان مات الموصي** ولم يرد في حياته
 قال اي الوصي اليه بعد مائة **لا يقبل** الوصاية **فقبل** مع
 القبول ان لم يخرج **فما من مذ قال لا** قبل الوصاية بالحنيفة
 لا يصح اذا قبل بعد ذلك وقال زفران قال في غيبة في
 حياته او بعد مائة لا يقبل لا يكون وصيا ولو اوصى **الى عبد**
 اي عبد غيره **وكا فوفا** سبق له الوصاية **بغيرهم** وكره
 في الاصل ان يكون الفاسق منها بخوفا منه في المال ثم التبديل
 يشير الى صحة الوصية لانها لما يكون بعد الوصية ذكر محمد
 في الاصل ان الوصية باطلة قبل معناه **ستقبل** في جميع هذه
 الصورة وقيل في العبد معناه باطل حقيقة لعدم ولايته
 وفي غيره معناه **ستقبل** وقيل في الكافر باطل اي ولو اوصى
 الى عبد **ورثته** كلهم **مغارة** الوصية **والا** اي ان
 لم يكن الورثة مغارة بل كلهم كبارا او بعضهم مغارة وبعضهم
 كبار **لا** تصح عند ابي حنيفة وعند سائر لا تصح في الوجهين
 وهو القياس وقيل قول محمد مضطرب يروي مرة مع ابي
 حنيفة ومرة مع ابي يوسف ومن عجز عن القيام بها ضم القامني
 اليه عزه ولو شك في الوصية ذلك لا يجيبه حتى يعرف حقيقة
 ولو ظهر عند القامني بخبر اصلا استشهد له وان كان قادرا

يا
 حتى

على المتصرف امينا فيه فليس للقاضي ان يجزئه وموافقي الى
اثنين لم يكن لاحدهما ان يتصرف عند ابي حنيفة ومحمد دون
صاحبه الا في اشيا معدودة وقال ابو يوسف ينفرد كل
واحد منهما في جميع الاشيا كما بنه بها حيث قال وبطل فعل
احد الوصيين مطلقا سواء وصي الى كل واحد منهما على
الانفراد او لا وقالت كثير من مشايخنا ينفرد كل واحد منهما
بالتصرف اي ازا وصي الى كل واحد منهما على الانفراد والاول هو
المعصوم في غير التجهيز وفي غير شراء الكفن وفي غير شراء
الصغار من الالباس والطعام وفي غير الالهة اي قبول
الهبة لهم وفي غير رد ودية عتي وفي غير رد المعضوب
والمتري شراء فاسدا وفي غير حفظ الاموال وفي غير قضا
دين وفي غير تنفيذ وصية وفي غير عتق عبد عتي
وفي غير بيع ما يقتارع اليه الفساد وفي غير جميع الاموال
الضابغة وفي غير الخصومة في حقوق الميت وانما قيد
بودية عتي وتنفيذ وصية معيشة وعتق عبد عتي
لانه لا يحتاج فيها الى الراي بخلاف اذا كان غيره عتي فانه لا
ينفرد احدهما بتنفيذها ولومات واحد منهما لا قد
او وصي الى الحي فله ان يتصرف وحده في ظاهر الرواية وعن
ابي حنيفة ان الحي لا ينفرد بالتصرف **ووصي الوصي**
وصي في تركته حتى لو مات الوصي واوصي الى آخر
وهو وصي في تركته وتركته الميت الاول عندنا وعند
الشافعي لا يكون وصيا في تركته الميت الاول وكذا لو قال
جعلته وصي ما ترك ما ووصيا في تركته وتركته بوصيه
في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ومحمد يصير وصيا في تركته
فقط **وتعصب قسمته** فاشيا عن **لورثة** مطلقا سواء كان

الوارث متغيرا او كبيرا فاشيا **مع الوصي له حتى لو هلك**
حصته الورثة في يده لم يرجع الورثة على الوصي **لو عكس**
الوصي بان قسم التركة مع الورثة عن الوصي له **الغائب يصح**
فلقا سم الوصي الورثة واخذ نصيب الوصي له **ع**
نصيبه وجع الوصي له **ثلث ما بقي** من التركة في يد
الورثة ان كان قايما في ايديهم هذا اذا كانت القسمة بغير
امر القاسم اما لو قسم بامر جاز فلا يرجع كما ياتي في الملتق
ذكر الامام المجتهد في محله الى مبسوطه **سبح** الاسلام ان مقاسمة
الوصي الوصي له عن الورثة جائزة في العروم دون الفقار
واما مقاسمة مع الورثة على الوصي له باطلة في الفقار العروم
جميعا سواء كان الوصي له صغيرا او كبيرا حاضر او غائبا
كذا في شرح السيد **وان الوصي الميت تحج** **فقا سم الوصي**
الورثة او اذ ما لا للمحج **فما يذيد** الى الوصي للمحج
او دفع المالا الى من يحج بانيه عنه **اعلى الوصي فقاع المالك**
في يده اي في يد الحاج يحج في السورتين بانيه **على الميت ثلث**
ما بقي من التركة مطلقا وقال ابو يوسف ان كان مستغرقا
للثالث لم يرجع بشي والا يرجع بتمام الثلث وقال محمد لا
يرجع بشي **وصح قسمته القاسم** مع الورثة عن الوصي له
وصح اخذه **خط الوصي له** ان غاب حتى لو هلك عند
القاضي ثم حضر الوصي له لم يكن له على الورثة سبيل وصح
بيع الوصي عبدا من التركة بغيرية الغرماء ومن الوصي
المتق ان باع عبدا الوصي الوصي ببيعده وقصد بتمنه
بني القتر امثلا اذا استحق العتق الوصي به واخذ بعود
ملاكه **منه** عند ابي عند الوصي ولكن **وجع الوصي في جميع**
تركته الميت وكان ابو حنيفة يقول لا يرجع الى ما ذكره عند

محمد انه يرجع لما التكت فان كانت التركة قد هلكت او لم يكن
 بها وفالم يرجع ويرجع الوصي **في مال الطفل** ان يبيع الوصي
 عبيته واستحق العبد واخذ المشتري **وهذا** انه تترك
 يبيع اي يد الوصي وهو اي الطفل يرجع **على الورثة** بما فيهم
 للوصي **في حصته** ومع **الاحتيا** له بماله اي مع قبول حوالته
 الوصي بمال الطفل لو كان الاحتيا **كان خيرا** له ولو ان يكون
 الثاني املا من الاول اي اقدر وان كان الاول املا لا يصح و
 ان كانا سوا ذكرنا لا يجوز **وهذا** الذخيرة ان كان الثاني مثل
 الاول فقد اختلف المشايخ **كذا** في شرح السيد ومع بيعه و
 شراؤه **فيما يتغابى** الناس في مثله ولا يصح بما لا يتغابى
 الناس ومع **بيع** على **الكبير** الغائب من الورثة **في حق العتق**
 مطلقا سواء خيف هلاك العتق او خيف هلاك ثباته
 وقيل عليك في هذه **والاول** امع والقياس ان لا يملك الوصي
 بيع العتق **راي** في ثم حق الصغير عليك بيع العتق **راي** هذا
 جواب السلف واما جواب المتأخرين **انما** يجوز باحد شروط
 ثلاثة اما ان يرغب المشتري فيه بصغير القيمة او الصغير
 عاجز الى ثمنها او يكون على الميت دين او لا **وقاله** قال المذنب
 الشهيد وم يفتي **كذا** في شرح السيد **ولا يبيع** الوصي
 في ماله ووصي **الا** يباح حق بمال الطفل من المجد وقال
 ان **فعل** المجد الحق فان لم يوصى الاب الى احد فابعد
فصل في الشهادتين **لو شهد الوصيات** انما يثبت
 وصي **الى** زيد معهما او مع الوصيين **الثاني** مدين لعتق
 الشهادة **الا** ان يرد عي هذا زيد فيقبل استحقاقا والقنات
 لا يصح وكذا شهادة **الا** يمان وكذا **لو شهد** الوصيات
 لو ازمه صغير **عالم** مطلقا سواء كان **عالم** الميت او غيره فشهادتهما

باطلة

باطلة **والكبير** **عالم** الميت قيد به لان ان شهد **عالم** غير
 الميت تقبل هذا **عند** ابو حنيفة وقال لا تقبل **عالم** الوصيين
 ولو شهد رجلان **لرجلين** على ميت به **بن** الف و **بن** مئة
 الاخران ومما **الشهود** ولهما **الا** ولين ومما **الشهود**
بمثله اي بد من الف على الميت **تقبل** شهادة الضريقتين
 وان كان شهادتهما كل فريق لا حزم **بوصية** اشق لا تقبل
 تقبل وهذا قولهما وقال ابو يوسف لا يقبل **في** الدعي **بعض** و
 ذكر في الحضا فان قال في حنيفة واي يوسف لا يقبل **وعلى**
 قول محمد تقبل **والله** علم **كها** **لغنى** تركيبه
 يدل على اللين والتكسر يقال خنت السفا فان خنت اي ثناء
 فائتي ومما **المخنت** ومومن له فرج **وكذا** ان يال من الذ
فصل ميراث ميراث الغلام وان يال من **الفرج** فائتي و
 ميراث ميراث الانثى وان منها **فالحكم** **للاسبق** خروجا
 وان **استويا** في **السبق** **فشكل** **عند** ابو حنيفة وقال لا يثبت
 الى اكثر مما يولد **ولا** عيرة **للكثرة** **عند** ابو حنيفة وان
 استويا في **الخروج** **والكثرة** **فشكل** **بالا** اتفاق هذه العلامة
 قبل البلوغ فان بلغ **وتخرج** له **كينة** او وصل الى النسا
 او احتلم **فاحتلم** الرجل وكان له **تدني** مستوف لرجل وان
 ظهر له **تدني** **تدني** المرأة او لتي في ثديها او حاض **راي**
 حبل او امكن **وله** **فامراة** وان لم يظهر **للمخني** **علا**
 من هذه **العلامات** **فشكل** **ولما** **فرغ** من تعريفه **شرح** في
 احكامه حيث قال **فيستف** في **المصلاة** بين صفت الرجال
 والنساء فلا يتخلل الرجال حتى لا تنفس صلاتهم ولا يتخلل
 النساء حتى لا تنفس صلاتهن ولا يتخلل النساء حتى لا تنفس
 صلاتهن فان قام **في** **صلاة** **بعيد** **صلاة** **مراة** **مراة** وان قام

كه

منة

الرجل فضلا تامه و بعيد الذي عن عيونه وعن سياره ومن
 خلفه بجذابه مبلاته اختياطا وصلاته بقتاع ارجوان
 على غير قناع يعيد هاء استحسانا وان لم يعدها جازا نهى
 ويقتلع اما شترى من ماله **امه تخدمه فان لم يكن له مال**
من بيت المال شترى ثم يتاع الامه بعد ختنه وردها
الى بيت المال وله اى للختنى الشك اقل النصفين يعنى اسو
 اى كالتى عتداى حنفية وهو قول عامة الصحابة وطبقا لفتوى
 فلو مائة اربعة وترك اثنا وخمسين مثله فمال بينهما
 اربعة ثلثه سهمان **والنصفين** وهو نصف البنت وفى قول
 اى يوسف اخرا له نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى اثنتى
 مائة شترى اى الاخرى وكما تله كالبيان غلافه
الله ان لخدمته متعلق بقوله كالبيان وكما تله
وبيع وشرا وقود وقصاص منه لا في حد عليان كان قاذ
بالاشارة او الكتابة ولا حله على الغوان كان مقذوخا كذا
 النهاية اغتفل لسانه على ما لم يسم فاعله اذا احتجس عن الكلام
 ولم يقدر عليه والمواد بالآخرى الاخرى الاصلى لا العارضى علم
 اذا قرى على الاخرى كتاب وصية فقتل له شهيد عليك باية هذا
 الكتاب فامام براسه اى نعم او كبت نعم فاذا جاء من ذلك ما يعرفنا
 انه اقرا ومن وجاز وكوا غنقل لسانه الرجل فقرا عليه وصية
 فاشاد براسه اى نعم او كبت نعم فهو باطل وقال الشافعى مما سوا
 ولا فوق بين العارضى والاصلى واشارة المفتقل لا يعتبر اذا
 لم تكن له اشارات معهوده معلومة بحسب الحكم به كما في الاخرى
 ثم الكتابة على ثلاثة اوجه مستبينة مرسومة اى معنونة اى
 معد ربا لعنوان وموان ككتب في صدره من فلان الى فلان
 وهو مجرى مجرى السطوق في الحاضر والغائب على ما قالوا و

وله

مستبينة

ومستبينة غير مرسومة كالكتابة على الجدار وادواق الاشجار
 وليس بحجة الا بالنية والبيان وهو مستبين كالكتابة على
 الهوى والماد وهو بمؤلة كلام غير مسموع فلا يثبت به
 لكما غير مذبوحة وفيها مينة ولا يعرف المذبوحة من المينة
 ولكن عرف كثرها وقلتها **فان كانت المذبوحة كثر**
فيها واكل والاى وان لم تكن المذبوحة كثر فان كانت
المينة كثر او كانا تضيقان فلا يؤكل وهذا في حالة الاختيار
 بان يجد ذكية بينين واما في حال الغيرة تحريم واكله
 سواء كانت المذبوحة كثر او اقل وقال الشافعى لا يحل الاكل
 في حال الاختيار وان كانت المذبوحة لغ ثوب خمس رطب
 في ثوب ما مري يا بس فظهر رطوبته على الثوب الطاهر
 لكن لا يشل لو عسر لا ينخس وهو المحجج راس شاة
 ملطخ بالدم احرق الراس وزال عنه الدم فانخذ منه
 برقة جاز ولا تحرق كالغسل سلطان جعل الخراج لرب
 الارض جاز وان جعل السلطان العشر لرب الارض لا
 يجوز ولو دفع السلطان الارض الى المملوكة الى قوم
 ليحطوا الخراج جاز وتفسيرها اذا من لا مال له لها وطرق
 ذلك ان يقيمهم الامام مقام المالك في الزراعة ولو باع
 الامام هذه الانامى واجرها جاز وهو لا يكون البيع
 لانهم قاموا مقام المالك في الزراعة واعطوا الخراج لا غير
 وقيل جواز البيع قول ابي يوسف ومحمد وقيل قول الكل كذا في
 الخزانة **وان توى قضا رمضان ولم يعين اليوم**
ولو يوى عن قضا رمضان كقضا الصلاة
وان لم يوى المصلى اول صلاة او اخر صلاة علم
 ان المراد بقوله ولو يوى عن قضا رمضان قضا احد

احدى رمضان وان لم ينو الصائم اول رمضان او اخر رمضان
 ولم يرد جمعها في السنة لا ذناوي الغزيرين في الصوم هـ
 متنفذ فليتامل بطلع صائم براق غيره كغيره لو كان الغير
 ممد بعه والا اي وان لم يكن صدقة لا يجب عليه الكفارة
 قتل يعقل كالحاج في طريق مكة عدد للناس من تركوا الحج
 تؤزن من فقالت بئذ لم ينقض الكساح جريش
 وازن من كرهه انيد فقالت كودا ينضم وقاك الرجل
 بغير ذم ينقض الكساح واخر نحو بيتي وابيسر
 من وزايج را شتي فقالوا شتم لا ينقض معها
 زوجها عن الدخول عليها وقد كان يسكن الزوج
 معها في بيتها تشوز ولو سكن الزوج في بيت
 العصب فاختنعت زوجته منه لا قالت الزوجه للزوج
 لا اسكني مع اميت وقالت اريد بيتا على حدة ليس
 لها ذلك فتدبه لانها لو قالت لا اسكني مع امك واولادك
 ومع زوجك واريد بيتا على حدة لها ذلك قالت المرأة
 للزوج سر اطلاق ده فقالت اذ كبر وكبره كبر
 واداه ما ذكروا ذاه ينوي منوي للمفعول اي بول
 الى نيته وان كان له نية يقع رجعي والا لا ومن لا يشترط
 السنة ولو قال داه است وكوده است يقع بوب
 اولاد ووقاك داه الكا ولا يقع وان نوي لو قال
 رجل في جواب من ذكر زوجته عنده وبي مزا شيا
 قيامت او معه عمر لا يقع الا بالنية ولو قال رجل
 لامرأة جميلة وان كان كني يعني تزوجي بزوج اخوتي
 تحلى لي اقاربا مثلا ثمة ولو قال خذله خو
 كن لا يكون اقاربا لثلاثه ولو قالت امرأة لزوجها

كاتب

كما ترى تراخي بئذ مرا اذ بكفك بباري وان طلقها
 في المجلس سقط المهر والا اي وان طلقها في غير المجلس
 لا ينقض وقال المولى لعبد ياملكي والامته المأخذ
 لا يعتق لو قال بر من سوكند استت كه ابن كاونكن
 اقوا ربنا ليعني بانه تعالى ولو قال بر من سوكند استت
 بطلاق لزامه ذلك حتى لو فعل ذلك تطلق امراته وان
 قال كالحال قلت ذلك اي مزا سوكند استت بطلاق
 كذا لا يصدق حتى لو بانشر ذلك الفعل يقع الطلاق
 ولو قال مزا سوكند خانة استت كه ابن كاونكن
 فهو اقرا وباليمن بالطلاق ولو قال للمبايع بها رايان
 فقال للمبايع يا زدمم يكون فسحق للمبايع العقار هـ
 المنسازة فيه لا يخرج من يد ذي اليد ما لم يبرأ من المد
 على وفق دعواه قيد بالعقار لانه ذكر فالتا وحان طلب
 المدعي كينلا بنفس المدعي من القامني ووقع المنقول على
 يد عدل ولم يكتف بالكفيل بالنفس فان كان المدعي عليه ولا
 لا يجيبه القاضى وان كان فاستجابيه وفي العقار لا يجيب
 الا في السر الذي عليه السر لان السر فقل عقار لا في ولايته
 القامني لا يصح قضاؤه فيه وفي فصول الاستدس
 لو ادعى على رجل في بلدة واداد الدار في غير تلك البلدة فاقام
 المدعي البينة فقلت وقضى بها المدعي وحاز قضاؤه و
 ان لم يكن الدار في ولاية هذا القامني فكذا ذكر في فصل
 دعوى الدور اي في الاوامني في دعوى متاوي قامني
 اذا قضى القامني في حادثة ببينة ثم قال ذلك القامني
 رجعت عن قضائي او قال بدالي غير ذلك او قال رجعت
 في تلييس الشهود او قال اي طلت حكمي ونحو ذلك

دة
 عي

لا يبر قول القاصي في الصور كلها والقضا ما من ان
 لا يبر عوي متحجج وهي ما يتعلق بها احكامها من
 احضار الخصم والمطالبة بالتجواب والاثبات بالبينة
 وشهادة مستقيمة وهي شهادة عدول اذا استجفت
 ثوابها المحتمل حتررا عما اذا قال بعد دعوي قاسدة
 او شهادة غير مستقيمة يعتبر قوله ويبطل به القضا وموت
 الدعوى القاسدة انما ادعى محدودا ولم يبين انه كرم او ارض
 اولئك هو شهوده وكذلك خباء رجلا عن شئ فاعلم الميول
 عنه في اي ذلك الشئ ومن اي المحبوبون يترؤنه في
 سيمعون كلامه اي كلام الرجل وهو اي الرجل الميول عنه
 لا يراهم جازت شهادتهم وان سمعوا كلامه ولم يراهم
 لا تقبل شهادتهم باع حلفا وعقارا ويعمل قاربه حائض
 في البيع شفع دعواه ولو ومبتلا المارة مهرها من الزوج
 فحانت المرأة فحلفت في زنتها بمهرها منه اي من الزوج
 وقالوا اي الوردية كانت الهبة في من موتها وقت
 الزوج لا بل في العينة والقول له لو اقر يدنيا ومن
 ثم قال كنهه كاذبا فيما اقر من ثوبها لم يقر له
 المقر له على ان المقر ما كان كاذبا فيما اقر به واست
 يبطل فيما قد عهده عليه هذا عند ابي حنيفة ومحمد
 انهم يوم يتسلم المقر له الا قرار وليس بسبيل
 ولا اقولوا اقر له حلفا والمقر له يعلم انه كاذب اقران
 لا حل له اخذه منه فيما بينه وبينه تعالى الا ان يسلم
 بطلب نفس فيكون عليك ما سدا قال لا خير وكلتلك
 بيع هذا فسكت الخطا لم ولم يقبل ولم يردده ماء

وكيل

كلها حتى لو كانت في سبيل العقه ولم يبرل بغيره
 كتابا للرهن وكلها اي وكل الرجل مارة بغيرها
 الزوج عزتها مطلقا سواء كان التوكيل دوريا او فري
 بقرينة او بغير قرينة وهو تقويين كما لو قال لها اطلق ففعل
 كذا في الحائنة وليس له ان يرجع عنه لان فيه معنى الميسر
 واليمن بقوى لا ريم كذا في الهداية والنفار مراحمة الى منكوحة
 الموكل خذ هذا واحفظه فانه من مزالق الاذكياء وقال
 لا خير وكلتلك بكذا اي ببيعة ما وقع في بعض النسخ
 مكانه ويجوز ان يكون اشارة الى الطلاق فحينئذ يكون الموكل
 اجنبيا بنظير منكوحة او هن لتطليق عندها يشتر
 الى هذا السياق والسياق على شرط الخ متى عزلتك
 فلهنت وكيلي واراد ان يغير له عن حق الوكالة يقول
 في عزته عزلتك ثم عزلتك وقال تمسك الائمة الحنيفة
 والقاصي الامام الهيثمي يقول عزلتك عن الوكالة
 المطلقة ورجعية عن الوكالة المطلقة بالشرط كذا في
 السراجية والكلامة قيل هو المختار ولو قال وكلتلك بكذا
 على شرط اني كلما عزلتك فانت وكيلي واراد ان يغير له
 عزته الوكالة يقول رجعت عن وكالة المطلقة
 وعزلتك عن الوكالة المتخذه قبض بدل الصلح شرط
 في المجلس ان كان البدل دينا بد من اي بمقابلته الدين
 هذا اذا كان على غل في جنسه لانه لو ما تخ على جنسه
 مو جلا يجوز والا اي وان لم يكن دينا بد من باقا فان
 بعثا را وعقارا بد من لا يشترط القبض فيه اذ هو رجل
 على صبي دارا فضا حقه ابو على مال الصبي فان كان الهدى
 بينه جاز ان كان الصلح بمثل القيمة او اكثر من قيمة الدار

را

بما يتقاسم الناس فيه وان لم يكن له بينة او كانت البينة
غير عايدة له لا يجوز وانما قيد بالصبي لانه لو صاح عن مال
نفسه جاز من غير تفصيل لو قال المدعى لا بينة لي في هذه
المدعى فمن هن اى اقام البينة عليه وقال انك هذا لشرك
في هذه الدعوى **فشهد** تفصيل في الصورتين عندنا في
حنيفة وقال محمد لا تقبل والامح هو الاول **للامام الذي**
ولا يجعله **الخليفة** واليا واعطاء الولاية ان يقطع اي
يعطى شيئا خاصته من طوبى العبادة ان لم يقصر
بالمارة قوله لامام يجوز ان يكون في محل الرفع على انه جبران
يقطع او متعلق بخذوق وهو يجوز من صا دره للسلطان
ولم يعين بيع ماله اي مال من صا دره **فباع** المبادر
ماله ببيع قيد بقوله ولم يعين لانه لو عين بيع ماله
او امره بالبيع فباعه مكروه لا يبيع الا ان ياخذ الشئ
طوعا خوفا اي خوف الزوج لامراته لان تبيع مهرها بالبر
حتى وميت مهرها لم يبيع الهبة **ان قدر الزوج**
الفرد حتى وميت وان لم يكن قادرا عليه محضا هبة
وان اكرهها على الخلع وخالعت وقم الطلاق ولكن لا يسقط
المال ولو كانت بمهرها انسانا على الزوج ثم وميتا لم يهر
للزوج لا يبيع الهبة اتخذ رجل بثرا في ملكه او بالوفاة هي ثقب
في وسط الدار وخراب منها حائط حاره وطلب الجار ثقبه
لم يجبر عليه فان سقط الحائط منه لم يضمن الجار فتمت الحائط
او عمر الزوج دار زوجته ماله باذنها فالعمارة لها والنفقة
اي نفقة الدار في حرة البناء وعمرها دين عليها ولو عمر دارا
زوجته لنفسه بلا اذنها فلا العمارة ولو عمرها لها بلا اذنها
فالعمارة لها وهو متطوع في النفقة فلا يرجع عليها بشئ

بمال

وعلى

وعلى هذا سائر املاك كالكروم وغيرها ولو اخذ غريمه فخر
اي الغريم انسان من يده اى يد الاخذ لم يضمن التنازع ولو
كان في يده مال انسان فقال له سلطان ادفع الى هذا المال
والا اى وان لم تدفع الي هذا المال لا قطع يدك او اضربك
فمن سوطا فدفع لم يضمن الدار مطلقا قيد بالسلطان
لان الاكوام هذا اي حنيفة لا يتحقق منه حتى لو قال له غيره
دفع فذلك يضمن عنده وعنده ما ان كان المكن قادرا على
ايقاع ما توقعه لا يضمن به ولا يضمن وضع **ميتا**
سنان مجل اي واسع الطعن **والهبة** اليوم الثاني **ووجدا**
وحش وسم عليه **فجاء** اليوم الثاني **ووجدا**
محرورا ميتا لم يוכל ترك من اشارة الحياة اي الفرج
والخصية والعذوة والمثانة والمرارة والدم المسفوح
والذكور من اراد حفظ هذه الاشياء لم يقطع هذا النظم
وهو هذا اذا دكيت شاة فاكلتها **سوي** بيع فقيهن
الوبال **فما** ثم خاتم **عين** **ودال** ثم ميات
وذائب **وجوز** للقاضي ان يعرض مالى الثايب
ومالى الطفل والقطعة بالنصب متى حشقة طاهرة
حيث لو راها انسان **ظلمة** **تختونا** والكال لا يقطع
حلية ذكره الا مشد ترك ختانه كشيخ اسلم وقد
قاله اهل المصر لا يطبق **الختان** اى ترك في الصبي
كما ترك في هذا الشيخ **ووقت** **بيع** اى ابتداء وقت بيع سنين
وذكر في الذخيرة اقصى وقتا ثنى عشرة سنة **والسابقة**
بالمرس والابل والارجل والرمى جائزة هذا اذا لم
تبلغ ثمانية لا يتحملها الفرس والابل وحرم شرط **الحمل**
من الجائزين لا من **احد** الجائزين والقياس ان لا يجوز

الرجل

فيه ايضاً واعلم ان هذه المسألة اوردت في باب الكرامة فلا
 يحتاج الى اعادة منها ولا يصلي على غير الانبياء والملائكة الا
 بطريق القبح بان يقال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد والاعطاه
بلغاً لا ينزول والمهر جازي وسبح اليد والكي بالخير
 ووضع الخبز تحت العصاة والمالحة وانتظار الايام
 اذ حضر الخبز وشيخ الطعام ونفخ **لا يجوز** ولا كافي مكره
 وفي القضية نقلاً عن شرح الكواكب كل ذلك جائز وقال
 خوان يربها يود **ولا بأس بلبس القلاوس** لفسخ لفظ الجمع
 يشمل قلنسوة الحرير والدمية والغصاة والكوباس والسوار
 والكمرا وقلنسوة تحت العمام **ونادى بلبس البسائر**
 مطلقاً جنة وعمامة ونادى **ارسال العمامة** بين كنفه
 الى وسط الظهر وينبغي **نكاشة العالم** اني فتقده على
 الشلح الجاهل وينبغي **كحافض القرآن** ان يكتمه **في**
ارتعش يوماً قال ابو الليث ينبغي لكل سنة ختان كذا
 في الفتاوى السراجية طريفاً صحيحاً جناناً اتخذنا بوقنا
 عند وسط البرازين متع عنه ولما فزع من بيان نصف العلم
 شرع في بيان نصف الاخر حيث قال **كفاية**
الغرايض هي جمع فريضة وهي السهم المقدرة على النصف
 والثلث ولها اسمي محاب السهام المقدرة امتحان الغرائز
 والمناسبة بين الكتابين ان الوصية احتساباً ثم نقل منه
 اليه وان كان فرض كفاية **يبعد** **من تركه الميت** المتعلق
 بتركه الميت حقوق اربعة مرتبة فيبعد **من تركه الميت**
بتمهيد **وتكفيله** اعتباراً بحالة الحياة من غير تبذير
 ولا تقصير ويعطى منه لاجرة الغسل والكمال والكفارة
 ابتابوت ان دعت لاجتاليه ويترى اللين الى ابي ياري

تقير

في حفته هذا في الصحيح وفي بعض الروايات انه اذا تعلق
 بما تركه الميت حقه غير الدين والموصى له والوارث من
 العباد وان يكون مرموناً او متاجراً او مستحقاً بسببية
 او مبيعاً فمات مستتره قبل القبض واد التمر فهو مقدم
 على التمر **ثم** بقضا **دينه** من جميع ما بقي من ماله اذ وقت
 التركة به فيها وان لم تقف يوحى ما ثبت في الموضع بقارعه عن
 ما يراد بكونه وباقي الديون سواء اخذ كل ذي حق بقدر حقه
 واجتمعت الامة على قفدهم الدين على الوصية وان تقدمت هي
 عليه في الامة لان تقدمها **والله اعلم** لهم بتنفيذها حيث **ون**
 الناس فيه **ثم** تنفيذ **وصيته** من الثلث ما بقي من التركة
 بعد الجتهيز والتكفين وقضا الدين **ثم** ينقسم الباقي بين
 ورثته **وهم** ثلاثة اصناف اصحاب الغرائز والعقبات
 وذوي الارحام فيبدا بذوي الغرائز **ثم** بالعقبات **ثم**
 بالنسبة **ثم** السببية وهو مولى العتاقة **ثم** عصبة مولى
 العتاقة ثم الرد على ذوي الغرائز النسبية بقدر حقوقهم
ثم ذوي الارحام على مولى الموالاة ثم المقتولة بالانسب
 على الغير بحيث لم يثبت نسب باقران من ذلك الغير
 اذ امارت للمقر مصر على اقراره كما اذا اقرباها واخت **ثم**
 الموصى له بجميع المال **ثم** بيت المال فبدا بالصنف الاول
 حيث كانت **وهم** **ذو فرض** اي ذوا سهم **مقدرو**
فللاب **السدس** مع الوالد **والاب** **والابن** **والسفل**
 فان كان الولد ابناً فللاب فرضه وموالدس فقط و
 الباقي لابن وان كان الولد بنتاً فللاب سدس والبنت
 النصف والباقي للاب بالتمصيب والتقصيص عند عدم
 المولد وولد الابن وان سفل **والاب** **كالاب** **ان لم**

يتخلل في نسبته الى المييت ام كاب اب اب المييت وهذا
 هو الجدة الصحيح وان دخل في نسبته ام فهو فاسد كاب ام
 الاب او كان اب الام ام الاب فانه من ذوي الارحام
 ثم الجدة الصحيح كالاب عند عدم الاب **التي ردتها**
 الام الى ثلث ما بقي وفي جيب **كم** الاب كما سياتي
 ان شاء الله تعالى فيجب **الجدة الاخوة والاختات** كلها
 عند ابى حنيفه وطلبه الفتوي وعندهما وعند ابي
 ومالك الجدة افضل الاخرين مع بنى الاعيان والعملات
 اما المقاسمة ويوان يجعل الجدة كأحد الاخوة في القسمة
 واذا اخذ الجدة بنصيبه يخرجون بغير شيء واما ثلث كل المال
 بانه ان ترك جدا واختا لاب وام فالمال بينهما نصفان
 والمقاسمة خير له من الثلث ولو ترك جدا واخوين فالثلث
 بينا والمقاسمة ستوا ولو ترك جدا او ثلثة اخوة فالثلث
 هنا خير من المقاسمة لان بالمقاسمة يحصل له الربع
 ولو ترك جدا واختا لاب وام فالمال بينهما للذكر مثل
 حظ الانثيين وان كان مع الجدة والاخ ذو فرض فللجدة
 افضل الامور الثلاثة بعد فرض ذي السهم اما المقاسمة
 كزوج وجد واخ للزوج للسفقت والباقي بين الاخ
 والجدة نصفان فحصل للجدة ربع المال وثلث الباقي
 يكون سدس جميع المال واما ثلث ما بقي كجد وجد
 واخوين واختا لاب وام اولاب الجدة السدس
 والجدة ثلث ما بقي لانه خير له فيضرب بخروج الثلث في
 ستة فيبلغ ثمانية عشر جزءا سدسها ثلاثة يبقى خمسة عشر
 ثلثها الجدة يبقى عشرة اربع لكل اخ وللاخت سهمان واما
 سدس جميع المال كزوج وبنت وجد وام واخت اصل

المشكلة

المشكلة من ثلثي عمر وتقول الى ثلاثة عشر للزوج الربيع
 وللبيات النصف وللام السدس وللجدة السدس ولا
 شيء للاخت وللام الثلث وللام من الولد او ولد
 الابن ايمن وان سفلوا **والاثنين من الاخوة والاخوات**
 من اي جهة كانا لا اولاد مع اي اولاد الاخوة وه
 الاخوات السدس وللام مع الجدة واحد الزوجين
 ثلث الباقي بعد فرض من احد **ثم اي** احد الزوجين و
 الباقي عند الجدة ليل يلزم رجحان نصيب الام على
 الاب فان كان مكان الاب جد فللام ثلث جميع المال
 الا عند ابى يوسف فان لها ثلث ما بقي ايمن كما في الاب
 والجدات **وان كثرت السدس** لان كن اولاد فبنت تركن فيه
 اذا كن ثابته متحاذيات في الدرجة ان لم يتخلل جد
 في نسبتهن الى المييت واجرة المييت كما ام الام
 و **ذات جملتين كذات جهة** اي اذا كانت جدة ذات
 قرابة واحدة كام ام الاب والاخرى ذات قرابتين
 كام ام الام وهي ايمن ام اب الاب يقسم السدس بينهما
 عند ابى يوسف نصفان نصفان عتبا والابدان وعند الجدة
 اثنان عتبا راجعات مثاله امرأة تزوجت بنت بنتها
 ابن بنتها فولد بينهما ولد فهذه الزوجة ام ام ام الولد
 وهي ايمن ام اب اب الولد والجدة الاخرى ام ام اب
 الولد فان تزوج هذا الولد سيطا لها اخر فولد بينهما
 ما رت هذه المرأة لهذا الولد الاخير جرة من ثلاثة
 اوجه والجدة **البعدي** من اي جهة كانت **بالحق**
 من اي جهة كانت وارثة كانت القرابي او محوبة و
 ليست **لكل بالام** والابوات ايمن بالاب وكذا ه

ت

بالجدة الامام الاب فانها تترك مع الجد والمزوجة النصف
 عند عدم الولد وولد الابن وان سفل ومع الولد
 او ولد الابن وان سفل والمزوجة الربع مطلقا
 سواء كانت واحدة او اربعة عند عدم الولد او ولد
 الابن وان سفل ومع الولد او ولد الابن وان سفل
 التي مطلقا سواء كانت واحدة او اكثر وللبنات العينية
 الواحدة النصف وللأكثر الثلثان وعصبة
 الابن وله مثل حظها اي كل بنت سهم وكل ابن سهمان
 وولد الابن كولداه عند عدمه ونحو ولد الابن
 بالابن محجب حومات ومم البنت الصلبية لا قرب
 المذكور الباقي من نصيب البنت وللاناث من ولد الابن
 مع البنت السدس تكملة للمثلثين وحجب اي اناث
 وولد الابن اي بنتين صليبتين حجب حومات الا ان
 يكون منهن اي مع اناث وولد الابن او اسفل منهن ذكر
 فيعصب الذكر من كانت من الاثاث عداثة ومكانت
 فوقه فمن لم يكن ذات سهم ويسقط الذكر من دو
 اي من اناث وولد الابن وتسمى هذه مثيلة التشبيب هو
 ما خوذ من اشب الرجل اذا صار ذا اولاد شباب او من
 تشبيب الشاغر وهو من ابراد التشبيب القصيد ليرغب
 الناس فيها او من قولهم شجر شبيب اذا كان ملتفتا
 الاعضاء والاخوات لاب وام كبنات الصليب
 عند عدم من اي عدم بنات الصليب فللواحدة النصف
 ومع الاخ لاب وام المذكور مثل حظ الانثيين ولان الصليب
 مع البنات ومع بنات الابن والاخوات لاب كبنات
 الابن مع الصليبيات وعصبة من اخوات من بالانجام

فللواحدة

فللواحدة النصف وللأكثر الثلثان عند عدم الاخوات
 لاب وام ولهن السدس مع الاخت لاب وام مكحلة
 للمثلثين ولا يورثن مع الاختين لاب الا ان يكون
 معهن اخ لاب فيكون للاختين لاب وام الثلثان و
 الباقي بين اولاد الاب للذكر مثل حظ الانثيين ولهن
 الباقي مع البنات او مع بنات الابن وللواحدة من
 ولدا لام منه الثلث كدورهم كانوا لهم في القسمة و
 الاستحقاق وحجب اي جميع الاخوة والاخوات من
 اي جهة كانوا بالابن وابنه وان سفل وبالاب
 بالاقطار والجدة عند اي حيفه رحمه وقالوا مالك
 والثاقي لا يحجب بل يترك وتيسر اولاد الاب له اولاد بالاخ
 لاب وام والبنت تحجب ولدا لام فقط اي البنت لا
 تحجب بنى الاعيان والعلة ولما فرغ من القسمة الاول
 شرف في النصف الثاني وقالت وعصبة بالرفع عطفت
 على قوله ذو فرضه اول الكتاب اي من اخذ الكل اذا
 افتروا واخذ الباقي مع ذي سهم والاخر من العصب
 ايهم الابن ثم ابنه فان سفل ثم الاب ثم اب الاب
 وان علا ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ
 لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم الاعمام ثم اعمام الاب
 ثم اعمام الجد على الترتيب ثم المعتق ثم عصبة على
 الترتيب المذكور واللا في فرضهن النصف والثلثا
 يصرون عصبة ما خوتهن لا غير اي لا يصير غيرهن عصبة
 باخوتهن كالبعم بالعم ويحمل معنى قوله لا غير انه لا يصير
 عصبة بغيره واما العصبية مع غيره فكل انثى بغير
 عصبة بانثى اخرى كالأخت مع البنت ومن تدلي

ن

بغيره **محمد** ما لا دلالة له في البيوت بالحق ثم
استعير في ارسال كل شيء بحجازا فالمعنى من يرسله قرابته
الى الميت بواسطة شخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص
سواء ولد الام فانهم يرثون معها لعدم استحقاقها
كل التركة **والمنجور** **محمد** بالانفاق كالاخوة والاخوات
نضا عدا من اي جهة كانوا لا يرثون مع الاب **وتحجرات**
الام من الثلث الى السدس مع الاب فالاب والابن
والزوجان والبنات والام لا يحجرون جلا حرمان وتجب
الزوجان والام والبنات الابن واخت لا يحجب النقصان
الامير اي لا يحجب المحرم **بالمرق** حتى لا يرث العبد من
اكر ولا الحر منه سواء كان وافرا كالقن او ناقصا كالمكاتب
ومعتق البعض عند ابي حنيفة والمذنب وادم الولد واما
المستسعى في اعناق الترامن المفسر فيرث ويورث عنه
والقتل مباحة اي من جهة المباشرة والحاظر ان كل
قتل يتعلق به وجوب القصاص والكفارة يمنع الارث
والالا حتى لو قتل بحق كالرحم والقود او كان القتيل غير
مكلف او كان القتل مباحا فان جرحه في الطريق قتل
به مورثه لا يمنع الارث **واختلاف** **الدين** حتى لا يرث
المسلم الكافر ولا الكافر منه **واختلاف** **الدار** في حق
الكفار لا في حق المسلمين في دار الحرب يرث ابنه الذي في
دار الاسلام ثم اختلاف الدار على نواحي حقيق كونه
ما في دار الحرب وله ابن في دار الاسلام وله ابن في
دار الحرب فانه لا يرث المحزبي من هذا الذي وحكمي
كالمستامن والذي حتى لو مات مستامنا من دارنا لا يرث
منه وارثه الذي والدار انما تجلست باختلاف المنفعة

والملك لا ينقطع العصمة بينهم ثم اجتمعت النواحي ثم
هذا النظم
اختلاف دين دار وبندي مرون است اذ تظن مورث
راي جهة في مطلقا **والكا** **قور** **ورث** **منه** **النفس**
كالبنوة والسبب كالزوجة اذا كانت غير محرم كالمسلم
لا يرث المسلم بالنسب والسبب ويرث الكافر بالنسب
كالمسلم **يا** **ترك** **ابني** **م** **احد** **مما** **اخ** **لام** **او** **زوج** **وقال**
الثاني **م** **اذا** **اجتمعت** **في** **المجوس** **قرابتان** **او** **الترير**
بالا **قوى** **وسقط** **اعتبار** **الضعف** **وعندنا** **ان** **امكن**
الجمع **بينهما** **في** **الميراث** **فيرث** **بهما** **ولو** **حجبا** **احدهما** **اي**
احد **النسبين** **يعني** **احد** **القرابتين** **الا** **اخرى** **فيما** **الحاجب**
اي **ويرث** **كالومات** **وترك** **بنتي** **خاله** **احدهما** **اخت**
لاب **فلها** **المالك** **له** **فرصتا** **ورد** **لان** **احد** **ي** **القرابتين**
ومى **كونها** **اخت** **لاب** **تجلى** **لا** **اخرى** **ومى** **كونها** **بنات** **خاله**
فترث **بالحاجبية** **لان** **نكاح** **محرم** **بيانه** **اذا** **ازوج**
مجوسي **بنته** **فولدت** **لهما** **ابنا** **لهذا** **الابن** **ابن** **المجوسي** **و**
ابن **بنته** **ويرث** **منه** **بالبنوة** **لا** **بنوة** **الاحت** **لان** **ابن**
ابن **البنات** **لا** **يرث** **مع** **الابن** **والام** **ترث** **منه** **بالبنوة**
لا **بالزوجة** **والمنكوح** **هنا** **هذا** **الولد** **واخته** **فلها** **النصف**
منه **بالامومة** **والنصف** **بالاختية** **عندنا** **وهند**
بالامومة **لا** **غير** **يرث** **ولد** **الزنا** **ولد** **اللعان** **بجهة**
الام **اي** **من** **الام** **وقرابتها** **فقط** **ولا** **يرث** **من** **الابن**
وقرابتة **ولا** **يرث** **الاب** **ولا** **قرابته** **من** **هذا** **الولد** **واما**
يكون **ميراثه** **لالام** **واولادها** **وقرابتها** **وقف** **للحمل**
نصيب **ابن** **واحد** **رواية** **غير** **ابي** **يوسف** **وطه** **الفتوي**

وعن أبي حنيفة أنه يوقف الحمل نصيب أربع بنين وعن محمد
نصيب ابنتين فلو مات وترك ابنا واحدا وأم ولد حاملا
يكون المال نصيبين على القول المختار ويوقف الحمل النصف
ويعطى للابن النصف ولو ترك امرأة حاملا وابنا فلم ير
الأم ولد لابن نصف ما بقي فنصف المسئلة من ثمة عمر ولو
ترك امرأة حاملا فنصيب لها الثمن ولو ترك معها جدة لها
السدر ولو ترك معها أخا أو عملا يعطى شيئا لا يسقط
إذا كان الولد ابنا الأصل في مسايل الحمل أنه إذا كان الوارث
الأخر من تفرقة فوضعه بحال يعطى أقل النصيبين فإذا كان
ممن لا يتغير فرضه بحال يعطى فرضه على الكمال وإن كان
يقطع بحال لا يعطى شيئا **وربما حمل أن يخرج أكثره**
فمات لا أقله أي لا يرث أن يخرج أقله ثم مات ثم أن
يخرج مستقيما فالمعتبر صدره يعني إذا خرج المعدر كله
يرث وإن خرج منكوسا فالمعتبر سريرة وإنما يعرف كونه
موجودا في وقت موت المورث إذا ولدت لأقل من ستة
أشهر من وقت الموت إن كان المكاح قايما وقت الموت وإن
كانت في العدة الموت فإنها إذا ولدت لأقل من سنتين
يعلم أنه كان موجودا وقت الموت وعلاقة خروجه حيا
أن يستهل وهو أن يسمع منه صوت أو عطر أو كذا غير ذلك
شي من أغصانه ثم الأصل في تصحيحه أن يسمع على تقديرين
أن الحمل ذكر أو على تقدير أنه أنثى ثم انظر بين المشيكتين
فإن توافقا فاضرب وفق أحدهما في جميع الآخر وإن
تباينا فاضرب كل واحد منهما في جميع الآخر فليبلغ نصيب
المسئلة ثم اضرب من كان له شيء في مسئلة ذكوره في
مسئلة أنثى أو في دفعها ومن كان له شيء في مسئلة

أنثى في مسئلة ذكوره أو في دفعها كما في الخنثى ثم انظر
في أحكام من من الضرب بها أقل يعطى لذلك الوارث و
المفضل بينهما موقوف من نصيب ذلك الوارث فإذا ظهر
الحمل فإن كان مستحقا لجميع الموقوفين فيها وإن كان مستحقا
للبعض فليأخذ ذلك البعض والباقي مقسوم بين الورثة ويعطى
كل واحد من الورثة ما كان موقفا من نصيبه **ولا توارث**
بين الغرق والخنثى إلا إذا علم ترثها المولى بل ما كان لكل
واحد منهم لورثته الأحياء ولو غرق في جوف البحر ولو ترك كل واحد
منهما خافنا لما لا ينفها وماله لا شيء وكذا لو وقع حيا على
على جماعة وماتوا جميعا ولم يدر أيهم مات أولا لا يرث بعضهم
من بعضهم لما فرغ من النصف الثاني شرع في النصف الثالث
قال **وإذا رجم** قطعت على قوله ذوات فرض ذوات الكفاية
قريب ليس يذرى سهم ولا عصبة ولا يرث مع سهم ولا
لعصبة سوى مع أحدا من ذوات فرض لعدم الورثة **ولا يرث**
وقال يزيد بن ثابت لا يرث لأبوي الأرحام وتومنع لبيت
المالك وبه أخذ مالك وإن أفي **وتويعهم كترتيب العصبية**
ثم ذوات الأرحام أربعة أصناف منصف ينتمي إلى الميت وهم أولاد
البنات وأولاد بنات الابن ومنصف ينتمي إليهم الميت وهم
الأجداد الفاسدون وأجداد الفاسدات ومنصف ينتمي
إلى أبوي الميت كبنات الأخوة لأبوام وأولاد وأولاد
الأخوة لأم وأولاد الأخوات كلها ومنصف ينتمي إلى الميت
وهم الأعمام لأم وأولادهم والعمات وأولادهم والأخوال
والخالات وأولادهم وبنات الأعمام لأبوام وأولادهم
ذوات الأرحام وأولادهم بالميراث والصنف الأول وإن
كان أبعد ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع على ترتيب العصبية

فيقدم اولاد البنات على اولاد بنات الابن ذكورا وانثى
 انثى او مختلطين ثم الاجداد الساطلون والمجدات الساطلات
 ثم اولاد الاخوات كلهن وبنات الاخوة كلهم واولادهم ثم
 الاعمام لام والعمات والاخوال والمخالات وبنات الاعمام
 كلهم ثم اولاد اولادهم والماخوذ **والقريب بقرب الدم**
 كبنات البنات وبنات بنات البنات ثم **بكوند الاصل واو**
 اي ان استواء في الدرجة فولد الوارث او وليه او كان ولده
 عصبة او ولد صاحب فزم كبنات بنت الابن من بنت بنت
 البنات وبنات بنت الابن من ابنت بنت بنت **وعند اختلاف**
جهة القرابة فليقرأ بنو الاب منعوق قرابة الام كاب
 ام اجد الاب وكان ام الام الثلثان للمجد من جهة الام والثلث
 من جهة الام **وان اتفق الاسول فالعصبة في الابدان**
 اي وان استواء في القرب وليس منهم ولد وارث فالمال
 يقسم بينهم على السواء ان كانوا ذكورا كلهم او انثى كلهن
 فان كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ الانثى باعتبار
 الابدان لانصفة الاصول متفقة وهذا بلاء خلا في ولو
 ترك بنت بنت وبنات بنت ابن فعند ابني يوسف الما بينهما نصفان
 اعتبارا لابدانهم وعند المالا اثلثة البنت ابنت بنت و
 ثلث البنت بنت البنت باعتبار الاصول كانه مات من ابني
 بنت ومن بنت بنت ثم اصاب ابنت بنت فولد وما اصاب
 بنت البنت فولدها **والغزو من المعذرة في كتاب الله**
سنة نصف ربيع ومكر هذا حيني وطائف وثلة
وسدس هذا حيني اخر على التصعيف والنصف اي
 النصف من نصف الربع والربع من نصف الثمن والثلثان
 من نصف الثلث والثلث من نصف السدس والثمن نصف الربع

والربع

والربع نصف النصف والسدس نصف الثلث والثلث نصف
 الثلثين **و بنحو رجبها ثلثان للنصف واربعه واما**
وثلاثة وستة لشمها اي الربع والثمن والثلثان والثلث
والسدس وهذا عند اختلاف الجس لا حبان كان
 في المثلثة نصف او بصف وما بقي فاملها من اثني وان
 كان فيه ثلث او ثلثين وما بقي او ثلثان وما بقي او ثلثان
 وثلث فمثلث وان كان فيها ربع او ربع وما بقي او ربع
 ونصف وما بقي او ربع وثلث ما بقي فمثلث او ربع وان كان
 منها سدس وما بقي او سدس ونصف وما بقي او سدس
 وثلث وما بقي او سدس ونصف وثلث وما بقي فمثلث
 كزوج وام واخوين لاب وام وكلا الوكاتا سدس واربع
 نصف او ثلثان ونصف وان كان فيها ثمن وما بقي فثلث
 ثمانية اي ان اختلط الربع بكل الثاني او بضعفه فهو من
 اثني عشر وان اختلط الثمن بكل الثاني او بضعفه فهو من
 اربعة وعشرين وان اختلط النصف بكل الثاني او بضعفه
 فهو من ستة واما يستقيم اختلاف الثمن بكل الثاني على مذهب
 ابن مسعود لان المردم يجب حجب النصفان عنه بيانه في
 امرأة وام واخوين لاب وام واخوين لام وابني محرم
 فعندنا المثلثة من اثني عشر وتقول الى بعة عز وعند من
 اربعة عشر وتقول الى احدى وثلاثين لان الابن المردم
 يحجب المرأة من الربع الى الثمن **وتقول قال المزاة اي مال**
وارتفع ومنه فالتفريضة بزيادة فستة تقول
الى عشرة ونراو شفع كزوج واخوين لاب وام
اخوين لام وام وثلث عشر تقول الى سبعة
وتراو شفع كزوج واخوين لاب وام واخ لام او زوجين

بية

وبنتين وابوين اوزوجة واختين لاب وام واخوين لام
 وام **واربعة وعشرون** تقول **الى سبعة وعشرين** عولا
 واحدا كامة بنتين وابوين لازمنا رضى الله عنه شيل على
 المير عنها فقال انقلب فمها تسعا ولا يزداد على هذا الا عند
 ابن مسعود فانها تقول فان عنده تقول الى احد وثلاثين كما
 بين انفا في مسألة الميرورم فاما مسئلة المجموع الخارج سبعة
 اربعة منها لا تقول اثنان وثلاثة واربعة وثمانية بالاستمر
 وثلاثة تقول ستة واثنا عشر واربعة وعشرون بالاستمر ايها
 ويحتاج في تصحيح المسائل الى سبعة اصول ثلاثة بنى السهام
 والردوس وهي الاستقامة والموازنة والمباينة فانها ان
 انقسمت بلا كسر فلا يحتاج الى ضرب كابوين وابنتين اصل المسئلة
 من ثمة وتنتقم على الكل **وانما الكسر** **فوق واحد**
ضرب وقوة تعد واي عدد درود من الكسر عليهم السهام
بالتقسيم اي في اصل المسئلة ان وافق بين سهامهم و
 روسهم كابوين وعشرين بنات اصل المسئلة من ستة وتصح
 على ثلاثين وعولها ان كانت عابلة كزوج وابوين وست
 بنات اصلها من اثني عشر وتقول الى خمسة عشر وتصح من خمسة
 واربعين **والاى** وان لم يكن بين سهامهم وروسهم موافقة
فالتعد واي عدد روس من الكسر عليهم بغير **في** **العدد**
 كزوج وخمسة اخواته لاب اصلها من ستة وتقول الى ستة
 وتصح من خمسة وثلاثين **فالمسئلة** **المضروب** **بم** المسئلة
 في الصورتين **وان تعد الكسر** فاربعة بين الردوس و
 الردوس ومثل التماثل والتداخل والتوافق والتباين
 وذلك عند تعدد الكسر بان يكون الكسر على ما يقتضيه او
 اكثر فان تعدد الكسر **وتماثل** اعداد الردوس الموقوفة

اي

اي يكون كل واحد منهما مساويا للآخر **منه** **واحد**
 من الاعداد في اصل المسئلة كست بنات وثلاث جدات و
 ثلاثة اعمام اصلها من ستة وتصح من ثمانية عشر **ان تعدد**
الكسر **فانما** بعض الاعداد في البعض بان يعد اقلها الاكثر
 اي يقنيه **فانما** اي ضرب اكثر الاعداد في اصل المسئلة
 كاربعة زوجات وثلاث جدات واثني عشر عم اصلها من اثني عشر
 وتصح من مائة واربعة واربعين **وان** تعدد الكسر **فانما**
 بعض اعداد الروس بعصتا بالاعداد اقلها الاكثر ولكن يعد
 عدد ثالث كالثمانية مع العشرين يعد مما اربعة **فانما**
 اي ضرب وقوة اعداد اربعة جميع الثاني ثم ما يبلغ فيه
 وفق الثالث ان وافق المبلغ الثالث والا فالمبلغ الثالث
 في الرابع كذلك في المبلغ في اصل المسئلة كاربعة زوجات و
 ثمانية عشر بنتا وخمس عشرة جلة وستة اعمام اصلها من اربعة
 وعشرين للزوجات الثماني ثلاثة لم يستقيم عليهم فباخذ
 عدد روسهم اربعة وللبنات الثلاثان ستة عشر ولم
 يستقيم عليهم ولكن بين العدد من موافقة النصف فاخذنا
 نصف عدد من تسعة وللجدات السدس اربعة ولم يستقيم
 عليهم ولا موافقة بين العدد من فاخذنا جميع عدد روسهم
 خمس عشرة وللاعمام الباقي سهم ولم يستقيم عليهم ولا موا
 بينه وبين الستة فاخذنا جميع عدد روسهم ستة فحصل
 فقنا اربعة ستة ستة تسعة خمسة عشر فطلبنا الاثني اربعة
 وستة فوجدنا بينهما موافقة بالنصف ففرضنا نصف
 احدهما في الاخر فبلغ اثني عشر وبنين الاثني عشر والتسعة
 موافقة بالثلث ففرضنا ثلث احدهما في جميع الاخر
 صار المبلغ ستة وثلثون ثم طلبنا الفرق بينه وبين

بما

فقه

خمسة عشر فوجدنا بينهما موافقة بالثلث فضرنا تلك
 احدهما في جميع الاخر فبلغ مائة وثمانين فضرنا تلك اصل
 المسئلة وذلك اربعة وعشرون تبلغ اربعة وعشرون تبلغ
 اربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين فضرنا تلك المسئلة **والا**
 اي وازلم يتماثل ولم يتداخل ولم يتوافق بان يتباين
 الاعداد بعقبتها بعضها بان لا يعد المحذورين عدداً
 كالسبعة مع العشرة **فا اعدد** ويضرب كله في جميع العدد
 الثاني ثم ما بلغ في جميع الرابع **ثم المبلغ في العشرة**
 كما رأيت وست جدات وعشر ثبات وسبعة اقسام اصلها
 مزاربعة وعشرين للاربع مائة لم يقسم عليها ولا موافقة
 بينهما فاخذنا عدد روبرها اثني والستات الثلثان ستة
 عشر لا يستقيم عليهم وبين العددين موافقة بالانصاف
 فاخذنا نصف عدد روبرها خمسة والجدات السدس اربعة
 لم يستقيم عليهم وبين العدد موافقة بالنصف فاخذنا
 نصف عدد روبرها ثلاثة وللانعام اربعة سهم لم يستقيم
 عليهم ولا موافقة بين الواحد والسبعة فاخذنا عدد روبرها
 سبعة فحصل معنا اثنتان ثلاثة خمسة سبعة وبين هذه
 الاعداد مائة فاضرب الاثنى في الثلاثة ثم المبلغ في الخمسة
 ثم المبلغ في السبعة ثم المبلغ وهو مائتان وعشرون اصل
 للمسئلة وذلك اربعة وعشرون تبلغ خمسة آلاف واربعين ومنها
 تقع المسئلة ويضرب في **مولانا** ان كانت عايلة تزوج وضع
 جدات وخمس خوات فان اصلها من ثمنه وتعود الى ثمانية وتقع
 من ثلاثة مائة ومئة للزوج مائة وخمسة وثلاثون والجدات
 خمس واربعون كحل واخذ من الاحوات ثمانية وثلاثون ثم طرقت
 معرفة للموافقة بين المقدارين المختلفين ان ينقص من الاكثر

بمقدار الاقل من كباينين مرارا حتى اتفقا في درجة فان
 اتفقا في واحد فلا وفق وان اتفقا في عدد فهما متوافقان
 ففي الاثنين بالنصف وفي الثلاثة بالثلث وهكذا الى العشرة
 وفيما وراء العشرة يتوافقان بحوزة من ذلك العدد اي في
 احدى عشر وفي خمسة عشر فاضرب هذا **وما فضل** عن فروض
 ذوي الفروض ولا مستحق له **يرد على ذوي الفروض**
قد تفرق منهم **الا على الزوجين** عندنا وهو قولنا في
 الصحابة رسول الله عليهم اجمعين فقال زيد بن ثابت رضي الله
 عنه لما سئل لبيت المال ولا يرد عليهم وية قال مال الله وان
 وفي الفتنة بنات المعتق ودوا الارحام يرثون في زماننا
 اذا لم يكن المعتق وارث وكذا يرد على الزوج والزوجة في
 زماننا **فان كان حق يورث عليه جنسا واحدا** سأل
 الوداد بعة اقسام احدهما ان يكون جنسا واحدا ممن يورث
 عليه عند عدم من لا يورث عليه **فمن سها مهم** اي يورث المسئلة
 من سها مهم **فمن ثلثين** بدل من قوله فمن سها مهم **لو اجتمع**
سدس ان جدة واخت لأم اصل المسئلة مائة ونفخ
 من اثني المائة سهم وللأخت سهم **ومن ثلاثة** لو اجتمع
سدس من ثلث جدة واختين لأم اصلها من ستة ونفخ
 من ثلاثة المائة سهم وللأختين سهمان **ومن اربعة** لو
 اجتمع نصف وسدس وبنات ابن **ومن خمسة** لو اجتمع
ثلثان وسدس كبنتين وام واخمة لو اجتمع **نصف**
وسدس ان كاخت لا بد وام وام واخت لأم وجدة **او**
نصف وثلث كاخت لا بد وام وام وهذا هو النوع الثالث
 من الاربعة ولما فزع منها شرع في الثالث فتاوى ولو كان
 النوع الاول من لا يورث عليه اعطى **فرضه** من لا يورث عليه

على دوس من يرد عليه فان استقام فلا حاجة الى الضرب
كزوج وثلاث بنات فاقبل يخرج فرض من لا يرد عليه اربعة
فاعط الزوج ربعها سهمها بقية ثلاثة يستقيم على روي القبا
فتصح المسئلة من اربعة وان لم يستقيم كان واخر رويهم
الباقى كزوج وست بنات فاقرب وفق رويهم يخرج
فرض لا يرد عليه فالمبلغ تصح المسئلة فاقبل فرض من لا يرد
عليه اربعة اعط الزوج ربعها وهو واحد منه ثلثه على ثلثه
لا تنقسم على الستة فيضرب دفتها وهو اثنان في يخرج فرض
من لا يرد عليه وهو اربعة بتبلغ ثمانية فمنها تصح المسئلة كان
للزوج من يخرج فرضه سهم فاضرب في المضروب اثنان فصار
اثنان فهو له والباقي ثلاثة تضربها في المضروب فصار ستة فهو
نصف البنات لكل بنت سهم والا اي واز لم يوجد بنو الباقى
من يخرج فرض من لا يرد عليه ومن روي من يرد عليه موافقة
فاضرب كل عدد ذوسهم في يخرج فرض من لا يرد عليه
فالمبلغ تصح المسئلة كزوج وخمس بنات اعط فرض
من لا يرد عليه واقسم ما بقى من يخرج فرض من لا يرد عليه بتبلغ
عشرين فمنه تصح المسئلة وكان للزوج سهم فاضرب في المضروب
تبلغ خمسة في له والباقي ثلاثة اضربها في المضروب تبلغ
ثلاثة فاقسم لكل بنت ثلاثة ولومع النوع الثاني من لا يرد
عليه وهو النوع الرابع اعط فرض من لا يرد عليه واقسم ما
بقى من يخرج من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه ولومع
الثاني من لا يرد عليه فاقسم ما بقى من يخرج فرض
من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه فان استقام فيها
كزوجة واديع جدات وست اخوات لام فخرج فرض
من لا يرد عليه اربع اعط للزوجة ربعها سهمها بقية ثلاثة ومثيلة

من لا

من يرد عليه من ثلاثة لان للجدات السدس والاخوات لام
الثلاث اصل المسئلة من ستة سدسها واحد وثلثها اثنان فيكون
الكل ثلاثة فعلم ان مسئلة من يرد عليه من ثلاثة فالثلث اثنا
من يخرج فرض من لا يرد عليه يستقيم على هذه الملائمة فمنهم
للجدات وسهام الاخوات لام فان اردت تصحيح المسئلة
فاحمل منه ما يشاء في تصحيح المايل بلا زيادة ولا نقصان
وان لم يستقيم الباقى من يخرج من لا يرد عليه على مسئلة
من يرد عليه فاضرب سهام جميع من يرد عليه فمن يخرج
فرض من لا يرد عليه فالمبلغ يخرج فرض من الترتيبين كزوج
زواجات وتسبع بنات وست جدات فاضرب سهام
من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه فيما بقى من يخرج
فرض من لا يرد عليه فاحصل فهو نصيب كل واحد من الترتيبين
اعط فرض من لا يرد عليه من اقل محادجه وهو ثمانية وثلثها
واحد بقى سبعة ومثيلة من يرد عليه من خمسة لان الفرضين
ثلثان ووس فيكون الكل خمسة والباقي من يخرج الزوجات
وهو سبعة لا يستقيم على خمسة ولا موافقة بينهما فاضرب خمسة
في الثمانية يخرج فرض من الزوجات بتبلغ اربعين فهو يخرج الترتيبين
ثم اضرب بينهم من لا يرد عليه مسئلة من يرد عليه وهي خمسة
لان المضروب مسئلة من يرد عليه تبلغ خمسة وهي نصيب الزوجات
من الاربعين وسهام من يرد عليه فيما بقى من يخرج فرض من لا
يود عليه فالبينات من مسئلة فرض من يرد عليه اربعة فاضربها
في الباقي من يخرج فرض من لا يرد عليه بتبلغ ثمانية ومن
تبقى من الجدات سهم فاضرب في السبعة بتبلغ سبعة لئلا
وان انكسر على البعوض تصح المسئلة بالامور المذكورة كما
مر ولما فرغ من مايل الورد شرع في مايل المناسخة فقال

ن
قينة

وان مات البعض من الورثة قبل الفسحة فصح مسئلة
الميت الاول على ورثته واعطى سهام كل وارث من
التصحيح ثم صح مسئلة الميت الثاني على ورثته وانظر
في ما في يد الميت الثاني بين التصحيح
الاول وبين التصحيح الثاني بشارة احوال فان
استقام ما في يده من التصحيح الاول على التصحيح الثاني
فلا ضرب اي حاجة الى الفرق وصحنا اي المسئلتين
من تصحيح الميت الاول وان لم يستقم ما في يد الثاني على
التصحيح الثاني فانظر فان كان بينهما اي ما في يده ونسب ذلك
التصحيح الثاني موافقة فاضرب وفق التصحيح الثاني
في كل التصحيح الاول وان كان بينهما مباينة فاضرب
كل التصحيح الثاني في التصحيح الاول فالبلغ مخرج المسلمين
متعلقا بجميع وان مات ثالث او رابع فاجعل المبلغ مقام
التصحيح الميت الثاني في العمل ثم في الرابع والخامس كذلك الى
غير النهاية ولما فرغ من تعريف التصحيح من غير تعريف نصيب
كل واحد من هذه المسئلتين فاضرب سهام ورثة الميت الاول
في التصحيح الثاني اذا كان بين ما في يد الميت الثاني وبين
التصحيح الثاني مباينة او موافقة ان كان بينهما موافقة
واضرب سهام ورثة الميت الثاني في سهام الميت الثاني في مباينة
او موافقة عند الموافقة ويعرف كل فريق من التصحيح
ما كان كل فريق من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة
اي يضرب في الذي سميت المضروب فما حصل فهو نصيب
كل فريق كما في المسئلة المتباينة فيما تقدم كان للراشدين
من اصل المسئلة ثلاثة اسهم فاضربها في المضروب وهي مائتان
وعشرة فبلغ ستماية وثلاثين في لها وكان للبنات ثلثه

عشر فاضربها في المضروب وذلك مائتان وعشرة فبلغ ثلثه
الاف وثلاثمائة وستين في البنات وكان للجدات اربعة
فاضربها في المضروب وذلك مائتان وعشرة تكون ثمانمائة
واربعين في الجدات وكان للاعمام سهم فاضرب في المضروب
وكان مائتان وعشرة يكون مائتين وعشرة في لهم ولما فرغ
من تعريف نصيب كل فريق من التصحيح من غير تعريف كل فرد
من اعداد الفريق من التصحيح فقال يعرف كل فرد
نسبة سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم
مفردا ثم يعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل فرد
من اعداد الفريق كما في هذه المسئلة فالنسب سهام المراتين
وهي ثلاث اليها فكان النسبة مثلا ونضيفا فاعطى لكل منها
مثل المضروب ومثل نصيبه وذلك ثلاثمائة وخمسة عشر
انصب سهام البنات وهي ستة عشر الى عدد رؤسهن وذلك
عشرة فيكون مثلها ومثل ثلاثة اخماسها فاعطى لكل بنت مثل
المضروب ومثل ثلاثة اخماسه وذلك ثلاثمائة وستة وثلاثون
ثم انصب سهام الجدات وهي اربعة على عدد رؤسهن وذلك
ستة فيكون مثل ثلثها فاعطى كل واحدة مثل ثلثي المضروب
وذلك مائة واربعون ثم انصب سهام الاعمام الى عدد رؤسهم
وذلك سبعة فيكون مثل سبعها فاعطى كل عم سبع المضروب
وذلك ثلاثون ولما فرغ من تعريف التصحيح وتعرفت
نصيب كل فرد من التصحيح شرع في تعريف قسمة التركة
بين الورثة والقوما فقال **واذا اردت قسمة التركة**
بين الورثة والقوما فاضرب سهام كل وارث او غيرهم
في التصحيح في كل التركة ثم اقسم المبلغ في التصحيح
اي بمثل المسئلة ثم اطلب الفرق بين التصحيح وبين التركة

فان كان بينهما مبانة فامزج سهام كل وارث من التقيح في
كل التركة ثم اقسّم التقيح على التقيح فما حصل وهو نصف كل
واحد من الورثة من التركة كزوج وابوين وبنتين ايضاً والتركة
سبعة عشرين ديناراً فقسّم الميعة ثلثيها للزوج الربع ثلاثة
سبعين عشرين ديناراً والباقي اربعة اربعين ديناراً
ولا اولاد الباتة خمسة لا يستقيم على عدد رؤسهم وذلك
اربعة نقد براء ولا موافقة بينهما فاضرب الاربعة في اصل
الميعة تبلغ ثمانية واربعين فقسّم الزوج اثني عشر وكل
واحد من الابوين ثمانية ولا غير ثمانية وكل بنت خمسة ثم اطلب
الموافق بين ثمانية واربعين وبين التركة وهو سبعة عشر ولا
موافقة بينهما فاضرب سهام الزوج وهي اثني عشر في التركة
سبعة عشر واقسمها على ما يتكافى واربع على التقيح
وذلك ثمانية واربعون يخرج اربعة دنانير ودينار
في الزوج من التركة ثم اضرب سهام الاب من التقيح وذلك
ثمانية وسبعة عشر واقسمها على ما يتكافى وتنته وتلا ثلث
على ثمانية واربعين يخرج ديناران وخمسة اسداس دنانير
وهي للاب من التركة وكذا الام ثم اضرب سهام الابن وهو عشرة
في سبعة عشر واقسمها على ما يتكافى وهو ثمانية وعشرون على ثمانية
واربعون يخرج ثلاثة دنانير ونصف دينار ودينار ودينار
والابن من التركة ثم اضرب سهام كل بنت وهي خمسة في سبعة
عشر واقسمها على ما يتكافى وهي خمسة وعشرون على ثمانية واربعين
يخرج دينار ووجه وهي كل بنت من التركة وان كان بين ذلك
التقيح وبين التركة موافقة فامزج سهام كل وارث من
التقيح في وفق التقيح فما حصل فقسّم ذلك الوارث
وفي فضا الدين كل دين عزيم بموتلة سهام كل وارث في العمل

ومجموع

الديون

ومجموع بموتلة التقيح اذ لم تقف التركة بالديون والغير
الكثر من واحد فانظر بين مجموع الديون وبين التركة فاذا كان
بينهما مبانة دين كل عزيم في جميع التركة ثم اقسّمها على اصل
على مجموع الديون وان كان بينهما موافقة فاضرب دين كل
عزيم في وفق التركة ثم اقسّمها على وفق مجموع الدين
فما خرج فقسّم ذلك الغير ولما فرغ من التقيح شرع في
التجارة فقاك **ومن صالح من الورثة على ما يلي** فاطرح
سهامه من التقيح ومن اصل الميعة فاجعل كاذم يكن
را قسم ما بقي من التركة على سهام من بقي من
الورثة اي من الميعة مع وجود المصالح ثم المخرج سهامه
من التقيح او من اصل الميعة واقسم ما بقي على سهام
بقية الورثة كزوج وام وتم فصالح الزوج على ما في ذمته
من المهر وخروج من بين الورثة فاطرح سهامه على التقيح
وتتلا ثمانية عشر واقسمها على الام والعم اثنان بقدر اسهما
سهما في الام وسهم للام لان اصل الميعة من سهم الزوج والمنفق
ثلاثة وللأم الثلث سهمان وللعم اثنان في سهم فلما طرحت سهام
الزوج بالتخارج بقي سهمان للام وسهم للعم فقسّم بالتدوير
المال بينهما مثلاً ثمانية عشر سبعة عشر وتعلم الى اعلم انتهى
تمت الكتاب محمد ابراهيم وعونه حسن توفيقه وتيسيره
وكان الفراغ من كتابته يوم الاربع المبارك
في اربع وعشرين من شهر شعبان



من شمس الدين عبد الله
ومسجد الله على
سونا محمد
دالره وصيه

Süleymaniye U. Kütüphanesi
K. 111 | Hasan Hüsnü Paşa
Y. 111
Eski Kayıt No | 324